الإِبْدَالُ

أَحْـــرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتَ مُــوطِيَــا
فَــأَبْدِلِ الْهَـــمْـــزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

آخِــــــرًا اثْـرَ أَلِـفٍ زِيْـدَ وَفِـى
فَـاعِلِ مَـا أُعِلَّ عَـيْنًا ذَااقْـتُـفِى

ولابُدَّ قبل الكلام على هذه الحروف التى ابتدأ بذكرها أن يُذْكَر معنى الإبدال وحقيقتُه، وهو في الأصل بمعنى تنحية الشَّيءِ وجَعْلِ غيره في موضعه بدلاً منه، وهذا بخلاف القلب، فإنه تَصْيِيرُ[1] الشىء على خلاف ماكان عليه ونَقْلُه من صورة إلى صورة، فالقلبُ حكمٌ يجرى في الشىء نفسه، كقولك : قلبتُ هذه الصحيفة البيضاء إلى جهتها الأخرى التى هى حمراء، فاختلف الحكمان معًا على شىءٍ واحد، والإبدال يجرى في الشيئين لافى شىءٍ واحدٍ، لأنك تقول : أبدلت هذه الصحيفة بصحيفةٍ أخرى، إذا أَزلْتَ[2] الأولى وجعلتَ في موضعها ثانيةً. هذا أصل المعنى فيهما[3]، ثم نقلُوا ذلك إلى الحروف على ماأذكره لك. وذلك أنَّ من الحروف متقاربةً ومتباعدةً، أعنى التقارب والتباعُدَ في المخارج والصفات. فأما الحروفُ المتباعدةُ فلا يقع فيها قلبٌ ولا إبدالٌ، أى : لاتقلب الحرفُ حرفًا متباعدًا من أصله ولايبدل أيضًا من متباعدٍ منه، وإنما يكون ذلك

---

(١) الأصل : يصير.

(٢) س : أزيلت.

(٣) في النسخ : فيها.

في الحروف المتقاربة، ولذلك لم يَدَّع البصريون في نحو حَثْحَثَ أن الحاء الثانية مبدلة من ثاء حَثَّث، لتباعد مابينهما. وقد مَرَّ ذلك. والمتقاربةُ على مراتبَ، منها حروفٌ يقرب بعضها من بعض من وجوهٍ كثيرة، ومنها (حروفٌ)[1] يقرُبُ بعضها من بعض من وجوه قليلة، فالأوَّلُ[2] يجرى (فيه)[1] الحرفان عندهم لشدَّة التقارب مجرى الحرف الواحد، بخلاف الثانى فحروف العلَّة قريب بعضها من بعض جداً، فأطلق على تحوُّل بعضها إلى بعض قلبًا، كما تقول في قام : أصلُه قَوَمَ، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، وفي قِيلَ : أصله قُوِل، فقلبت الواو فيه إلى الياء لعلَّة كذا لأنهما كأنهما[3] شيءٌ واحد. فإذا قلت : اتَّصل أو ادَّكر، فالعمل الحاصل (فيهما[4]) من جعل التاء عِوَضَ الواو، و[5]الدَّال عوض الذال أو التاء سُمِّي بدلاً، لأنهما لما تباعدا شيئًا عُدًّا شيئين مختلفين.

وأما التعويض فهو أعمُّ من هذا، فقد يكون في[6] الحروف المتباعدة والمتقاربة، ولذلك لايلزم أن يقع العوض في موضع المعوَّض منه، كتعويض الياء[7] قبل آخر المكسرِّ والمصغَّر عِوَضًا من / محذوف ونحو ذلك، فقد ظهر الفرقُ بينهما. ٢٢٠

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : فالأولى.
(٣) الأصل : لأنها كأنها.
(٤) عن س، وهامش ك.
(٥) الأصل : أو.
(٦) س : بين الحروف.
(٧) الأصل : الهاء.

وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرمّانى، ولابن جني تفرقة أيضًا بين العِوَضِ والبدَلِ ذكره في التعاقب[1] وغيره. وقد يُوقع النحويّون أحد اللفظين مكان الآخر، ولامشاحّة في الإطلاق إذا فُهِم المراد، فإنّ الناظم قد يطلق لفظ الإبدال في موضع لفظ القلب، وبالعكس، فلا اعتراض عليه فيه.

وإذا تقرّر معنى الإبدال فقوله : «أحرفُ الابدال هَدَأْتَ موطيا» يريد أنّ الأحرف التى (يكون)[2] لها هذا الحكم هى المجموعةُ في هذا الكلام ، وهو قولك : هدأتَ موطيا، وهى تسعةُ أحرفٍ : الهاء، والدال، والهمزة، والتاء والميم، والواو والطاء، والياء، والألف. وهى حروف الزيادة ماعدا السين، واللام، والنون، وزاد عليها الطاءَ والدال.

ثم يتعلّقُ بهذا الكلامِ مسائلُ :

إحداها : أنّه لايريد أن هذه هى حروفُ الإبدالِ على الإطلاق، فإن ثمَّ حروفًا أُخَرَ زيدت في حروف الإبدال، كالجيم، والصاد، والزّاى، ونحوها، إلا أنه اقتصر على التسعة منها لأنها المطَّرِدة في الإبدال، كما أنه لما تكلم على حروف الزيادة ثم ذكر مواضعها لم يأت منها إلا بمواضع الاطراد، ولأجل ذلك قَسَّمها في التسهيل قسمين، وجمعها. جمعين فقال : «يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام (قولك[3]) : لجدٌّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طيٍّ ثَوْبِ عِزَّيه[4]». فأتى بحروف البدل الكثير الوقوع في كلام العرب مُطَّردًا كان أو غير مُطَّردٍ، لكنه شرط

(١) انظر مقدمة محقق الخصائص ٦٢، والخصائص ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) التسهيل ٣٠٠.

الشِّيا ع، ثم قال : «والضروري منه في التصريف هجاء : طويت دائما»، فأتى بالقسم الضروري المُطَّرد، وهو الجاري في مسائل التصريف، والذي جرى فيه القياسُ. وإلى هذا القسمِ الثاني نحا ههنا، إذْ عليه تَكَلَّمَ، وإيَّاه بسط في هذا النظم.

وهَدَأْتُ، معناه : سكَنْتُ. وموطيا: اسمُ فاعلٍ، من أوطأتُ الرِّجْلَ، إذا جعلته وَطِيئًا، إلا أنه خَفَّف همزته بابدالها[١] ياءً لانفتاحها وانكسار ماقبلها. كذا قال ابن الناظم[٢].

وقد أتى الناس بحروف البدل[٣] أكثر مما أتى به هنا، فأتى بها سيبويه[٤] أحد عشر حرفًا، يجمعها قولُك : أُجُد طويتُ منها. وذكر بعد ذلك اللام فضمت إلى الأخر، فَجُمِعَتْ هكذا : أُجُدٌ طويت منهلا. وجمعها بعضهم : طال يوم أنجدته. وزاد إليها الرُّماني حرفين، وهما الصاد والزاي، ويجمعها : طال يوم صد أنجزته. وهي على ماجمعها في التسهيل[٥] اثنان وعشرون حرفًا. واقتضى كلامه فيها[٦] ماهو أعمّ من ذلك، وهو حروف البدل على أعمّ من أن يكون شائعًا أو غير شائع، وذلك الحروف كلها، لايُستَثْنى منها[٧] شيءٌ. ومن تتبَّع ذلك وجده، وقد استوفاها (ابن جنى[٨]) إلا النادر، فعليك بذلك في سرّ الصناعة.

---

(١) الأصل : بإبدال.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٣٦.

(٣) س : الإبدال.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٧ ـ ٢٤٠.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

(٦) س : «فيها فيما هو».

(٧) س : من ذلك.

(٨) سقط من س.

المسـألة الثـانيـة : أن حـروف الإبدال قـد يمكن أن يكون أراد بهـا الحروف التى تُبْدَلُ من غيرها ويُبَدَلُ غيرها منها، فيريدُ الحروف التى يقع فيها الإبدال من كلا طرفيه، فالألف تبدل / من غيرها، ويبدل غيرها منها، ٢٢١ والهمزة كذلك، والواو والياء، وما سوى ذلك. وقد يمكن أن يُرِيدَ مايكون بدلاً من غيره مطلقًا، كان بعد ذلك مبدلاً منه أَوْلا. وهذا الثانى هو المتعيِّن، إِذْ ليس مقصُودهُ النظرَ في المبدل منه، لأنه قد يكون هو الأصل، وهو الشائع في البدل أن يكون من أصل كقام وما أشبهه، فإنّ الألف فيه بدلٌ من واوٍ هى الأصل، فما فائدة التعرض لكون الواوِ هى المبَدلُ منها. وقد يكون المبدلُ منه غير أصْلٍ كياء ملهى التى انقلبت منها الألف، لكن ليس المقصود منها كونها مبدلاً منها، وإنما المقصودُ كون الألف بدلا منها، فلا تعرُّض لغير هذا.

فإن قيل : ماالدليلُ على هذا من اللفظ؟

فالجواب : إنه لادليل عليه من لفظه، وإنما أطلق العبارة اتكالاً على فَهْمِ المراد؛ إِذْ لا كلام في الحرف إذا كان على أصله إلا من حيث يخلُفه غيره، فالنظر في ذلك الخَلَفِ ـ وهو العارض ـ هو الذى يُقْصَدُ مثله، وإن قِصُدَ المبدلُ منه فبالقصد الثانى، من حيثُ تعيينُ الذى أُبدِلَ هذا منه فقط.
المسألة الثالثة : فيما يمكن أن يُعتَرَضَ على عبارته به، والاعتراض عليه من أوجهٍ :

أحدهما : أنَّ قصده هنا بحصر حروف الإبدال إما أن يكون لحصر الحروف المطَّردة الإبدال دون المشهورة من غير اطراد، والنادرة، أو يكون

على أعمَّ من ذلك، وهذا الثانى لايمكن كما تقدَّم قبل هذا، لكن كلامه لم يتقيدً بذلك، بل هو مطلقٌ يصلُح للقياسيٍّ وغيره، وإذا قلنا إنه يريد الأول فإذ ذاك نقول : ثَمَّ حروفٌ أُخَرُ يكون الإبدالُ فيها قياسًا، وذلك الصاد والزاى والنون، (والصاد[1]) تُبْدَل من السين إذا وقع بعدها قافٌ أو غَينٌ أو خاءٌ أو طاءٌ في كلمة واحدة، نحو : صُقْتُ في سُقْتُ، وصَمْلَق في سَمْلَقٍ[2]، وصالح في سالخ، وصاطع في ساطع. ومن هذا قراءة من قرأ : (الصراط[3]) ، بالصاد ، في قراءة غير قُنْبلٍ وحمزة[4]. وذلك لأن هذه الحَروفَ مستعليةٌ، والسينَ مُسْتَفلة ، فأرادوا أن يكون العمل فيها من وجهٍ واحدٍ، فأبدلوا الصاد من السين لذلك، والزاى أيضًا تبدل من السين قياسًا إذا سكنت وبعدها الدال في نحو : يُسْدِل، تقول : يُزْدِلُ، وفي يَسْدَرُ[5]: يَزْدَرُ، وكأنهم كرهوا اجتماع السين والدال، لمابينهما من المقاربة في المخرج مع التباعد في الصفاتِ، فأبدلوا من السين حرفًا يقرب من الدال، وهو الزاى، إذ كلاهما مجهور وغير مطبق. وكذلك الصاد تبدل زايًا أيضا، قال سيبويه : «وسمعنا العرب الفُصَحاء يُخْلِصُونها ـ يعنى الصاد ـ زايًا»[6]، يريد في نحو : يَصْدُر[7]، والتصدير، ونحو ذلك. والنون أيضا تُبدل الألف منها في الوقف إذا قلت في اضربَنْ : اضربا، فتبدلها ألفًا. وقد

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الصملق والسملق : الأرض المستوية، والقفر الذى لانبات فيه.

(٣) من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٤) الإقناع ٥٩٥.

(٥) سَدِر بصرُه سَدَرًا فهو سَدِرٌ : لم يكد يبصر.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٨، ونصّه : «يجعلونها زايًا خالصةً».

(٧) الأصل : تشبع.

تقدّم له ذلك، فهي إذًا من حروف / الإبدال المطردة، ولم يذكره هنا، وكذلك ٢٢٢
أبدلت الألف من التنوين، والتنوين نون، وقد ذكر ذلك أيضا. ولعل من
يَتَتَبَّعْ[١] حروف البدل[٢] يجد فيها من هذا النَّوع القياسيّ أشياءَ، فليست
إذًا حروف البدل القياسيّ[٣] بمنحصرة في هذا العدد.

والثاني : إنه حينَ عَزَم على جمع حروف البدل المقيس كان يقتصر
على ماقاله[٤] في التسهيل من هجاء «طويت دائما»[٥]، فأتى بثمانية
أحرف وترك الهاء، لأن إبدالها غير قياسيّ في بدلها وفي البدل منها، أمَّا
البدلُ منها فأبدل منها الياء كقولهم في دَهْدَهْتُ[٦] الحجرَ : دَهْدَيْتُ[٧]،
وقالوا : صَهْصَيْتُ بالرجل، إذا قلتَ له : صَهْ، صَهٍ. وأصله : صَهْصَهتُ.
وأبدل[٨] منها الهمزة في آل، وأصله : أهلٌ، فأبدل من الهاء الهمزة،
(فصار[٩]) أأْل، ثم أُبدِلَ الهمزةُ ألفًا لاجتماع الهمزتين على مايجب في
تسهيل الثانية هكذا قالوا. ومن ذلك ماء، أصله موه، فقلبت الواو ألفًا،
وأبدلت الهاءُ همزةً، فصار ماءً. وقالوا : أمواءُ، فأبدلوا أيضًا، والأصل

---

(١) الأصل : تشبع.
(٢) س : الإبدال.
(٣) سقط من س.
(٤) س : ذكره.
(٥) التسهيل ٣٠٠.
(٦) أى : دحرجته.
(٧) س : دهديت الحجر. بزيادة لفظ «الحجر».
(٨) الأصل : وأبدلت.
(٩) سقط من س.

أمواه، وأنشد ابن جنى، عن أبى علي(١):

وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْواؤُهَا

تستَنُّ في رَأْدِ الضُّحَى أفْياؤُها

وأما بدلها فمن الهمزة، نحو هيّاك، في إيَّاك، أنشد الأخفش(٢):

فَهِيَّاك والأمْرَ الذى إن توسَّعَتْ

مواردُهُ أعْيَتْ عليكَ مَصَادِرُه

(وقال ابن جني(٣)) : وطِيءٌ تقول : هِنْ فَعَلَ. يريدون : إِنْ فَعَلَ : وقالوا : لهِنَّك قائمٌ، والأصل : لأنّك، قال(٤):

ألا ياسَنَا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى

لَهِنَّك من بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

وقالوا: هيا زيد. يريدون: أَيا زيد. قال ابن جني: قرأت على الفارسيّ:(٥)

---

(١) الرجز مجهول القائل وهو فى سرّ الصناعة ١٠٠، والمنصف ١٥١/٢، والممتع ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/١٠، وشرح الشافية ٢٠٨/٣.

قلص الماء في البئر : ارتفع، وتستَنّ : تجرى في السَّنَنِ وهو وجه الطريق والأرض.

(٢) ورأد الضحى : ارتفاعُه. والمعنى : أن هذه البلده كثيرة الفيء للكثرة ظلال أشجارها حتى يذهبه ارتفاع الضحى بارتفاع الشمس. وقيل : المعنى أن تلك البلدة قليلة الأشجار لاتدوم ظلالها، بل إذا ارتفع الضحى ذهبت ظلالها ولم تبق.

(٣) سرّ الصناعة ٥٥١، والمحتسب ٤٠/١، والممتع ٣٩٧، وشرح الشافية ٢٢٣/٣، المورد : المدخل. والمصدر : المصرف.

والبيت نسبه أبو تمام فى الحماسة ٥٧٩/١ إلى مضرّس بن ربعى، وفى مختار أشعار القبائل إلى طفيل الفنوى.

(٤) سرّ الصناعة ٣٧١، ٥٥٢، والخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٦٢/٤، والخزانة ٣٥١/١٠. وينسب البيت إلى رجل من بنى نمير.

(٥) سر الصناعة ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٨.

فـانْصَـرَفَتْ وَهْيَ حَـصَـانٌ مُـغْـضَـبَـهْ

وَرَفَـعَتْ بِصَـوْتِهـا : هَيَـا أَبَهْ

قـال ابن السِّكِّيت : يريد : أَيَا أَبَهْ. قـال : وهو قـريبٌ، لأنَّ أيا أكـثـر من هيا[1]. وقالوا : هَمَا والله، في : أما والله لقد كان كذا. وقالوا : هراق، وهنار[2] الثـوب، وهـراح الدابة، والأصل : أراق، وأنـار، وأراح. وقـالوا هَزيدٌ منطلقٌ؟ يريدون : أزيدٍ؟ وأنشد الأخفش[3]:

وأتى صـواحِـبُـهـا فَـقُلْنَ : هَذَا الذى

منح المودَّة غَـيْـرَنا وجَـفَـانا؟

وحكى اللِّحياني : هَرَدْتُ الشيءَ أُهَرِيدُه. يريد : أَرَدْتُه.

وأُبْدِلت أيضا من الألف، كقوله، أنشده ابن جني[4]:

قَـدْ وَرَدَتْ مِـن أَمْـكِـنَـهْ

مِـن هَـهُـنـا وَمِـنْ هُـنَـهْ

إِنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ؟

أراد : ومن هُنَا. وأمَّـا «فَمَـه» فيمكن أيضًـا أن يكون من هذا، أى : فـما أصنع؟ أو نحو هذا[5].

---

(١) الأصل : أيا.

(٢) الأصل : أنار. يقال : أنرْتُ الثوب وهَنَرْته : جعلت له علما.

(٣) سرّ الصناعة ٥٥٤، والممتع ٤٠٠، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢٤. وينسب إلى جميل بن معمر، ولم أجده في ديوانه.

(٤) سرّ الصناعة ١٦٣، ٥٥٥، والمنصف ٢/١٥٦، والمحتسب ١/٢٧٧، وشرح المفصل ٣/١٣٨، ٤/٦، ١٠/٤٣، والممتع ٤٠٠، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢٤. وقائله مجهول.

(٥) قال ابن جنى في سرّ الصناعة ٥٥٥ بعدما تقدم : «ويجوز أن يكون قوله «فمه» زجرًا منه، أى : فاكفف عنى فلست أهلاً للعتاب...».

وأُبدِلَتْ أيضًا من الياء في قولهم : هذى، قالوا في الوقف : هَذِهْ، بالهاء. ومنهم من يُبْدِل وصلاً ووقفًا[١]. وقالوا[٢] في تصغير هَنَةٍ هُنَيْهَةٌ، والأصلُ الواو، لبيت سيبويه[٣]:

على هَنَواتٍ شأنُها مُتَتَايعُ

وأبدِلت أيضًا من الواو، قال ابن جنى : أَبْدَ لوها في حَرْفٍ واحدٍ، وهو قولُ امرئ القيس[٤]:

وقــد رَابَنَى قــولُهــا : ياهَنَا

هُ ويحك أَلْحَــقْتَ شــرًا بِشَــرٍّ

فالأصل : هنا و ، لأن لام الكلمة واوٌ، فأبدلوا الهاء من الواو. كذا قال أصحابُنا. قال : ولوقيل : إنَّ الواو قُلِبت / ألفًا، ثم أُبدلت الهاءُ منها ٢٢٣ لكان قولاً قويًا، فتكون الهاءُ كالهمزة في كساء، في أنها بدل من الألف المبدل من الواو، وهو أشبه من قلب الواو في أول أحوالها هاءً، لأن الواو إنما اطَّردَ قلبها ألفًا في هذا الموضع، وأيضًا فَقَلْنُ الألف هاءً ، أقرَبُ من قلب الواو لبعدهما .

فأنت ترى أنَّ الهاء إنما أُبدِلت، أو أبدل منها، في مواضع مسموعةٍ غير مقيسة، أو في لغاتٍ[٥] ضعيفة لايُعْتَدُّ بمثلها في هذا النظم، فَلِمَ ذكر الهاء هنا؟

---

(١) انظر سرّ الصناعة ٥٥٦.

(٢) عبارة ابن جنى كما فى سرّ الصناعة : «ومن إبدال الهاء من الياء قولهم في تصغير هنة: هنيهة، وأصلها الأول هُنَيوَة، لأن لام الفعل فى تصريف هذه الكلمة واوٌ».

(٣) الكتاب ٣/٣٦١. وانظر المقتضب ٢/٢٦٩، والمنصف ٣/١٣٩، وسرّ الصناعة ١/١٥١، وصدره : أرى ابن نزار قد جَفَانى ورابنِى
ومُتَتايع : مُتَتابع ، وبه يروى أيضًا.

(٤) ديوانه ١٦٠، وسر الصناعة ٥٦٠، والمنصف ٣/١٣٩.

(٥) س : لغة.

فإن قلت : إنما ذكرها لموضع فيها قياسيّ، وهو إبدالها من تاء التأنيث في الوقف، وقد تقدَّم فمن[1] أجل ذلك عَدَّها في حروف البدل.

فالجوابُ : أن ذلك مختصٌ بالوقف، فله بابُه، ولذلك لم يذكر الهاء في التسهيل في هجاء «طويت دائما» وأيضًا فكان يلزمه أن يذكر هنا النون، لأنها تبدل في الوقف ألفًا، وذلك نون التنوين، ونون التوكيد الخفيفة، وقد تقدّم ذكرهما في بابهما[2]، لكنه لم يفعل ذلك، فأحد الأمرين يلزمه، إما تَرْكُ[3] ذِكْرِ الهاء، وإما ذِكْرُ النون.

والثالث : أنَّ البدل على قسمين، أحدهما : أن يكون بسبب الإدغام. والثانى : ألا يكون كذلك. فأما الثاني فهو الذى أراد النحويّون الكلام عليه ههنا، وأما الأوّل فلم يقصدوه هنا، وإنما باب ذكره الإدغام، وأيضًا فهو يكون في الحروف كلِّها إلا في الألف .

وكلامُ الناظم لم يتقيّد[4] بما قصدوه هنا دون الآخر، فاقتضى أن حروف البدل هذه التسعة كان ذلك في إدغام أو في غير إدغام. وذلك غيرُ صحيح باتفاق. وقد تحرَّز من هذا في التسهيل حيث قال : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغامٍ كذا . فأخرج البدل للإدغام، وذلك يكون في إدغام المتقاربين[5]، كما تقول في[6]: اذبح خروفا : اذبح خروفًا، فتبدل الحاء خاءً، لأجل إدغامها في

---

(١) الأصل : فلأجل.

(٢) س : الأسماء.

(٣) س : تحرك.

(٤) س : «يتقيد قصده هنا».

(٥) الأصل : المتقاربة.

(٦) س : «كما تقول فى إدغام حروف أدبح..».

الخاء ؛ إذ لايمكن الإدْغام مع بقاء الأول حاءً . وكذلك سائر (الحروف)[1] المتقاربة في الإدغام.

فإن قلت : فقد ذكروا[2] الإدغام للإبدال ههنا أيضا، وذلك في[1] نحو قولهم : اتّسق، واتّعد، واتَّزَن[3]، وكذلك : اطّلع، واطَّرَد، إذ أصلها : ايْتعَدَ من الوعد، وايتزن من الوزن، وايتسَقَ[4] من مادة : وَ سَ قَ ، وكذلك اطّلع أصله : اطتلَع، و(اطّرد أصله[5]) اطترد، من طلع[6] وطرد. لكن وقع الإبدال في حرف العلة وفي التاء، ثم وقع الإدغام، وكذلك (7- ماأشبهه مما ذكروا فيه الإبدال بلا شكٍّ، وليس بقليل ولاغير مطرد، بل قاسوه، وذكره الناظم معهم، وإذا كان كذلك لم يَنْبَغ أن يُقَيِّده بإخراج الإبدال في الإدغام، إذ يخرج عن حروف الإبدال بهذا التقرير الطاء، والتاء، فإن الشائع في إبدالها لمايدغم، لكنهم أدخلوا في الإبدال هذا النوع، فالاحتراز منه على الإطلاق لايصحّ.

فالجواب : أنَّ -7) هذا القبيل[8] لم يقع الإبدال فيه للإدغام أصلاً، ولربما وقع فيه الإبدال لعلَّةٍ/ أخرى، كما يقال في ابتعد ونحوه : لما ثقل ٢٢٤ عليهم ذلك لأجل تلاعب الحركات به في ايتعد، وياتعد، ومُوتَعِد، فتارةً

---

(١) عن س.

(٢) س : ذكر.

(٣) س : واتزر.

(٤) الأصل، ت : واتسق.

(٥) زدنا مابين القوسين ليستقيم السياق.

(٦) س : «من طرد وطلع » .

(٧) سقط من س.

(٨) الأصل ت : القليل.

يصيـر ألفًا، وتارة واوًا، وتارة ياءً، أرادوا أن يُبْدلوا منه حرفًا جلدًا يبقى على حالةٍ واحدةٍ مع اختلاف الحركات، فأبدلوه تاءً، ثم أدغموا لضرورة اجتماع المثلين، فهو مِنْ قبيل اجتماع المثلين لامن قبيل إدغام المتقاربيْن . على هذا النحو جرى الحكم في اطَّرَدَ واطَّلَعَ ونحوه، وذلك أنه من باب اضطلع واصطبر، لما أرادوا تقريب التاء لانسفالها من حروف الاستعلاء، أبدلوها طاءً، فحين لم تلق الطاءُ المبدلة طاءً[1] أخرى بقي الأمر على (حاله[2]) كاصطبر واضطرب، ولما لقيت[3] طاءً ألزم الإدغام بحكم الاتفاق، ولم يقصد إلى إبدال التاء طاءً لأجل كون ماقبلها طاءً، فالقصد التقريب[4] لا الإدغام. وستأتي الإشارة إلى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى. فإذًا القيد المذكور معتَرِضٌ به على الناظم، وهو قوله[5]: «فى غير إدغام» إذ لابدّ منه، إذ معناه في غير قصد الإدغام، وههنا لم يُقْصَد الإدغامُ، وإنما أدَّى إليه الحكمُ.

والجواب عن الاعتراض الأول : أنَّ كلامه إنَّما هو في الإبدال المطَّرِدِ، لأن النحويّ لاكلام له في الأمور السماعية إلا بالعَرَض، والمقصود بالذات هو ماتَعلَّق به القياس. وإذا كان كذلك فليس إلا ماذكر. وما اعتُرِضَ به من إبدال السين صادًا أو زايًا ليس بالكثير، وإنما يكون ذلك في لغة قليلة، ولذلك حين بَوَّب سيبويه على ذلك قال : هذا باب ماتقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات[6]،

---

(١) الأصل، ت : وناى .

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : بقيت.

(٤) س : التقريب بالإدغام.

(٥) فى النسخ : قولك.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٩.

وكذلك قال هو وغيره في إبدال الزاى منها، فلما كان ذلك قليلا بالنسبة إلى اللغة الشهيرة لم يَعْتَن بذكره.

فالحاصل من هذا أن ماخرج عن عَقْدِه فإما سماع، وإمَّا لغاتٌ قليلة.وأما النون فقد دخلت له تحت ذكره الألف والميم، لأن الميم تبدل من النون، فالميم هى التى أخذت هذا الحكم، فلم يحتج إلى ذكر النون. وكذلك الألف مع نون التوكيد والتنوين، فلم يخرُج له شيء من ذلك عن كلامه. وأما إبدال الألف منها فقد ذكر ذلك في مواضعه، فلا اعتراض عليه.

والجواب عن الثاني : أنَّ الهاءَ إنّما ذكرها لأجل إبدالها القياسيّ في الوقف، ولم يتعرّض هنا في التّفصيل لذكرها، لأنه كان يكون تكرارًا حين تقدّم له ذكر ذلك.

وكلامه في التسهيل أولى بالاعتراض، إذْ يقتضي كلامُه أنّ الإبدال في الهاء ليس من قبيل المطَّرد[1] إذْ أدخلها في حروف البدل الشائع وأخرجها من المطَّرد. فإن أجيب عن كلامه في التسهيل لزمه الاعتراض هنا، فإن الوجه الذى لأجله ذَكرها في المطَّرِد ينقُضُ عليه ذِكْرَهَا هُنَا. فالحاصلُ أنَّه لابُدَّ من وروُدِ النقد عليه في أحد الكتابين، إلا أن يقال: إنه لحظ في أحد الموضعين غير مالحظ في الآخر، حتى يمكن الجمع بين اللحظين، فحينئذ يرتفع النقد جُملةً[2]. وبيان ذلك أنه / قصد هنا ـ كما تقدم ـ بيان حروف البدل المطَّرد، ولاشكَّ أن الهاء مما[3] يَطَّرِد إبداله في موضعٍ تقدّم له ذكرُه فيه، وأما قصدهُ في التسهيل فأمْر آخر مضموم إلى ٢٢٥

(١) فى النسخ : إذا. وفوقها في ك : كذا.

(٢) الأصل، ت : بجملته.

(٣) الأصل، ت : بما.

الاطراد، وهو كـونـه من ضــروريات (بـاب)[1] التـصـريف وهو مـعنى قـوله : «والضروري في التصريف هجاء : طويت دائما» ولم يقل : (والمطرد[2]) من ذلك هجاءُ كذا، فَدلّ على أن مـقصودَه : ذكرُ الحروف التى يجـتمع فيـها الاطراد والاختصاص بباب التصريف، ([2]- ولاشك أن الإبدال المطَّرِد فـي الهـاء ليس من ضروريات باب التصريف-[2]) بل من ضـروريات باب الوقف. وقـد ذكـر ذلك في الوقف، ولم يذكره في التصريف كما فعل هنا. فإذا كان كذلك ثبت أن إسقاط الهـاء من الضـروري لقـصـدٍ نصَّ عليـه ليس الاطِّرادَ وحـده، بخـلاف مـاقـصـد (هنا[2]) فـإنه لم يُرِدْ إلا مـجـرَّد الاطراد خـاصـَّةً، فاسـتـقـام الكلامـان، وظهـر قـصدُه في الموضـعين. وهـذا من منازعـه المعـدودة في المقـاصد الحسـان، والله أعلم.

والجـوابُ عن الثـالث : أَنَّ اصـطلاحَ أهلِ التـصـريف اسـتـمـرّ في حـروف الإبدال على أحـد القسـمين، وهـو الذى ليس للإدغـام، فـلا تسـمـع حـروف الإدغام تُطلَق الا عـلى مـالا يَضْطَرُّ فيـه الإدغـام إلى الإبدال، ولاشكَّ أنَّ هذا هو مـقـصـدُ النـاظم، فلم يَحْتَجْ إلى بيانه لسَبْق الفهم إليه، وإنما بيَّن ذلك في التسهيل توكيداً لما اصطلحوا عليه، فلا ضير في تركه.

ثم أخذ في تفضيل مواضـع هـذه الحروف في الإبدال ، فابتدأ بـالهـمزة فقـال : « فـأبدِل الهـمزة من واوٍ ويا، آخراً أثر ألف زِيدَ». فـقرَّر أنَّ هذا الإبدال في الهمزة الذى يذكره لازمٌ إذْ[3] لم يخيّر فيه، بل حَتَم الحكم به، وهذا صـحيحٌ

(١) عن س.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : «لازم لذلك يخير فيه».

كما سيتبين لك شاء الله تعالى. ويعنى أن الهمزة تبدل لزوما من كل واوٍ وكل ياءٍ كانا على هذه الأوصاف المذكورة، وهى كونهما آخرًا إثر ألف زيد، وهى ثلاثة :

أحدها : كون الواو والياء آخرًا، يريد آخر الكلمة، فإنهما إذا كانتا كذلك حصل لها الحكمُ المذكورُ، وهو القلبُ همزةً، فإن لم تَقَعا طرفًا بل وقعتا وسطًا أو أوَّلاً فذلك الإبدالُ اللازمُ غيرُ محكوم به بمقتضى مفهوم كلامه، فالمعاينة والمقاومة ونحوهما تصحّ فيهما[1] الياء والواو لعدم وقوعهما[1] آخرًا، لأن[2] العلَّة التى لأجلها يقع الإعلال مفقودَة[3] في غير الآخر، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

وقوله : «آخرا» يحتمل أن يكون منصوبًا على الحال من الواو والياء وإن كانا نكرتين، لكنه قليل. وكان حقُّه إذْ ذاك أن يقول : آخِرَينِ، لأنه حال منهما. ويحتمل أن يكون آخرًا (إنما[4]) انتصب[5] على الظَّرْفِ، والعامل فيه اسم فاعل، وهو صفة الواو والياء، كأنه قال : من واوٍ وياءٍ كائنتين في الآخر. وهو الأجود، أو حال (منهما[6])، وهو جَيِّدٌ أيضًا. ويكون (قوله[6]) : «إِثْرَ ألفٍ»، بدلا من آخر على أنَّه صفةٌ أو حال كما تَقَدَّمَ.

والثانى : أن يكون الواو[7] أو الياء إِثْر أَلِفٍ كما قال، فإذا كانت كذلك ثبت حكم القلب همزة، فإن لم يكن كذلك فمفهومه ألاّ تُقْلَب همزةً وإن كانت

---

(١) الأصل ، ت : فيها ... وعقوعها .

(٢) س : «أى لأن».

(٣) في النسخ : مفقود.

(٤) مكانه بياضٌ في س.

(٥) ماعدا (ك) : النصب.

(٦) سقط من س.

(٧) الأصل : والياء.

آخرًا / نحو : رمى ودعا، إذ أصله رَمَىَ ودَعَوَ، فانقلبتا ألفًا لتحركهما ٢٢٠ وانفتاح ماقبلهما، ولايجوز أن تقلبا همزة؛ إذ لاموجب لذلك. وكذلك الأدْلِى في جمع دَلْوٍ، والأجرى في جمع جَرْوٍ، وأصله : إَدْلِوٌ وأجرِوٌ، فقلبوها ياءً ولم يقلبوها همزة.

والثالث : أن تكون تلك الألف الواقعة قبل الواو أو الياء زائدةً، وذلك قوله : «إثر ألِفٍ زِيدَ». فزيدَ في موضع صفة لألفٍ، أى ألِفٍ زائدٍ، فلو كانت الألف أصلية، أى منقلبةً عن أصلٍ، لم تقلب همزة، وإن وقعت آخرًا، كقولك آىٌ، وزاىٌ[1]، وآيةٌ، وطايةٌ[2]، ورايةٌ، وراىٌ، قال العَجّاج[3]:

راىٌ إذا أورده الطعنُ صَدَرْ

وكذلك ما أشبه هذا[4]؛ إذْ أصل الألف فيها الواو، وبهذا يحكم عليها قياسًا إلا أن يرد اشتقاق أو غيره كما في اية، لأن اللام إذا كانت ياءً حكم على العين بأنها واو، لأن باب طَوَيتُ وشويتُ وروَيْتُ ورَوَيْتُ واسع جدًا، بخلاف باب حَييتُ وعييتُ فإنه قليل. وكذلك «واو» لم يُعلَّو[5] آخره لأنَّ الألف منقلبةٌ عن أصلٍ وهو الواو أو الياء، على اختلافهم في ذلك. وكذلك إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل جَحْمَرِشٍ فقلت : رَمْيَاىٌ، لم تُقْلب الياءُ همزة، لأن الألف منقلبة عن الياء الثانية[6] المقابلة لراء جحْمرِشٍ. وإنما صَحت الواو

---

(١) الأصل، ت : وناى.

(٢) الطاية : الصخرة العظيمة في رملة أو أرضٍ لاحجارة بها.

(٣) ديوانه ٣٨. والبيت في المقتضب ٢٩١/١، والخصائص ٢٦٨/١، والمنصف ٧٣/٣.

(٤) الأصل : أشبهه.

(٥) س : يعلّ.

(٦) س : الكائنة.

والياء لأنهما وقعتا موقع اللام، وهم قد أعلُّوا العين، فلم يكونوا ليجمعوا على الكلمة إعلالين، وذلك أنَّ هذه الأحرفَ خارجةٌ عن القياس، لأن سبيلها في القياس أن تصح العين وتُعَلَّ اللام. فَيُقال : أيًا، وروًى[١]، وأياةٌ، وطواةٌ، ورواةٌ، كما قالوا : نَوَاةٌ، وشَوَاةٌ[٢]، لكنهم أعلُّوا العين فامتنَعُوا من إعلال اللام لذلك. وما جاء على خلاف هذا فهو شاذٌّ غير[٣] مقيس، نحو : باء، وتاء، وثاء، وحاء، وخاء، وسائر حروف الهجاء التى على هذا النوع . وشذَّ في رايةٍ راءَةٌ، حكاه سيبويه[٤]. ومن هنالك[٥] قرر الفارسىّ في بعض مجالس إقرانه[٦] الحكم في باءٍ، وتاءٍ، وثاءٍ، وغيرها مما اعتل فيه العين واللام (-[٧] من حُروف الهجاء، فقال له بعض حاضري المجلس، وكان فتًى يعرف بالبورانيّ : أفيُجمَعُ[٨] على الكلمة إعلال العين واللام -[٧])؟! فقال أبو على قد جاء من (ذلك)[٧] أحرف ساكنة فيكون هذا منها، ذكر ابن جنى تلك الأحرف المشار إليها في سرّ الصناعة[٩].

فالحاصلُ أن الكلمة إذا اعْتلَّتْ عينُها لم تُعَلَّ لامُها، إلاّ أن يجيءَ شيءٌ فيحفظ، ولذلك حكم على آءة[١٠] ونحوها أنَّ اللام منها همزة ليس ببدلٍ عن شيءٍ، تحاميًا من القول بإعلال العين واللام. وهذا كلُّه لم ينشأ إلا من أصالة الألف التى قبل الواو والياء. فلو كانت زائدة كما قال لم يكن في الكلمة إذا قُلِبَت

(١) س : وزوا.
(٢) الشواة : جلدة الرأس.
(٣) في النسخ : «في غير».
(٤) الكتاب.
(٥) ماعدا (س) : «ومن ههنا لماقرر».
(٦) الأصل : أقرانه.
(٧) سقط من الأصل.
(٨) س : المجتمع.
(٩) سر الصناعة ٧٩٠، وانظر اللسان : ريا.
(١٠) الآء : شجر، واحدته آءة.

الياءُ والواوُ همزة إلا إعلالٌ واحدٌ، فيؤتى به، فتبدل الواو في ذوات الواو، والياءُ في ذوات الياء همزة لاجتماع ثلاثة الشروط التى ذُكر، نحو قضاءٍ من قضيتُ، وعطاءٍ من عطوت، وسِقاءٍ من سَقَيتُ، وكِساءٍ من كسوت، ورِداءٍ من الرِّدْية[1]. وكذلك علباءٌ من علبيتُ [2] السقاء، وغُزَّاء[3] وعُدَّاء من غزا يغزو وعدا يعدو، وكذلك ما أشبهه.

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌّ محلّه الضرورة، نحو ما أنشده المازنى[4]:

ولاعَبَ بالعَشِيِّ بني أبيه
كفِعْلِ الهرِّ يَحْترِشُ العَظَايا
فأبعده (الإله[5]) ولايُؤَبَّى
ولايُشْفَى من المرض الشِّفَايا

/ أراد: العَظَاء والشِّفاء فتركه على الأصل[6]. وأول الشعر على ٢٢٠
ماقاله ابن جنى[7]:

(١) الرِّدية: الارتداء، تقول: هو حسن الرِّدية.
(٢) يُقال علبيتُه: أي قَطَعْتُ عِلبَاءَهُ، والعِلْباء عَصَبُ العُنق.
(٣) غُزَّاء: جمع غازٍ، مثل فاسق وفُسَّاق. ويجمع أيضا على غُزًّى، مثل سابق وسُبَّق، وعلى غَزِيٍّ، مثل نادٍ وندِيّ.
(٤) المنصف ١٥٥/٢، وسرّ الصناعة ١٦٥، والخصائص ٢٩٢/١، ٣٧٦/٢، وطبقات فحول الشعراء ٣٤ ـ ٣٥.
ونسب إلى أعصر بن سعد، أو المستوغر بن ربيعة
يحترش: يصيد. والعظايا: جمع عظاية، وهى دويبّة. وقيل: أراد سامٌّ أبْرَصَ.
(٥) سقط من س.
(٦) س: الإبدال.
(٧) المنصف ١٥٦/٢.

إذا ما الشيخُ (صمَّ)[1] ولم (يُكلَّم)[1]

ولم يَكُ سَمْعُه إلا نِدايَا[2]

وأَنْشَدَ ابنُ جنِّى قولَ الراجز[3]:

أهبى التّراب فَوْقَهُ إِهْبَايا

وقول الآخر[4]:

عِشَيَّةَ أَقْبَلَتْ من كُلِّ أَوْبٍ

كنانةُ عاقِدِينِ لَهُم لِوايَا

وكأنهم شَبَّهوا ألف الإطلاق للزومها القافية بتاء التأنيث، من حيث لزم فتحُ ما قبلهما، وكانتا زائدتين، ولذلك لم (يأت[1]) هذا إلا في موضع (النصب[1]).

هذا بيان كلامه إلى غاية ماقصد فيه[4]، لكنه ظاهرٌ بل صريحٌ بأن الهمزة مبدلةٌ من الواو والياء من غير توسط عملٍ بين ذلك. وهو يظهر من كلام كثير من النحويين، إذ يقولون في مثل هذا : هذه الواو والياء وقعت طرفًا بعد ألفٍ زائدة فوجب قلبُها همزةً.

وعليه كلامه في التسهيل[5]. والذى يذهب إليه ابن جنّى [6]، ونصّ عليه المازنُّى في تصريفه أن الأصل في قضاء وسقاء ونحوهما: قضايٌ وسقايٌ. وفي

---

(١) سقط من س .

(٢) م. ن ٢/١٥٦، والخصائص ٢/٣٤٨، والمحتسب ١/٢٨٧.

(٣) م. ن ٢/١٥٦، واللسان : لوى.

(٤) الأصل : به.

(٥) التسهيل : ٣٠٠.

(٦) المنصف ٢/١٣٧ ومابعدها.

نحو كساءٍ وعلاءٍ : كساوٌ وعلاوٌ، فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألفٍ زائدة ضَعُفتا لتطرفهما ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها، فكما قُلِبت الياء ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما في نحو : عصا ورحا، كذلك قُلِبتا أيضا ألفًا لترفهما وضعفهما وكون ألف زائدة قبلهما في نحو كساءٍ ورداءٍ، فصار التقدير: قضا، وسقاا ، وكِساا وعلاا، فلما التقى ساكنان لم يكن بدٌّ من أحد أمرين، إما أن يحذفوا أحدهما فيعود الممدود مقصورًا، وهذا مكروه لأنه نقض لغرض من المدّ، وإمّا أن يحرّكوا الألف الثانية، وإذا حرّكوا فإما أن يَرُدُّوها إلى أصلها ليتحرك، لأن الألف في نفسها لاتقبل الحركة، وذلك أيضًا مكروه لأنه رجوعٌ إلى ما رُفض ، وإما أن يقلبوها همزة، وهذه عادتهم إذا أرادوا تحريك الألف أبدلُوها همزةً، نحوُ قراءةِ أيوب السَّخْتيانيّ : {ولا الضأّلين[1]}. وحكى أبو زيد في كتاب الهمْز : شَأَبَّةٌ ودَأَبَّةٌ ، وأنشدوا[2]:

ياعَجَبًا! لقد رأيتُ عَجَبا

حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أرْنَبا

خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبا

إلى أشياء من هذا النحو، وذلك أن الهمزة أقرب الحروف إلى الألف، فقلبوها إليها لتقبل الحركة، فصارت : قضاءً، وسقاءً، وكساءً، وعلاء. قال ابن جنى : «فالهمزة في الحقيقة إنما هى بدلٌ من الألف، والألِفُ التى أبدلت

---

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة، وانظر المنصف ٢٨١/١، وسر الصناعة ٧٣.

(٢) المنصف ٢٨١/١، وسرّ الصناعة ٧٣، والخصائص ١٤٨/٣، وشرح الكافية للرضى ٢٤٨/٢، وشرح شواهد الشافية ١٦٧/٤

وحمارقبّان : دُوَيْبَّة. والخطام : الزمام، وزأمّها : يريد زامّها، وهو موطن الشاهد، وهو فى معنى خاطمها.

الهمزة عنها بدلٌ من الياء والواو، لكن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا : إنما الهمزة منقلبةٌ عن ياءٍ واو، ولم يقولوا : من الألف، لأنهم تجَّوزوا في ذلك، ولأن تلك الألف التى انقلبت عنها الهمزة هى بدلٌ من الياء أو الواو، فلما كانت بدلاً منهما[1] جاز أن يقال : إنَّ الهمزة منقلبة عنهما. وأما (فى[2]) الحقيقة فإن الهمزة بدلٌ من الألف المبدلة عن الياء والواو. قال : وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حُذَّاق أصحابنا، فاعرفه[3]».

فهذا ماقال، وما اعتُذِر به عن الفريق الآخر هو العُذْر للناظم فيما فَعَل من ذلك، مع أنه لم يَنْفَرِدْ / به، بل هو تابعٌ لغيره، قال سيبويه في ٢٢٨ باب مااعتَلَّ من الأسماء المعتلَّة على اعتلال الأفعال:«اعلم أنَّ فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيءَ على الأصل مجيءَ مالا يَعتَلُّ (فَعَلَ[2]) منه، ولم يصلُوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره»، قال : «فهمزوا هذه الواو والياء إذا[4] كانتا مُعْتَلَّتين وكانتا بعد الألف[5]، كما أبدلوا من ياءِ قضاءٍ وسقاءٍ، حيث كانتا معتلتين، وكانتا بعد الألف[6]». فهذا ظاهر منه أن الهمزة مبدلةٌ من الياء والواو لامن الألف، لكنهم حملوا المسألة على ماقرَّره ابن جنى، وبه فَسَّر

---

(١) الأصل : منها.

(٢) ليست في س.

(٣) سر الصناعة ٩٣ ـ ٩٤.

(٤) في الكتاب : إذْ.

(٥) في الكتاب : الألفات.

(٦) الكتاب ٣٤٨/٤.

السيرافيّ كلامه في الكتاب، فلا اعتراضَ على الناظم في مساق المسألة على مارأيت؛ إذْ كتابه[1]في غاية الاختصار، ولايليق استيفاءُ وجهِ الصِّناعة على الحقيقة إلا بالمطوَّلات، مع أن ماقال ليس بمنافر للصناعة، إذ يمكن أن تكون الهمزة على حقيقة[2] ([3]- ماقال من إبدالها من الياء والواو -[3])، كما أبدلوها من الواو في وُقِّتَتْ[4] وَوِشاح وأُوَاصل، ونحو ذلك من المواضع التى يمكن فيها دعوى القلب ألِفًا ثم همزة. وأيضًا فما نصَّ عليه هو الظاهر، والحمل عليه أولى حتى يدعُوَ داعٍ إلى غيره. وقد جعل ابن جنى في الخصائص[5] الحمل على الظاهر أصلاً وإن أمكن أن يكون على غير ذلك، وأخذ ذلك من سيبويه حين تكلّم على سِيِّدٍ[6] وأنه من ذوات الياء حملاً على ماظهر، مع إمكان أن يكون من ذوات الواو مشتقًا من ساد يسود، فكذلك مسألتنا، والله أعلم. إلا أن في قاعدته نظرًا، وذلك أنه أطلقها إطلاقًا، فيقضى جريان حكمها في كلِّ مادخل تحتها، والأسماء التى آخرها واو أو ياء بعدألف زائدة على قسمين : أحدهما : ماكان منها غير لاحقٍ به تاءُ التأنيث، كالأمثلة المتقدّمة الذِّكر. وهذا لا إشكال فى صحَّةِ جريان الحكم فيه[7].

---

(١) الأصل : كلامه.

(٢) س : الحقيقة.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : وقفت.

(٥) الخصائص ١/٢٥١.

(٦) السِّيد : الذئب. وقد ضبط في الكتاب ٣/٤٨١، بفتح السين وتشديد الياء، وانظر في ذلك تعليق الشيخ محمد علي النجار محقق الخصائص ١/٢٥١.

(٧) الأصل : منه.

والثاني : مالَحِقَتْه تاءُ التأنيث، ولايجرى الحكمُ فيه على الإطلاق، بل الأمر فيه ينقسم قسمين، أحدهما : أن تكون الكلمة مبنيَّةً على التاء، فهذا لا تُبَدلُ فيه الواو والياء همزةً البتَّة، بل تبقى على ماكانت عليه في الأصل، فتقول فيما أصله الواو : شقاوة، وإتاوة[1]، ونُقَاوةً[2]، وإداوة[3]، وهِرَاوة، وعُلاَوَة[4]. وفيما أصله الياء : (نهاية وبداية [5]) ونُفَاية[6]، ورواية، وما أشبه ذلك. فلا تُعَلّ فيه الواو والياء، وماجاء من ذلك معلاً فنادر، قال سيبويه في تعليل التصحيح : «قَوِيت حيث لم تكن حرفَ إعرابٍ كما قويت الواو في قمحُدوة[7]» يعنى أنها إنما أُعلَّت لما وقعت طَرَفًا، والطَّرَفُ أضعف مما ليس بِطَرَفٍ، ولذلك يلحقُه من الإعلالِ مالا يلحُق غير الطرفِ، فلما وقع الإعرابُ على التاء قَوِيت الواو والياءُ، فلم يدخلها الإعلال حين تَحصَّنت بالتاء، كما تحصَّن قَمَحْدُوَةٌ وقَلَنْسُوَةٌ وعَرْقُوةٌ[8] ونحوها بالتاء فلم تُعَلَّ (اللام[9])؛ إذ القاعدة ـ على مايأتى[10]ـ أن الواو المتطرِّفة في

---

(١) س : إباوة. يقال : أبوتُه إباوةً : حدتُ له أباء وفلان يأبو هذا اليتيم إباوة، أى : يغدوه كما يغدو الوالد ولده. وأتوته أتوه أتْوًا وتاوةً : رشوته، والإتاوة : الرُّشوة والخراج.

(٢) النقاوة ـ بفتح النون ـ مصدرُ نَقِى الشيءُ يَنْقَى نقاوةً ونقاءً فهى نقىّ ، أى نظيف. وبضمها : أفضلُ ماانتقيت من الشيء.

(٣) الإداوةُ : المَطْهَرةُ، وهو إناء صغير من جلد يتخذ للماء.

(٤) العِلاَوة ـ بكسر العين ـ أعلى الرأس، وعِلاوة كلِّ شيءٍ : مازاد عليه . وبالضم : أعلى الشيء، يقال : علّو كلِّ شيءٍ، وعِلوه، وعَلْوه، وعُلاَوته، وعاليه، وعاليته : أرفعه.

(٥) سقط من س.

(٦) نُفاية الشيء : بقِيَّته وأردؤه.

(٧) الكتاب ٣٨٧/٤.

(٨) ماعدا (س) : وقرقوة. والعَرْقُوة : خشبة معروضة على الدلو.

(٩) سقط من س.

(١٠) س : سيأتى.

الاسم لاتثبُتُ بعد الضَّمة حرفَ إعراب، بل تُقْلَبُ[1] الضمةُ كسرةً، والواو ياءً / فإذا وَقَعَ بعدها التاءُ صَحَّت ولم تُعَلَّ. هذا تعليل سيبويه، وهو ٢٢٠ صحيح[2]. فأما صَلَاءَة[3] وعَبَاءة وإعلالهم للكلمة هنا مع بنائها[4] على التاء، فكأنَّه مَبْنِيٌّ على صَلَاءٍ وعَبَاءٍ[5] وإن لم ينطق به[6] على ذلك المعنى، كما قالوا : مَسْنِيَّة[7] ومرضيَّة، فقلبوا الواوين ياءين وإن لم تَقَعا طرفًا، إذ القاعدةُ ألا يكونَ هذا الحكم إلا في المتطرِّفتين، لكن قدّر أن التاء دخلت على الكلمة مقلوبة فتركته على حاله.

والثانى : ألاّ تكون الكلمة مبنيَّةً عليها، فلا أثَر لها، ويدخلها حكم الإبدال كان لم توجد التاء، فتقول : امرأة معطاءه للدراهم، وميفاءةٌ بالعهد، وإغفاءة واحدة الإغفاء[8]، ولِقَاءَةٌ واحدةٌ، وإعطاءةٌ (واحدةٌ[9])، وذلك لوجود المذكر وما أشبه ذلك مما التاء فيه عارضة لا لازمة. فهذا القسم هو الذى يدْخُلُ في كلام الناظم، وهو صحيح؛ إذ لا اعتدادَ بالتاء.

فالحاصل أنَّ قسم مايُبْنَى على التاء داخلٌ عليه.

---

(١) الأصل : نقلت.

(٢) س : وهذا.

(٣) في النسخ : علاءة. والصلاءة ـ ويقال : الصلاية ، أيضا ـ مُدُقُّ الطِّيب. والعباءَة وقالوا أيضا : العباية ـ ضربٌ من الأكسية واسعٌ فيه خطوط سودٌ كبار.

(٤) الأصل : بقائها.

(٥) أى : هو مبنى على مايدلّ على الجمع، فواحد صلاءٍ صلاءة، وواحد عباءٍ عباءةٌ، انظر الكتاب ٣٨٧/٤.

(٦) س : فيه.

(٧) س : منسية ـ ويقال : سناها الغيث يسنوها، فهى مسنُوةٌ ومَسْنِيَّةٌ : يعنى سقاها.

(٨) س : إغفاء.

(٩) سقط من الأصل .

ويجابُ عن هذا أنَّ تاء التأنيث لما اعتدُّوا بها وصار ما قبلها بسببها في حكم ماليس بطرف، اعتبر الناظمُ فيها هذا المعنى، فلم تدخل له تحت قوله : «آخرًا» ([1]- إذ ليست الواو والياء آخرا) كما أنها ليست الواو في قَمَحْدُوَةٍ آخرًا قُضي بذلك التصحيح، ولو كانت آخرا -[1]) حقيقة لا عْتلَّتْ؛ فقوله: آخرا، يُريد (به)[2] ماوقع آخرًا في الحقيقة، وما وقع (آخرًا[2]) بالحكم، فممّا لم يقع آخرًا على أحد الوجهين فلا اعتلال فيه.ثم قال : «وفى فاعلِ ماأُعلَّ عينًا ذا اقْتُفِى». في فاعل : مُتَعَلِّقٌ باقتُفِى، والفاعل أراد (به[3]) ماكان من الأسماء على هذا الوزن.. وما : واقعةٌ على الفعلِ الذى انتَسَبَ إليه وزنُ الفاعل، وهى موصولة، أو نكرة موصوفةٌ. وعينًا : تمييزٌ، أصلُه الفاعلُ، كاشتعل الرأس شيباً، وأصلُه : مااعتلَّتْ عينُه[4].

وهذا موضع ثان من مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، يريد أن الياءَ والواو تُبْدَلان أيضًا همزةً في الفاعل المأخوذ من الفعل الذى اعتُلت عينُه، ([3]ولايريد بما اعتلت[3]) (عينه[5]) ماكانت عينُه حرفَ علّة، وإنما يريد بذلك مادخل عينَه الإعلالُ بالقلب أو الإبدال. وقوله : في فاعل ما أُعِلّ عينا. لم يُعَيِّن في هذا الوزن موضعَ الإبدال، ولكنه يتعيّن بتعيين موضعه من الفعل، إذ قال : ماأُعِلّ عينا، فكأنه يقول : في عين الفاعل مما أُعِلّ من الأفعال عينًا ذا اقتُفى.

وهذا الكلام المختصر قد أحرز أوصافًا بها يتمُّ هذا الحكمُ :

---

(١) سقط من الأصل. وقوله : «إذ ليست الواو والياء آخرًا» سقط من س وحدها.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في النسخ : عينا.

(٥) عن س.

أحدُها : أن يكون الاسم على وزن فاعل، فإنه إذا كان كذلك جرى فيه الإبدالُ، فإن لم يكن على هذا الوزن لم تُعَلَّ العينُ، نحو : مُفَاعِل، ومُتَفاعِل، ونحو ذلك. فإنك إنما تقول : مُلاَوِذٌ، ومُعَاوِدٌ، ومُبَايِنٌ، ومُعايِنٌ. وكذلك : مُتَساوٍ. ومُتَجاوِزٌ، ومُتَبايِنٌ، ومُتَمايِنٌ[1]، وما أشبه ذلك، فتبقى العين على تصحيحها، ولاتقول : مُلاَئِذ، ولامُبَائِن، ولا مُتَسَاءٍ، ولامُتَمائِن، بالهمز؛ لأن اسم الفاعل محمولٌ في الإعلال على فِعْلِه. وأفعال هذه الأوزان غيرُ معتلَّة العين، نحو : لاَوَذ، وعَاوِدَ، وبَايَن، وعَايَن، وتَجَاوَزَ، وتَساوَى، وتَبَاين، وتَمايَنَ. والقاعدةُ : أَنَّ اسم الفاعل إنما يعتَلُّ باعتلال فعله، فإذا صحَّ صحَّ، فكذلك هذه الأشياءُ.

والثاني : أن يكون / هذا الوزنُ منسوبًا إلى فِعْلٍ. ومعنى كونه منسوبًا إليه أن يكون في الاشتقاق راجعا إليه (خاصَّةً[2])، لا أنه يريد أن يكون اسم فاعل جاريًا عليه، لأن هدا الحكم جار فيما إذا كان جاريًا على الفعل نحو : قام فهو قائم، وباع فهو بائع، ودام فهو دائم، وبان فهو بائن، وفيما لم يكن جاريًا كحائض، وامرأة زائر[3]، من زيارة النساء وعلى هذا يشمل ماكان من فاعل بالتاء وبدونها كقائمة وقائلة وصائمة، ونحو ذلك ؛ لأن النسبة إلى الفعل هنا موجودة، فههنا يجرى على الفعل في الإبدال، فإن لم يكن جاريًا على فعلٍ فَمُقْتَضى[4] هذا الكلام ومفهومُه أَنَّ الإبدال لايكون هنا. فنحو : الحائرِ وهو مجتمع الماء، والصائرِ لشق الباب، والعائرِ ٢٣٠

(١) يقال : فلان متماين الودّ : إذا كان غير صادق الخلّة.

(٢) سقط من س.

(٣) الذى في الكتاب ٣/٦٣٣ : وزائرة وزُوَّر.

(٤) س : فما اقتضى.

للرمد[1]، والحائش لجماعة النخل لايعلُّ لما كان غير جارٍ على فعلٍ ولا منسوب إليه. هذا مايعطيه كلامُه.

والثالث : أن يكون ذلك الفعلُ المنسوبُ إليه قد أُعِلَّت عينُه كقائم، فإنه منسوب إلى (٢- قام المعتلّ العين، وبائع منسوب إلى باع، وهائم منسوب إلى هام، وكذلك ما أشبهه مما هو جارٍ على الفعل اسم فاعل له، وكذلك ماليس بجار نحو حائض، فإنه منسوب إلى حاضت، وزائر منسوب إلى -٢) زار وإن لم يكن عليه، فاعتل (٣- لذلك، من جهة أن الاسم محمولٌ في اعتلاله على الفعل، فكما اعتلّ الفعل بقلب عينه ألفًا سواء كانت واوًا أم ياءً، فكذلك اعتلّ -٣) الاسم بقلب عينه الياء أو الواو همزة.

وقد ظهر من مفهوم هذا أن الفعل إذا لم يدخل عينَه الإعلالُ ، وإن كان واوًا أو ياءً، فإنَّ فاعلاً (منه[4]) لايُعَلُّ، بل يبقى على أصله، فتقول في فاعل من عَوِر، وحَوِل، ورَوِي، وهَوِىَ : عاورٌ (غدًا[4]) وحاولٌ، وراوٍ، وهاو. وكذلك ماعينه الياء من نحو: صَيِدَ[5]، وعَيِس البعير، وغَيِف، وغَيِدَ، تقول في فاعله : صايد غدًا، وعايس، وغايف، وغايد. فلا تَهْمِزُ، بل تُصَحِّحه لتصحيح فعله.

هذا معنى كلامه، وفيه من النظرِ الصناعيِّ ما في مسألة كساءٍ، من أنه (اعْتَدَّ[2]) في ظاهر كلامه على أنَّ الهمزة مبدلةٌ من الواو والياء. والذى ذكر

---

(١) في النسخ : للرمل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س.

(٤) سقط من س.

(٥) الصَّيَدُ : رفع الرأس كبرا، وإبلٌ عيْسٌ : بيضٌ تضرب إلى شقرة يسيرة. وغيد غَيَدًا : مالت عنقه ولانت أعطافه فهو أغيدُ، والأغيد أيضا : الوسنان المائل العنق، والأغيف كالأغيد إلا أنه في غير نعاسٍ.

ابنُ جنِّى[1] وغيرُه أن الواو والياءَ أُبدلت منهما الألف، وأن الهمزة مبدلة من الألف. وذلك وذلك أن «قـائل»[2] و«بائع» أصلهما قاول وبايع كما أنَّ أصل قال[2] وباع قَوَلَ[2] وبَيَع، فسكن حرف العلة من قاول وبايع كما سُكِّن في فعله، ووجب قَلْبُها ألفًا كما انقلبا في قال وباع، لأن الألف قبل حرف العلة من حيث كانت زائدةً تشبه الفتحة، فانقلب حرفُ العلّة ألفًا كما انقلب في قال وباع، للفتحة المحقَّقة، فصار : قاال وباا ع، وهكذا بألفين، فلما اجتمع الساكنان لم يكن بدٌّ من الحذف لأحدهما، أو التحريك، والحذف لايمكن فيصير اسمُ الفاعل على لفظ الماضى، فيلتبس. وأما التحريكُ فلا يمكن، أنْ يُرْجَعَ[3] لأجله إلى الأصل من الياء والواو، فيكون رجوعًا عمّا منه فُرَّ، فلم يبق إلا تحريك الألف نفسها، وذلك لايمكن فيها، فأبدلوها حرفا يقربُ منها غاية القرب ويمكن تحريكُه، وهو الهمزة، فأبدلوا الثانية همزةً ولم يُبْدلوا الألف الأولى إلى الهمزة ؛ لأنّ الألفَ الزّائِدةَ في « فاعل » لا أصْل لها في الحركة ، ولم تتحرّك قطّ ؛ فكانت الألفُ الثانية أولى. وهذا النحو هو الذى مضى في مسألة كساء، فيمكن أن يكون الناظمُ قائلاً بهذا النحو إلا أنه تجوَّزَ في العبارة، واختصر العمل / اختصارًا وهو يريده، وإما أن يكون بنى على ظاهرِ كلامِ كثيرٍ من النحويِّين في هذا، وعلى ظاهر الأمر لم يُثْبِت درجةً مقدّرةً لم تظهر قطُّ. ٢٣١

ثم بعدُ في كلامه مُعتَرضٌ، وهو أنه شرط في فاعل أن يكون منسوبًا إلى فعل فيقتضى كلامُه أمرين :

---

(١) المنصف ١/٢٨٠.

(٢) س : قائم .. وقام .. وقَوَمَ.

(٣) الكلام على حذف مضافٍ، أى : كراهة أن يُرجَعَ ومثله قوله تعالى : {يُبَيِّن الله لكم أن تضلُّوا}، قالوا : كراهة أن تضلّوا.

أحدهما : خروج حائض ونحوه من هذا الحكم، لأنه ليس له فعل يجتمع معه في الاشتقاق، إذ لو كان له فعل لكان جاريًا عليه اسم فاعلٍ، لكنه معدوم، فإذا امتنع[١] الجريان امتنعت النسبة الاشتقاقية (أيضًا[٢])، لأن «حائض» هذا الذى لاتدخله التاءُ ليس بمشتقٍّ من حاضت، وإنما يُشْتَقُّ من حاضت اسم الفاعل الجارى، إذا قلت : هى حائضة غدًا، وأما غير الجارى فليس له فعلٌ ولا معناه معنى الفعل، وإنما معنى حائض معنى أن لو قلت : حيضى . وإذا لم يكن له فعلٌ فقد خرج باشتراطه أن يكون الاسمُ فاعِلَ ماأعلّ

عينًا، وبذلك خرج (عن)[٣] أن تَقْلَب عينه همزة، فكنت تقول على هذا : حايض، على الأصل. وكذلك سائر الباب. وهذا فاسد.

والأمر الثانى، وهو أبينُ من هذا : أن يكون ما كان من الجوامد المعتلة العين نحو : حائرٍ، وحائشٍ، وعائرٍ، وصائرٍ، لاتعتلّ عينه فكنت تقول : حاير، وحاوش، وعاور وصاير. وهذا غير صحيح، بل حكمه عندهم فى الإعلال حكمُ الجارى على الفعل، لأنّ الإعلال فى الأسماء ليس بمختصٍّ بما جرى على فعلٍ بل[٤]، بل الأسماء كلّها المشتقة والجامدة جارية على الفعل فى حكم الإعلال مطلقًا، ولذلك أَدْخَلَ هذا القسم فى التسهيل إذ قال : «وتبدلُ الهمزة أيضًا وجوبًا من كُلّ ياءٍ أو واوٍ وقعت عينًا لما يوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسم مُعْتَزٍ إلى فِعْلٍ معتل العين، أو اسم لافِعْلَ له»[٥]. فقوله : «أو اسمٍ لافِعْلَ له» استدراكٌ ضرورىٌّ، وهو الذى اعتُرِض به ههنا.

---

(١) س : اجتمع.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت: قبل.

(٥) التسهيل ٣٠٠.

وقد يجاب عن الأول بأن حائضًا ونحوه فى تقدير الجارى على الفعل وإن لم يكن كذلك فى الحقيقة الاستعمالية، والفعل أصلهُ، ومنه اشتُقَّ، لكن عَرَضَ الآن فيه اعتبار معنى النَّسَبِ، فتُنُوسِى أَصلُه، ولذلك يقولُ فيه سيبويه : إنه محمولٌ على مقدَّرٍ يجرى عليه ، كأنك قلت : شئٌ حائضٌ[1]. وما هذا إلا تحقيقٌ لأصله الذى هو اسم الفاعل الجاري على الفعل، وإذا كان فى الأصل كذا[2]، دخل تحت[3]، معنى النِّسبة إلى الفعل؛ إذْ لاشكَّ أنه على هذا النحو منسوبٌ إليه، فصحَّ كلامُ الناظم بالنسبة إليه.

وأما حائرٌ ونحوُه فقد يقال : إنه يقدَّرُ له فعلٌ فى أصل الاشتقاق يجرى[4]. عليه حتى يُرَدَّ إلى طريقة اسم الفاعل المشتق. وهو جوابٌ متكلَّفٌ، وبعيد من لفظه،لكن الحكم بالإعلال يقتضى ذلك، قال الفارسىّ فى التذكرة وتكلَّم على كون حائض ونحوه[5]، جاريًا على شَىْءٍ فى الأصل : إنَّ مما يدلُّ على ذلك (إعلالَ)[6] العين فى حائض، بالهمز، قال : فلو لا أنه على حاضت لما اعتلَّتْ. قال : وليس ينبغى أن يُتشَكَّكَ فى همزة حائض، ٢٣٢ لأنهم / قد قالوا : موتٌ مائتٌ، بالهَمْزِ البتَّةَ، ولو لا ذلك لقيل : ماوت، قال : فيجب على هذا الذى ذكرناه من همز مائت وحائض أن يكون قولُهم : شعر شاعر، ووتِدَ واتِدٌ، ودارع، ونابل، وتامر، ولابن، جميعُها جارٍ على

---

(١) الكتاب ٣/٢٣٧، ٣٨٣.

(٢) س : كذلك.

(٣) الأصل، ت: تحته.

(٤) ماعدا (س) : ويجرى،

(٥) س : وغيره.

(٦) سقط من الأصل.

فعل مقدر وإن لم يظهر إلى الاستعمال . هذا ما قال، وهو قياس صحيحٌ ، فإنْ كان النَّاظمُ يُريدُ بقوله : « فاعل ما أُعِلَّ عيْناً » ؛ سواءٌ كان ذلك الفعلُ مُسْتعملاً أَم لا فكلامُه صَحيحٌ ، وإن أراد به الاستعمال فقط فهو غير صحيح، إلا أن يقال : إن الحائش والحائر ونحوه من الألفاظ النادرة التى لم يُبْنَ عليها، فهو الأظهرُ من كلامه، والجارى على مايقتضيه القياسُ، وإن كان ظاهر التسهيل أنه قياس فيه، فتأمَّلْه.

واقْتَفِ[١]: معناه اتَّبِعْ هذا الحكم فى فاعل ما أُعِلَّ عينا

* * *

والمدُّ زِيْدَ ثَالِثاً فى الواحِدِ

هَمْزاً يُرَى فِى مِثْلِ كَالقَلاَئِدِ

هذا موضعٌ ثالثٌ مما تُبْدَلُ فيه الهمزةُ من حَرْفِ اللِّين، والمدُّ أراد به حَرْفَ المدّ ، فَسَمّاهُ مداً بوصفه اللازم فيه. ويريدُ أَنَّ حرف المدّ إذا كان زائداً، وكان فى الواحد قد وقع ثالثًا فإن يُبْدَل همزَةً فى الجمع[٢] على مثال القلائد، وهو ماشاكله مما هو[٣] على مفاعل[٤].

وهذا العقدُ قد جمع فى هذا الإبدالِ شروطًا لابُدَّ منها فى إبدالِ ذلك الحرف همزةً :

---

(١) كذا فى النسخ. وقد يُؤخذ منه أن « اقتفى» فى بيت ابن مالك فعل أمر لا فعلُ ماضٍ مبنى للمجهول على ما هو المشهور الآن.

(٢) س : الجميع.

(٣) لأصل : ممانصّ.

(٤) س : مفاعيل.

أحدها : أن يكون حرف مدٍّ، وحرف المدِّ عبارةٌ عن الألف والواو والياء إذا كان ماقبلهما من جنسهما، فانضمَ ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، ولايكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحًا. فإذا كان الحرفُ المبَدُل منه كذلك ثبت الإبدالُ، فلو لم يكن كذلك لم يصحَّ الإبدال، كقولك : جَهْوَرٌ، فإن الواو هنا ليست بحرفِ مدٍّ، فلا تبدلها فى الجمع همزَة، وكذلك عِثْيرٌ[1] وحِثْيل[2]، لاتُهْمَز الياء فى الجمع، وإنما تقول : جهاورُ، وعثايرُ[3] وحثايلُ. وكذلك[4]. تقول فى هَبَيّخ[5]: هَبَايِخُ، وفى جدولٍ : جدوالُ، وفى قَسْوَرٍ[6]: قساوِرُ. وإنّما صَحَّت ههنا لأن الواوَ والياء فى هذه الأمثلة جعلت فى مقابلة الأصول ، إذْ الكلمة بها ملحقة، فكان الواجب أن يجرى مجرى ما قابلته من الحروف الصحاح فتسلم من الإعلال. وأيضا لما يأتى فى علة الإبدال بحول الله تعالى .

والثانى : أن يكون حرفُ المدّ زائدًا، وهو قوله : «والمدّ زِيدَ» و «زِيدَ» جملة فى موضع الحال من المدِّ، والعامل فيه الفعُل المتأخر من حيث عمل فى ضميره. فإذا كان حرفُ المدِّ غير أصلى ثبت له الحكمُ، فإن كان أصليًا بنفسه أو منقولاً عن أصل فمفهوم كلامه أنه لايُبْدَل همزَة، فمقامٌ ومعاشٌ ومقال لاتعلّ فيه الألف، وإنما تقول (فيه)[7] فى الجمع على مفاعل: مقاوم ومعايش ومبايع، وأنشد

(١) الأصل، ت : «عثير وحثير وحثيل». و«حثير» ليست فى س. وقد ضرب عليها فى ك.

(٢) العِثير : الغبار. والحثيل : القصير.

(٣) الأصل : «وعثاير وحثاير وحثايل» . «وحثاير» ليست فى س، ك، ت.

(٤) ماعدا (س) : ولذلك.

(٥) الهبيخ : الغلام، والرجل لاخير فيه.

(٦) القسور : ضربٌ من الشجر.

(٧) عن س .

المازنيّ[1] للفرزدق[2]:

وإنى لقــوّام مــقــاوِمَ لم يكن

جـريرٌ ولا مَـوْلى جـريرٍ يقـومُـهـا

فقال : مقاوم، ولم يقل: مقائم. وكذلك معيشة ومدينة، على من جعلها/ من دان يدين: إذا أطاع تقول فى جَمعهما : معايش ومداين. وأما ٢٢٣ من جعل مدينة من مَدَن[3] وجمعها على مُدُنٍ فإنه يهمز على مُقْتضَى الشرط، لأن الياء زائدة، فتقول : مدائن وكذلك تقول إذا جمعت مَعُونة على مفاعل لم تهمز وإنما تقول: معاونُ، وفى ملومة : ملاوِمُ ، وفى مَحُوزة: مَحَاوِزُ، وكذلك ما أشبهه. وما أتى به من هذا مُبْدَلاً همزّة فمحفوظٌ[4] غير مقيس، مثل ماروى (خارجة بن مصعب)[5]، عن نافع من همز (معائش)[6] وقالت العرب : مصائبُ فى جمع مصيبةٍ، ومنارةٌ ومنائرُ، ومزادةٌ ومزائدُ، ومَسِيلٌ ومسائل، فيمن جعله من السيل[7]. ووجهُ هذا

---

(١) الأصل، ت : الفارسيّ – وانظر المنصف ١/٣٠٦ .

(٢) كذا نسب إلى الفرزدق، ومثله فى المقتضب ويقول الأستاذ عضيمه فى تعْليقه على المقتضب ١/٢٦٠ : «نسبه أبو على الفارسيّ وابن سيده فى المخصّص ١٤/٢١ إلى الفرزدق أيضا، وصحح الشنقيطى نسبته إلى الأخطل، وهو فى ديوانه » . والبيت فى الخصائص ٣/١٤٥، والمنصف ١/١٠٦. وانظره فى شعر الأخطل ٥٢٠ .

(٣) مدنَ بالمكان : أقام به.

(٤) الأصل : محفوظ.

(٥) عن الأصل وهامش ت : وخارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعى السرخَسِيّ، أخذ القراءة عن نافع وأبى عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه. وروى أيضًا عن حمزة حروفًا توفى سنة ١٦٨.

(٦) من الآية ١٠ من سورة الأعراف، ٢٠ من سورة الحجر.

(٧) أما من جعله من «مَسَل» فالهمز هو القياسى، وقد وَرَدَ جُمع مسيل – وهو مجرى الماء – على أمسلة ومُسُل ومُسْلان ومسائل. فثبوت الميم فى هذه الجموع دليل الأصالة، وزعم بعضهم أنّ ميمه زائدة من سال يسيل، وأن العرب وهمت فى جمعه. وإلى ذلك ذهب لأزهرى.

الشاذّ تشبيه الأصليّ بالزائد فكأنّ معِيشة ومُصيبة كصحيفة[1]، وكذلك سائر المثل. ووجهُ تركِ الإعلال أنَّ هذه الحروفَ أصلُها الحركةُ لأنها عين الكلمة التى على مَفْعِلَة أو مَفْعِلٍ (أو مَفْعَل)[2]، أو مَفْعَلَةٍ أو نحو ذلك، فإذا وقعت بعد ألف الجمع تحرّكت بحركتها فلا موجب لإبدالها.

فإن قلت : فإن المفرد منها مُعَلٌّ فهلاً أعِل (الجمعُ)[2] حملاً عليه كما أُعِلَّ قائمٌ وبائع بالحمل على فعله؟

فالجواب : أن المفرد أُعِلَّ لِشَبهِ الفعل الحاصل فيه على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى، فلما جمعوه[3]، زال (بالجمع البناءُ الذى كان به)[4] شَبَه الفعل، لأن الفعل لايجمع، فَبَعُدَ عن الإعلال، فلم[5] يبدلوا العين همزةً، ولما كان الشبه حاصلاً فى قائل وبائع لكونه[6] على وزن الفعل وعاملاً عَمَله أُعِلَّ بقلب الواو والياء همزة، بخلاف الجمع. ولذلك صُحّح لُوَمةٌ وحُضُض[7] ، ومِرَرٌ ونحوها لما فَرَجَت عن شَبَهِ الفِعْلِ . هذا محصولُ جوابٌ الفارسىّ فى الإغفال، وأصلُهُ للمازنىّ فى تَصْرِيفه[8].

والثالث : أن يكون حرف المدّ ثالثًا فى المفرد، وذلك قوله : «ثالثا فى الواحد»، فإذا كان كذلك أُبدِلَ فى الجمع، فإن كان غير ثالث لم يبدل، فالمدة

---

(١) الأصل : كصحيحة

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : جمعوا.

(٤) سقط من س.

(٥) الأصل : فأبدلوا.

(٦) ماعدا (س) : لكنه.

(٧) انظر الكتاب ٤/٤٠٠، والمنصف ٢/٣٠٣، ٣/٩٠.

(٨) المنصف ١/٣٠٦. وأنظره فى الإغفال فى ما أغفله الزجاج من المعانى.

الثانيـة لاتُبْـدَل فـى الجـمـع هـمـزة، فـلا تقـول فى طابـق : طآبَقُ، (ولا[1] «فـى»[2] كاهِلٍ و«غـارب: كآهُل»[3] ولا[4] غـاربُ)[1]. ومـا أنشـده أبو الحـسن من قـول الشاعر[4]:

تَرَبَّعْنَ[5] من وهَبْـيَن أو بِسُـوَيْقَـةٍ
مَـشَقَّ السـَّآبى عن رُءُوس الجـآذِرِ

فـأبدل الهمـزة من ألف السـابياء، وهـى ثـانية تقـع قبل ألف الجـمـع، كمـا أبدلوها بعد ألف الجمع إذا كانت ثالثةً، فشاذٌ يحفظ. وبتلك المنزلة أنْ لو كانت المدَّةُ رابعـةً نحـو قنديل وبُهلول وشِمْـلالٍ، فـإنما تقـول فـيـه: قنـاديل، وبهـاليل، وشماليل. وإنما[6] تبدل المدّة حرفًا آخر غير الهمزة على ماسيذكره هو.

وإنما قـال : «فى الواحد» فـقيَّـد ذا المدّة، لأنه إنما يريد أن المدّة التى فى الواحد تُبْدَل فى الجمع.

والرابع : أن يقع حـرفُ المدَّ فى الجـمـع على مـثـال[7] القلائد، وهـو مـثـالُ مفـاعِلَ، فـإنه إن لـم يكن فى الجمعُ على هذا المثال لـم تقلب همزة، إذ لامـوجب

---

(١) سقط من ت.

(٢) عن س ك

(٣) سقط من الأصل.

(٤) نو الرمة، ديوانه ١٦٩٧. والبيت فى التكملة ١٧٢٠، واللسان : لـحَسَ. وقد وردت السوابي بالواو فى المراجع على الأصل»
وتربَّعن: حللن. وفى الديوان : يحلون من وهبين. ووهبين وسـويقـة مـوضـعـان ، ودمَـشَقٌ : مـوضع الشقّ. والسـآبى : جـمـع السـابيـاء، وهى جلدة الوجـه تخـرج قـبل الولد يقـول : يحلّون من هذين الموضعين مناتج البقر.

(٥) ماعدا (س) : ترفعن.

(٦) س، ك : فإنما.

(٧) س : مثل.

لقلبها. فعجوزٌ إذا جمعتها على عُجُز، ذهبت المدّة فى الجمع، وكذلك إذا جَمَعْتَ مدينةً على / مُدُنٍ، وصحيفةً على صُحُفٍ، وما أشبه ذلك من الجموع التى تذهب فيها المدّةُ أو تكون على حالةٍ أخرى. (فأمّا)[1] إذا كانت في وزن القلائد وَجَبَ سببُ الإبدال فقلت فى رسالة: رسائل ، وفى حَمَالة : حمائل، وفى كنائن، وفى مدينة - على أشهر اللغات - : مدائنُ، وفى سفينة: سفائنُ ، وفى خَرِيَدة : خَرَائِدُ، وفى عجوزٍ: عجائزُ. وما أشبه ذلك.

٢٢٤

وقوله : (فى مِثْلِ كالقلائد)، أراد : فى مثل القلائد، فزادَ الكاف ضرورة ، نحو[2]:

فَصُيِّرُوا(مِثْلَ)[3] كعَصْفٍ مَأْكُول

وهذا مثلُ البيت من كل وجهٍ، حيث أقحم الكاف بين مثلٍ ومجرورها

ووجه الإبدال هنا أنك لَمَّا جمعت رسالة مثلاً على فعائل، جاءت ألف الجمع ثالثةً، ووقعت بعدها ألف رسالة، فالتقت ألفان، فلم يكن بدٌّ من حذف إحدى الألفين أو تحريكها[3]، فلو حذفوا لألف الأولى لبطلت دلالة الجمعِ، ولو حذفوا الثانية لتغيّر بناء الجمع، لأن هذا الجمع لابُدَّ له أن يكون بعد ألفه الثانية حرفَ مكسور بينها وبين حرف الإعراب ليكون

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينسب الرجز إلى رؤبة، وإلى حميد الأرقط. وهو فى ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، وفى الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠، وشرح الكافية للرضى ٣٢٤/٤، والخزانة ١٨٤/١٠.

(٣) س : تحركها.

كماعل[١]، ولم يَجُز أيضًا حركة الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع، لأنها إنما تدلّ عليه ما دامت ساكنةً الى لفظها، ولو حركت أيضا لاتقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلاّ حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعَيْنِ مفاعل[٢] ، فلما حركت انقلبت همزة فصارت رسائل، كا ترى. وهذه العلة جارية فيما حرفُ المدّ فيه ألفٌ، ثم شُبِّهَتْ الياء فى صحيفة، والواو فى عجوز، بألف رسالة، لأن (ما)[٣] قبلهما من جنسهما وما هو بعضٌ منهما، وهما ساكنتان، فجرتا مجرى الألف. والأصل[٤] فى هذا إنما هو الألف، لأنها أقعدُ فى المدّ من الواو والياء. ذا تعليل ابن جنى، وتعليل الخليل يشبه هذا، وهو أن قال[٥]: إنّما همِزت فى صحائفَ ورسائل وعجائزَ لأن حروف اللّين فيهنَّ (ليس)[٦] أصلنَّ الحركة، وإنما هى حروف مَيتَّةٌ لاتدخلهُا الحركات، فلما وَقَعْنَ بعد لألف همِزنْ ولم يَظْهرن، إذ كُنَّ لاأصل لَهُنَّ فى الحركة قال :، فلو ظهرْنَ فى الجمع متحركات كانت الحركة ستد خُلُهُنَّ فى غير الجمع فى بعض المواضع. يعنى فى مثل ما إذا خُفِّفت خَطِيئة ومقرُوءَة، فلو جاز أن تُحرَّك حرف المدّ لخُفقِّت الهمزة بالقاء حركتها على حرف المدّ وحذفها كما تفعل فى الصحيح. وهذا لايجوز، لبطلان الغرض لذى سيقت له من المدّ، لأن الحركة تُذْهِب عنها المدّ، فلما كان تحريكُ حروف المدّ لو قيل : عجاوِزُ وصحايفُ يُؤَدِّينا إلى تحريكها فى موضع آخر سدُّوا هذا الباب، فأتوا بالهمزة بدلاً منها محافظة على ما فيها من المدّ

(١) س ، ص : كفاعل .
(٢) ص: كفير مفاعل. س : لتكون على غير مفاعل
(٣) عن س .
(٤) س : «وأصل الباب فى هذا».
(٥) انظر الكتاب ٣٥٦/٤.
(٦) سقط من س.

وكلام الناظم فى هذا الإبدال على ظاهر ما قال فيه، إذْ ليس فى حروف المدّ غيرُ ما قال، كما كان فيما تقدَّم من المسائل، إلا أنّ عليه فى هذا التقرير دركًا فى قوله : « والمدُّ » لأنه لايخلو أن يريد به المَّد كيف كان من تمكين أولِيْنِ مع مجانسة الحركة أو عدم المجانسة، فيدخل عليه كلُّ واوٍ أو ياءٍ ساكنةٍ كان ما قبلها من الحركة ليس من جِنْسها، لأنها إذا / كانت ٢٣٥ على هذا الوصف ففيها مدٌّ، ولذلك لايقع قَوْلٌ أو سَيْلٌ فى قافية مع وَبْلٍ أو جَهْلٍ، لما فى الواو والياء من المدّ، ولأجل ذلك أيضا يجمع بين ساكنين فى نحو أُصَيْمّ وقُمَيْدّ فى أَصَمَّ وقُمُدّ[1]، فتقول على هذا فى عَشَوْزَنٍ[2]: عَشَائِزُ، وفي عَدَوْلَى[3] – إن حذفت الألف –: عَدَائِلُ. وهذا لايكون، وإنما تقول : عَشَاوِزُ، وعداوِلُ، وكذلك ما أشبهه، لا تَهْمِزُهُ البتّةَ. أو يريد به المدّ الذى هو التمكين دون ما هو لين، ولا يكون ذلك إلا مع مجانسة الحركة. وهو الذى يظهر منه كما تقدَّم تفسيره، فيخرج عنه همزُ الياءِ فى نحو كُلَيْبةٍ وجُرَيْرةٍ علَمين منقولين إلى العلمية بعد حصول التصغير، فإنَّك إنما تقول : كلائبُ وجَرَائِرُ، بالهمز، وذلك كلُّه لأجل أنَّ المعتبر فى حرْفِ اللين إنما هو السكون والزيادة فى الواحد خاصة ولا مبالاه بحركة ماقبله، فَيُسْتَثنى منه ماجرّ فيه الحكم إلى تقدير الحركة كعَشَوْزَنٍ وعَدَوْلَى، لأنك لما حَذَفْتَ النون والألف لإقامَةِ بِنْية التكسير لم يكن بدٌّ من تقدير تحريك الواو لتصير عَشَوَزٌ وعَدَوَلٌ كَجِهْوَرٍ وجَدْوَلٍ، لأنَّ مثل عَدَوْلٍ وعَشَوْزٍ غير موجود، فصارت الواوُ بهذا التقدير متحركةً، فيُفْعَل بها ما يُفْعَلُ بالمتحركة من

---

(١) القُمُدّ : القويُّ الشديد.

(٢) العَشَوْزَنُ : ماصعب مسلكه من الأماكن، والشديد الخَلْق العظيم من الناس والإبل.

(٣) عَدَوْلى : قرية بالبحرين.

تصحيحها، بخلاف كلائب في كليب، وحرائر فى حُرَير[1]، فإنَّ الياءَ لم تتَحرَّك قَطُّ لفظا ولا تقديراً، فوجَبَ الهَمْزُ، وأصل هذه المسـألة فيما رأيت لابن جنى فى الخصائص، لما تكلم فى فك الصيغ، على نَقل[2] عَشَوْزَنٍ فى التكسير من عَشَوْزٍ إلى عَشْوَزٍ، أخَذ يستدلّ على هذا بأنه لو كسّره، وهو (على)[3] ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حَرَّكها، لوجب عليه همزها، وأن يقال : عَشَائِزَ، لسكون[4] الواو فى الواحد كسكونها فى عجوز ونحوها. قال : «فأمَّا انفتاح ماقبلها فى عَشَوْزٍ فلا يمنعها الإعلالَ، وذلك أن سبب همزها فى التكسير (إنما هو)[3] سكونها فى الواحد لاغير، فإما اتِّباعُها ماقبلها وغير اتَّباعها إيّاه فليس مما يتعلَّقُ عليه حال وجوب الهمز[5] أو تركه. ثم استدلّ على هذا أيضا بقولهم فى أَلَنْدَدٍ[6]: أُلَيْدٌّ، لأنك لما حذفت النون للتصغير بقى أُلَدَدُ، وهو مثال منكور، فيصير إلى مثال غير منكور وهو أَفْعَل، فلما صار إلى ذلك أدغمه، فصار كَأَلَدَّ مذكر لَدَّاء، فعامله معاملته. قال : «فلذلك قالوا فى تحقيره: أُلَيْدّ، فأدغموه ومنعوه الصَّرف». هذا ما قال[7]، وهو ظاهر كما ترى.

والجواب أن يقال: أما القسم الأول فهو غير داخلٍ عليه، لأنه عَبَّر بالمدِّ، والمدُّ على حقيقته إنما هو فى تلك الحروف إذا كان ماقبلها من جنسها، وأما إذا خالفها[8] فإنما فيها بعضُ اللين المُشْبه للحركة، ولذلك لاتقع الياء ولا الواو

(١) ك، س : حدائر فى حدير.
(٢) الأصل : وزن.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) س : ليكون.
(٥) ص، ك : الهمزة.
(٦) الألندد : الشديد الخصومة كالألدّ.
(٧) الخصائص ٣/١١٦ – ١١٧.
(٨) س : «إذا كان خالفها».

المفتوحُ ماقبلهما فى قافية مع التى قبلها من جنسها، فلم يُرد إلا ما فيه حقيقة/ المدِّ. وأما الثانى فالظاهر لزومه، والله أعلم. ٢٣٦

وقوله : همزًا يرى فى مثل كذا، ضمير «يُرَى» عائد على المدّ، وإنما يريد بذلك[١] ماكان منه موجودًا - فى بِنْية التكسير، فإنّ المدَّة التى اجتمعت فيها هذه الشروطُ على قسمين:

أحدهما : أن تقوم بنية التكسير مع وجودها كجهور وجدول (وعِثْيرٍ)[٢]، وسائراً شباه[٣] ماتقدم، فهذا الذى أراد.

والثانى : ألاّ تقوم بنية التكسير إلا بحذفها إمَّا وجوبًا وإما تخييرًا، نحو : أُبَاترٍ[٤]، إذا جمعْتَهُ ، فإنه[٥] لابُدَّ لك من حَذْفِ الألف لتقوم بِنْيةُ التكسير، فتقول: أباترِ، فلا يبقى للمدَّة هنا ذِكْرٌ. وكذلك جُخَادِبٌ وعُذَافِرٌ[٦]، وكذلك إذا جمعْتَ حُبَاري[٧] - على من قال فى تصغيره: حُبَيْرى، بحذف الألف الأولى - فقلت: حَبَارىَ، لم تدخل مراده، وكذلك ما اشبهه مما تُحذَفُ فيه المدَّة، فلا كلامَ له إلاَّ فيما تبقى فيه المدَّةُ فى الجمع. وربّما نَبَّه على ذلك بالمثال، وهو القلائد، جمع قلادة . فيريد فى مثل هذا الجمع الذى تبقى فيه المدّة التى كانت فى المفرد. فعلى هذا لايُوجد هذا الحكمُ إلاّ فيما

---

(١) الأصل : فذلك. س : من ذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ك : أشياء.

(٤) لأُباترُ : الذى يبتُر رَحِمُه ويقطعها، والذى لانسل له.

(٥) س : فإنك.

(٦) الجُخادب : الضخم الغليظ من الرجال والإبل، والجمع جَخَادب، بفتح الجيم. وجَمَلٌ عُذَافِر : صلب عظيم شديد.

(٧) الحَبارى : طائر.

جُمع على فعائل من الثلاثى الأصول ، وأمَّا ما كان رُباعىّ الأصول أو ملحقًا به فلا بُدَّ من حذف المَدَة.

* * *

كَـــذَاكَ ثَانِى لَيِّنَـينِ اكْـــتَنَفَــــا

مَـــدَّ مَـــفَـــاعِلَ كَـــجَـــمْعٍ نَيِّـــفَــا

هذا موضعٌ رابعٌ من المواضع التى تُبْدل فيها الهمزةُ من حروف اللَّين، ويريد أن مَفَاعِلَ وما أشبَهَهُ من الجمع إذا اكتَنَفَ ألِفه حرفًا لِينٍ فإن ثانى الحرفين يُبْدَل همزة وجوبًا، وإنما قال : «لَيَّنَيْن»، ولم يقل : مَدَّين، ولاحَرْفَى مَدّ، لأنَّه لايرُيدُ ما كان فيه المدُّ فقط، وذلك ما كان (ما)[1] قبله من جنسه، وإنما يُرِيد ما هو أعمُّ من ذلك. ومعنى «اكتنَفَا» هنا: أحاطا، أى أحاط ذانك اللّيِّنانِ بالمدّ الذى فى مَفَاعَل، وهو الألف، فكانا فى كَنَفَيْهِ، أى : فى جانِبيْه من هـهنا وهـهنا. والكنَفَ: الجانبُ، وكَنَفَاَ[2] الطائر: جناحاه، لانهما يكتنفانه.

وهذا العَقْدُ يتعلّق به مسائلُ:

إحداها: أنّ حَرْفَىِ اللَّين لم يُقَيِّدهما بشئ، وذلك يقتضى أنهما قد يكونان معًا واوَين، أو ياءين، أو أحدهما واوٌ والآخر ياءٌ، على وجهين فالحاصل أربعة، أقسام، فأما الواوان فنحو: أوّل وأوائِل، أصله أواول. وكذلك إذابَنَيْتَ مِثْلَ[3] فَوْعَلٍ من القول، فقلت : قَوَّلٌ، أصله : قَوْوَل، ثم جمعته، لقلت: قوائِل، أيضا ،

---

(١) عن س.

(٢) ماعدا (س) : وكيف.

(٣) الأصل : نحو.

وأصله قواوِلُ. وأما الياءان فنحو: خَيِّر وخيائرَ، وعيِّل ـ وهو الفقير، من عال يَعِيل: إذا يَعِيل : إذا افتقر ـ الجمع : عيائِلُ والأصل: (عيايل[١]) ، وخيايِرُ. (ومثل)[٢] فَيْعل من البيع تقول فيه : بيائع. وأما الواو والياء مع تقدّم الواو فنحو)[١] صوائد، في جمع صائدة، من صادت[٣] تصيدُ، ونحو يوائع في جمع فَوْعلٍ من البيع. وأما مع تقدم الياء فنحو حَيِّز وحيائز. لأنه فَيعَلٌ من حاز يحوز ، وكذلك صَيِّبٌ من صاب يصُوب وصيائب ، وقَيَائِلُ جمع فيعل من القول.

فهذه الأوجه لأربعة مضمنة في إطلاقه/ اللَّيِّنين[٤]، وجميعها عنده ٢٣٧ محكوم عليه بإبدال ثانيهما همزةً، والحكمُ الشائعُ ذلك إلا أن يشذَّ الشئُ فيحفظ كقولهم في ضَيْوَنٍ : ضياون، وكان القياسُ أن يقال : ضيائِنُ، وظهر من هذا اتّباعه لمذهب الخليل وسيبويه والجمهور.

وقد ذهب أبو الحسن إلى أن هذا الإعلال في ثاني الليِّنين مختصٌّ باكتناف الواوين كأوائل، وكان يقول في جميع فَيْعَلٍ من القول: قياوِلُ. وفي فَوعِلٍ من البيع: بَوايعُ. وفي خَيِّر: خيايرُ. ولايهمزُ. وما ذهب إليه الناظم أرجَحُ للقياس والسَّماع.

أما القياسُ فإنَّ أصل هذا كلَّه قواوِلُ وبيايع، فلما وقعت الألف بين حرفي علّهٍ وهي شبيهة بهما، والثاني من حرفي العلّة يِلي الطّرف، وذلك

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من ت.

(٣) في لنسخ : «صَيِدْتَ تَصْيَد». وضبط في ك هذا الضبط.، والوصف لايكون منه على فاعل وفاعلة، وإنما على أفعل فعلا.

(٤) الأصل : اللين.

(مما)[1] يُضْعِفُه، هربُوا[2] من ذلك إلى الهمزة، ولافصل بين الياءين والواوين، وبين الياء والواو. قال ابن جنى: وأصل التغيير إنما هو لَمَّا اجتمعَتْ فيه واوان كأوائل، أصلُه أواول، فالألف بينهما حرفٌ كالنَّفَسِ ليس بحاجز حصين، ووَليتِ الأخيرةُ منهما الطرف ـ هَمَزُوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا فى أول الكلمة نحو أواصل في جمع واصل، ثم شَبَّهوا الياءين، والواو والياء، بالواوين، لأنَّ فيهما ما فيهما من الاستثقال ، فهمزوا لذلك .

وأما السماع فقال المازنى: سألتُ الإصمعيَّ عن عَيِّل، كيف تكسِّره العربُ؟ فقال: عيائل يهمزون كما يهمزون فى الواوين. قال ابن جنى: «فإن قال قائلٌ[3]: إنَّ[4] همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغى أن يُقاس عليه. قيل: إنما يكون هذا[5]، شاذًا لو كنتَ سمِعْتَهم لم يهمزوا نظيره فى كثير من المواضع ثم رأيتهم فد همزوا عيائل، فبذا كان يمكن أن يقال إنَّ همزهم شاذٌ (فأما[5])ولم نرهم صَححُوا نظيره تصحيحًا، وفى الياء ما فى الواو من الاستثقال فى كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السماعُ بشئٍ وعضَّده القياسُ فذلك مالانهاية وراءه ... وحكى أبو زيد أنهم يقولون: سَيِّقةٌ[6] وسيائق[7]. وأما أبو الحسن فزعم أن الهمز غير مُطَّرِدٍ فى الياءين، ولا فى الياء

---

(١) سقط من س.

(٢) س : فقروا.

(٣) بعده فى المنصف : «منتصرًا لأبى الحسن».

(٤) الأصل : أنهم.

(٥) عن س .

(٦) الأصل : سفينه وسفائن. والسيِّقَةُ : ما استاق العدو من الدواب، ومن السحاب ما طردته الريح، كان فيه ماء أو لم يكن.

(٧) المنصف ٢/٤٤ – ٤٦.

والواو، وقال : إنما ينبغى أن يَطَّرد فى الواوين فقط ؛ لأنَّ اجتماعَ الواوين ليس كاجتماع البائين ، ولا كاجتماع الواو والياء ، ألا ترى أن الواوين إذا اجتمعا أوّلاً قُلِبَتِ الأولى همزة، ولايكون ذلك فى الياءين كبَيْنٍ: اسم موضع، ولا فى الواو والياء كويح. قال ابن الضائع: نَظَرُ سيبويه أَسَدُّ، لأن الواوين غير أول يجتمعان أيضا، وكما سُمِع أوائل سُمِع أيضا عيائل، والسماع واحد، والقياس[1] متقارب.

المسألة الثانية: أنه يُقَيِّد حَرْفِي اللين بزيادة أو أصالة، فَدَلَّ ذلك على أن الحكم معَهُما من إبدال الهمزة من ثانيهما ثابت، اتفقً أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصل والآخر زائد، وهو إطلاق صحيح؛ قال سيبويه : «وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتنَّ إلى الزوائد وغير الزوائد، ألا تراهم قالوا :أَوَّلٌ وأوائلُ ، فهمزوا/ ما جاء من نفس الحرف[2]، فأما كونهما معًا أصلَيْن فنحو أوَّلٍ، فإن الواوين معًا أصلان، فإن وزنه أفعل، وهو من باب بَيْن. وأما كونهما معًا زائدين فلَعلَّه لايُوجَد، وأما كونُ الأوَّل زائدًا دون الثاني فنحو صوائد جمع صائدة، وخيائر جمع خيِّر، وأما العكس فنحو قوائل فى جمع فَعْوَل[3] من القول. فإطلاقُه يُؤْذِنِ بأن الحكم هنا فى الإبدال مخالف[4] له فى المسألة التى قبل هذه، حيث اشتُرِط هنالك فى حرف المدِّ الزيادةُ، ولم يشترط ذلك هنا .

٢٣٢

المسألة الثالثة: أنه أتى بمفاعل الذى[5] هو من أبنية الجمع ومَثَّله بجمع نَيِّفٍ، فَدلَّ ذلك عنده (على[6]) أنه مختصّ بالجمع لاحظًّ له فى

---

(١) س : «والقياس أيضا متقارب».
(٢) الكتاب ٤/٣٧٠.
(٣) ماعدا (س) : فوعل.
(٤) س : مختلف.
(٥) س : «التى هى».
(٦) عن س.

المفرد، وجميعُ ماتقدَّم إنما هو فى الجمع، وأما المفرد فمفهومه أن هذا الحكم لايكون فيه. فإذا بنيت فواعل من القول قلت على مُقْتضَى هذا: قواول، فلا تهمزُ، أو من البيع فتقول: بوايع، فلا تهمز أيضا. وكان الحجة فى هذا أنَّ الجمع هو الذى جاءَ فيه السماع، فقيل بالقياس فيه، وأما المفرد فلم يأت فيه شئٌ فلا يتعدَّى به الأصل، وهذا مايظهر من كلامه. وفيه نظر، لأن النحويّين فى هذه المسألة بين قائلين، قائلٍ يقصُر هذا الحكم على ما اكتنف فيه ألفَ الجمع واوان، فلا بدَّ عنده من شرطين، أحدهما[1]: أن تكون المدّةُ[2] ألِفَ جَمْعٍ، والآخر: أن يكون المكتنفان واوين. وقائلٍ لايشترط شيئًا من ذلك، بل الحكم جارٍ عنده فى الجمع والمفرد المشابه له، كفواعل من القول أو من البيع، كما تقدم، فتقولُ فيهما: قوائلُ وبوائع، فتهمز بلا بُدّ عند أصحاب هذا القول. فإذا كان الخلاف هكذا ثبت أن ما اختاره الناظم مذهبٌ ثالث، وهو الفرق بين الجمع والمفرد، فيهمز فى الجمع دون المفرد، وقد تقدَّم وجهه، ولايُستْنَكر مثلُ هذا للناظم، فقد تَقَدَّم فى هذا الشرح من هذا النحو بعضُ مواضع، وليس إحداثُ قولٍ ثالث فى المسألة بَخَرْقِ إجماع عند طائفة من الأصُوليِّن، لاسيمًا إن كان القول المحدثُ لايرفع ماتفقوا (عليه كهذا[3-] الموضع، فإنه مفصّل فى القولين، فيوافق الأخفش فى نفى الحكم) [-3] عن المفرد، ويوافق سيبويه فى إثباته فى الجمع مطلقًا، فكلُّ قول لايرفع ما اتفقوا عليه فقدأجاز إحداثه طائفةٌ ممن منع الإحداث، وهو الذى اختار ابنُ الحاجب. وقد يمكنُ أن يكون الناظمُ لم يتعرَّض للمفرد ولا قَصَدَ إخراجه عن الحكم، بل سَكَتَ عنه لأنه معدومٌ فى السماع،

---

(١) عن س وهامش ل.

(٢) س : «أن تكون المدّة عنده ألف جمع».

(٣) سقط من س.

بخلاف الجمع فإنه قد سُمِع، فيكون إنما تعرَّض للمسموع وسكت عن غيره، فلايُوجَد له فيه خلافٌ، ويكون المفهومُ فيه معطلاً لكون الغالب أنّ هذاالحكم لايكون إلا فى الجمع. وهذا قد ينتهض اعتذاراً، والله أعلم.

المسألة الرابعة: أن قوله : «كَجَمْعِ نَيِّفا» تمثيلٌ لِمَفَاعِلَ، فإن جَمْعَ نَيِّف نيائفُ، فهو مِمَّا اكتَنَفَ فيه الألف، حرفا اللِّين، فوجَبَ همزُ الثانية.

و«نَيِّفًا» منصوب على/ المفعوليه بَجَمْعٍ، لأن جَمْعًا فى كلامه مَصْدرٌ مقدَّرٌ بأن والفعل، أى : كأن تجمع هذا المثال الذى هو نَيِّف فتقول: نيائف. فهو كقوله تعالى : {أَوْإِطعامٌ فى يوم ذى مَسْغَبَةٍ يتيما}[1]. وأنشد سيبويه[2]: ٢٣٩

فلولا رجاءُ النَّصرِ منك وَرَهْبَةٌ

عِقَابَكَ قَدْ صَارُوالنا كالموارِدِ

ومعنى النَّيِّف الزيادة، وأصله من الواو، يقال عشرةٌ ونيِّفٌ، (ومائة ونَيِّف)[3]، وكلُّ ما زاد على العَقْد فهو نَيِّفٌ حتى يبلغ العَقْد الذى يليه. وقد نَيَّف فلان على السبعين، أى: زاد عليها، وكذلك أناف على السبعين، وقال بعضهم: النَّيِّف إن زاد على المائة فكأنه عشرة (أو أقل)[4]، فإن كان مع الألف احتمل عشرة وأكثر[5]. ثم [6] هو مع العدد على قدر ذلك، كلما كَثُر كثر[4] به. وفرَّق بينه وبين البِضْع، فإنه لايقال إلا مع العشر والعشرين

(١) الآية ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٢) الكتاب ١٨٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦. وقائله مجهول.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) سقط من س.

(٥) س : فاكثر.

(٦) الأصل : «ثم موضع العدد».

إلى الستين، ولايقولون: بِضْعٌ ومائة، ولا: بِضْعٌ وألْفُ، بخلاف النَّيِّفِ ، كما ذكر والبِضعُ: ما بين الثلاثة إلى التسعة.

وإذا تَقَررٌ هذا فقد تضمّن هذا التمثيلُ وصفين بوجودهما يَجِب إبدالُ ثانى اللَّيِّنيْنِ همزةً:

أحدهما: ألاَ يكون حرفُ اللِّين الثانى بدلاً من همزة كما تقدم فى الأمثلة، وهو الذى اتَّصف به نَيِّف الذى مَثَّلَ به، نَيْوِفُ كهيِّن ومَيِّت، فلو كان ذلك الحرف بدلاً من همزة لم يجز إبداله همزةً كحوايا فى جمع حَوِيَّة، وحيايا فى جَمْع حَيِيَّةٍ، فإن الياء الثانية فيهما مبدلةٌ من همزة، إذ الأصلُ أن تقع فى موضع هذه الياء همزة فعائل المبدلة من المدَّة الثانية في المفرد كمدائن فى جمع مدينة وسفائن فى جمع سفينة، فَيُقال: حوائِى، وحيائِى، وكذلك سأرها. ثم أبْدِلَتْ الهمزة ياًء لِعلَّة تأتى إن شاء الله فلو قلبوا الياء همزة لكانوا قد رجعوا إلى ما منه فَرُّوا، وذلك نَقْضُ الغرضِ ، وهو ممنوعٌ عندهم .

والوصف الثانى: أن يكون حرفُ اللين الثانى يلى الطَّرف، [1] ولايكون بينه وبين الطَّرَفِ فاصلٌ تحقيقًا ولاتقديرا، وذلك ظاهرٌ فى نيائفَ ، إذْ لا فاصل بين واو نياوف وبين الطرف لاتحقيقًا، إذ ليس بموجود، ولا تقديرًا، إذ ليس الأصلُ نياويفَ. وعلى هذا الحدّ جَرَى ماتقدَّم من المُثُل . فلو كان بينهما فاصلٌ لم يجز الهمزُ نحو طواويس فى جمع طاووس، وعواوير فى جمع عُوَّار، ونواويس[2] (فى جمع نَوَّاس)[3]، وسوايير[4] في جمع سايوُر. وكذلك ما أشبه

(١) س : وإلاّ.

(٢) الأصل : وقواويس فى جمع قواس. ورجلٌ نَواس : إذا اضطراب واسترخى.

(٣) سقط من س.

(٤) سايور : فاعولٌ من سرتُ – كذا قال ابن جنى ولم يَزِدْ، انظر المنصف ٥٣/٣.

هذا لايبدل فيه حرف اللين همزة لبعده من الطَّرَفِ، فقوى بذلك عن أن يعتلَّ، كما قَوِى صُوَّام عن أن يعتلّ لفصل الألف بينه وبين الطرف، بل صَحَّ عند من يقول: صُيَّم. فالخلاف الذى بين سيبويه والأخفش يرتفع هنا[1]. وكذلك إن كان القياس الفصل لكنه ذهب فى ضرورة الشعر فَحُكْمُ التصحيحِ باقٍ، لأنّ الفصل حاصلٌ[2]، فى التقدير/ نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[3]:

وكَحّلَ العَيْنَينِ بالعَواوِرِ

٢٤٠ أصلهُ : العواوِيرُ، لأنه جَمْعُ عُوَّارٍ، فاعتَبر الأصل فَتَرَك الهَمْزَ، لأن المحذوف فى حكم الموجود، كما اعتبروا[4] الأصل فى رُؤْيا، ونُوْيِ، حين خَفَّفُوا فلم يقلبوا الواو ياءً اعتباراً بالأصل، ومثلُ هذا كثيرٌ. وعلى هذا إذا انعكست الضرورة فاضْطُرَّ الشاعرُ إلى مدِّ مِثْلِ أوائل لقال: أوائيل ، فترك الهمزة بحالِها ، ([5]- وإن كانت الياء المزيدة قد حجزت بين العين واللام، لأنه لمّا أراد أوائل فَمَدَّ مضطراً ترك الهمزة بحالها -[5]) لأن الأصل القصر، كما ترك الواو فى عَواور، لأنه عواوير، فلم يعتدَّ بحكم الاضطرار فى الموضعين، قاله ابن جنى[6]، وهو قياسٌ صحيح، وقد أُنْشدَ قولُ الراجز

(١) تقدّم الخلاف أول شرحه لبيت ابن مالك، انظر ، ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(٢) الأصل ت : خاص.

(٣) جندل بن المثنى الطَّهَوِيّ، والبيت فى الكتاب ٣٧٠/٤، وسر الصناعة ٧٧١، والخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، ٣٢٦، والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤.

والعواير : جمع عُوَّا، وهو القذى فى العين، والرَّمد

(٤) الأصل ، ت : اعتبرها. ك : اعتبر.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) انظر المنصف ٤٩/٢ – ٥٠.

الذى أنشده سيبويه[1]:

فـيـهـا عـيـائيلُ أُسـودٌ ونُمُـرْ

بالهمز، وفيه حُجَّةٌ لهذه الطريقة.

وقال السيرافى : إن مُدَّ فى الضرورة جَمْع عَيِّل فينبغى ألاّيُهْمَزَ وأنشد:

فـيـهـا عـيـاييل ... ...

على رواية ترك الهمـز. والقيـاسُ قـولُ ابن جنى، ويكون عيـاييل - على ماقال الأعلم[2]- جمع عيَّال أو جمع عيِّل لكن على عدم اعتبار لأصل، فقد قال ابن خروف فى العَوَاوِرِ فى البيت : لو لم يَنْوِ الياء لَهَمَزَ.

فإن قلت : هل يدخل تحت كلام الناظم هَمْزُ نحو : أوائيل فى الاضطرار، كما قاله ابن جنى؟

فالجـواب : أن تمثيله لايُعطيه بنصِّه وإنما يُعْطيه بمعناه، إذِ التقدير القياسىّ كالمنطوق به. لكن قد يُقالُ: إذ كان مفهومُ هذا الشرط الذى هو عدمُ الفَصْلِ اقتضى[3] أن الفصل مانعٌ دخل له فى المانع للهمز الفصل الاضطرارى، فاقتضى أنك إذا قلت : أواييل، لم تهمز لوجود الفاصل حسًّا. وهذا على خلاف ماقَرّر ابنُ جنى. ولعلّه فى ذلك على مذهب السيرافىّ القائل بأن الفصل مطلقًا يمنع الهمز، ويستشهد بالعياييل. والله أعلم.

ثم أخذ يذكر مايعرضُ لهذه الهمزة المُبْدَلَة من حرف[4] العلَّة فى النوعين

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٤، والمقتضب ٢/٢٠١، وشواهد شواهد الشافية ٣٧٦. وعيائيل : جمع عيِّلٍ، وهو إنما يجمع على عيائل، ولكنه أشبع الكسرة.

(٢) انظر النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١١٩٨.

(٣) س : يقتضى.

(٤) س : حروف.

المذكورين إما لكونه مَدَّة فى الواحدِ، وإما لكونه ثانى ليِّنَين اكتنفا مَدَّ مفاعل، فقال:

وافْتَحْ ورُدَّ الهَمْزَ يَافِيما أُعِلْ

لامًا، وَفِى مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

واوًا. وَهَمْزًا أَوَّلَ الواوينِ رُدّْ

فى بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِىَ الأشُدّْ

يعنى أنَّ الهمزة المذكورة تبدلُ ياءً وتبدلُ واوًا، فأما أبدالهُا ياءً ففى كلِّ ما. كان معتلَّ اللام بعد ماتُفْتَح تلك الهمزة، والألف واللام فى الهَمْزِ لتعريف العهد فى الذكر، والذى تقدَم له ذكرهُ من الهَمْزِ ماكان عارضًا فى الجمع من ياءٍ أو واوٍ أو ألف، وذلك فى المسألة المتقدمة آنفًا، وفيما قبلها، فإذًا وَضْعُ المسألة في الهمزة العارضة فى الجمع فإنها إن كانت غير عارضةٍ لم تبدل ياءً، فجواءٍ فى جمع جائيةٍ لايقال فيه: جوَايا، ولافى نواءٍ : نوايا، وهو جمع نائية، لأن الهمزة فيه أصلية، من جاء/ يجيءُ، وناءَ ينوءُ، ٢٤١ وكذلك ما أشبهه. ووجه التصحيح ظاهرٌ، فإن الإعلال أبعدُ عن الأصليه منه عن العارضة، وأيضًا فإنهم أرادوا التفرقة كما سيأتى، وما جاء على خلاف التصحيح فشاذٌ، نحو قولهم (فى)[1] جمع مِرْآةٍ : مَرَايا، والقياس فيه مراءٍ، قال الراجز:

مثل المرايا زلقات الأقطار

وكذلك إن عرضت فى المفرد فلا تُبْدَلُ ياءً، فلو بنيت فَواعلاً من طويت وشويت لَقُلْتَ : طَواءٍ وشَواءٍ. وكذلك بناء فُعَائِل من مَطوت[2] ورميت تقول:

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ماعدا (س) : طويت.

مُطاءٍ ورُماءٍ[١]، وكذلك فُعَائل[٢] من حَيِيتُ أو غير ذلك من المعتل، لاتقول فيه: طُوايا ولامُطايا ولاحُيايا، ولا ما أشبه ذلك، وهذا صحيح. وقد علل ذلك سيبويه بوجهين:

أحدهما : أن هذه الهمزة ليست بعارضة فى جمع، وسببُ الإبدال عروضها فى الجمع كما تقدم، وإنماهى بمنزل مفاعل من شأوت إذا قلت : مشاءٍ، وبمنزلة فاعل من جئت إذا قلت: جاءٍ، لأنها لم تخرج إلى مثل مفاعل من الجمع، فهمزتها بمنزلة همزة فعالٍ من حبيت، أى ليست بعارضة، وإنما هو بمنزلة ما هو من أصل الكلمة، ولذلك تجمعها على مطاءٍ ولاتقول: مَطَايا[٣].

والثانى: أنك لو قلت : رُمَايا ومُطَايا لا لتبس بالمفرد، لأن بالمفرد يكون على فُعَالى نحو: حُبَارى وحُلاوى ونُعامى[٤]، بخلاف فَعَالى فإنه لايكون على زنته مُفْرَدٌ، فأمنوا الالتباس فى الجمع فَأَعَلُّوا، ولم يأمنوه فى المفرد فلم يُعِلُّوا. فلمجموع هاتين العِلَّتين لم يحكموا للمفرد بحكم الجمع، وإلاَّ فكان للقائل[٥] أن يقول: إذا كانوا قد عاملوا[٦] المفرد فى نحو فَوَاعل من القول معاملة الجمع فهمزوا الواو الثانية، فهلاَّ عاملوا المفرد[٦] هنا معاملته فى قلب الهمزة، فيقال فى الجواب ما تقدم من العلَّتين.

---

(١) الأصل، ت : ومراء.

(٢) فى النسخ : مفاعل، ولايستقيم ذلك مع قوله بعد : حيايا، فلو كان مفاعل لقال : محايا.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٢.

(٤) الحبارَى :طائر. وحُلاوى القفا : وسطه. وفى النسخ : جلاوى لجيم. وتقول العرب: أفعل هذا ونعامى عين، أى : إنعامًا بعينك وكرامة لك.

(٥) الأصل : «القائل قد يقول».

(٦) س : «تحاملوا للمفرد».

ثم شرط فى هذا الحكم اعتلال اللام بقوله: «فيما أُعِلّ لامًا»، يريد أن مَحَلَّ[1] هذا الإبدال ما كانت لامُه معتلَّةً، فإن كانت لامُه صحيحةً لم يتعدَّ ماتقدم له من ثبوت الهمزة نحو: رسائل، فلا يقال فيه : رسايل ، ولا فى أوائل : أوايل، لأن لاماتها[2] صحيحةٌ، والاعتلال الذى أراد هو أن يكون ياءً غير مُنْقلبةٍ عن شئ كهدَّية وهدايا، ورميَّةٍ ورمايا، وبقية وبقايًا، أو منقلبة عن واو نحو : مطية: ومطايا، وأليَّةٍ وألَايا، قال كُثَّير[3]:

قليل الألا يا حـــافظٌ ليـــمـــينه

وإن سَــبَــقَتْ مِنْه الأليَّـــة بَرَّتِ

أو تكون همزة كخَطيئَة وخطايا، ورزيئَة[4] ورزايا. وقال المازنى: لو بَنْيتَ مثل فعيله من جِئْت وسُؤْت كنت قائلاً فى تكسيره: جيايا وسوايا، وما أشبه ذلك. ولم يخرج من هذا الحكم إلا ما استثناه هو من جمع إداوة ونحوه، مما لامه واو قبلها ألف ظاهرة، فهذا هو الذى قصد، إلاَّ أنه يُنْظَر فى قصده بالإعلال، إذْ لايخلو أن يريد بقوله: فيما أُعِلَّ لامًا» كون اللام قد دخله الإعلال كما كان ذلك مرادهَ فى قوله قبل : «وفى فاعل ما أُعِلّ/ عينًا ٢٤٢ ذا افتُقى» أو يريد ما آخرُه حرفُ عَلَّةٍ مطلقا، وحروفُ الاعتلال معروفةٌ. فإن أرادالأوَّل فيصحُّ ويدخلُ له فيه مالامُه همزةٌ أو واو أو ياء، لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الحروف يعتلّ فى فعائل، أما الهمزة إذا كانت لامًا فلا بُدَّ من إعلالها، لأنها تجتمع مع الهمزة العارضة فى الجمع فصير خطيئة إلى خطائِئُ ،

---

(١) الأصل ، ت : يحمل. ك : محمل.

(٢) س : لامها.

(٣) ديوانه ٣٢٥، واللسان : ألو.

(٤) ماعدا (س) : ورزية.

فلا بُدَّ من إبدال الثانية ياءً، حذرًا من اجتماع الهمزتين، فقد اعتلَّت الهمزة إذًا.
ثم إذا تقلبت ياءً فإنها تقلب[1] إذا قلت: خطاءَيُ، وكذلك الياءُ الأصلية، والمبدلة من واو، فعلى كُلِّ تقدير ما آخره أَحَدُ هذه الأحرف إذا جُمِع على فعائل لزمه إعلالُ آخره، فكلامه على هذا التقدير صحيح.

وإن أراد الثاني، وهو ما آخرهُ حرفُ علَةٍ، فهذا يمشي (له[2]) فيما آخره ياءً أو واو، وأما ما آخره همزةٌ فليست الهمزة[3] عندهم من حروف الاعتلال؛ ألا ترى أنها تجرى بوجوه الإعراب مطلقًا، وتكون الكلمة معها تجرى مجرى ما آخرهُ حرفٌ صحيحٌ، فيظهر إذًا ـ على هذا الوجه ـ أن يكون ما آخرهُ همزةٌ خارجًا عن قاعدته. وهو خطأٌ محضٌ، إذْ الجميعُ في هذا الحكم على حدٍّ واحدٍ، كما تقدَّم تمثيلُه، وليس ثمَّ مَنْ يُفرِّق بين ما آخرهُ همزةٌ وما ليس كذلك. لكن يجاب عن هذا بأن الهمزة في باب التصريف معدودةٌ في حروف الاعتلال[4] لأنها لاتكاد تستقرّ على حال واحدة لدخول التسهيل عليها بالحذف والإبدال والتخفيف بين بين، فصارت كالواو والياء والألف. وإنما تُعَدُّ الهمزة كالحروف الصِّحاح في باب الإعراب لظهوره فيها وجريانها بوجوهه، فلذلك عدَّها في حروف الاعتلال[4]، والله أعلم.

هذه شروطُ هذا الحكم المذكورِ، فإذا اجتمعَتْ فُعِلَ بالكلمة ما ذكر من ترتيب الإعلال بعضه على بعض، إلاَّ ما شذَّ من قولهم : غفر الله خطائِئَه، وقول

---

(١) في النسخ: تحذف.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) ماعدا (س) : الإعلال.

الشاعر أنشده سيبويه[1]:

له مَـــارَأتَ عينُ البَـــصِـــيــر وفَـــوْقَـــهُ

سـماءُ الإله فَـوْق سَـبْعِ سَـمَـائِيـا

وشِبْهه. ثم فى ذلك مسائلُ:

إحداها : أنَّ الذى ذكر هنا إنما هو فتحُ الهمزة وإبدالها ياءً، وذلك قوله: «وافتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يافيما أُعِلّ لامًا». فذكر أمرين : فتح الهمزة وقبلها ياءً، ولم يُبَيِّن ما الذى يتقدَّم على صاحبة منهما، فَيَحتملُ أن يكون الفتح مُقَدَمًا على قلب الهمزة ياءً، فحين قالوا: خطائِيُ كمرائى فتحوا الهمزة أولاً فصار خطاءا، ثم أبدلوها (ياءً[2]) فقالوا: خطايا. وهذا هو الذى يقوله النحويون ويجرى على ألْسِنَة المعربين. و يَحْتَملُ أن يكون إبدالُ الهمزة ياءً مقدَّمًا على الفتح فيكون أوَّلاً خطائِيُ، ثم خطايا، وهذا ترتيب ما قال الفارسى[3] فى الإيضاح، ولانَصَّ فى كلام الناظم على وجه الترتيب، إلا أن يُعتبر تقديمة لما قدم فيكون على مارتب الناس سوَى الفارسى أو يكون عَطَفَ بالواو التى لاتفيد رُتْبَةً إشعارًا بأنك مخيَّر، أىَّالأمرين قَدَّمْتَ فهو حسنٌ.

المسألة الثانية: النظر فى ترتيب العمل فى هذا الإعلال وما الذى يقتضية كلام الناظم من ذلك، فأمَّا ما آخره همزة نحو خطايا فأول أحواله

---

(١) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/٢٨٢، والخصائص ١/٢١١، ٢/٣٤٨، والمنصف ٢/٦٦، ٦٨، وشرح الكافيه للرضى ١/١٥٢، والخزانة ١/٢٤٤. والبيت لأمية بن أبى الصلت، ديوانه ٥٢٨.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) التكملة ٢٦٥.

خطايْئ ، (¹⁻ بياء ساكنة لاتقبل الحركة كما تقدَّم/ من قول الخليل، فقُلبت همزةً لما تقدَّم ذكرهُ من التقاءِ الساكنين فصار خطائئُ⁻¹)، بهمزتين، فَقُلبت الثانية ياءً فرارًا من اجتماعهما فى كلمةٍ فصار خطائِئ ، ثم حُوِّلتْ كسرة الهمزة فتحةً لما كانت عارضةً فى الجمع، وإنما حُوِّلتْ فتحةً هنا لأنهم قد قالوا فى مَدَارِى، وفى مَعَايٍ[٢]: مَعَايا، فأبدلوا الكسرة فتحةً مع أنه ليس فى الكلمة همزة عارضةٌ فى الجمع، فلما عرضت فى خطائى (همزة)[١]، كان ذلك تغييرًا لِحَقِ الكلمة فَا جتُرِئَ عليها بعد ذلك، فَأُلْزِمَتِ الفَتْحَ تخفيفا، لأن الفتح أيضا تغير، كما أنهم لما لزمهم حذف الهاء[٣] من حنيفة (فى النسب)[١] اجترءُوا على حذف الياءِ أيضًا فقالوا : حَنَفِىٌّ وأيضا فإنَّهم أرادوا أن يكون بين الهمزة العارضة فى الجمع والهمزة التى كانت فى الواحد فصلٌ، فغيَّروا الهمزةَ فى خطايا وأثبتوها فى جوَاءٍ جمع جائية.

فإن قيل : فقد قالوا : قبائل وسفائن، فأقروا الهمزة وإن كان عارضة فى الجمع.

قيل : إنما صَحّت الهمزةُ فى سفائن لأن اللام صحيحةٌ فلم يمكن تغيير الهمزة. هذا تعليل ابن جنى[٤].

ثم نرجع إلى ترتيب العمل: فلما حُوِّلَتْ الكسرة فتحةً صار: خطاءَىُ، هكذا، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا على القاعدة الآتية بحول الله

---

(١) سقط من س.

(٢) يقال : أعيا السيرُ البعيرَ ونحوه : أكَلّه، وإبلٌ معايا. قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا، فقال : الوجه معايٍ، وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا معايا كما قلوا مدارى وصمارى، وكانت مع الياء أثقل إذا كانت تُسْتَثْقل وحدها. اللسان، وانظرالكتاب ٤٠٥/٤.

(٣) ماعدا (س) : الياء.

(٤) انظر المنصف ٥٦/١ .

تعالى، فصار: خطاءا، فاستثقلوا اجتماع همزة بين ألفين لأنها بمنزلة ثلاثة أمثالٍ لاتّحاد مخرجها، فأبدلوها ياءً اعتبارًا بالواحد فصار : خطايا، كما ترى. فهذه ستُّ مراتب (١- فى وجه الصناعة فى هذه المسألة.

وإمّا ما آخُره حرفُ علَّة غيرُ الهمزة فله خمس مراتب-١)، يسقط من ذلك العملُ بالهمزتين، فأول أحوال مطايا : مطايْ، بياء ساكنةٍ مجتمعة مع الألف، ثم مطائِيُ، ثم مطاءَىُ، ثم مطاءا، ثم مطايا.

فإذا تقرر هذا فيقال : إن الذى ذكر الناظم (٢) من هذه المراتب أربعُ مراتِبَ، الأولى والثانيةُ ذكرهما فى المسألة المتقدّمة، وذكر هنا التحويل فتحةً والإبدال ياءً، وترك إبدال الهمزة الثانية ياءً فى خطائئ وقلبها ألفًا بعد الإبدال. وإنما ترك ذكرهما لأنَّ لكلَّ واحدةٍ منهما قاعدة جُملية يذكرها، فإحداهما قاعدةُ تسهيل الهمزة، والأخرى قاعدة انقلاب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما. هذا وإن كانت هاتان لمرتبتان فى أثناء الترتيب فإن كلَّ مرتبة تجذبُها قاعدتها فتعمل فيها ما تقتضيه.

المسألة الثالث : النظر فى وجه هذا العمل الذى ذكر، [و] (٣) على أى مذهبٍ هو؟ فالذى لايُشك فيه من مذهبه أنه على مذهب الجماعة من أنَّ هذه الهمزةَ المبدلةَ ياءً إنما هى العارضةُ فى الجمع، لأنه قال : وَرُدَّ الهَمْزَ يافيما أُعِلَّ لامًا»، فأحال على الهمز المتقدم المعلوم، ولا همز فيما تقدم إلا العارض (فى)(٤) الجمع. ونُقل عن الخليل خلافُ هذا، وأنّ خَطايا وَرَزَايا ونحوهما ممّا لامُه

(١) سقط من س.

(٢) الأصل فى .

(٣) عن س.

(٤) سقط من الأصل.

همزةٌ قد قُلِبتْ لامُه التى هى الهمزةُ إلى موضع ياء فعيلة ، وكأنها فى التقدير: خطائِى، ثم قُلبت الهمزةُ فصارت فى موضع الياءِ فصار : خطائِىُ ، فأبدلت الكسرة فتحةً ، وعُمِل بها ذلك العملُ المتَقدِّم، فَحَمله على القلب كما ترى. قال ابن جنى: «وكان الخليل إنما ذهب إلى القلب فى هذا لأنَّه قد رآهم قلبوا نظيره مما لامُه صحيحةٌ / نحو ما أنشد سيبويه[1] : ٢٤٤

تكادُ أَوَالِيــهــا تَفَــرَّى جُلودُها
ويكْتَــحِلُ التــالى بمُورٍ وحــاصِبِ

أراد أوائلها فقلب

وقال الآخر[2]:

وكــأنَّ أولاهــا كعـــابُ مُقامِـــرٍ
ضُرِبَــتْ علــى شُزُنٍ فَهُــنَّ شَوَاعِـــى

أراد : شوائع. وقال الآخر[3]:

لقـــد زودتنى يوم قَـــوٍّ حَـــزَازَةً
مكان الشجا تَجُولُ حَوْلَ التَّرائِقِ

أراد : التراقى. قال : فله أن يقول : إذا قلبوا فيما اللامُ فيه صحيحةٌ فهم (أن[4]) يقلبوا فيما اللام فيه معتلَّةٌ أجدرُ. قال : ولأن القلب ضرب من الإعلال، والإعلال إلى المعتلّ أسبق منه إلى الصحيح[5]». وقد رُجِّحَ مذهب الجمهور بوجهين :

---

(١) كذا، ومثله فى المنصف ٥٧/٢ : «أنشده سيبويه». وذكر محققوا المنصف أنهم لم يجدوا هذا البيت فى سيبويه وكذلك لم نجده. والبيت فى الهمع ٣٣٥/٥، واللسان : وأل.

(٢) هو الأجدع بن مالك بن مسروق. والبيت في المقتضب ٢٧٨/١، والمنصف ٥٧/٢، واللسان : شيع، شزن .

كعاب المقامر : رءوس العظام التى بها. والشأن : الغليظ من الأرض. يقول : كأن أولى الخيل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت .

(٣) البيت في المنصف ٥٧/٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) المنصف ٥٧/٢.

أحدهما : أنه قد حُكِي عنهم : غَفَر الله خطائِئَه،، بوزن : خَطاعِعه. وحكى أبو زيد : دريئة ودرائئ ، بوزن : دراععٍ، وخطيئة وخطائئ ، فنطقوا كما ترى بالهمزتين، كما ذهب إليه غير الخليل، ولو كان على ماقاله لم يكن ثمَّ همزة ثانيةٌ[1] البتَّةَ.

والثانى : وهو إلزامُ سيبويه لمن قال بالقلب أنَّ هذا التغيير إنما ثبت في هذا النحو للهمزة العارضة في الجمع (كما تَقَدَّم)[2] بخلاف الهمزة الموجودة في المفرد فإنها لاتُغَيَّر بل تبقى على حالها، فيقال في جمع جائيةٍ جواءٍ لاجوايا، وقد صارت الهمزة على قول الخليل هى الثابتة في المفرد وليست بعارضةٍ في جمع، فكان الواجب أن يقال في خطايا : خطاءٍ، وفى رزايا : رزاءٍ، كما يقال : جواءٍ وسواءٍ في جمع جائية، وسائية[3].

وقد أجاب الفارسيّ عن هذا الأخير إذ سأله ابن جني عنه فقال : (إنّ)[2] اللام لما قُدِّمت فجعلت في موضع الهمزة العارضة أشْبَهَتْها، فجرى عليها حكمها، فَغُيِّرَتْ كما تُغَيَّر العارضةُ في الجمع، كما تقول في جمع قوس : قِسِيٌّ، وأصلُه قُوُوسٌ، ولكنهم أخروا العين إلى موضع اللام، فكان يجب أن تُصَحَّح لأنها عين الفعل، فيقال : قُسُوٌّ، ولكنهم لَّما أَخَّروها إلى موضع اللاَّم أُعِلَّت كما تُعَلّ اللام، فَجَرى قِسِيٌّ مجرى عِتِيٍّ[4]، وكذلك الأمر هنا[5]. وهذا الاعتذارُ من

---

(١) ماعدا (س) : ثابتة.

(٢) سقط من س.

(٣) انظر المنصف ٢/٥٦ ـ ٥٨.

(٤) في المنصف : عصىّ.

(٥) انظر المنصف ٢/٥٦ ـ ٥٧.

الفارسيّ[١](قد يصحّ) أن يكون توجيهًا لمسموع لا إثباتًا لقياسٍ[٢] فالظاهرُ ماذَهَب إليه الناظمُ والجماعةُ.

وأما قلبُ الهمزةِ واوًا ففيما آخرهُ واوٌ قبلها ألف، وذلك قوله : «وفي مثل هراوة جُعِلْ واوًا»، يعني أنه يُستثنى مما تقدَّم ماكان آخرهُ كآخِرِ هراوةٍ فتجعل الهمزةُ العارضةُ في جمعه واوًا لاياءً، ولاشكَّ أنَّ هراوةً فيه وصفان، وهما :

كونُ الواو صحيحةً لم تَعْتَلّ، وكونُها بعد ألف، فكذلك يُشْتَرَطُ فيما فيه هذا الحكمُ، لأنه اشترط المماثلة لهراوة، فأما كونُ الواو صحيحةً فلا بُدَّ منه تَحرُّزًا من نحو مطيَّةٍ ومطايا، فإنَّ أصلها مَطِيَوةٌ، فَعِيلةٌ من مطايَمْطُو، فكان الأَوْلى مثلاً (أن يقال)[٣] مَطاوَى، من أجل القصد الذى قصدوا في هَرَاوَى، لكنَّهم لما كانوا قد أعلُّوه في الواحد بقلبه ياءً وإدغامِ الياءِ في الياءِ، عاملوه معاملة ماأصلُه الياءُ، فقالوا : مطايا. فإذا ماجاء على خلاف هذا فمحفوظٌ نحو : شَهِيَّةٍ وشَهَاوَى، وكان الأصل شهايا، لأنه كمطيَّة، لكنهم اعتبروا الأصل فيها ولم يعتبروا إعلالها. وقد / حكى ابن جنى[٤] أيضا : مطيَّة ومطاوى. ويحتمل أن يكون شهاوى جَمْعَ شهوى، فيكون على القياس، قال المازنى : «فإن قال قائل : شهاوى جمع شَهْوَى، فقد قال قولاً يجوز[٥]» وقوّاه ابن جنى بقول العَجَّاج[٦]:

٢٤٥

---

(١) مكانه في (س) : يصلح.

(٢) س : بالقياس.

(٣) عن س وهامش ك.

(٤) المنصف ٦٥/٢.

(٥) م.ن والصفحة. وفي س : «لايجوز».

(٦) ديوانه ٣٢٩، وهو في المنصف ٦٦/٢، ٦٧/٣.

فَهْى شَهَاوَى وَهْوَ شَهْوانِيّ

وقال : معنى شهوانى (شهوان[1])، وهو مذكر شهوى[2].

وأمَّا وقوعُها بعد ألف فتحرُّزٌ من نحو عَدُوَّةٍ، فلايقال فيه على هذا عداوى، وكذلك ماأشبهه، لأنَّ الألف لم تقع قبل الواو الصحيحة. وقد اعتبر هذا الشرط في التسهيل أيضًا فقال : «مجعولةً واوًا إن سلِمت في الواحد بعد ألفٍ[3]». وهذا الشرط لم يشترطه غيره، وإنما اشترطوا صحَّة الواو في الواحد خاصة، فيقال(على[4]) هذا القولِ في فَعُولٍ من شأَوْتُ : شاَوى، وعَدَاوَى في عَدُوَّة. وقد حكى سيبويه : فَلُوَّة وفَلاَوَى[5]. وكان إنما اشترط هذا (الشرط[6]) لأنه محلّ السماع الفاشى، ومَحلّ نصوص الأئمة، فاقتصر عليه. وكلام سيبويه محتمل للقياس فيه ولعدم ذلك، ألا تراه بعد ماقرَّر القياس في إداوة ونحوه قال : «وقالوا : فَلُوَّة وفَلاَوَى، لأن الواحد فيه واو، فأبدلوه في الجمع واوًا[5]» فيمكن أن يريد أنَّ هذا لاحقٌ في القياس بذلك. ويحتمل أن يكون توجيهه توجيه سماع، ولعل الناظم نحا هذا النحو، لأن العادة لسيبويه إذا قال بعد تقرير القياس : وقالوا كذا، أنه لايقيسه. فإذا اجتمع الشرطان صحّ جريان الحكم المذكور من إبدال الهمزة واوًا نحو : هِرَاوةٍ وهَرَاوى، وهو مامَثّل به. والهِرَاوة : العصا الضخمةُ. ومن مُثُله : إِداوة وأَدَاوى، وغَبَاوة وغَبَاوى، وشَقَاوة وشقاوى، وعِلاَوة وعَلاَوَى.

---

(١) سقط من س.

(٢) المنصف ٢/٦٦.

(٣) التسهيل ٣٠١، ونصه : «مجعولة واوًا فيما لامه راوٌ سلمت في الواحد بعد ألِفٍ».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الكتاب ٤/٣٩٢.

(٦) سقط من الأصل.

وقد ظهر من هذا أنه لم يرْتَضِ مذهب الأخفش في إبدال ياء نحو هَدِيَّة واوًا، فإنه يقول في هديَّة: هَدَاوى ، وفي رميَّةٍ : رَمَاوَى. وكذلك ما أشبه ذلك[1] مما لامُه ياءٌ. والقياسُ القلبُ إلى الياءِ كما تقدَّم. وما اختاره الأخفش مخالف للسماع. وما جاء من هَدَاوى[2] في جمع هديّةٍ وأشاوى في جمع أشياء فشاذٌ[3] لا يقاسُ عليه.

وإنّما أُبْدِلَتْ هنا واوًا ولم تُجْرَ مُجْرَى ماتقدم، لأنه لما ظهرت الواو في الواحد أرادوا أن يظهروا في التكسير ماكان في الواحد، فلم يمكنهم أن يظهروا الواو بنفسها، لأن الواو التى في أداوَى بدلٌ من الهمزة التى هى بدل من ألف إداوة، فأبدلوا من الهمزة التى عرضت في الجمع واوًا، لأن ذلك موضع تثبتُ في مثله الواو. قال ابن جنى : وإنما فعلوا ذلك لأن اللام إذا كانت واوًا رابعة فصاعدًا فقد كثر قلبهم إيّاها إلى الياء نحو: أغزيت، واستغزيت، ومُغْزَيان، ومَلْهيان، وغازية، ومحنيَّة، فأظهروا الواو هنا من أَدَاوَى ونحوها ليعلموا أن الواو في إداوة - وإن كانت رابعة - فإنها كانت صحيحةً غير منقلبة، وإذا كانوا قد راعَوُا الزائد[4] في الجمع نحو ياء خطيئة حتى قالوا : خطايا، فهم بمراعاة الأصلِ أجدرُ.

ثم قال الناظم : «وهَمْزًا أَوَّلَ الواوين رُدَّ».. إلى آخره، هذا موضعٌ خامس من المواضع التى يُبْدَل فيها حرفُ العلَّة همزةً. رُدَّ - هنا - بمعنى صَيِّرْ أو

---

(١) س : «ماأشبه مما..».

(٢) في اللسان : «والجمع هدايا وهداوى، وهى لغة أهل المدينة، وهداوِى، وهداوٍ، الأخيرة عن ثعلب».

(٣) يرى سيبويه أن أشاوى جمع إشاوة وإن لم ينطق به، انظر الكتاب ٣٨٠/٤، وشرح الشافية للرضى ٣١/١، واللسان : شيأ.

(٤) الأصل، ت : الزوائد.

أبْدِلْ. ولا أتحقَّقُ الآن هذا لغةً، فانظر فيه. والردُّ / ههنا يتَعدَّى إلى ٢٤٦ مفعولين أولهما قوله : أوَّلَ الواوين، والثاني قوله : هَمْزًا . و«في بَدْءٍ» متعلِّقٌ، باسم فاعل محذوف حال من أوّل الواوين، أي : رُدَّ أوّلَ الواوينِ كائنًا في بدءٍ كذا همزًا . ويريد أن الواوين المجتمعين في بدءِ الكلمة يجب أيضًا إبدالُ السابقةِ[1] منهما همزةً إلا ماستُثْنِيَ. هذا معنى كلامه على الجملة، إلا أن التفصيل يقتضي النظر في مواضع :

أحدهما : أنه قال : «أوَّل الواوين» فَجَعَلَ[2] الحكمُ متعلِّقا بالواوين المجتمعتين خاصّة، وقَصْرُ ذلك يؤذن باختصاص الحكم بذلك دون مايتُصَوّر من اجتماع حرفي العلَّة، وذلك لايخلو من أوجهٍ ثلاثة:

أحدها : أن يكونا معًا واوين، كما قال، ولا إشكال في تعلّق الحكم بهما كما سيذكر إثر هذا.

والثاني : أن يكونا معًا ياءين كما لو بَنَيْتَ مثل صَيْقَلٍ من اليُسْر فقلت : يَيْسَرٌ، أو من اليقظة فقلت : يَيْقَظٌ. أو من يَئِسَ مثل يعسوب فقلت : يَيْئُوسٌ، ([3]ومن ذلك في كلام العرب يَيْنَ[4]، فكل ماكان على هذا النحو[3]) لاتبدل منه الياء السابقة همزةً.

والثالث : أن يكون أحدهما واوًا والآخر ياءً نحو : ويح، وويس، وويل، ويوم ويُوْحَ[5]، ومثل يعسوب من وعد إذا قلت : يَوْعُود، أو فعيل منه

(١) الأصل : الثانية.

(٢) ماعدا (س) : فحصل.

(٣) عن س وهامش ك.

(٤) يَيْن : وادٍ بين ضاحك وضويحك، جبلين أسفل الفرش. وهو بفتح فسكون، وقد ضبطه ابن جني بالتحريك.

(٥) يوحُ : الشمس، ممنوع من الصرف.

إذا قلت : وَيعدُ فمثل هذا لاتبدل فيه أوَّلَ المعتلين همزة، وإنما يكون ذلك في الواوين نحو ما إذا بنيت مثل كوكب أو كوثر من وعد ووزن فتقول : أَوْعَدٌ، وأَوْزَنٌ، وأصله وَوْعَدٌ، وَوَزَنٌ ، وَكذلك إذا جمعت وافد فقلت : أوافدُ، ومثله قول الشاعر وهو عَدِىُّ بن ربيعة ، أو أخوه مُهَلْهِلٌ [1]:

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهـا إلىّ وقــــالَتْ

يـاعَـــدِيًّا، لَقَـــدْ وَقَــــتْك الأَوَاقى

فالأواقى جمع واقية، فكذلك إذا جمعت وافية وواعدة وواعية قُلْتَ[2]: أوافٍ وأواعدٍ وأواعٍ. وكذلك لو صَغَّرت وأدًا أو وأيا فقلت : وُوَيدٌ ووُوَىٌّ، ثم سَهَّلت الهمزة فأبدلتها واوًا لوجب أن تقول : أُوَيد. وتقول في تصغير واو : أُوَىّ.

وَوَجْهُ هذا الإبدال في الواوين مجموعُ أمرين :

أحدهما : أنَّ التضعيف في أوَّل الكلمة عزيزٌ قليلٌ، وإنما جاء منه أحرفٌ معلومة نحو : دَدَنٍ وكوكب، وأكثر مايجىء بالفَصْلِ بين الحرفين نحو : دَيْدَنٍ، ودَيْدَبُونٍ[3]، ودَوْدَرَى[4]، فلما قَلَّ التضْعيفُ بالحروف الصِّحاح في أوّل الكلمة امتنع في الواو لثقلها.

والثانى : أنهم لما كانوا يجيزون البدل في وجُوهٍ ونحوه، وهى واو مفردةٌ، لأجل أنها بالضمة كالواوين كانوا خُلَقاء أن يلزموا الإبدال إذا وُجِد الواوان،

---

(١) المنصف ١/٢١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، والخزانة ٢/١٦٥.

(٢) الأصل، ت : فقلت.

(٣) الديدن : العادة. والديدبون : اللهو، قال ابن أحمر :

خَلُّوا طريق الدَّيْدبُونِ فَقَـدْ فات الصبا، وتفاوت البُجْرُ

(٤) كذا في الأصل، ت. والدَّوْدَرى : العظيم الخُصْيَتين. وفي س، ك : دَرْدَرّى، والدَّرْدَرّى من قولهم : فرس درير، أى : سريع. والدردَرّى أيضا : الذى يذهب ويجىء في غير حاجة.

لأنَّ واوين أثقل من واو وضمة. وأصلُ التعليلين لسيبويه، فالأول يشعر بعدم القلب في الواوين المتوسطتين، والثانى يُشْعِر بعدم القلب همزة في يَيْسَرِ نحو بيطر من اليسر، وذلك لأن الياء إذا انضمَّت لم يَجُزْ قَلْبُها همزة لخفَّتها، ولأن الضمة معها كواو قبلها (ياء)[1]، والياء تُشْبِه الألف، فصارت مثل عاود وطاول. وأيضًا الياءُ أخفُّ من الواو، ولذلك تقلب إلى الياء أكثر من العكس ، كما إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون .

وإذا كان الأمر كذلك، فإذا اجتمع ياءان لم نَجِدْ لقلب الأولى موجبا إذْ كانت الياءُ مفردةً لاموجب لها، وكذلك إذا اجتمعتا، ألا ترى أنهم لم يحذفوا الياء / الثانية في نحو يَيْسِرُ ويَيْبِس[2] لما كانت خفيفةً وحذفوا٢٤٧ الواو[3] في يَعِدُ لثقلها في نفسها. وأما إذا اجتمعت الواو والياء فلا نجد للقلب موجبا، إذْكانت الواو مع الياء في يوم ونحوه كالياء مع الضمة، ولا أثر لها، والياء مع الواو في ويح ونحوه كالواو المفتوحة ولا أثر لها أيضًا. وما (جاء[4]) من نحو : أَنَاةٍ في وَنَاةٍ ، وأَجَمٍ في وجمٍ، وأحدٍ في وَحَدٍ، شاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه.

وإنما قُلِبت همزةً ولم تُقْلَبْ ياءً ولا ألفًا، لأن الألف ساكنة لايُبْتَدأ بها، والياءُ في اجتماعها مع الواو ثِقَلٌ ، فَهَربُوا إلى حرف جَلْدٍ[5] يَقْرُب من حروف العلة في المخرج ويجرى مَجْراها في القلب والإبدال، وهو الهمزةُ.

(١) سقط من س.
(٢) س، ك : وييسر. وييبِسُ بالكسر لغة نادرة، والأكثر الفتح
(٣) الأصل : «وحذفوا الياء في يد».
(٤) سقط من الأصل، ت.
(٥) الأصل : ذلك.

الموضع الثاني : أنه شَرَط في هذا الإبدال أن تكون الواوان في بَدْءِ الكلمة لافى وسطها ولا في آخرها، فإنهما إن كانتا في غير الأوّل لم يَسُغْ إجراءُ ذلك الحكم، مثاله : احْوَوَى، افْعَلٌّ من الحُوَّة، فلا يجوزُ أن تقول : احْأَوَى، ولا : احْوَأى، لفقد التصدير، لأنّ الاعتلال للأطراف أقربُ منه إلى الوسط، وأيضًا فإن تضعيف الأوساط كثيرٌ في كلامهم، فلم يُنْكَر وقوعُه في حروف العلَّة، قال سيبويه : «وإذا قلت افْعَلَلْت ـ يَعْنِي من ذى الواوين ـ قلت : احْوَوَيت، تثبتان حيث صارتا وَسَطًا، كما أنَّ التضعيف وَسَطًا أقوى نحو : اقْتَتَلتا، فيكون على الأصل. وإذا كان طرفًا اعتلَّ، قال : فلما اعتّل المضاعف من غير المعتل[1] في الطرف كانوا للواوين تاركِين، إذْ كانت تعتلُّ وحدها. ولما قَوِيَ التضعيفُ من غير المعتلّ وسطًا جعلوا الواويْنِ وسَطًا بمنزلته[2] ، فأجْرِى احْوَوَيْتُ على اقتتلْت[3]». قال السيرافى : جاز اجتماعُ واوين في احْوَوَى لما ذكر من قوة التضعيف من غير المعتل وسطا نحو : اقتتل . ولايقال : رَدَدَ، فعُلِم أنّ للتضعيف (فى)[4] وسط الكلمة مزية وقُوةً، فلذلك اجتمع الواوان حشوًا وإن لم يجوزا[5] في الطرف.

الموضع الثالث : أنه لم يَنُصَّ في الواوين على الاجتماع، ولكن هو مأخوذٌ من قُوَّة كلامه، ألا تراه قال : «في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِي الأَشُدّ»، فمثّل بالواوين

---

(١) الأصل : العمل.

(٢) الأصل : «بمنزلة احوويت فأجرى على اقتتلْتُ».

(٣) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٤) سقط من س.

(٥) س : يجوزوها.

المجتمعتين، فدلّ (ذلك[1]) على (أنّ)[2] الاجتماع والملاصقة شرطٌ فيما قَرَّر من الحكم. فلو كانتا مفترقتين بفاصل فصل بينهما اقتضى ذلك أنه لاتُبْدَل الأولى همزةً، كالوسواس والوطواط، ونحو : واوٍ، وكما لو بنيت من واوٍ على وزن فاعَلَ، على قول من[3] جعله مما اجتمع فيه ثلاثة أمثال، فإنك تقول : وَاوَى، فلا تُبْدِل الواو الأولى همزةً إلاَّ إن سُمِع على قول من قال في وَنَاةٍ : أناة. وأيضا لم يَنُصَّ على اجتماعهما على صورتها، وإنما يُؤْخذ له ذلك من إشارة التمثيل بُووِفِيَ، فيؤخذ له أيضًا اشتراطُ بقائهما على صورتها، فأما الأولى فقد تُبْدَلُ تاءً فيكون ذلك عِوضًا من إبدال الهمزة منها نحو قولهم : تَوْلَجٌ[4]، أصلُه على مذهب الخليل وسيبويه : وَوْلَجٌ، من الولوج، فأبدلوا التاءَ مكان الواو، لمكان اجتماعهما. وأما الثانية فقد تُدْغَمُ فيما بعدها / من ياءٍ فلا يلزمُ إبدال الأولى همزةً، قال سيبويه : « ومن ٢٤٨ (قال)[5] : رُيَّة – يعني إذا اخَفَّف رؤية – قال في فُعْلٍ من وأيت، فيمن ترك الهمز : وُيٌّ ، ويَدَعُ الواو على حالها، لأنه لم يلتق واوان إلاّ في قول من قال : أُعِد[6]». ويريد أن الواو وإن كانت منوية الظهور فإنها غير موجودةٍ في اللفظ، فلم يقع ثِقِلٌ باجتماع واوين، فصارت الواو الأولى كالواو فى وُعِد، أنت بالخيار فيها.

(١، ٢) سقط من الأصل.

(٣) هو الأخفش، ذهب إلى أن أصله : وَوَو، لعدم تقدّم الياء عينًا على الواو لامًا. وذهب الفارسي إلى أن أصله : ويو. انظر الشافية للرضى ٧٤/٣.

(٤) التولج : كِنَاس الوحش، والمكان الذى تلج فيه.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) الكتاب ٤٠٤/٤ – ٤٠٥.

فالحاصل الآن من كلامه أنه يجبُ إبدالُ الواو الأولى من الواوين بثلاثة شروط، أحدها : أن تكونا في أوّل الكلمة، والثانى : ألاَّ يفصل بينهما فاصلٌ، والثالث : أن تبقى صورتُهما على حالها. فالأوَّل مأخوذٌ من نَصِّه ، والثانى والثالث مأخوذان من تمثيله.

الموضع الرابعُ : استثناء ماستثنى من هذه القاعدة، وذلك أنَّه لو تركها على إطلاقها لدخل له فيها وجوبُ الإبدالِ (فى)[1] نحو : وُوْرِى، ووُوْفِى، ووُوْعِد، وما أشبه ذلك مما الواوُ الثانية فيه مَدَّة مجرَّدة غير أصلية، فأخرج ذلك بقوله : «في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوْفِى الأشُدّ»، يعنى أن ذلك الحكم إنما هو فيما سوى وُوْفِى وما أَشْبَهه، فماعدا[2] وُوْفِي فهو الذى استقرَّ له ذلك، وأمّا وُوْفِى فليس كذلك، بل تقول : وُوْفِى، ووُوْرِى ، ووُوْعِد، ووُوْفِى ، وما أشبه ذلك من غير أن يجب إبدالُ الأولى همزةً.

وإنما قال : شبه كذا، ولم يقل : في غير وُوْفِىَ الأشُدُّ، لئلاَّ يُفَّهم منه أنّ هذا اللفظ بعينه هو المستثنى وحده، وأنه شاذٌّ خارج عن القياس، فأدخل شِبْه ليدُلَّ على أنَّ ماكان مثله في الاشتمال[3] على الأوصاف التى اتّصف بها فَعَدمُ[4] الإبدال قياس فيه أيضًا. ولم يدخل «وُوفِى» في هذا الحكم بنصِّه بل بالمعنى، لأنه إنما قال : في شبه وُوفِى الأشُدّ، فدخل له المشبه ولم، يدخل له المشبَّه به بذلك النصّ. نعم دخل له بمعنى الكلام، لأنه إذا اعلِّق الحكم بالمشبَّهِ لأجل الشَّبَهِ فَتَعلُّقه بنفس المشبه به أولى. وهذا ظاهر.

---

(١) سقط من س.

(٢) الأصل : فيما.

(٣) س : الاستعمال.

(٤) في النسخ : بعدم.

والأوصافُ التى اجتمعت في وُوفِيَ ثلاثةٌ :

أحدها : أن تكون الواو الثانية مَدَّة، وذلك أن يكون ماقبلها من جنسها، فإن انفتح ماقبلها لم تخرج عن الحكم الأول، كالأمثلة التى تقدَّمت.

والثانى : أن تكون زائدةً كالتى في وُوفِيَ، فإن وَزْنَه فُوعِلَ ، فإن كانت أصليةً رجعت إلى الحكم الأول، نحو : أُولَى، تأنيث أوَّلَ، إذْ وزنها فُعْلَى (لأن أول أفعلُ[1]). وكما إذا بنيت فُعْلاً من الوَأى، فإنك تقول : وُؤْىٌ. فإذا خَفَّفْتَ الهمزة بالإبدال واوًا قلت : أُوْىٌ. وكذلك تقول : رجلٌ وَعُودٌ للبناتِ، ثم تجمعه على وُوُدٍ كصُبرٍ، فإذا أسكَنْته[2] تخفيفا ثم سَهَّلْتَ قلت : أُوْدٌ.

وقد وقع الخلافُ في هذا الشرطِ، وأصلُه مسألةُ سيبويه، قال : «وسألتُ الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ عن فُعْلٍ من وأيتُ، فقال : وُؤْى، كما ترى. فسألته عنها فيمن خَفَّف الهمزة فقال : أُوْىٌ، كما ترى. قال : فأبدل من الواو همزةٍ وقال : لابُدَّ من الهمزة لأنه لايلتقى واوان / في أول الحرف»[3]. ومعنى هذا أنَّ الهمزة لما خُفِّفت صارت صورتُها صورة الواو، وذلك موجبٌ للاستثقال باجتماع الواوين، وإذا كان كذلك وجب قلبُ الأُولى همزة اعتبارًا بظاهر اللفظ.

٢٤٩

---

(١) عن س.

(٢) الأصل : سكنت.

(٣) الكتاب ٤/٣٣٣.

وعلى هذا يجرى كلامُ الناظم في إشارته إلى اشتراط وجود الواوين في اللفظ، ولم يُشِر إلى استثناء مأصلُه الهمزُ. وقد أنكر المازنُّى والمبرِّدُ قَوْلَ الخليل هذا، أمَّا المازنىُّ فَلأجل (أنَّ)[1] الثانية في نِيَّة الهمزة، لأنَّ البدل عارضٌ، فإذًا لا واوين في التحصيل، فليس إبدالُ الهمزة بواجبٍ، وشَبَّه هذا بِوُورِىَ في أنَّه[2] يجوزُ أن تبدل الأولى همزة لا لاجتماع واوين ولكن لانضمام الأولى . وأمَّا المبِّرد فأنكره من جهة[3] أنَّ الذين يُخَفِّفون[4] همزة وُؤْيٍ لايجُوِّزون أن يفِرُّوا من همزة ساكنةٍ ويجتلبوا متحركَةً لهم عنها مندوحةٌ. وقالوا أيضًا : إنه متناقضٌ، لأنَّك إذا قُلْتَ : وُوْىً، فإن راعيت اللَّفظ فيجبُ أن تهمزَ وتُدْغَمَ[5] فتقولَ : أُىٌّ. وإن راعيتَ الهمز بعد التخفيف لم يجب الهمزُ ولا الإدغامُ. وقد اعتُذِر عن ذلك، ولكنَّ الإشكال ظاهر الورود، فكان رأىُ الناظم أولى.

والشرط الثالث : أن تكون المدَّةُ عارضةً غير لازمةٍ، كما فى ووُفِىَ، فإنه فعل مبنىٌّ للمفعول من وافى، فالواو عارضةٌ في هذا الفعل، فلو كانت المدَّةُ لازمةً لزم الإبدال كما مرَّ. وخالف في ذلك المازنُّى أيضا فقال في مسألة الخليل المتقدّمة : لو لم يكن أصلُها الهمز - يعنى الواو الثانية (فى وُوى[6]) - لم يلزم الإبدال، لأنّ الثانية مَدَّةٌ مثل وُورِىَ، إذا أردت فُوعِل من واريت قال الفارسىّ رادًا على المازنى : لو لم يكن أصلها الهمز للزم إبدال التى هى فاءٌ همزةً وإن

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : «في أنه لايجوز».
(٣) س : «من حيث».
(٤) الأصل : يحققون.
(٥) ماعدا (س) : فتدغم.
(٦) سقط من الأصل. وفي س : «في وورى».

كانت الثانية مدّةً، ألا ترى أن أولى قُلِبَتْ الفاء منها همزةً وإن كانت الواو التى بعدها مدَّةً، قال : «وإنما لمن تقلب من وُورِىَ ونحوه لأنها غير لازمة، ألا ترى أنك تقول : وارى، كما لم تُدْغَم في نحو سُوِيرَ وبويع لأنها غير لازمة، ولو كانت لازمةً لأدغمت وإن كانت مدَّةً، كما أدغمت في مَغْزُوّ، وفي عُتُوٍّ، وإن كانت مدَّة، فكما تدغم إذا كانت مَدَّة لازمة كذلك يلزم أن تبدل أيضًا إذا كانت المدَّةُ لازمة، فَوُوْىٌ ليس مثل وُورِىَ، لما ذكرنا». هذا ما قال الفارسىّ، وهو ظاهرٌ كما ترى.

ومن مثل هذا الأصل ماإذا بَنَيْتَ من الوعد مثل طُومارٍ فإنك تقول : أوعادٌ، لاغير، ومن الوزن : أُوْزَانٌ.

ثم إِنَّه يبقى في كلام الناظم سؤَالات :

أحدها : أنه تضمَّن أنّ الواوين إذا اجتمعتا من غير فاصلٍ وَجَب إبدالُ الأولى، وعدمُ الفصل إنما أشار إليه إشارةً مجملةً، فيمكن أن يُرِيد عدم الفصل عن الإطلاق، ويمكن أن يُرِيد الفصلَ الظاهر لا المقدَّر فيكونَ الفصلُ المقدَّر معتبرًا كالظاهر على الأول وغَيْرَ معتبرٍ على الثانى، فعلَى أَيٍّ الوجهين (تحمله[1]) فإنه ([2]- ينبنى(على[3]) مسألة، وهى -[2]) مالوبَنَيْتَ من وأيت مثل اغْدَوْدَنَ فإنك تقولُ : إيْأَوْأَى، فإِنْ خَفَّفْتَ الهمزة / الثانية أَلْقَيت ٢٥٠ حركتها على الواو الساكنة قبلها وحذفتها، فقلت : ايأَوَى. وإنْ خَفَّفْتَ الأولى وتركت الهمزةالثانية على حالها من التحقيق فالأصل أن تقول : وَوْأَى، لأنك ألقيت حركة الهمزة الأولى على الواو التى صارت ياءً لكسرة

---

(١) سقط من س.

(٢) مكان بياض في س.

(٣) سقط من الأصل.

همزة الوصل، وحذفت ألف الوصل لمَّا تحرَّك مابعدها فرجعت واوًا إلى أصلها، فإذا رجعت واوًا التقى واوان. وكذلك إن خَفَّفْتَ الهمزتين معًا فقلت : ووَى، اجتمع واوان، فإن اعتبرت اللفظ وجدت واوين مُتَّصِلتَين يحصل بمثلهما الاستثقالُ الحاصلُ بفوْعَل من الوعد إذا قلت : ووَعدَ، فلابُدَّ من الإبدال، وإن اعتبرت الأصل وجدت الواوين منفصلتين، فالعلة لم تَسْتَحْكِم وإن كانت موجودةً في ظاهر الأمر، كما لم تَسْتَحكِمْ علَّةُ قلب الياء والواو ألفًا حين قلت في جَيْأَلٍ[1]: جَيَلٌ، وفي مَوْئِلٍ: مَوِلٌ، فقلت : ووأى، لأجل ذلك، فعلى التقدير ليس في كلام الناظم بيان.

والسؤال الثاني : أنَّه يقتضي أنَّ فُوعِلَ الذى هو وزن وُوْفِيَ إذا لم يكن أصله فاعل يجب[2] إبدالُ الواو همزة، لأنَّ من أوصاف وُوْفِيَ أنه مبنيٌّ للمفعول من وافى، فإذا بَنَيْتَ من وَعَدَ مثل حَوْقَل وبَيْطَرَ قلت : أَوْعَدَ وويْعَدَ، فإن نبيتهما للمفعول اقتضى كلامه أنك إنما تقول : أُوْعِد فيهما لاغير، لأنه ليس أصلهما فاعل، بل أصلُهما فَوْعَلَ وفَيْعَلَ، لكن هذا الحكم خلافُ المنصوصِ من كلامهم، بل نصَّ ابنُ جنِّي في هذا على جواز وُوْعِدَ فيهما، لأنَّهما يجريان مَجْرَى فُعِل من فاعل من وعدت إذا قلت : ووُعِدَ، كما جرى حُوقل وبُوطِرَ مجرى قوول وسوير، لأنهما محمولان على فاعل لانضمام ماقبل الواو وسكونها. قال : « فإذا اجتمعت الواوان هكذا لم يجب قلبُ الأولى منهما لأنَّ الثانية مدَّةٌ، فجرت مجرى ألف واعد، فكما لم يجز همزها في واعد كذلك لم يجب[3] همزها في وُوْعِدَ، لكن

(١) الجيأل : الضبع، والضخم من كل شيء.

(٢) في النسخ : «لم يجب». وكلامه يدلّ على أنه يرتب وجوب إبدال الواو همزة على كون فوعل ليس أصله فاعل.

(٣) الأصل : لم يجز. وكذلك مثله في بعض نسخ المنصف.

إن شئت همزتها لانضمامها»[1]. وقد نصّ سيبويه وغيره على أنّ ياء فَيْعَلَ وواو فَوْعَلَ يجريان في بناء المفعول مجرى المدّة التى أصلها فاعل، فتقول : قُوْوِلَ وبُويِع، ولاتدغم، كما لا تدغم قُوول من قاول ولا بويع من بايع. وكذلك الأمر في تُفُوعِلَ[2] من تَفَاعل (وَتَفَيْعَلَ)[3]. ولا خلاف في هذه الجملة، فإذا كانوا يعاملون الواو هنا معاملة المنقلبة عن الألف كان (من) [4]مقتضى هذا أن يقال : ووُعِد من أوعد الذى أصله ووُعِد، ومن ويْعَدَ. فالناظم على هذا (التقدير[3]) مخالف لهذا كُلّه، وكذلك خَالفَ ما يقتضى كلامه في التسهيل ، إِذْ هو على ماذكره ابن جنى.

والسؤال الثالث : أنّ ما استثنى من «وُوْفِى الأشُدّ» وأشباهِه يُعْطِى كلامُه فيه جوازَ الإبدالِ، وذلك أنَّ وُوْفِى ونَحْوَه مستثنىً مما يجب فيه الإبدال، فهو قد قال : إنَّ هذا الوجوب مُطَّرِدٌ إلاّ في هذا ونحوه، فاقتضى أَنَّ الإبدالَ فيه غيرُ لازمٍ، وهذا معنى كونه جائزًا، وإذا كان كذلك خالف ماقاله غيره من أنَّ الإبدالَ في وُوْرِى ووُوْفِى ووُعد، ونحو ذلك غيرُ جائزٍ. قال ابن خَرُوفٍ : وأما وُوْرِى وأشباهُه / فلايجوز فيها إلاّ تَرْكُ الهمز ٢٥١ بحملها على فاعل، ولذلك لم تُدْغم في مثل سُوْيِرَ. هذا هو النظر في الطرفِ الخاصِّ بمسألته الحاضرة.

والجواب عن الأوّل بصحة كلِّ واحدٍ من الاحتمالين، أمّاَ الاحتمال الأوّل فظاهر(فى[5]) القياس من حيثُ لم تَسْتَحْكِمْ علّةُ وجوب القلب، وهو

(١) المنصف ٢١٩/١.

(٢) ماعدا (ك) : «فى تفاعل من تفوعل».

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) عن س.

(٥) سقط من ك. ومكانه في الأصل، ت : من.

اجتماعُ الواوين، كما لم تَسْتحْكِمْ علَّةُ وجوب الإدغام في نحو : رُوْيا وتُووِى، (بالتخفيف)[1] و(هو)[2] ظاهر، (و[3]) أيضا هو قولُ الفارسيّ، ومذهبُ المؤلِّف في التسهيل إذ قال : «فإنْ عَرَض اتِّصالُهما ـ يعنى الواوين ـ بحذف همزة فاصلة فوجهان[4]». فلم يَحْتِمْ ـ كما ترى ـ الحكم بالإبدال، بل حكَّم الاعتبارين : اعتبار الأصل، واعتبار اللفظ. ولنا أن نقول أيضًا : إنه إنما اعتبر الفصل الظاهر، وأمّا الفصل المقدَّر فلم يعتبره، بل يجرى عنده مجرى مالا فَصْلَ فيه البتَّةَ. ولايضرّنا في ذلك مخالفةُ ([5]من خالف إذا لم تكن مخالفة[5]) إجماعٍ، أما التسهيلُ فكثيرًا مايُخالفه كما رأيت فيما تقدَّم شرحه، وأما الفارسيُّ فإنما هو رأىٌ رآه بعد ماذكر المازنى أنَّ الحكم فيه وجوب الإبدال كالذى لافصل فيه، هذا ظاهر كلامه، ألا تراه قال حين أتى ببناء اغْدَوْدَنَ من وأيتُ : «وإن خَفَّفْتَ الأولى وتركت الهمزة الثانية قلت : أوْأى». قال : «وكان الأصل : وَوْأى، لأنك أَلْقيتَ حركة الهمزة التى هى العينُ الأولى على الفاء، وكانت واوًا في الأصل، فانقلبت ياءً للكسْرةِ همزة الوصل، فَحذفْتَ ألف الوصل لما تحرَّك مابعدها».

قال : «فلما رَجَعت واوًا بعدها الواو الزائدة هَمَزْتَ موضع الفاء لئلاَّ يجتمع واوان فى أوَّل الكلمة». قال : «فإن خَفَّفْتهما جميعا قلت : أَوَى»[6]. هذا ماقال، فظاهره الوجوبُ وأنّ الواوْينِ هُنا مثلُهما في أواصِل . وشَرَحَهُ ابنُ جنّى على ما هو عليه ثُمّ قال : وقد أجاز أبو عليّ أنْ يقال : وَوَى، وأن يقال : وَوْأى،

---

(١) عن ك.

(٢) سقط من س، ك.

(٣) سقط من س .

(٤) التسهيل ٣٠٠.

(٥) عن س، وهامش ك.

(٦) المنصف ٢/٢٤٧.

ولاتَقلب الواو همـزة . قـال: لأنّ نيّـة الهـمـزة فـاصلـة بين الواوين ، لأن الأصـل اوْ أوْ أى ، كما تقدم، فترك الهمزة هـهنا نظير تصـحيح الواو في تخفيف رؤيا وتُؤْوِى، إذا قلت : روياوتُوْوِى، فلم تقلب الواو وإن كانت ساكنةً قبل الياء لأنَّ نيَّة الهمزة تمنع من القلب كما تمنع لو كان حاضـرًا ملفوظًا به.

فالحاصل أنَّ المسألة مُخْتَلَفٌ فيها، ومذهبُ الفارسىِّ الذى اتبعه في التَّسـهيل له وجهٌ من القـياس حَسَنٌ، ولكن مـاقاله المازنى أيضًـا له وجـه، ونظيره رأى[1] الخليل في فُعْلٍ من وأيت إذا خَفَّفْتَ فـقلت : أُوْىٌ، ألا ترى أنه اعتبر اللفظ الَّذي به حصل الاستثقال فـأوجب همـز الواو الأولى وإن كانت الثانيـة أصلُهـا الهمـز لما كانت الصـورةُ ذات واوين في التـحصـيل الظاهر، فكذلك يقول الناظم هنا : إنَّ الحاصل في أيدينا وفى نُطْقنا واوانِ في أوّل كلمة، فحصل بهما من الاستثقال مـاحصل في أواصل، فكما يجب هنالك الإبدال همـزةً فكذلك هـهنا. غـير أنه يقـدح له فيـه عَدَمُ / ارتضـائه ٢٥٢ مذهب الخليل، فتأمَّله.

والجـواب عن الثـانى : أنه يدخل لـه فُوعِلَ مـن فَيْـعَلَ وفَـوْعَلَ بقـوله : «شبْـه وُوْفِى الأشُدّ»، لأنَّ الواو هنا شبيهـةٌ بواو فُوعِلَ من فـاعل في الزيادة والعُروض، وبالتشبيه بها عُومِلَتْ معاملتها على مـامَرَّ في التعليل، فذلك كلّه يشمله كلامُ الناظم ، فلا إشكال فيه.

وعن الثـالث : أنـا نلتـزم مـا أفـهم[2] كـلامُـه من جـواز الإبدال، فـإن ظاهر كلام الناس ذلك المقتضى، إذْ هـم يطلقون القول في الواو المضمومة

---

(١) س : قول الخليل.

(٢) ماعدا (س) : أبهم.

ولايستثنون شيئًا مما قال، وإنّما يستثنون أُمورًا أُخَرَ ليس هذا منها، فاتّبَعهم الناظم في هذا الإطلاق، وكذلك فَعَل في التسهيل، وأيضًا فإنَّ ابن جنى قد نصَّ على جواز الإبدال فيه بعينه قال : «وهَمْزُ الواو في وُوْرِى في غير القرآن جائز» ثم ذكر أن ذلك لانضمام الواو (لا)[1] لاجتماع الواوين.

ومثلُ هذا أيضًا لابن السّراج في الأصول[2]. فإذًا ماقاله ابن خروف يُنْظَر في صحّته.

ووُوفِيَ معناه : بُلِغَ. ويقال : وافى فلانٌ، أى : أتَى.

وهنا تَمَّ ماقصد ذكره مما تُبْدَل منه الهمزة.

وقد نَقَصَه من أحكام هذا الفَصْلِ حكمُ الواو المضمومة والمكسورة إذا وقعتا أوّل الكلمة في إبدالِهمَا[3] همزةً. وعُذْرُه ظاهرٌ في كونه لم يقصد لذكر جميع أحكام الأبواب، فلابُدَّ أن ينقصه من كُلِّ بابٍ أشياءُ إلا في القَليل . وقد يقال : لعلّة ترك ذلك مع قصد الاختصار، لأنَّ إبدالَ الواو المضمومة همزةً لايلزم بل هو جائز، فإذا تَرَكْتَ الواو على حالها فلا عليك منها، ولاتُعَدُّ بذلك لاحنًا، وذلك نحو : وُجُوهٍ، ووُقِّتَتْ، ونحوهما. بل من الواو المضمومة مايلزمُ فيه عدمُ الإبدال، وذلك في خمسة مواضع، هى : أن تكون الضمةُ عارضةً نحو : لَتَرَوُنَّ، أو مُشَدَّةً نحو : التَّسَوُّر، أو متّصفةً بموجب الإبدال المتقدم نحو : أُوْلَى، أو زائدةً للإلحاق كالتجهوُر، أو فى نحو : وُوْفِي، على مذهب ابن خروف المتقدِّم. هذا في المضمومة، وأمَّا المكسورة فكذلك أيضًا هى في حكم الجواز إذا وقعت

---

(١) عن س ، وهامش ك .

(٢) الأصول ٣/٣٠٧.

(٣) الأصل، ت : إبدالها.

بين ألف وياءٍ مُشَدَّدَة، وكذلك إذا وقعت مُصَدَّرَةً، فالأوَّل نحو فعاليلٍ من الرمى إذا قلت : رمايِيٌّ. والثانى نحو : وشاح.

وعلى أنهم قد اختلفوا في اطِّراد ذلك أو وقفه على السماع، فظاهرُ المازنى في تصريفه[1] اطِّرادُ ذلك، ونَقَل الفارسىّ في الإغفال[2] عن أبى عُمَر عدم اطِّراده، وهو يظهر من سيبويه، فإذا كان غير مُطَّرِدٍ فلا حاجة إلى التنبيه عليه. وقد زعم في التسهيل[3] أنه مُطَّرِدٌ على لُغةٍ، وكأنه فهم ذلك من كلام المازنى في التصريف لأنه قال فيه : «واعلم[4] أن الواو إذا كانت أوَّلاً وكانت مكسورة فمن العرب من يُبْدِل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطردًا[1]، وفي كلام سيبويه أيضًا إشعارٌ مَّا بهذا، وهو قوله : «ولكن ناسًا كثيراً يُجْرُون الواو إذا كانت مكسورةً مُجْرَى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أوَّلاً[4]». / ولكن التحقيق أنَّ ذلك ٢٥٣ ليس بلُغَة ثابتةٍ، وقد سأل ابن جنى شيخه[5] عن ذلك، فنفي أن تكون لُغَةً، بدليل إجماعهم على مُوَشَّحٍ بغير هَمْزٍ. وبالجملة فإن كانتا لغتين لم يحتج إلى التنبيه عليهما، إذ لاإبدال، وإن كان إبدلاً فالذى عليه الحُذَّاق كالفارسيِّ وغيره وَحَمَلُوه كلامَ سيبويه عدمُ الاطِّراد، (وعلى القبول بالاطراد[6]) فهو غير لازمٍ، فالبانى على الأصل من عدم الإبدال مصيب، والله أعلم.

---

(١) المنصف ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) الإغفال.

(٣) التسهيل ٣٠١.

(٤) الكتاب ٤/٣٣١.

(٥) المنصف ١/٢٣٠.

(٦) عن س.

ثم أخذ يذكر ماتُبْدَل إليه الهمزةُ فقال :

وَمَـدًّا ابدِلْ ثانِيَ الهَمْزينِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرِ وائْتَمِنْ

إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، ويَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا، كَذَا وَمَا يُضَمّ ... وَاوًا أصِرْ مَالَم يكُنْ لَفْظًا أتَمّ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا وأَوَمْ[1] ... ونَحْوُه وَجْهَين فِي ثَانِيَةٍ أُمّْ

فتكلَّم ـ على إبدال إحدى الهمزتين المجتمعتين في كلمةٍ، ولم يتكَلَّمْ في الهمزة المفردة، بل ترك ذكرها البتَّة، والناس يذكرون (فى)[2] باب الهمز الفصلين معًا، والعذرُ للناظم في تركه ذلك أمران: أحدهما : ماتقدَّمَ مثلُه من أنَّ إبدال الهمزة المفردة جائزٌ لا لازمٌ، وإذا كان جائزًا فالبقاء على الأصل لا لحن فيه، فلم يَعْتنِ[3] به من حيث لايَنْبَنى على تركه فسادٌ ولا خَطَأٌ، وتكلَّم على ماكان الإبدالُ فيه لازمًا وذلك مع اجتماع الهمزتين، ولذلك قيَّد الكلام فيهما بكونهما في كلمةٍ لانّ ما في كلمتين لايُلْقَى في تَرْكِه على أصله محذورٌ.

والثاني : أنَّ الناظم إنما بني هنا في الكلام على الإبدال المحْض الذى تصير فيه الهمزةُ إلى حقيقةٍ أخرى، وهى الواو أو الياء، كسائر ما أُبدِلَ من

---

(١) سيتعرض المؤلف لهذا الضبط في شرحه.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) س : يعتدّ.

الحروف التى تقدَّم ذكرُها أو يأتى بيانُها، وأما الهمزة المفردة فليس فيها إبدال في الغالب، وإنما تسهيلُها بينَ بينَ كالإمالة في بابها، فلم تخرج الهمزةُ فيه عن حقيقتها، ولذلك تبقى المتحركة بعد التسهيل على زِنَتِها قبله إذا وقعت في شعرٍ، ولذلك جعل النحويّون كسيبويه[1] وغيره لتسهيل الهمزة بابًا على حدَته خارجًا عن التصريف.

وإذا تقرَّر هذا فالهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة لم تَخْلُ من ستةَ عَشَرَ وجهًا، فالأولى[2] لاتخلو من أربعة أوْجُهٍ، أن تكون مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورةً أو ساكنةً، وكذلك الثانية لاتخلو من أربعة الأُوجُهِ، فإذا أخذت وجهًا من إحداهما مع كلِّ وجهٍ من الأخرى قام من ذلك اثنا عشر، فإذا فتحت الأولى مثلاً كانت الثانية معها على الفتح أو الضم أو الكسر أو السكون، وكذلك إذا ضممتها كانت الثانية معها على أربعة الأوجُهِ، وكذلك إذا كسرتها أو سَكَّنْتَها. والناظمُ أخذ يتكلَّم على هذه الأوجه بقولٍ جُمْلِيّ، لكنه قدَّم قَبْلَ التفصيل فوائد عامَّةً لِما / تكلَّم فيه : ٢٥٤

إحداها : أن هذا الإبدال إنما يقع في ثانى الهمزتين لا في المبدوء بها[3]، وذلك قوله : «ومدًّا ابدِل ثانِيَ الهَمْزَينِ» فَعَيَّنَ للإعلال الهمزة الثانية، وهذا صحيحٌ، وإنّما التزموا إبدال الثانية ولابُدَّ لأن الاستثقال فيها يقع وليس في النُّطْقِ بالأولى من حيث هى مع ماقبلها استثقال، فكان الإبدال حيث يقع الاستثقال أولى، وذلك في الثانية. وبهذا يُحْتَجّ للخليل في اختياره تخفيف الثانية من الهمزتين من كلمتين إذْ يقول : الأصلُ أن يكون

---

(١) الكتاب ٣/٥٤١.

(٢) س : لأن الأولى .

(٣) س : منهما.

التغيير في موضع التعذُّر أو[1] الاستثقال، وليس ذلك إلاَّ في الثانية دون الأولى[2].

والثانية : كونُه مختصًا بالكلمة الواحدة إذا اجتمعتا فيها، فإنه، فإنه إذا كان كذلك وجب الإبدالُ على ماذكره، فإن كانا من كلمتين نحو : قرأ آية ، وجاء أهل فلان، وخَبَأَ[3] أبى، ويحبأُ أيوب، واقرأ آية، و(هؤلاء إن كنتم[4])، وما أشبه ذلك، لم يلزم الإبدال، إذْ يجوز التخفيفُ بَيْنَ بَيْنَ على الجملة، والتحقيقُ، وذلك أنهما في الكلمة الواحدة لازما الالتقاء بخلاف ماإذا كانتا من كلمتين، لأنك إذا قلت «جاء» ليس بلازم أن تأتى بعد[5] «جاء» بما أوله همزة، وكذلك إذا استفهمت بالألف ليس بلازم أن يأتى بعدها همزةٌ، ففرّقوا بين الالتقاء اللازم وغير اللازم، فكان استثقال المتلازمين أشدَّ من غير المتلازمين إلى هذا النحو من التعليل أشار سيبويه[6].

ومعنى كونهما من كلمة أن يكون معًا في أصل بِنْيَتهما أو ما يجرى ذلك المجرى، فآدمُ وآخَرُ أصلُهما أأْدَمُ وأأْخَرُ، ووزنهما أفْعَل، فَهما من أصل البنية، وكذلك : جاءٍ وناءٍ أصلهما جائِىءٌ ، ونائىٌ ، قال الشاعر[7] :

فإنَّك لاتَدْرِى متى الموتُ جائِىءٌ
إليكَ، ولا مايُحِدِثُ الله في غَدِ

---

(١) ماعدا (س) : «والاستثقال».

(٢) انظر الكتاب ٥٤٩/٣.

(٣) س : جنأ.

(٤) الآية ٣١ من سورة البقرة.

(٥) س : «بعدها بما».

(٦) الكتاب ٥٥٢/٣.

(٧) البيت في الخصائص ٦/٢، ١٤٣/٣.

وكذلك : أئمة جمع إمام، وما أشبه ذلك، وايت، (و: اوتُمِر[1])، و: ايتَمِنْ، ونحو ذلك مما أوَّله همزةُ الوصل، مما جرى الاجتماع فيه كالكلمة الواحدة، لأنَّ همزة الوصلِ هي من وَجْهٍ كالمعدودة[2] من أصلِ البِنْيـة، ومن جـهـةٍ أُخـرى معدودةٌ في المنفصلات عنها، ولكنهم عاملوها معاملة المتصلِّ فقالوا : اوتُمِنَ، فأبدلوا الثانية واوًا، و: ايت، فأبدلوها ياءً. وأما ماكان من نحو : (أأنتم[3])، و(أأشْفَقْتُم)[4] ونحوهما، فالهمزةُ ليست بمعدودةٍ في حروف مابعدها، وإنما هي كلمةٌ على حِدَتها على حرفٍ واحدٍ، فليست بداخلةٍ تحت حكم وجوب الإبدال، بل حكمُها حكمُ : جاءَ أبي، ونحوه.

والثالثة : أنَّ هذا الإبدال محضٌ لاتخفيف بَيْنَ بَيْنَ، لقوله : «ومدًا ابدِلْ». وقوله بَعْدُ : «قُلِبْ واوًا، وياءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، وقوله : «واوًا أَصِرْ»، وغير ذلك مما يَدُلّ من كلامه على عَدَمِ إبقاءِ رسم الهمزة. ووجهُ ذلك ظاهر، لأنّ الهمزة المُخَفَّفة عندهم تتنزَّل منزلة، المحقَّقَة، فليس التخفيف بمخرج عن استثقال اجتماع الهمزتين مالم يكن إبدالاً وقلبًا محضًا، على حَدِّ إبدالهم الهمزة الواحدة في قول حَسَّان بن ثابت، رحمه الله تعالى[5]:

سالت هُذَيلُ رسولَ الله فاحشةً
ضَلَّتْ هذيلُ بما سالت ولم تُصِبِ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : معدودة.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الملك.

(٤) من الآية ١٣ من سورة المجادلة.

(٥) الكتاب ٤٦٨/٣، ٥٥٤، والمقتضب ٣٠٣/١، والمحتسب ٩٠/١، وشرح الشافية للرضي ٤٨/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٣٩. وديوان حسان ٣٧٣.

٢٥٥ وقول زيدُ بن / عمرو بن نُفَيلٍ، أنشده هو والذى قبله سيبويه[١]:

سـالتـاني الطَّلاق أنْ رأتانى

قَلَّ مـالى، قَـدْ جِـئْـتُـمـانى بِنُكْرِ

فهذا إبدالٌ محضٌ لاتسهيل فيه وإلاّ[٢] انكسر البيتُ، فكذلك الإبدالُ في ثانى الهمزتين.

وهذا الحكمُ الّذى قَـرَّر من لزوم الإبدال هو مـذهبُ النحـويِّين البصريِّين، فلم يخرج عن طريقتهم[٣]. وأما الكوفيون فيذهبون إلى صحّة التحقيق فيهما معًا، وبه قرأ كثيرٌ منهم. وقد جعل ابنُ مالك في التسهيل ذلك لغةً، فقال : «وتحقيقُ غير الساكنة مع الاتِّصال لغة[٤]». ولكن الظاهر من السماع ندورُ هذا بحيثُ لايعتدُّ به في القياس المستمِّر، مثلُ ماحكى أبو زيد وأبو الحسن من قولهم : غفر الله خطائئه، وحكى أبو زيدٍ وغيرُه : دَرِيئـة ودَرَائىء، قال ابن جنى : وروينا عن قطرب : لَفِيـئـة[٥] ولَفَائِىء، وأنشدوا[٦]:

فإنك لاتَدْرِى متى الموت جائئ

إليكَ ولا ما يُحْدِثُ الله في غدٍ

والصوابُ في هذا كُلِّه أن يُقاسَ على ما اشتهر ويُوقَفَ على السماع خلافُه .

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٥، والبيت لزيد بن عمرو بن نُفَيل، وانظر الخزانة ٦/٤١٠.

(٢) الأصل : ولا.

(٣) ماعدا (س) : طريقهم.

(٤) التسهيل ٣٠٢.

(٥) س : نفيئة ونفائئ . واللفيئة : البضعة من اللحم لاعظم فيها.

(٦) تقدم البيت في ص ٨٠ من هذا الجزء.

وقد تَحصَّلَ من هذا صحَّةُ مابنى عليه الناظم هنا، وبالله التوفيق.

والرابعة : أنَّ أمثلته وقوَّة كلامه قد أشعرت أنَّ شرط هذا الحكم في الهمزتين ألاّ يقع بينهما فاصل كما في آثر، أُوتمن، وأُوَمّ. ولاشكَّ أنَّ الأمر كذلك، فائنهما إنْ فُصِلَ بينهما بفاصلٍ زال الاستثقال المهروب منه، وأمكن النطق بهما على حالهما من التحقيق بالتسهيل أيضا، فصارا كأنهما في كلمتيْن مفترقَتيْن، وذلك نحو : آءَة، لشجرةٍ معروفة، قال زُهَير بن أبى سُلمى[1]:

أَصكَّ، مُصلَّم الأُذُنَينِ، أَجْنا ‏ ‏ ‏ لــه بالسِّيِّ تَنُّــومٌ وآءُ

وكذلك : (أنبئاءُ)[2] جمعُ نَبِيءٍ، وهى قراءَةُ نافعٍ[2]، وكذلك : نُبَآءُ، قال عَبَّاسُ بن مرداسٍ السُّلَمِيّ[3]:

ياخَـــاتَمَ النُّبَـــآءِ، إِنَّكَ مُـــرْسَلُ

بالخَـيـر، كُلُّ هُدَى السَّـبـيل هُدَاكَـا

وكذلك : امرأةٌ سوآءُ، أى : قبيحة. وعلى هذا يكون قولُهم : ذوائبُ ـ في جمع ذُؤابة، أصلُه : ذآئبُ ـ شاذًا. لكن الفصل قد يكون ظاهراً كالأمثلة المذكورة، وقد يكون مُقَدَّراً كما تقول : وَأَدْتها فأنا أَئِدُها وَأْدًا، وقع في (بعض)[4] نسخ الكتاب[5] هذا المثالُ بتحقيق الهمزة الثانية، في المضارع،

---

(١) ديوانه ٦٤، والمنصف ٣/٨٤.

والصكك : اصطكاك العرقوبين، ويكون ذلك إذا مشى فأما إذا عدا فلا.

وأجنا : في كاهله انحناءٌ على صدره. وفي شرح الديوان : أجنى : أدرك أن يجنى! والسيّ : أرض. والتنوم : الواحدة : تنومة، شجرة غبراء تنبت حبًا دسما. والآء، الواحدة آءة، ثمر السرح.

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة، وانظر الإقناع ٤٠٣ .

(٣) الكتاب ٣/٤٦٠، والمقتضب ١/٢٩٩، ٢/٢٠٨، واللسان : نبأ.

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) الأصل، ت : «نسخ هذا الكتاب» وانظر كتاب سيبويه ٤/٥٢ .

فـأجـاز ابن خـروفٍ فـيه وجـهين : التـحـقيق اعـتـبـارًا بـالأصل، إذ أصله : أَوْيُدُها، لكن حُـذِفت الواو لما سَيُـذكَر إن شـاء الله، والحـذفُ عـارضٌ فكأنّ الفَصْلَ ثابتٌ، فلم يُسْتثْقل اجتمـاع الهمزتين والتسـهيل اعتدادًا بعـارض الاجتمـاع في اللفظ. وهذا نظير مسـألة بناء اغْدَوْدَن من وأيت إذا سَهَّلت فقلت : وَوَى، هل يُعْتدُّ بالعارضِ فيقال : أَوَى، لاغير، أولا يُعتدُّ به فيـقال : وَوَى.

ثم نرجع إلى كلامه في التفصـيل فقوله : ومدًا ابدِلْ ثانِي الـهَمْزَتين مِنْ كِلْمَـةٍ انْ يَسْكُنْ»، يعنى أنَّ ثانى الهمـزتين الذى عليه يَرِدُ الإبدال على قسمين، أحدهما : أن يكون ساكنًا.

والثـانى : أن يكون متـحـركًا. فإن كان سـاكنًا أبدلتـه مدًا، والمدُّ أحدُ حروف العلّة الثلاثة إذا كان ما قبلها من جنسـها، وإنما يقال لـها حـروفُ مدٍّ لأنها ناشئة عن صوت الحركة المتقدمة، فالمفتوح ماقبلها تبدل / ألفًا، ٢٥٢ نحو مامَثّل به من قوله[١]: آثِرْ، وهو أمرٌ (من)[٢] آثره بكذا يُؤْثِره به : إذا فَضَّله به على غيره. وكذلك : آثرتُ فلانًا على نفسى، من[٣] المَأْثُرة بمعنى المكرمـة، لأنك جـعلت له بذلك مكرُمـة تُؤْثَر عنه، أى : تُنْقَل عنه، وأصله : أَأْثِرْ، فـأبدل الثـانيـة ألفًـا. ومثله : آدمُ، لأنه من الأُدْمة، وآخَـرُ وآمن، وآتى كذا، أى : أعطاه. والمضمومُ ماقبلها تُبدَل واوًا نحو ما مَثَّل به من اوتمن، أصله[٤]: اؤتُمن، أى : جُعِل أمينًا، فـهو من الأمانة ضدِّ الخيانة ، يقال : أَمِنْتُه على كذا ، وائتـمنته عليه ، بمعنًى . ومثله : أُوتِيَ ، وأُومِـر (بكذا،

(١) ماعدا (س) : قولك.

(٢) ليس في س.

(٣) س : بالمآثرة.

(٤) الأصل، ت : أصلها.

وأوثِرَ[1]) (فلان)[2] بكذا والمكسور ماقبلها تُبْدَل ياءً، ولم يأت عليها بمثال، ومثالُه : ايتَمِنْ يازيدُ فلانا ، و : ايتِنِي أكرمك ، و : ايبَ من كذا ، من أَبَى يَأْبَى، و : ايَتمِرْ، وما أشبه ذلك. هذا كلّفه مبدلٌ مَدَّةً من جنس (حركة[3]) ماقبلها.

والثاني من القسمين أن يكون الهمز متحركًا، فقسّمه الناظم ثلاثة أقسام، أحدها أن يكون مفتوحًا، والثانى أن يكون مكسورًا، والثالث أن يكون مضمومًا.

فأما القسم الأول، وهو أن يكون مفتوحًا، فهو الذى بدأ به وجعل إبداله على وجهين، أحدهما الإبدال واوًا، وذلك بعد الضمِّ أو الفتح، لأنه قال : «إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ او فَتْحٍ قُلِبْ واوًا».

ضمير «يُفْتَح»[4] عائدٌ على ثانى الهمزين، يعنى أنه يُقْلَبُ واوًا بعد الضمة والفتحة، فأما بعد الضمَّة فنحو : أُوَيدِمٍ - في تصغير آدَمَ - وأُوَيْخِرٍ - في تصغير آخَرَ - وأُوَيْمَّةٍ - في تصغير أَئِمَّة.

وكبنائك من أَمَّ مثل أُصْبَع - كَجُخْدَبٍ[5] - فتقول : أُوَمٌّ، أصله : أُأْمَمٌ، فَنُقِلَتْ حركةُ الميم إلى الهمزة الساكنة[6] طَلَبًا للإدغام، ثمَّ أُبْدلت فقيل[7]: أُوَمٌّ. وأما بعد الفتحة فنحو أوادِمَ - جمع آدَمَ - وأَوَاخِرَ - وكذلك ما أشبهه. وأما كونها واوًا بعد الضمَّة فظاهرٌ، لطَلَبِ الضمَّة مايجانسها ولثقَل الياءِ إن وقعت بعدها لو قلت : أُيَيْدِمٍ، في آدَمَ، ولتعذُّر الألف هنالك بعد الضمَّة، ولذلك قالوا في

---

(١) سقط من س.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : والفتح.

(٥) الأصل، ت : كمحدث.

(٦) الأصل : الثانية.

(٧) الأصل : فقلت.

تصغير فاعل كقائم : قُوَيْئِم ، وفي ضارب : ضُوَيرب. وأمَّا كونُها واوًا بعد الفتحة فلأنَّهم جعلوا هذه الألف المبدلة من الهمزة كالألف الزائدة، لأنها لم يبق لها من أصلها أثَرٌ (ولا رسمٌ)[1]، فصارت كألف خالدةٍ وضاربة، فكما تقلب الألف واوًا إذا قلت : خوالدُ وضوَاربُ، فكذلك تقلبها هنا إذا قلت : أَوَادمُ وأَوَاخُر، في آدَمَ وآخَرَ، إذا جعلتهما اسمًا كأحمدَ وأَفْكَلٍ[2]. وكذلك يقال في المضموم ماقبلها.

وقوله : «قُلِبْ». وقال بعد : «إِثْرِ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، إشعارٌ بأن الإبدال محضٌ كما تقدَّم.

(والوجه)[3] الثانى : إبدلُها ياءً، وذلك إذا وَقَعَتْ بعد الكسرة، لقوله : «وياءً إثر كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، يعنى أَنَّ الهمز ينقلب ياءً إذا وقع بعد كسرة، (نحو[4]) بنائك إِفْعل كإِصْبَعٍ من أَمَّ، تقول : إِيَمّ، وأصلُه : إِأْمَمٌ، فوجب نقلُ الحركة من الميم إلى الهمزة، ثم أُدْغِمت الميمُ في الميم.

وإنما انقلبت ياءً لأنَّ الياء مجانسةٌ للكسرة، بخلاف الواو فإنها غير مُجانسةٍ، والألف لاتقع هنا البتَّة فوجب الإبدالُ ياءً.

وأما القسم الثانى ـ وهو أن يكون ثانى الهمزين مكسورًا ـ فإن فيه وجهًا واحدًا ذكره[5]، وهو الإبدالُ ياءً، وذلك قوله : «نو الكسر مطلقًا كذا» ، وذا / إشارةٌ إلى أقرب مذكور وهو المفتوح المكسور ما قبله ، فاقتضى، من الإبدل مااقتضاه، وهو الإبدالُ ياءً.

٢٥٧

---

(١) ليس في س.

(٢) الأفكل : الرِّعدة.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) س : لذكره.

وقولُه «مطلقًا» تنبيهٌ على أن الحكم هكذا، كان ماقبله مفوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا. وإنّما تَبَيَّن معنى الإطلاق مما تقدَّم من التقييد، إذْ[1] قسَّمَ المفتوح إلى ماقبله مضمومٌ أو مفتوح، وإلى ماقبله مكسور، ولم يطلق الحكم فيه[2] إطلاقا، فدلّ ذلك على أن الإطلاق هنا بالنسبة إلى ذلك التقييد، فالمفتوح ماقبله[3] نحو : أيِمّة، والمكسور ماقبله كما إذا بَنَيْتَ من أَمَّ مثل إِثْمِدٍ فإنك تقول: إِيِمٌّ، والمضموم ماقبله كما إذا بَنَيْتَ من أَمَّ مثل أُصْبِعٍ فإنك تقول : أُيِمٌّ. ووجهُ الياء هنا أنّ الأصل أن يكون تسهيلُ الهمزةِ إلى مناسب حركتها، كما في تخفيف الهمزة المفردة، ولايُخْرَج عن ذلك إلاّ لسبب داعٍ إليه كالمفتوحة بعد الضمّة أو الكسرة، ([4]- إذْ لايمكن هنالك إلاّ الإبدال[5]، لتعذّر وقوع الألف بعد الضمة والكسرة -[4])، وكذلك إذا انْفتَح ماقبلها، عاملوها معاملة الألف الزائدة فقلبوها إلي ما يقلبون إليه الزائد. وأما إذا لم يكن ثَمَّ سببٌ مُخْرِج عن ذلك الأصل فلا مَعْدِلَ عنه.

وأما القسم الثالث، وهو أن يكون الهمزُ مضمومًا فحكمه الإبدال واوًا، وذلك قوله : «وما يُضَمْ واوًا أَصِرْ». و«ما» موصولة، وهي في موضع نصب بأصِرْ على المفعول الأوّلِ (له[6])، لأنّ أصِرْ متعدٍّ إلى اثنين، وثانيهما (قوله[4])

---

(١) س : من التقييد المقسم.

(٢) س : به.

(٣) الأصل، ت : «بالمفتوح إلى مثله».

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) س، ك : «إلا إبدال الياء». ومعروف أنها تبدل واوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة. فلعلّ الصواب ماأثبتنا، ولعله أيضًا : «إلا الإبدال إلى الواو والياء».

(٦) عن س، ك.

«واوًا»، وأصبِرْ بمعنى صَيِّر، أى : اجعله واوًا، يعنى أنّ الهَمْزَ[1] الثانى من الهمزين إذا كان مضمومًا يُبْدَل واوًا من جنس حركته.

وقوله : «واوٌ أصبِرْ»، وأطلق القول يريد سواءٌ أكان ماقبلها مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، فالمفتوح ماقبلها كما إذا بَنَيْتَ مثل أَصْبُع من أَمَّ فقول : أَوُمٌّ، والمكسور ماقبلها كما إذا بَنَيتَ (من[2] أمَّ مثل إِصْبُع فتقول : إِوُمّ. والمضموم ماقبلها كما إذا بنيت منه[2]) مثل أُبْلُم[3] فتقول : أُوُمٌّ. وهذا على ماتقدَّم من اعتبار التسهيل بحركة الهَمْزِ المُسَهَّل.

ثم استثنى من كُلِّية هذه الأقسام الثلاثة ماإذا كان ثانى الهمزين ([4]- في موضع اللام فقال : «مالم يكن لفظًا أَتَمَّ فذاك ياءً مطلقًا جا». والضمير في «يكُنْ» عائدٌ على ثانى الهمزين -[4]) المذكور. و«لفظًا» مفعول بأَتَمَّ، قُدِّم عليه. و«أَتَمَّ» فعلٌ ماض فاعلُه ضمير ثانى الهمزين، يعنى أن ماتقدَّم من اعتبار الهمز بحركته أو بحركة ماقبله في تسهيله إنما هو غير الهمز الواقع مُتَمِّمًا[5] للكلمة، أى : في موضع لامها، فإنه إن كان كذلك فإنه يُبْدَلُ ياءً مطلقًا، ومعنى الإطلاق أنه كذلك كان مفتوحًا أو مكسورا أو مضمومًا، وكذلك ماقبله بأىّ حركةٍ تَحَرَّكَ فالياء هى المحكوم بها في الإبدال مطلقًا. ومثال ذلك : جاءٍ وشاءٍ، أصله على مذهب سيبويه:جائِئٌ وشائِئٌ ، فَأُبدلت الثانية ياءً، وكما (إذا)[6] بنيت من قرأ مثل جعفر لقلت : قَرْأَى، أَصْلُه : قَرْأَأ، فأبدلت الثانية ياءً، ثم جرى عليها حكم

---

(١) الأصل، ت : «أن المعنى الثانى».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأُبْلُم : الخُوْصَة.

(٤) سقط من س.

(٥) س : مُيَمَّا.

(٦) سقط من الأصل، ت.

التصريف فانقلبت ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها. وكذلك مثالُ بُرْثُن (منه)[1]، تقول : قُرْءٍ، أصله : قُرْؤُؤٌ، فأبدلت الثانية ياء فصار قُرْؤُىٌ، ثم كُسِرت الهمزةُ لأجل الياء فقيل : قُرْئِىٌ، ثم فُعِل به مافُعِل بقاضٍ وشَجٍ فقيل : قُرْءٍ ومثل ذلك بناؤك من قرأ مثل قِمطْرٍ تقول فيه :

قِرَأْىٌ، وكذلك / مثلُ مَعَدٍّ[2] قَرَأْىٌ أيضًا. وإنما كان القلبُ هنا إلى الياءِ البتَّةَ لأنّ موضعها موضعُ الياء، لأنَّ حروفَ العلَّة إذا وقعت رابعةً فصاعدًا كانت ياءً ولابُدَّ، إمَّا بالأصل وإمّا بالقلب، ألا[3] ترى أنَّك تقول : غزوت، فإذا قلت : أغزيت، كانت ياءً. وكذلك مَغْزَيان، وما أشبه ذلك. ولو[4] بنيت من قرأ أو من غزا مثل دحرجت لقلت : قَرْأَيْتُ وغَزْوَيْتُ. وهذا ظاهر فيما إذا كانت حروف العلَّة في موضعٍ تعتلُّ فيه، فأما إنْ[5] سكن ماقبلها كقِرَأْيٍ لم يَجُز (ذلك[6]) فيها، إذْ حرف العلّة إذا سكن ماقبله وكان آخرًا جرى مجرى الصحيح نحو : دَلْوٍ وظَبْيٍ، وكذلك قِنْدَأْوٌ وسِنْدَأْوٌ وعِنْزَهْوٌ[7]، ونحو ذلك. لكن قد اختُصَّت اللام إذا كانت بدلاً من همزة بهذا الحكم لأنها أخف من الواو، وهي أغْلب على اللامات من الواو. والناظم ذكر هذه الجملة ولم يَحْكِ في شيءٍ منها خلافًا، وماذهب إليه هو مَذْهَبَ أكثر النحويِّين. وقد وقع الخلافُ فيها في أربعة مواضع :

٢٥٨

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : قعد. س : ممر.

(٣) الأصل : أما.

(٤) س : وإذا.

(٥) س : إذا.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) القِنْدَأو : القصيرُ من الرجال . والسِّنْدَأو : الجريءُ المقدام . والعينز هو : العازف عن اللهو والنساء .

أحدها : الهمز المكسور إذا وقع بعد ضمة، مثل أُصْبِعٍ من أمًّ، خالف فيه الأخفش ([1]- فيقول على مذهبه أُوِمّ.

والثاني : الهمز المضموم إذا وقع بعد كسرة مثل إِصْبُع من أمّ، خالف فيه الأخفش-[1]) أيضا فيقول : إِيُمّ.

فأما المسألة الأولى فإنّ للأخفش أنْ يحتجّ على صحّة مذهبه فيها بأن الهمزة المضمومة إذا أُبدِلَت بعدها المكسورة ياءً فذلك مخالف للقياس، فإن الياء بعد الضمة مستثقل، لأنه جمع بين متنافرين، بخلاف ما إذا أبدلتها واوًا فإنك وَفَّقْتَ بينها وبين ماقبلها فهو أَخَفُّ من حيث التجانس، وإذا كان كذلك كان أَتَمَّ في القياس. وأيضًا فإن ياءً مكسورة بعد ضمة لايُوجَد له نظيرٌ في الكلام فكان غَيْرَ سائغ أن يُبْدَلَ إلى ما يؤدّى لعدم النظير. وهذا قد يعارض بمثله، فإن القياس أن تُبْدَل الهمزةُ إلى مجانس حركتها لا إلى مجانس حركة ماقبلها، مالم يكن ثَمَّ مانع من ذلك، وليس ههنا مانعٌ، فوجب أن يُتَّبع فيه القياسُ. وأمّا الاستثقالُ فالقولان مشتركان فيه، وأيضًا فإنَّ واوًا مكسورةً بعد ضمّةٍ غيرُ موجودٍ أيضا في كلامهم، فوجب الإبدالُ إلى مايؤدّى لعدم النظير. فإنْ أجاب عن هذه المعارضة[2] بأمرٍ لَزِمَه مثلُه في الطرف الآخر.

وأمّا المسألة الثانية فقد يُحْتَجُّ[3] للأخفش (فيها[4]) أيضًا بنحوٍ ممًّا تقدَّم، وهو محتجٌّ له به في الهمز المفرد، وهو أنه إنما لم يجز أن تقلب الثانية واوًا إثر كسرةٍ لأنّ ذلك لانظير له؛ إذ ليس في الكلام واوٌ مضمومة قبلها كسرةٌ، وإذا

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : القاعدة. ت : العارضة.

(٣) س : بحكم .

(٤) عن س .

كان كذلك كان الأولى أن تُقْلب إلى ماله نظير في الكلام نحو بِيُوت وشِيُوخ، على لغة الكسر. وأيضًا قد قُلِبتِ المتحرّكةُ إلى مجانس حركة ماقبلها في نحو أُوُمّ وإِيِمّ، إذْ جعلوا الأولى واوًا للضمة، والثانية ياءً للكسرة، ولم يعتبروا حركتها في نفسها، فكذلك تقول هنا بإيجاب القلب إلى مجانس حركة ماقبلها. وهذه الحجة أيضًا جاريةٌ في القسم الأول.

وللآخرين أن يُجيبوا عن الأول بأنَّ عدم النظير هنا غيرُ معتَبَرٍ، لأن محلَّ الضمَّة هنا أصلُه السكون، والضمة منقولة / له من الميم الأولى في ٢٥٩ إِوُمّ، وإذا كان كذلك لم يُعْتَدَّ بذلك العارض، كما لايُعْتَدُّ أيضًا بعارض الضم[1] بعد الكسر في بِيُوتٍ، لأن الكسر عارضٌ لأجل الياء، والأصل ضمُّ ياء بُيُوت وشين شُيُوخ. وهذا أيضًا جارٍ في جواب ماتقدّم.

وأما الثاني فإنَّ الهمزة المفتوحةَ هُناك[2] أصلُها السكُون، والساكنةُ تُبَدل على حركة ماقبلها، وأيضًا فإنّ مجانس حركتها هنا الألف، والألف لايمكن أن تقع بعد كسرة ولاضَمَّة، ولذلك لم يَجُز تخفيفُ جُؤَنٍ[3] ومِئَرٍ ونحوهما بين الهمزة والألف، لأن الهمزة بَيْنَ بَيْنَ تُشبه الألف، فاجتنبوا ذلك إلى إبدالها ياءًأو[4] واوًا إبدلاً محضًا، بخلاف نحو إِوَمّ فإن مجانس الحركة هنا وهو الواو يمكن وقوعُه بعد الكسرة، كما أنَّ مجانس الكسرة فيما تقدّم وهو الياء يمكن وقوعُه بعد الضمة. ولذلك (أجاز)[5] غيرُ الأخفش

---

(١) الأصل : الميم.

(٢) س : مثلها.

(٣) الجُؤْنَة : سلة مستديرة مُغَشَّاةٌ أدَمًا يجعل فيها الطِّيب والثياب، والجمع : جُؤَن. انظر اللسان، جأن، وجون. والمِئْرَةُ : العداوةَ، وجمعها : مِئَر .

(٤) ماعدا (س) : ووارًا.

(٥) سقط من س.

تخفيفَ (يَستَهْزِئُون[1]) بينَ بينَ، إذ يُمكن النطقُ به كذلك.

والموضعُ الثالثُ (من[2]) مواضع الخلافِ أنّ المازنىّ يرى (أنَّ[3]) الهمزة التى قُلبت ياءً للكسرة التى فيها إذا أزال التصغيرُ أو التكسيرُ تلك الكسرةَ فإنّ الياء تبقي على حالها ولا تَرجعُ إلى الواو اعتبارًا بما صارت إليه أوّلاً. ومذهبُ (الناس)[3] غيرهُ ـ وأصلُه لأبى الحسن ـ ماتقدَّم من اعتبار كلِّ حالة بنفسها، فالتكسير والتصغير يُقْلب فيهما ثانى الهمزين واوًا، فتقول في تصغير أَيِّمة : أُوَيِّمة ، كما تقول في آدم : أُويدمٌ ، وتقول في تكسيره : أوامٌ، كما تقول : أوادمُ، في آدمَ. والمازنىّ يقول : أُيَيْمَّة وأيامٌ، لأنها كانت قبل التصغير والتكسير ياءً، وحُجَّةُ المازنّى أنَّ الياء قد ثَبَتَتْ ياءً بدلاً من الهمزة فَسبيلها أن تَجْرِىَ مَجْرَى الياء التى لاحظَّ لها في الهمز، وهو ألف خالد، فوجب أن يقال : أُيَيْمَّة وأيامٌ، لأنّ الياء في أُيَيْمة تجرى مَجْرى التى لم تَنْقَلب، كما جرت ألف آدم مجرى ألف خالد[4]؛ إذْ حقيقةُ البدل هناتَقْتَضِى تناسىَ الأصلِ، إلا أنَّ هذه الهمزة إذا لم يلزمْها تحريكٌ فَبَنَيتْ من الأدْمَة مثل أُبْلُم قلت : أُودُمٌ، ومثل إِصْبَع قلت : إِيدم، ومثل أَفْكَل قلت : آدَمٌ، فاجعلها ألفا إذا انفتح ماقبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ماقبلها، وواوًا ساكنة إذا انضمّ ماقبلها، فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير جعلت كلّ واحدةٍ منهنَّ على لفظها الذى قد بُنِيت عليه، فاترك الياء ياءً، والواو واوًا، واقلب الألف واوًا، كما فَعَلَت ذلك العربُ في تصغير آدم

(١) من الآية ٥ من سورة الأنعام. وانظر التكلمة ٣٧، وشرح الشافية للرضي ٣/٤٦ .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) المنصف ٢/٣١٨ ـ ٣١٩.

وتكسيره. قال : فهذا هو القياس عندى[1]. قال ابن جني : «وهذا القولُ ليس بمرَضىٍّ من أبى عثمان، لأن الياء في أيِمّة إنما انقلبت[2] عن الهمزة لانكسارها، فإذا زالت الكسرةُ زالت الياء التى وجَبَت عنها، كما أنّ الياء في ميزان لما وجب انقلابها عن الواو لانكسار ماقبلها زالت عند زوال الكسرة في قولهم : موازينُ ومُوَيْزِينٌ. فإن قال : إن الياء في ميزان إذا فارقت هذا الموضع رجعت إلى الواو كموازين ومُوَيْزِين بخلاف ألف آدمَ فإنها لاترجع إلى الهمزة وإن زالت عن هذا الموضع، وإنما يقال : أوادم وأويدم، فما تُنكر أنْ يكون البدل[3] في أيمة أقوى منه في ميزان فلا تزول الياء وإن زالت / الكسرة قيل : هذا غيرُ واردٍ؛ إذْ لو جمعت آدم على فُعْلٍ ٢٦. أوفُعْلان لقلت : أُدْمٌ وأُدْمَانٌ فرجعت الهمزة لزوال الأولى، كما رجعت الواو في موازين لما زالت الكسرة، وإنما لم تُرَدّ فاءُ الفعل في أوادِمَ وأُوَيدمٍ إلى الهمزة لأنه كان يلزم ما منه هربوا وهو اجتماع همزتين لو قالوا : أآدمُ، وأُأيدم، فالعلّة الموجبة للإبدال في الواحد موجودة في الجمع والتحقير، وميزان ليس كذلك، لأنّك إذا جمعت أو حَقَّرت زال موجب انقلاب الواو ياءً، وهو انكسار ماقبلها، فقد وضح الفرقُ بينهما.

فإن قيل : إذا كان القياسُ عند سيبويه في تحقير مثل قائم أن تقول : قُوَيئِم، بإقرار الهمزة مع زوالِ موجب قَلْبِها همزةً، وهو الألف في

---

(١) المنصف ٣١٨/٢.

(٢) ماعدا س : تقلب.

(٣) الأصل : الألف.

قائم، ويحْتجّ بأنّ الهمزة قويّةٌ بأنها[1] عينٍ، والعينُ أقوي من اللام، فما تُنْكر أن يكون البدلُ في أيمة لازما أيضًا فتقرّ على حالها وإن زال موجب القلب ياءً، لأنّ الفاءَ مثلُ العين في القوّة ، أو هى أقوى منها لبعدهاعن اللاّم.

قيل : إنّ سيبويه شَبَّه ياء التحقير بألف التكسير، فجرت الياء (في[2]) قُوَيْئمٍ مُجرى الألف في قوائم، كما أَجْرَوا أُسَيْوِدَ في التّصحيح مُجْرَى أساود، لتشبيههم ياء التحقير بألف التكسير، ([3]- فَلَمَّا كان بين ياء التحقير وألف التكسير هذا الاشتباه أقرّ سيبويه الهمزة في قُوَيْئم مع ماانضمّ إلى ذلك من قُوَّة العين ، وأما الياء في أيمة فليست كذلك، لأنها إنّما (عَن الكسْرة وَجبتْ كما وجبت [4]) ياء ميزان عن الكسرة، فلما زالَتْ الكسرة زالت الياء، وأنت إذا حقَّرت فقلت : أُويِّمة ، فقد أزلت الكسرة فلم يكن في موضعها مايجرى مجراها فتُقرّ الياء، كما شَبَّهْتَ ياء التحقير بألف التكسير-[3])، فاقررت الهمزة، وإنما قَبْلَها في أُوَيِّمةٍ ضَمَّةٌ، والضَّمة ، إنما تجب عنها الواو لا الياء، وأيضا لوجاز لقائل أن يقول : لاأزيل الياء في أيمة إذا زالت الكسرة، لجاز لآخر أن يقول : لا أُرُدُّ الواو في ميزان إذا زالت الكسرة بتَحقير أو تكسير. وهذا لايقوله أحدٌ. وقد أُلْزِم المازنى أن يقول في جمع آدم : أيادم، فيقرّ الياء ولا يقلبَها، لأنها قد ثبتت ياءً في الماضى وهو ايدَمَ، لأنَّ آدم اسم فاعل من ايدمَّ كاحمرّ فهو أحمر، فكما يقول في جمع فعلل؟ من بعت بياعع، كذلك يلزمه أن يقول في جمع آدم : أيادم، وفي التصغير : أُيَيدم . وهذا فاسد باتفاق مناومنه ، فكذلك ماأدّى إليه[5] .

---

(١) ماعدا (س) : لكونها.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) عن س.

(٥) انظر المنصف ٢/٣٢٠ ـ ٣٢٢.

وقولُ الناظم : «مطلقا جا» أصله : جاء، ولكنه حذف الآخر، إذ من العرب من يقول : جايجى، ولكنها قليلة[1].

والموضع الرابعُ من المواضع المُخْتَلفِ فيها قد أشار إليه الناظمُ في الجملة في المسألة التى ذكر إِثْرَ هذا، وهو قوله : «وأَوَمَّ وَنَحْوه وجهين في ثانيه أَمْ» هكذا رأيتُه في النسخ «أوَم»، بفتح الهمزة والواو معًا على وزن أعمَّ، وعليه استمرَّ الشرحُ، وإن كان فيه على مذهب الخليل عيبُ السناد[2]، وهو : اختلافُ حركةِ ماقبل الروىِّ المقيَّدِ، وليس بعَيْبٍ عند غيره لشهرة وُرُودِهِ في كلام العرب.

ومعنى «أمَّ» : اقصدْ، أَمَّ الشَّيْءَ يَؤُمُّه : أى قَصَده. ووجهين : مفعول به، أى : اقصِدْ في ثانى أَوَمَّ وجهين، وثانى أومّ لفظا الواو، وأصلُه : أَأْمَم، فثانيه على الأصل الهمزةُ الثانية، وهذا هو الذى قَصَد، فيعنى أنَّ الهمزة الثانية من هذا البناء ونحوه لك[3] في إبدالها وجهان، والوجهان المذكوران مُتَعيِّنان مما تقدَّمَ، لأنَّه ذكر الإبدال واوًا (-[4] والإبدال ياءً، وجعل لكل واحد منهما موضعًا مُعَيَّنًا. ثمَّ ذكر هنا وجهين، فدلّ على أنهما ذلك الوجهان، وهما الإبدال واوًا -[4]) أو ياءً، فيجوز لك أن تقول : أَوَمّ، كما ذكر بالواو، ويجوز أن تقول : أَيمّ، بالياء، وذلك أنَّ[5] هذا المثال المذكور مبنىٌّ من أمّ على زنَةِ أَفْعَلَ، فكان الأصل : أَأْمَمَ، فكرهوا إظهار التضعيف، فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة ثم أدغمت في الميم

---

(١) انظر الكتاب ٥٥٦/٣، وشرح الشافية للرضي ٣٦/٣.

(٢) كان الخليل يرى أنَّ اختلاف التَّوجيه ـ وهو حركة ماقبل الروىّ المقيّد ـ سنادٌ أفْحشُ من سناد الإشباع، وكان الأخفش يعكس الأمر لكثرة تعاقب الحركات قبل الروىّ المقيّد في أشعار العرب. انظر العيون الغامزة ٢٦٣.

(٣) س : ونحو ذلك.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : «أن مبنى هذا» والمثبت نص ماعداه.

الثانية، فصار في التقدير : أأمّ، مثل : عَعَمّ، فوجب إبدال الهمزة واوًا أو ياءً، وكذلك ماكان نحوه. فإذا بنيت من أنّ، أو من أزّ، أو من ألّ[1]، أو شبه ذلك من المضاعف العين واللام، فحكمه ذلك الحكم /، فإن شئت قلت: ٢٦١

أوَنّ وأوَزّ وأوَلّ، وإن شئت قلت : أينّ وأيزّ وأيَلّ، فهما عند الناظم جائزان، وهما قولان للأخفش والمازنى، فالأخفش يلتزم الإبدال واوًا، والمازنى يلتزم الإبدال ياء. ويتفقّان فيما إذا لم يُبْنَ من المضاعف، فإذا بَنَيْتَ أفعل من الأكل أو الأخذ أو الإباق أو نحوها قلت : هذا آكلُ من هذا وآخذ منه وآبق منه. وكذلك إن بنيت منه مثل إصْبَعٍ أوْ أُبلُمٍ لقلت : إيكلٌ وأوْكلٌ، وكذلك الباقى. فلا خلاف بينهم في هذا النحو. وأمَّا مااختلفوا فيه فوجهه أنه لما صار إلى آمم فلك هُنا إعلالان لابُدَّ من اجتماعهما، فإذا قدَّرت إبدال الهمزة أوّلاً صار آمم، وإذا صار كذلك ساوى آدم وشبهه مماليس بمضاعف، فإن أردت أن تُدْغِم نقلت الحركة إلى الهمزة المبدلة، إذْ لابدَّ من التحريك فيها لأجل الإدغام، فحركت على نحو ماحُرِّكت همزةُ آدمَ إذا قلت : أوادم وأُوَيدم، لأجل الشبهه بينهما وبين الألف الزئدة في نحو : خالد وقاسم إذا قلت : خوالد وخُوَيلد، وقواسم وقُوَيسْمٍ. وإلى هذا العمل يئُول قولُ الأخفش. وإذا قدرّت الإدغام بعد نقل الحركة أوّلاً صار أأمّ، فأبدلت الثانية ياءً لأنها أقربُ إلى الألف من الواو، ولا[2] أُبْدِلُها واوًا لذلك وإلى هذا ينظر[3] المازنى فيما ذهب إليه. وأيضًا يقول المازنى : إذا قدَّرت

---

(١) ألّ في سيره يَؤُلّ ويَئِلّ : أسرع واهتز.

(٢) ص، س. فلا.

(٣) س : نظر.

الإبدال أولاً فقلت: آمم، لزمك إذا أدغمت ألاّ تحرِّك شيئا من حيث صارت الهمزة ألفا، والألف عندكم كالألف الزائدة، فيجب الإدغام من غير تحريكٍ، إذ المدُّ في الألف قائم مقام الحركة فكنت تقول : آمّ، كما تقول : هذه شجّةٌ آمَّةٌ، وهى فاعلةٌ من أممت، فَأَن لم يقولوا في أفعل : آمٌّ[1]، دليلٌ واضح على أنهم لم يقبلوا الألف مع التضعيف (كما قلبوها في غير التضعيف[2]) نحو آدم وآخر.
فيقول الأخفش مجيبًا عن هذا: إن الألف المبدلة من فاء أفعل[3] ليست ألفًا زائدةً على الحقيقة، وإنما هى بدلٌ من همزة هى فاءُ أَفْعل[3]، فلولا أنّ الهمزة قبلها[4] لظهرت، وليست كذلك ألف خالدٍ، لأنها غير منقلبة عن شىء، وإنما هى زائدة، فلذلك لما بَنَيْت من أممت فاعلة قلت : آمّة، ولم تُحَرِّك الألف بحركة الميم المدغمة، لأنها لاحظّ لها في الحركة، ولما كان امتدادُ الصوت نائبًا عن الحركة احتملت أن يقع بعدها الساكن، بخلاف ماإذا بَنَيْتَ أفعل منك من أممت قلت : هذا آمَمُ من هذا، ثم أدغمت، جاز أن تُلْقى حركة الميم على الهمزة المبدلة، لأنها بدلٌ من فاء الفعل، ولها أصلٌ في الحركة، فإذا تحركت أبدلت (إبدال[5]) ألف آدم لما قلت :أُوَادِمُ، كما تَقَدَّم.

فإن قيل : إنَّك عاملت ألف آدم معاملة ألف خالدٍ وأجريتها في الحكم عليها وعاملتها معاملة مالا أصل له في الحركة، ثم إنَّك انتقلْتَ الآن إلى زعم أنْ ليست كذلك حين عاملتها معاملة أصلها، فهى إذًا ليست كألف خالدٍ، لكنَّك أثبتَّ ذلك، فهذا تناقضٌ ظاهرٌ، وهذه حجة للمازنّي.

---

(١) س : آدم. وانظر المنصف ٢/٢١٦.
(٢) سقط من س.
(٣) الأصل، ت : الفعل.
(٤) س : قلبت.
(٥) سقط من الأصل.

فالجواب : أنّ للأخفش أن يُجِيب عن هذا بأنّ ألف آدم ونحوه وإن أشبهت ألف خالد فجرت مجراها في بعض الأشياء، فلا يمكن أن تَجْرِيَ مجراها في جميع الأشياء، ألا ترى أنه لا يمكننا أن نقضى بزيادة ألف آدم كما نقضى بزيادة ألف خالد، (١- وكما لا يمكننا أن نقضى بانقلاب -١) ((٢ - ألف خالد كَما نقضى بانقلابها من آدم - ٢)) (٣ - فقد يشبه الشىءُ الشىءَ من وَجْهٍ ويخالفه -٣)) من وجه آخر، فيحكم له بالحكمين على وجه يمكن فيه الجمعُ بينهما كهذه القضية، فلهذا إذا اضطُرِرْنا / إلى تحريك هذه الفاءِ بإلقاءِ حركة المدغم بعدها (عليها[٤]) جاز، لأنها في الجملة قابِلةٌ للحركة فَقَدَرْنا على تحريكها بخلاف أَلِف آمّة ـ فاعلةٌ من أمّ ـ فإنّه لا يجوز لعدم قبولها للحركة فاكتفينا بمدّها[٥] عن الحركة حيث لم يُقْدَرْ على غير ذلك.

هذه جملةٌ من الاحتجاج للفريقين أكثرها لابن جني[٦]، وهى دلائل تتكافأُ أو تكادُ، فلأجل هذا التكافؤ الذى اعتبره الناظم اطّرح نقل الخلاف، وارتضى كلّ واحد من القياسين واعتبره؛ إذْ لم يترجَّح (له)[٧] واحدٌ منهما على الآخر، وهذه الطريقة جاريةٌ على طريقة من يقول (من أهل الأصول [٨]) : إذا تكافأت

---

(١) سقط من س.

(٢) سقط مما عدا (ك).

(٣) سقط من ص، ت.

(٤) عن س وهامش ك.

(٥) س : بردّها.

(٦) انظر المنصف ٢/٣١٨ ومابعدها.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) عن الأصل، ت.

الدلائلُ الظنيّةِ أُعمِلَتْ، فصار مقتضى كلٍّ واحد منهما مُخيّراً فيه، والمسألة مقرَّرَةٌ في الأصول. وهذا الذى ذهب إليه الناظم مذهبٌ من المذاهب المقررة فيها.

ثم قوله : «ونحوِه»، يحتمل وجهين، أحدهما : أن يريد ماكان على صفته من التضعيف في العين واللام ووزنه المخصوص الذى هو أَفْعَلَ ولا زيادةَ على ذلك، وهى طريقته في نقل الخلاف في التّسهيل، إذ قال لمَّاقرر أوجه التسهيل: « خلافًا للأخفش في كذا، وللمازنى في استصحاب الياء المبدلة منها لكسرة أزالَها التصغير أو التكسير، وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل [1]». فقيّد ذلك بأفعل وحده دون أُفْعُلٍ وإِفْعُلٍ وأَفْعُلٍ، ونحو ذلك، وهو نَقْلُ ابن عصفور عن مذهب المازنى، وإياه اتَّبَعَ المؤلِّف. ويحتمل أن يريد ماكان على منهاجه وطريقته من كونه مضاعف العين واللام مَبْنيًا مما أوّله همزةٌ على مثال المزيد أوّله همزةٌ، فيدخل في ذلك بناؤك من أَمَّ مِثْلِ أُبْلُم فتقول : أُيُمٌّ، أو مثل أَصْبُع فتقول : أَيُمٌّ، أو مثل إِصْبُعٍ فتقول : إِيُمّ أو مثل أَحْمَر فتقول : أَيَمّ ، أو مثل أُصْبَعٍ فتقول : أُيَمٌّ ، أو مثل إِصْبَعٍ فتقول : إِيَمٌّ ، وهذا يتعاقبان[2] فيه، وكذلك فيما إذا انكسرت الهمزةُ المبدلةُ، فقد يمكن أن يكون المازنّى مخالفًا[3] في هذا كله، وقد قال ابن الضائع في الهمزة الثانية[4] إذا[5] كانت متحركةً : إنّ مذهب المازنى قَلْبُها ياءً أبدًا، أما المكسورة فمن أجل حركتها، وأما المفتوحة فلما تعذّرت الألف قُلِبت ياءً، لأنها أقربُ إلى الألف، وأما المضمومة فلاستثقال الضمّة على الواو

---

(١) التسهيل ٣٠٢.

(٢) ماعدا (س) : يتفقان.

(٣) الأصل، ت : المخالف.

(٤) الأصل، ت : الساكنة.

(٥) ماعدا (س) : إن.

مع غلبة الياء على هذه الهمزة. هذا ماقال، وهو نصٌّ فيما ذكرته، ولعلّ كلام المازني في تصريفه يُرْشد إلى هذا فتأمّله. والمذهب الأوّل قد يظهر منه أيضًا، وعلى كلتا الطريقتين فَأَفْعَل الذى أراده يحتمل أن يدخل له فيه ماكان اسمًا وما كان فعلاً، نحو بنائك من أَمّ مِثْلَ أكرمَ، فتقول على طريقة الأخفش : أَوَمُّ، وعلى طريقة المازنى أَيَمُّ. وهذا ظاهر وعلى الناظم بعد (ذلك[1]) سؤالان :

أحدهما : أنَّ الهمزتين قد تجتمعان ولا يَجبُ فيهما إبدال، وذلك إذا كانت إحداهما حرف مضارعة، والهمزة الثانية متحركة ، فتقول : أَؤُمُّ وأَئِنُّ وأُؤَمُّ وأُؤَدِّى وأُؤَكِّدر، وما كان نحو ذلك، فيجوز هنا التحقيق والتسهيل (١- بين بين، وليس الإبدالُ المحضُ بواجب بنصِّه في كتابه التسهيل -١) حيث استثنى هذا الموضع من وجوب الإبدال، فقال : «فإن تحركتا والأولى لغير المضارعة[2] أبدلت الثانية ياءً إن انكسرت..[3]» إلى آخره، فإذا كان كذلك كان من الواجب أن يستثنى ذلك هنا، لكنه لم يفعل، فلزمه، فلزمه الدَّرْكُ.

والثانى : أنه دخل له في هذا الحكم المُجْمَل[4] الهمزتان إذا كانتا عينين نحو : سأّل ورأّس ورأّم، وماأشبهها مما الحكم فيه عدمُ الإبدال / ٢٦١ وذلك أن العين المضاعفة إذا كانت همزة تترك على حالها ولايجب إبدال أحدهما، بل يبقيان على ماكانتا عليه، بخلاف ماإذا ضُعِّفت اللام فإن الثانية تُبْدَل ياءً، فإذا بنيت من قرأ مثل قَمِطْرٍ قلت : قَرأْىً. وهذا بيِّن.

---

(١) عن س، ك.

(٢) س : المضارع.

(٣) التسهيل ٣٠٢.

(٤) س : المحتمل.

وإذا بَنَيْتَ منه مثل مَعَدٍّ قلت : قَرَأْيٌ. وإن كان الدالان مضاعفين، بخلاف ماإذا بنَيْتَ فعالاً من : سأَل أو رأس ؛ فإنك تقول : سآل ورآس ، وكذلك إذا بنيت منه مثل قَطَّع قلت : سأَّل ورأَّس، وكذلك مضارعه، قال الطِّرِمَّاح[1]:

مِنْ كلِّ ذاقِنَةٍ يعـــومُ زِمـــامُـــــهـــا
عَـوْمَ الخـشـاش على الصَّـفَـا يتـرأَّد

وكذلك اسم فاعله ومفعوله والأمر منه مالم يكن تضعيف لامٍ فإنه فإنه لايقرّ، كذلك قال المازنى حين بين حكم اللام في تضعيف الهمزة فيه : «وسألت أبا الحسن ـ وهو الذى بدأ بهذه المقالة ـ يعنى أنه أول من ادعى أنه تقول : قَرَأْي في أنه مَعَدٍّ من قرأ ـ فقلت له : مابالُ الهمزةِ الأولى إذا كان أصلُها السكونَ لاتكون مِثْلَ همزة سأَّل ورأَّس؟ فقال : من قِبَلِ أن العين لاتجيءُ أبدًا إلا وبعدها مثلها، واللام قد تجيءُ بعدها لامٌ ليست من لفظها، ألا ترى أن قِمَطْرًا وهِدَمْلَةً[2] وسِبَطْرًا قد جاءت اللامان مختلفتين، وكذلك جميع الأربعة والخمسة، والعينان لاتكونان كذلك، فلذلك فَرَّقْتُ بينهما. قال المازنى : والقول عندى كما قال[3].

ومعنى كلام الأخفش أنه لما[4] اعتبر اللام فوجدها قد تكرر من غير لفظ اللام ووجد العين لاتُكَرّر[5] إلا من لفظ العين نحو طاء قَطَّع ولام سلَّم، ووجد

---

(١) ديوانه ١٣٦.
والذاقنة والذقون من الإبل : التى تُميل ذقنها إلى الأرض تستعين بذلك على السير، وقيل : هى السريعة. والخشَاش : حية الجبل، ومالا دماغ له من جميع دواب الأرض. وترأَّد الرجل : اهتز نعمةً، وترأَّد الشيء : ذهب وجاء.

(٢) الهدملة : الرملة المستوية.

(٣) المنصف ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٤) من هنا كلام ابن جنى.

(٥) في المنصف : لاتكون.

اللامين قد تختلفان في نحو هِدَمْلة وبابها، وكان اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة مكروها[1] عنده قال في قِمَطْرٍ من قرأت : قَرِأْيٌ، أصله : قَرِأْءٌ، فَقُلِبت الثانية ياء، وكان القلب إلى الياء لأنها أغلب على اللام لأنها رابعة، ولولا أنه لايُوجَد في كلامهم عينان بلفظين مختلفين لقيل في سأّل ونحوه : سأيال ورأياس، أو سَأْوال وَرَأْواس، بقلب الثانية، ولكن هذا غير موجود في كلامهم، فَأُقِرَّت العينان بلفظ واحد، وَقُلِبت الثانية من قِرَأْيٍ كما قُلِبَت في جاءٍ ونحوه[2]. هذا ماقالوه، وهو صحيح في النظر. وقد نبَّه على هذا في التسهيل فقال : «فإن سكنت الأولى أُبْدِلَتِ الثانيةُ ياءً إن كانت موضع اللام، وإلاّ صُحِّحَت[3]». فكلامُه هنا يقتضي أن تبدل في سأّل ونحوه الثانية ياءً أو واوًا، وذلك لايكون.

والجوابُ عن الأول أن نقول : إن الناظم قد التزم الإبدال مطلقًا على ما يظهر من كلامه، أما إذا كان مابعدها همزة المضارعة من الهمز ساكنا فلا خلاف في الإبدال نحو : أُومِنُ وأُوتِي، وما أشبه ذلك. وأما إن كان متحركًا فكذلك أيضًا لابُدَّ من الإبدال، وقد نصَّ ابن جنى على منع إقراره بعد همزة المضارعة، ولم يحك فيه خلافًا، قال شيخنا القاضي ـ رحمه الله تعالى ـ : وقد يُقَوِّى مذهبه التزامُ الحذفِ في أكرم وأعلن وما أشبه ذلك، فلولا كان اجتماع الهمزتين جائزًا لم يحذفوه. فإذًا لا إشكال عليه، ويكون هنا مخالفًا لمذهبه في التسهيل، وكم من مسألةٍ فَعَل (فيها[4]) هكذا كما مضى بيانُه.

---

(١) الأصل، ت : تركوها.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٥٣.

(٣) التسهيل ٣٠٢.

(٤) عن س، ك.

والجواب عن الثاني : أن ماذكر من سأل ونحوه لايدخُل له تحت ماذكر حكمه، وذلك أنه إنما تكلَّم في الساكنة بعد المتحركة، أو في المتحرّكة بعد المتحرّكة، ألا تراه قال : إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ او فَتْحٍ قُلِبْ »، وقال : «وياءً إِثْر كَسْرٍ يَنْقَلِبْ»، ثم قال : «ذُو / الكسر مُطْلقًا» وأراد ٢٦٤ بالإطلاق بأى حركة تحرَّك ماقبلها كما تقدم. ثم قال : «وأَوَمّ ونحوه» حكمه كذا، فلم يتكلّم إلا في ساكنة بعد متحركة أو متحركتين، فلم يدخل له غير ذلك إلا حين استثنى كون الهمز أتمّ لفظًا، وهو استثناء من جميع ماذكر ومن غيره، فدخل له مثل مَعَدّ ونحوه من قرأ، وبقى سأل ونحوه لم يدخل له في واحد من تلك الأقسام، (¹⁻ وإذا كان كذلك ثبت له من مفهوم تلك التقييدات وتلك الأوصاف خروجه عن حكم الإبدال رأسًا، وذلك ثلاثة الأقسام ⁻¹) إذا كانت مختصّة بالعين، وهى المفتوحة والمضمومة والمكسورة بعد الساكنة. فقد حصر تحت قاعدته جميع الأقسام الستة عشر، وحَكم (على[2]) كلٍّ واحد بما يليق به إلا الساكنة بعد الساكنة فإن ذلك لايجتمع، ولم يُنَبِّه عليه لبيانه، وهذا حَسَنٌ من التقرير وبديع من الاختصار.

وهذا التفسير إنما هو على أنّ قوله : «وأَوَمّ» ليس بفعل مضارع كما وقع في نُسخ من هذه الأرجوزة، والذى شرح عليه ابنُ الناظم أنه أُوُمّ ـ بضم الواو ـ على وزن أعُمّ، فإن ثبت كذلك فيريد أن ماكانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة ففي همزته الثانية وجهان، أحدهما الإبدال كما

---

(١) سقط من الأصل. حبذا لو كتب وهو عن نسخة كذا حتى يتمكن القارىءمن تكوين فكرة عن النسخ.

(٢) عن س، ك.

تقدم، والثاني البقاء على الأصل من التحقيق اعتبارًا بتقدير انفصال الأولى، لأنها حَرْفٌ جاءت لمعنى المضارعة، فليست مع الثانية إلا كالكلمة الأخرى كهمزة الاستفهام ونحوها، فتقول : أَوْمِ وأَوُمّ. ويكون هذا المذهب موافقًا لما في التسهيل حيث لم يستثن من وجوب الإبدال ماكانت الهمزة الأولى فيه للمضارعة، وغير موافق للنحويِّين حيث سَوَّوا بين ذلك كما تقدم ذكره.

ومعنى قوله : «ونحوه»، أي : ماكان شبه هذا ممّا الهمزة فيه للمضارعة، نحو أَئِنّ وأئِطّ، وكذلك المضارع من أَلِلَ[1] السِّقاءُ إذا قلت : أَئِلّ، وما أشبه ذلك يجوز لك فيه الإبدالُ والبقاء على الأصل على مازعم ابنُه من أن بعض العرب يحققون الهمزتين هنا. والضبط الأول ـ إن ثبت ـ أولى لصواب منحاه، وعموم الفائدة فيه، وموافقته لغيره من النحويِّين.

وَيَاءٍ اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلاَ
أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بَوَاوٍ ذَا افْعَلاَ
فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ
زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ذا أيضًا رَأَوْا
فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ
مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الحِوَلْ

أخذ الناظمُ ـ رحمه الله ـ في الكلام على ماتُبْدَل منه الياء، وهو[2] الثاني من حروف البدل، وذكر هنا من الحروف التى تبدل منها حرفين : الألف

(١) أَلِلَ السِّقاء : تغيَّرت ريحُه.

(٢) س : وهى.

والواو[1]، وقد ذكر ابن جني[2] أنّ الياء تبدلُ من ثمانية عشر حرفًا، ولكنَّ القيـاسَ من ذلك كلِّه بَدلُهـا من الألف ومن الواو ومن الهـمزة، فـقـد ذكـر إبدالها من الهمزة فبقى الحرفان، فأمّا ما عدا ذلك فإنّ إبدال الياء منه محفوظٌ، ولابأس بذكر شيءٍ منه ليَتَبَيَّن به صحّة ماقصد الناظمُ ذكرهَ وماقَصد تركَه، فتبدل من الهاء في دَهْدَيْتُ[3] الحجر، أصله دَهْدَهْتُ، قال أبو النجم[4]:

كـأنَّ صَـوْتَ جَـرْعِـهـا المُسْـتَعـجِلِ

جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُـــــهـــــا بِـجَنْدَلِ

وصَهْصَيْتُ بالرَّجُلِ[5] قُلْتُ / له : صَـهْ صَـهْ، ومن السِّين قــولُ ٢٦٥ الشَّاعر[6]:

إذا مـــاعُـــدَّ أربعـــة فِـــســالٌ

فـــزوجُكِ خـــامِسٌ وأبوكِ ســادِى

وقال الآخر[7]:

عَـمْـرٌو وكَـعبٌ وعَـبـدُاالله بينهـمـا

وابناهما خمسةٌ والحارثُ السَّادِى

---

(١) في النسخ : والياء.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣١.

(٣) دَهْدَهت الحجارة ودَهْدَيتها : دحرجتها.

(٤) المنصف ٢/١٧٦، ٣/٧٧٠، وسر الصِّناعة ٧٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٦.

(٥) الأصل : الرجل. وصَهَّ القومَ وصَهْصَهَ بهم : أجرهم.

(٦) سر الصناعة ٧٤١، وشرح الشافية للرضي ٣/٢١٣، وشرح شواهده للبغدادى ٤٤٦. وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤، ٢٨. وينسب البيت إلى النابغة الجعدي.

(٧) سر الصناعة ٧٤١.

وأبياتٌ أُخَرُ، ومن الياءِ نحو ديباج، أصلُه دبّاج[1]، بدليل قولهم : دبابيج، وقال ابن جنى : أخبرنى أبو على أن أبا العباس أحمد بن يحيى[2]حكى عنهم : لا وربْيكِ[3] لاأفْعَلُ. أى : لاوربِّك.

وأنشد سيبويه[4]:

لهـــا أشـــاريرُ مـن لحم تُتَـــمِّـــرهُ

من الثّـــعـــالى ووَخْـــزٌ من أرَانيـــهـــا

قال : أراد الثعالب والأرانب فلم يمكنه أن يسكن الباء فأبدل منها حرفًا يسكن في موضع الجر[5].

ومن الراء في قولهم : قيراط، أصله قِرّاط بدليل قولهم : قراريط. وكذلك شيرازُ[5]، أصله شرّازٌ لقولهم : شراريز[6]. وقالوا : تَسَرَّيتُ : اتّخذْتُ سُرِّيَّةً[7]، والسُّرِّية فُعْلِيّة من السرِّ، لأنَّ صاحبها أبدًا يُخفيها عن زوجه وصاحبة منزله[8]، أو من السرِّ بمعنى الجماع، لأنها متخذة له دون الخدمة، وباقى ذلك ذكره ابن جنى وغيره. هذا ماحكَوا من الإبدال غير القياسيّ.

ولنرجِعْ إلى ماذكره، فأما الألف فذكر أنها تقلب ياءً لسببين :

---

(١) سر الصناعة ٧٤٣ ـ ٧٤٤.

(٢) الأصل ك : بن محمد وأحمد بن يحيى هو ثعلب.

(٣) انظر أيضا اللسان : ربب.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٣. وسر الصناعة ٧٤٢، وشرح الشافية للرضى ٣/٢١٢، وشرح شواهده ٤٤٣ والبيت لأبي كاهل اليشكري، شاعر مخضرم.

(٥) هذا معنى كلام ابن جنى في سرّ الصناعة ٧٤٣.

(٦) الشيراز : اللبن الرائب.

(٧) السُّرِّيّة : الجارية المتخذة للملك والجماع.

(٨) انظر سرّ الصناعة ٧٥٥ ـ ٧٥٦.

أحدهما : وقوعُ الألف تاليةً : أي تابعة للكسر، وذلك قوله : وياءًا قْلِبْ ألفًا كسرًا تَلاَ». فياءً : مفعول ثانٍ لاقْلِبْ، وألفًا : هو المفعول الأول، وكسرًا : مفعول بتلا.

وضمير «تلا» للألف، والجملة في موضع الصفة لألف، يعنى أن الألف إذا وقع قبلها كسر فإنَّ تلك[1] الألف تقلب ياءً لأجل الكسرة التى قبلها، لأنَّ الألف لاتثبت بعد الكسرة، لأنها مدَّةٌ فلا تأتى إلا بعد ماهى مدَّةٌ له من الحركات، وهى الفتحة، فتقول في مفتاح : مفاتيحُ، وفي شملالٍ : شماليلُ، وفي خَلْخَالٍ : خَلاَخيلُ، وما أشبه ذلك. وكذلك في التصغير إذا قلت : مُفَيْلِيحٌ، وشُمَيْليلٌ، وخُلَيْخِيلٌ.

والثانى : وقوعُها بعد ياءِ التصغير، وذلك قوله : «أوْ ياءَ تَصْغِيرٍ» وهو منصوبٌ عطفا على «كسرًا»، كأنه قال : أوتلا الألف ياء تصغير، يعنى أنّ الألف إذا وقعت بعد الياء المَسُوقَةِ للتصغير فإنها لاتُقَرُّ على ماهى عليه وإن لم يقع قبلها كسرة، لأنّ ياء التصغير إذا وقع بعدها حرفٌ غير حرف الإعراب فلابُدَّ من كَسْرِه لتقوم به بِنْيَةُ فُعَيْعِل، والألف لاتقبلُ الكسرة، فلابُدَّ من قلبها ياءً لذلك، فقالوا في كتاب : كُتَيِّبٌ، وفي حساب : حُسَيِّب، وفي عَنَاق : عُنَيِّق، وفي دخان : دُخَيِّن، وما أشبه ذلك.

والألفُ هنا لابدَّ أن تكون زائدةً كما تقدَّم في المُثُل، فإن كانَتْ أصلية أو منقلبة عن أصلٍ فصارت بعد ذلك ياءً أو واوًا فأصلُها هو الذى ثَبت فيه ذلك الحكم، فانقاد واختار إذا بنى للمفعول فعيل : اخْتِيرَ وانْقِيدَ، ليست ياؤه بدلاً من الألف، بل هى الياء الأصلية في اختار، والمنقلبة عن الواو في انقاد.

---

(١) في النسخ : ذلك.

وأما الواوُ فقال فيها: «بواوٍ ذا افْعَلاً» أراد : وبواوٍ، فحذف العاطف على عادته. وذا : إشارةٌ إلى الحكم المتقدم وهو القلبُ ياءً. وألف «افعلا» مبدلةٌ من نون التأكيد الخفيفة، يعنى أنّ الواو أيضًا تبدل ياءً في المواضع التي ذكر، لكنه لم يذكر هُنا العلَّة التى لأجلها تنقلب الواوُ ياءً، لأنه أحال على ماتقدَّم من / العلَّتين، وهما أن تكون تاليةً للكَسْرِ أو لياء التَّصْغِير، ٢٦١ فلابُدَّ أن يجرى على هذا الترتيب مالم ينسخه بغيره.

فمن المواضع التى عَيَّنها أن تقع الواو آخرًا، وذلك قوله : «في آخرٍ» (أى : في آخرِ[1]) الكلمة، ومعنى كونها آخرًا أن يقع عليها الإعرابُ بحيث لايكون بعدها غيرها، لا أنه يريد ([2]- أن تقع لامًا للكلمة، لأنه يذكر إثْر هذا قسيمًا له مافيه تاء التأنيث أو زيادتا فعلان، فدلّ على أنه يريد -[2]) الآخر المجرَّد عن الزوائد بحيث يقع عليه الإعراب، فإذا كانت الواو كذلك انقلبت ياءٍ سواءً أكانت زائدةً أم أصلية، لافرق (هنا[1]) بينهما، بخلاف الألف، إذْ لايمكن ذلك في الألف ويمكن ههنا.

فأمَّا انقلابها لوقوع الكسرة قبلها فنحو رَضِى، أصله الواو لأنه من الرِّضوان، ودُعِى وغُزِى لأنه من دعوت وغزوت، وكذلك داعٍ وغازٍ وتالٍ من تلوت، وما أشبه ذلك.

وأما انقلابُها لوقوع ياء التصغير قبلها فنحو غَزْوٍ ودَلْوٍ، فإنك تقول : دُلَىٌّ وغُزَىٌّ، وفي واوٍ : أُوَىٌّ، وشبه ذلك. إلا أنَّ هذه الإحالة فيها نظر، وهو

(١) عن س وحدها.
(٢) سقط من س.

أنّ قلب الواو ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها في هذا راجعٌ إلى قاعدة أخرى سيذكرها، وهو[1] اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، لامن جهة كونها ياء تصغير، ألا ترى أنها لو لم تكن بياء تصغير لكان الحكمُ القلبَ ياءً أيضًا كقولك : سيِّدٌ وميِّتٌ وهَيِّنٌ، على ماسيأتى ذكرهُ إن شاء الله تعالى، فإذًا لا أثر لياء التصغير في هذا. وأيضًا ليس هذا مخصوصًا بالآخر ولا بما يليه تاء التأنيث أو الألف والنون، بل قد يكون فيما كان من الواوات حشوًا كالمُثُل المذكورة. ولايقال : إنَّ الأمر وإن كان كذلك فهو مما تشمله القاعدتان ماذكره هنا وماذكره هنا، ولايلقى في هذا[2] محذور. لأنّا نقول : قد ظهر أَنَّ ياء التصغير هنا لا أثَر لها لكون ماعداها من الياءات حكمها هذا الحكم، وأيضا (-[3] فإن خَصَصْنا ياء التصغير بهذا الحكم أو هم مفهومًا لايصحُّ، وهو أَنَّ غير (ياء[4]) التصغيرليس له هذا الحكم، وأيضا-[3]) فإن مشى هذا الاعتذار في ثلاثة المواضع المذكورة هنا وهى الآخر وماقبل تاء التأنيث والألف والنون لم يجز له فيما يأتى بعد ذلك. فالحاصل أن الناظم كان الواجب عليه أن يُعَيِّن لهذه الأحكام السبب الواحد، وهو الكسر، وكذلك فعل في التسهيل إذ قال : «تبدل الألف ياءً لوعها إثر كسرةٍ أو ياء تصغير»، ثم قال : «وكذلك الواو الواقعة إِثر كسرةٍ[5]». فَخصَّ ذلك بالكسرة، لأنّ ياء التصغير إنما تكون سببا في قلب الألف فقط.

---

(١) ماعدا (س) : وهى.

(٢) الأصل : فيها.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) التسهيل ٣٠٤. هذا وفيما عدا (س) : بعد كسرة.

وفي ذكره وقوع الكسرة قبل الواو مايُشير إلى المباشرة، والحكم كذلك، فإن وقع بين الواو والكسرة فاصلٌ لم يجب ذلك الحكم، ولاتنقلب الواو ياءً إلاّ في الشاذّ، وذلك إذا حال بينهما حرفٌ ساكنٌ لضعف الساكن أن يكون فاصلاً معتداً به، كقولهم : ناقةٌ بِلْى سفر، وبِلْو سفر، من بلوت، وأرضٌ عِذْىٌ(١) وطعامٌ عِذْىٌ، وقالوا في جمع عَذَاةٍ : عَذَواتٌ.

ومما شذّ في الموضع الثانى قولهم : صِبْيةٌ، وقِنْية(٢)، وعِلْية، وقِدْية ـ بمعنى قُدْوَة ـ وحِذْيَة من حَذَوْت.

ومما شذّ في الموضع الثالث قولُهم : صِبْيان، أصلُه الواوُ من الصَّبْوة.

وهذا كلُّه يُحَفظُ ولايُقاسُ عليه.

ومن المواضع التى عَيّنها أن تقع الواو قبل تاء التأنيث، فهنالك أيضاً تؤثر الكسرةُ فتقول : غازية، وداعية، ومَحْنِيَة(٣) /. وكذلك إذا صغّرت ٢٦١ قُرْنُوة(٤)، ومَعْلُوَة(٥)، وقلنسوة ـ على حذف النون ـ فإنك تقول : قُرَيْنِيَةٌ، ومُعَيْلِية، وقُلَيْسِية، وما أشبه ذلك، وذلك قوله : «(أوْقبل(٦)) تاالتأنيث»، وهو

---

(١) ماعدا (س) : غزى، وغزاه، وغزوات. وفي (س) : عزى وعزاة وعزوات.
والعِذْى والعَذَاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التى ليست بسبخة.

(٢) يقال : قُنوة ـ بضم القاف وكسرها ـ وقِنْية ـ بكسرها ـ مايقتني من الغنم للدرّ والولد. وعلية القوم : أشرافهم. والقِدْية : الهِدْية، يقال : خذ في هِدْيتك وقِدْيتك، أى : فيما كنت فيه. والحِذْية والحِذْوَة من اللحم : ماقطع طولا. وقيل : هى القطعة الصغيرة.

(٣) المحنية : ماانحنى من الأرض رملاً كان أو غيره. وانظر الكتاب ٣٨٨/٤.

(٤) في النسخ : قرقوة. والقُرْنُوة : نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل. وفي اللسان : ولم يجئ على هذا الوزن إلا ترقوة وعرقوة وعنصوة وتندوة».

(٥) المَعْلاة والمَعْلُوة : كَسْبُ الشرف، والجمع : المعالى.

(٦) عن س، وهامش ك .

معطوف على قوله : «في آخرٍ»، أى : افعل هذا في آخرٍ أو في هذا المحلّ[1] الآخر. وهذا الذى ذكر هو الحكم العام، وقد شذَّ عن هذه القاعدة ألفاظ مسموعة نحو : مقاتوةٍ[2]، وسَواسِوَةٍ[3]، وأَقْرِوَةٍ[4].

ومنها أن تقع الواو قبل زيادتَىْ فَعْلان، وزيادتا فَعْلان هما الألف والنون، ([5-] فكأنه قال : أو قبل الألف والنون [-5]) الزائدتين.

وقوله : «زيادتَىْ فَعْلاَنَ» مخفوضٌ عطفًا على «تاالتأنيث». ويعنى أن الواو أيضًا تقلب ياءً إذا وقعت إثر كسرةٍ قبل الألف والنون المزيدتين، ولايريد خُصُوص هذا الوزن بعينه، إذْ لاكَسْرَة فيه، ولا الحكمُ أيضًا مختصًا[6] بنحوه، فتقول في فَعِلاَن من الغزو : غَزِيان، ومن العُلُوّ : عَلِيان، ومن القُوَّة أو الحُوَّة : قَوِيان وحَوِيان، وما أشبه ذلك. وفُعْلُوان إذا صَغَّرْته فَقُلْت : فُعَيْليان نحو : عُنَيْظِيان ـ في عُنْظُوان[7]ـ وعُنَيْفيان ـ في عُنْفُوان، وكذلك تقول : العِنْظِيان[7]، وأصلُه الواو، لغةٌ في العُنْظُوان. فليس فَعلاَن في كلام مقصوداً، وإنما مرادُه ماآخره ألفٌ ونونٌ زائدتان، ولذلك قال : زيادتا فعلان، فلم يخصّ[8] الوزن وإنما خصّ[8] آخره فقط. لكن الكسر محمول على إطلاقه من كونه ظاهرًا أو

---

(١) الأصل، ت : الحال.

(٢) المقاتوة ـ ويقال : المقاتية. : الخدّام، الواحد : مَقْتَوِىّ.

(٣) يقال : هم سواسية وسواسوة، أى : أشباه، وهو جمع لواحد لم ينطق به. كذا قال ابن برى، انظر اللسان، مادة : سوا.

(٤) القَرْو : ميلغة الكلب، وجمعه : أقراء، وأَقْرٍ، وقُرِىّ. وحكى أبو زيد : أَقْرِوَة ـ مصحح الواو، وهو نادرٌ من جهة الجمع والتصحيح.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) في النسخ : مختصاً.

(٧) العنظوان والعنظيان : الشِّرِّير المتسمِّع البذىّ الفَحّاش.

(٨) س : يحصر، حصر.

مقدَّرَ الظهور، فقد نَصُّوا على أنَّ المُسَكَّن من الكسر تخفيفا حكمُه حكمُ مالو (لم)[1] يُسَكَّن، فتقول في فَعِلان من الغزو إذا سُكِّن: غَزْيان، ومن القُوَّة : قَوْيان، ومن الحُوَّة : حَوْيان، وكذلك ماكان نحوه، وعلى هذا يجرى حكم ماتقدَّم من المواضع، فإذا قلت : غُزْيَ، فأسكنت الزَّاى من غُزِيَ بَقِيت الياءُ كما كانت، وكذلك رُضِيَ، إذا قلت فيه: رُضْيَ.

ومن ذلك قول الراجز، أنشده ابنُ جِنِّي[2]:

تَهْـــزَأُ مِنِّى أُخْتُ آلِ طَيْـــسَلَهْ

قـــالت : أراه آبِقًـــا قـــد دُنْى[3]لَـــهْ

وهو من الدّنُوّ، أصلُه دُنِيَ، فَأُقِرَّ الياء على حالها. وعلى هذا تقول في فِعِلة من القرو أو الدَّحْو : دَحِية وغَزِية، فَتُقْلب للكسرة فإذا سكنت تخفيفًا قلت : دَحْيَةٌ وغَزْيَةٌ، الأمرُ في هذا كلِّه واحدٌ.

وفي هذه المواضع نظرٌ من وجهين :

أحدهما أنه قَيَّد الواو في بعضها بكونه آخراً، أو قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتى فَعْلان. وهذا التقييد الذى ذكر مُفِيدٌ بمفهومه أن الواو إذا وقعت حشواً والكسرة قبلها فليس لها هذا الحكمُ ولا تُبْدَل فيه الواوُ،[4] فاستدرك من ذلك الحكم حُكْمَ المصدر المعتلّ عيناً، وجمع المعتلّ العين، وجمع المُسَكَّنِ[5] العين،

---

(١) سقط من س.

(٢) المنصف ١٢٥/٢. ونُسب الرجز في التكملة للصاغانى إلى صخير بن عمار، مادة طسل. وللبيت الثانى روايات أُخَر، انظرها في اللسان : طسل، دنى، والتكملة طسل.

(٣) الأصل : دُنُو.

(٤) في النسخ : «ولا تبدل منه الواو ياء استدْرك». والكلام غير مُتَّسق، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) الأصل، ت : المكسر.

وفِعَلَةٍ جمعًا، وفِعَلٍ جمعًا، فاقتضى (أنّ)[1] ماعدا ذلك على الأصل يجرى من غير إبدالٍ. وذلك غير صحيح؛ فإنَّ ثَمَّ مواضعَ يجب فيها إبدالُ الياء من الواو، فمن ذلك كل واوٍ ساكنة قبلها كسرة فاءً كانت أوعينا، فالفاء نحو: مِيقات، من الوقت، ومِيْعاد من الوعد، ومِيزان من الوزن، ورجل مِيفاءٌ من الوفاء، ومِيلاد من الولادة. أَصْلُ ذلك كلِّه مِوْقات، ومِوْعاد، ومِوْزان، ومِوْفاء، ومِوْلاد ، فاستُثْقِلت الواو إثر الكسرة فَقُلبت إلى حرف مناسبٍ للكسرة، وذلك الياء. والعينُ / نحو دِيْمةٍ من الدوام، وقِيْمة من القَوَام[2]، وحِيْلة من الحَوْلِ[3]، وثِيْرَةٍ ـ مُسكَّنَ الياء ـ جمع ثَوْرٍ، قال الأعشى[4]: ٢٦١

فَظَلَّ يأكل منهُا وَهْي راتعةٌ
صَدْرَ النهار يُرَاعِي ثِيْرَةً رُتُعَا

وكذلك ما أَشْبَهه وهو[5]، كلُّه يجبُ فيه الإبدالُ مالم تكن الواو مضاعفةً مدغمةً في ضِعْفها فإنَّ القَلْبَ لايكونُ إلاَّ شاذًا، وذلك نحو اعْلِوَّاط واجْلِوَّاذ. وكذلك إنْ بَنَيْتَ من القول مثْلَ فُعَّلٍ فإنَّك تَقُولُ:قُوَّلٌ وقُوَّال، وذلك لقوّتها في المضاعف، فصارت كالمتحرّكة. والذى شَذَّ من ذلك ديوانٌ، أصلهُ دِوَّان، واجْلِيواذا أصله اجلوّاذ، فهذا مما فات الناظم الكلامُ عليه ، وهى من المسائل المشهورات الضروريّة، مع أنّ كلامه (وتقييده)[6] يُوهِمُ خلافَ الحكم فيها.

---

(١) سقط من س.

(٢) الأصل، ت : القيام.

(٣) الحول : الحيلة والقوة. وقال ابن سيده : الحَوْلُ والحَيْلُ والحِوَلُ والْحِيلَةُ والحَوِيل والمَحَالة والاحتيال والتحوُّل والتحيُّل : الحِذْقُ وجودةُ النظر والقدرة على دقّة التصرف. انظر اللسان، مادة : حول.

(٤) ديوانه ١٠٥، والبيت في المنصف ٣٤٩/١، والخصائص ١١٣/١.

(٥) س : وهذا.

(٦) عن س وهامش ك.

والجواب أن يُقال : هذه المسألةُ غير مبنيَّةٍ عليها هنا رأسًا، ولعلّه اكتفى عن ذكرها هنا بذكرها فى التصغير إشارة لاتقريرًا[1]، فإنه كثيرًا مايتكّل على الإشارة فى هذه النظم وقد قال فى التصغير:

وارْدُدْ لأصْلٍ ثانيًــــــا لِيْنًا قُلِبْ
فَـقِـيـمـةٌ صَـيِّـرْ قُـوَيْمـةً تُصِبْ

وقد تقدَّم بيانُه على الجملة. ففيه أنَّه أتى بالمثال الذى هو قيْمةٌ، وقد حَصَل فيه القلب لما ذكر هنا من الكسر لكن مع زيادةٍ، وهو سكون ذلك اللِّين . وإنما تكلَّم هنا على اللِّين المحرّك، والمحرَك أقوى من الساكن فلذلك كان ما عدا السّاكن مشروط الإعلال بما يُضْعِفُ قُوَّته من تَطَرُّفٍ، أو إعلالٍ فى الأصل ، أو[2] غير ذلك، بخلاف الساكن. الذى يُؤَنِّس باتِّكاله على ماتقدَّم أنه بنى عليه هنا مسألةَ فى هذا الإعلال، وذلك قوله:

وَجَـــمْع ذِى عَـــيْنٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ
فــاحْكُمْ بذا الإعــلال فــيــه حــيثُ عنّْ

فإنّ من البعيد أن يذكر الإعلال الذى من جملته قَلْبُ الساكن للكسرة[3] قبله كَدِيمةٍ وقيمةٍ ولا يذكُر أصل ذلك الإعلال البتَّةَ، فيكون إحالةً على مالا يُعْلَم من كتابه، إذ ليس هذا من شأن التَّعليم، فإذًا الإحالةُ لاتكونُ إلاَّ على معلومٍ عنده فى هذا النظم، وليس إلا ماتقدم (له)[4] هنالك. وإلاَّ فلعلَّه سَقَط له (من)[5] هنا بيتُ كان فيه تقريرُ ذلك الحكم، كما لو قال مثلاً بعد قَوْله:

---

(١) الأصل تقديرا.

(٢) س: وغير.

(٣) ماعدا(س) : قلب الكسرة قبله.

(٤) عن ك.

(٥) سقط من س.

وصَحَّحُوا فِعَلَةً وفى فِعَلْ

.. إلى آخره:

كــــذلك واوٌ سُكِّنت وَأُفْــــرِدَتْ

تَقْـدِيرًا او لَفْظًا كَنَحْـوِ ايتــعَـدَتْ

لم يَبْقَ عليه إِشكالٌ، ولا وَرَدَ عليه سؤالٌ.

والوجـه الثـانى : أنَّه خصَّ هذا الحكم بما تَجـرَّد آخـره أو لابس تاء التـأنيث أو زيادَتْى فَعْلاَن، وكذلك فعل فى التسـهيل. وليس مقصـوراً على ذلك فـقط، بل يجـرى فـيمـا إذا كـانت الواوُ المكسـورُ مـاقـبلهـا قَبْلَ أَلِفَى التـأنيث، إذْ هـى عندهم فى الزيادة فى الآخر تجرى مـجرى الألف والنون فى كـثيـرٍ من المواضـع، ولذلك يجـعلُ سـيبـويه مَنْعَ الصَّـرف فى فَـعْلاَنَ للشَّبَه[1] بـألفى[2] حَمْراء[3]. وقد مَرَّ لذلك بيان فى باب مـالا ينصرف، وإذا كـان كذلك فـاقـتـصـارُ الناظم على مـاذَكَر دون أن يَذْكُر مـا يجـرى الألف والنون. قصورٌ وإيهامُ أنَّ الحكم مـخالِفٌ، وليس كذلك. فلو بَنَيْتَ من الغَزْو مثل قِرْفِصاء[4] لقلت: غِـزْوِيـاء، أو من العَـدْوِ لقلت : عِـدْوِياء، أصلُهـا/ ٢٦٩ غِزْوِوَاء، وعِدِوْواء، فَقُلِبت الواو ياءً للكسرة قبلها، والمقوِّى للقَلْب فى هذه المواضع كلِّها إنما هو وقوعها فى مـوضـع اللام، ولام الكلمـة ضـعيـفَـةٌ يسبقها الإعلال، فلذلك لم يُؤَثِّر تحريكُها تصحيحًا كما لو وقعت حَشْوًا،

(١) فى النسخ : الشبه.

(٢) س: بالف.

(٣) الكتاب ٣/٢١٥ - ٢١٦.

(٤) أثبت ابن سيده فى المحكم روايات ثلاثًا فى قرفصاء، بفتح القاف والفاء، وضمهما وكسرهما، وزاد ابن جنى القُرُفصاء باتباع الراء القاف. انظر المحكم ٦/٣٧٧.

كمـا سيـأتي بحـول الله تـعالى. وهو هنا أعـذَرُ منه فى التـسـهيل لبُعْدِ مـا بين المقصدين في الاقتصار والاستيفاء، فكان أولى به أن يذكر ألِفَى التأنيث فيما ذكره.

وقد يجاب (عنه)[1] هنا بما هو شأنه من قَصْدِ عدم الاستيفاءِ، والاقتصار على بعض المهمَّات دون بعض.

ثم قـال : «ذا أيضًـا رَأَوْا، فـى مَـصْـدَرِ المُعْـتَلّ عـينًا». وهذا أيضًـا من المواضع التى تُقْلَبُ فيها الواو ياءً للكسرة قبلها، وهو رابع المواضع.

ذا : إشارةٌ إلى الحكم المذكور من قلب الواو ياءً للكسـرة قبلهـا؛ إذ العلَّة هنا لابُدَّ منهـا وإن لم يذكرها اتّكالاً على تقـدُّمـهـا ذكراً، فَـيُـحَـمل كـلامُـه على اعتبارها، وبذلك تقديره كما تقدَّم قُبَيل هذا.

والضـميرُ فى «رَأَوْا» راجعٌ إلى العرب، لأن القلب هـهنا مسـموع ليس من القياس الذى رآه النَّحوِيُّون رأيًا قياسًا[2] على المسموع كمسألة فعلان المذكورة ونحوها. وقد يمكن رجوعُه إلى النحويِّين اعتباراً بأنَّهم وأوه قياسًا مُطَّردا.

وقولُهُ: «فى مصدر المعتلّ»، (متعلِّق)[3] برأوا. و«عينا» : تمييزٌ منقول من الفاعل، و«المعتلّ عينا» صفةٌ لموصوف محذوفٍ تقديره : فى مصدر الفعلِ المعتلّ عينُه، يعنى أنَّ مَصدَرَ الفعلِ المعتلِّ العينِ حكمُه فى قلب الواو فيه ياءً للكسرة قبلها حكمُ ما تقدَّم. هذا إن كان كما قال مصدر فِعْلٍ معتلّ العين، واعتلالُ العينِ هنا معناه كون الفعل قد دخله فى عينه قَلْبٌ أو إبدالٌ، ولايُريد[4] ما كان له عين هو حرفٌ من حروف العلّة مطلقًا وإن لم يقع فيه قلبٌ أو إبدالٌ. بل ما دخله

---

(١) عن س وهامش ك.

(٢) س : قياسيا.

(٣) سقط من س.

(٤) س : ولا بدّ مما.

الإعلالُ، وذلك نحو : قام قياماً، أصلُه : قِوَاماً، لأنه من قام يقوم، وكذلك : صام صياماً، وعاذ عياذاً، ولاذ لياذاً، وحالت الناقةُ حيالاً. وكذلك تقول : انقاد انقياداً، واختار اختياراً، واقتاد اقتياداً، وما أشبه ذلك. وإنما قلبوا الواو هنا - وإن كانت متحركةً - لضعفها من جهة أُخرى وهى كونها قد اعتلَّت فى الفعل، إذ قالوا: قام وصام، أصله : قَوَم وَصَوَم، فأنقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فحملوا المصدر على الفعل معتلاً، فلو كانت العين فى الفعل غير مُعْتَلَّةٍ لم تعتل فى المصدر[1]، وذلك نحو : قاوَمَ قِواماً، ولا وَذَ لِوَاذاً، وعاوَذَ عِواذاً، واعتَوَنوا اعْتِوَاناً، واجْتَوَرُوا اجْتِوَاراً، ونحو ذلك، لأنَّ العين فى المصدر قويَّةٌ بالحركة[2]، فلم تعتلَّ لذلك، فإن جاء المصدر مُصحَّحًا والفعل مُعْتَلٌّ كان من الشاذِّ المحفوظ، نحو : نارت المرأة[3] تَنُور نِواراً، ولم يقولوا : نياراً، قال العجّاج[4]:

يَخْلِطْن بالتأنُّس النِّوارا

ثم إنَّ هذا المصدر الذى تقع الكسرة قبل واوه وعينُ الفعل منه معتلَّة. على وجهين :

أحدهما : أن يقع بعد واوه الألف نحو : قياماً وصياماً وسائر ماتقدَّم ممَّا هو على فِعَالٍ، فهذا الذى يجرى فيه القياسُ المتقدِّم.

والثانى : ألاَّ يقع بعد واوه ألفٌ فيكونُ علي فِعَلٍ، فهذا غير/ داخلٍ ٢٧٠ فى ذلك الحكم عنده وإن كانت عينُ الفعل منه معتلَّةً وعِلَّةُ القلب موجودةً،

---

(١) الأصل، ت: فى الفعل.

(٢) الأصل : فى الحركة.

(٣) أى : نفرت من الريبة. ويقال فى المصدر أيضًا : نوراً، ونَواراً، بفتح النون.

(٤) ديوانه ٣٩٥. والبيت فى المحتسب ١٨٢/١، والمنصف ٣٠٣/١، ٥٢/٣. واللسان : نور. يقال : نارت المرأة نوراً ونواراً- بفتح النون وكسرها-: نَفَرت.

لأنَّ السماع جاءَ بخلاف ذلك، فلذلك أخرجه بقوله : «والفِعَلْ منه صحيحٌ غالبًا»، يعنى أن العرب لم تعتبر فى هذا النوع تلك العلَّة المذكورة وإن كانت موجودةً، ولا بُدَّ من اتباعها وإجراء الحكم على ما أَجْرَتْه (العرب[1]) ، والغالبُ فى كلامها تصحيحُ ما كان على فِعَلٍ نحو : عاض عِوَضًا، وحال حِولاً، قال الله تعالى : (لايبغُون عنها حِوَلاً)[2]، والإعلال قليل، (ومنه قوله تعالى)[3]: {التى جعل الله لكم قيَمًا}[4]- وهى قراءةُ نافع وابن عامر[5] وقوله : {دينا قِيَمًا}[6]، هو وصفٌ بالمصدر، وهى قراءةُ الكوفييِّن وابن عامر[7].

وقوله : (نحوُ الحِوَلْ)، هو مصدر حال الشئُ يحول حِولاً، بمعنى تَحَوَّل وزال، ومنه الآية : {لايبغُونَ عنها حِوَلاً}[2].

هذا ما قال الناظم، إلاَّ أَنَّ فيه نظرًا من وجهين:

أحدهما : أنّ كلامه هنا مناقضٌ له فى التسهيل فى دعوى القياس وفى نقل السماع، أما فى دعوى القياس فإنَّ اعتماده هنا على التصحيح قياسًا، لأنه جعله الغالب فى كلام العرب، وعادتُه البناءُ على الغالب والقياسُ عليه، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فِعَلٍ من المصادر المعتلَّةِ (الفِعَلْ)[8] ألا يُغَيَّرَ ولاتقلبَ

---

(١) عن س.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الآية ٥ من سورة النساء.

(٥) الإقناع ٦٢٧.

(٦) الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٧) لإقناع ٦٤٥.

(٨) سقط من س.

واوهُ : (ياءً)[1]، وهو فى التسهيل على خلاف ذلك إذ لم يَستَثْنِ فِعَلاً فى القياس، ([2]- بل أطلق القول فيه بناءً على أعمال العلّه وهو كسر ما قبل الواو فى مصدر المعتلِّ العين -[2]) فقال : «تبدل الياء[3] بعد كسرةٍ مِنْ واوٍ هى عينُ مصدرٍ لفعل معتلِّ العين»[4]. ولم يقل : قبل ألفٍ[5]، كما قال ذلك فى الجمع وأفرده بذلك دون المصدر، فأحد الموضعين لابُدَّ أن يكون دعوى القياس فيه خطأً عنده فضلاً (عن)[6] أن يكون خطأً عند غيره؛ إذْ لا يصحّ أن يُدَّعى القياسُ فى فِعَلٍ وعدمُ القياس معًا إلا أن يكون ذلك في وقْتيْن، وهو رجوعٌ بلا شكّ .

وأمّا تناقضُه فى نَقْلِ السَّماع فإنَّه زعم هُنَا أنَّ الغالبَ فى كلام العرب تصحيحُ فِعَلٍ والنادرَ هو الإعلالُ، وهو صريح فى كلامه. وقال فى التسهيل : «وقد يصحَّح ما حقه الإعلال من فِعَلٍ مصدرًا أو جمعًا»[4]. وهذه إشارة منه إلى السماع المخالف لقياسه المذكور، أتى فيها بقد المفيدة للتقليل فى استعماله لها؛ إذْ هى عادتُه إذا أراد تقليل المنقول، فإذًا قد صرّح هنا بقلّة التصحيح، وذلك يقضى بلا بُدَّ أنه ليس بأكثر من الإعلال، وكيف يكون أكثر عنده فيتركَ[7] القياس عليه إلى ما هو أقلُّ منه فيقيسَ عليه؟! هذا ما لايقبله عقل ولا يرتضيه ذُو علْمٍ. وقد كان يمكن الجوابُ عن هذا التناقض لوكان فى القياس فقط؛ إذ يكون أحد الرأْيَيْن فى الكتابين مرجوعًا عنه، ولامحذور فيه للمجتهد، ولا أيضًا

---

(١) عن س.
(٢) عن س وهامش ك.
(٣) الأصل : تبدل الواو.
(٤) التسهيل ٣٠٤.
(٥) الأصل: الألف.
(٦) عن الأصل.
(٧) الأصل، ت : فيردّ.

للمقلِّد إذا نقل رأيين متضادّين فى موضعين، لأنه إنما نقل رأى غيره، وإنما المحذور نقلُ السماع فى موضعين على تضادٍّ، إذ يلزم الكذبُ فى أحد النقلين قطعًا، لأنه إخبارٌ عن أمر خارجىٍّ لا رأى فيه، فأحدُ الأمرين لازمٌ، إما الكذبُ فى نقله فى التسهيل، وإما فى نقله هذا.

والوجه الثانى : أنه وضع العلَّة على عدم الاطِّراد ولم يحْتَطْ فيها، وذلك أنّه جعل العلَّة كَسْرَ ما قَبل الواو. واعتلالَها فى الفعل، فهى علَّة مركبة من جزئين، ثم بعد ذلك أخبر/ أن ما وُجِدت فيه تلك العلةُ فمنه ما هى فيه مُعْمَلَةٌ، ومنه مالا تُعْمَل فيه وإن كانت موجودة، وذلك فِعَلٌ من المصادر. وهذا فى التعليل غير صحيح، لأن حقيقة العلَّة أن تكون جاريةً فى أفرادها مُعْمَلَةً فيما وجُدت فيه، وإلاّ فليست بعلَّة سواءٌ أزَعَمْتَ أنَّ عِلَل النحو عقليةٌ أو وضعيَّةٌ، لأنها إمّا باعثةٌ على الحكم، وهى العقلية، فلا بُدَّ أن يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها، وإما مُعَرِّفةٌ له[1] أو علامة عليه فلا بُدَّ أن توضح فى جميع مجال الحكم وإلاّ لم تكن معرِّفةً إذا وجُدِتْ ولم يُوجَدِ الحكم. وقد بَيّنت هذا فى الأصول العربية. وعلى كُلَّ تقديرٍ فتعليلُ[2] الناظم غَيْرُ صحيحٍ إذِ العلَّة المركبة التى ذكر موجودةٌ فى حِوَلٍ وعِوَضٍ ونحوهما والحكمُ مختلفٌ، ولايقال : إن تخلف الحكم هنا لَعلَّه لوجود مانع أو لفوات شرطٍ، ([3]- وإذا كان كذلك لم تكن العلَّةُ فاسدةً، إذ العلَّة هى الباعثُ على الحكم، وقد توجد ولايوجَدُ الحكم لوجود مانع -[3]) كما تقول فى

٢٧١

(١) س : وعلامة.

(٢) س : فتقرير.

(٣) سقط من الأصل.

أيّ : إنّ سَبَب البناء فيها موجود وهو تَضمُّنُها معنى الحرف، فكان لأصل أن تُبْنَى، لكن مَنَع(من)[1] ذلك مانع، وهو الحملُ على النَّظيرِ والنقيض، على ما أجاب (به)[2] ابن ملْكون تلميذهالشلوبين حين سأله عن ذلك، وكما تقول في جَيَلٍ، تخفيفِ جَيْألٍ: (كان)[3] الأصلُ أن تُقْلَبَ الياءُ ألفًا لوجود سبب القلب وهو تحرّكها[4] وانفتاح ما قبلها، لكن فُقِدِ شرطُ القلب وهو كون الفتحة غَيْرَ عَارضة بل لازمةً، فإنّ اللزوم شرطٌ في إعمال هذه لعلَّة، ولايكون هذا كلُّه إفساداً للعلَّة أصلاً، وإنما تكون العلَّةُ (³- فاسدةً إذاتخلَّفَ عنها جُزْءٌ من أَجْزائها، فهذه لمسألة التي بصددها يمكن أن تكون العلة -³) فيها صحيحة، ويكوَن تَخلُّفُ الحكمِ عنها لوجود مانعٍ أو فواتِ شَرْطٍ فلا تكون فاسدة - لأنا نقول : (إن)[5] هذا ليس من ذلك، وإنما هو مما فات العلَّةَ فيه جزءٌ من أجزائها، وذلك أنَّ العلة في قيام وصيام وجودُ الكسرةِ قبل الواو، والألفِ بعدها، وكونها معتلَّةً في الفعْلِ. فهذه هي العلَّة الكاملة.

فإن قيل : لعلَّ وُحودَ الألف بعدها شرطًالا جزءُ علَّة.

فالجواب : أنَّ قانون التمييز بين الشرط[6] وجزءُ العلَّة هو الحَكَمُ بيننا، والفرق بينهما أنّ جزء العلَّة له مناسبة في التأثير وإثبات الحكم، وأما الشرط[7] فلا مناسبة فية لوجود حُكْمٍ ولا لعدمه، ونحن إذا نظرنا وجود الألف بعد الواو

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) عن س، وهامش ك.

(٤) ماعدا (ك) : تحريكها.

(٥) عن س.

(٦) س : شرط.

(٧) س : «وأما الشرط فلا إثباته فيه لمناسبة حكم ولا لعدمه».

هنا وجدنا فيه مناسبةً للتأثير على ما قاله ابْن جنى، وهو أنَّ الألف أقربُ في الشبه بالياء من الواو ، والشبه بها[1] اقتضى وجود الياء دون الواو، فقوى الموجب للقلب بهذا الوصف لما فيه من المناسبة المقتضية للتأثير، بخلاف وصف لأصالة لفتحة قَوَم فإن ذلك ليس بمناسب للقلب ألفا،لأن الاستثقال لفظى، والأصالة والعروض غير راجعين إلى اللفظ[2]، فمسألتنا (من قبيل)[3] ماوجود الألف فيه (لها)[4] تأثير فى الحكم[5]، فوجب أن يجعَل جُزْءَ علَّةٍ، وقد بَيَّن السيرافىُّ معنى ما تَقَرَّر من كون الألف لها تأثيرًّا فى الإعلال[6]، وبيّن وجه ذلك فقال: اعلم أنَّ كَوْنَ الألف بعد الواو يوجب لها إعلالاً مّا، فإذا انضمَّ إلى ذلك كسرُ ما قبل الواو، وأن تكون فى مصدرٍ قد اعتلّ فِعْلُه، أو فى جَمْعٍ قد سكنت فى واحدة، فيجب/ قَلْبُها ياءً، ٢٧٢ ولذلك لم تعتلَّ فى قاوم قِواماً، قال: ولاتعتلّ فى خوانٍ لأنه واحد، ولا تعتلُّ فى كوُزٍ وكِوَزَةٍ لأن الألف تشبه الياء، فَتصير الواو بعد الكسرة وقبل ما يشبه الياء مع ما ذُكِر بمنزلة واوٍ معها ياءٌ ساكنة، فَقُلِبَتْ كسيِّد، قال : وأيضًا لمّا كانت الفتحة قبل الألف ليست خالصة للحرف الذى قبلها، إذْ يقال : إنّها من أجل الألف، فتجئُ الواو كأنَّها ساكنةٌ بعد كسرة. هذا ما قال، وهو كما ترى ظاهرٌ فى أنَّ الألف جزءُ علَّةٍ، وإذْ ذاك تكونُ عِلَّتُه التى ذكر غَيْرُ صحيحةٍ.

---

(١) الأصل : بما.

(٢) س : إلى الأصل.

(٣) سقط من س.

(٤) عن هامش ك.

(٥) س : للحكم.

(٦) س : اعتلال.

والجواب عن الاعتراض الأوّل أنّ مخالفةَ كلامِه في القياس[1] اختلافُ رَأْيٍ في وقتين، فرأى هنا أنّ ذلك إنما يكون قياسًا فيما بعد واوه ألف دون الآخر، ورَأَى في التسهيل القياسَ مطلقًا في القسمين، ولانكير في مثل هذا لاسيمًّا وهو مجتهدٌ مصرِّحٌ في كُتُبِه بالانتصاب في مَنْصِبِ الاجتهاد، فالاعتراضُ بهذا ساقطٌ وإنما يلزمه الاعتراضُ في التسهيل حيث ذَهَبَ مذهبًا مخالفًا لمذهب[2] النحويين، لأنهم يجعلون باب قِيَمٍ شاذًا مسموعًا ولا يُعْمِلون فيه القياس. وقد نصَّ الفارسيّ في الحجة على شذوذ ما اعتلَّ من فِعَلٍ، وهو ظاهر كلام سيبويه، إِذْ جعل الحِوَلَ والعِوَضَ نظير باب زِوَجةٍ[3] وعِوَدَةٍ حيث قال: «وإذا قلت : فِعَلة ، فجمعت ما في واحده الواوُ أثبتَّ الواو، كما قلت : فِعَلٌ، فأثبتَّ ذلك، وذلك قولك : حِوَلٌ وعِوَضٌ، لأنَّ الواحد قد ثبتت فيه وليس بعدها ألِفٌ فيكون كالسِّياط، وذلك قولك : كُوزٌ وكِوَزَةٌ ..»[4] إلى آخره. فإذا كان كذلك فهو في التسهيل مخالف للإجماع فيما يظهر بخلاف ما ذهب إليه ههنا فإنه لم يَجْعَلْه قياسًا، ذَهَابًا إلى ماذهب إليه الناس، فإن كان ما ههنا هو آخرُ رأْييه فلَّله دَرُّه فيما رأى! وإن كان الأوّل فَرُبَّ مرجوعٍ عنه يكون هو الراجحَ الصحيحَ. وأما تناقضه في نقل السماع فلا بُدَّ أن يُنْظر في النقلين وأيُّهما الصادق فنجعلهَ هو المعتمد، وماعداه خطأٌ في النقل، ولا شكَّ أنَّ مانقله هُنا

---

(١) س ك قياس.

(٢) ماعدا (س) : لمذاهب.

(٣) يقال في جمع زوج : أزواج ، وزِوَجَة. وعِوَدة : جمع عَوْدٍ، وهو الجمل المُسِنّ وفيه بقيَّة. وقال الأزهري: ويقال في لغة : عِيَدة، وهي قبيحة.

(٤) ٣٦١/٤.

من كثرة التصحيح (١- وقلّةِ الإعلال هو الصحيح الموافق لما نقل غيرُه، وما ذكر فى التسهيل من قلّة التصحيح-١) مشيرًا إلى ذلك بقد الصريحة عنده فى التعليل[٢] غيْرُ صحيح.

وقد أجاب شيخنا القاضى - رحمه الله تعالى - عن كلامه فى التسهيل من بعد ما أورد عليه الإشكال، وقال : إن النحويين قد نَصُّوا على أَنَّ فِعَلاً فى المصادر شاذٌّ، وأن حكم القلب فيه شاذٌّ، وكان ما أجاب به أن قال : إنّ كلام المؤلف صَحيحٌ وكلام النحاة صحيح، وذلك أن النحويين يجعلون المصادر على فِعَلٍ من الشاذّ القليل، وهذا صحيح، والمؤلف يَدَّعى أن ماجاء منه معتلاً فهو على مقتضى القياس، وهذا أيضًا صحيح لا إشكال فيه .

هذا معنى ما أدركته من كلامه الذى سمعته منه عند قراءتنا عليه تصريف التسهيل. ويظهر لي الآن أنه لايرفع الإشكال الذى أوردتهُ عليه، فإنّ فِعَلاً وإن كان قليلاً فى نفسه فالذى يَدَّعى فيه النحويون قياسًا هو التصحيح، والمؤلّف قد ناقفهم فى هذا، ثم إنَّ النحويِّين لا/ يقولون فى فِعَلٍ ٢٧٢ بكثرةِ سماعه معتّلاً، بل يجعلون الاعتلال فيه (أيضًا)[٣] شاذًا، والكثيرُ فيه الذى يجرى عليه القياسُ التصحيح، وإلاّ فلو كان التصحيحُ فى فِعَلٍ هو الشاذَّ (فى ذلك)[٣]، (الشاذَّ)[٤] لم يُمكنهم أن يَدَّعوا فيه (نَفْسِه)[٣] القياس،وقد جعل هو التصحيح قليلاً، فقد خالفهم فى القياس والنقل، ولاشكَّ أن يَدَ الله مع الجماعة.

---

(١) سقط من س.

(٢) س : للتقليل.

(٣) ليس فى س.

(٤) عن هامش ك مصححا.

وقد يتخرَّج[1] كلام التسهيل على وجه لا يليق ذكرهُ بهذا الموضع وقد حصل من مجموع هذا أنّ ما قاله هُنا لا غبار فيه .

والجواب عن الثانى : أنَّ كلام الناظم قد يصحّ على مقتضى ما تَقَرّر فى السؤال، وذلك على أن يكون قوله : «والفِعَلْ منه صحيحٌ» من تمام التقسيم، لأنّ قُوَّة كلامه يُعْطِي تقسيم المصدر إلى ما بعد الواو فيه ألِفٌ، وإلى ما ليس كذلك، وحكم على ما ليس فيه ألفٌ بالتصحيح، فإذًا الألفُ جُزْءٌ موجِب الإعلالِ. وقوله : «والفِعَلْ منه صحيحٌ»، أى : لأجل المانع، وهو سقوط جزء العلَّة، فإذا كانت قُوَّةُ كُلامه تعطي اعتبار الألف فى هذا الحكم فقد حصل تمام العلة المقررة[2]، والله أعلم.

وَجَـمْـعُ ذِىْ عـين أعِـلّ أَوْ سَـكَـنْ
فـاحْكُمْ بِذَا الإعْـلاَلِ فِـيـهِ حـيثُ عَنْ

وصَـحَّـحُـوا فِـعَلَةً وَفِى فِـعَلْ
وَجْـهـانِ والإعْـلالُ أَوْلى كـالْحِـيَلْ

هذانِ موضعانِ من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً لكسرةٍ[3] قبلها، وهما الخامس والسادس، وهما جمع المفرد الذى أُعِلَّت[4] عينُهُ، وجمع المُفْرَدِ الذى سكنت عينهُ وإن لم تعتلّ، وكلاهما لايكون إلاّ فيما كان عينهُ واوًا؛ إذْ معنى الاعتلال فى كلامه التغيير والانقلاب، ولايعنى به كون العين من حروف العلَّة كما

(1) الأصل، ت : وقد يصحّ.
(2) س : المذكورة.
(3) س : الكسرة ما قبلها
(4) س : اعتلت.

تقدّم قبل هذا. فيريدُ أنَّ ما كان من الجموع جمعًا لمفردٍ اعتلَّت عينُه بقلب أو إبدال أو جمعًا لمفرد سكنت عينهُ وتلك العين فى الأصل واوٌ، ووقع قبل تلك الواو كسرةٌ حكمه أن تُقْلَب واوهُ ياءً مطلقًا. وإطلاقُه القول فى الإعلال ليسمل جميع وجوهه[1] من البدل ألفًا أو ياءً أو همزةً، فأما جمع المفرد المعتلّ العين فنحو: صائم وصِيَام، وقائم وقِيَام، ونائم ونِيَام، أصله : صاوِمٌ، وقاوِمٌ، وناوِم، فكان الأصلُ فى الجمع أن يقال: صِوَامٌ وقِوامٌ ونِوَامٌ، لكنهم أعلوّها بالقلب، كما أعلُّوا مفردها. فالعلَّة هنا مجموع (أمرين)[2] :

أحدهما : كسر ما قبل الواو فى الجمع، فإن للكسرة تأثيرًا فى الإعلال، لكن الواو إذا كانت متحركةً لم تقوا الكسرة (وحدها)[2] عليها، فانضم إليها الأمر الثانى وهو الإعلال فى المفرد، إذ الإعلال إضعاف، فقاوم ضعفَ الإعلالِ فى المفردِ قُوَّتُها بالحركة فقويت الكسرةُ معها علي الإعلال، ولذلك لايُعَلّ فِعَالٌ، إذا كان مُفْرَدًا نحو خِوَانٍ، لقُوَّةِ الواو بالحركة، وما اعتلَّ منه فشاذ نحو : لياح وصيار[3]، قال الشاعر[4]:

أَقَطُّ الظُّهــر خــفَّـاق الحــشــايا

يضئ الليل كــالقـــمـــر الليـــاح

---

(١) س : حروفه.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) لأصل : وضياح.

(٤) مالك بن خالد لخناعى، ديوان الهذليين ٣/٦، وبشرح السكرى ٤٥١ ، وفيهما :

أقب الكشح خفاق خَشاه

وأقطّ، كذا فى النسخ، ويمكن على وجه، وأقبّ ك خميص. وخفاق لحشايا : ليس ببطين، تخفق حشاياه كما يخفق جناح الطائر. واللّياح : الأبيض المتلألئ .

وهو مِن لاح يلوح. والصِّيار لغة فى الصِّوار، قال ابن جنى : «يمكن أن يكون لغتين، ويمكن أنه قلب الواو ياءً للتخفيف[1] والشبه بالمصدر والجمع، قال: وهذا الوجه / كأنه أمثل لقولهم فى جمعه : أصورةٌ، ولم نسمعهم قالوا: أصْيِرة، وقال الأعشى[2]: ٢٧٤

إذا تَقُومُ يَصُوغُ المِسْكُ أصْوِرةً

وَالَنْبَرِ الوَرْدُ من أرْدانها شَمِلُ

ومن ذلك أيضا: دارٌ ودِيارٌ، وريحٌ ورِياحٌ، وناقةٌ ونياقٌ، أنشد أبو زيد للقُلاَخ[3]:

أبْعَدكُنّ الله من نِياق

إن لم تُنَجِّيْنَ من الوثاق

وكذلك : تارةٌ وتِيَرٌ، قال[4]:

تقوم تاراتٍ وتمشى تِيَرًا

فهذه كلُّها معتلَّة لعين (فى)[5] المفرد، فاعتلّت في الجمع لذلك، فلو لم تعتلّ العينُ فى المفرد لم تقلب الواو فى الجمع، نحو قولك: راوٍ ورِوَاءُ، وناوٍ ونِواءٌ.

---

(١) الأصل : التخفيف.

(٢) ديوانه ٥٥، وهو فى الخصائص ١١٧/٢، والمنصف ٣٠٢/١.
أصورة: جمع صَوَار، وهو الوعاء الذى يحرق فيه المسك. والأردان : جمع رُدْن، وهو القميصْ، وشمِل: منتشر.

(٣) هو القُلاَخ بن حَزْن، والرجز في النوادر ٣٤٨، والتكملة ١٥٦، والمخصص ٨٧/٣، وابن يعيش ٨٥/٤.

(٤) الكتاب ٥٩٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، واللسان : نور وفيها جميعا : يقوم ويمشي، بالياء.

(٥) سقط من الأصل.

قال[1] :

إلا يا حَمْزَ للشُّرُفِ النِّواءِ

وهنّ مُعَقَّلاتٌ بالفِناءِ

وما أشبه ذلك.

وأما جمع المفرد الساكن العين فنحو : رَوْضَةٍ ورِياض، وحَوْضٍ وحِيَاض، وثَوْبَ وثياب، وسَوعط وَسِياط، وما أشبه ذلك؛ قال المازنى : «لما كانت الواو فى الواحد ساكنةً وجاء الجمع وقبل الواو منه كسرةٌ قلبوها ياءً، لأنّ الجمع أثقل من الواحد، وما يعرض فيه أثْقَلُ[2] مما يعرضُ فى الواحد، والواو مع الكسرة تثقل»[3]. فعلى هذا ([4]- لو كان فِعَالٌ مفرداً غير جمع لصحّت الواو كما تقدَّمَ، وكذلك -[4]) لو كانت الواو فى الواحد محرّكةً غير معتلّةٍ لم تعتلَّ فى الجمع، كما قالوا: راوٍ ورِواءً، وطويل وطوالٌ. هذا هو القياسُ والمشهورُ فى هذه اللفظة، وقد جاء (فيه)[4] القلب نادرًا، فقالوا: طِيالٌ، أنشدالمبرّد والسيرافى وغيرهما[5]:

تبيَّن لى أنّ القماءَةَ ذلَّةٌ

وأنّ أشدَّاء الرجال طِيالُها

قال ابن جنى : «شبهه بثياب، وليس مثله»[6]. وهذا من النادر الذى لايقاسُ عليه.

---

(١) الرجز فى غريب الحديث للخطابى ٦٥١/١ - ٦٥٢ -وانظر البخارى، والمغازى ١٠٥/٥.
والشُرف : جمع شارف ، وهى المُسنّة من النُّوق. والنِّواء : السِّمان.

(٢) فى الأصل : أكثر.

(٣) المنصف ٣٤١/١.

(٤) سقط من س.

(٥) قائله : أنيف بن زبان. وهو فى المنصف ٣٤٢/١، والمحتسب ١٨٤/١، وشواهد الشافيه ٣٨٥.

(٦) المنصف ٣٤٢/١.

وقوله : «فاحكُمْ بذا الإعلالِ فيهِ حيثُ عَنْ ». يريد أنّ هذا الإعلالَ المذكورَ محكومٌ به مطلقًا فى هذا الجمع حيثُ وجُد وكيف كان، فالضمير فى «فيه» راجع إلى الجمع المذكور الموصوف بذلك الوصف، وضمير «عَنَّ» الفاعلُ عائدٌ إمّا على الجمع أى : حيثُ كان ذلك الجمعُ، لايُستثنى من مواضعه شئٌ، وهو الذى اعتلّت عينُ واحده أو سَكَنَتْ وَوُجِدَت الكسرةُ فيه. وإمّا أن يعود على السبب المذكور الفاعل للإعلال، وهو الكسرُ قبل الواو المعتلّة[1] أو الساكنة فى الواحد. ولما كان كلامه يقتضى إطلاق الحكم بالإعلال فى موضعين، أحدهما: مسألة زوج وزِوَجَةٍ، والآخر: مسألة قيمة وقِيَمٍ، وكان ذلك فيهما (غير)[2] صحيح استثناهما بقوله: «وصحّحوا فِعَلَةً». إلى آخره. فأما الموضعُ الأوّل فإنّ النحويّين قد نصّوا على عدم القلب فى زَوْج وزِوَجَةٍ ، وعَوْدٍ وعِوَدةٍ ، وثَوْرٍ وثِوَرَةٍ، (ونحو ذلك)[3]، نصَّ على ذلك فيه سيبويه والمازنىُّ وابن جنى وغيرهم[4]، وكذلك المؤلِّفُ فى التسهيل، لأنّه شرط فى الجمع وجود الألف بعد الواو كحوضٍ وحياضٍ، قال سيبويه :«وإذا قلت: فِعَلَةً، فجمعت ما في واحده، والواوُ أثبتَّ الواو كما قُلْتَ فِعَلٌ فأثبتَّ ذلك، وذلك قولُك: حِوَلٌ وعِوَضٌ، لأن الواحد قد ثبتت فيه». قال : «وليس بعدها ألفٌ فتكون كالسياط». قال :«وذلك قولك كُوزٌ وكِوَزَة» ثم مَثَّل، ثم قال: «فهذا قَبِيلٌ آخر»، قال : «وقد قالوا: ثِوَرَةٌ وثِيَرةٌ، قلبوها[5] حيث كانت بعد

(١) س : المنقلبة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من س.

(٤) ماعدا (س) : وغيرهما.

(٥) س : وقلبوها.

كسرة، واستثقلوا / ذلك كما استثقلوا أن تثبت فى دِيَمٍ». قال : «وهذا ٢٧٥ ليس بمطّرد[١]، يعنى ثِيَرَةً»[١]، وهذا معنى قول الناظم: «وصححوا فِعَلَةً»، أى : لم يقلبوا الواو فى هذا المثال كما قلبوا فى فِعال، ويعنى فى الأمر العام، وأما ثِيَرَةٌ، فقال: (كان)[٢] قياسه ثِوَرَةٌ، لأنَّ ثَوْرًا كزَوْجٍ، وهو عندهم من الشاذ، أعنى فى القياس، فاما فى الاستعمال فمُطَّرد وكثير كما أن استحوذ وإن كان فى القياس شاذًا فمطردٌ فى الاستعمال.

وقال أبو العباس: «إنما قالوا : ثِيَرَةٌ ، ليفرقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقط»[٣]. وقال أيضا: «بنوه على فِعْلَةٍ فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حُرِّكت الياء وأُقِرَّتْ بحالها لأن الأصل ههنا السكون[٤].

قال ابن جنى: «وأخبرنى ابن مِقْسَمٍ، عن ثعلب قال: جمعُ ثور ثِوَرَةٌ ، وثِيَرَةٌ ، وأثوار، وثيرانٌ . قال : وإذا كان الأمر[٥] هكذا فقد جمعوا ثورًا من الحيوان ثِيَرَةً. وذهب ابن السرّاج إلى أنه مقصورٌ من فِعَالَةٍ، كأنه في الأصل ثيارة، فوجب القلبُ كما وجب فى سياط، ثم قُصِرت الكلمة بحذْف الألف، فيبقى القلبُ بحاله. قال ابن جنى: «وهذا آخِرُ قولِ أبى بكر».

---

(١) الكتاب ٤/٣٦١.

(٢) عن س وهامش ك.

(٣) لأقط : شئ يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل، والثور : القطعة العظيمة من الأقط .

(٤) المنصف ١/٣٤٦ - ٣٤٧.

(٥) عن س، وهامش ك.

قال:وكأنهم لما قصروا الكلمة بَقَّوُا العين مقلوبةً ليكون قَلْبُها[1] دلالةً على أنها مقصورة، ويكون بينها وبين ما أصلُه فعِلَةٌ ، غَيْرَ مقصور فَرْقٌ نحو[2] زِوَجَة. قال الفارسيُّ: «وقد أومأ سيبويه فى باب أُسْدٍ إلى أنه مقصور من فعول ، كأنه قال[3] أسود، ثم حذف الواو، ثم أُسْكِن العينُ»[4]، ثم تكلَّم بعد ذلك بأشياء، لاحاجة إلى إيرادها.

والحاصل أن شرط وجود الألف بعد الواو لم يَفُتِ الناظمَ ذكرهُ، لأنه لما استثنى ما ليس فيه ألِفٌ عن ذلك الحكم دلّ على أنَّ الألف مشترطة كما تقدَّم تأويلُه قبل هذا.

وأما الموضع الثانى فإنه حكى فى فِعَلٍ وجهين إذ قال : «وفى فِعَلْ وجهانِ»، ولعلّه يعنى[5] بالوجهين ما ذكر غيره من القولين فى المسألة، فإنَّ كون قِيَمٍ ونَحْوِه قياسًا هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين على خلاف ما إذا كان فِعَلٌ (مصدرًا)[6] كما تقدَّم، قال سيبويه: «وأمّا (ما)[3] كان قد قُلِب فى الواحد فإنه لايثبت فى الجمع إذا[7] كان قبله الكسرُ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت فى واحده». قال : «فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ماقُلب فى الواحد، وذلك قولهم: ديمة ودِيَمٌ، وحيلةٌ وحيلٌ » ....، إلى آخر

(١) الأصل : قلبة.

(٢) الأصل : كزوجة.

(٣) سقط من لأصل، وليست فى الكتاب.

(٤) المنصف ٣٤٧/١.

(٥) س : يريد.

(٦) سقط من س.

(٧) ماعدا (س) : إذ.

المُثُل ثم قال : «وهذا أجدرُ(١) أن يكون إذا كانت بعدها لألف»، قال : «فلما كانت الياء أخفَّ عليهم والعمُل من وَجْهٍ(٢) واحد جَسَروا عليه فى الجمع إذْ كان فى الواحد محوّلاً واستُثْقِلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء»(٣). وقد خالف بعض الناس فى قياس مثل هذا وجعله سماعًا، (٤- والأصح ما ذهب إليه غيره، لأنّ عليه كلام العرب وموافقة الجماعة-٤)، وهو الذى اختاره الناظم إذ قال:«والإعلال (أولى)»(٥)، يعنى أن القول بالإعلال هو أولى وإن كان قد جاء فيه التصحيح نحو: حاجة وحِوَجٍ، وحيلةٍ وحِوَل ، والأكثر: حِيَلٌ، حكاهما(٦) ابن السكّيت. فهذا شاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه. ومثّل الناظم بِحِيَل جمع حِيْلَةٍ، وأصلُه الواوُ، لأنه من الحول.

هذا ماحرّر الناظم إلا أنه / يقتضى إطلاقُه شيئَين: ٢٧٦

أحدهما : أنَّ نحو رَيَّان ورِوَاءٍ(٧) عنده ليس بقياس.

والثانى : أن نحو كَوَّةٍ(٨) وكِوَاءٍ ليس بقياس أيضًا.

أما المسألة الأولى فإنه لم يشترط فى جمع المعتل العين صحة اللام، فاقتضى أنّ ما كان من نحو ريَّان وطيَّان بجمع على راياء وطياء ، وفي

---

(١) س : أحرى .

(٢) الأصل : جنس.

(٣) الكتاب ٤/٣٦٠ – ٣٦١.

(٤) سقط من س.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) س: حكاه.

(٧) الأصل : وروى.

(٨) الكَوّة : الخرق فى الحائط، والثقب فى البيت.

قِيٌ - للقفر الخالى، لغةٌ فى (القَواءِ[1]-: قياء[2]). وهذا مشكلٌ، فإنه[3] مخالفٌ لكلام الناس والكلام العرب، أما مخالفته لكلام الناسِ فإن ابن جنى[4] والزمخشريَّ وغيرهما على استثناء ما اعتلّت لامُه من هذا الفصل، وأنك إنما تقول: وطراء فى طَيَّان، ورِواء فى ريّان، ولم يحكوا فى ذلك خلافًا. وأما مخالفته لكلام العرب فإن العرب لاتجمع فى كلامها بين إعلالين فى كلمة، وهذه لألفاظ وما أشبهها لو قُلِبَتْ فيها الواوُ ياءً لزِمَ ذلك بلا بُدٌّ، وقد قال المبرد فى تصريفه: لاخلاف فى أنه لاتجتمع على الحرف علتان. يعنى فى القياس، وأيضًا المسوغُ من كلام العرب - على ما نَقَل قومٌ - رواءٌ من الماء، جمع ريّان ، وأصله رَوْيان، فاعتلت عينه لأجل الياء، وجعله المبرد ريّ[5]، وأصله رِوْيٌ كَقِيّ، وعلل الصحّة بما تقدّم. فهذا الإطلاق من الناظم فيه ماترى.

وأما المسألة الثانية فإنَّ الناس اشترطوا أيضًا فيما كانت واوهُ فى الواحد ظاهرة ما اشترطوا فيما إذا كانت فيه معتلّةً من صحة اللام، والناظم لم يفعل ذلك، بل أكّد انتفاء هذا الشرط فى الوجهين معًا بقوله: «بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنْ». وهذا كلُّه غير صحيح، وقد اشترط فى التسهيل الشرطين معًا فى الساكن العين فى المفرد، وهما وقوع الألف بعد الواو فى الجمع، وصحة اللام فى المفرد، فاقتضى كلامه هنالك أنك تقول فى كَوَّةٍ: كِوَاء، ولاتقول : كياء، لئلاّ

---

(١) س : الإقْواء .

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : لأنه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٣٣، ٧٣٤، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٣.

(٥) المثبت فى المقتضب ١/٢٩٩ أنه جمع رَوِيّ، ونصه : «فلما جمعوا رَوِيّ قالوا : رواء، فاعلم، فأظهروا الواو التى هى عين لما اعتلّت الياء وهى فى موضع اللام». ومما يرجح أنها رِيٌّ لارَوِيّ، قوله «فأظهروا الواو»، وهو يفيد إنها معلّة فى المفرد.

يجتمع على الكلمة إعلالان، وهو لايكون إلا شاذًا، كما تقدَّم ذكره. واقتضى كلامه هنا أن يُقال : كياء، إذْ لم يشترط صحّة اللام، ومعنى صحة اللام فى هذا الشرط على خلاف معناها فيما تقدَّم، إذ معناها هنالك ألاّ تتغيّر اللام كانت حرف علّةٍ أوْلا، وأمّا هنا فمعنى الصحّة ألاّ يكون اللام حرف علة سواءً اعتلَّ أم (لا)[1]، كَكَوّةٍ وكواء. وكما[2] لوجمعت هَوَّةٍ[3] أو دَوًى[4] فقلت: هِواء، ودواء، فلابُدَّ من التصحيح للواو فى الجمع هروبًا من إعلالين[5] فى كلمةٍ. وقد جعل ابن جنى العلَّة فى قلب الواو الساكنة فى المفرد إذا قلبتها فى الجمع مركَّبَةً من خمسة أجزاءٍ لابدَّ منها، إذ كان الأصلُ أن تصحّ فى الجمع كما صَحَّت فى المفرد، فكنت تقول: حَوْضٌ وحِواضٌ[6]، وروض ورِواضٌ[6]. فإنما قُلبت عنده لمجموع خمسة أشياء:

أحدها: أنَّ الكلمة جمعٌ ، والجمعُ أثقَلُ من الواحد

والثانى : أنَّ الواو فى المفرد ضعيفةٌ بالسكون فى حوضٍ ورَوَضٍ وثَوْبٍ.

والثالث : أنّ قبل الواو فى الجمع كسرة، لأنَّ الأصل: حِوَاضٌ، ورِوَاضٌ.

والرابع: أنّ بعد الواو ألفًا، والألفُ قريبةُ الشَّبَهِ بالياء.

والخامس : أنَّ اللام صحيحةٌ، إنّما ى باء[7] أو ضادٌ أو نحوهما، وإذا صَحَّت اللام أمكن إعلالُ العين[8].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : وكذا.

(٣) الهوّة – بفتح الهاء –: الكوّة، يقال : للبيت كواءٌ كثيرة وهِواءٌ كثيرة.

(٤) فى النسخ: دوا. والدَّوىَ: الأحمق، واللازم مكانه.

(٥) سرّ صناعة الإعراب ٧٣٣.

(٦) س : حياض .. ورياض.

(٧) ماعدا ك) : ياء.

(٨) سر صناعة الإعراب ٧٣٣.

فقد صار مجموع/ هذه الأسباب عنده هو العلّة، فإذا انفرد بعضها ٢٧٧ لم يُؤَثِّر ولم يكن علّة، ألا ترى أنَّ مالا ينصرفُ إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شبه الفِعْلِ لم يُمْنَع الصرفَ، فإذا انضم إليه سببٌ[١] آخر مُنِع من الصرف. قال: وهذا هو القياس ليكون بين السبب الأقوى وبين السبب الأضعف فرقٌ. فإذًا متى لم تَذْكُرْ[٢] هذه الأسبابَ كلَّها وأَخْلَلْتَ[٣] بعضها انكسر القولُ، ولم تَجِدْ هناك علّةً؛ ألا ترى أن طِوَالاً جمعٌ، وقبل واوه كسرةٌ، وبعد واوه ألفٌ، ولامه صحيحة، ومع ذلك فعينه سالمةٌ لما تحرّكت في الواحد الذى هو طويل. فلما نقص بعض تلك الأوصاف لم يجب الإعلال. وكذلك : زَوْجٌ وزِوَجَةٌ، ونحوُه ، قد اجتمع فيه سكونُ واو الواحد، والكسرةُ التى قبل الواو فى الجمع، وأنَّه جمع، ولامهُ صحيحة، إلا أنَّه لما لم يقع بعد واوه ألف صَحَّت الواو. وكذلك: رِوَاءٌ جمع ريَّان، وطواء جمع طيأن، هو[٤] مثال جمع، وقد انكسر ما قبل واوه، وبعدها ألف، والواو فى واحده ساكنةٌ بل معتلة، لأن الأصل: رَوْيان وطَوْيان، إلا أنَّه لما كانت لامُه معتلَّةً صُحِّحَتْ[٥] عينُه ولم تعلَّ.

إلى هنا انتهى تمثيلُ ابن جنى فَقْدَ أحد الشروط، وبقى تمثيل تخلُّفِ شرط الجمع، وشرط انكسار ما قبل الواو فى الجمع، وذلك (ظاهر)[٦].

---

(١) س : شبه.

(٢) الأصل : تدرك.

(٣) س : واختلت.

(٤) ماعدا (س) : وهو.

(٥) الأصل، ت: صحت.

(٦) سقط من الأصل.

أما الأول فلو لم يكن فِعالٌ جمعًا لم يُعَلّ نحو: خوانٍ، وصِوَارٍ[1]، (وَسِـوارٍ)[2] وإن كان مكسورًا قبل الواو وبعدها ألفٌ . وما جاء من قولهم: صيار[3]، فقد تَقَدَّم ما فيه. وأما الثانى فظاهر أيضًا، إذْ لو لم ينْكَسِر ما قبل الواولم تنقلب نحو: زوج وأزواج، وعودٍ وأعوادٍ، وثورٍ وأثوارٍ وإن كان جمعًا، والواو فى واحده ساكنةٌ، وبعد واوه فى الجمع ألف، واللام منه صحيحة. وما جاء من قولهم: عيدٌ وأعيادٌ، فشاذٌ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين أعوادٍ جمع عُودٍ وبينه إذا كان جمع عِيْدٍ.

ثم قال ابن جنى «فاعْرفْ ماذكرتُه فإن أحدًا من أصحابنا لم يحتُطْ فى بابه وذَكَرَ عِلَّتَه الموجبة لقلْبِه[4] هذاالاحتياطَ، (ولا)[5] قَيَّدوه هذا التقييد»[6]. وهو كما قال ضابط حسن. ولم يذكر الناظمُ من أجزاء هذه العلَّةِ صحَّةَ اللامِ، كما أنَّه لم يذكُر من أجزاد العلَّة فى المعتلّ العين فى المفرد صِحَّة اللام أيضًا، وهى مجموعة من ثلاثة أجزاء هذا أحدها، والثانى كسر ما قبل الواو فى الجمع، وكونُه جمعًا . وقد تَقَدَّم تمثيلُها وتمثيلُ فَقْدِها فى التفسير والاعتراض. على أنَّ ابن عُصفور لم يشترط صحَّةَ اللام بل حكاه عن ابن جنى ثم شاحَّه فى المثال وقل: «يجوز عندى أن يكون رواءٌ جَمْعَ رَوِىً لا جَمْعَ ريَّانَ، فتكون صحَّةُ

---

(١) الأصل : وصوان.

(٢) عن س، وهامش ك.

(٣) الأصل : صيان.

(٤) س، ك : لغلبة.

(٥) سقط من النسخ. والمثبت عن تعليق فى سرّ الصناعة.

(٦) سر الصناعة ٧٣٤.

الواو فى الجمع لتحركها فى المفرد»[1]. وكأنَّ الناظم يُشير إلى هذا النظر الذى أشار إليه ابن عصفور من عدم اشتراط هذا الشرط. ولاشَكَّ أنَّ كلام ابن جنِّى في صحَّة الاشتراط أرجحُ، والله أعلم.

وقولهُ : «وَجَمْعَ ذى عَيْنٍ» منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ من باب لاشتغال، يُفَسِّره[2] قوله : «فاحكُمْ»، لأنه قد اشتغل بضميره المجرور، كأنه قال: أعِلَّ جَمْعَ/ ذى عَيْنٍ احكُمْ بذا الإعلال فيه. والفاء فى قوله: «فاحكم» دالَّةٌ على معنى الشرط، كأنه فى تقدير: مهما يكن من شئٍ فاحكم بذا لإعلال فى جَمْعِ ذى عَينٍ أُعِلّ أو سكن.

ومعنى عَنَّ : عَرَض، عَنَّ لى الشئُ بمعنى عَرَضَ لى، يعِنُّ ويَعُنُّ عَنَنًا. ويُقال: لا أفعلُ كذا ماعَنَّ فى السماء نجمٌ، أى: عَرَضَ وظَهَر. والمِعَنُّ: الخطيبُ. وعلى هذا (المعنى)[3] يَجرى تصاريفُ هذه المادّة. فمعنى «عَنَّ» فى كلامه حيث وجُد هذاالجمعُ، وحيث ظَهَر من جميع المواضع.

والواوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ انْقلَبْ
كالمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ وَوَجَبْ
إبْدالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ
وَيَاكَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

هنا نَسَخَ المؤلِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ حُكْمَ انقلابِ الواو ياءً لأجل الكسرة قبلها إلى سببٍ آخَرَ ذكره. وهذا موضعٌ سابعٌ من المواضع التى تقلب فيها الواو ياءً.

(١) الممتع ٤٩٦.
(٢) ماعدا (س) : مفسره.
(٣) عن س، وهامش ك.

فقوله: «والواوُ لامًا بعد فَتْحٍ يا انْقَلَبْ»، والواو: مبتدأ خبره «انقلب»، والضمير عائد، إليه، و «يا» منصوب بانقلب على المفعول به[1]، وأصله: ياءً انقلب، لكن قصره. على قول من قال : شربتُ مًا ياهذا[2]. فصار: يًا انقلَبْ، فحذف[3] التنوين لالقاء الساكنين على (قول)[4] من قال – وهو أبو الأسود[5]–:

ولا ذاكرِ اللَّهَ إلاَّ قليلا

فصار : ياانقلبْ. وهذا إجحاف كثير؛ إذْ ترك الاسم على حرف واحدٍ من غير تنوين، فهو[6] أكْثَرُ حذفًا من أيْشٍ. وقد كان شيخُنا الأستاذُ – رحمه الله – يُلْغِزُ علينا: ما كلمةٌ ثُلاثيّةٌ لحقها الحذفُ حتَّى لم يَبْق منها إلاّ حركةٌ[7]، فهذا أقلُّ من حرفٍ لكنه فى المبنيّات لا فى المعربات، وفى الأفعال لا فى الأسماء. إلا أنَّ الناظم لايُبالى بهذاالإجحاف حرصًا على تحصيل المعانى الكثيرة فى العبارة اليسيرة، وما أكثر استعماله لنحو : شربتُ مًا ياهذا، وقد مضى منه الكثيرُ، نُبِّه[8] على بَعْضِه وتُرك التنبيُه على بعضٍ لكثرة ذلك، وسيأتى منه أيضًا أشياءُ.

---

(١) كذا قال الشاطبى، ورجَّحَ الشيخ خالد فى إعرابه للألفية ١٤٧، مدّعيا أن انقلب مطاوع قلب المتعدّى إلى اثنين، فيتعدّى إلى واحد. وأعرب المكودى (يا) حالاً.

(٢) المنصف ٢/١٥٠.

(٣) س : بحذف. ك: ثم حذف.

(٤) عن الأصل وحده.

(٥) ديوانه ١٢٣، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ١٥٧/١، ٣١٣/٢، وشرح الكافية للرضى ٤٨٣/٤، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٣٨.

(٦) س : وهو.

(٧) لعله يعنى نحو فعل الأمر من وَأَى بمعنى وعد فإنه يكون على حرف واحد فى نحو : لم يَقلْ إيا هذا، فإذا خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وطرحت الهمزة لم يبق إلا الحركة المنقول، فتقول : لم يَقُل ياهذا.

(٨) س : فنبه.

وقوله : «لامًا» منصوبٌ على الحال من الواو، [و][1] العاملُ فيها إمّا الفعلُ بعدها، وإما مقدَّرٌ، أى : إذا كان لامًا.

يعنى أنّ الواو تُقلب أيضًا ياءً لغير كسرة قبلها إذا اجتمع فى تلك الواو وصفان، أحدهما : أن تكون الواو لامًا. والثانى: أن ينفتح ما قبلها. فأمّا كونُ الواو لامًا فذلك نصُّ قولِه: «والواوُ لامًا»، وهو تحرُّزٌ من أن تكون عنيًا (فإنها إن كانت عينًا)[2] لم تنقلب لغير كسرة، كقولك: اجتَوَرُوا، واعتَوَنوا، يجتَوِرُون ويعتَوِنون، فهم مجتَوِرون ومعتَوِنُون. وكذلك: احتَوَشَوا فهم محتوِشون[3]، وتعاوَنُوا، وتراوَدُوا. وما أشبه ذلك، لأنه لاموجب لهذا القَلْب إذا لم تكن متطرِّفة، فَإِنَّ للحشو قُوَّةً ليست للطَّرَفِ، فالطرفُ لضعفه يلحق من الإعلال بأدنى سبب ما (لا)[4] يلحق الحشوَ[5].

وقوله: «لامًا»، ولم يَقُل[6]: طرفًا، مقصودٌ له، ليدخُلَ له فيه ما كان فى آخره زيادةٌ غير معتدٍّ بها كهاءِ التأنيث، فإنَّ هاء التأنيث لا اعتداد بها فكأنها لم تُزَدْ، فَمَغْزَاةٌ، ومَدْعَاة، ، ومُصْطَفَاة،الألفُ فيها وفيما[7] أشبهها منقلبةُ عن الياء التى انقَلبت عن الواو، بدليل أنك إذا أزلت التاء فثنَّيت أو جمعتَ بالتاء قلت:

---

(١) عن س.

(٢) عن س وهامش ك.

(٣) احتوش القوم فلانًا وتحاوشوه بينهم، واحتو شوا عليه : جعلوه وسطهم.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل، ت: للحشو.

(٦) الأصل : ولم يكن.

(٧) الأصل، ت : وفى أشباهها.

مَغْزَيان، ومَدْعَيان/، ومُصْطَفيان، والمصطفيات، وأصلها الواو[1]، لأنها من الغَزْو والدَّعوة وصَفْوِ الشئ وصُفُوَّته . وكذلك إذا لحقه علامتا التثنية أو الجمع فالحكم بالانقلاب لايتخلَّف، فتقول: المُصْطَفَيان والمُصْطَفَيات، كما ذُكِر. فيظهر على هذا أنَّ عبارته هنا أخصّ[2] من قوله في التسهيل: «وكذلك الواقعة إثر فتحةٍ رابعةً فصاعدًا طرفًا أو قبل هاء التأنيث»[3]. إلا أنّ عبارته غير صحيحة بخلاف كلامه في التسهيل فإنّه صحيحٌ، وبيانُ ذلك أنَّه ليس كونُ الواو لامًا هو المراد، وإنما المرادُ أن تقع الواوُ طرفًا لايكونُ بعدها إلا هاء التأنيث أو مالا يُعَدُّ من حروف الكلمة، وعلى هذا التقرير[4] جرى التفسير المتقدِّم، وإلاّ فإذا حكمّنا عبارته[5] في اللام فيقتضي أن اللام إذا لم تقع طرفًا فالحكم كذلك، وليس هذا بصحيح؛ ألا ترى أنك إذا بنيت من الغزو مثل عنكبوت فَقُلْت: غَزْوَوْتٌ، فإنَّك تُقَدِّر أصله: غَزْوَوُوتٌ، فاللام الثانية تُقَدِّر واوًا لكونها حشوا وإن كانت لام الكلمة وليست طرفًا، وعن تلك (الواو)[6] انقلبت الألفُ، ثمَّ حُذِفت في قول الجمهور. ومن رأى أنها لاتُحذَفُ قال : غَزْوَوُتٌ، ولايقول: غَزْوَيُوت؛ إذْ لا مُعْتَبَرَ بكونها لامًا[7]. فهذا اعتراضٌ واردٌ على الناظم إلى اعتراضٍ آخَرَ يُذْكر إِثْر هذا إن شاء الله تعالى.

وأما كونُ الواو مفتوحًا ما قبلها فَتَحرزٌ من أن يكون مضمومًا أو مكسورًا، فإنه إنْ كان ما قبلها مكسورًا فقد تقدم له قبل هذا أنها تُقْلَب واوًا

(١) الأصل، ت : من الواو.
(٢) ك : أخصر.
(٣) التسهيل ٣٠٥.
(٤) الأصل، ك : التقدير.
(٥) الأصل، ت : في اللام عبارته.
(٦) عن س، وهامش ك.
(٧) انظر المنصف ٢/٢٥٧ – ٢٥٨.

للكسرة قبلها، فَمُغْزٍ، وَمُلْهٍ، ويُغْزِى، وَيُلْهِى، ويصطفَى، وما أشبه ذلك قد قُلِبت فيها الواوُ ياءً لأجل الكسرة، لأنك تقول: مُغْزِيان، ومُلْهِيان، ويُغْزِيان، وَيُلْهِيان، ويصطَفِيان، فانقلابها إلى الياءِ على ماينبغى، فلم يكن لإدخالِ ذلك هنا وَجْهٌ، لأنه مجرَّدُ تكرارٍ. وأمَّا إنْ كان ما قبلها مضمومًا فهى أبعد من أن تُقْلب ياءً، لأنَّ الضمّة طالبة بالواو لا بالياء، ولذلك تقلب لها الياءُ واوًا كما سيأتى فى كلام الناظم[1]. حيث نبَّه على هذا المعنى، كما إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل مَقْدُرَةٍ فإنك تقول: مَرْمُوَةٌ[2]، فَتُقلَبُ الياءُ واوًا، إذْ أصلها مَرْمُيَةٌ[3]، فاستثقلت الياء بعد الضمة فَقُلِبَتْ إليها، وإنما يكون هذا الحكمُ الذى ذكره إذا انفتَح ما قبل الواو كما قال، فإذا ما جاء على خلاف ذلك مما اجتمعت فيه الشروطُ فمحفوظٌ نحو: مِذْرَوَان[4]، القاعدةُ فيه أن يُقال: مِذْرَيان، كما تقول: مِدْريان[5]، لكن لما لم يُفْرَدَ (له)[6] واحدٌ جرَت الألف للزومها مجرى ألف عُنْفُوَان فى مَنْعِها انقلابَ الواوِ ياءً[7]، قال عنترةُ[8]:

---

(١) يعنى قوله :

وواوًا أثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليامتى	ألفِيَ لامَ فِعْلٍ أو مِنْ قَبْلِ تا
كتاءِ بابٍ من مَىَ كمقْـدُرَهْ	كذا إذا كسَبُعَـــانَ صَيَّرَهْ

(٢) فى النسخ : رميوه.

(٣) فى النسخ : رمييه.

(٤) المذروان : أطرافُ الأليتين، ليس لهما واحد، وقيل : واحده : مذرى. والأول أجود.

(٥) المِدْريان - بالدال المهملة -: مُثَنّى مِدْرى : القرن، وشئ يعمل من حديد أو خشب، على شكل سنّ من أسنان المُشط وأطول منه، يسرّح به الشَّعْر المتلّبد، ويستعمله من لم يكن لهُ مُشط.

(٦) سَقط من الأصل، ت.

(٧) هذا توجيه أبى على الفارسىّ، انظر سرّ صناعة الإعراب ٧٠٩، واللسان : ذرا.

(٨) ديوانه ٢٣٤، وسرّ الصناعة ٤٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٢، ١٤٩/٤.
والمذروان : الجانبان، يعنى طَرَفِى الأليتين.

أَحَــوْلى تنفُضُ اســتُكَ مِــذْرَوَيْهــا

لِتَــقْــتُلَنِى؟ فَــهــأَنَذَا عُــمَــارا

ثم أتى بمثالين، (مثالٍ)[1] من الاسم، وذلك: المُعْطَيان، وهى صفة مبنيَّة للمفعول بالقَصْدِ ليكون ما قبل الواو مفتوحًا، ومثالٍ من الفعل وهو يَرْضَيان، من رَضِى، ولم يأتِ بِرُضِيًا ولا بيُرضِيَانِ، للمعنىالذى ذَكَر من فتح ما قبل الواو، وكلاهما أيضًا مُنَبَّه على ما فى حَيِّزه، فمثال الاسم مُنَبِّه على دخول هذا الحكم فى الأسماء، ومثال الفعل مُنَبِّه على دخوله فى الأفعال، وإنَّما أتى بالمثالين (للمثنى)[2] ليظهر بذلك حقيقةالانقلاب؛ إذ لو أتي بقولك/ المُعْطَى ويَرْضى لم يتبيَّن بذلك مقصوده، فكان يكون الإتيان بالمثال ضائعًا[3]. ٢٨٠

ثم إذا تقرَّر هذا فاعلم أنَّ الناظم ـ رحمه الله ـ ذكر فى هذا القلب شرطين ونَقَصَه عمدةُ الشروط، وذلك أن قولك : قفًا وعصًا وقنًا، وما كان نحو ذلك، قد اجتمع فيه الشرطان ، ومع ذلك فلا يصحّ أن تقلب واوه التى انقلبت عنها الألفُ ياءً البتَّة ، بل تقول: قَفَوان وعصوان وقنوان، وإن كانت الواو لامًا وانفتح ماقبلها، وسببُ ذلك تخلُّفُ شرطِ كونِ اللاَّمِ رابعةً فصاعدًا ، هذا هو الضابطُ الأعظمُ لتلك الواو ، فإن كانت ثالثةً لم تنقلب

---

(١) عن س وحدها.

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الأصل، ت : ضابطا.

ياءً ، وسببُ هذا[1] أنّ انقلاب الواو (ياءً[2]) في هذه المسألة إنما هو بالحمل على ماانقلبت فيه للكسرة، قال سيبويه :«سألت الخليل عن ذلك - يعنى عن قَلْبِ الواو الرابعة ياءً دون الثالثة[3] - فقال : إنّما قُلِبَتْ من قِبَلِ أنَّك إذا قلت : يَفْعَلُ، لم تثبت الواو للكسر قبلها، وذلك يُغْزِي ويُغَازِى ، فلم يكن لتكون فعلت على الأصل، وقد خرجت يفعل وجميع المضارعة إلى الياء».، قال : «فقلتُ : مابال تغازينا وترجّينا وأنت إذا قلت يَفْعَلُ منهما كان بمنزلة يَفْعَل من غزو ت» - يعنى لاتقلب الواو لكسرةٍ قبلها، لأنك تقول في المضارع: نتغازى ونترجّى، فلا ينكسر ماقبلها كما تقول : يغزو، في غزا، ويدعو في دعا، فلاينكسر ماقبل الواو؟ - فقال الخليل : الألف هنا - يعنى في تغازينا وترجّينا-([4]- بدلٌ من الياء التى أُبدِلَت من الواو، وإنما أدخلت التاء على غازينا ورجَّيَنا -[4]) - يعني أن أصل الفعل دون التاء أن تقول : نُغَازِى ونُرجِّى، ثم لحقت التاء بعد أن لم تكن، فعاملوا الفعل على أصله لوجود سبب القلب، وذلك للكسرة[5] في المضارع. هذا ماقال الخليل[6]، ثم بني غيره على علَّته فقالوا : إذا كان المضارعُ من الثلاثىِّ، وكان الماضى منه على فَعِل فإن الحكم كذلك، فكما حمل الخليل الماضى في قلب الواو ياءً على المضارع كذلك نحمل المضارع على الماضى. فقالوا في مضارع

---

(١) الأصل : ذلك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : الثانية.

(٤) عن س، وهامش ك.

(٥) الأصل، ت : الكسرة.

(٦) الكتاب ٤/٣٩٣.

رَضِـي : يرضَـيان، وفي شقي : يشقَيان، لأن الماضي قد انقلبت فيه اللام ياءً للكسرة، فكذلك نفعل بالمضارع لئلاّ يختلف البابُ، وهو كلامُ العرب.
فإنّ كان الكسر لايدخلُ في واحدٍ منهما بقيت اللامُ على أصلها غير منقلبة، فتقول في محا يمحي ـ على لغة الواو[1]: يمحوان، وفي يضحى على لغة الواو[2] ـ: يضُحوان. وكذلك ماأشبهه مما لم ينكسر فيه ماقبل الواو في أحد الفعلين.

فالحاصلُ أنَّ ماذكَر من الشرطين لايكفى في تحصيل الحكم دون أن يذكر شرط كَوْنها رابعةً فصاعدا.

فإن قيل : تمثيلُه أعطى كونها رابعةً فصاعداً، وأعطى كون ذلك الحكم فيما يكون القلبُ فيه بالحمل، فأمّا إعطاء[3] كَوْنها رابعةً فصاعداً فظاهرٌ[4]، لأن «المُعْطَى» كذلك، ولاشك أن فعله كذلك وهو أعطى، وكذلك «يرضى» الواوُ فيه رابعةٌ إذا عَدَدْت حَرْفَ المضارعة. وأمّا إعطاءُ[3] كون القلب بالحمل فظاهر أيضا، لأن مُعْطى اسمُ مفعولٍ وأصلُه قد انقلبت واوه للكسرة في مُعْطِي، وكذلك ما أشبهه من أسماء المفعولين، أو تقول : القلب فيه بالحمل على الفعل الذى جرى عليه، لأنَّ مُعْطًى محمول على يُعْطَى المنقلبةِ ياؤُه حملاً على أُعْطِيَ أو على يُعطِي[5] /. فعلى كلِّ تقدير هو محمولٌ على غيره، وذلك الغير قد وجُدِ فيه مُوجِبُ القلب. وأما يَرْضَى ٢٨١

(١) يقال : محا الشيء يمحوه مَحْوًا، ويَمْحيه مَحْيًا : أذهب أثره.
(٢) يقال أيضا : ضَحَا يضحو ضُحُوًا، وضَحي يَضْحَى ضُحِياً : برز للشمس.
(٣) س : أعطى.
(٤) س : «فظاهره أن المعطى».
(٥) الأصل : أعطى.

فمحمول على رَضِي كما استدركه الناس قياسًا على تعليل الخليل، وإذا كان ذلك[1] فالتمثيل ناب الإتْيانُ به عن النَّصِّ على ذلك الشرطِ، وهذه عادتُه أن يُعطى الشروطَ والأحكام من الأمثلة.

فالجواب : أن التمثيل قد تقدّم من عادته (فيه[2]) أنّه إنّما يجعله عِوَضًا عن النصِّ على الشروط إذا قال[3] مثلاً : الحكم كذا فيما كان نحو كذا، أو فى كذا وشبهه، دون أن ينصَّ على بعض الشروط، ويُعطِيَ بالمثال باقيها، كما قال :

وارفَعْ بواوٍ، وبيا اجْرُرْ وانْصِبِ

سالِمَ جَمْعِ عامرٍ ومُذْنِبِ

وشِبْه ذَيْنِ[4]... ... ...

إلى غير[2]، ذلك من المواضع المتقدّمة والمتأخرة، أما كونُه يذكُر شروطًا بالنصِّ عليها، ثم يُشِير بعد ذلك بالمثال إلى شروط أُخَرَ فهذا يَحتاجُ إلى ثبوت ذلك من كلامه، وكونه يُفْهم من مقصده. وأيضًا فَنُرَدِّدُ[5] هذا المعنى في تَقْسيم فنقولُ : لايخلُو أن يكون أراد بالتمثيل الإشارةَ إلى أوصافٍ وشروطٍ محتاجٍ إليها أو[6] لم يُشْر بها إلى شيءٍ، فإن كان لم يُشِرْ بها إلى شيءٍ بل أتى بها لمجرَّد البيان للقاعدة بالمثال لزمه السؤال الأوّل حتمًا، وإن كان أشار به إلى

(١) الأصل وحده : كذلك.
(٢) سقط من س.
(٣) الأصل : كان.
(٤) الأصل : ذلك.
(٥) الأصل، ت : فنرد.
(٦) س : وإن لم.

شروط معتبرة فذلك لايُعطيه المقصودَ كما أراد، لأنّ المثالين معًا فيهما من الأوصافِ ماليس بمعتَبَرٍ في هذا القلبِ اتفاقًا، أمّا مُعْطَى ففيه أنه جارٍ على فِعْلٍ جريانا قياسًا، ومشتقٌ[1] من مصدره قياسًا، فاقتضى أنّ هذا الحكم مختصٌ من الأسماء بما هو جارٍ على الفعل ومشتقٌ من مصدره، فلا يدخل له فيه إلاّ اسم المفعول، واسم المصدر، والزمان والمكان، نحو : مَلْهىً، ومَدْعَىً، ومَرْسىً[2]، ومُسْتَدْعىً، ومُتراغىً[3]، وما أشبه ذلك، وأما غير ذلك فلا. وهذا غير صحيح، فقد قالوا إذا بَنَيْتَ من الغزو مثل جَعْفَرٍ قلت : غَزْوَى، فألفُه منقلبة عن ياءٍ لاعن واوٍ، لقولهم في تثنية : غَزْويان. وكذلك مِثْلَ دِرْهَمٍ : غِزْوًى، وفي مثل سفرجل : غزَوًّى، وكذلك في مثل فَوَعْلَلٍ : غَوَزْوًى، إلى غير ذلك من الأمثلة التى لاتُحصَى، وكلٌّ ذلك[4] ليس بجارٍ على فِعْلٍ ولا مُشْتَقٌ منه لاقياسًا ولاسماعًا، ومع ذلك فلابُدَّ من قَلْبِ الآخِرةِ[5] ياءً وذلك بالحمل على الغير، على ماسأُبيِّنه بحول الله تعالى.

فاعلم أنهم قالوا : إذا وقعتِ الواوُ آخر[6] الاسم رابعةً فصاعداً فلا يخلو أن يمكن أنْ يُصَاغَ منه فِعْلٌ أولا يمكن، فإن أمكن فحكمُ الواو حكمُها لو كانت آخر فِعْلٍ ، فتقول في مَلْهًى : مَلْهيان، وفي مَغْزًى : مَغْزَيان، وفي مُسْتَدْنىً : مُسْتَدْنيَان . ومن ذلك ماتقدّم من الأمثلة، إذ يمكن أن تقول في غَزْوًى وغِزْوىً :

---

(١) في النسخ : «ومشتقًا».

(٢) في النسخ : ومرمى. ولامه ياء، والحديث إنما هو عن قلب الواو ياء ولعلّ الصواب ماأثبتناه.

(٣) في النسخ أيضًا : ومترامى. ولعل الصواب ماأثبتناه، وفي اللسان : «وتراغوا رغا واحد ههنا وواحد ههنا. وفي الحديث : إنهم ـ والله ـ تراغوا عليه فقتلوه، أي تصايحوا وتداعوا على قتله».

(٤) س، ك : «وكلها ليس...».

(٥) س : الأخيرة.

(٦) س : في آخر.

غَزْوَيت، وفي غَزَوًى : اغزوّيتُ، كما (تقول)[1] في ملْهًى لو بنيت منه فِعْلاً : ملْهَيت، وفي مَغْزًى : مَغْزَيتُ، وفي[2] مُسْتَدْنًى : استدنيت، فتكون الواو في الفِعْل منقلبةً في [3] الماضى حملاً على المضارع كما تقدَّم في الفعل، فصارت كأنها جاريةٌ على الفعل بهذا الاعتبار وإن لم تكن كذلك في الحقيقة، وإن لم / يمكن أن تبني منه فعلاً لم تقلب الواو ياءً نحو مَغْزُوّ، ألا ٢٨٢ ترى أنّ الفعل لايكون قبل (آخره[4]) حرفُ مدٍّ ولينٍ زائدٌ.

فإن قيل : مَلْهَيتُ وما أشبهه ليس من أوزان الفعل، لأن مَفْعَلت غير موجود إلا شاذًا نحو:مَرْحَبَكَ الله ومَسْهَلَكَ[5]، ولذلك إذا وقعت الميم أوّل الفعل لم يُقْضَ بزيادتها، وكذلك غَزْوًى وغِزْوًى ونحو ذلك لايُبْنَى منها (فِعْل[6]) فكيف اعْتَبَرْتَ الفعل[7] هنا؟

فالجواب : أنّ المُرَاعى أنْ يجيءَ على زِنَتِه في الحركاتِ والسكنات فقط دون لفظ الزيادة.

ولا تنقلب في شقاوة لأنه لايمكن مع الألف فيها وزن فعل، وكذلك نصَّ سيبويه وغيره أنك تقول في فوعَلّة من غزوت : غَوْزَوَّة[8]، وفي أفْعُلَّةٍ :

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) في هامش ك : «هنا كتب من خطّ المؤلف».

(٣) الأصل : على. ت : عن.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) س : ومسهلك الله.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) الأصل، ت : «فكيف اعتبرت الفعل فعل هنا».

(٨) الأصل، ت : غوزوت.

أُغْزُوَّة[1]. ولاتقول : غَوْزَيَّة، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لأنها آخر وإن كنت تقلبها في الفعل الذى من لفظه إذا قلت : غَوْزَيْت، لأنّ الواو مدغمةٌ في غَوْزَوَّة فلا يكون منها فعلٌ على لفظها، كما لاتقلب الواو في شقاوة ونحوها. ويدلُّ على ذلك من كلام العرب قولهم : أُدعُوَّة، وهو أُفعولة، وهى تنقلب في أَفْعَلْتُ[2] من ذلك، وكذلك[3]: مَغْزُوّ، وهى تنقلب في مَغْزِيّ، ولكن لاتقلب هنا البتَّة للعلَّة المتقدِّمة. وتقول على هذا في فَوَعْلَلٍ من الغزو : غَوَزْوًى، لأنه ملحق بِفَعَلَّل، وفَعْلَل من الغزو تقول فيه : غَزْوًى، لأنك تقول : غَزْوَيت، فتُجرِي الملحق مُجَرى أصله، إِذْ قد كانت الألفُ منقلبةً ياءً قبل الإلحاق. وأيضًا لو لم يكن ملحقًا لكنت تقول في التثنية غَوَزْوَيان، لأنك تقول منه : اغْوَزْوَيْتُ.

فهذه القاعدة هى التى اعتمدوها في الباب، وتمثيل الناظم لايشعر بشيءٍ منها، وإنما فيه إشعار باختصاصِ ذلك بما كان اسم مفعولٍ أو نحوه كما تقدَّم.

وأما «يرضى» ففيه أنّ الواو رابعةٌ بحرف المضارعة[4]، فاقتضى أن المضارع إذا كان على يفعل مطلقًا فألفه منقلبة عن ياءٍ، كان الماضى منه على فَعِل أو على فَعَل، إذْ لادليل على الاقتصار على دون فَعَل. وهذا غير صحيح؛ لأنّ يَفْعَل الذى ماضيه على فَعَل لاتقلب واوُه ياءً إن كان من نوات الواو، بل تردّ إلى أصلها كالثلاثى كما تقدم، وما جاء من نحو يَشْأَيَانِ فشاذٌّ يُحفَظُ ولايُقَاسُ عليه،

---

(١) الكتاب ٤/٤١٢.

(٢) س : أفعلة.

(٣) الأصل : وذلك.

(٤) الأصل : المضارع.

وقد جعله المازنيُّ[1] غلطًا لأن الألف بَدَلٌ من الواو ، فكان الأصلُ أن يقال: يَشْأَوَان، فقلبُها ياءً مخالفٌ لقياسهم وكلامهم[2].

فالذى تَحصَّلَ من هذا ـ على فرض أنه أتى بالأمثلة مقيَّدةً بشروطٍ وأوصافٍ ـ أنه أعطى من الشروط أيضًا مالا يُشترطُ، وترك ماهو الواجب أن يُشْتَرطَ، وإن فرضت حرف المضارعة غير معتَدٍ به كان فيه إشارةٌ إلى القضاء لقلب الواو ألفًا وإن كانت ثالثةً. وهذا كلُّه فاسدٌ.

وقد يُجَابُ عن هذا بأن الأمثلة تعطى أيضًا أو صافًا محتاجًا إليها، لأنه قال : «والواوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ»، كهذا المثال، والكاف في موضع نصب على الحال من ضمير انقلب، أى انقلب ياءً حالة كونه بالصفة التى في المُعْطَى ويَرْضَى، وظاهرٌ أن المُعْطَى فيه للواو أوصافٌ، وهى كونها طرفًا /، ورابعةً، والفتحةُ التى قبلها محوّلةٌ من كسرٍ، لأن المُعْطَى محّول للمفعول من بنية الفاعل ، ثم إنه اسْم فاعل واسم الفاعل قد تقرّر فيه في غير هذا الموضع أنه جارٍ مَجْرَى فعله، وأنَّ الفعلَ مثلَه في الإعلالِ وغيره من الأحكام التصريفيَّةِ، فتبيَّنَ أنَّ الفعل كذلك، فإذًا الواوُ إذا وقعت في الفعل طرفًا ورابعةً ومحوَّلةً من كسرٍ إلى فتح فحكمُها ذلك الحكمُ، بل الفعل أحرى بذلك من الاسم، ثم إنّ الاسم الممثَّل به جارٍ على فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف، كما تقرَّر في باب اسم الفاعل، فاقتضى أنّ كلَّ اسم جارٍ على فعله كذلك، فالحكم المذكور متعلّق به، وقد تقدّم أنك إذا بَنَيْتَ مثل جَعْفَرٍ من الغزو فقلت : غَزْوًى، فالألف منقلبةٌ عن ٢٨٣

(١) المنصف ١٦٦/٢.

(٢) الأصل، ت : «فكلامهم بالذى».

الياء، لأنك لو بنيت منه فِعْلاً لقلت : غَزْوَيت، فالاسم الجامدُ إذًا (قد[1]) قُدِّر له فعلٌ يجرى عليه، وذلك الجريان ([2]-كان سبب الانقلاب، فصار الجريانُ-[2]) على الفعل في المعطى معتبراً، لكن تارةً يكون الجريان[3] تحقيقًا كالمعطى، وتارة يكون تقديراً كغَزْوَى، فحصل المقصودُ من التمثيل باسم الفاعل.

وأما «يرضى» فإنه فعلٌ مضارعٌ ماضيه على فَعِل، أصله الواو، فقلبت ياءً، فيجرى ذلك الحكمُ في كل مضارع كان ماضيه على فَعِل وكانت لامُه واواً، (و[3]) لانبالي أكانت الواوُ رابعةً أم لا، وحرفُ المضارعة معتدًا به أم لا. وهذا هو الذى أراد بلابُدٌ.

وعلى هذا فلو قَيَّد الواو بكونها رابعةً لم يحصُلْ له مقصودٌ؛ إذْ كان ذلك يُوهِم في «يرضى» الاعتداد بحرف المضارعة، والمحققون على أنه لا اعتداد به، وأنّ الواو إنما انقلبت لانقلابها في الماضى لالكونها رابعةً. ولهذا لماقَيَّد المؤلِّف في التسهيل الواو بكونها رابعةً استَشْكَلَه بعضُ الشيوخ الأندلسيِّين وقال : إن المؤلِّف[4] لم يتعرَّض لبيان ما تصير به الألف رابعةً من الزوائد التى تلحق الكلمة، قال : ولاتعتبر حروف المضارعة في الأفعال، ولذلك يقال : يمحوان. قال : (و[5]) ذكر ابنُ الضائع اعتبارها في مثل[6] يرضيان ويَشْقَيان ويُدْعَيان. وهو مُشْكِلٌ باستشكال النحويين ليشأيان في مضارع شأى، وبغير ذلك من

---

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : الحركات.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : المصنف.

(٥) عن س، ك.

(٦) س : في نحو.

كلامهم، ثم ذكر أنَّ الانقلاب إنما هو الأجل الكسر في الماضى كما تقدَّم، وهذا في مثاله هنا ظاهر جداً، بخلاف التقييد بالرابعة على الإطلاق في كتابه[1] التسهيل فإنه ليس بقيدٍ مُحْرِزٍ[2]. فقد حصل مقصودُ الناظم بالتمثيل بيرضى ظاهراً، وأما التمثيل بالمعطىَ ففي تحرير مقصده تكلُّف كما رأيت، ولو بيَّن أكثر من هذا لكان أولى!

ثم قال : «ووجَبْ إبدالُ واوٍ بعد ضَمٍّ من ألِفْ (ويا[3])»، لمَّا أتمَّ الكلام على إبدال الواو إلى غيرها أخذ في إبدال غيرها إليها، فذكر أن الواو تُبْدَل وجوبًا لاجوازًا من كلِّ ألفٍ وياءٍ وقعت بعد ضَمَّةٍ، ويعنى إذا وردَتِ الضمَّةُ على حَرْفٍ بعده ألفٌ أو ياءٌ فإنّ الألف لاتثبتُ بعد الضمَّة، وكذلك الياء لاتثبت كذلك بعد الضمَّة، لاِسْتثقال ذلك في الكلام، لكن على شرطٍ يُذْكَرُ. أما الألفُ فلم يَشْتَرِط في انقلابها شرطًا، ولذلك لما يأت لها بمثالٍ، ومثالُ ذلك/ضُوَيْرِبٌ في ضَارِب، وخُوَيرج في خارج، وكذلك فاعَلَ وتفاعَلَ ٢٨٤ إذا بَنْيتَهُما للمفعول فقلت : فُوعِلَ، وتُفُوعِلِ، نحو : ضُورِبَ زيدٌ، وتُقُوتِلَ في الدار وكذلك (تقول[3]) في ساباطٍ[4]: سُوَيبطٌ، وفي هاجرٍ : هُوَيجرٌ، فقلبت الألف واواً لطلب الضمة بذلك .

وأما الياء فاشترط فيها شروطًا، وذلك ما أشار إليه المثال وهو[5] مُوقِنٌ، وذلك أنه مُفْرَدٌ، ذوياء ساكنة، (مفردة[3]) غير لامٍ. فهذه أربعة أوصاف :

---

(١) التسهيل ٣٠٥.

(٢) في النسخ : محرر.

(٣) سقط من س.

(٤) الساباط : السقيفة بين حائطين، أو بين دارين، من تحتها طريق نافذ.

(٥) س : وذلك.

أحدها : كونُه مفرداً، وذلك أنَّ مُوقنًا اسم فاعل من أَيْقَنَ، فهو مشتقٌ من اليقين، فواوه ياءٌ في الأصلِ، قُلِبَتْ للضمَّة[1] قبلها، وهو أيضًا جارٍ صفةً على مفردٍ فهو مُفْرد، ومثلُه مُوسِرٌ من اليُسْرِ، ومُوقِظٌ من اليَقَظَةِ، ونحو ذلك. ([2]-وإذا ذكرت الصفة جرى في حكمها فعلُها الذى في حكمها، فإذا (قلت[3]) : يُوقِن، قَلَبْتَ الياء واوً، وكذلك يوسرُ ويوقظ -[2]) على هذا كلُّ ماكان من الأسماء مفرداً فحكمُه هذا الحكمُ. فإذا بَنَيت من البيع مثال فُعْلٍ(قلت[5]):بُوعٌ، أصلُه : بُيْعٌ، فصار إلى ماصار إليه مُوقِنٌ. وكذلك إذا بَنَيْتَ مثل تُرْتُب من البيع قلت[6]: تُبُوعٌ، أو مثل مَفْعُلَةٍ من عاش (قلت[4]) مَعُوشةٌ، أصلُه : مَعْيُشة، فَنُقِلت[7] الضمَّة إلى العين فصارت الياءُ ساكنةً بعد ضمةٍ، فَقُلِبت واوًا فقيل: مَعُوشةٌ، ومنه قول الشاعر[8]:

وكنتُ إِذَا جَارِى دَعَا لمضوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ (مِئْزَرى[9])

وأمّا مَعِيشة فهى على هذا مَفْعِلةٌ ـ بكسر العين ـ إِذْ لو كانت مَفْعُلَةً لكانت مَعُوشة، كما تقدّم.

---

(١) الأصل ، ت : الضمةُ .

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل : فقلت.

(٧) الأصل، ت : فَنُقْلَبُ .

(٨) أبو جندب الهذلي، ديوانه الهذليين ٣/٩٢. والبيت في المحتسب ١/٢١٤. وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨١، وشواهد الشافية ٣٨٣، واللسان : ضيف.

(٩) سقط من الأصل.

فلو كان جمعًا نحو بِيْضٍ جمع أبيض فحكمه خلافُ هذا على ماسيأتى إثر هذا إن شاء الله تعالى.

وقد جرى الناظم في هذا الحكم على مذهب أبى الحسن، وهو الذى اتَّبعَ في التسهيل، وأما الخليل وسيبويه والجمهور فمذهبهم أنّ فُعْلاً من البيع يقال فيه : بيْعٌ، وأن مثال تُرْتُبٍ منه يقال فيه : تُبِيعٌ، وأنَّ مَفْعُلَةً من عاش يقال فيه : مَعِيشة. فَمَعِيشةٌ المسموعُ يحتمل على مذهب الجمهور أن يكون مَفْعِلَةً ـ بكسر العين ـ أو مَفْعُلَةً بضمها، وماجاء من قوله :

وكنتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ

شاذٌّ[1]. وكذلك (دِيْكُ[2]) وقِيْلٌ يحتمل عندهم أن يكون فِعْلاً وفُعْلاً،([2]- وعند الناظم لايكون إلاّ فِعْلاً بالكسر، وكذلك التِيَّهُ يجوز أن يكون فِعْلاً وفُعْلاً -[2]) عند الجمهور.

وأما التُّوه فلا يجوزُ عندهم أن يكون إلا من الواو،(و[3]) عند الناظم يجوز أن يكون من الواو أو من الياء على ذلك التقرير[4]. والتفريعُ على القولين يَتَّسعُ، ولكن حجة ماذهب إليه الناظم أنَّ قلب الضمَّة كسرةً إنما استقرّ في الجمع نحو: بِيْضٍ في جمع أبيض، ولم يستقرَّ في المفرد، والقياسُ يقتضى التفرقة بين الجمع والمفرد، لأنّ الجمع أثقلُ من الواحد فهو أدعى للتخفيف، فلذلك قُلِبت الضمّةُ كسرةً في الجمع لتصحّ الياء، ولم تقلب الياءُ واوًا، لأنّ الياء أخفّ من الواو . وأما المفرد فإنه أَخَفُّ من الجمع فاحتمل الواو.

---

(١) في النسخ : شاذًا.

(٢) سقط من س. وانظر الحديث عن ديك ونحوه في سرّ صناعة الإعراب ٧٩٨.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت : التقدير.

ومن الدليل على الفرق بينهما في ذلك أنّا قد وَجَدنا الجمع يُقْلَب فيه مالا يُقْلب في الواحد، ألا ترى أن الواوين المتطرّفتين تقلبان ياءين في الجمع كعِتِيٍّ وجِثِيٍّ في جمع عاتٍ، وجاثٍ، ولاتقلبان في المفرد إلا شذوذًا كمرضِيٍّ ومَسْنِيَّةٍ، بخلاف المفرد / فإنّ عدم القلب هو الباب، ولايكون ٢٨٥ الجمع إلا شاذًا، نحو ماحكاه سيبويه من قولهم : إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة[1]، وكذلك (قالوا)[2] صُيَّم في جمع صائم، ولايجوز في حُوَّلٍ[3] المفردِ : حُيَّلٌ. وقد احتجوا ايضًا بمضُوفةِ المتقدّم، وهو من من ضاف يضيف إذا حَذِر وخاف. والّذى رَجَّحوا مذهبُ سيبويه والخليل، وذلك لأن العلّة التى لأجلها انقلبت الواوُ ياءً في الجمع موجودةٌ في المفرد، وسيأتى بيانها إن شاء الله تعالى. وقد فَرَّق الأخفش بما تقدّم، وأيضًا فإنه لم يَجِيءْ فُعْل مما عينُه ياءٌ على مذهب الأخفش، وكلّ ماجاء على لفظ فُعْل بالواو فتصريفه بالواو لابالياء.

فإن قيل : إنما كان ذلك لكراهية قلب الياءِ واوًا .

قيل : فَلِمَ جاء في الفاء (القلبُ[4]) ولم يَجِيءْ في العين؟ ماذاك إلاّ لأنَّ العين حُكِم لها بحكم اللام، فقلبت الضمة لأجلها، وهو مانَزَع سيبويه نحوه. وأما مَضُوفَةٌ فمن الشاذّ على مذهب الجمهور.

وقد استدلّ الأخفشُ بقولهم للريح الحارّة : هَيْفٌ وهُوْفٌ، والأصل الياءُ، فهوفٌ ـ بلاشَكّ ـ فُعْلٌ منه، انقلبت ياؤه واوًا كما كان ذلك في

---

(١) الكتاب ٤/٣٨٤.

(٢) سقط من س.

(٣) رجل حُوَّلٌ : ذو حِيَلٍ.

(٤) سقط من الأصل، ت.

مَضُوفَةٍ، وفي ذلك[١] تقويةٌ لما قال وإضعافٌ للدليل المتقدّم من أنه لم يَجِيء فُعْل مما عينه ياءٌ. وقد رام ابن عُصفورٍ الانفصال عن هذا باحتمالِ أن يكون هيفٌ وهُوفٌ لُغَتيْن كالتيِّه والتُّوه، واحتمال[٢] أن يكون هيْفٌ أصله هَيْوِفٌ مثل مَيِّت وهَيِّن ، ثم أُدغمتْ الياءُ في الواو ، فصار «هَيِّف»، ثم خُفِّف[٣] فصار هَيْفٌ كَميْتٍ. وهذا عند غيره ضعيفٌ؛ قال ابن الضائع : تركيب هَـ وَ فَ لم يأت، وهو نادر. وأيضا فالهَيْفُ هو الرِّيح ذات السموم المعطشة؛ وقالوا : رجل هَيُوف ومِهْيَاف : إذا كان لايصبر عن الماء، وهو اشتقاقٌ صحيح وتصريفٌ دالٌّ على خلاف ما قال ابن عصفور، وأيضًا فإنهم لم يقولوا : هَيِّفٌ كما قالوا : مَيِّتٌ، فلو كان أصلُه ذلك لنطقوا به كما نطقوا بأصل ماكان عليه فَيْعِلٍ. وقال الفارسيّ في التذكرة : أظنّ القاسم حكى في مُصَنَّفه عن الفَرَّاء : رجل ضُوْرَةٌ، للذليل الفقير، فإن يكن ذلك كما أظنُّ[٤] ففيه حُجّة لقول أبى الحسن في قلب الياء واوًا في نحو بيضٍ إذا لم يكن جميعًا كما كان قوله :

وكنتُ إذَا جَارِى دَعَا لمضُوفَةٍ

حُجَّةٌ له. يعنى ــ والله أعلم ــ أنه من الضَّيْرِ، بمعنى الضَّرِّ، فهو إذًا من الياء. على أنّ الجوهرىّ حكى في كتابه : ضاره (يَضُوره)[٥] يَضِيره ضَوْرًا وضَيْرًا، فلايكون فيه على هذا حُجَّةٌ لإمكانِ كونه من الواو، إلا أَنْ يثْبُتَ أنه على لغة الياء. وقال فيها أيضا : فُعولٌ عزيز في[٦] الواحدِ مُطَّرِدٌ في المصدر

---

(١) الأصل : تلك.

(٢) الأصل : ويحتمل.

(٣) س : ضعيف.

(٤) ورد ذلك في اللسان، مادة : ضور.

(٥) سقط من س.

(٦) س : والواحد.

والتكسير، فدلَّ هذا على مشابهة المصدر لعمومه وشياعهِ التكسير لتجاوزه وكثرته. قال : وإذا كان كذلك لم يكن لصاحب الكتاب حجة في العيسة[1] مصدرًا لأعْيَسَ على أبي الحسن فيما يقوله في دِيكٍ[2] وقِيلٍ.

قال : مثله أعين[3] بَيِّن العِينَةِ، حكاها الفراء. وعلى هذا فدليل الأخفش قد ظهر وجهه، ولهذا ـ والله أعلم ـ ارتضى الناظمُ مذهبه.

فإن قيل : فَلِمَ حملت مذهبَ الناظم على أنه مذهب الأخفش ويمكن[4] أن يكون مذهبُه هنا مذهبَ سيبويه والجماعة / من جهة أنه إنما مَثَّل ٢٨. بِمُوقِنٍ، وهذا المثال وما كان نحوه لايختلف فيه سيبويه والأخفش، لأنَّ الحرف المبدل قد بَعُد من الطرف، وإذا كان كذلك فقد قال سيبويه في فُعْلَلٍ من الكيل : كُولَلٌ. وكذلك فُعْلِلَ فِعْلاً تقول فيه[5]:

كُوْلِلَ، كما تقول في بَيْطَر : بُوطِرَ، وقد أنشد سيبويه[6]:

مُظاهِرَةً نَيًّا عَتِيقًا وعُوطَطَا
فقد أحْكَمَا خَلْقًا لها مُتَبَايِنَا

وعُوطَطٌ : فُعْلَلٌ[7] من تعيَّطتِ الناقة. وإنما لم يخالف في هذا لبعد الياء من الطرف، فَقَوِيت الضمة عليها، فإذا لم تكن بعيدةً من الطرف كفُعْلٍ

---

(١) العيسة : بياضٌ يخالطه شيءٌ من شقرة.

(٢) س : ذلك.

(٣) يقال : عَين الرجل يَعْيَن عَيَنًا وعينَةً، فهو أعينُ : فهو أعينُ : إذا كان واسع العين.

(٤) س : ويحتمل.

(٥) الأصل : في.

(٦) الكتاب ٤/٣٧٦، والمنصف ٢/١٢، ٤٢، واللسان : عيط. والبيت مجهول القائل.
المظاهرة في الأصل : لبس ثوب على ثوب. والنَّي: الشحم. وتَعَيَّطت الناقةَ : إذا لم تحمل، وكذلك اعتاطت، والعوطَط : الاعتياط. يصف الناقة بقوة الجسم ووفرة الشحم لعقمها.

(٧) س : كفعلل.

من البيع اختلف الأخفش وسيبويه كما تقدَّم، ومثاله (إنما[1]) يشير إلى موضع الوفاق؟

فالجواب : أنه وإن احتمل هذا فالأولى أن يُحمل على أنه يشمل المتَّفق عليه والمختلف فيه؛ إذْ لو كان ذلك مُرَادَه لم يقل بعد ذلك : «ويَكْسَرُ المضمومُ في جمعٍ»، فخصَّه بالجمع، بل كان يَعُمّ به فُعْلاً كان من الجموع أو من المفردات، (وإلا[1]) فكان ينقصه من أجزاء المسألة جزءٌ كبير، فلذلك كان الأولى التفسير المتقدِّمَ، مع أنه يمكن أن يكون ذكر الجزأين[2] المتفق عليهما وهما مابَعُد حرفُ العلَّة فيه عن الطرف، إذ كان من فُعْلٍ جمعًا وترك بينهما واسطة هى في محلِّ الاجتهاد، والله أعلم.والوصفُ الثانى من أوصافِ المثال المتقدم : كونُ يائه ساكنةً، فإنها إذا كانت كذلك قَوِيت الحركة عليها فَقَلَبْتها، وذلك أنّ الياءَ والواو أختان بمنزلة ماتدانت مخارجه من الحروف كالدال والتّاءِ والذّال والثاء ونحو ذلك، وقد رأيناهم يُغَلِّبون[3] إحداهما[4] على الأخرى إذا سكنت نحو : سيِّد وميِّت، أصله : سَيْوِد ومَيْوتٌ، فَقُلِبت الواو ياءً ليكون العمل ([5]-من جنس واحدٍ، وكذلك طَيَّةَ وليّة، أصله طَوْيَةٌ ولَوْيةٌ، ففعلوا مثل ذلك ليخف العمل-[5]) فيهما، ولما وجب هذا في الواو والياء لما فيه من الخفة وجب نحو[6] ذلك في أُمَّيْهِما،

---

(١) عن س، ك.

(٢) الأصل، ت : ذلك الجزعين.

(٣) الأصل، ت : يقلبون.

(٤) الأصل : إحداها.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) س : مثل.

فَأُجرِيت الضمةُ مجرى الواو، والكسرةُ مُجرى الياء، لأنهما بعضهما، فكما قُلِبت الواو للكسرة قبلها ياءً ، كذلك قُلِبت الياءُ للضمة قبلها واواً . وإنما قَويت الحركتان وإن كانتا ضعيفتين على قلب الياء والواو، من قِبَلِ أنهما لمَّا[1] سكنتا ضَعُفتا، فقويت الحركة على إعلالها وقلبهما، فكما تُقْلَب الواو المتحركة في نحو سيِّدٍ وقيِّم، كذلك قَلَبَتِ الكسرةُ الواوَ الساكنة، والضمةُ الياءَ الساكنة، أما الأول فنحو مِيْقات، وأما الثاني فنحو مُوسِرٍ، وذلك أنّ الحرف أقوى من الحركة، فلما قلبت الياءُ بقوتها الواو المتحركة كذلك قلبت الضمة والكسرة الياءَ والواو الساكنتين دون المتحركَتين لضعفهما. هذا ماقال ابن جنى[2]. فأما لو تحركت الياءفلا تنقلبُ إلاّ قليلاً لقوتها بالحركة، وذلك نحو شُيَيْخٍ وبُيَيْتٍ، في تصغير شيخ وبيتٍ، وما أشبه ذلك. والذى جاء من ذلك قليلاً مانقل السيرافىّ عن بعضهم في شيخ : شُوَيخٌ وفي بيت : بُويَت. وقد حكى سيبويه في ناب : نُوَيب[3]، وَوَجَّه ذلك بأنّ الألف في نابٍ ونحوه لما كان الأكثر فيها أن تكون منقلبةً عن واوٍ غَلَّبُوا الواو عليها حملاً على الأكثر. قال ابن الضائع : وهاتان اللغتان ـ يعنى القلب وعدمه ـ نظيرتا قِيلَ وبيعَ، وقُولَ وبُوعَ، فيما بُنِى للمفعول، قال : وعلى هذا يجوز في الناب (⁴ - نُيَيب،، بالضم والكسر. وقد حكى فيه سيبويه / نُوَيب-⁴)، ٢٨٧ قال : ويُقَوِّى توجيه سيبويه ضمُّ الأول، ألا ترى أنَّ الضم هو الموجب للواو في تصغير بيت فقط. فإذا ثبت أنّ هذا القلب لغةٌ قليلة لم يعتدّ بها الناظم

(١) الأصل : لم.
(٢) انظر سر الصناعة ٥٨٤ ـ ٥٨٥.
(٣) الكتاب ٣/٤٦٢.
(٤) مكانه في س : «نويب، يحمل عليها، هذا ماقال».

ولا عَدَّها، وأيضًا[1] (فإنّ) هذه اللغة لاتكون في جميع الباب، ألا ترى أنك لاتقول في عُيَبة[2]: عُوَبة، ولا في هُيَام: هُوَام، ولا ما كان نحو ذلك. فإذًا القلب ههنا غيرُ قَوِيٍّ ولا مُطَّرِدٌ.

والوصفُ الثالث : أنْ تكون الياءَ مفردةً، وذلك في مُوقِنٍ ظاهرٌ، فإن لم تكن مفردةً بل كانت مع ياءٍ أخرى ضاعفتها لم يُحكم بالانقلاب واوًا وإن كانت الياءُ ساكنةً، فَبُيَّعٌ فُعَّلٌ من البيع على وزن سُلَّم، أو من الحَيْضِ إذا قلت : حُيَّض لاجمع حائض، لاتُبْدل فيه الياءُ واوًا، فلا تقول : بُوْيَعٌ ولا حُوِيضٌ، وكذلك ما أشبهه. ووجهُ ذلك أنَّ الياء إذا أُدْغمت بَعُدت عن الاعتلال وعن شبه الألف، لأنَّ الألف لاتُدغَمُ أبدًا، فإذا قَوِيت لم تتسلَّطِ الحركةُ قبلها عليها فَتَقْلِبَها كما لم تَتَسلَّطْ عليها حين تحرّكت.

ثم اعلم أنّ هذا الإفرادَ المشارَ إليه بالمثال تارةً يكون تحقيقًا كجميع ماتقدّم من المُثُل، وتارة يكون مقدَّرًا وإن كان ظاهرُ الأمر أنّ الياءَ غيرُ مُفْرَدةٍ، فيُحكم إذْ ذاك بما هي عليه في الحقيقة من الإفراد، فتُقلب واوًا للضمة[3]، فإذا بنيت نحو بَيْطَرَ من البيع قلت : بَيَّعَ فَتُدْغِم بالضرورة، فإذا بَنَيْتَه للمفعول قلت : بُويِعَ ، فَتَقلبُ الياءَ الساكنة واوًا للضمة لأنها غير مضاعفة، والإدغامُ هنا في بِنْية الفاعل عارضٌ، وإنما الياء هنا كياء بَيْطر، وأنت[4] تقول فيه : بُوطِرَ، فكذلك بُويِعَ، لكون الياء الثانية كالحرف الأجنبيّ. وكذلك إذا بنيت مثل بَيْطَرَ من القول فهذا يُقَال فيه : قَيَّل، أصله : قَيْوَلَ، فإذا بني للمفعول قيل : قُووِلَ، وكذلك ماكان نحو هذا. وهو تنبيه حَسَنٌ في معناه، فتنبَّه له، وقد مضى منه شيءٌ قبل هذا،

---

(١) الأصل : «فأيضا هذه..».

(٢) رجل عُيَبَةٌ : كثيرا العيب.

(٣) الأصل، ت : الضمة.

(٤) س، ك : فأنت.

ولم ينبِّه عليه في التسهيل في هذه المسألة، وإن كان قد نَبَّه عليه في مسألة قَلْبِ الواو (الساكنة[1]) ياءً للكسرة[2].

والوصفُ الرابعُ : كونُ الياءِ غَيْرَ لازمٍ[3]. هذا أيضًا ظاهر فيما تقدَّم من المُثُل، فإن كانت الياءُ لامًا ولا تكون ساكنةً أيضًا فإنّ لها حكمًا سيأتى إن شاء الله تعالى، حيث ذكره، حاصله أنّ الياء لاتُقْلَبُ للضمة.

وقولُ الناظم : «بِذَا لها اعتُرِفْ »، الاعترافُ : الإقرار، اعترفتُ بحقٍّ فلان قِبَلِى .

وكأَنَّ الاعترافَ يدورُ على معنى الإقرار بثبوت حقٍّ قِبَل المُقِرِّ، لثُبوتِ الحجة عليه؛ إذْ لايقال في الغالب إلاَّ فيما كان عليه من الحقُوقِ حُجَّةٌ ظاهره. ولكن يقال : مافائدةُ ذكر هذا هنا؟ وإنما يظهر أنه فَضْلٌ لامزيدَ فائدةٍ فيه كبعض أشياءَ تَنْدُر منه لايكون فيها زيادةٌ.

والجواب عن ذلك أنه لم يقصد بهذا الكلام تمام لفظ البيت فقط، وإنما أراد به شَدَّ عَضُدِه فيما ذهب إليه من مخالفةِ الجماعة[4] عند ارتكابهِ مذهبَ الأخفشِ وحدهَ، وذلك أنه قد نصب نفسه في مِنَصَّة الاجتهاد كما تقدَّم مرارًا، وعادةُ المجتهد أن يَتَّبع الدليل فَيَصِيرَ إلى ما صَيَّره إليه، فكأنّ قائلاً قال له : لِمَ تركت الجماعة / واتَّبعت مذهب غيرهم؟ فأجاب بأنّ الدليل قام عليه حتى أَقَرّ أنه الحقُّ والذى ينبغي أن يُتَّبع، وإن كان المذهبُ الآخر عليه الجمهور فليس ذلك بحُجَّةٍ عليه تُلْزِمُه الرجوعُ إليهم، بل المسألةُ بعدُ اجتهاديَّةٌ مالم ينعقد الإجماع فيكون الراجعُ عنه مُخْطِئًا، ٢٨٨

---

(١) عن هامش ك.

(٢) التسهيل ٣٠٥.

(٣) الأصل، ت : لازم.

(٤) الأصل، ت : «الجماعة وارتكابه»

ويكون الدليلُ شبهةً غير صحيحةٍ. فلم يَأتِ بهذا الكلامِ إلاّ لينُبِّهك على هذا المعنى، والله أعلم.

وقولُه : «ووجَبَ (إبدالُ واوٍ[1]) ...» إلى آخره، تضمينٌ في الشِّعر، وهو فيه قبيحٌ، وأقبحُ قبيحهِ[2] أن يتَّصلَ آخرُ كلمةٍ من البيْت الأوَّل بأوَّل كلمةٍ من البيت الذى بعده، كهذا الذى فعَلَ الناظمُ ، وهو في النظم كثيرٌ جدًا، وقد مرَّ التنبيهُ عليه.

ثم أخذ في ذِكْرِ ما استثنى من الجمع فقال :

وَيُكْسَــرُ المَضْـمُــومُ فِى جَـمْعٍ كَـمَـا
يُقَــالُ : هِيْمٌ، عِنْدَ جَــمْعِ أَهْيَــمَــا

يعنى أنَّ اليـاء إذا وقـعت قـبلهـا الضَّـمـة، وكـانت اليـاءُ على الأوصـاف المذكورة، من كونها ساكنةً مُفْرَدَةً غير لامٍ فإنها لاتُقْلَب واوًا لأجل الضمَّة قبلها كما فُعِل بالمفرد، بل ينعكس الحكمُ في الجمع فَتُقَلَب الضمة لأجل الياء كسرةً، فـتـقـول في جـمـع أَهْيَمَ : هِيْمٌ، وهو مـثـاله، أصلُه هُيْمٌ، من الهُـيَـام وهو أشـدُّ العَطَشِ، ورجلٌ أهيمُ وامرأةٌ هيمـاءُ، وكذلك بعيرٌ أهيمُ، أى : أخذه الهيامُ، وهو داءٌ يأخذ الإبل فتَهيم، أى : تذهب في الأرض لاترعى، وناقة هيمـاء، قال كُثَيِّر عزَّة[3]:

وَإِنِّـىَ قَــــد أَبْـلَلْـتُ من دَنَـفٍ بـهــــا
كــمــا دَنِفَتْ هَيــمــاءُ ثم اســتَــسلَّتِ

---

(1) سقط من الأصل، ت.

(2) الأصل : قبحه.

(3) لم أجده في ديوانه، وقد نسب في اللسان : هيم، إليه، وروايته :

وإنِّىَ قد أبللتُ من دَنَفٍ بها
كما أدنفت هيماء ثُمَّ استَبَلَّت

فاستثقلوا الياءَ بعد الضمة لتباينُهما فأدَّى ذلك إلى إعلال أحد المتباينيْن؛ إما الضمة للياء، وإما الياءِ للضمة، لكن الياء[1] لما كانت تلى الطرف عُومِلَتْ معاملة الطرف، فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفًا وقبلها ضمةٌ تُقَلب الضَّمةُ كسرةً كأَظْبٍ، أصله : أَظْبُىٌ كـأفْلُس ، فكذلك إذا كانت تلى الطَّرف ؛ ولذلك قالوا : صُيَّمٌ وقُيَّمٌ فقلبوا الواو ياءً لما كانت تلى الطرف، ثم لَمَّا تباعدت عنه حين[2] قالوا : صوَّام وقُوَّام، لم يقلبوا. وهذا ظاهر. ومثلُ ذلك بِيضٌ في جمع أبيض، وعِينٌ في جمع عيناءَ أو أَعْيَنَ، وكذلك صِيدٌ في جمع أَصْيَد، ورجلٌ أميلُ ورجالٌ مِيلٌ، قال الأعشى[3]:

غَيْرُ مِيلٍ وَلاَ عَوَاوِيرَ في الهيجا ولاعُزَّلٍ ولا أكفالِ

(وهو كثير[4]).

فإن فُقد وصفُ السكونِ لم تُقْلِب الضمةُ وجوبًا نحو : غُيُرٍ في جمع غَيُور، وبُيُضٍ في جمع بَيُوضٍ[5]، وكذلك ما أشبهه. فلا تُقْلَبُ الضمةُ كسرةً لأجل تحرّك الياءِ[6]، نَعَم لو فَرَضْت تخفيفها بإسكان ضم الياء على حدٍّ قولهم في رُسُل : رُسْلٌ، لقلت : بيضٌ ، فكسرت ؛ لأنّه قد صار - بالتسْكين - إلي وزانِ فُعْلٍ ؛ فَيُصارُ به مصيرَ فُعلٍ ؛ فنقول : بِيضٌ وغِيْرٌ، وما أشبه ذلك.

---

(١) س : الواو.

(٢) الأصل : «لما تباعدت حيث قالوا». ت : «لماتباعدت حين قالوا».

(٣) ديوانه ١١. والبيت في التكملة ـ ١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٥.
والميل : جمع أميل، وهو الذى يميل على السَّرْج من الجبن. وعواوير : جمع عُوَّارَ وهو الجبان الضعيف. والعُزَّل : الذين لاسلاح معهم. والأكفال : جمعَ كِفْلٍ، وهو من لايثبت في الحرب.

(٤) سقط من س.

(٥) دجاجة بيَّاضة وبَيُوضٌ : كثيرة البيص، والجمع بُيُضٌ.

(٦) س : الواو.

وإن فُقِد وصف الإفراد فلايكون ذلك الحكم أيضًا، وذلك نحو بُيَّعٍ جمعِ بائعٍ، وحُيَّضٍ جمعِ حائضٍ، لايقال فيه : حِيَّضٌ ولا بِيَّعٌ. وكذلك في عُيَّلٍ جمعِ عائلٍ، وسُيَّل جمع سائل، قال أبو النجم[1]:

كـأنَّ رِيْحَ المِسْكِ والقَرَنْفُلِ

نباته بين التلاع السُيَّل

وأنشد ابن جني[2]:

فَتَرَكْنَ بَهْزًا عُيَّلا أبناؤها

وبني فزارة كاللصُوتِ المرَّدِ

فلا تقلب الضمة في شيءٍ / من هذا. ووجهُ هذا ([3]- أن الياء المشدّدة ٢٨٩ قويةٌ ليس لها ضَعفُ المفردة كما تقدم قبل هذا، فكما-[3]) أَن الياء إذا كانت مشدَّدة لاتُقْلَب للضمَّة قبلها (واوًا[4]) فلا تقول في مثل سُلَّمٍ من البيع : بُوْيَعٍ، فكذلك لاتُقْلب الضمَّة لها، كأنهم قصدوا بهذا نوعًا من الموازنة. وكذلك الواو المشددة لاتقلب ياءً للكسرة قبلها، فكذلك الضمة لاتقلب كسرةً للياء المشدَّدة، وأما نحو لُيٍّ جمع أَلْوَى فإنّ الكسر فيه جائز والضمّ جائز. وذلك لأجل أن العين باللام مضاعفة فاعتُبِر فيها، هذا النحو، لكن لما كان

---

(١) الخصائص ٣/١٥.

(٢) سر الصناعة ١٥٦، ٥٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤١، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢٢، وشرح شواهد للشافية ٤٧٥. والبيت لعبد الأسود بن عامربن جوين الطائي، وهو شاعر جاهلي.

وبهز : حي من بني سليم. ويروى مكانه : ونهدًا، وجرمًا. ومُرَّد : جمع مارد، وهو الخبيث العاتي.

(٣) سقط من س.

(٤) في النسخ : «لاتقلب الضمة قبلها ياءً».

هذا التضعيف باللام لابالعين (وحدها[1]) اعتُبِرَ فيها ذلك المقدار، فكان الكسرُ أولى عندهم. فالحكم[2] في مثل هذا مُذَبْذَبٌ، إذ كانت اللامُ ليست بأجنبيَّةٍ من العين، لأنهما أصلان، بخلاف الحرف الزائد فإنه أجنبيٌّ، فلذلك لم يُعتبر[3] تضعيف العين (به[4]) كما تقدم. وإن فُقِد وصفُ كون الياء غير لامٍ[5] فكانت لامًا فحكمها أيضًا حكم هيْمٍ ونحوه، لكنه سيذكرها بعد هذا على تفصيل (غير تفصيل[1]) الحُكْمِ في هيْمٍ، فلذلك أخَّر ذكر ذلك عن هذه المسألة، والله أعلم.

وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَـامَتَى
أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ أو مِنْ قَبْلِ يَا
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ
كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّره
وَإِنْ يَكُنْ[6] عَيْنًا لفُعْلَى وَصْفَا
فَذَاكَ بالوَجْهَينِ عَنْهُم يُلْفَى

هذه مواضعُ أُخَرُ من قَلْبِ الياء واوًا للضمة قبلها، فأوّلها أن تقع الياءُ لامًا في فِعْلٍ، وذلك قولُه : «ووَاوًا اثْرَ الضمِّ رُدَّ اليا متى. أُلْفِيَ لام فِعْلٍ». يعنى أنّ الياء إذا وُجِدَت في الكلام لامًا لِفْعلٍ لا لاسمٍ فإنّ الياء تُرَدُّ إلى الواو للضمّ

---

(١) سقط من الأصل، ت.
(٢) س : بالحكم.
(٣) الأصل، ت : «لم يعتبر وحدها تضعيف...».
(٤) سقط من س.
(٥) الأصل، ت : لازم.
(٦) ك : تكن، بالتاء.

الذى قبلها؛ وذلك أنّ الضمَّة تُوجد كذلك على وجهٍ واحدٍ، وهو أن يكون الفعْلُ ماضيًا، فإنه إن كان مضارعًا كان على يَفْعِل لا على يفْعُل، فلا تقع[1] فيه (الياء بعد الضمة[2])، ولا يوجد في الماضى غير محوَّلٍ إلا في فِعْلٍ واحدٍ، وذلك نَهُوَ[3]، أصله : نَهُيَ، من نَهَيتُ. وإنما امتنع ذلك في كلامهم لما[4] يؤدّى إليه من الخروج من الأخف إلى الأثقل؛ إذْ يلزمُ فيه قلبُ الياء واوًا كما فعلوا في نَهُو، لأن حركة العين تقوى على اللام وإن تحرّكت، من حيث كانت (اللامُ[5]) ضعيفة، بخلاف ماإذا كانت عينًا وهى متحركة فإن الضمَّة لاتقوى عليها كما تقدّم، وإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من قلب الياء واوًا، والياء أخف من الواو، مع أنهم إذا أتوا بالمضارع كان ولابدَّ على يَفْعُل، لأنّ باب فَعُل أن يكون على يَفْعُل، فكنت تقول مثلاً : رَمُو يرمُو، فيجتمع في الماضى والمضارع واوٌ، والضمة كالواو، فكان كاجتماع واوين، وذلك ثقيل، فهربوا مما كان مؤديًا[6] إلى ذلك. بخلاف الواو إذا وقعت لامًا نحو : سَرُو، فإنه لايلزم فيه خروجٌ من خِفَّةٍ إلى ثِقَلٍ، فاستعملوه وأهملوا الآخر. فإذا ثبت هذا لم يبق مما يقع عليه هذا القانونُ من الماضى إلا المحوَّلُ إلى فَعُل من غيره، وذلك فَعُل اللازم له معنى التعجب ،(وذلك[7]) نحو : كَرُم الرجلُ زيدٌ، وما / أشبه ذلك. فإذا بُنِى مثلُه من فِعْلٍ لامُه ياءٌ ٢٩.

---

(١) س : فلا تقلب.

(٢) سقط من ك.

(٣) وقد ورد فعل آخر، وهو بَهُو، بالباء. انظر شرح الشافية للرضى ٧٦/١.

(٤) الأصل : لئلا يؤدى.

(٥) سقط من س.

(٦) س : يؤدّى.

(٧) عن س.

لَزِمَ فيه لأجل قصد التعُّجبِ فَعُل، ولا يُنْقَل إلى فَعِل لئلاّ يلتبسّ به، فاعتزموا عليه وقالوا : لَقَضُو الرجل، من قَضَى يقضِي، ورَمُو من الرمي، ونَهُو من النهى، وهَدُو من هَدَى يَهْدِي، وكذلك ما أشبهه، فقلبوا فيه الياء واواً؛ إذْ لم يمكنهم غيرُ ذلك، فالفعُل الذى أراد هو الفعلُ الماضى المبنىُّ على فَعُل، وهو عنده من المطَّرِد في القياس، ولو فرضنا أن ليس بمقيس لكانت عبارتُه فيه صحيحةً، لأنه إنما قال : «متى أُلْفى لام فِعْلٍ»، أي : إذا وُجِد هذا في كلام العرب فحكمه هذا، بل لم يلتزم هو أن يُوجَدَ، فلا يُعتَرضُ عليه بأن ذلك سماعٌ فكيف تَثْبُتُ له هنا قاعدةٌ مطردة، لأنّ هذا من القواعد التصريفية الجارية في القياس وجُِد مقتضاها في السماع أو لم يُوجَدْ؛ ألا ترى أنّهم يَفْرِضُون أشياءَ فيه أن لو كانت كَيْفَ تكون .

الثاني من المواضع : أن تكون الياءُ الواقعةُ بعد الضمة في آخر اسمٍ لاماً له أو غير لام، لكنها قبل تاء التأنيث، وكأنّ هذا الكلام من الناظم في (قُوَّة[1]) تقسيم، وهو أنه لما ذكر[2] أوّلاً حكم العين وما في حَيِّزها في القلب وعدمه أخذ يذكر الآن اللام وما في حَيِّزها أيضاً، فكأنه يقول : إذا وقعت الياء بعد الضمة في آخر كلمة فإنها تُبْدَل واواً في موضعين :

أحدهما : أن تقع لاماً لفعل. ولم يستثن من[3] ذلك شيئاً[4]، لأنها لاتكون آخر الفعل إلاّ لاماً له .

---

(١) سقط من الأصل، ت.
(٢) س : إنما ذكر.
(٣) س، ك : في ذلك.
(٤) س : أشياء، فإنها».

والثانى : أن تقع آخر اسمٍ، لكن بشرط أن يكون في آخره هاءُ التأنيث أو الألفُ والنونُ.

وماعدا هذين الموضعين فلا تقلب فيه الياءُ واوًا على ماسيذكر إن شاء الله تعالى.

فأما ما آخرُه الهاء فهو الذى نَبَّه عليه بقوله : «أو من قَبْلِ تا». وهو معطوفٌ على معنى «لام فعلٍ»، لأنّ معناه : في موضع اللام، إذ ليست لام التمثيل بعينها، فجاء قولُه : «من قبل تا» معطوفا على هذا المعنى، كأنه قال : أَلْفِي في موضع اللام، أو من قبل تاءٍ. لكن لما كان قولُه «من قبل تا» لاوجود له في كلام العرب على هذا المثال الذى يذكره؛ إِذْ لم يُسَمعْ مثالُ مَقْدُرةٍ من الرمى في الكلام، وإنما هو[1] فَرْضٌ فَرَضُوه على قولهم عَرْقُوَةٍ وقمحدُوَةٍ ونحوهما ـ لم يترك كلامه مُبْهما (فقال[2]) : «لتاءِ بانٍ من رمَىَ كمقْدُرة»، أى : كالتاء الموجودة في بناءِ من بنى من رمي مثل مَقْدُرَةٍ. فقوله : «كتاءِ بانٍ» على حذفِ مضاف، أى : بناء بانٍ، إذ البانى بنفسه ليس له تاءٌ إلاّ في بنائه الذى بنى، وبناؤه المبنيُّ على هذا المثال هو قولك : مَرْمُوة، لأنّ شرطَ البناء مقابلةُ الأصلىّ بالأصلىّ والزائد بالزائد، كما هو مذكور في الكتب المبسوطة، فالأصل أن يقال هنا في البناء من رمى : مَرْمُيةٌ. وهذا هو الذى أشار إليه بأَن تُقْلَبَ ياؤه واوًا للضمّة، وكذلك ماكان نَحوه من بنائك على مثال مَقْدُرَةٍ من سرى يسرى[3] فتقول : مَسْرُوةٌ، أو من بني فتقول : مَبْنُوَةٌ، أو من عَنَى يَعْنِي فتقول : مَعْنُوَةٌ. وكذلك ما أشبهه، فَتُقْلَبُ الياءُ واوًا، ولا تُقْلب الضمةُ كسرةً فتصحَّ الياء، قالوا:

---

(١) الأصل : «هو في فرض..».

(٢) الأصل، ت : منهما. س : فيهما.

(٣) سقط من س.

لأنّ الكلمة لما بُنِيت على هاء[1] التأنيث فصارت غير مفارقةٍ لها صارت الواو فيها بمنزلة واو قَمَحْدُوَةٍ / وقَلَنْسُوَةٍ وعَرْقُوةٍ وتَرْقُوَةٍ ، فقد جرت الهاءُ هنا مجرى الألفِ والنونِ على ماياتى في كونِ الكلمةِ مبنيَّةً عليها لم تكن الكلمة موجودةً قبل الألف والنون في نحو : عثمان وعمران، فكنت أولاً تستعمل عُثْم وعِمْر ثم دخلتا عليهما ، فكذلك المسألة الأخرى ، لم يكن قَمحُدوٌ، وعَرْقُوٌ، ونحوهما ، هكذا مستعملاً ثم دخلت عليه التاءُ.

ويتعلّق بكلامه هنا مسألتان :

إحداهما : أنَّ من شرطِ هذا الحكمِ الذى قَرَّر في مثال مَقْدُرة من الرمى أن يكون مبينًا على تاء التأنيث كما تقدم في التعليل آنفًا، فإنها إن لم تكن الكلمة مبينيَّةً عليها لم يصح هذا الحكم، بل[2] ينعكس الأمر، فتحكم اللامُ على الضمة فتنقلب كسرةً، فتقول في مرمُوةٍ : مَرْمِيَة ، كما لو قدَّرت سقوطها من قَمَحْدُوَةٍ لقلْتَ : قَمحدِية. إلاّ أنَّ العرب عاملته على لزوم التاء، ولأجل هذا الشرطِ يقول المازنىُّ وغيرُه حين يذكرون هذا : تقول في مفعُله من رميت: مَرْمُوَةٌ، إذا بنيتها على التأنيث، ومَرْمية، إذا بنيتها على التذكير[3]. ومعنى ذلك أن تقدِّر الكلمة من أوَّل أحوالها غير منفكَّةٍ من التاء[4] أو تقدِّرها منفكة وإن لم يُنْطَق بها إلاّ بالتاء، فهو عندهم أمرٌ تقديرى، وإذا كان كذلك فالناظم لم يشترط هذا الشرط، ولا ظهر من كلامه إشارةٌ إليه، فاقتضى أنَّك تقول : مَرْمُوَة، وإن قَدَّرت

---

(١) س : تاء.

(٢) الأصل : لم.

(٣) المنصف ٢٨٨.

(٤) س، ك : الهاء.

أنه أُتِي (به[1]) على التذكير. وذلك غير صحيح، بل الحكمُ عندهم ـ كما ذكرت ـ لك، فكلامه إذًا مشكلٌ.

والجواب عن هذا : (أنَّ[2]) في كلامه مايرفع عنه الاعتراضَ، وذلك أنه قد تقرَّر من مذهبه في هذا النحو على مابيَّنه لنا شيخُنا القاضي أبو القاسم الشريفُ ـ رحمه الله ـ أنَّ اللزوم[3] وعدمه عنده ليس إلا من جهة السماع فما سُمِعَ[4] في مثاله النطق بالمذكر فهو الذي يصحّ فيه عنده وعند غيره البناء على التذكير،[5] (و) مالم يُسَمْع فيه المذكر فهو المبنيّ على التأنيث، وهو مذهبُ سيبويه والحذّاق، ولذلك قيّد هنا التاء بكونها في مثال لم يُسْمَع له بمذكر (وهو مَقْدُرة[6])، فقال : «كتاءِ بانٍ من رَمَى كمقدُرةٍ»، والكاف هنا في موضع الصفة لتاءٍ ، كأنه قال : أو من قبل تاءٍ هذه صفتُها . فالمثال فيه تقيدٌ ضروريّ هو هذا، فإذا بَنَيت من الرمي مثلاً مِثْلَ فُعُله قلت : رُمية، إن لم تُقَدِّر بناءَه على التاءِ، لأنّك بنيت على مثال مالا يلزمه التاء، بخلاف ما إذا بَنَيت منه مثال مَقْدُرة فإنك (لا[7]) تقول إلا مَرْمُوَةً، ولاتقول في هذا : مَرْمِية، كما (لا[8]) تقول في الأول : رُمُوة[9]، لأنه ليس لك الخِيَرَةُ في ذلك دون العرب. هذا قياسُ ماقال : ولذلك بنت العربُ في عَرْقُوةٍ (و[7]) قمحدُوَةٍ على التأنيث البتَّةَ؛ إذْ ليس في الكلام وِزَانُ

---

(١) عن الأصل، ت.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : الروم.

(٤) س : فما ذكر.

(٥) عن ك وحدها.

(٦) سقط من س.

(٧) سقط من س.

(٨) سقط من الأصل، ت.

(٩) في النسخ : رميوة.

فَعْلُوٍ ولافَعَلُّوٍ، ولم تنطق العربُ قَطُّ بعَرْقٍ ولا قَمّحدٍ على معناه وهو بالتاء. وأما القَلَنْسِي والعَرقِي[1] فجمعٌ لامفردٌ. فإذا ثبت هذا فمقدُرَةُ الذى مَثَّل به مما بُنِي على التاء في مذهبه البتَّةَ، لأنه لم يُنْطق له بمذكَّرٍ، ولا في الكلام مثالُ مَفْعُل، وأما مكرُمٌ ومَعُونٌ[2] فهو إما / غير ثابتٍ وإما شاذٌّ، فلا يكون ٢٩٢ مابُنِي على مثاله إلا كذلك، وهذا واضحٌ فلا اعتراضَ عليه حيث اختار اصحَّ المذهبين. وقد أثمر[3] اشتراطُه لكون التاء مثلها في نحو مَرْمُوة أن يجرى ذلك الحكمُ في كلِّ تاءٍ شأنُها أن تبنى عليها الكلمة إمّا سماعًا كما تقدّم، وإما اعتقاداً لذلك فيها، فإنك إذا بَنَيْتَ مثال مافيه التاء فلك أن تعتقد بناء الكلمة عليها مع كونها قد سُمع سقوطها في مثاله، وأن تعتقد سقوطها ، وتبنى الحكم على الاعتقادين ؛ فإذا بَنَيْتَ من الرمى مثل مَفْعُلَةٍ قلت على اعتقاد البناء على التاء : مَرْمُوَة ، بمقتضى كلام الناظم ، لأنه شرط في قلب الياء واواً للضمة بناء الكلمة على التاء، وتقول على اعتقاد السقوط : مَرْمِية ، فلا تترك الضمة بل تقبلها كسرةً والواو ياءً؛ إذْ تخلَّف شرطُه، فيدخلُ فى باب أدْلٍ وأَجْرٍ . وكذلك إذا بَنَيْتَ من الرمى مثل حَذُرَة[4] قلت : رَمُوَةٌ على البناء، ورَمِيَةٌ على عدمه . ومنه ما تقدَّم من بناء فَعُلَة[5] ، ومن ذلك كثير، فكل ما اعتُقِد فيه البناء على التاء فلا حقٌ بِمَرْمُوَةٍ ، وكُلُّ ما لُحِظَ فيه لَحْظُ السقوط فخارج عن حكمه، وهذا ظاهر.

---

(١) في اللسان : والجمع العراقي... وإن جمعت بحذف الهاء قلت : عَرْقٍ، وأصله : عَرْقُوٌ، إلا أنه فُعل به مافُعِل بثلاثة أحْقٍ في جمع حَقْوٍ، يريد، أنه تحسرت الضمة، فقلبت الواو ياءً، ثم أعل إعلال قاضٍ.

(٢) المكرُمُ والمكرُمة : فعل الكرم. وأما المَعُون ففي اللسان : «ومن العرب من يحذف الهاء [يريد من المعونة] فيقول : معون، وهو شاذٌّ لأنه ليس في كلام العرب مفعل بغير هاء».

(٣) الأصل : أتم.

(٤) يقال : رجل : حَذِر وحَذُرٌ : متيقظ شديد الحذر.

(٥) الأصل، ت : فعلت.

والمسألة الثانية : أنه فَرَض ههنا بناء مثالٍ آخَرَ وأجازه، أما فَرْضُ البناء فكأنه (غيْرُ[1])مُتَّفق علي صحته عند الحُذَّاق فى الجملة، وقد بَوَّب عليه سيبويه، وهو أن تبنى من المعتلّ ما له نظيرٌ من الصحيح وتُبَيِّن وجه اعتلاله[2]. وتعدّى به الناسُ إلى البناء (من)[3] الصحيح ماله نظير من الصحيح، وهو من الأختراع الحسن في معناه، وهو فى المفردات نظير باب الإخبار[4] فى المركبات وكثيراً مايغلط (الناس)[3] فيه كغلطهم فى الأخبار أو أشدّ، لصُعُوبة مَرَامه[5]، وبُعْدِ أغراضه، ولطف الصنعةِ ، فيه، وخفاء مبانيه. لكن من تَنَبَّهُ له وتمرَّن فيه عُدَّ نبيل القوم، ورافع راية الإمامة في التصريف. والناظمُ قد ظهر منه إجازةُ ذلك كمذهب الجمهور، وذهب الجرميّ إلى المنع من ذلك رأسًا محتجًا بأنَّ النحوىَّ إنما كلامهُ فيما تكلمّت به العربُ، وفيه[6] تقع الفائدةُ المطلوبة من النحو، لأنّ اختراع اللغة باطلٌ، وإذا كان كذلك فلا معنى لهذا الفّن، وإذْ هو تشاغُلٌ بما لم تتكلم به العرب، فهو تعطيلٌ للزمان من غير ثمرة. والذين أجازوا اختلفوا على القولين :

أحدهما : جواز البناء مطلًا كان له نظير فى كلام العرب أو لم يكن . وهو مذهب الأخفش[7] ، وحجته أنك إذا بنيت مثلاً مثل جالينوس أو

---

(١) عن س، ك.
(٢) الكتاب ٤/٢٤٣.
(٣) سقط من س.
(٤) أى : باب الإخبار بالألف واللام.
(٥) س، ك : مرماه.
(٦) س : ويه.
(٧) الأصل : وهو مذهب الجمهور.

مَرْزَنْجوش[١] أو آجُرٌ، فلا يعنى أنَّ ذلك من كلام العرب، وإنما ذلك على جهة التدريب والتعليم، أى : لو بنت العربُ مثل هذا من الغزو مثلاً أو من الردّ لكان على ماثبت من أقيسة كلامهم، فكما يُتشاغَلُ بالتعليل والتوجيه فيما أعتلَّ من كلامهم وما لم يعتلّ على أن القصد من ذلك تثبيت القوانين وتأكيد تعليمها، كذلك فى هذا أيضًا تثبيت القوانين الثابتة من كلامهم وتأكيد. وكان أبو الحسن لأجل هذا يبنى جميع مايُسأل عنه، فيقول : مسألتك/ ليست بخطإٍ وتمثيلى عليها صواب. قال : فإن أبى صاحبُك فَقُل له : فلو جاء فكيف كان ينبغى أن يكون، فإنه لايجدُ بُدًّا من الرجوع إليك. وأيضًا فإن ضَرَنْبَباً[٢] إذا بنى على مثال جَحَنْفَلٍ لا معنى له فى كلام العرب، فلم لانبنى على مالا مثال له أيضًا، وكلاهما ليس من كلامهم. قال السيرافى : ويُقَوِّمه أن القائل : ابن لى مثل جالينوس لم يكلَّف أن يجعل هذا (البناء)[٣] من كلامهم.

والقولُ الثاني : مذهبُ سيبويه، وهو المتوسط، وهو أنَّ فى البناء من المعتل المضاعف مثلَ ماورَدَ فى الصحيح كفايةٌ في التدريب ، من أنّا لانخرج بالجملة، عن نظائر كلامهم، وأما البناءُ من الصحيح فليس فيه تدريبٌ، فلا ينبنى منه (شئ)[٣]، لأنّ لنا شغلاً[٤] فيما نقل من كلامهم.

قال ابن الضائع : وجميعُ هذه المذاهب صحيح . قال : وعندى أنه لاخلاف بينهم، وإنما هى مذاهب فى زيادةالتعليم. يريد : لا أنها مذاهبُ فى

(١) المرزجوش: نبت، والمرزنجوش لغة فيه.

(٢) الأصل، ت : فإن عرسا.

(٣) عن س، ك.

(٤) س : شاغلاً.

الإلحاق بكلام العرب ما لم يوجد فيه. وذكر أنّ وضَعْ مثل هذا وضعُ لغةٍ لم تَكَلَّم بها العربُ.

وقد نُقل هذا الخلافُ على معنى أنّه يُنطقُ به فى الكلام، ويلحق بكلام العرب ، ويجوز استعمال تلك الأبنية فى ضرائر الشعر أو غيرها، وهو مذهب ابن جنى نصّاً[1]. وليس الكلامُ فى ذلك هنا ، وإنما الكلامُ هنا على جواز البناء على الجملة أو عدمه، ولاشَكَّ أن الناظم حين فَرَض البناء قائلٌ بقول الجمهور فى الجواز لكن لايتعين هنا مذهب الأخفش من غيره، لأنه بنى على ماوجِد مثلهُ فى كلام العرب، وأيضًا فهو بناءٌ من المعتل إذْ هو من رميتُ على مثال الصحيح، وهو مَقْدُرَة، وسَبُعان، وهو الراجح فى النظر عندهم لما فيه من التدريب والاعتياد لقوانين التصريف وغيره حتى يصير هذا العلْم ملَكَةً فى قريب من الزمان. وإن أردت بَسْطَ الخلاف على أتمّ من هذا فابن جنى فى المنصف قد أتى فيه ببسط على وجه آخر وطريقةٍ أخري، وذكر ذلك السيرافى وغيره.

وأمّا ما آخره ألفُ ونونُ فهو الذى أشار إليه بقوله : «كذاإذا كسَبُعانَ صَيَّرة»الهاء فى «صَيَّره » عائد على البناء المتقدّم وهو البناء من رمى، يعنى أنّ هذا الحكم المذكور من قَلْبِ الياء واوًا للضمّة قبلها ثابت فيما إذا بَنَيْتَ من رمى مِثْلَ سَبُعان، [2] فالأصل أن تقول : رَمُيان، بإظهار الياء ، لكن لما كانت الياء ضعيفةً لأنها لامٌ ، واللام أضعف من العين، قَوِيَتِ الضمَّةُ عليها ولم تَقْوَ على العين، ألا ترى أنك تقول : رجلٌ عُيَبةٌ، فلم تقلب الياء واوًا لكونها عينًا، بخلاف اللام لضعفها، ولم تقلب الضمة كسرة للياء لكون الكلمة قد بُنيت عليها فصارت

(١) المنصف ١/٤٣ – ٤٤، ١٨٠، وانظر الخصائص ١/٣٥٧ – ٣٥٨.

(٢) س : فإن الأصل.

حشواً بالألف والنون، وهما أشدّ فى بناء الكلمة عليهما من التاء[1]، لأن الهاء قد تُعَدُّ كالكلمة المنفصلة، بخلاف الألف والنون فإنها حروف الكلمة البتَّة، وعلى هذا تقول فى فَعُلان من حييتُ : حَيُوان فتقلب الياء الثانية واواً للضمة كما فعلت ذلك فى رَمُوان وما أشبه ذلك.

فإذا تقرّر هذا فاعلم أنه يتعلّق/ بكلام الناظم أشياءُ:

أحدها : أنّ قوله : « واواً آثر الضمِّ رُدَّ اليا »، ظاهره أنه يُرِيدُ الضمَّ على إطلاقه والضمُّ تارةً يكون ظاهراً كما تقدّم من الأمثلة وتارةً يكون خفيًا وذلك حيث يسكن تخفيفًا، فنصَّ سيبويه[2] وغيره على أن الحكم في ذلك واحدٌ، فإنّ ذهاب الضمّةِ للتخفيف لايرفع حكمها، لأنّ زوالهَا عارضٌ، فأما فى فَعُل من الفعل فإنك تقول : لقَضْوَ الرجلُ، وهو من قَضَى يقضى، وهذا مسموع، فتركوا الواو على حالها بعد التكسير لأنه فى حكم الظهور، وعلي هذا تقول فى رَمُو : رَمْوَ، وفى نَهُو : نَهْوَ، ولاتَرُدُّ الواو إلى أصلها. وأما فى فَعلان فتقول فى: رَمُوان : رَمْوان ، وفى حَيُوان : حَيْوان، ونترك الواو على حالها لو ظهرت الضمة ، لأنها مقدَّرة الظهور. وكذلك إذا بَنَيْتَ فُعُلان من الرمى ثم سكنت العين لقلت : رُمْوان، كما أنك إذا قلت فى بناء فُعُلَةٍ أو فَعُلَةٍ منه : رُمُوَة ورَمُوَة ثم سَكَّنْتَ لقلْتَ : رُمْوَةٌ ورَمْوَةٌ. والمسائل كثيرة، والتفريعُ مُتَأَتٍّ .

والثانى : أنه قد ظهر من استقراء كلام الناظم أن تمثيله فى هذه المسألة إنما هو بالمعتلِّ اللام وحدها، فظهر بذلك قصدُه إلى ذِكْرِ ذلك وحدَه دون المعتلِّ

---

(١) الأصل، ت ك الفاء – س : الياء.

(٢) الكتاب ٤/٣٨٦.

العين واللام معًا، فإن ذلك إنما يتأتّى فيما مثّل به لا فى غيره، فإنك لو أردت أن تبنى من طَويت أو حَييتُ مثل فُعلَ لم يُجز، لأنك تقول فى المبنى من حَيِى : حيُو، وليس ذلك بموجودٍ فى الكلام، أعْنِى[1] أن يكون ما عينُه ولامُه ياءان على فَعُل، وكذلك لو قلت : طَوُوَ، لم يكن لذلك نظير فى الكلام لما فيه من ثقل التضعيف. ولذلك أمتنع أن تبنى من القُوَّة والحُوَّة على فَعُل. وأيضًا لو فرضناه لو جب الإدغامُ كما تقول فى فَعُلان من طويت: طَيّان. وكذلك لو بَنَيْتَ منهما[2] نحو مَقْدُرة لم يُجزْ، لأنك كنت تقول فى طويت : مَطْوُوَة، وهذا غير جائز لأجتماع الواواين ولذلك قال سيبويه والخليل فى ترقوة من الغزو: غَزْوِية، لاغير ، ولم يَجُزْ غَزْوُوة لاجتماع الواواين، وإنما يجوز من ذلك البناء من حَيِىَ فتقول : مَحْيُوةٌ، وكذلك إذا بَنَيَتْ منه فَعُلان قلت : حَيُوَان ذكره المازنى[3] على أنه مُنَازَعٌ فيه[4] (وفيما قبله)[5] غير متفق عليهما. وكذلك يجوز - على خلاف - أنْ تقول من طويت : طَوُوان، على إجازة سيبويه قَوُوَان[6] من القُوَّةِ، وغيره يمنع ذلك. وقد اضطرب الناس فى ذلك اضطرابًا كثيرًا.

والثالث : أنه ذكر حكم الآخر مع التاء، ومع الألف والنون، ولم يذكر حكمه مع ألفى التأنيث مع أنهما كالألف والنون فى ذلك، فإنك تقول إذا بَنَيْتَ مثال الأربُعاءَ[7] من الرمى : أرمُواء، أصلهُ أرمُياء، وكذلك مثال الأربُعاء : أُرْمُواء،

---

(١) الأصل : إلى . ت : أى.

(٢) الأصل، ت : منها.

(٣) المنصف ٢/٢٨٣.

(٤) الأصل، ت ك «قلت: حيوان، على أنه منازع فيه ذكره المازنى، غير متفق عليها».

(٥) عن س، ك.

(٦) الكتاب ٤/٤٠٩، وانظر المنصف ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

(٧) ك : أربعاء.

أصله أرْمُياء، فكان من حقَّه أن يذكر ذلك، وقد نبَّه عليه فى التسهيل حيث قال :«وتُبدل الألف واوًا لوقوعها إثر الضمة»، ثم قال : « والواقعة[١] آخر فَعُلَ، أو قبل علامة تأنيث بنُيت الكلمة عليها[٢]. وأطْلَق فى علامة التأنيث ولم يُقَيِّدها بهاء دون غيرها، إلاَّ أنه جرى على عادة الجمهور إذْ لم يَفْرِضوا ألفى التأنيث فى هذه المسألة كسيبويه والمازنى وابن جنى وغيرهم[٣].

٢٩٥ والرابع : أنَّ/ هذا الفصلَ تَقَرَّر فيه أنّ الضمَّة إذا وقعت بعدها الياءُ وكانت آخرًا تُقْلَبُ واوًا للضمَّة، وذلك إذا كانت أحد تلك الأشياء، فاقتضى أنها إذا لم تكن على تلك الأوجُه فإن الياء[٤] لاتقلب (واواً)[٥]، وذلك نحو : أَظْبٍ جَمْع ظَبْيٍ، أصله أَظْبُيٌ. وكذلك[٦] إذا بَنَيْتَ من رَمَى مثل تُرْتُمٍ قلت: رُمْيٍ، أصله: رُمْيُيٌ، أو من[٧] بنى قلت : بُنْيٍ، (أصله)[٨]: بُنْيُيٌ
وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من الإعلال، لأنّ حرف العلَّة إذا كان آخرًا فهو أضعف منه إذا كان وسطًا، فلا بُدَّ من أحد الأمرين، امتنع أحدهُما بإشارة الناظم إلى ذلك، وهو إبدالُ الياء واوًا (لأنه)[٩] قد خَصَّه بفَعُل

---

(١) يريد الياء.
(٢) التسهيل : ٣٠٥.
(٣) فى النسخ : وغيرهما. وفوق فى ك: كذا.
(٤) الأصل، ت : فإن الذى.
(٥) عن س، ك.
(٦) ت، ك : وكذا. س : وكما.
(٧) الأصل، ت : أو مثل بنى.
(٨) سقط من الأصل.
(٩) سقط من الأصل، ت.

ومَفْعُلَةٍ وفَعُلاَن ونحوهما[١] ، فلو دخل مـــثلُ أظْبٍ فى هذا الحكم لم يكن لتخصيصه ما خَصَّص ذِكْرَه وجهٌ، فلم يَبْقَ إلاَّ أن يكون خارجًا عنه، وإذا خرج عنه لم يُعطِ المفهومُ فيه إلاّ أنّ الياء لاتُقْلَبُ واوًا، فيبقى إذًا الحكمُ فى المسألة مجهولاً غير معلوم؛ إذْ ليس عدمُ القلب ياءً بمعيَّن لشيءٍ فكيف وهو دائر بين التصحيح وبين قلب الياء واوًا للضمَّةِ ، وإذا كان كذلك ثبت أنَّ مسألة أظْبٍ مُغْفَلَةٌ[٢] فى هذا النظم على شهرتها وكثيرة دَوْرَهِا مضمومةٌ إلى مسألة أدْلٍ وأجْرٍ ونحوهما مما آخرهُ واوٌ قبلها ضمة، ومثل هذا يُعَتَرض عليه في إغفاله إياه، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيبُ !

ثم قال : «وَإِنْ تَكُن عَيْنًا لفُعْلى وَصْفَا» ... إلى اخره. ضمير «تكن» عائدٌ على الياء التى انضمَّ ما قبلها، والإشارة بذلك إلى البناء على فُعْلى[٣] الذى عينُه ياءٌ، وهو وصفٌ، ويريد أنَّ فُعْلى - بضم الفاء - إذا كان عينُها ياءً[٤]، وكانت وصفًا لا اسمًا فإنَّ فيها وجهين من الإعلال، وهما المتقدَّمان، ولذلك أتى بالألف واللام التى للعهد فى الذكر، وذلك أنه ذكر فيما إذا انضمَّ ما قبل الياء على الجملة وجهين من الإعلال ، وهما انقلابُ الضمَّة كسرةً لأجل الياء، وانقلابُ الياء واوًا لأجل الضمة، هذا الذى تقدَّم له، فلا بُدَّ أن تكون الألفُ واللامُ محالاً بها على ذلك، فكأنه يقول أنْتَ بالخيار في أن تقلب الضّمة كسْرةً لأجل الياءِ فتقول : المرأة الكيسَى، من الكَيْسِ، والمرأة الطِّيْبَى من الّطيب ، وكذلك قسمة ضِيْزَى ، وامرأةٌ حِيكى ، أصله فُعْلى بالضم (لا فِعْلى)[٥] ، والدليلُ على ذلك

(١) فوق فى ك كذا. وأرى أن ضمير التثنية عائد إلى مفعُلة وفعلان.
(٢) الأصل : مقفلة.
(٣) الأصل، ت فعل.
(٤) س : واوًا.
(٥) سقط من الأصل.

أن فِعْلى ـ بكسر العين ـ فى الصفاتِ معدوم عند الأكثر ونادرٌ عند المؤلف، إذْ حكى منه : عِـزْهى[1] وضِـئْزى، بالهمز. وتأوّل غيره ضِـئْزَى على أنه مـصـدر وُصِفَ به، وإذا كـان كـذلك ثبت أنه فُـعلى، فكان الأصل كُـيْـسى وُطيْبىَ، لكنهم قلبوا الصمّةَ كسرةً لِتصحَّ الياءُ، كما فعلوا ذلك فى فُعْلٍ الذى هو جـمعُ كبِيْضٍ، أو تقلب الياء واوًا لأجل الضمة قبلها فتقول : الطُّوبى والكُوسى وحُوْكى وضُوزى ، وضُوزى أشبه ذلك، كما فعلت[2] (ذلك)[3] فى فُعْلٍ من البيع. حين قلت على مذهبه بُوغٌ . وإنما مثَّلتُ بالطُّوبى والكُوسى وإن كانا من فُعْلى التفضيل بناءً على مذهبه فيها فى التسهيل[4]. وتقييده فعْلى بالوصفية يُخْرِجُ ما لم يكن منها وصفًا. فكلُّ ما كان من الأسماء على فُعْلى وعينهُ ياءً فليس يدخل تحت الحكم بالوجهين، وإنما فيه وجهٌ واحدٌ/، ٢٩٦ إلا أنّ هذا الوجه لم يتعيَّن هنا، فيحتمل أحد هذين الوجهين، والذى يتعيّن هنا هو قلب الياء لتصحَّ الضمة نحو قولك : طوبى لزيد، قال تعالى ك {طوبى لهم وحُسْن مآبٍ}[5]. وهذه ليست بصفةٍ ولا هى تأنيث الأطيب وإلاّ لزمت الألف واللام أو الإضافة، فثبت (أنها)[6] اسم. وكذلك ما كان من الفُعْلى اسمًا غير صفة، ولذلك لو بَنَيْتَ فُعْلي من البيع لقلت : بُوعَى، أو من الخير لقلت : خُورَى، أو من العَيْنِ[7] لقلت: عُوَنى. وكذلك ما أشبهه.

(١) رجل عِزْهى : لئيم وقسمة ضِئْزى : جائرة .

(٢) الأصل، ت : كما لو قلت.

(٣) عن س، ك.

(٤) التسهيل ٣٠٩. وانظر الكتاب ٣٦٤/٤.

(٥) الاية ٢٩ من سورة الرعد.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) العَيْنُ : مصدرُ عانه يعينه عينًا : أصابه بالعين.

فإن قيل : ما الذى يدلّ من كلامه على تعيين هذا الوجه دون الوجه الأول؟

فالجواب : أنه قد قدَّم أن الياء تقلب واوًا إذا سكنت لأجل الضمة قبلها، فَفُعلى الاسم والصفة فى الحقيقة كانا داخلين فى ضمن[1] عقدَه هناك، إلا أنه أخرج الصفة لِمَا جاز (فيها)[2] من الوجهين عنده، فبقى[3] الاسم على ذلك الأصل، وهذا ظاهرٌ جدًا، فليس (حكمُ)[2] فُعْلى الاسم بمأخوذٍ من المفهوم هنا، بل من النصّ هنالك.

ثُمَّ هَهُنا على الناظم سؤَالات:

أحدهما : أنه قال : «فذاك بالوجهين»، يعنى المتقدَّمَين، ولم يتقدَّم له فى الياء التى قبلها ضمَّة وجهان فقط، بل ثلاثة (أوجه)[4]، أحدها : التصحيح فتبقى الضمة على أصلها غير منقلبة والياء كذلك على أصلها، والثانى والثالث هما هذان، وعلى هذا فيحتمل[5] كلامُه (من حيثُ) لم يقتصر علي وَجْهَىِ الإعلال أن يكون الوجهان هنا يريد بهما التصحيح والإعلال على وجهيه كليهما، أو على أحدهما، لكن هذا غير صحيح؛ إذ ليس الوجهان هُنا إلا وَجْهَا الإعلالِ خاصَّةً، وأما التصحيحُ فلا يصحّ ولا تكلّمت به العرب قطُّ ، فكان كلامُه على هذا مشكلاً.

والثانى : على« تسليم أنه أراد وَجْهَىِ[6] الإعلال لم يذكر أن أحدهما أكثر من الأخر، (بل)[7] قال: «فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى»، فأطلق، فاقتضى أنهما

(١) الأصل ك ضمير.
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل، ت : ففى.
(٤) عن س.
(٥) الأصل، ت : «وعلى هذا فيحمل كلامه على هذا لم يقتصر».
(٦) فى النسخ : وجها.
(٧) سقط من س.

على حدٍّ سواءٍ، كيف وسيبويه[1] وغيره يقولون : ليس لهم في هذا إلا وجه واحدٌ، وهو قَلْبُ الضمة كسرة كما قُلِبت في بيضٍ، ولم يُجِيزُوا غيره، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظٌ لايقاسُ عليه ، ووجه مخالفة الصفة الاسم هنا التفرقة بينهما كما فَرَّقوا بين الاسم والصفة في فُعْلَى و (في)[2] فَعْلى، كما يأتي بحول الله تعالى، وقد جعل قلب الياءِ واواً في التسهيل قليلاً، فَعَلَى كُلٍّ تقدير لم يرتكبْ ما قال النحويّون، ولا ما قاله في التسهيل.

والثالث : أنه حين[3] ذكر الوجهين في الصفة كان من حقِّه أن يذكر الوجهين في الاسم؛ لأنه قد حكاهما في التسهيل، فقال . «وتُبْدَلُ الضمّة في الجمع كسرةً فيتعيَّن الصحيح»، ثم قال:«ويفعل ذلك بالفُعْلى صفةً كثيرا، وبمفرد غيرها قليلا»[4]. فدخل في هذا القليل فُعْلى الاسم، فإِذْ ذكر في الصِّفَةِ الوجهين على اختلافهما فكان من حقِّه أن يذكرَ مثل (ذلك)[5]. في الاسم وإن كان ذلك ليس مذهب سيبويه فإنه قد جاء أيضا في السماع، حكى ابن جنى عن أبي حاتم قال : «قرأ عليّ أعرابي بالحرَمِ (طِيبى لهم وحسن مآب)[6] فقلت له : طوبى فقال : طِيْبى. قلت : طُوْبَى! قال : طِيْبَى. فلما طال عليَّ قلت له : طُوْطُوْ / فقال: طِيْ طِيْ»[7]. فظهر أن طِيبَى لغة هذا ٢٩٦

---

(١) الكتاب ٤/٣٦٤.

(٢) سقط من س.

(٣) س : أنه لما.

(٤) التسهيل ٣٠٥.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الرعد. حبّذا لو تمكن من الوصول إليه أو للتعليق بأنه لم يرد في أي من كتب القراءات الشاذة وغير الشاذة.

(٧) الخصائص ١/٧٥ – ٧٦.

القارئ، ولا يكون ذلك إلا لأنّها لغة لبعض العرب وإن كان الأكثرُ إبدالَ الياء واوًا. فإذًا قوله: «وَصْفًا»، زيادةٌ على طريقته لايحتاج إليها.

والرابعُ : أنّ كلامه حَصَر قسمين، قسم الاسم المحض كطُوبَى، وقسم الصفة المحضة كَحِيكَى. وبقى له قسم ثالث مُذَبْذَبٌ، وهو الفُعْلى تأنيثُ الأفعل، وهذا القسم متردِّدٌ بين الأسماء والصفات، ولذلك يُشكل حكمُه فى كلام المؤلِّف، فمن حيث هو صِفَةٌ فى الأصل يتوهَّم دخوله فى قسم الصفات، فيكون إذ ذاك حكمه فيه حكم الصفة فى جواز الوجهين، وهذا غير ماذكره النحويون سيبويه وغيره، لأنهم ألزموا فى فُعلى تأنيث الأفعل نحو الطِّيبى والكِيسَى الإجراءَ مجرى الأسماء فتقول فيه : الطُّوبى والكوسى لاغير، وما جاء على خلاف ذلك فنادر لامُبَالاةَ به، وأيضًا فيُوهم على هذا أن يكون من الصفات المحضة، وهو خلافُ ما قاله الناس أجمعون؛ إذ ليس الفُعلى أُنثى الأفعل عندهم إلاّ فى حيِّز الأسماء [و][1] من حيث هو جاز مجرى الأسماء يُوهم أنه يحكم عليه بحكم الأسماء، وهو خلافُ لما نَصَّ عليه فى التسهيل، إذ جعل الفُعلى تأنيث الأفعل من الصفات المحضة فقال: «والصِّفة المحضة كالعُليا والدنيا تأنيث الأدْنى، والجارية مجرى الأسماء الدنيا إذا أريد بها هذه الدار»[2]. فإذا كان هذا عنده كذلك كان هذا القسم فى كلامه مُشْكِلاً جداً، ولو لم يكن متردّدًا بين القسمين لم يقع فى كلامه إشكالٌ.

والجواب عن السؤال الأوّل : أنّ الوجهين المحالَ عليهما ليسا إلاّ وَجْهَى[3] الإعلال، والتصحيح لايمكن إجراؤه، لأنَّ الياء ساكنة، ولم يتقدَّمْ له في الياء

---

(١) عن ك وحدها.

(٢) التسهيل ٣٠٩، وانظر تعليق المحقق.

(٣) فى النسخ : وجها.

الساكنة التى قبلها ضمة تصحيحٌ أصلاً، وإنما جاء في المتحركة، وهذه ليست بمتحركة، فلم يبق إلا ماتقدَّم من وَجْهَى الإعلال.

والجواب عن الثانى : أنه قد مضى له مثلُ هذا مما أحد الوجهين فيه أرجح من الآخر، ولم يُنبِّه على ذلك اتّكالاً على إطلاق الجواز فيهما(١- معًا، إلاّ أن إطلاق الجواز -١) فيه مخالفةٌ لمذاهب الناس؛ إذْ لاأعلم فى الصفة خلافًا فى أنها على وَجْهٍ واحدٍ، وهو قلب الضمة كسرة وتصحيح الياء إلاّ[٢] ما يجرى على مذهب الأخفش فى نحو فُعْلٍ من البيع وما أشبهه، ولم أرَه منصوصًا عنه[٣] هكذا. ولعلّ الناظم إذْ كان مذهبُه هنالك مذهبَ لأخفش، وكان قد سُمِع هنا شيءٌ مما يقتضيه وإن كان نادرًا أخذ به[٤]، مع ما جاء فى السماع الفاشى من موافقة مذهب سيبويه، فجعلهُما وجهين متساويين عنده، لأن أحدهما عضَدَه جريانُه عنده على القياس وإن كان فى السماع قليلاً، و(الآخر)[٥] عَضَّده السماعُ الفاشى وإن كان ليس بموافقٍ للقياس عنده، فاستويا عنده من هذه الجهة، فأطلق الوجهين إطلاقًا إعمالاً للدليلين وجمعًا بين المذهبين. وعلى هذا يجرى الجواب عن السؤال الثالث، لأن طيبى، ونحوَهُ مما جاء قليلاً في الأسماء لاقياسَ (له)[٦] يُعَضِّده حتى يقاوم عنده/ الوجه الآخر أو يُدانيه، فلم يجعله وجهًا جائزًا مع لآخر الذى عليه ٢٩٨

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : «إلا على ما».
(٣) الأصل، ت : عليه.
(٤) س : أخذ فيه.
(٥) مكانه فى س : «وإن كان».
(٦) سقط من س.

الجماعة، بل جعله لقلّته معتدّ به. وهذا حَسَنٌ من الاستنباط لايبعدُ عن أغراض الناظم فى هذا النظم، وأيضًا[1] فقد يكون الجواب عن هذين مبنيًا على الجواب عن الرابع، وهو أن مذهبه فى التسهيل أن الفُعْلى تأنيث الأفعل من قبيل الصفات المحضة لا مما جرى مجرى الأسماء، ولذلك عُنِي بتمثيل ذلك والتعريف به حيث قال: «والصفة المحضة كالعلياوالدنيا تأنيث الأدنى» .. إلى آخره، وقد مرّ ذكره فوق هذا، قال شيخنا القاضى - رحمه الله -: هذا تبيينٌ لما اصطلح عليه لنفسه؛ إذْ هو مخالفٌ لسائر النحويين، فلذلك أتي به، وإلا فكان يكون من قبيل الفضول، إذ ليس من شأنه التمثيل، فإذًا إنما بنى هنا على ما بينّه هنالك، فيجوز عنده فيه الوجهان. وقد أجاز غير الناظم فى فعلى التفضيل الوجهين بناءً على الاعتبارين لابناءً على مذهب الناظم؛ إذْ هو فى هذه المسألة مخالفٌ للنحويين، وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى. فنقول على هذا: الكِيسى والكُوسى، والطِّيبى والطُّوبى، وكذلك الميلى والمُولى، والبِينَى والبُونَى ، فى تأنيث الأميل والأبين، وكذلك ما أشبهه، (وإذا كان كذلك)[2] فسيبويه حين كان مذهبُه فى فُعلى الأفعل القَلْبَ واوًا للضمّة، لأنه عنده اسمٌ، وكان مذهبه فى الصفة قلبه الضمة لأجل الياء فهذا وجهان قياسِان عنده، فأخذ الناظم المذهبين فى الصفة على الجملة، لأن فُعلى الأفعل عنده صفة، فقد ثبت فيه قلبُ الياءِ واوًا، وحيكى وضيزى ثبت فيهما وفيما أشبهها قلب الضمة كسرة، مع أنَّ كلا القسمين قد سُمِعت فيه المخالفةُ، فقالوا فى فعلى الأفعل: الكِيسى . وقالوا فى تصريف ضيزى: ضُزْتُه ، قال ابن جنى في الضم الذى هو دليل على الواو: يحتمل أن

(١) بعده فى س : «والجواب أيضًا فقد يكون الجواب عن هذين مبنيا على أن مذهبه فى التسهيل ..».

(٢) سقط من الأصل.

يكون الضيزى منه ضُوزَى، فَعُدِلَتْ إلى كسر الياء لتنقلب الواو ياءً فتخفَّ الكلمةُ مع أمن اللبس ؛ لأنه ليس فى الكلام فِعْلَى صفةٌ. قال : ولانقول على هذا فى فُعْلٍ من القول ونحوه: قِيلٌ ، لئلا يلتبس فُعْلٌ بفِعْلٍ. فإذا كان كذلك اعتدل الأمران[1]، فادّعى الناظم لذلك اعتدال الوجهين، والله اعلم.

وقوله:«كَذَاكَ بِالْوَجَهْينِ عَنْهُم يُلْفَى »، أى: يوجد بالوجهين، ويَعْنِى فى السماع.

فَصْلٌ

مِنْ لاَمِ فَـعْلَى اسْـمًـا أَتَى الْواوُ بَدَلْ

ياءٍ كـتَـقْـوَى، غَـالِبًـا جَـاذَا البَـدَلْ

بـالعَكْسِ جَـاءلامُ فُـــعْلَى وَصْــفَـــا

وَكَــوْنُ قُـــصْـــوَى نَـادِرًا الاَيَخْـــفَى

إنما جعل هـذا فصلاً على حِدَتِهِ لأنّ الإعلال فيه لغير موجب قياسّى، بل كان القياسُ فى بعضه خلافَ ما جاء به السماع ، وذلك فَعْلى الاسمُ نحو التقْوى، فكونهم قلبوا اليـاء إلى الواو على خلاف القياس؛ إذْ عادتهم أن يقلبوا الأثقل إلى الأخفّ ، وهم قد عكسوا الحكم هنا فقلبوا الياء التي هى أخفُّ إلى الواو الى هى أثقلُ. وقد رام ابن جنى أن يُرِىَ فى هذا وجهًا من الاعتلال غير ما قالوا من التفرقة بين الاسم/ والصفة ٢٩٩ فقال[2] : لما غلبت الياء الواو فى أكثر المواضع أرادوا أن يُعَوِّضوا الواو من

---

(١) س : الأمر.

(٢) س : قال.

كثرة دخول الياء عليها فقلبوا الياء، قال : وإنما خصُّوا اللام دون الفاء والعين لأن اللام أقبلُ للتغيير لتأخرها وضعفها، وكان ذلك[١] فى الاسم دون الصفة لأن الواوأثقل، فـأرادوا أن يجـعلوا الأثقل فى الأضـعف؛ إذ الاسم أخفّ[٢] من الصفة، لأن الصفة مقاربة[٣] للفعل. قال: « فتأمّل هذا فهو أقرب مايقال فى هذا »[٥]. وما قاله ليس له تلك القوة مع أنه منتزع (من سيبويه)[٤].

فلما كان هذا (على:هذا)[٥] الوصف فصله عما تقدَّم، وإن كان الجميع إبدالاً جاريًا فى الاطراد جريانًا واحدًا.

وتكلَّم هُنا على فَعْلَى وفُعْلى - بفتح الفاء وضمها - وترك الكلام على فِعْلى بكسرها وذلك لأمرٍ عليه انبنى الإبدالُ هنا، وهو أنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة فأبدلوا فى أحدهما ولم يبدلوا فى الآخر ليحصل الفرقُ بن الضربين، ولما كان فَعْلَى وفُعْلَى يقعان اسمًا وصفةً فالاسم من المفتوح الفاء نحو علقى وسلمى ورضوى، والصفة نحو عطشى وسكرى، والاسم من مضمومها نحو البُهْمى والحُمَّى والعُمْرى، والصفة نحو الأُنْثى والحُبْلى والشُّؤْمى - جاء بهما فى هذا الموضع لأنهما محلّ التفرقة. وأما فِعْلى بالكسر فإنما أتى اسمًا ولم يأت صفةً ، وما جاء من عِزْهى وضِئْزَى فشاذٌّ أو مُؤوَّل ، فلم[٦] يتعلَّقْ به إذًا حكمُ التفرقةُ، إِذْ ليس ثَمَّ ما يُفَرّق.

---

(١) س : هذا.

(٢) الأصل : أخص.

(٣) س ك مقارنة.

(٤) انظر المنصف ٢/١٥٧ - ١٥٨.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل، ت : ولم.

فأما فَعْلَى – بفتح العين – فإنه على قسمين :

أحدهما : أن يكون لامه واوًا كالَجْدوَى من جَدَوته ، والجَلْوى من جلَوْتُ، والسَّلْوَى من سَلَوْتُ ، والبَلْوى من بلَوَتُ. ومن الصفة شَهْوى ونَشْوَى. فهذا لم يقع فيه فرق بين الاسم والصِّفة ، ولذلك قال الناظم : «مِنْ لامِ فَعْلَى اسمًا أتى الواوُ بَدَلْ ياءٍ»، فَشَرَطَ أن يكون المبدُل منه ياءً، فخرج إذًا ما لامُه واوٌ عن ذلك الحُكم فلا بَدَلَ فيه أصلاً وإنما يجئُ على أصله كالأمثلة[1] المتقدّمة.

والثانى : أن يكون لامُه ياءً، فهذا الذى يجرى فيه هذا الحكمُ إلا أنه أثبت ذلك إذا كان ما هى فيه اسمًا، فأعطى ذلك التقسيم المذكور، فإذا كان اسمًا أُبدِلَت الواوُ من يائه نحو التَّقْوَى من وَقَى يقى، والشَّرْوَىَ من شَرَيْتُ، لأن شَرْوَى الشئ مثله، والشئ إنما يُشْرى بمثله، والرَّعوى من رعيت، وكذلك ما أشبهه. وأما إذا كان[2] صفةً فلا تُبْدل نحو خزيا وصديا، وكذلك ريًّا فى نحو قول امرئ القيس[3]:

إذَا قلت : هاتى نَوِّلينى، تمايَلَتْ

عَلَىَّ هَضِيمَ الكشْحِ ريّا المُخَلْخَلِ

أصله : رَوْيا ، لأنه من رَوِيت من الماء، فانقلبت الواو ياءً، وأُدْغِمَتْ فى الياء، على حكم لَيٍّ ونحوه. ولو كان اسمًا غير صفة لوجب أن يكون رَوَّى كالعَوَّى من عَوَيت : إذا لَوَيت[4]، أصله : العويا، قُلِبَتِ اللامُ واوًا لما تقدَّم، قاله سيبويه[5].

---

(١) الأصل، ت : كالمسألة.

(٢) ماعدا (ك) : كانت.

(٣) ديوانه ١٥.

(٤) يقال : عويتُ الشعر والحبل عيًا : لويته.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٤.

وقوله : «مِنْ لامِ فَعْلى اسمًا» الجارّ متعلّق بَبَدلْ، لأنه بمعنى مُبْدَلٍ، وبَدَلْ: منصوب على الحال من الواو، وياءٍ : مضافٌ إليه بَدَل، أى : أَتَى فى كلام العرب هذا المعنى.

٣٠٠ ثم قال : «غالبًا جَاذَا البَدَلْ / غالبًا: حالٌ من البدل، يعنى أَنَّ هذا البدلَ الآتى فى فَعْلى هو الغالبُ فى السماع، ودلّ هذا على أَنَّ ثمَّ سماعًا آخَرَ مغلوبًا، وهو كذلك فإنهم حكَوا: طَغْيَا، للصَّغير من بقر الوحش، جاء على الأصل، لقولهم : طغت البقرة طغيًا: إذا صاحت. وحكى الأصمعىُّ: طُغْيا، بضم الطاء[1]، ولاشذُوُذَ فيه على هذا. ومن ذلك قولهم : سَعْيا، اسمُ موضع، قالت جَنُوبُ أخت عمرو ذى الكَلْب[2]:

أبلغ بنى كـــاهل عنى مُـــغَلْغَلَةً

والقـومُ من دوُنهِمْ سـعـيـا ومـركـوبُ

وهو من السعى، وقد تأوله الفارسىّ على أن يكون الموضع سُمِّى بوصف كصديا، فبقى على ما استقرّ له قبل النقل كما بَقَىَ «يزيدُ» على إعلاله حين نُقِلَ إلى العلميّة، ثم اختار الشذوذ لأنه علمٌ والأعلامُ كثيرًا ما تُغَيَّر. وشذّ أيضا غَضْيا لمائةٍ من الإبل، قال الشاعر، أنشده ابن الأعرابى[3]:

ومُسْتَخْلِفٍ من بَعْدِ غَضْيا صُرَيْمَةً

فَأَحْرِ بِهِ لِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا

(١) انظر اللسان، مادة : طغى.

(٢) أنشدة ابن برّى كما فى اللسان، مادة سعى.

(٣) المغنى ٣٣٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٦/٣٩. وفيهما : بطول. وقائله مجهول.

ورَيّا للرائحة الطيبّة. فهذا كلُّه من ذلك المقلوب النادر الذى نَبَّه عليه.

ثم قال ذاكرًا للبناء الثانى : «بالعكس جالامُ فُعْلى وَصْفا»، يعنى أنَّ فُعلى على قسمين أيضًا، اسمٍ وصفةٍ ، فَأمَّا الصِّفَةُ فجاءت لامُها بالعكس مما جاءت عليه لامُ فَعْلى الاسم، وحقيقةُ العكسِ هو تحويل مُفْرَدَىِ القضية على وجه يصدق، وقد قال فى فَعْلى الاسم: أتى الواو بدل ياءٍ، فإذا عكست هذا قلت : أتى اليا بَدَل واوٍ، فيريد أن فُعْلَى بضم الفاء[1] إذا كانت صفةً فإن لامها على قسمين:

أحدهما : أن تكون ياءً، فهذا يبقى على أصله كما كان، كما قالوا: طُغيا، وهو ما حكاه الأصمعى وقد تقدّم آنفا، وكذلك ما أشبهه.

والثانى : أن تكون واوًا، فهذا هو الذى تُقلب واوه ياءً فرقًا بين الاسم والصفة كما تقدَّم، وكأنَّ هذا عند الناظم كالمعاوضة[2] بين الاسم والصفة، فلما كان القلبُ فى فَعْلى فى الاسم ولم يكن فى الصفة كان هنا دون الاسم لضرب من المعاوضة[3]. وأما الاسم فمفهومه أن البدل لايكون فيه، فإن كان فهو شاذٌ كالحُذْيا من حَذَوْتَهُ، أى : أعطيته. وقالو[4]: هو ابن عمى دُنْيا. بضم الدال غير مُنَوَّن، كأنه[5] مصدرٌ كالرُّجْعَى، ولايكونُ صِفَةً بألفِ التأنيث لجريانه على المذكر وعلى المجموع، كقول النابغة[6]:

---

(١) س، ك : العين.

(٢) الأصل : كالمعارضة.

(٣) الأصل : المعارضة.

(٤) س : وهذا.

(٥) س : لأنه.

(٦) ديوانه ٤٢.

بنو عَمَّه دُنيا وعمرو بن عامر

أولئك قومٌ بأسُهم غَيرُ كاذِبِ

ولقولهم فى معناه : هو ابن عَمِّى دِنْيًا ودِنْيَةً

وكلا المثالين من بنات الواو، ويدلُّ على هذا الثانى الاشتقاقُ من دنا يدنو.

وقوله : «غالبا» مما[1] يتعلَّق بهذا النوع من الإبدال أيضا، يريد أنّ هذا البدل فى الصفات أيضا هو الغالب، استظهارًا على النادر الذى حكى ابن جنى من قولهم : خُذِ الحلْوى وأعطه المُرَّى[2]، لأنه فى الظاهر صفة، وهو من الحلاوة. وعلى ذلك تأوَّل سيبويه[3] القُصْوَى على ما سيأتى إن شاء الله تعالى.

هذا ما أعطاه الحال من تفسير هذا الكلام؛ إذْ لابدَّ أولاً من إعطاء حق الكلام. وهذا المعنى المُفَسَّرُ قد نصَّ عليه أيضًا فى التسهيل إذ قال : «تبدل الياء من الواو عند غير تميم لامًا لفُعْلى صفةً محضةً أو جاريةً مجرى الاسماء إلا ماشذَّ كالحلْوى»[4]. ثم فَسَّر الصفة المحضة - [و][5] الجارية مجرى الأسماء بما سبق.

وأفادنَا هذا الكلام / أن الوصف فى قوله «بالعكْسِ جالامُ فُعْلَى وَصْفًا»، أنه يريد فى كلا وجهيه من الوصف المحض والجارى مجرى الأسماء. ٣٠١

---

(١) الأصل : ما.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣٦، والمنصف ٢/١٦٣.

(٣) الكتاب ٤/٣٨٩.

(٤) التسهيل ٣٠٩.

(٥) عن س، ك .

إذا تقرَّر هذا فاعلم أنّ الناظم خالف النحويّين فى هذه المسألة فى جميع أطرافها، وبيانُ ذلك ينحصر فى طرفين:

أحدهما فى محلّ الإبدال وفاقًا وخلافًا، وفُعْلى عندهم فيه على ثلاثة أقسام:

الأول : أن تكون صفةً محضةً جاريةً على موصوفها لم تستعمل استعمال الأسماء، كأُنْثى وحُبْلَى فى الصحيح، فهذا[(١)] القسمُ لاخلاف بينهم فى تركه على أصله من غير قلبٍ، لأن الصفة أثقل من الاسم، فكان الاسم أولى بالتغيير من الصفة لأنه أخفّ، وقد تقدَّم هذا[(٢)]، نقل الإجماع فى هذا ابن أبى الربيع.

والثانى : أن تكون صفةً استُعِملت استعمال الاسماء فَوَلِيت العوامل[(٣)] وتُنُوسِي جريانها على الموصوف استعمالاً كالدنيا لهذه الدار. فهذا القسم تُقْلَب فيه الواو ياءً، ولا أعلم فى هذا خلافًا، بل سمعت شيخنا الأستاذَ القاضى - رحمه الله - يذكر إجماع النحويِّين على هذا.

والثالث : أن تكون اسمًا لا أصل له فى الصفات، فهذا هو الذى اختلفوا فيه، فمنهم من يجعل حكمه القَلْبَ[(٤)] كالصفة التى استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من يجعل حكمه عدم القلب كالصفة المحضة، قال بعض الأشياخ: وأكثرهم على وجوب قلبه، إذْ يطلقون ذلك للاسم، وعلى هذا الخلاف ينبنى فى حُزْوى فى قول ذى الرمة[(٥)]:

---

(١) الأصل : هذا.

(٢) س : «وقد نقل»، لكن هذا نقل...».

(٣) س : العامل.

(٤) الأصل، ت : عدم القلب.

(٥) ديوانه ٤٥٦، والكتاب ١٩٩/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٥٦/١، والخزانة ١٩٠/٢.

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعين عبرةً فماء الهوى يرفَضٌّ أو يترقرق

أهو[1] شاذٌ أو على القياس؟

هذا ما قالوا، وما خرج عن هذه الأقسام فشاذٌّ يحفظ ولايقاسُ عليه. فأما الأول فخالف الناظمُ فيه الناس فجعل القياس فيه القلب، وإن جاء على خلافه شئٌ فشاذٌ ولذلك قيّد هنا بالوصفيّة إذْ قال: «بالعكس جالامُ فُعْلى وَصْفَا». والصوابُ على مذهب الناس غيرهِ أنْ لو قال: «بالعكس جالامُ فُعْلى اسمًا».

وأما الثانى فهو وإنْ وافق الناس فيه فى اللفظ فهو مخالفٌ لهم فى المعنى؛ إذْ القلبُ عنده[2] (ليس)[3] لكونه اسمًا ـ كما قالوا ـ بل لكونه صفة كما تقدَّم من اصطلاحه، فهو داخلٌ تحت تقييده بالوصف، فليس بموافق (لهم)[4] فى الحقيقة، فهذه مخالفة للجميع فى القسمين.

وأما الثالث فظاهرٌ أنه فيه مخالفٌ للأكثر.

والطرف الثانى: فى[5] الاصطلاح المتّفق عليه، وذلك أنَّ الصفة عندهم هى الجارية على الموصوف، فمتى لم تَجْرِ على الموصوفِ فهى عندهم فى حكم الاسم لا فى حكم الصفة، لأن الاعتبار بالأحكام، ألا ترى أنّ من الكَلِمِ[6] ماالظاهرُ فيه الدخولُ تحت الحروف، ومع ذلك حُكِم لها بأنها أسماءٌ أو افعالٌ لمَّا

(١) الأصل، ت: «أو هو».

(٢) الأصل، ت: عندهم.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل: من.

(٦) الأصل ت: «من كلام ما للظاهر».

جرت عليها أحكامُ الاسماء أو الافعال، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وليس، ونِعْم وبِئْسَ، ونحو ذلك، فكذلك مسألتُنَا، فأفعل التفضيل حين كان لازمًا لِمِن لفظًا أو تقديرا كان جاريًا على الموصوف، فَأُطْلِق عليه لفظ الصفة، فلما خرج عن ذلك فاستُعمِل[١] بالألف خرج عن لزوم الجريان على الموصوف إلى ولاية العوامل، فلا جَرَم أنهم أطلقوا (عليه)[٢] لفظ الاسم، وإذا كان كذلك/ فالمؤلِّف قد خرج البتَّة عن هذا الاصطلاح فجعل الصفة ٣٠٢ المستعلمة استعمال الأسماء (-٣ على قسمين، أحدهما : ما كان كالعليا والدنيا تأنيث الأعلى والأدنى، فهذان عنده وَما[٤] كان نحوهما من الصفات المحضة، والآخر ما كان نحو الدنيا الذى يُطْلَق على هذه الدار فهذا من الصفات التى استعملت استعمال الأسماء-٣) هذا ما نصّ عليه فى التسهيل، ولاشك أنّ مذهبه هنا مبنيٌّ على ذلك، والناس كلُّهم علي أن (القسمين)[٣] قسمٌ واحدٌ، ولافرق بين القسمين، ولذلك احتاجوا إلى تأويل القُصْوى والحُلْوى بأنه اعتُبِر فى القُصْوى الأصل، قال سيبويه : «استعملوها على الأصل - يعنى صفة - لأنها قد تكون صِفَةً بالألف واللام»[٥]. وتأوّل ابن جنى[٦] الحُلْوى والمُرَّى على تقدير الجريان كأنها صفة قامت مقام موصوفها، فلذلك لم تُغَيَّر على القاعدة فى ذلك.

---

(١) ص ك ما يستعمل. س : واستعمل.

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : فيما.

(٥) الكتاب ٣٨٩/٤.

(٦) المنصف ١٦٣/٢.

وهذه إحدى الغرائب من ابن مالك، حيث خرج فى هذه المسألة عن حُكْمٍ غيره وقال مالم يَقُلْه أحدٌ، وأنت تَرَى ما فى مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمُخالِف ؛ إذ الناس مجمعون على خَطَأِ من خالفَ الإجماع، وعلى تخطئة من خَطَّأهم.

فإن قيل : إن إجماع النحويين ليس بحجة كما أشار إليه ابن جنى إذْ قال: «اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجةً إذا أعطاك خَصمُك يده ألاَّ يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص، فأَمَّا إنْ لم يُعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعُهم حُجَّةً عليه»، قال : «وذلك أنه لم يَرِدْ ممَّن يُطاعُ أَمرُه فى قرآن ولا سنَّةٍ أنهم لايجتمعون على الخطأ كما جاء النصّ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (من قوله)[1]: أُمَّتى لاتجتمع على ضلالة، وإنما هو عِلْمٌ مُنْتَزعٌ من استقراء هذه اللغة، قال : فكلُّ من فُرِق له عن علَّةٍ صحيحةٍ وطريق نَهجةٍ كان خَلِيلَ نفسه وأبا عَمْرِو فكره»[2]. هذا قوله، وإذا كان إجماع النحويين ليس بُحجَّةٍ فمن خالفه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره، إذْ لم يخالف فى كتاب ولاسُنَّةٍ ولا (فى)[1] مَقِيسٍ عليهما أو مُستَنْبَطٍ منهما، فكذلك يكون ابنُ مالك خالَفَ الناسَ لِمَا سَنَح له فى ذلك من قياسٍ أو استقراءٍ.

فإنا نقول : الذى يُقطع به ولايُشكُّ فيه أنَّ الإجماع فى كُلِّ فَنٍّ شرعىٍّ أصلهُ المنقولُ حُجَّةٌ، لأن الإجماع معصومٌ علي الجملة، قامت بذلك الدلائل الشرعية على ما تقرّر في الأصول. وسبيلُ ابن جنى فى المسألة سبيلُ النظّامِ

---

(١) سقط من س.

(٢) الخصائص ١/١٨٩ - ١٩٠.

وبعض الخوارج والشيعة ، وحسبك بهذا انحطاطًا عن مراتب العلماء، وبيانُ هذه المسألة فى الأصول، والذى بنى ابن جني عليه هذه المسألة شئٌ رآه فى قولهم: (هذا)[1] جُحْرُضَبٍّ خَرِبٍ، حاصلُه أنَّه إحداثُ تأويل لم يذكره أحدٌ من النحويين، ومخالفتُه سائغةٌ على الأصحّ من قَوْلَي الأصوليين، وعليه الأكثر، ومع هذا فإنه اخطأ فيه حين قصد مخالفة الإجماع فى أمْر توهَّمَ أنّ مثله لايُخَالَف فيه هكذا كان يذكر لنا شيخُنا الأستاذُ - رحمه الله - أنه لم يُوَفّق فى تأويله للصواب، بل حلَّ به شؤمُ المخالفة، وأحسَبُ أنه كان يذكر (ذلك)[2] أيضًا عن شيوخه - فإذا ثبت هذا فإن كان ابن مالك قد اتّبع رأى ابن جنّى فى جواز مخالفة الإجماع وقصد ذلك أو لم يقصده، (فهو)[2] مخطئٌ بلا بُدّ، إذْ ليست مخالفته فى إحداث دليل ولاتأويل، وإنما مخالفته فى حُكمٍ يلزم فيه مخالفةُ كلام العرب على مانقله الجميع، نعم يقرُب الأمرُ فى مخالفة الاصطلاح لا فى غيره.

ويمكن أن يجاب عن ابن مالك هنا فيقال:

أما الطرفُ الأوَّلُ فإنه غير/ مخالفٍ فيه الحقيقة، وبيان ذلك (أن)[3] ٣٠٢ القسم الأول منه، وهو الصفة المحضة، شئٌ لايُوَجَد فى السماع ولاحكاه أحدٌ - فيما علمت - من البصريين، أعنى من المعتلّ اللام إلا ما كان من فُعْلى الأفعل، وكلامُ سيبويه عليه إنما هو على فَرْضٍ وجوده، ولم يَحْك منه شيئًا، بل فى كلامه ما يُشْعِرأنه لم يحفظه، ألاتراه قال: «فإذا قلت فُعْلى من هذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً، وهو أجدرُ أن يجئَ على

(١) سقط من س.
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل : فى.

الأصل إذْ قالوا : القُصوري، فأجرَوْه على الأصل وهو اسم، كما أجريت[1] فَعْلَى من بنات الياء صفةً على الأصل»[2]. قال السيرافيُّ في الشرح : ذكر سيبويه أن الصفة من باب فُعْلى من ذوات الواو على الأصل، ولم أجده ذكر صفةً على فُعْلى مما لامه واوٌ إلا ما استعمل بالألف واللام كالدنيا والعليا، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء، قال : وإنما ذكر أنّ فُعلى من ذوات الواو إذا كانت صفةً على أصلها، وإن كان لايُحفظ في كلامهم شيءٌ من ذلك على فُعْلى، لأن القياس (أن)[3] يُحمل على أصله حتى يتبيَّن أنه خارجٌ عن أصله شاذٌّ عن بابه». هذا ما قال، وأنت تراه قد صرّح بِعَدَمِ السماع فيه على بحثه وبحث أمثاله ممن في طبقته أو قبله أو بعده إلى الآن، فلم يُحْكَ من ذلك شيْءٌ يعرفُ في المنقول، وقد عُرِف من حال المؤلف اتباعُه للسماع واتكاله على الاستقراء الذي هو أصل الأصول في هذه الصناعة، فاطَّرح الكلام على هذا القسم رأسًا؛ إذْ لم ير له لم فائدةً حين لم يُتَكَلَّم بما يقتضيه. ويدلّ على هذا من كلامه في التسهيل تفسيره للصفة المحضة إذْ قال : «والصفة المحضة كالعليا والدنيا تأنيث الأدْنى»[4]، ولو كان هذا القسم معتبرًا لأشار إليه فقال : «والصفة المحضة هي[5] الجارية على النكرة والمعرفة، وفعل الأفعل»، أو ما يعطي هذا المعنى.

وأما القسم الثاني وهو الصفة الجارية مجرى الأسماء. فهي التي سمَّاها هو محضةً، وحكَم عليها بعين ما حكم به الناس عليها، فإنما (الخلاف)[3] في التسمية الاصطلاحية لا في الحكم.

---

(١) في الكتاب : أخرجت.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٤.

(٣) سقط من س.

(٤) التسهيل ٣٠٩، وانظر تعليق المحقق.

(٥) عن س، ك.

وأما الثالث: فقد وقع فيه الخلافُ كما تقدَّم، ومسائل الخلاف يسوغ فيها الاجتهادُ والأخذ بما أدّاه إليه اجتهاده من القولين، أو من ثالثٍ إنْ رآه على أحد المذهبين.

فإن قلت : فقد جرى فى هذا المذهب[1] على غير الحكمة، إذ جعل الصفات هى محلُّ التغيير والأسماء باقيةًعلى أصلها، وهو[2] خلافُ المعتادِ، ألا ترى أنهم[3] علَّلُوا اختصاص الاسم بقلب يائه[4] واوًا لأنه أخفّ فاحتمل الثقل، بخلاف الصِّفة لثقلها؟

فالجواب : أنّ هذا غير مخالفٍ لهم فى طلب الخفَّةِ للصِّفة، إِذ الصفة إذا (حُوِّلت)[5] واوها ياءً خَفَّت بلا بُدٍّ؛ وهو أولى أن يكون فيها لثقل الواو، وأما الأسم فلخفته أحتمل البقاء على الأصل من الواو وإن كانت ثقيلةً. وأمّا فَعْلى فالأمر فيها بعكس هنا، لأنّ القلب فيها من الياء التى هى (أخفُّ إلى الواو التى هى)[6] أثقل، فكان من طَلَبَ الخفَّةِ فى الصِّفَةِ أن تبقى على حالها لا أن تُقْلب إلى الأثقل. ويدل على هذا / مذهب سيبويه فى فُعْلى ٣٠٤ المعتل العين بالياء، حيث قلب فى الصفة الضمة كسرة لتصحّ الياء لأنها أخفّ والصفة ثقيلة، وكان الأمر عنده فى الاسم علي خلاف ذلك، فقلب

---

(١) الأصل : «فى هذا الحكم ».
(٢) س : هذا.
(٣) س : «ألا تراهم».
(٤) س : «بقلب واوه ياءً».
(٥) سقط من الأصل، ت.
(٦) سقط من س.

الياء[1] واوًا لاحتمال الاسم من الثقل مالاتحتمله الصفة. وهذا فى غاية الوضوح. وإن سلّمنا أنه مخالف لهم فقد قال ابن السرّاج : إنما يُغَيَّر النعت لأنه جارٍ على الفعل[2]، والأسماء غير جارية على الفعل. يعنى أن أصل التغيير والتصريف للأفعال، وما جرى علي الأفعال فهو محكومٌ له بحكم الأفعال، بخلاف الأسماء فإنها ليست كذلك، فهى أولى بالتصحيح من الصفات. ثم قال : وإنما قلبوا الواو ياءً فى فُعْلى لاستثقال الضمة والواو. قال[3] ابن خروف : ويلزم على قوله أن يكون ذلك فى الصفة لا فى الاسم. فهذا الكلام من ابن السراج موافقٌ لأصل مذهب ابن مالك مؤيّدٌ له فيِ الجملة، وقد ألزمه ابنُ خروف القولَ بمقتضاه وسلّمه ، فظهر أن ابن مالك لم يخالف إجماعًا فى حُكْمٍ البتَّةَ.

وأمّا الطرف الثانى، وهو الاصطلاح، فإنه لم يخالف فيه الجميع، فإنّ كون فُعلى الأفعل لايُسَّمى صفةَ هو اصطلاح البصريين، وظاهُر الكوفيين على خلافه، قال ابن السكّيت فى «المقصور والممدود» له : «ومنه ما كان من النعوت مِثْلَ الدُّنيا والعلّيا، فإنه يأتى بِضَمًّ أوّله، وبالياء»[4]. فجعله - كما ترى - قسمًا من أقسام النعوت - ولعلَّ للكوفيِّين ما هو أصرح من هذا، وأيضًا[5] مذاهبُ الكوفيين لانَدْرِيها ولا وقفنا منها على شئٍ معتَبر، ولعل لهم مذاهبَ تُخالفُ مذاهبنا التى اعتدناها ولم نعرف غيرها، فنتوهَّم أنّ القول فيها إجماعٌ، وليس

(١) س : فقلب الواو ياءً.

(٢) الأصول.

(٣) الأصل : وعلى ابن خروف.

(٤) المقصور والممدود لابن السكيت ٧١.

(٥) الأصل، ت : «من هذا أيضا ومذاهب الكوفيين ..»

كذلك، وابن مالك أشدُ إطلاعًا منا (عليها)[1] - أيُّها المتأخرون - وأيضًا فلو لم يكن لغيره فيه اصطلاح لكان جائزًا له أن يضعَهُ هُوَ، إذا كان لايُوَدِّى إلى مخالفة حكمٍ، وإذا نظرنا[2] من جهة القياس فإن فُعْلَى الأَفْعَلِ أولى[3] أن تكون صفاتٍ منها (أن تكون)[4] أسماءً؛ أمَّا أوَّلاً فإنها تجرى بعدُ على موصوفاتها جريانَ الصفة المحضة على موصوفها؛ ألاتراك[5] تقول : هذه قسمةٌ ضِيْزىَ، ومِشْيَةٌ حِيْكَى، كما تقول : هذه المنزلة الدُّنيا، والمنزلة العليا، وقال تعالى : {إذْ أنتم بالعُدْوة الدُّنيا وهم بالعُدْوةِ القُصْوَى}[6]، وكذلك سائر المُثُل فى فُعْلى الأَفْعَلِ.

فإذا قلت : الدنيا والعليا على غير موصوفٍ. فهو على تقدير الموصوفِ، وإلاَّ فلو لم يكن كذلك لكان قولك: المنزلة العليا، يُعَربُ بدلاً لا وصفًا، إذْ هو عندكم بمنزلة الأسماء، وإنما يكون بمنزلة الأسماء إذا تُنُوسِيَ الجريانُ على الموصوفات، وهو هنا غير متناسَىً، فدلّ على صحة كونه صفةً محضةً. وهذا المعنى أورده ابن جنى على مذهب البصرين، وأجاب عنه بأنّ أصل الصفة أن تكون جاريةً على النكرة لأنها أحوج إليها من المعرفة، لأنّ وضع المعرفة إنما هو على أن تَخُصَّ الواحد بعينه فلا يشاركه فيما تريد هنالك غيره، وما كان هذا سبيله فلا حاجة له/ إلى ٢٠٥

(١) سقط من الأصل، ت .

(٢) الأصل، ت : نظرت.

(٣) الأصل : الأولى.

(٤) سقط من س.

(٥) س : «ألا ترى أنك».

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

الوصف، لكن لما كثرت المعارف وازدحمت على اللفظة الواحدة منها معانٍ كثيرة،[1] ودخلها بعد ذلك اللبس، احتاجت إلى الوصف كزيد البصري، وزيد الكوفي، ومحمد الطويل، ومحمد القصير، وليست (كذلك[2]) حال النكرة، لأنها في أول وضعها مشاعةٌ غيرُ موضِّحةٍ ولا مختَصّةٍ، فحاجتها[3] إلى الصفة أشدّ من حاجة المعرفة إليها، فلما حُرمت فُعْلى الأفعل الجريان على النكرة التى هى أولى بالصفة صار جريانها صفةً كلا جريانٍ، لأنك (لا[4]) تقول : هذه امرأةٌ صُغْرى، ولا مررت بدارٍ حُسْنى، (حتى[4]) تقول : المرأة الصُّغْرى، والدار الحُسْنَى. وليست كذلك فُعْلى إذا كانت صفةً لا أفْعَلَ لها، لأنّ تلك تستعمل صفةَ معرفةٍ ونكرةٍ، تقول : هذه امرأةٌ حُبْلى، والمرأة الحُبْلى، وقسمةٌ ضيزى (والقسمة الضيزى[2]). فلما حُرِمت[5] فُعْلى الأفعل جريانَها صفةً على النكرة التى هى أولى بالصفة من المعرفة لم يُعْتدّ جريانُها صفةً (للمعرفة[2]) جريانًا، كحيث لما حُرِرت الإضافةَ إلى المفرد واقتُصِر بها على الإضافة إلى الجملة، صارت إضافتها كلا إضافة، فَأُلحِقَتْ بباب قبلُ وبعدُ المنقطعتين عن الإضافة في استحقاقهما البناء، فَبُنِيَت بناءهما .

هذا محصول ما أجاب به في شرح المقصور والممدود لابن السكيت. وليس بجواب على طريقة ابن مالك، وذلك أنها جرت صفةً على موصوفها، فهى صفة عند الجميع لفظًا ومعنًى، أما لفظًا فظاهر، وأما معنًى فإنها قد صارت في

---

(١) ماعدا (س) : «أو دخلها».

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : فحاجته.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل، ت : جرت.

عِدَاد[1] ماكان من الصفات على غير معنى من، فالأفضل والفُضْلى في عِدَادِ[2] الأحمر والحمراء، وإنما لم تستعمل على ذلك المعنى نكرةً لأن العرب قد اعتزمت استعمالها في تلك الحالة على معنى من، فلم يكن ليُسْتَعْمَل في النكرة على غير ذلك المعنى، فإن رأيتها قد أُجْرِيت نكرةً على (غير[3]) معنى من فتلك هى المستعملة استعمال الأسماء، لأنها صارت عند ذلك غير جارية، ولا في معنى الجارى، كالدنيا إذا أُرِيد بها هذه الدار، فإنّ الصفة أُطْلِقت على هذه الدار (إطلاقًا[4]) من غير اعتبار معنى الصفة فيه، حيث صارت اسمًا لها كسائر الأسماء الجوامد من غير تقدير موصوف، وقد نكروها فقال الراجز[5]:

في سَعْيِ دُنْيا طالما قدمُدَّتِ

فنكرها كما ترى ، فهذا دليل واضح على عدم اعتبار الوصفية فيها ، وهذا ـ والله أعلم ـ هو الذى دعا المؤلِّفَ إلى دعوى أنّ الدنيا إذا أريد بها هذه الدار فهى المستعملة استعمال الأسماء، ومثّل بها لذلك، وأحال على ماكان مثلها أن يُحكم[6] له بحكمها ، وقد حكى الأخفش حُسْنَى، على فُعْلَى نكرةً، وجُعِل[7] من فُعْلى الأفعل، استُعمل[8] استعمال الأسماء فَطُرِحت منه الألف واللام، حيث صارت بمنزلة الأسماء، فهذا مثل الدنيا التى (ذكر[4])، ومع هذا فإنها لما كان

---

(١) في النسخ : عدد.

(٢) الأصل، ت : عدد.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) البيتُ للعجاج، وهو في ديوانه ٢٦٧، والتكملة ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، وشرح الكافية للرضى ٤٦٢/٣، والخزانة ٢٩٦/٨.

(٦) س : «أن يحكم بها على مثلها بحكمها».

(٧) س : وقد جعل.

(٨) س : المستعمل.

أصلها الصفة عُومِلت الأبطح والأجرع والأدهم ونحوها معاملة أصلها في منع الصرف، مع أن معنى[1] الوصفية قد تُنُوسى / فيها، فإذا قد تبيَّن ٣٠٦
وجهُ تفرقة المؤلِّف بين الدنيا تأنيث الأدنى، والدنيا اسم هذه الدار، فكان الضابط في المستعملة استعمال الأسماء هو ماكان من فعلى الأفعل قد استعمل نكرةً ومعرفة، لكنه قد تُنُوسى أصلُه من معنى الوصف، وصار مثل الأسماء المنقولة من الصفات.

وأمَّا ثانيًا فإن قولهم : إنّ فُعْلَى الأفعل تجرى على العوامل مباشرةً لها، فليس ذلك بمانع(لها[2]) من بقائها على الجريان على الموصوف، لأنها لاتباشر العوامل إلا إذا كان موصوفها معلومًا، إمّا بكونها مضافةً إليه كما تقول : مررتُ بفضلى النساء، ([3]وإما بعهد متقدّم فيه، كأن يكون بينك وبين مخاطبك عهدٌ في امرأة وأنها أفضل النساء-[3]) فتقول له : مررتُ بالفضلى، ولاتباشر العوامل على غير علمٍ بالموصوف، فلا تقول : مررتُ بالفضلى، من غير عهدٍ، وإذا كان كذلك فلا فرق بين فُضْلى القوم وبين فاضله القوم، ولا بين الفضلى وبين الفاضلة، فكما أنّ الفاضل والفاضلة ونحوهما من الصفات لاتباشر العوامل إلاّ على حذفِ الموصوفِ، لأنه باقية على أصلها من الوصفية، كذلك لاتباشر الفُضْلى العوامل إلا على حذف الموصوف، فهى إذًا باقية على أصلها من الوصفيّة . أما إذا قلت في مولود مثلاً : خرج فلان إلى الدنيا، أو في ميت : خرج عن الدنيا، أو فَتَنَتِ الدنيا الناسَ، أو : إن الدنيا حلوة خضرة، فلم تَنْوِ ههنا موصوفًا،

(١) س : «مع أن الوصفية قد تنوسيت فيها».
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) سقط من الأصل.

ولا أَحلْت عليه، كما أنك لم تُحل على شيء إذا قلت : إن المال فَتّان، وإن الغنى غَرَّار، وما أشبه ذلك إلا معرفة مدلول الاسم خاصّة. وأما جمعهم لها جمع الأسماء على الأفاعل كالأفضل والأفاضل فلا يَبْعُد أن تُجرى الصفات في هذا مجرى الأسماء، أو تخصّ بعض الصفات بحكم ليس في بعضٍ آخَرَ. وهذا مُنْتَهى القول في هذه المسألة، وهو أقصى ماوجدته في توجيه ماذهب إليه هنا وفي التسهيل، وعلى أنه في الفوائد موافقٌ لغيره ولكنه هنا ليس بمخالف كما (رأيت[1])؛ إذ غايتُه أنه سلك إلى ماقالوه طريقًا غير طريقهم فوصل إليه، وعلى أنّ ما ادُّعِي عليه من مخالفة الإجماع يحتمل النظر من جهاتٍ؛ إذ هو في الحقيقة (غير[2]) لازم له، ولولا التطويل لبسطت ذلك، ولكن الكلام في هذا الفصل قد بلغ في البَسط مايُحتاج إليه وفوق ذلك، فَلْنقتصر عليه، وبالله التوفيق.

ثم قال : «وكونُ قُصوى نادرًا لايَخْفَى»، يعنى أنّ قولهم «القصوى» وهو تأنيث الأقصى نادرٌ حين جاء على أصله بالواو، وكان القياسُ أن يقال فيه: «القصيا»، وقد قيل، ولكن الذى جاء في القرآن هو الأصل، وتأوّله سيبويه[3] على اعتبار أصله من الصِّفة[4]، وكذلك ابن جني في الحُلْوى، كأنّه عنده على حذف الموصوف. وهذا الاعتذارُ ليس على طريقة الناظم، إذْ كونها صفة هو الموجب لقَلْبِ يائها، وهو الأصل القياسيُّ عنده، نَعَمْ والاستعماليّ، فإذا كان كذلك، وكان القياس يقضي بالإعلان المذكور، فكونه مخالفًا لذلك ونادرًا في

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من س.

(٣) الكتاب ٣٨٩/٤.

(٤) الأصل، ت : الصفات.

السماع لايخفى على ماتقدّم بسطُه (والله أعلم[1]).

فَـصْـــلٌ

/إِنْ يَسْكُنِ السَّــابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ٣٠٧

وَاتَّصَــلاَ، وَمِنْ عُـــرُوضٍ عَــرِيا

فَــيَـــاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُــدْغِــمَـــا

وَشَـذَّ مُـعْطًى غَـيْـرَ مَـا قَدْ رُسِـمَا

هذا فصلٌ آخر تضمَّن نوعًا من أنواع القَلْبِ والإبدال، ويعنى أن الواو واليـــاءَ إذا سكن[2] السابقُ منهمـا، وكانا مُتَّصِلَين، وكانا غير عارضَين، فإن الواو تقلب ياءً، سواءٌ كانت سابقةً أم لا، وتدغَمُ الياءُ في الياء. هذا محصولُ كلامه على الجملة، إلا أنّ هذا الحكم قد تعلَّق بمحلِّه أوصافٌ لابُدَّ من ذكرها، وعليها يَنْبَنى، ومحلّ الحكم هنا اجتماع الواو والياء، فذكر شروطًا[3] تتعلّق به، وهى ثلاثة :

أحدها : أن يكون السابقُ[4] منهما ساكنا، ولم يُعيِّن السابقَ منهما، ماهو؟ فدلّ على أنّ الواو قد تسبق الياء، وبالعكس. فالسابق[5] إذا سكن تمكَّن جريان الحكم، فإن لم يَسْكُن السابق فكانا[6] معًا متحركين، أو كان

(١) عن الأصل.

(٢) س : إذا سبق الساكن.

(٣) س : «فذكر شروطا ثلاثة ...».

(٤) س : «أن يكون الثانى...».

(٥) الأصل، ت : والسابق.

(٦) الأصل، ت : وكانا.

الأولُ هو المتحرّك ، فلا أثر لهذا الاجتماع، فالمتحركان (نحو[1]) حَيَوان، فلا تقول فيه : حيَّان، وكذلك (إذا[1]) بَنَيْتَ فَعَلانَ أو فَعَلَةً من طويت أو شويتَ، فإنك تقول : طَوَيَان، وطَواة، أصله : طَوَيَة، فاعتلَّت الياء ولم تذغم لأجل تحرّك ماقبلها، وكذلك شويانُ وشواةٌ، ومثلُه : نواةٌ ، ورُوَاةٌ ، وغُوَاةٌ ، وعُوَاة ، لأنها كلّها من باب طويت، فهي ممَّا اجتمعت فيه الواو والياء، لكن فُقِدَ شرطُ سكونِ الأوَّلِ، فلم يُمكن إبدالٌ ولا إدغامٌ[2]، ومثلُه : طَوَيا، ويَطْوِيان، وهما طاويان.

وأما سكون الثاني دون الأوَّلِ فنحو عِذْيَوطٍ[3]، وكِدْيَون، وذِهْيَوْطٍ، وصَيُودٍ، وطَوِيلٍ، وحَوِيل، وما أشبه ذلك. فلا يُعَلّ هذا أيضًا، قال سيبويه : «إنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً - (يعنى[4]) فيما ذُكِر من المُثُل - أنَّ الحرف الأوّل مُتَحِّرك، فلم يكن ليكون إدغام[5]، إلاّ بسكون الأوَّلِ؛ ألا ترى أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركًا أو تحرّك الأول وسكن الآخر لم يُدْغموا نحو قولهم : وَتِدٌ، ووَتَدَ فَعَلَ، ولم يُجِيزوا : وَدَّه، على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدَّ، لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدرُ ألاّ يَفْعَلُوا ذلك، ([6]ولم يجيزوا : يَدُّ (بمعنى[7]) يَفْعَلُ، من وتَدَ يَتِدُ[6])، (قال[8]) وإنما أَجْرَوا الواو

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : فلم يمكن إبدال الإدغام.

(٣) العِذْيَوط : الذى إذا أتي أهله سلَحَ أو كَسَل. والكِدْيون : الترات الدُّقاق على وجه الأرض. والذِّهيوط : موضع. وكلبٌ وصقر صَيُود، والصيُود من النساء : السيئة الخلقة. والحَوِيل : الشاهد والكفيل والمذهب.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : الإغام.

(٦) مابين القوسين ليس في الكتاب.

(٧) ليس في ك.

(٨) عن ك.

(والياء[1]) مُجْرَى الحرفين المتقاربين ([2]إنما السكون والتحرك في المتقاربين -[2])، فإذا لم يكن الأوّلُ ساكنًا لم يَصِلْ إلى الإدغام، لأنه (لا[3]) يسكن حرفان». (قال[1]) : «وكانت الواو والياءُ أجدرَ ألا يُفْعَلَ بهما مايُفْعَلُ بِمُدٍّ ومُدُّوا، لبُعْدِ مابين الحرفين. فلمَّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقبلوا، وتركوها على الأصل، كما تركوا المشبَّه به[4]».

والشرط الثانى أن تكون الواو والياء مُتَّصلتين، وذلك قوله : «واتصلا»، والاتصال الذى أراد على وجهين :

أحدهما : اتِّصالُ الحرفين في أنفسهما بحيثُ لايقع بعدهما فاصلٌ، بل يتجاوران ويتلاصقان، فإنهما إن لم يتجاورا فلا أثَر لذلك؛ إذْ لايمكن الإدغامُ، وإذا كانت الحركةُ فاصلةً مانعةً من الإدغام - والإعلالُ لأجله - ككُدَيْوَنٍ ونحوه، فالحرفُ إذا كان فاصلاً أولى، فإنهم قد عَلَّلُوا عدم إدغام نحو / كِدْيَونٍ بفصل حركة الياء لأنها في التقدير بعد الحرف ولذلك لايصحُّ إدغامٌ إلا أن يسكنُ سابقُ الحرفين. ٣٠٨

والثانى : كونُهما في كلمة واحدةٍ، فإنهما إذا كانا في كلمتين لم يكن اتِّصالُهما اتِّصالاً يعتدُّ به، فإذا قلت : اخشَى واقداً، لم تُدْغم، إذِ الواو في كلمة أخرى، فهى غير لازمة للياء. وكذلك إذا قلت : اخشَوا ياسرًا، لم تدغم لذلك أيضًا. ووجهُ ذلك أن الثاني من الحرفين عارضٌ

---

(١) ليس في ك.

(٢) عن الكتاب.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٤.

للأول، ومن شرطِ هذا العمل عدمُ العروضِ كما سيأتى، فلم يكن للقلب والإدغام وجه، لكن كونُ[1] الحرفين في كلمة واحدة على وجهين :

أحدهما : أن تكون الكلمةُ مبنيَّةٌ عليهما كسيِّد ومَيِّت وهَيِّن وقيُّوم، أصلُ ذلك : سَيْوِد، ومَيْوِت، وقَيْوُوم، لأنها من ساد يسود، ومات يموتُ، وقام يقوم، فالواو والياء هنا مبنيَّة عليهما الكلمة.

والثانى : أن تكون في حكم المبنىّ عليهما وإن لم تكن كذلك، نحو : أو مخرجىَّ هم[2]؟ أصلُه : مُخْرِجوى، فالياءُ الأخيرة ياءُ المتكلم، وهى في الحقيقة كلمة أخرى، لكنها لما تَنَزَّلت منزلة الجزء ـ ولذلك غيَّرت الإعراب في الكلمة فلم يظهر لأجلها ـ عاملوها[3] معاملة ماهو من نفس الكلمة، فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا الياء في الياء فصار : أو مُخْرِجُىَّ هم؟ بضم الجيم، فكسروها لتصحّ الياء فقالوا : مُخْرِجِىَّ، وكذلك : جاء مُسْلِمِىَّ، وخرج ضارِبِىَّ، وشِبْهُ ذلك.

والشرطُ الثالث : تَعَرِّى الحرفين من العُرُوضِ، وذلك قوله : «ومن عُرُوضٍ عَرِيا»، يريد أنَّ ذلك الحكم يُشْتَرط فيه أن يكون ذانِكَ[4] الحرفان لازمين لاعارضين. ومعنى اللزوم فيهما أن يكونا في الكلمة[5] لازمين لها بحكم الأصل لايزولان عنها في جميع أحوالها، فإن كانا معًا أو أحدهما عارضًا في الكلمة يزول تارةً ويثبت أخرى فهذا هو معنى العروض الذى نُفِى. وعلى هذا يدخل تحت كلامه من هذا ماكان من هذه الحروف في أصل الوضع على ماهو عليه

---

(١) الأصل : لكون.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب بدءالوحى ١/٣٢، ومسلم في كتاب الإيمان ١٤٢، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ٤ ـ ١٤.

(٣) الأصل، ت : عاملتها.

(٤) الأصل : ذلك.

(٥) الأصل، ت : كلمة.

الآن، وما كان خارجًا عن أصله لكن لزم في الاستعمال، فأمّا الأول فهو سَيِّد ومَيِّت، كما تقدم، وأما الثاني فمثاله قولك : (أول[1]) إيَّالاً، فإيَّالاً مصدرٌ أصله : إئْوالاً، فالهمزة الساكنة التي هي فاءٌ لزمها الإبدال، فصار : إيْوالاً، فالياء ههنا لازمة في الاستعمال لأجل لزوم الهمزة الأولى، لأنها همزة إفعال، فاجتمعت[2] الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون، واتصلا، وعَرِيَا عن العروض، إذْ ليست الياءُ هنا[3] ثابتةً في حالٍ دون حالٍ، فوجب أن تُدْغَم، فتقول : إيَّالاً. وقد حُمِلت هذه القراءة التي هي : {إنّ إلينا إيَّابهم[4]}ـ وهي قراءة أبي جعفر[5] ـ على أن يكون وزنُ الكلمة «إفعال». وأصْله : إئْواب، مصدر : آوب يُؤْوِبُ، أي : إنّ إلينا إيَّابنا إياهم. وقد حملها ابنُ جني على وجهين آخرين ليسا من هذا النمط، ذكرهما في المحتسب[6]. ومن هذا أيضًا أن تبنى من أويت مثل اغْدَوْدَنَ، فتقول على مذهب سيبويه : إيْوَوَّى، فمصدره هو مما نحن فيه، تقول إذا ابتدأت : ايِيَّاء ، وأصله : إئْوِوَّاء ، فقلبت الهمزة الثانية ياءً لأجل / همزة الوصل قبلها، فصار في التقدير : إيوِوّاءً ثم قُلِبت الواو ٣٠٩ بعدها ياءً، وأُدْغِمت الأولى منهما، لأن الإبدال هنا لازمٌ للزوم همزة الوصل له، فصار : أيِوَّاء . فهذا تمثيل ماكان البدلُ فيه لازمًا. ثم إنهم

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : «فاجتمعت فيها الواو..».

(٣) ك : ههنا.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الغاشية.

(٥) النشر ٢/٤٠٠.

(٦) المحتسب ٢/٣٥٧.

أعلُّوه أيضًا إعلالاً آخر من الأصل الأول، لأنه (حين[1]) صار اللفظ إيِّوَّاء قُلِبت الواو الأولى ياءً لانكسار ماقبلها، مع كونها كالمفردة إذْ هى زائدة من سألتمونيها والمدغمة فيها عين، لأن الوزن على الأصل إفْعِوْعَال، بخلاف اجلِوَّاذٍ وما أشبهه ، فصار التقدير : ايِّيْوَاء، ثم قُلِبت الواو الأخيرة ياءً وأدغمت فيها لسبق الأولى بالسكون فصار : ايِّيَّاء . ففي هذا المصدر من هذا الفصل موضعان، أحدهما الفاء مع العين الأولى، والثانى الياء المبدلة من الواو الزائدة مع العين الثانية ، هذا كلّه على قول سيبويه؛ إذ يقول في الفعل إيوَوَّى : فيجمع بين الواوات، خلافًا لأبى الحسن[2]. قالوا وهذا الاسم من الغرائب، إذ ليس فيه أصلٌ واحدٌ إلاّ قد أُعِلّ، أُعِلَّت فاؤُهُ ولامُه وعينُه، فهو أدخل في الشذوذ من باء، وتاءٍ، وياء، وماءٍ، مما توالى عليه إعلالان في كلمة.

ومن هذا البدلِ اللازمِ أيضا احِوِيَّاء، مصدرُ احواويتُ، أصله احِوِيْوَاء، والياء فيه بدل من الألف في الفعل على اللزوم، لأن المصدر خلاف الفعل كما تقدم، فانقلبت الواو ياءً، وأُدْغِمت في الياء، وهذا مذهب سيبويه[3].

فأما إن كان وجودُ الواو والياء عارضًا ـ كما قال ـ فلا يحصلُ ذلك الحكم، إذْ عدمُ العروض شرط. ويُتَصَوَّر عروضُ الأول منهما، وعروض الثانى، فعروض الأول كقولهم : سُويِر، وبُويِع، أصله : ساير وبايع، فالواو الأولى عارضة لأنها في بِنْيَةِ المفعول وهى عارضة، والأصل بِنْية الفاعل، قال سيبويه : «وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن سُويِر وبُويِع، مامنعهم (من[4]) أن يقلبوا

---

(١) سقط من ك.

(٢) انظر المنصف ٢/٢٤٩ ـ ٢٥١.

(٣) الكتاب ٤/٤٠٤.

(٤) ليست في ك.

الواو ياءً؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمةٍ ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فُوعِل، ألا ترى أنك تقول : ساير ويساير[1]، فلا يكون فيهما الواو[2]». ومثل هذا تُفُوعِل إذا قُلْتَ : تُبُويع، فلا تدغم، لأن الواو غير لازمة، وإنما هى ألف تبايع. وكذلك رؤْية إذا خَفَّفت همزتَه فقلت : رُوْية، أو قلت في رُؤْيا : رُوْيا، أو في نُؤْيٍ : نُوْيٌ، لاتقول : رُيَّة ولا رُيًّا ولا نُيٌّ، لأنّ الواو عارضةٌ والهمزةُ هى الأصلُ، فكان[3] كواو سُوِيرَ. وحكى سيبويه : رُيَّةٌ ورُيًّا[2]. فأما الأخفش فحمل هذا على قلب الهمزة واوًا محضةً، على حدِّ أخطيتُ في أخطَأتُ، وعلى هذا لا يعترض به على القاعدة، وأما سيبويه وغيره فجعلوه من التخفيف القياسيّ، ولكنهم جعلوا الواو بمنزلة الواو التى ليست ببدلٍ من شىء، ولم يراعوا عروضها بل اعتدوا به، وهذا قليل لايَعتدُّ به مثلُ الناظم في بناء قاعدةٍ[4]، مع أنه لايطَّرد، فلا يقالُ عليه في مثل سُوِيَر : سُيِّر، فيعتدّ بالعارض. قال سيبويه : «ولاتكون – يعنى هذه اللغة في سُوِيرَ وتُبُويِعَ – لأنّ الواو بدلٌ من / الألف، فأرادوا أن يَمدُّوا كما مَدُّوا الألف، وألاّ يكون فُوعِلَ وتُفُوعِلَ بمنزلة فُعِّل وتُفُعِّل[5]». يريد أنهم راعَوْا اللبس فلم يعتدُّوا بالعارض لأجله ، فالمانع في الاعتداد بالعارض في سُوِيَر ونحوه أمران : قصدُهم المدّ كما مدُّوا الأصل، والخوفُ من الالتباس ببناءٍ آخر. والدليل على هذا قولهم : قُووِلَ وتُقُووِلَ ، فلم يُدْغِموا ٣١٠

(١) الأصل، ت : ويسار.
(٢) الكتاب ٤/٣٦٨.
(٣) ك : فصار.
(٤) الأصل، ت : قاعدته.
(٥) الكتاب ٤/٣٦٨.

مع أنه التقى مثلان، فالإدغام في المثلين أسهلُ بكثير من إدغام المتقاربين، لكنهم تركوا ذلك للوجهين المذكورين، وكذلك : ديوان، الياء فيه عارضةٌ لأنها بدلٌ من واوٍ ترجع في التحقير والتكسير، فَشُبِّهت بواو رُؤْيةٍ، ولو كانت الياء أصلَها لأدغمت كما تدغم فَيْعالٌ وفيعولٌ نحو قيَّام وقيُّوم.

وأما عروضُ الثاني من الحرفين فيكون في المنفصل نحو : اخشَىْ واقداً، واخَشوا ياسراً، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة فكلامُ الناظم نصٌّ في ثبوتِ حكم قلب الواو ياءً ثم الإدغام بقوله : فياءً الواوَ اقلبَنَّ مُدْغما. والواوَ : مفعولٌ أوَّلٌ لاقلبَنَّ، وياءً هو المفعول الثاني. ويريد : سواء أتقدَّمت الواو، أم تأخَّرت فإنما تَقْلِبُ الأثقل للأخف ومثالُ ذلك، سيِّد وميِّت وهيِّن، أصلُه : سَيْوِد ومَيْوت وهَيْوِن، لأنه من سادَيسود، ومات يموت، وهان يهون. ولايصح أن يكون على فَوْعِل ولا فَعْوِل ولافَعِّل لعدم وجود هذه الأبنية، ولأنه كان يجب أن يقال : سَوِّد ومَوِّت وهَوِّن. ومن هذا أيضا : دَيَّارٌ وقيَّامٌ وقيُّومٌ، أصله : ديوار[1] من دار يدور، وقيوام وقيووم، من قام يقوم. ولو بَنَيْت فَيْعَلَ من القول لقلت : قَيَّل، أو فَوْعَل من البيع لقلت : بَيَّع. وكذلك ليٌّ وطيٌّ وشيٌّ، مصدر لَوَيْتُ وطَوَيْتُ وشَوَيْتُ، أصله : لَوْيٌ وطَوْيٌ وشَوْيٌ. ومن ذلك أيضًا قولهم في مفعول من قضيت ورميت وحميت وطويت وشبه ذلك : مقضِيٌّ، أصلُه مقضُويٌ، فاتفق فيها ما اتّفق في غيرها من انقلاب الواو ياءً وإدغامها في الياء، وكذلك : مرميٌّ ومحميٌّ ومطويٌّ ومشويٌّ. وتقول في فَعِيلٍ من عَدَوْتُ وغَزَوْتُ : عَدِيٌّ وغَزِيٌّ. وفي فَعُولٍ من بغي يَبْغِي : بَغِيٌّ، ومنه قوله تعالى : {وما كانت أمُّك بغيًا[2]}، أصله : بَغُويٌ، على فَعُولٍ،

---

(١) في النسخ : دويار.

(٢) الآية ٢٨ من سورة مريم.

ولذلك لم تلحقه التاء، وهو مؤنث. والأمثلةُ كثيرة، إلا أنَّ هذا الكلام مُعْتَرَضٌ من ستَّةِ أوجه :

أحدها : أنه شرط السكون في أول الحرفين ولم يُقَيِّده، فاقتضى أنَّ الحكم معه ثابتٌ على كلِّ حال، وليس كذلك، لأن سكون الأول، على وجهين، أحدهما أن يكون سكونًا أصليا ليس بطارئٍ ولاعارضٍ كالمُثُل المتقدِّمة، والثانى أن يكون عارضًا، فأما الأوَّل فلا إشكال معه، وأما الثانى فالحكم معه لايثبت كما إذا قلت في قوّى ورَوِيَ:قَوْىَ ورَوْىَ، فإنّ القلب هنا لايصحّ بل يبقى على حاله، لأنّ ذلك السكون في تقدير الحركة لعروضه فلا تقول إلا قَوْىَ ورَوْىَ، وفي غَوِى الفصيل[1]: غَوْىَ، وفي هَوِى : هَوْىَ، وأشباه / ٢١١ ذلك، فكان من حقِّه أن يُقَيِّد السكون بالأصالة كما فَعَل في التسهيل حين قيّده بكونه أصليًا.

والثانى : أنه شرط الاتصال بين الحرفين، وهذا الشرط غير محتاج إليه، لأنه إن أراد الاحتراز من الفصل بينهما بحرفٍ فهذا معلوم؛ إذْ لايمكن أن يُدغَم حَرْفٌ في حرف وبينهما ثالث،هذا لايَسَعُ ولايمكن، فالاحتراز منه عِيٌّ، وإن أراد الاتصال في كلمةٍ واحدة تحرُّزًا من وقوعهما في كلمتين فهذا داخلٌ تحت شرط العروض، لأن ثانى الحرفين إذا كان في كلمةٍ أخرى فعروضُه ظاهر؛ إذ لايلزمُ أن يؤتى[2] بذلك الحرف مع هذا في كل موضع، وإذا كان الإمام[3] يُعَلِّلُ تركهم الإدغام في اقتتل بأن التاء

---

(١) غَوِى الفصيل : بَشِم من اللبن وفسد جوفه. وقيل : هو أن يمنع من الرضَاع فلا يروي حتى يُهَزل ويضرّ به الجوع.

(٢) في النسخ : يأتى.

(٣) الكتاب ٤/٤٤٣، وانظر المنصف ٢/٣٠.

الثانية ليست بلازمةٍ للأولى؛ إذْ يجيء في موضعها حرفٌ آخرُ إذا قلت : اكتسب واحترف مع اختلاف المواد على المثال فَأَنْ يكون هذا عارضًا وهو في كلمة أُخْرى أحقُّ وأحرى، وكذلك ماتقدَّم من الأمثلة في عروض الحروف، فقد ظهر أن هذا الشرطَ فارغٌ من الفائدة.

والثالث : أنَّ العُرُوض الذى ذكَرَ على وجهين، وذلك أنه يقال في في الحرف إنه عارض، بمعنى أنه عارضٌ قياسًا، وبمعنى أنه عارضٌ استعمالاً، أما هذا الثانى فهو الذى يصح عليه كلام الناظم، لأن الحرف يكون في حال دون حال في استعمال دون آخر، كما تقول ذلك في ياء ديوان : هو مستعمل هنا غير مستعمل في التحقير والتكسير إذا قلت : دُوَيوين ودَواوين، وكما تقول في واو سُوير : إنها عارضة هنا للضمة وإنما هى ألفٌ في ساير، فهذه الواو والياء تُسَمَّيان عارضتين استعمالاً، وبهما وقع التمثيل، وذلك هو الذى أراد النحويون، وأمّا العروضُ القياسىُّ فلا يصحّ عليه كلامُه، فإن إفعالاً المصدر من آوَل يُؤْوِلُ إذا قلت فيه : إيَّالاً، أصلُه إئْوالا ثم قيل : إيْوالاً، فليست الياء فيه بأصلٍ وإنما هى عارضةٌ، ألا ترى أنّ أصلها الهمزة التى هى فاءٌ والياء الآن قد يصدقُ عليها أنها عارضة، لكنها تلزم استعمالاً، ولمراعاة الاستعمال فيها قلبت لها الواو وأُدْغِمت فيها، وإذا كان كذلك فمن أين يظهر من كلامه أنَّ هذا من قبيل اللازم لامن قبيل العارض، فإذا لم يتبيّن ذلك بعد اقتضى أنك (إنما[1]) تقول هنا : إيوالاً، ولاتُدْغِمُ ، وذلك خلافُ ماقاله النحويّون.

والرابع : أن ياء التصغير في بِنْية المصغَّر إما أن تَعدّها من قبيل الحروف العارضة أو قبيل اللازمة، فإن عددتها من قبيل الحروف العارضة ـ

---

(١) سقط من الأصل.

لأنَّ بِنْية التصغير عارضةٌ على بناء المكبّر كما كانت بنية مالم يسمَّ فاعلُه عارضةً على بِنْية الفاعل في الفعل ـ لزمه ألاَّ يُدْغم ياء التصغير في واو تقع بعدها البتَّةَ، فلا تقول في صبور : صُبَيِّرٌ، ولا في شكور: سُكَيِّر، ولا في خروف : خُرَيِّف، ولا في عَتُود عُتَيِّد، ولا في سُدُوسٍ[1]: سُدَيِّس، ولا ما أشبه ذلك. وإنما يجب على هذا أن تقول : صُبَيْورٍ، وشُكَيْدَر، وخُرَيوِف، وعُتَيْوِد ، وسُدَيْوِس، وكذا / سائر الباب . وهذا غير صحيح باتفاق، وإن عددتها من قبيل اللازمة لزمك أن تُدْغِمَها البتة ما كان نحو جُهَيْوِرٍ في جَهْوَرٍ، وأُسَيود في أَسْوَدَ، وجُدَيول في جَدْولٍ، لكن هذا فصيح[2] ـ أعنى الإظهار وعدم الإدغام ـ فإذًا على كُلٍّ تقدير لايصحُّ له هذا الحكُم مع ياء التصغير. ٢١٢

والخامس : أنّ من هذه الحروف مايكون لازمًا ومع ذلك فلا يُحكم له بِحُكْمِ اللازم بل بحكم العارض، وذلك مثل حَوْقَلَ من البيع فإنَّك تدغم في بِنْيَةِ الفاعل لحصول الشروط ، فإذا جئت إلى بناء المفعول لم تُدْغم بل تقول : بُويِع . ولايصحُّ القلبُ والإدغام، وإن كانت الواو غير مُبْدَلَةٍ من شيء، وإنما هى الموجودة في بنيت الفاعل وكذلك افْعَوْعَلَ[3] من البيع تقول فيه: ابْيَيَّعَ، فإذا بِنْية للمفعول: قلت : ابْيُويِعَ، فلم تقلب الواو ياءً، وهى كانت الموجودة في فعل الفاعل، قال ابن جنى: «لأنها لماصارت ـ يعنى الواو ـ في فُوعِل: مَدّةً لسكونها وانضمام ماقبلهاأشبهت الواو في فُوعِل المنقلبة

---

(١) يقال لكل ثوب أخضر : سدوس، بضم السين وفتحها. وسَدوس ـ بالفتح ـ : علَم في تميم وربيعة وغيرهما، وبالضم في طيء.

(٢) الأصل، ت : فصحيح.

(٣) في النسخ : الفوعل.

عن الألف في فاعل». قال : «ولئلا يلبس أيضًا فُوعِل بفُعِّل». قال : «وكذلك لو بَنَيْتَ فَعْوَلَ[1] من البيع قلت : بَيَّع، وأصلها بَيْوَع. فإن قلت فيها فُعِّلَ قلت : بُووِع، ولم تُدْغِم، لأن الواو الأولى إنما انقلبت عن الياء التى هى عين الفعل فجرت مجرى واو بُوطِر المنقلبة عن ياء بيطر الجارية مجرى المدة في قُووِل من قاول، فلم تُدْغَم[2]». فهذا النوعُ ظاهر الدخول تحت عقد الناظم؛ إذْ[3] اجتمعت فيه شروطه التى ذكَرَ، ثُمَّ إنه ليس بداخل في الحكم عند غيره من النحويِّين سيبويه وغيره، فلم يتحرَّر عقدُه وكان منحلاً بعدُ.

والسادس : على فرض أنه كمل له منه المقصود بقي له من المسألة جزءٌ لم يذكره وهو كسرُ ماقبلهما بعد حصول الإدغام إذا كان مضمومًا، فإنَّ[4] ماقبلهما تارةً يكون مفتوحًا أو مكسورًا فلا يحتاج إلى زيادةٍ نحو ايِّيَّاء في مصدر ايووَّى، وبَيَّع في فَيْعَل من البيع، وتارة يكون مضمومًا فيَطْلبان بكسره كما في مقضىّ وبِغىّ وما أشبه ذلك. وأيضا ليس كسر ماقبلهما بجارٍ على وتيرة واحدة، فقد يجب الكسر كمقْضِيٍّ وبغيٍّ، وقد لايجب نحو لىٍّ في جمع ألوى، فالمسألة إذًا في كلامه لم تتمَّ بعدُ فلم يتحصَّل منها مَنْطُوقٌ به. ومثلُ هذا من الاعتراضات يلزمه كما كان لازمًا له لو قال مثلاً في مبيوع ونحوه : تُنْقَلُ ضمة الياء إلى الباء. وسكَت عن غير هذامن (سائر[5]) الأحكام التى تَعْتَوِر على الكلمة حتى تصير إلى مَبِيعٍ، فهذا فيه ما ترى.

---

(١) في المنصف : فوعلا. وهو خطأ.

(٢) المنصف ٢/٢٥.

(٣) الأصل، ت : إذا.

(٤) الأصل، ت : «فإن كان قبلها».

(٥) سقط من الأصل، ت :

فأما الأعتراضُ الأوَّلُ فالظاهر لزومه ولايقال بموجبِه فتقلب الواو في قَوْىَ فتقول : قَيٌّ، إلا على مذهب بعض النحويين قياسًا على قول من قال في رُويا رُيًّا، وفي رُوْيةٍ : رُيَّةٌ. وهذا لايمشى على مذهب الناظم هنا، لأنَّ ذلك قليلٌ وخلاف المعتمد في الباب، وإنما قال بالقياس في قَيٌّ تفريعًا على ذلك القليل، والجميع مُطَّرحٌ عند الناظم. وإنما يبقى أن يقال : إن قَوْىَ لما كان سكونه عارضًا وهو في تقدير الحركة لم يُعْتَبَر ماهو عليه الآن فكأنه متحرك بعدُ لاساكن[1] في / الحقيقة. وهذا الجوابُ ضعيف، والأولى في الجواب أن يُقَال : إن الضمير في «عريا» عائد كما تَقدَّم على الواو والياء، إلا أنه لم يُرِدْ التعرِّى من العروض فيهما أنفسهما خاصة، إذ لم يَقُل : بشرط ألا[2] يكونا عارضين ، وإنما اشترط أن يخلُوَا من تعلُّق العروض بهما؛ إذ هو معنى قوله : «ومن عُروض عَرِيا»، والعروض الذى يلحقهما على وجهين، أحدهما: أن يلحقهُما في أنفسهما كَرُوية تخفيف رُؤْية، فإن الواو الأولى عارضة وأصلها الهمز فلااعتداد بها، وهذا صحيح . والثاني : أن يتعلّق بهما في أحوالهما لا في أنفسهما ، وقد ذكر لهما حالين، أحدهما : سكون الأول وهو قوله : «إن يسكن السابق من واو ويا»، فتعلُّق العُروض بالسكون مانعٌ من جريان الحكم، فإذا قلت في قَوِىَ : قَوْىَ، وفي فَعِلان من طويت : طَوِيان، ثم أسكنت، لم تَقْلِبْ ولم تُدْغِم، لأنّ السكون عارض فلا اعتداد به. والحال الثانى : اتصالهما بَعْضِهما ببعض، وتعلُّقُ العروضِ به أيضا مانع ، فإن قولك : احشوا ياسرًا ، لايجب فيه

٢١٣

(١) الأصل، ت : لا إسكان.

(٢) في النسخ : أن يكونا.

الإدغام لعروض[1] اتصال الياء. وكلّ هذا يشمله لفظ الناظم؛ لأنّ العُروضَ في هذه الأشياء متعلِّق بالواو والياء، وهو قد قال : ومن عروض عريا، فالجميع مرادٌ له، فزال الإشكال، والحمد للّه.

وأمّا الإشكالُ الثانى فإنّ قوله : «ومن عُرُوضٍ عَرِيا» من تمام شرط الاتصال، والمعنى : إن اتصّلا اتِّصالاً أصليا، ولو قال[2] هذا لم يكن عليه اعتراضٌ، وإنما كان يلزم الإشكالُ على تقدير استقلال العروض بالشرطية، وهذا ظاهر، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه إنّما أراد العروض الاستعمالى، وفيه تكلُّم، وعليه يَبْنِى[3]، على عادته في التمسّك بالظواهر. وأما العروض القياسيُّ فهو شىءٌ لم ينطق به ولا ظهر في موضع من المواضع، وإنما ظهر لزوم الياء فهو الذى اعتمد، وإياه أراد، والله أعلم.

وأما الرابع (فنقول[4]) : إن ياء التصغير من قبيل ماهو لازمٌ لاعارضٌ، لأنّ بنية المكبَّر (بنيةٌ[4]) أخرى، وأما ماجاء من نحو أُسَيْوِد وجُدَيوِل فهو عند سيبويه أضعف الوجهين، والقياس والأَوْلى القلبُ والإدغامُ على القاعدة القياسية الاستعمالية، ألا تراه قال : « واعلم أن مِنَ العرب مَنْ يُظْهِر الواو في جميع ما ذكرنا[5]»، قال : «وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تُحَقَّر[5] »، فجعله ــ كما ترى ــ أبعدَ الوجهين عن القياس، وجعله لغةً لبعض العرب، فهو

---

(١) الأصل، ت : لفرض.

(٢) الأصل، ت : ولو كان هذا.

(٣) الأصل، ت : «وعليه يبنى قاعدته في التمسك..».

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الكتاب ٣/٤٦٩.

في عداد الأوجه الضعيفة التى لا يعتبرها في هذا النظم. وأيضًا فليس هذا الإظهار عامًا في جميع المصغَّرات وإنّما هو مختصٌ بما كانت الواو فيه ظاهرةً صحيحة في المكبَّر كجدولٍ وأسودَ (ومعاوية[١]) ونحو ذلك لافيما اعتلّ أو كان ساكنًا نحو سَيِّد وقيُّوم ومقام وعَتُودٍ، وأيضا فهو مختصٌ بما كانت الواو فيه عينًا أو في موضع العين لا لامًا، فإنها إن كانت لامًا وكانت محرَّكةً[٢] ومصحَّحةً فلابد من القلب والإدغام كدلوٍ ورضوى وعشواء، فإنما تقول/: دُلَيّ، ورُضَيًّا، وعُشَيّاء ، وكذلك ما أشبهه. ٣١٤

فالحاصل أن الذى يكون فيه عدمُ القلب من المصغَّرات قليلٌ في قليلٍ في لغة قليلين من العرب، فَبِحَقٍّ ماتركه الناظم! وهو حسن.

وأما الخامسُ فإنَّ فَوْعَلْ من البيع وما أشبهه إذا بُنِي للمفعول الواو فيه[٣] محكومٌ لها بحكم العارض، والياءُ بعدها في الحكم عارضةٌ، أما كونُ الواو محكومًا[٤] لها بحكم العارض فإن فُوعل في البناء للمفعول محمول على فاعل، ولذلك صارت الواوُ مدَّةً كما صارت في فاعل حملاً للمعتل على الصحيح، إذْ كنت تقول : بُوطِرَ في بَيْطر، كأنك قلت : باطر، وتقول : صومعت، فتقول فيه : صُومِعَتْ، فتجريها مجرى صامع لو تكلّمت به، وكذلك فيعلت من با ع، فلما كان حالُ الواو في فَوْعل وما أشبهه هكذا صارت الواو لما لحقها من المدّ بالتشبيه بفاعل في حكم المبدل من[٥] ألف

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : متحركة.

(٣) الأصل، ت : الواو له.

(٤) الأصل، ت : محكوم.

(٥) الأصل ، ت : «المبدل منه من..».

فاعل، فَعُومِلَتْ معاملتها، أما بِنْيُة الفاعل فلا إشكالَ في ثبوت حكم القلب والإدغام فيها، وإنما عرض الشبه لبِنْيِةِ المفعول، (١- وأما كونُ الياء بعدها عارضة فإن هذه الواو قد تأتى في بنية المفعول-١) وليس بعدها ياء تدغم فيها، ألا ترى أن فُوعَلِ قد يأتى بعد الواو فيه غير الياء إذا قلت بُوطِرَ وحُوقِل وما أشبه ذلك، فلما كانت كذلك اعتُبِر فيها حال السقوط عن البناء، قال سيبويه: «وتقول في افْعَوعَلْتُ من سرت : اسْيَيَّرْتُ، تقلب الواو ياءً لأنها ساكنةٌ بعدها ياءٌ، فإذا قُلْتَ (فُعِلْت قلت[٢]) : اسيُويِرْت، لأنَّ هذه الواو قد تقع وليس بعدها ياء كقولك اعْنُودِنَ، فهى بمنزلة واو فَوْعَلْتُ وألف فاعلت[٣]». قال : «ولذلك هى من قلت، لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها واو». قال : «فيجريان في فُعِلَ مجرى غير المعتل ، كما أجريت الأول مجرى غير المعتل، فأجريت اسيُويِرَ على مثال اعُذودِن في هذا المكان، واشهُوبّ في هذا المكان، ولم تَقْلِبِ الواو ياءًا لأن قصتها قصة سوير[٤]». هذا كلامه قد ظهر منه الحكم على مابعد الواو بالعروض. وقد أجاز الفارسيّ في احوِيّاء مصدر احواويت أن يُجاءَ به على الأصل فيقال : احوِيواء، علَّل ذلك ابن أبى الربيع بأنّ ياء افعيلال لايلزم أن تقع بعدها واو، لأنك تقول : احميرار، واشهياب، فجرى ذلك مجرى المنفصلين، ونظَّره[٥] باقتتال، وسيأتى ذكر ذلك في باب الإدغام. فإذا ثبت هذا لم يكن على الناظم اعتراض في هذا النظم ولا في التسهيل.

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من الأصل. وفي ت : «فإذا فعلت اسيويرت». في س « فإذا قُلتَ فعلت اسيويرت » .

(٣) في الكتاب فعالت.

(٤) الكتاب ٤/٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٥) الأصل : ونظيره. وفي س : ونظيره الاقتتال.

وأما السادس فإنّ كسر ماقبل الواو إذا انقلبت إلى الياء قد تقدّم له فيه كلامٌ لعلّه يُغْنِي ههنا، وذلك أنه قال في باب الإضافة إلى ياء المتكلم:

وتُدْغَم اليـــا فـــيـــه والواوُ وإنْ

مـاقَـبْلَ واوٍ ضُمَّ فـاكـسِـرْهُ يَهُنْ

فنصَّ على كسر ماقبل الواو إذا قُلِبت ياء وحَتَم الحكم بذلك هنالك، وهى مسألةٌ من هذا الفصل فلابُدَّ أن يجرى الحكمُ في الجميع، فاجتزأ بذكره هنالك عن ذكره هنا، فما كان من نحو مَرْضِيٍّ وبَغِيٍّ داخلٌ بالمعنى تحت الحكم بالكسر، ولاسيمًا وقد نصَّ هنالك على العلَّة بقوله : «فاكسره يَهُنْ»، أى : يسهل، فأشار إلى أن سبب الكسر التخفيف، وأن بقاء[1] الضمة يُحدِثُ ثقلا / (فيجرى ذلك هنا[2])، لكن فيما كان مثل مُسَلِمِيٍّ، ٢١٥ وهو ماكانت الضمَّة فيه قريبةً من الطرف ولم تكن على فاء الكلمة، فإذًا ما كانت الضمَّة فيه على فاء الكلمة خارجٌ عن ذلك اللزوم لأجل قُوَّة الضمة ببُعدها عن الطرف، فإن اعتبرت قُوَّتها تركتها على حالها فقلت : لُيٌّ في جمع أَلْوى، وإن اعتبرت ثقل اللفظ قلت : لِيٌّ، فكسرت، وكذلك ما أشبهه، فيمكن أن يكون الناظم قصد[3] هذا، والله أعلم.

وقوله : «مُدْغِمًا» حالٌ من فاعل «اقلبَنَّ»، أى : اقلب الواو ياءً في حال كونك مُدْغِمًا. إلاَّ أنَّ هذه الحال لايَصحُّ إذا أُخِذَت على حقيقتها، وذلك

(١) الأصل، ت : إبقاء.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : فصل.

(أنه[1]) يقول : اقلب في حال الإدغام، أى في زمان الإدغام، والحالُ مقدَّرةٌ بالظرف، والقلبُ في زمان الإدغام محالٌ؛ إذِ الإدغام إنما هو من إدغام المثلين في الحقيقة، وإن كان كأنه معدود من إدغام المتقاربين لتقاربهما في الصفات من المدّ واللين وغير ذلك، ولاتكُون الواو مثْلاً للياء إلا بعد قلبها ياءً، فإذًا لايكون الإدغام إلاّ بعد قلبها ياءً، وإذا كان كذلك أشكل قوله : «اقلبَنَّ مدغما»، لأن القلب ليس في حال الإدغام، بل بعده.

والجواب : أنّ الحالَ هنا مقدّرةٌ، أى : اقلبنَّ مقدِّرًا للإدغام، أى : إنَّ[2] القلبَ لايكون إلاَّ على هذا التقدير. وكذا هو في حقيقة الأمر، لأن الإعلال هنا لاموجب له إلا ثِقَل اجتماع الواو والياء، فأرادوا أن يزيلوا ذلك، فلم يتأتّ لهم إدغام أحدهما في الآخر؛ إذ لايصحّ ذلك فيهما من غير قلب أحدهما إلى الآخر، فقلبوا الواو ياءً لأجل أن يدغموا أحدهما في الآخر، فالحال هنا هى الحال المقدّرة، وعليه جاء معنى الكلام، ومثل هذه الحال قوله تعالى : {وفَجَرنَّا الأرْضَ عُيُونًا[3]}، أى : فجرناها مقدِّرين هذه الحال لها، وهى كونها عُيُونًا، إذْ لم تكن عُيُونًا في حال التفجير، وإنما حصل كونُها عُيُونًا بعد حصول التفجير، أو بعد فَرْضِــه موجودًا، وكذلك مسألتنا.

ثُمَّ نَبَّه على شذوذ ماشذَّ عن القاعدة فقال : «وشَذَّ مُعطًى غَيْرَ ماقد رُسِما»

غَيْرَ : منصوبٌ بمعطى على المفعول الثانى، ومُعطًى على حذف الموصوف للعلم به، أى : شَذَّ لفظٌ مُعْطًى كذا، يعنى أنَّ كلَّ كلمة اجتمعت فيها الشروط المذكورةُ ولم يحصل فيها ذلك الحكمُ من قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء،

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : إن كان القلب.

(٣) الآية ١٢ من سورة القمر.

فهي شاذَّةٌ محفوظةٌ لايُقاسُ عليها، فمن ذلك حَيْوَة، اسم رجل، وضَيْوَن للهرِّ الذكر، وعوى الكلبُ عَوْيةً. وقال ابن الناظم : الشاذّ من هذا النوع على ثلاثة أضرب، الأول : ما شذَّ فيه الإبدال لأنه لم يستوف شروطه كقراءة من قرأ : { إن كنتم للرُّيَّا تعبرون[1] }. الثاني : ماشذّ فيه التصحيحُ كقولهم للسنَّور : ضَيْوَنٌ ، وعوى الكلبُ عَوْيةً، ويومٌ أيومُ . والثالث : ماشذَّ فيه إبدال الياء واوًا وإدغامُ الواو في الواو، نحو : عوى الكلبُ عَوَّةً ، ونَهُوٌّ عن المنكر[2] ». انتهى ، وهو حسن .

ويدخل تحت هذا الإطلاق قولُهم في التصغير : أُسَيود، وجُدَيول/، ٢١٦ وجُهَيور، وما أشبه ذلك مما تقدَّم؛ إذْ هو مما اجتمعَتْ فيه الشروط فلم يحصل فيه قلبٌ ولا إدغامٌ، لكن مثل هذا الايُقَال فيه شاذٌّ، كيف والنحويون يقيسونه وإن كان قليلاً. ووجهُ ماقالوه من هذا أنَّ الواو جَرَتْ مجرى الصحيح بتحرُّكها ووقوعها في موضع الحرف الصحيح، فعاملوها معاملته، وأيضًا فتشبيها لياء التحقير بألف التكسير؛ إذ كانوا إنما يفعلون هذا فيما يكسَّر على مفاعل، فثبتت فيه الواو ظاهرة غير معتلَّةٍ، والله أعلم.

مِنْ وَاوٍ اوْ ياءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ
أَلِفَا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
إِنْ حُرِّكَ التَّالِى وَإِن سُكِّنَ كَفّْ
إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْىَ لاَيُكَفّْ

---

(١) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٥٥ ـ ٨٥٦.

إِعْــلالُهـــا بِسَــاكِنٍ غَـيْــرِ أَلِفْ
أَوْ ياءٍ التَّــشْــدِيدُ فِـيـهــا قَــدْ أُلِفْ

هذا هو إبدالُ الألف من غيرها من حروف العلَّة الياء أو الواو، وحذَفَ العاطف والأصل أن يقول : ومن واو أو ياءٍ . وهذا الجارّ متعلِّقٌ بأبدل ، وبتحريك : متعلِّق باسم فاعل محذوف صفةٍ لما قبله، وأُصِلْ : جملة في موضع الصفة لتحريك، وألِفًا : منصوبٌ على المفعولية بأبدل. وبَعْدَ : متعلِّق باسم فاعل حالٍ من الياء والواو وإن كانا نكرتين، أو بأبدل، والتقدير : أبدِلْ ألفًا من ياءٍ أو واوٍ كائنتين بتحريك أُصِل حالة كونهما بعد فتح مُتصِّلٍ. ومعنى ذلك على الجملة أنّ الواو والياء تُبْدَلان ألفًا إذا تحركا حركةً أصلية وانفتح ما قلبهما مُتَّصلا بهما، وكان التالى - أى : الواقع بعدهما مما يليهما - متحركًا أيضًا وقد اشتمل هذا العقدُ على خمسة أوصافٍ بوجودها يحصُل الحكمُ مالم يأتِ مانعٌ من خارج :

أحدها : أن تتحرّك الواو والياء، وذلك قوله : «بتحريك»، وهذه الحركةُ لم يُعَيِّنْها، فدلّ على أنها يصحّ أن تكون ضمَّةً أو فتحةً أو كسرةً، فالضمّةُ نحو : طال، أصله : طَوُل، وهو ضِدّ قصُر. والفتحة نحو : قام وهام، أصله : قَوَم[1] وهَيَم. والكسرة : هاب وخاف، أصله : هَيِب وخَوِف. فإن سَكَنَتْ الواو والياء فمفهوم الشرط أنها لاتُقْلَب ألفًا قياسًا، وذلك نحو : سقَيْت ورمَيْت، ودعَوْت وغَزَوْت، واستسقيتُ، وما أشبه ذلك، قال سيبويه : «وأما قولهم : غَزَوْت ورمَيْتُ، وغَزَوْتَ ورَمَيْنَ، فإنما جِئْنَ على الأصل لأنه[2] موضع لا تَحَرَّكُ فيه اللامُ، وإنَّما

(١) الأصل قيم.
(٢) الأصل، ت : لأنها.

أصلُها في هذا الموضع السكون، وإنما تُقْلَب ألفًا إذا كانت متحركَةً في الأصل[1]». انتهى. فإن جاء من ذلك شيءٌ فمحفوظٌ غير مقيسٍ، فممًّا جاء من ذلك قولهم في يَيْأَسُ : ياءسُ، وفي يَوْجَل : ياجل، أرادو التخفيف وإن كانت ساكنةً لأنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء لاسيمًا لما جاءتا مع الياء، فرأوا أن جمع الياء والألف أسهلُ من جمع الياءين أو الواو والياء، وقد حملهم طلبُ الخفَّة أن قالوا في طَيْئِيّ : طائِيٌّ[2]. وقد تقدم تنبيهُ الناظم عليه فأبدل الألف من الياء الساكنة، وكذلك حاريّ في الحِيْرِة[3]، قال/ ٢١٧ الشاعر[4]:

فَــهْيَ أَحْــوَى من الرِّبْعِيِّ خــاذله

والعينُ بالإِثْمِـدِ الحَـارِيِّ مَكْحُـولُ

وحكى أبو زيد عن بعضهم في تصغير دابة : دُوَابَّة، يريد : دُوَيْبَّةً، فأبدل من ياء التصغير ألفا، وقال الراجز، أنشده ابن جنى[5]:

تُبْتُ إليكَ فَــتَــقَــبَّلْ تابَتِي

وصُمْتُ ــ ربِّي ــ فتقبَّل صامتي

أراد توبتي وصومتي. وقال مالك بن أسماء بن خارجة[6]:

---

(١) الكتاب ٤/٣٨٣.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٦٦٨ ــ ٦٦٩.

(٣) منسوب الحيرة على غير قياس، يقول ابن يعيش ١٠/١٨ : «كأنه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات، فأبدل من كسرة الحاء فتحةً ومن الياء ألفًا».

(٤) طفيل الغنوى، والبيت في سرّ الصناعة بهذه الرواية ٦٦٩، والكتاب مع اختلاف يسير ٢/٤٦، وابن يعيش ١٠/١٨، وزوانه الديوان ٥٥ :

إذ هى أحوَى من الربعى حاجبه

(٥) سر الصناعة ٦٦٩، واللسان : توب.

(٦) سر الصناعة ٦٦٩، والمحتسب ٢/٣٣١، واللسان : طرف.

وَمِنْ حَـــديثٍ يَزِيدُنِي مِــقَــةً

مَـــا لِلحَـــديثِ المأمُـــوقِ مِنْ ثَمَنِ

يريد : المَوْمُوقَ. وفي الحديث عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ «ارجِعْنَ مأزُورات غير مأجورت[1]». وَجّهه الكوفيُّون أنه أبدل الألف من الواو لازدواج الكلام[2]. وقال سيبويه في آية وراية وطاية وثاية[إية[3]: إنها فَعْلَةٌ، بإسكان العين، فأبدلت الألف منها وهي ياء، وهو مذهب الفراء[4]. ومذهبُ الخليل حملُها على القياس وأنّ أصلها التحريك، فانقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها على الأصل، لكِنْ فيه شذوذُ إعلال العين وتصحيح اللام، وهو خلافُ القياسِ ، على ما يأتي بُعَيْدَ[5] هذا ، إن شاء الله تعالى . قال ابن جني : «وأخذ هذا بعض البغداديين من سيبويه فقال في قولهم: أرض داويَّة (إنه[6]) : أراد دَوِّيَّةً ، فأبدل من الواو الساكنة التي هي عين دَوٍّ ألفًا، قال ذو الرُّمَّة[7]:

دَوِّيَّةٌ ودُجَى ليلٍ كـــأنّـهــمـــا

يَمٌّ تراطَنَ فـي حـــافـــاتِهِ الرومُ

ثم حكى عن الفارسيّ ردّه[8].

ومنه : حاحيت وعاعيتُ، قال المازني :

---

(١) سنن ابن ماجه،كتاب الجنائز ٥٠٣ .

(٢) سر الصناعة ٦٦٩.

(٣) الطاية : صقف البيت. والثانية : حجارة تكون للراعى حول الغنم تأوى إليها.

(٤) سر الصناعة ٦٦٩، والمجتمع لابن عصفور ٥٨٢ ـ ٥٨٤، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٣.

(٥) الأصل، ت : بعد.

(٦) عن س، ك.

(٧) ديوانه ٤١٠/١، وسر الصناعة ٦٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٥، ١٩/١٠.

(٨) انظر سرّ الصناعة ٦٧٠.

«وأخبرني أبو زيد[1] النحوى قال : سألت خليلاً عن الذين قالوا : مررتُ بأخواك، وضربت أخواك، فقال : هؤلاء قومٌ على قياس الذين قالوا (في[2]) ييأس : ياءسُ، أبدلوا الياء ألفًا لانفتاح ماقبلها[3]». وانظر في تفسير هذا الكلام في المنصف لابن جني. قال المازنى[4]: «ومثله قول العرب من أهل الحجاز : ياتزنون، وهم ياتعدون، فَرُّوا من يَوْتزنون ويَوْتعدون[5]» .

قال الكسائى[6]: سألت أبا الجرَّاح فقلت له : من يقول من أحياء العرب : هو ياجل، وياجل، وياءس، ويابس؟ فقال لي : يَمَهْ؟ ـ وهو يستفهمني، أراد : يا، ماذا؟ فأفهمتُه[7] ـ فقال : تقوله عامرٌ وقوم من قيس. يريد : يَوْجل، ويَوْحل، وييأسُ، وييْبَسُ، من الوجل والوحل والإياس واليُبْسِ. فهذا وما أشبهه مما جاء على غير قياس.

الوصف الثانى : أن تكون حركة الواو والياء أصليَّةً لاعارضةً، وذلك قوله: «بتحريكٍ أُصِلْ» يعنى أنّ الواو جاءت متحرّكة في أصلها، وكذلك الياء، لا أن تكون الحركة عرضت لها، وذلك كما إذا خَفَّفْتَ : شيْءٌ وفيْءٌ وضَوْءٌ ونَوْءٌ، بحذفِ الهمزة وإلقاء حركتها على الياء والواو فقلت : شَيٌ وفَيٌ وضَوٌ ونَوٌ، لم

---

(١) الأصل، ت : يزيد.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) المنصف ٢٠٣/١، والخصائص ١٤/٢.

(٤) نسب هذا القول في بعض نسخ الخصائص إلى الخليل .

(٥) المنصف ٢٠٣/١، ٢٠٥.

(٦) قبله في النسخ ماعدا (ك) : «هذا وما أشبهه مما جاء على غير قياس، ولكن» وهذا ماعدا كلمة (ولكن) سيأتى في نهاية الفقرة التالية.

(٧) الأصل، ت : فأبهمه.

تقلبهما ألفًا وإن تحركا، لأن الحركة حركةُ الهمزة لا حركة الواو والياء.
وكذلك إذا خَفَّفْتَ «جَيْئَل» فَنَقَلْتَ الحركة وقلت : جَيَل، لم تقل : جال، أو بَنَيت من ضَهْيَأ مثل قِمَطْرٍ فقلت : ضِهَيْىءٌ، ثم خَفّفت[1] بالحذف والنقل فقلت : ضِهَىً، لم تقل : ضِهًا، وإن تحركت. وكذلك لو بينت من قرأ مثل إِدْرَوْنٍ[2] فقلت : إِقْرَوْءٌ، ثم خَفَّفته ونقلت / (لقلت[3]) : إِقَروٌ، ولم تقلب ٣١٨ الواو ألفًا.

وكذلك ما أشبه هذا، فالحركة وإن كانت على الواو والياء مُحْرَزَةٌ للهمزة فكأنها موجودةٌ وحركتها عليها. وقال ابن جنِّي : «سألت أبا عليٍّ فقلتُ له : من أجرى غير اللازم مُجْرَى اللازم فقال في تخفيف الأحمرِ : لَحْمَرُ أيجوز على هذا أن يقلب الواو والياء في جَوَبٍ وجَيَلٍ ألفًا فيقول : جابٌ وجالٌ؟ فقال : لا وأَوْمأَ إلى أن حكم القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة في نحو لَحْمَرِ، أى فلا يبلغ في الجواز ذلك لشناعته[4] كما ذكر[5]».

الوصف الثالث[6]: (أن ينفتح ماقبلهما، وذلك لأن الألف لاتثبت إلا بعد الفتحة، فإن تحرك بالضم نحو : دُوَلٍ وسُوَر، أو بالكسر[7] نحو : حِوَلٍ وسِيَرٍ، أو سكن نحو دَلْوٍ وظَبْيٍ، لم تنقلب الواو ولا الياء ألفًا. وكذلك ماكان

---

(١) ك : خففته.
(٢) الإدرون : المعلف.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) في الأصل : لشياعته. س : لبشاعته.
(٥) في الأصل : لما. ونص المحتسب : «وهو كما ذكر» انظر ٦٨/١.
(٦) الأصل، ت : والوصف.
(٧) ماعدا (س) وهامش ك : أو بالضم.

نحو : عِثْيرٍ، وجَهْوَرٍ، وكَنَهْوَرٍ، وقِنْدَأْوٍ، وسِنْدأْوٍ[1]، وشبه ذلك. أما إذا كان ماقبلهما ساكنًا فإن العرب تجريها إذْ ذاك مُجْرَى الصحيح، إذ لايجتمع فيه ياءٌ وكسرةٌ، ولا واوٌ وضمّةٌ، وقَوِيتا إذْ[2] كان ماقبلهما ضعيفًا لسكونه، قال سيبويه: «ومن ثَمَّ قالوا : مَغْزُوّ وعُتُوّ[3]». يعنى ولم يقلبوا، وأمّا[4] إذا تحرّك ماقبلها بالضم أو بالكسر فإن اللام بذلك تعتلّ في الاسم اعتلالاً آخر، وذلك كلّه إذا كان المعتلّ لامًا أو في موضع اللام . وأما إذا كان المعتل الواو أو الياءُ في وضع العين فإنهما إذا سكن ماقبلهما كما تقدّم في اللام ، وإذا تحرّك[5] بالضم أو بالكسر لم يصحّ انقلابهما ألفً‍ـــ كما ،تقدم، فلم يبق إلا أن يكون ماقبلهما مفتوحاً وأيضا الاعتلال ههنا إنما هو بالجمل على الفعْل، وإذا انفتح ماقبلهما كانت الكلمة بذلك على وزن الفعل، فثبت الإعلال في نحو دارٍ ومالٍ، ورَجُلٍ مالٍ[6]، وصافٍ[7]. وكذلك تقول في نحو عَضُدٍ من القول : قالٌ. وأما إذا لم ينفتح ماقبلهما فإن الكلمة تخرج بذلك عن وزن الفعل فتقول : سُوَرٌ وعِوَضٌ، ونحو ذلك. ولذلك قالوا إذا بنيت من القول والبيع مثل إبِلٍ قلت : قِوِلٌ وبِيِعٌ ، فصُحّحت كما تصحح حِوَلاً وطوراً.

---

(١) الكنهور من السحاب: المتراكب الثخين. والقندأو : الجرىء المقدام ، وجمل قندأوٌ وسندأوٌ : خفيف جرىء.

(٢) الأصل، ت : إذا.

(٣) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٤) الأصل، ت : فأما.

(٥) الأصل، ت : تحركا.

(٦) س : أورجل وصال وصاف. ورجل مال : ذو مال.

(٧) فوقه في (ك) : كذا. ويقال : كبش أصوفُ، وصَوِفٌ، وصائف، وصافٌ، وصافٍ : كثير الصوف. وفي الكتاب ٤٦٢/٣ : «وصَوِفَ الكبش : إذا كثر صوفه، وكبش أصوفُ. هذه الكثيرة، وكبشٌ صافٌ ونعجة صافة».

فإن قلت : فإن في الفعل مثل فِعْلَ نحو : نِعْم وبِئْسَ ، فهلاّ أعْلَلْتَ فقلت : قيلٌ .

قيل : هذا لايلزم، لأن هذه الكسرة لما كانت من أجل الحرْفِ الحلقيّ لم تلزم فلم يعتدّ بها وصارت[1] الفاءُ كأنها على فتحتها، كما لم يَعْتدُّوا بالفتحة في نحو يَطَأُ ويَسَعُ، بل كانت بمنزلة الكسرة ، فحذفوا الواو، كما حذفوها من يَزِن ونحوه ولم يثبتوها كما أثبتوها في يَوْجَل .

فأمّا وجه القلب في اللام مع الفتح فإن اللام لما اعتلّت[2] حين انكسر ماقبلها أو انضمَّ أرادوا أن يكون ذلك أيضًا إذا انفتح ماقبلها لتجرى اللام على حكم واحدٍ في الاعتلال. وإلى هذا النحو من التعليل أشار سيبويه. وأما العين فإنما اعتلّت لأنّ الحركاتِ أبدًا في هذه الحروف مستثقلةٌ لاسيّما الضمة والكسرة، فثقل عليهم في هذا فَعُل وفَعِل إذا قلت مثلا : طَوُل وخَوِف وهَيِب ، فسكنوهما ألفًا فقالوا : طال وخاف ، ثم أعلُّوا أيضًا فَعَل كذلك لتوالى الفتح ولتكون كأختيها فقالوا : قام وباع وآب، وحملوا على / ذلك ٣١٩ الاسم فقالوا : مالٌ ودارٌ وساقٌ، أصله : مَوَلٌ ودَوَرٌ وسَوَقٌ، إذْ هى من الواو (لقولهم[3]) : أموال، ودار يدور، والسُّوُق. وقالوا : رجل خاف ومال، أصله : خَوِفٌ ومَوِلٌ، وكذلك ما أشبهه. وأما فَعُلٌ في الأسماء من المعتل فقال ابن جني : «لا أعلمه[4] جاء اسمًا فيما عينه معتلّةٌ لاصحيحا ولا معتلاً». ثم ذكر أنك لو بنيت من قام مثل عَضُد لقلت : قامٌ، وأصلُه : قَوُمٌ، فقلبت الواو ألفًا إذْ تحرّكت وانفتح ماقبلها، كما قالوا : طال، وأصله طَوُل.

---

(١) س، ك : فصارت.

(٢) الأصل، ت : أعلت.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : أعلم.

فإن قيل : قد تقدَّم أنّ الواو والياء تنقلبان ألفًا لتحركهما من غير أن يكون ماقبلهما ساكنًا[١]. وذلك قياسٌ مُطَّرد فيما إذا وقع قبلهما الألفُ الزائدةُ في اللام والعين معاً ؛ ألا ترى أنّ الخليل وغيره يقولون في كساء ورداء : أصلُه كساوٌ وردايٌ، لكن وقعت الألف قبلهما زائدةً وهى تشبه الفتحة فانقلبت ألفًا، ثم اجتمع ألفان، فلما أرادوا تحريك (الألف[٢]) الثانية انقلبت همزةً، وكذلك قالوا في همزة قائم وبائع، حرفًا بحرف، فقد وُجِد الإعلال فيهما ولا حركة قبلهما، وذلك ينقض هذا.

فالجواب : أنّ ماتقدَّم إنما هو أمرٌ تقديريٌّ لاوجود له في الخارج[٣]، فلم[٤] يعتبره (٥- وقد تقدّم أنّ الناظم لم يعتبر -٥) ذلك العمل ولابني عليه، وإنما بني هنالك على أنّ الواو والياء انقلبتا همزةً لوقوعهما طرفًا بعد ألفٍ زائدة في كساءٍ ورداءٍ، وأنهما كذلك انقلبتا همزةً في فاعلٍ ونحوه ، لا أنهما انقلبتا ألفًا ثم همزةً ، وإذا كان العملُ عنده كذلك فلا يعتَرضُ عليه بما ذكره غيره. هذا مع أنَّ الألف وحدها اختُصَّت بهذا لشبهها بالفتحة، لأن الفتحة بعضها، وبذلك علَّلوا هنالك القلب ألفًا. فَعَقْدُ الناظم (هنا[٥]) صحيحٌ (وهناك صحيح[٥]) على ما مضى ذكره ، وأيضًا فقد أتى بشرط مخرج نحو كساء وقائم أن يكون من هذا الباب، وهو الوصف الرابع :

---

(١) ماعدا (س) : إلا ساكنا.

(٢) عن س، ك.

(٣) ت : «لا وجود له فلم يَعتبرْهُ في الخارج».

(٤) س : لم.

(٥) سقط من الأصل، ت.

أن تكون الفتحةُ مُتَّصلةً، وذلك قوله : «بَعْدَ فتْح مُتَّصِلٍ» ، ومعنى اتصالها وجهان :

أحدهما : أن يكون تحرُّزَ به من الفصل بينهما، أعنى بين الواو والياء وبين الفتحة بحرفٍ من الحروف كظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ، فلا أثَر لحركة الظاء والغين في الياء والواو للفصل بينهما، ولأنه قد مَرَّ أن من أسباب القلب هنا توالى الحركات، وإذا سكن ماقبلهما فُقِدَ جزءُ العلة، وقد دخل هنا الفصل بالألف الزائدة، فليست إذًا الهمزة في قائم وبائع ولا في كساءٍ ورداءٍ بمنقلبةٍ عن الألف، على اعتبار هذا الشرط كما تقدم له من اطِّراح هذا العمل. قيل : وله وجهٌ من النظر، وذلك أنّ هذا العمل لايتعيّن ولم يظهر له ثمرةٌ في الكلام، وإنما هو زيادة عمل صناعيّ فقط، وتقريب العمل ما أمكن هو الأولى.وأيضًا فإنّ من قواعد سيبويه ـ على ماقَرَّر ابنُ جنى[1] ـ الحملُ على الظاهر وإن أمكن أن يكون المرادُ غَيْرَه، وقد أمكن هنا أن يكون القلبُ حصل في الواو والياء لا في الألف، فلا يُعَدلُ عنه إلا بدليلٍ، وأيضًا قَلْبُ الألف همزةً طلبًا لتحريكها أمْرٌ قليلٌ في الكلام شاذٌّ في الاستعمال، قلما يأتى / إلا في الشعر، ولذلك لم يقبله كبارُ النحاة في القياس، والقلبُ في كساءٍ، وقائمٍ ونحوه كثيرٌ جدًا وقياسٌ مُطَّردٌ، فلو كان من ذلك الأصل لكان قليلاً[2] ونادرًا أو شاذًا، فكونُه لم يكن كذلك دليلٌ على أنّه ليس على ذلك التقدير ، وهذا من باب الاستدلالِ بالأحكامِ ، وهِيَ من قواعد سيبويه وغيره، فلأجل هذا من الدلالة يقول الناظم : لابدَّ من اتِّصال الفتحة. وهذا ـ واللهُ أعلمُ ـ هو الذى أراد هنا وفي التسهيل، لا

٣٢٠

(١) الخصائص ٢٥١/١.

(٢) الأصل : أو نادرًا.

أنه قصد[1] الفصل بالحرف الصحيح كغَزْوَةٍ وظَبْيَةٍ، وإنما دخل مثلُ هذا بحكم الانجرار، على أن غيره قد احترز مما احترز هو منه[2]، فقالوا في نحو: قاولت وبايعت، وتقاولنا وتبايعنا، وحوَّلْتُ وتحوَّلْتُ: لايعلُّ[3] مثلُ هذا وإن تقدّمته الفتحة. قال ابن جنى تفسيراً لما قاله المازنى من ذلك: «إنما صحَّت هذه الأفعالُ كلُّها لسكون ماقبل الياء والواو والمتحرّكتين، فلو قَلَبْتَ الياء والواو في قاوَلْتُ وبايَعْتُ كما قلبتها في قال وباع[4] لوجب حذفُ إحدى الألفين ولزال البناء، أو قلبت الأخيرة من الواو والياء في زَنَّيْتُ وشَوَّقْتُ[5] لتحرك ماقبلهما وزال البناء، فتَجَنَّبوا ذلك لكثرة التغيير.

وكذلك تفعَّلْتُ وتفاعلنا، لأن التاء إنما دخلتْ على فعَّلت وفاعلنا[6]، ولما صحَّت هذه الأفعالُ صَحَّت مصادرُها أيضاً كالتقاول والقِوَال[7]، وشبه ذلك.

والوجه الثاني: أن يريد بالاتصالِ اتّصال الفتحة بالواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ تحرُّزاً من أن تكونا في كلمتين، فإنه لايُؤَثِّر كقولك[8]: ذَهَبَ يَزِيدُ وقُطِعَ وَرَيدُه، وخرجَ وليدٌ وَانطلقَ يُريدُ كذا، فإن مثل هذا لااعتبار به كما لم يُعْتَبَر في القاعدة الأولى وهى قاعدة سيِّد وميِّت، وذلك لأن[9] الكلمة الثانية ذاتَ الواو

---

(1) الأصل، ت: قد فصل.

(2) الأصل، ت: منها.

(3) الأصل: إلا فعل.

(4) في المنصف بعده: «وقبلهما ألف ساكنه لوجب...».

(5) بعده في المنصف: «ألفين لتحرك».

(6) بعده في المنصف: «بعدما وجب فيهما التصحيح، فلما صحت...».

(7) في النسخ: والتقوال. وقد اختصر الشارح كلام ابن جني، انظر المنصف ٢ / ٢٠٢/ ٢٠٣.

(8) الأصل، ت: قولك.

(9) الأصل، ت: أن.

والياء ليس بواجب أن تأتى قبلها فتحةٌ، بل قد تكون وقد لاتكون، فكيف تتقلب ألفًا لأمرٍ يتخلّف وينكسر ولايلزم؟ وهذا ظاهر.

الوصف الخامس : أن يكون مابعد الواو والياءِ متحركًا، وذلك قوله: «إنْ حُرِّك التالى». يعنى أنّ هذا الحكم ثابت على الإطلاق بشرط أن يكون التالى لهما متحرِّكًا لا ساكنًا، وهذا الشرطُ له ضميمتان[1] مفهومتان من الكلام :

إحداهما : أنّه إنّما[2] يتأتّى فيما يكون بعده حرفٌ في كلمته[3] كقام ونام ورام، وكذلك مصطفَون وما أشبه ذلك، وإلاّ فإذا لم يكن بعده حرفٌ في كلمته[3] فلا متحرِّك ولا ساكن، وإن جاء من[4] كلمة أخرى فغيرُ مُعْتَبَرٍ أصلاً، فإذا قلت : رمى زيدٌ، أو رمي ابنك، أو رَمَى، ووقَفْتَ عليه ـ فالحكم واحدٌ إلا مايعرض من التقاء الساكنين قَطُّ ، فأمّا الإعلالُ فحاصلٌ على كلٍّ تقدير.

والثانية : أنه شرط في إطلاق القول بالإعلال المذكور أنه إذا تحرّك ما بعد الواو والياء فانقلابُهما ألفًا ثابتٌ على الإطلاق، بخلاف ماإذا سكن ما بعدهما فإن في ذلك تفصيلاً ذكره، ويدلّك على هذا المعنى قوله : «وإنْ سُكِّنَ كَفّ إعلاَل غير اللام».. إلى آخر المسألة، فإنه ذكر أنّ سكون مابعدهما لايثبتُ معه الإعلالُ على الإطلاق، بل يثبت في بعض المواضع ولايثبت في بعضٍ، فدلّ هذا/ من كلامه على أنّ التحريك شرطٌ في إطلاق ٣٢١

(١) س : ضمينان.

(٢) ك : أنه لا يتأتى.

(٣) الأصل، ت : كلمة.

(٤) س : في.

القول بالإعلال. والتفصيل الذى ذكر فيما إذا وقع بعدهما ساكن هو أنه لايخلو أن تكون الواوُ والياءُ غيرَ لامٍ أو لامًا، فإن كانت غير لامٍ ـ وذلك العينُ ومايقع في موقعه مما لاتتمّ به الكلمة ـ فيَكُفُّ[1] ذلك الساكنُ الإعلال، فتبقى الواو والياء على أصلهما، وذلك نحو : غَيابة[2]، وغواية[3]، وعياياء[4]، وجواد، وطويل، وقَوُول[5]، وبيانٍ، وما أشبه ذلك، فإنك لو أعْلَلْتَ مثل هذا لالتبس البناء المخصوص بغيره، وذلك لأنك إذا قلت في غيابة وغواية : غاابة، وغااية، اجتمع ألفان، فلابدّ من حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيصير غيابةُ غابةً، وغوايةُ من : قبل غايةً، وكذلك عياياء عاياء، وجواد جاد، وطويل طَيْلٌ، وقوول قُول، وبيان بان، فتلتبس بماوافقهما من الأبنية، فلا يحصل فرقٌ، فكرهوا ذلك، وقد دلّ على هذا الحكم قوله : «وإنْ[6] سكَّنَ كَفّ إعْلالَ غيرِ اللامِ». يعنى إنْ سكن مابعد الواو والياء كفّ إعلالَ غير اللام، وغيرُ اللام هى العين وما إليها.

وإنما قال : «غير اللام»، ولم يُعَيِّن العين، لأنه (قد[7]) يقع قبل اللام مايعلّ وليس بعين[8]، وذلك الفاء إذا وقعتْ بالقلب في موضع العين كجاه، فإن أصله وَجْهٌ، ثم صار بالقلب جَوَهٌ، (ثم[9])حرَّكوا الواو بالفتح إذْ بَنَوه على صفةٍ أخرى

---

(1) الأصل، س : فكيف.

(2) يقال : وقعوا في غيابة من الأرض، أى : في منهبط منها.

(3) س : وغاوية.

(4) س : وغياياء. بالغين المعجمة. ويقال : فحل عياء وعياياء : لم يضرب ناقةً قط، أو لا تهتدى للضراب. وفي حديث أم زرع أن المرأة السادسة قالت : زوجي عياياء طباقاء، كل داء له داءٌ. ويروى : غياياء، بالغين المعجمة، وفسِّرت هذه الرواية ـ رواية الغين ـ بأنه في غياية وظلمة لايهتدى إلى مسلك ينفذ فيه.

(5) الأصل، ت : قيل.

(6) س : فإن.

(7) سقط من الأصل.

(8) الأصل، ت : بلام.

(9) سقط من الأصل، ت.

فقالوا : جَوَهٌ، فوجب فيه[1] ماوجب في العين نفسها في نحو : قام وهام، من انقلابها ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها. لكن قد يُعْتَرَضُ على هذا المأخذ بقولهم : أَيِسَ، مقلوبَ يَئِسَ، فإنهم لما قلبوه كان حقُّه على هذا أن يُعَلَّ فيقال : آس، كما يقال : خاف وهاب. والأولى أن يكون أراد بغير اللام العين فقط، ولايحتاج إلى هذا الاعتذار، ويكون ماجاء من جاه ونحُوه نادرًا لايُعْتَدُّ به.

وإن كانت الواو أو الياء[2] لامًا فإن الساكن الذى يقع بعدهما قسمان.

أحدهما : أن يكون ألفًا أو ياءً مشدَّدةً. والثانى : أن يكون غير ذينك.

فإن كان الأول فإنهما يمنعان إعلال اللام مطلقًا، وذلك قوله : «وَهْيَ لايُكَفْ إعلالُها بساكنٍ غير ألِفْ أو ياءٍ» صفتُها كذا. وضمير «هى» عائد على الواو أو الياء،[2] وأعاد ضمير المفرد لأن العطف فيهما بأو، ولو قال : وهما لايكفُّ[3]إعلالُهما، لصحَّ، لأنّ معنى أو التنويع أو التخيير، فيعني أن الساكن لايكفُّ إعلالهما إلا إذا كان أحدَ هذين الحرفين. فأما الألف فنحو : غَزَوَا ورمَيا[4]، فإنّه لو أُعِلَّ فقيل : ماا وغزاا لانحذفت الأفُ للساكنين ، فالتبس فعلُ الاثنين بفعل الواحد، فلم يمكن أن يَعْتَلّ لأجل ذلك . وكذلك نحو : كَرَوَان ، وعَدَوَان[5]، ونَفَيان ، وغَلَيَان ، وما أشبه ذلك .

---

(١) الأصل، ت : بعد.

(٢) الأصل، ت : والياء.

(٣) الأصل، ت : لاكف.

(٤) الأصل، ت : ورضيا.

(٥) يقال : عدا الرجل والفرس وغيره يعدو عَدْوًا، وعُدُوًّا، وعَدَوَانًا، وتعداءً.
ونفيت الريح التراب نَفْيًا ونفيانًا : أطارته.

وعِلّةُ ذلك ماتقدّم من مراعاة اللبس، إذ لو أعلّو فقالوا : كران، وعدان، ونفان، وغلان، لالتبس فَعَلانٌ بفعالٍ، فاجتنبوا ذلك لاحتمال التصحيح.

ويدخل في هذا : فتيان، وعصوان، وفتيات، وما كان مثله. وأما نحو فَتَيَين وعَصَوين، فلا تدخل له تحت ضابطه، ولعلّه اتّكل في ذلك على مامرًّ في التثنية، ويكون وجُهه ماتقدّم آنفا من الالتباس على تقدير الإعلال/ والحذف. وقد يُحذَفُ ذلك الساكن فيعاملُ معاملَةَ الموجود لأنّه ٣٢٢ في تقدير الوجود وفي بنيته، فيترك الإعلالُ لأجله، كما إذا رخمت «كَرَوَان» و«نَفَيَان» مسمًّى (بهما[1]) على لغة من نوى المحذوف، فإنك تقول : ياكَرَوَ، ويانَفَيَ، فلا تقلب الياءُ والواو ألفًا، لأن الساكن بعدهما وهو الألف في حكم الموجود فالساكنُ إذًا في كلامه يشمل هذا، فقوله : «بساكن[2]» يعنى لفظًا أو تقديرًا.

وأما الياء المشدَّدة فنحو الياء النَّسَبِية في رَحَوِيّ وعصَوِيّ وقَنَوِيّ وحُبْلَوِيّ وتَحَوِيٍّ[3]. ولا يخْتَصٌّ بالنسب، فإن الحكم كذلك وإن لم تكن للنسب، كما إذا بنيْتَ من رميت مثل حَمِصَيصةٍ[4] فإنك تقول : رَمَوِيّة، أصله : رَمَيِيَّة، فاجتمع فيها من الياءات ماكان يجتمع في رَحَيِيٍّ لو أُتِي

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : ساكن.

(٣) هذا منسوب إلى تحيّة.

(٤) الحَمَصَيصُ : بقلة دون الحُمَّاض في الحموضة طيبة الطعم، واحدته حَمصِصةٌ.

به في النسب على الأصل، فَغُيِّرتِ الياء المكسورة بقلبها واوًا فقلت : رَمَوِيّةٍ، ولاتقلبها ألفًا فإن ذلك يؤدّى إلى حذفها فيختلّ البناءُ.

فإن قلت : اتركْها ألفًا ولايلزم من ذلك التقاءُ الساكنين المحذورُ، لأنهم قد قالوا : شابَّةٌ ودابَّةٌ، فجمعوا بين ساكنين، لأنَّ قبل المشدَّدِ[1] ألفًا[2] فحصل شرط ثبوتهما.

فالجواب : أنّ شرط الألف الواقعة قبل المشدَّد أن تكون زائدةً غير منقلبةٍ عن شيءٍ، ألا ترى أنها في دابَّةٍ ألفُ فاعلة، و(في[3]) دوابَّ ألفُ فواعِلَ، بخلاف مسألتنا، فإنّ الألف فيها منقلبة عن الياء التى هى أصل بإزاءِ الصاد الأولى من حَمَصِيصَةٍ، فلم يمكن إلا أن تُحذَفَ، وإذا حُذِفت حصل المحظور.

وأيضًا فيلزم أن تقع ياءُ النَّسَب بعد مفتوح لو قلت في رَحَوِيّ : رَحَيٌّ. وهذا مالا يُقال. ومثلُ هذا لو بَنَيْتَ مثل حَمَصِيصَةٍ من الغَزْوِ لقلت : غَزَوِيّة، فلم تقلب الواو ألفًا لما تقدَّم[4].

وأمّا إنْ كان الساكنُ غير الألف والياءِ المشددة فالإعلالُ غير مُمْتَنِع، والساكنُ لايكفُّ الإعلالَ ولايمنع جَرَيانه، وذلك نصُّ قوله : «وَهْيَ لايُكَفُّ إعلالُها بساكِنٍ».. إلى آخره. فأخبر أنَّ ماعدا الألفَ والياءَ المشددة من السواكن غيرُ

---

(١) الأصل : المشددة.

(٢) في النسخ : ألف.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : كما.

مانع، فتقول في رمي إذا أسندته إلى مؤنَّثٍ : رَمَتْ، أصلُه : رَمَيَتْ، فاعتلَّت اللامُ بالانقلاب ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها ـ وإن وقع بعدها[1] ساكن وهو التاء ـ ثم اجتمع ساكنان : الألف والتاء، فَحُذِفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رَمَتْ. وكذلك : رَمَوا، أصلُه : رَمَيُوا، فانقلبت الياء ألفًا، فصار : رماوْا، ثم رَمَوْا. وكذلك : مصطفَوْنَ والأعلَوْنَ، الأصل : مصطفَيُون والأعلَيُون، ثم صار : مصطفاوْنَ والأعلاوْن، وكذلك : مصطفَيْن والأعلَين في النصب والجرّ، الحكم في ذلك واحد .

ولما أطلق القول في هذا الحكم ولم يستثن شيئًا دلّ على أنّ ذلك يكون في الجمع وفي المفرد إذا أدّى إليه التصريف، فإذا بنيت من الهمزة مثل عَنْكَبُوتٍ[2] قلت : آأَوْت، أصله : آأَيُوت[3]، ثم فُعِل في الياء ما تقدم من الانقلاب لوجود الشروط فصار : آأَوْت . وكذلك مثلُه من الغزو : غَزْوَوْت ، ومن الرمي : رَمْيَوت ، أصله : غَزْوَوُوتٌ ورَمَيْيُوتٌ .

٣٢٣ وخالف في هذا بعضهم فذهب إلى / أنَّ الإعلال المذكور مُخْتَصٌّ بالجمع، وأما المفرد فلا، وإنما يبقى على صحّته، فتقول على هذا : آأَيُوتٌ، وغَزْوَوُوتٌ، ورَمْيَيُوت. وكذلك يقال على هذا في فَعَلُوتٍ من الغزو : غَزَوُوتٌ، ومن الرمي : رَمَيُوتٌ ، وعلى مذهب الجمهور : رَمَوْتٌ وغَزَوْتٌ على الأصل المتقدم. وإنّما ادّعى ذلك الجمهور ولم يجعلوه مثل النَّزَوان والغَلَيان لوجهين :

---

(١) في النسخ : بعد ساكن.

(٢) الأصل، ت : العنكبوت.

(٣) قلبت الهمزة الأخيرة ياءً لأنها لام بعد أخرى متحركة. انظر شرح الشافية للرضى ٣/٥٥.

أحدهما : أن الحذف مع الألف يوقع في الإلباس كما تقدَّم ، بخلاف هذا فإنّ اللبس فيه مأمون.

والثاني : أنّ الفتحة خفيفة فَسَهُل التصحيحُ فيها، بخلاف غَزَوُوتٍ ورَمَيُوتٍ ونحوهما لانتفاء (الفتحة و[1]) وجود ماهو ثقيل.

فإن قيل : فكان يلزم من هذا الإعلالُ في رمَوِيَّةٍ المتقدم.

فقد تقدم وجه التصحيح وأنه يوقع في الاختلال، وأيضا فالنسب قد تقرّر فيه ذلك الحكمُ، وما كان مصيرُه إلى نحوه من المعتلِّ كرَمَوِيَّةٍ عُوملَ معاملته للشبه الذى بينهما .

وبعد فإذا اجتمعت هذه الشروط اقتضى كلامُه صحةَ الإبدال مطلقا ، كانت الواو والياءُ أصْلَيْن ، أو منقلبتين[2] عن أصلىٍّ، أو زائد .

فمثال كونهما أصلين : سار، وهاب، وطاع، ورمي وسعى، ودنا، وطال، وما أشبه ذلك.

ومثال كونهما منقلبين عن شيءٍ أصليٍّ قولهم : أعطى، واستقصى، وأغزى، وملْهًى، ومَغْزًى. أصلُ هذا كلِّه : أعطَوَ، واستقصوَ، وأغزَوَ، وملْهَوٌ، ومَغْزَوٌ، فلما وقعت الواو رابعةً فصاعدًا قُلِبت ياءً فصارت في التقدير : أعطَيَ، واستقصَيَ، وملهَيٌ، ومغزَيٌ ، فوقعت الياءُ متحرّكةً وقبلها فتحةٌ، فانقلبت ألفا . وكذا لو بنيت من قرأ مثل دحرج لقلت : قَرْأى، أصله قَرْأأٌ، ثم قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً لاجتماع الهمزتين، فصار : قَرْأيَ، ثم صار : قَرْأى للعلّة المذكورة، فالألف في قَرْأى بدلٌ من الياء لامن الهمزة، قال ابن جني : «ويدلّك على أنه لابدَّ من هذا

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل، ت : منقلبين.

التقدير فيها لتكون الألفُ بدلاً من الياء المبدلة من الهمزة قولُ النحويين في مثل فِعَلٍّ[(١)] من قرأت : قِرَأْيٌ، أفلا ترى كيف أبدلوها ياءً. وكذلك قولهم في مثل فرزدق من قرأت : قَرَأْيَأٌ، وأيضا فيدلك على صحة ذلك أنك متى أسكنت (اللام[(٢)]) فزالت اللفظة رجعت اللامُ إلى أصلها وهو الياء، كقولهم في افْعَلَلْتُ[(٣)] من قرأت وهرأت: اقرأيت واهرأيت[(٤)].

ومن مثل الواو المنقلبة قولهم في رحَوِيٍّ إذا رُخِّم على مالم يُنْو : يارحَا، فالألف بدل من الواو المبدلة من الياء، لأنك لما حذفت الياءين بقى التقدير : يارحَوُ، فصارت الواو في هذه اللغة حرف إعراب، فوجب الانقلاب ألفًا، لأنها اجتُلِبَتْ لها ضمة الراء في ياحارُ، فحصلت الشروط على ماينبغي، فالألف إذًا ليست بدلاً[(٥)] من الياء الظاهرة في رحيان. وكذلك حكم فَتَوِى وهُدَوى وشروى.

ومن غريب هذا أنك إذا قلت في تلك اللغة في مَلْهَوِيّ : يامَلْهى، فالألفُ هنا بدلٌ من ياءٍ، بدل من واوٍ ، بدل من ألف، بدلٌ من ياء، بدل من الواو التى هى لام الفعل، فتأَمَّلْ ذلك فلابُدَّ منه.

ومثالُ كونهما[(٦)] منقلبتين / عن زائدٍ قولك[(٧)]: يازُمَّا، ترخيم زُمَّيْل، على لغة من لم ينو. ومثله ألفُ سلْقَى وجَعْبَى، فالألف بدلٌ من ياء الإلحاق ٣٢٤

(١) الأصل، ت : افعل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : في العطف.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، ٢٦٢.

(٥) الأصل : مبدلة.

(٦) الأصل، ت : قولهما.

(٧) في النسخ : فقولك.

في سَلْقَيْتُ وجَعْبَيْتُ[1]. وكذلك إذا سَمَّيت بعُنُوقٍ جمع عَنَاقٍ[2] ثم رخمته على من لم يَنْو أبدلت واوَه ياءً كأَجْرٍ وأَدْلٍ، فتقول : يا عُنِى، فإن سمَّيت به ونسيت إليه قلت : عُنَوِىّ، لأنك صيّرته إلى عُنًى كهُدًى، ثم تقلب ألفه واوًا للياء النَّسَبِية، فإن رَخَّمت هذا كلَّه حذفت ياء النسب، وأبدلت من الواو وألفًا[3] للعلَّة المذكورة فقلت : ياعنا، فالألف الآن في عُنَا إنما هى بدل من الواو الزئدة في عُنَوِىّ، والواو في عُنَوِىّ بدل من الألف في عُنًى، والألف في عُنًى بدل من الياء في عُنِى، والياء في عُنِى[4] بدل من الواو في عُنُو الذى هو ترخيم عُنُوقٍ.

ثم بعد هذا اعلم أنّ هذه (الشروط[5]) الخمسة ترجع في التحصيل إلى أربعة، على أن يكون قولُه : «بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ» شرطًا واحدًا، كأنه إنما شرط أن تكون الواو أو الياء متحركة في الأصل خاصة، ويكون هذا الشرطُ شاملاً لما كان فيه حرفُ العلَّة متحركًا في الحال كما تقدّم من المثل، ولما كان في الأصل متحركًا وإن لم يكن كذلك في الحال، وذلك نحو : مقام، ويُقام، أصله : مَقْوَم ويُقْوَم، فَقُلبت الواو ألِفًا لتحركها أصلاً وانفتاح ماقبلها لفظًا، كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى. وهذا المأخذ مفهوم من كلامه لأنه قال : «من واوٍ أو ياءٍ بتحريكٍ أُصِلْ»، فقوله «بتحريك» في موضع الصفة للواو والياء، والتقدير : من واوٍ أو ياء ملتبستين بتحريكٍ أُصِل ، والتباسها بالتحريك الأصيل لايعطى وجود التحريك في الحال، وبيانُ هذا المأخذ سيأتى بحول الله تعالى.

---

(١) سَلْقَيْتُه : ألقيته على ظهره، وجعبيته : صرعته.

(٢) العناق : الأنثى من ولد المعز، والجمع أعنُق وعُنُق وعُنُوق.

(٣) الأصل : الياء.

(٤) الأصل، ت : عنوى.

(٥) عن س، ك.

ثم إن عَقْدَ الناظم معتَرَضٌ من أوجُهٍ خمسةٍ :

أحدها : أن الواو والياء إذا كانتا عينًا وكانتا بدلاً من همزةٍ فإن هذا القلب لايكون فيها، بخلاف اللام فإنها على خلاف ذلك، فقد تقدَّم في فَعْلَلَ من قرأت أنك تقول : قَرْأَى، فأبدلت الألف من الياء وإن كانت بدلاً من همزة، لأنّ البدل فيها لازم، فلم يراعوا أصلها، وأمّا إذا كانتا عينًا فقد راعوا الأصل من الهمزة فقالوا في فَعَلٍ من الهمزة : أوَأٍ[1]، وإنْكانت الواو محضة لارائحة للهمزة فيها، وهذا مما استثناه في التسهيل فقال : «وتُعلُّ العينُ بالإعلال المذكور إن لم يسكن مابعدها أو يعل، أو تكن هى ـ يعنى العين ـ بدلاً (من[2]) حرف لايعل[3]». فَحرَّزَ من أن يكون بدلاً من حرفٍ لايعلُّ هذا الإعلاَل، والهمزة من[4] ذلك القبيل، وقد قال الأخفش في مثل عَضْرَ فُوطٍ من الآءَة[5]: أوْأيُوءٌ. فأقرّ الياء[6] المضمومة وقبلها فتحة ولم يقبلها[7] ألفا ثم يحذفها كما قال في مثل عنكبوت من الرمى : رَمْيَوْتٌ كمصطفَيْن[8]. فقد حصل أنه لابدَّ من استثناء الواو والياء المنقلبتين عن الهمزة، ولم يستثنه الناظم، فأوهم جريان حكم القلب فيهما، وليس كذلك.

---

(١) الهمزة الثانية المفتوحة بعد أخرى مفتوحة تقلب واوًا عند غير المازنى، انظر شرح الشافية للرضى ٥٦/٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) التسهيل ٣١٠.

(٤) الأصل : في.

(٥) العضرفوط : دُوَيْبَّة بيضاء ناعمة. والآءة : واحدة الآء، وهو شجر من مراتع النعام، والألف التى بين الهمزتين أصلها الواو انظر اللسان، مادة : أوأ.

(٦) الأصل، ت : الفاء.

(٧) في النسخ : ولما.

(٨) انظر المنصف ١٥١/٣.

والثاني : أنه قد اقتضى أنّ مابعد الياء والواوإن حُرِّك فلابدَّ من الإعلال، كان حرف صحة أو حرف علَّة، وليس كذلك، بل إن كان حرف علَّةٍ لم يلحقه الإعلال في بعض تصرّفاته / ، فإن الواو والياء يَصحَّان ٣٢٥ نحو : قَوِي وغَوِي وهَوِي وحَيِي وعَيِيَ، وكذلك فَعُلان من القوة إذا قلت : قَوُوان، على رأى سيبويه[1]، وكطَويان في فَعِلان من طويت . أمّا مثل قَوُوان وطَوِيان فقد أخرجه بقوله بَعْدُ :

وعَيْنُ ماآخِرهُ قد زِيدَما
يَخُصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَما

فَيَبْقَى الاعتراضُ بمثل هَوِي وحَيِي ونحوهما، إذ ليس في كلامه ما يخرجه عن حكم الإعلال، وهو مُصَحَّح بلابُدٍّ، وقد استثنى في التسهيل هذا، وهو واجبٌ أن يستثنيه، فقال : «إن لم يسكن مابعدها أويعتلّ[2]». على أن قوله : «أو يعتلّ» فيه نظر.

ووجهُ تصحيح هذا أنهم (لو[3]) قالوا في حَيِيَ : حايَ، وفي هَوِي : هايَ، وفي قَوِي : قايَ، لوجب أن تصحّ اللام أيضا في المضارع فكنت تقول : يحايُ ويهايُ. (ويقايُ[4]) وفي ذلك ظهور ضَمّة[5] الإعراب في ياءٍ آخر فعل، وذلك ثِقلٌ بَيِّنٌ ينضمُّ إلى ثقل الفعل، بخلاف الاسم لخفته فإنَّك

(١) الكتاب ٤٠٩/٤.
(٢) التسهيل ٣١٠.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) سقط من الأصل، ت.
(٥) في النسخ : صحة. انظر شرح الرضي على الشافية ١١٢/٣ ـ ١١٤.

تقول فيه : رَمْيٌ وغَزْوٌ، وإذا كان كذلك فكلام الناظم يقتضى أن مثل هذا يُعَلُّ[١]، وذلك اقتضاء (غير[٢]) صحيح.

والثالث : أنَّ بعض السواكن سوى الألف والياء المشدّدة قد تقع بعد اللام فتمنعها الإعلال، وهو قد أطلق القول بأنه لايكفُّها من السواكن إلا ذانك دون غيرهما، وقد وجدنا النونَين للتأكيد يمنعانهما من القلب إذا قلت : ارضَيَنَّ، واخشَيَنَّ، وهل ترضَيَنْ؟ وهل تخشَيْن؟ قال جبلة[٣] بن الحارث العُذْرِيّ، أنشده سيبويه[٤]:

استَقْدِرِ اللّه خَيْرًا وارضَيَنَّ بِهِ
فبينما العُسْرُ إذْ جاءَتْ مياسِيرُ

ولايصحّ أن يُقال : إن الحركة عارضة في الياء بدليل ردّ العين في مثل قُولَنَّ الحق، وبيعَنَّ ثوبك، وخافَنَّ زيدا، ولو كانت عارضةً لم ترجع كما لم ترجع في قُلِ الحقَّ، وبِعِ الثَّوبَ، وخَفِ اللّه.

والرابع : أنَّ الإعلالَ قد وُجِد مع الياء المشدَدة وعُمل عليه، وذلك مع ياء النسب، فقد تقدَّم أنَّ ياءَى النسب إنما تدخُلان على الاسم مع تقديره منطوقًا به، ألا ترى أنهم يقولون : إن الواو في رحوِيّ بدلٌ من الألف في رحى، بل يقولون في شَجَوِى وعَمَوِيّ : إنِ الواو منقلبة عن الألف في شجا المقدَّر، وألف

---

(١) الأصل، ت : فعل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) كذا، ولم ينسب في الكتاب، ونسبه البغدادى في شرح أبيات المغنى ١٦٨/٢ إلى حريث بن جبلة العذرى.

(٤) الكتاب ٥٢٨/٣، وسرّ الصناعة ٢٥٥.

شجا لم تُوجَد ولا نُطِقَ بها، ولكنهم[1] قدّروا الاسم حين كان على فَعِلٍ أن يصير إلى فَعَلٍ لأجل أن تَلْحَقَ ياءَ النسب ولا كسْرَ قبلها إلا مايليها. وقد شُرِحِ هذا هنالك، وانبنى على ذلك مسائلُ وفروعٌ تقتضى أن لابُدّ من تقدير الاسم كامل الصيغة لايبقى له إلا دخولُ الياءين فقط. وإذا ثبت هذا فنحن في شجويّ ونحوه قد أعملنا القاعدة من قلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ثم قلبنا الألف واوًا، لا أنّا قلبنا الياء واوًا، إذْ لا موجب لذلك (إلا[2]) بهذا[3] التدريج، فهذا ضدّ ماقرّره هنا. ولايقال: إنّ الألف هنا لم تظهر قط فلذلك لم يعتبرها لأنا نقول: كذلك الألف في مصطفَوْنَ لم تظهر قط، فإن ادعيت صحّة القلب في مصطفَون لَزِمَك أن تَدَّعِيه في / ٣٢٦ شَجَوِيٍّ، وإن ادَّعيت عدم القلب في شَجَوِيٍّ لزِمك مثلُه في مصطفَون، فلا فرق بينهما في الطلب بالإعلال أو بالتصحيح.

والخامس: أنه نقصه شرطٌ من الشروط المعتَبَرَةِ في هذا الحكم وهو أن يكون اتصالُ الفتحة بالواو أو بالياء اتِّصالاً أصليًا لاعارضًا، فإنه إن كان عارضًا لم يُعْتَبَرْ به، وهذا الاتصال الأصلى[4] المتحرَّز به، فَسَّر شيوخُنا به كلامَه في التسهيل[5]، وهو أنه تحرّز به من مثل نَحَوٍ وشبهه في نَحْوٍ، فإن الحركة هنا ليست بأصليَّةٍ، وإنما هى لأجل حرف الحلق كنَهَرٍ ونَحَرٍ. وتحرّز أيضًا به من عروض الاتصال بسبب حَذْفٍ يلحقُ

---

(١) الأصل: ولكن.

(٢) عن س، ك.

(٣) الأصل: هذا.

(٤) في النسخ: العارض.

(٥) التسهيل ٣١٠.

الكلمة فلا اعتداد به، كما إذا بنيت من (جَدْوَل[1]) مثل عُلَبِطٍ وهُدَبِدٍ المحذوف الألف، فإنك قائل : جُدَوِلٌ، بخلاف يَرَى، فإن فتحة الراء الآن متصلَّةٌ بالياء التى هى لام اتصالاً أصليًا؛ إذ الأصل يَرْأَىُ، ثم نُقلت تلك الفتحة نفسها إلى الراء.

ومن مُثُل ذلك ما إذا بنيت مثل عَرَتُنٍ من الغزو أو الرَّمي فإنك تقول : غَزَوٍ ورَمَيٍ، أصله : غَـزَوُوٌ ورَمَـيُيٌ فـدخل في باب أَجْـرٍ وأظبٍ، وصـحَّتِ اللام الأولى، لأن الفتحة مفصولة منها في التقدير بالحرف المحذوف، لأنّ الأصل في المماثل عَرَنْتُن، وكذلك موازن عُلَبِطٍ من الغزو أو الرمي تقول فيه : غُزَوٍ ورُمَيٍ، رفعًا وجرًّا، وغُزَوِيًا ورُمَيِيًا، نصبًا. ولاتُعَلُّ اللام الأولى لفصلها من الفتحة بالألف في الأصل، وهى مُقَدَّرةٌ بعد الحذف.

هذا تفسيرُ بعضِ الأشْياخِ. وفَسَّره لنا شيخنا القاضى الحسنِيُّ ـ رحمه الله ـ بأنَّ مرادَه بالاتِّصال الأصليِّ التحرّزُ من نحو : احْوَاوَى ، افْعَلَّ من الحُوَّة، فصحَّت واوُه التى هى اللام الأولى لأنَّ اتصالها بالفتحة (التى[2]) قبلها غيرُ أصليٍّ.

قال : فإنَّ افعَلَّ أصله افْعَالَّ، فكان أصلُ هذا احْوَاوَيَ. قال : وهذا القيدُ صار مُغْنِيًا عن أن يُقَيِّده بأنَّ آخره مُعْتَلٌ كالنَّوَى والطَّوَى. قال : وهذا مثالٌ حسن.

وقد أُورِدَ عليه في هذا التفسير إشكالٌ، وهو أنه بني فيه على رَأْيِ من رَأَى أنّ افعَلَّ مقصورٌ من افْعَالَّ، وهو وإن كان مذهبَ صاحبِ الكتاب إذْ قال

(١) سقط من س.

(٢) عن س.

في مسألةِ «لم أُبَلْه» : «كما حذفوا ألف[1] احمرَّ وألف عُلَبِطٍ وواو غَدٍ[2]».

وليس مذهبًا (له)[3] في التسهيل، بل ظاهره خلافُ (هذا[4]) المذهب، لأنه قال في باب أبنية الأفعال ومعانيها : «ومنها للألوان افعلَّ». ثم قال : «وقد تَلِي عينَه ألفٌ[5]».

قال الرادُّ : فهذا جَلِيٌّ[6] في أنَّ الألف ليست هي الأصلَ. قال : فالحقُّ أنه فائت له في القيود مع نظائره مثل : رَمْيَوٍ، وحَيُّوٍ[7]، وقَوُّوٍ[8]، في موازن جَحْمَرِشٍ من الرَّمْيِ، وحَيَيتُ، وقُوَّةٍ. وقد صرَّح بصحتها في مواضعها، وكلامُه في هذا الفصل يقتضى إعلالها. قال : وإنما ارْعَوَى واحْوَوَى في اللامين نظيرُ هَوِيَ وبابه في اللام والعين، فلو أعلّ الأوّل فيهما وصُحِّح الآخر لوجب في المضارع مالا نظير له من ظهور الإعراب في آخر الفعل المعتلّ، إذ كنت تقول : هاى يهايُ، وارعاى يرعايُ، واحواو يحواوُ، فعكسوا لذلك، ليجرى على الباب المطَّرِدِ.

---

(١) س : «الألف من احمرَّ».

(٢) الكتاب ٤/٤٠٥.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من س.

(٥) التسهيل ٢٠٠.

(٦) الأصل : حكى.

(٧) انظر الإعلال في شرح الشافية للرضى ٣/١٩٠ ـ ١٩١.

(٨) في النسخ : وقَيُّوٍ. وهذا المثال قد اجتمع في آخره أربع واوات، وانكسر ماقبل الأخيرة فتقلب الأخيرة ياءً، ويعلّ المثال إعلال قاضٍ، وسيبويه يقف به عند هذا الإعلال، فيقول : قَوُّوٍ، وأما الأخفش فيقلب الثالثة ياءً فيقول : قَوُّيٍ، استثقالاً للواوات.
وعلى ذلك فما ثبت في النسخ وهو : قيُّوٍ، تحريف، ولعلّه من أثر المثالين قبله، فكلٌّ منهما فيه ياءٌ قبل واو. انظر شرح الشافية للرضى ٣/١٩٦ ـ ١٩٧. هذا وسيأتى قُوُّوٍ على الصواب عند شرح بيت الألفيه : وإن لحرفين ذا الاعلال استحق.

هذا مـاقـالاه، وعلى كُلِّ تقـدير فـهذا كلُّه مما فـاتَ / الناظمَ التنبيـهُ ٣٢٧
عليه،

ولايلزم إِنْ فَسَّرْنا هُنا بما فَسَّر به[1] شيخُنا الحسنيُّ ماألزمه في التسهيل، لأنّ له في هذا النظم مذاهب تخالف مذاهب[2] التسهيل، فَلَعلَّه رَجَعَ عن ذلك عند نظم هذه الأرجوزة، وإذا احتمل هذا لم يندفع هذا التفسير.

والجواب عن الأول أنا نقول بِمُوجِبه، ونلتزم أنّ الواو والياء المبدلتين من الهمزتين سائغٌ فيهما القلب المذكور، أمَّا اللامُ فقد تقدّم ماقاله[3] ابنُ جنى في فَعْلَلَ من قرأت، وما استدلّ به على ذلك، وقد نصَّ عليه المازني، وما نقله عن الأخفش ذكره عنه ابنُ جنىّ في فصل العويص[4] من المنصف، لكنه ذكر في الفصل نفسه قبل ذلك بنحو ثلاث مسائل أنك لو بنيت من الآءة مثل عنكبوت لقلت: «أَوْأَوْتٌ بمنزلة عَوْعَوْتٌ، وكان الأصل : أَوْأُءُوتٌ، فَقُلِبت الهمزة الأخيرة ياءً فصارت : أَوْأَيُوتٌ، فَأُسكنت الياءُ استِثْقَالاً للضمة عليها وحُذِفَت لسكونها وسكون الواو بعدها، كما تقولُ في مِثْلِه من رميت : رَمْيَوتٌ». قال : «فإن قيل : إنّ الياء في أَوْأَيُوت[5] أصلُها

(١) الأصل : «بما فسره شيخنا».
(٢) الأصل : «بخلاف التسهيل». ت : «يخالف التسهيل».
(٣) س، ك : قال.
(٤) هذا الباب في المنصف ٣/٩٧.
(٥) في المنصف : أويوتٌ. والصواب ماهنا.

الهمزُ فَهَلاّ استَخْفَفْتَ الحركة عليها كما تُستَخَفُّ على الهمزة؟ قيل[1]: لا، لأنّ هذا قلب وليس على جهة التخفيف القياسيّ الذى أنت فيه بالخيار إن شئت خَفَّفت وإن شئت حقَّقْتَ»، قال : «ولو كان هذا الذى ذكرته لازمًا لقالوا في جاءٍ : جائِيُ وجائِيٍ، ولم يستثقلوا الضمة ولا الكسرة على الياء لأن أصلها الهمز. وليس الأمرُ كذلك، بل «جاءٍ» يجرى مجرى قاضٍ، فلذلك جَرَتْ لام فَعْلَلُوتٍ الثانية مجرى ماأصلُه الياءُ[2]». هذا ماذكره هنالك، وهو بلا شكٍّ مخالف لما ذكره أبو الحسن، لكن هذا في الأخذ به أولى ممّا ذكره هنالك، لأن ماذكره هنالك إنما أتى به في معرض التقوية لمسألته[3] ثَمَّة، وقد يقوىّ الإنسان مايذهب إليه نظره بالمذاهب المختلفة، وذلك مشهورٌ عند أهل النظر، فلذلك لم يتعرَّض لمخالفته، كيف وهو يعتضد به! بخلاف ماذكر هنا فإنه إنما أتى مسألته من بابها. وأيضًا فقد صرَّح بذلك في «سرِّ الصناعة[4]» أيضًا، واستدلَّ على صحته، كما أنه بَسَطَ هنا شيئًا من الاستدلال ولم يَسْتَدلَّ هنالك على صِحَّةِ مذهب الأخفش، فالظاهر أنّ الواو والياء المبدلتين من الهمزة إبدلاً محضًا لازما كما في اجتماع الهمزتين حكمُها حكمُ الأصليتين. وأما العَيْن فالظاهر أنها كذلك أيضًا، وفيما قيل من بناء فَعَلٍ من الآءة : إنه أوَأٌ، نَظَرٌ؛ بل أقول : آءٍ، لأن الهمزة[5] الثانية قد قُلِبت واوًا محضةً فصارت كماءَةٍ، من غير فرق ظاهر. ولا حجة في عدم القلب في أَيِّمة، لأنَّ الياء ليس أصلُها التحريكَ، بخلاف هذه. وقد ظهر منه

---

(١) في المنصف : «قيل : لأن هذا..».

(٢) المنصف ١٣٦/٣ ـ ١٣٧.

(٣) الأصل : المسالة.

(٤) سر الصناعة ٧٣٩.

(٥) الأصل : «بل أقول الآن الهمزة..».

في التسهيل أنه إنما تحرَّز هنالك بقوله : «أو تكن هى بدلاً من حرف لايُعَلّ»، من ياءشيِرَة[1] المُبْدَلَةِ من جيم شِجَرَة، فهو وما ارتكب من ذلك، إنْ[2] صحيحًا فصحيح، وَإِنْ فاسدًا ففاسدٌ، والله أعلم.

/ والجواب عن الثانى : أنه قد يدخل له نحو غَوِى تحت احترازه المذكور بعد هذا في قوله : ٣٢٨

وَإِنْ لِحرْفَيْنِ ذَا الإعْلالُ استُحِقّ
صُـــــــــــــــحِّحَ أوّلٌ ....

فالياء في غَوِيَ ونحوه لابُدَّ من إعْلالِها لماذُكِرَ، وإذا اعتلَّت وجب تصحيحُ الواو قبلها، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

والجواب عن الثالث : أنّ حكم الآخر مع نون التوكيد قد تقدَّم في بابه أنه يصحُّ، والعلَّة في عدم قلب يائه ألفًا أنّ النون هنا كـألف الاثنين، فكما أنّ ألف الاثنين لاتنقلب[3] معها الياءُ ألفا نحو : اخشَيا وارضَيا، فكذلك النون، ولم يَجُزْ أن يُعِلُّوا إذْ لابُدَّ من حَذْفِها لالتقاءِ السَّاكنين، وذلك مناقضٌ لما قَصَدُوا من ردِّها وبناء الكلمة على النون، وكذلك حكم المضارع إذا قلت : هل تخشَيَنْ؟ وهل ترضَيَنْ؟ والله أعلم.

والجواب عن الرابع : أنّ الناظم لم يَبْنِ[4] في النسب على أنَّ الواو

---

(١) في اللسان : الشَّجَر والشِّجَر من النبات : ماقام على ساقٍ.. والواحدة من كل ذلك : شَجَرة وشِجَرَة ، وقالوا : شيَرةٌ ، فأبدلوا، فإمّا أن يكون على لغة من قال : شِجَرَة، وإما أن تكون الكسرة لمجاورتها الياء، قال :

تحسبه بين الإكَام شيَرَه

(٢) الأصل : «إن كان صحيحا .. وإن كان فاسدًا».

(٣) الأصل، ت : تقلب.

(٤) س : يبين.

والياء في شجويّ وغيره إلا على إسقاطِ هذه الواسطة وجَعْلِ القلب في مثل هذا من الياءِ إلى الواو ، من غير واسطةٍ على ماظهر من كلامه هناك. لكن قد يُقال له : فكذلك مصطَفَون، ماتُنْكرُ أن يَدَّعي مُدَّعٍ أنه لم يَحصلْ فيه قلبُ الياءِ ألفًا، بل لَمَّا ظهرت الضمَّةُ على الواو في مصطفَوُون استثقلوها (عليها[1]) فحذفوها، ثم اجتمع واوان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، ولا يكون ثَمَّ قَلْبٌ البتَّة. ويجاب عن هذا بأنّ الألف في مصطفَون قد ظهرت في المفرد، لأنّ جمع السلامة مبنيٌّ على مفرده حقيقةً بخلاف باب شَجَوِيٍّ، وأيضًا فإنه لو كان كذلك لوجب حين تسكينِ الواو أن تنقل حركتها إلى ماقبلها فيقال : مصطفُون، وفي النصب والجر : مصطفِينَ، كالعادُون والعادِين، والقاضُون والقاضِين، فَأن لم يَفْعَلُوا ذلك والتزموا الفتح دليلٌ على أنَّ المحذوفَ هو الألف لا الواو ولا الياء. وهذا بخلاف شَجَوِيّ في شَجٍ[2]، وحَيَويّ في حَيٍّ، فإنه لادليل فيه على أن المنقلبة هي الألف دون الياء المتقدّمة الرتبة على الألف. فقد ظهر الفرقُ بين الموضعين، وبانت صِحَّةُ كلامه.

والجواب عن الخامس : أنّ الناظم لم يُهْمِل التنبيه على هذه الأشياء[3] المذكورة، فإنه شرط الأتصال، وقد تقدَّم أنّ الاتصال المقدر الانفصال في حكم الانفصال، فإنما أراد الاتصال[4] الحقيقيّ، ومثلُ عُلَبِطٍ أو عَرَتُنٍ من الغَزْوِ ليس كذلك، فكذلك احْوَوَى على قول سيبويه. وأما نَحَوٌ فقد خرج بقوله: «بتحريكٍ

(١) عن س، ك.

(٢) الأصل : شجو.

(٣) الأصل : « هذه الياء ».

(٤) س : الانفصال .

أصلْ». وأمّاَ قَوٌّ[1] وحَيُّو ونحوهما فسيأتى وجهُ خروجهما وتنبيهُ الناظم على أمثالهما بعدُ عند قوله : «إنْ لحرفَين ذا الإعْلالُ استُحِقْ ». فلا اعتراضَ عليه.

ثم أخذ يذكر بعضَ ما اجتمعَتْ فيه الشروطُ لكن منع من الإعلال مانعٌ، وذكر من الموانع أربعة، أحدها : الحمل فى[2] الصحة على مالابدَّ من صحَّته، وذلك قوله :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ

ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

يعنى أنّ العرب صَحَّحَتْ عين فَعَلٍ وفَعِلَ الموصوفَيْنِ ولم تَقْلِبهما. ولم يَجْعَلْه نادراً ولا شاذّاً، فدلّ أنه/ قياسٌ، (فما عينهُ)[3] واوْ أو ياءٌ فباقٍ على أصله من التصحيح من فَعَلَ المصدر، وفَعِلَ الفعل، الَّلذَين[4] يكون اسم فاعلهما (على[5])أفْعَلَ ، وهو معنى قوله: «ذا أفْعَلٍ»، أى: صاحبَ هذا البناء. وذلك أن فَعِلَ لايكون مصدرهُ على فَعَلٍ واسمُ فاعله على أفْعَلَ فى الغالب إلاّ ويكون معناه معنى افْعَلَّ، وذلك فى الخلَق والألوان والعيوب وما جَرَى مجراها، كقولك : حَوِلَ حَوَلاً وهو أحْوَلُ، وعَوِرَعَوَراً وهو أعْوَرُ، وصَيِدَ

٣٢٩

---

(١) فى النسخ : قيُّو. وما أثبتناه هو الصواب، انظر ما تقدم، وسيأتى على الصواب عند شرح بيت الألفية : وإن لحرفين ذا الاعلال استحق.

(٢) الأصل : الحمل والصحة.

(٣) الأصل، ت : مما. وما بين القوسين سقط من س.

(٤) الأصل : الذى.

(٥) عن س، ك.

صَيَدًا وهو أَصْيَدُ، وغَيِدَ وهو أَغْيَدُ، وقد تقدَّم (بيان)[1] ذلك فـى (باب)[2] المصادر. فكان الأصلُ هنا أن يُقال فى حَوِل : حالَ، وفى غَيِدَ : غاد، ([1-] وفى حَوَلٍ: حالٌ، وفى غَيَدٍ: غادٌ[-1]) لأنّ الواو الياء قد تحركًا؛ وانفتح ما قبلهما واجتمعت فيهما[3] شروط القلب، إلاّ أنّ حَمَلَت هذا الباب مَحْمَلَ[4] ما هو فى معناه، وذلك أنّ معنى حَوِل هو معنى احولّ، وكذلك صَيِد واصْيَدَّ، وعَوِرَ واعْوَرَّ، وغَيِدَ واغْيَدَّ، لأنّ افعلّ لايعتلّ، بل تقول فيه: ابْيَضَضْتُ واسوَدَدْتُ، ونحو ذلك، وسيأتى وجههُ، فَصَحَّحُوا أيضًا ما هو فى معناه، من باب الحمل على المرادف، ولم يُبَيِّن الناظمُ وجه التصحيح هنا، وإنما ذكر ضابطه فقط، وذلك صحيحٌ[5]، وعادةُ الناس أن يقولوا: صَحَّحُوا فَعِل لأنَّه فى معنى مالابُدَّ من صحَّته. فإذا ما جاء مما ظاهرُه أنَّه فى معنى افعلّ وذا أَفْعَلَ ثم اعتلَّ بالقلب فشاذٌّ أو مؤوّلٌ، كقول ابن أحمر[6]:

تُسائِلُ بابن أحمر مَنْ وآه
أعارَتْ عينُه أم لم تَعَارا؟

كان الأولى أن يقول : أَعَوِرَتْ عينُه أم لم تَعْوَرْ؟ وزعَمَ السيرافىّ أنه أعلّه لأنه لم يذهب فيه مذهب اَفْعَلَّ .

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) عن س، ك.

(٣) الأصل، ت : فيها.

(٤) الأصل : فحمل.

(٥) الأصل : «وذلك غير صحيح».

(٦) ديوانه : ٧٦، والمنصف ١/٢٦٠، ٣/٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٤، ٧٥، وشرح الشافية للرضى ٣/٩٩، وشرح شواهدها ٣٥٢. وروايةصدره فى الديوان:
وَرُبِّت سائلٍ عنى حَفِيٍّ

ودلّ[1] مفهومُ كلامه (على)[2] أنّ فَعِلَ[3] وفَعَلٍ إذا لم يكن ذا أَفْعَلَ ـ يريد قياسًا ـ فلا تصحّ فيه العينُ، وكذلك كل مصدر معتلّ العين (على فَعَلٍ)[4] من غير ماذُكِرَ يُصَحَّح، إذْ ليس اسم فاعله على أفعل، وإذا لم يكن كذلك لم يكن فى معنى مالابُدَّ من صحّته، فلم يكن مانعٌ من الإعلال، كقولك : غار على أهله يغار غَيْرَةً وغارًا، وخال[5] الفرسُ يخالُ خُيَلاَءَ وخالاً، فالفعل هنا على فَعِلَ، والمصدر على فَعَلٍ، وقد اعتلاَّ معًا؛ إذ ليس فى معنى مالا بُدَّ من صحّته، قال سيبويه: «وأما قولهم : عَوِرَيَعْوَرُ، وحَوِلَ يَحْوَلُ، وصَيِدَ يَصْيَدُ، فإنما جاءوا بِهِنَّ على الأصل، لأنه فى معنى ما لابُدَّ [6] أن يَخْرُجَ على الأصل نحو: اعْوَرَرْتُ، واحْوَلَلْتُ ، وابْيَضَضْتُ ، واسْوَدَدْتُ، فلما كُنَّ فى معنى مالابُدَّ له. من[7] أن يخرج على الأصل لسكون[8] ماقبله تَحَرَّكن»، قال : «فلو لم تكُنْ فى هذا المعنى اعتلَّتْ، ولكنها بُنِيَتْ على الأصل؛ إذ كان الأمرُ على هذا»[9].

وكان الأولى للناظم أن يقول : نَوَىْ أَفْعَلَ. لأنهما اثنان : فَعَلٌ ، وفَعِلَ، لكنهما لما كانا كالشئ الواحد لأنّ[10] أحدهما جارٍ على الآخر (و)[11] مأخوذٌ

---

(١) الأصل : «ودلّ أن مفهوم ...»

(٢) ليس فى س.

(٣) س : أو.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) س : وقال الفارسيّ.

(٦) فى الكتاب: «مالابدّ له من أن يخرج».

(٧) الأصل : «لابدّ منه من أن يخرج».

(٨) الأصل : ليكون.

(٩) الكتاب ٤/٣٤٤.

(١٠) س : كان.

(١١) ليست فى الأصل.

منه وملازمٌ غيرُ مُفارِق له من حيث هما فِعْلُ، ومصدرهُ ، عاملهما[1] معاملة الشيءِ الوحـد، فكانا كقـول الله :«فـأتيـا فِرْعَوْنَ فـقـولا: إنَّا رَسُـولُ رَبِّ العالمين »[2] لما كانا في حكم واحد جَعلهما كالواحد، وقال حسال بن ثابت رضي الله عنه[3]:

إنّ شَرْخَ الشّبابِ والشعر الأسْـــ وَدَ مالم يُعاصَ كانَ جُنونَـا

أو لقول الاخر[4]:

وكـــأنَّ في العـــينين حبّ قَـــرَنْفُلٍ

أو سُنْبُـــلاً كُـــحِلَتْ به فـــانْهَلَّتِ

/ وإن كان ليس مثله من جميع الوجوه . ٣٣٠

واعلم أن الناظم ضبط هُنا محلّ التَّصحيح بكوْنِه ذا أَفْعَلَ ، ولم يَضْبِطْ (بما ضبطه[5]) به غيرُه من[6] أنه راجع إلي معْنًى ما يجب فيه التصحيح ، وهوالذي جري عليه سيويه وغيره، حذرًا " ـ والله أعلم ـ من توَهُّم كون افْعَلَّ أصلا لِفَعِل في هذا النوع ، وليس كذلك. وكثيرٌ من النحويين يقول[7] : إن أفعال الأدواء والعاهات أصلها[8] افعلّ وافعالّ،

---

(١) س : عاملوهما.

(٢) الاية ١٦ من سورة الشعراء.

(٣) ديوانه ٢٨٢، وأمالى ابن الشجرى ٣٠٩/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٢.

(٤) هو سلْمِيّ – أو : سلْمى – بن ربيعة، شاعر جاهلى. ونسب فى الأصمعيات ١٦١ إلى علباء بن أرقم. والبيت فى نوادر أبى زيد ٣٧٥، والحماسة ٥٤٧، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١، والخزانة ٣٦/٨.

(٥) سقط من س.

(٦) الأصل : مع أنه.

(٧) الأصل، ت : يقولون.

(٨) الأصل، ت : لها افعلّ.

وعليه جري ابن عصفور، وهو شيء دل كلام سيبويه علي خلافه، حيث ذكر اختصاص باب الأدواء بفَعِلَ في الأكثر ، وباب الألوان بافْعَلَّ[١] وذكر الفارسّي - علي ما نقله عنه ابن سيده في المخصّص[٢] - أن عور ليس تَصْحيحُه لأن أصله اعوّر وإنما صح لأنه بمعنان، وهوظاهر، ولذلك[٣] لاتقول في سَوِدَ : إنّه صَحَّ لأنَّ أصلَه إسْوَدَّ ، بل لأنّ معناه معناه، فَحُمِل عليه. فلم يضبط الناظمُ هذا الموضعَ إلاببناء اسم الفاعل علي أَفْعَلَ قياسًا، وترك ما فيه إبهامٌ مّا. ثم مَثَّل ما أراد بقوله : «كأغيدٍ وأحْوَلا»، وحصل بهذا التمثيل فائدتان:

إحداهما : أنَّ هذا الحُكْمَ من التصحيح غيرُ مختصّ بما كان عينهُ واوًا دون ماعينُه ياءٌ، بل هو جارٍ في النوعين ليس على حكم «تجاوروا» الآتي إِثْرَ هذا، فَرَفَعَ هذا التوهُّمَ بأن أتى بمثالين أحدهما مما عينهُ ياءٌ، وقدّمه اعتناءً به لهذا المعنى، ومثلهُ : أَصْيَدُ وأخْيَفُ[٤] ، تقول من ذلك : صَيِدَ صَيَدًا، وخَيِفَ خَيَفًا.

والأغيدُ: الوسنانُ المائلُ العُنُق. والغَيَدُ أيضًا: الميلان[٥] من النعمة. والغادة : الناعمة، وقد غَيِدَتْ فهي غَيْداءُ، قال ابن القُوطِيَّة : وغَيِدَ غَيدًا : لان من نَعْمَةٍ أو سِنَةٍ.

والثاني : مما عينُه واوٌ، وهو أَحْوَلُ، ومثلُه أَعْوَرُ وأَحْوَرُ وأَخْوَصُ[٦] ونحو ذلك، تقول من ذلك : عَوِرَ عَوَرًا، وحَوِرَ حَوَرًا، وخَوِصَ خَوَصًا.

---

(١) انظر الكتاب : ٤/١٧، ٢٦.

(٢) س ك نقل.

(٣) الأصل، ت : فلذلك .

(٤) الأصيدُ : الذى لايستطيع الالتفات. والأخيف : من كانت إحدى عينيه سوداء كحلاء، والأخرى زرقاء، وفى الحديث فى صفة أبى بكر رضى الله عنه: الأخيف بنى تيم.

(٥) س : الميل.

(٦) الخَوَصُ : ضيق العين وصِغرُها وغُؤُورها.

والأحولُ :(هو)[1] الذى أقبل لحظُ عَيْنِه على مُؤْخِرِها . ولهذا المعنى شَبَّه أبو النجم الشمسَ عند الغروب بعين الأحْوِلِ، فقال[2]:

والشمسُ فى الأُفْقِ كعَيْنِ الأحْوَلِ

والفائدة الثانية : أنه أتى بمثالٍ مما اشترك[3] فيه افْعَلَّ مع فَعِلَ فى الاستعمال، وذلك أَحْوِلُ[4]، لأنك تقول :حَوِلَ زيدٌ واحْوَلَّ، كما تقول : عَوِرَ واعورَّ، وسَوِدَ واسوَدّ. ومثالٍ آخَرَ مما لم يَشْتَرِك فيه افْعَلَّ مع فَعِلَ فى الاستعمال وإن كان على ذلك المعنى، وذلك أَغْيَدُ[5]، لأنك لاتقول: اغيَدَّ، وإنما استعُمل فيه غَيِدَ، فكأنّ الناظم يقول لك : الأمرُ سواءٌ فى هذا، فإن فعِلَ وافْعَلّ قد اشتركا فى أفْعَلَ علي الجملة، والمعنى على افْعَلَّ فيجرى مجراه إذْ كان باب أغيدَ راجعًا[6] إلى معنى الخِلَق والعيوب، وهم قد قالوا : ثَوِلَ[7] واثْوِلَّ، وعَوِرَ واعْوَرَّ، فكذلك يجرى غَيِدَ والغَيَدَ على افْعَلَّ لأنهما بابٌ واحدٌ (و)[8] على معنًى واحدٍ، إلى هذا المعنى أشار سيبويه فى التعليل[9]، ولما كان الجميع فَعِل وافْعَلَّ مُشْتَرِكَيْنِ فى أَفْعَلَ جعل الناظم ضابط هذا أَفْعَلَ فقال : «ذا أَفْعَلٍ».

---

(١) سقط من س.

(٢) البيت فى الطرائف الأدبية ٦٩، وروايته:

فهى فى الأفق كعين الأحول

(٣) الأصل، ت : تشترك.

(٤) الأصل : حول.

(٥) الأصل، ت : غيد.

(٦) فى النسخ : راجع .

(٧) الثَّوَلُ : استرخاءٌ فى أعضاء الشاة، وقيل : هو جنون يُصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير فى مرتعها.

(٨) عن س، ك.

(٩) انظر الكتاب ٣٤٤/٤، والمنصف ٢٥٩/١ - ٢٦٠.

ثم أتى بموضع ثانٍ وهو من الحمل فى الصحّة[1] على مالابُدَّ من صحَّة فقال :

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلُ مِنَ افْتَعَلْ

وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

تَفَاعُلُ : فاعِلُ «يَبِنْ»، وهو على حذف المضاف، تقديره: (وإن)[2] معنى يَبِنْ تفاعُلٍ، لأنّ لفظ التفاعل لايَبِينُ من لفظ/ افْتَعَلَ ، وإنما أراد أنّ افْتَعَلَ لايخلو أن يكون معناه معنى تفاعَلَ أَوْ لا، فإن لم يكن معناه معنى تَفاعَلَ جرى على ماتقدّم من وجوب الإعلال نحو: اقتادوا، وارتادوا، واعتادوا، لأنه ليس معناه تقاودرا، ولا تراودوا، ولاتعاودوا، كما كان[3] اختاروا، وابتاعوا، واكتالوا ليس على معنى تفاعلوا، فجرى على أصل الباب، ولهذا قال الخليل: لو بَنَيَتْ افتعلوا من قولك إزداجوا على غير معنى تفاعلوا لأعْلَلْتَ فقلت : ازداجوا، كما قلت : اختاروا وابتاعوا[4].

٣٣١

وإن كان بمعنى تفاعلوا فلا يخلو أن تكون العينُ ياءً أو واوًا، فإن كانت ياءً فيقتضى كلامُ الناظمِ أنه لايصحّ كما صحَّ تفاعلوا، فقولهم : استافوا بمعنى تسايفوا ـ أى : تضاربوا بالسيوف ـ واجبُ الإعلال، وإن كان فى معنى مالا بدَّ من صحَّته، وَوَجْهُ ذلك أنَّ تَرْكَ قلب الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قَلْبِ الواو ألفًا لبعد ما بين الألف والواو وقرب مابينها وبين

---

(١) الأصل، ت : الصِّفة.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : كما أن.

(٤) انظر الكتاب ٤/٣٤٦، والمنصف ١/٢٦١.

الياء، وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى الآخر، وإذا تباعدا كان عدمُ الانقلاب أولى. وهذا ماعَلّل (به)[1] ابن جنى فى الخصائص[2] مع وجه آخر سأذكره إِثْرَ هذا بحول الله تعالى. ومع هذا فإنَّ اليائىَّ العين فى هذا الموضع قليل. والذى كَثُر[3] هنا الواوِىّ (العين)[4]، (-5 وهو الثانى من التقسيم، وهو الذى حصل فيه شرطُ الناظم فى قوله : «والعينُ واوٌ» (فهذا)[6] إذا كان فى معنى تَفَاعُلٍ لم تُعَلّ العين-5) وإن وجُدِ سببُ الإعلال، لأنهم حملوه على ما لا بُدَّ من صحته، فقولهم : اجتَوَرُوا فى معنى تجاوروا، واعَتَوِدُوا فى معنى تعاوَدُوا، واحتَوَشُوا فى معنى تحاوشوا، واهتَوَشُوا فى معنى تهاوشوا ـ، لو قيل ـ جاءت على الأصل كما وجب ذلك فيما هى فى معناه، وسواء فى هذا ما استُعمل منْه[7] تفاعَلَ كاجتوروا، إذ جاء فيه تجاوروا، وما لم يُسْتَعمل فيه كاحتوشوا واهتوشوا؛ إذْ لايقال فيهما : تهاوشوا ولا تحاوشوا؛ لأن الجميع مشترك فى هذا المعنى؛ قال سيبويه : «وأما قولهم : اجتَوَرُوا واعْتَوَنُوا وازْدَوَجُوا واعْتَوَرُوا فزعم الخليل، رحمه الله تعالى ـ أنَّ الواو[8] إنما تَثْبُتَ لأنَّ هذه الحروف فى معنى تفاعلوا؛ ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوروا وتزاوجوا، فالمعنى فى هذا

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الخصائص ١/١٢٣ - ١٢٤، ١٥١.

(٣) الأصل : ذكر هنا.

(٤) سقط من ك.

(٥) سقط من س.

(٦) عن ك.

(٧) الأصل : فيه.

(٨) الكتاب : «أنها إنما».

وتفاعلوا سواء، فلما كان[1] معناها معنى ماتلزمه[2] الواو على الأصل، أثبتوا الواو، كما قالوا : عَوِرَ؛ إذ كان فى معنى فِعْلٍ يصحّ على الأصل . قال : وكذلك احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا – وإن لم يقولوا تفاعلوا – فيستعملوه، لأنه قد يشترك فى هذا المعنى ما يصحّ، كما قالوا: صَيِدَ لأنه قد يشركه ما يصحّ والمعنى واحد»[3]. وقد تقَدَّمَ وَجْهُ تصحيحِ تفاعل ونحوه .

فإن قيل : ظاهر هذا الكلام أنَّ افتعلوا والعينُ ياءٌ يعتلُّ وإن كان فى معنى تفاعلوا، والأولى أن لو جمع بين ماعينُه واوٌ وماعينُه ياءٌ فى هذا المعنى، لأنَّ الموُجِبَ الموجُود فى اجتَوَرُوا موجودٌ فى استَيَفوا بمعنى تسايفوا، وما علّل به ابنُ جنىّ فإنما ينهض تعليلاً بعد السماع، لأن الواو والياء فى القلب ألفًا سواءٌ، وإذا كان كذلك لم يكن مانعٌ من القياس على نوات الواو، فكنت تقول : ابتَيَعوا، إذا أردت تبايعوا، واختيروا، إذا أردت معنى تخايروا، وما / أشبه ذلك ، ويكون ما جاء من استافوا ليس ٢٣٢ (على)[4] معنى تسايفوا. وعلى هذا حمله ابن جنىّ فى الخصائص، قال: وإنما معنى استافوا : تناولوا[5] سيوفهم، كقولك : امتَشَنُوا سيوفهم ، ([4]- وامتخطوا سيوفهم، أى : تناولوها وجَرَّدوها[5] ثم يعلم أنهم من بَعْدُ تضاربوا، [6] بما دلّ عليه قولهم : استافوا-[4]) ، فكأنه من باب الاكْتِفاء بالسبب عن المسبَّب، كقوله[7]:

---

(١) الأصل : «فلما كان فى معناها».

(٢) الأصل : «معنى مالاتلزمه».

(٣) الكتاب : ٣٤٧/٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) نص الخصائص : «تناولوا سيوفهم وجردوها». ويبدو أنه قد حدث فيه سقط.

(٦) الخصائص :مما.

(٧) الخصائص ١٥٢/١، ١٧٦/٣، واللسان : أكل.

ذَرِ الآكلِيَنَ الماءَ ظلمًا فَمَا أرَى

يَنَالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أكْلِهِمُ الماءَ

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه مايأكلونه. فاكتفى بذكر الماء الذى هو سببُ المأكولِ من ذكر المأكول». قال : «فأمّا تفسير أهل اللغة أنّ استاف القومُ فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى، كعادتهم فى أمثال ذلك، ألاتراهم قالوا فى قول الله تعالى : (من ماء دافق)[1] ، إنه بمعنى مدفوق، فهذا ـ لَعمرى ـ معناه، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو[2] دَفْقٍ، كما حكاه الأصمعى عنهم من قولهم : ناقةٌ ضارب، أى : ضُرِبتَ، وتفسيره : أنها ذات ضَرْبٍ[3]. ثم ذكر لهذا نظائر نحو : {لاعاصم اليوم }[4]، قبل: معناه لامعصوم، ونحو : (عيشة راضية)[5]، أى مرضيَّة ، وقوله[6] :

أناشِرَ، لازالت يمينُك آشِرَهْ

(١) الاية من سورة الطارق.

(٢) س : «أنه غير ذو دفق».

(٣) الخصائص ١/١٥١ - ١٥٢.

(٤) الاية ٤٣ من سورة هود.

(٥) الآية ٣١ من سورة الحاقة.

(٦) صدره :

لقد عَيَّلَ الأيتامَ طعنةُ ناشِرَهْ

وينسب إلى أمّ همام بن مرة أو أم ناشرة. والبيت في الخصائص ١/١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨١، واللسان : أشر.

آشرة : ذات أشر، والأشرُ : الحزّ والقطع.

أى[1]: مأشورة. فعلى هذه الطريقة تستوى الواو والياء فى الصِّحة فى افتعل بمعنى تفاعل، وهو قد يظهر من كلام النحويِّين؛ إذ لم يُفَرِّقوا بين القبيلين، بل أطلقوا القول، لكن وقع تمثيلهم[2] بما عينُه واوٌ، وذلك لايدلّ على الاختصاص، وقد قال المازنىّ : ومما يجىء على أصله لأنّ معناه معنى ما[3] لايعتل، كما جاء عَوِر وحَوِلَ لأنه فى معنى اعْوَرّ واحْوَلّ : اجتَوَرُوا وازدوجوا واهتوشوا، لأنّ معناه تجاوروا وتهاوشوا وتزاوجوا»، قال : «ولولا ذلك لاعتلّ؛ (قال)[4]: ألا تراهم قالوا : اختاروا واجتازوا[5] وابتاعوا، حين لم يكن فى معنى تفاعلوا»[6]. فهذه عبارةٌ كالصريحة فى أنه لو جاء مما عينه ياء[7] فى معنى مالا بُدَّ من صحته لصحّ. وعلى هذا المعنى (أيضا)[8] جرَى ابن جِنّى فى التفسير[9]؛ إِذْ حَتَم بأن سبب إعلال اختاروا ونحوه أنه يجىء فى معنى تفاعلوا، وإذا كان كذلك أشكل هذا التقييد[10] الذى قَيَّد به الناظم إِذْ هو مخالفٌ لما قاله غيره.

فالجواب أن يقال : لَعَمْرِى إنّ القياس لصحيح[11]، غير أنا نقول: كان الأصل فى اجتَوَرُوا وبابه الأعلالُ كسائر الباب، وإنّما دعانا إلى أن نخرج به

---

(١) الأصل، ت : أراد.

(٢) الأصل، ت : تمثيلة.

(٣) الأصل، ت : «ما تقدّم لايعتل».

(٤) عن س وحدها.

(٥) ليست فى المنصف.

(٦) المنصف ١/٣٠٥.

(٧) فى النسخ كلها : واو.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) قال ابن جنى فى المنصف ١/٣٠٦ : «وإنما اعلوّا اختاروا وابتاعوا لأنهما ليسا بمعنى تخايروا وتبايعوا، فجاء ما ينبغى لهما من الإعلال ...».

(١٠) الأصل : التفسير.

(١١) س : صحيح.

عن بابه اطرادُه، فلما اطّرد لم يكن (لنا)[1] بدٌّ من اتّباعهم فيه وإن كان خارجًا عن القياس، ويكون وجهُ القياس فيه ما قال الخليلُ، ولايلزمُ عند ذلك أن يُقال فى كُلِّ شىْءٍ، ألاترى أنه لو لم يَطَّرِد اجتَوَرُوا واحتَوَشوا لم نَقِسْ على ماجاء منه، لأنه خارج عن القياس الأصلىّ المطَّرد فى باب اختار وانقاد وأشباههما، كما لم نَقِسْ على ما جاء من نحو خَوَنَةٍ وحَوَكَةٍ لما كان نادرًا. وإذا ثَبَتَ هذا فنقول : هذا الاطِّردُ إنما جاء فيما عينُه واوٌ فقلنا به، وأما اليائىُّ العين فلم يطَّرِد فيه هذا، بل زعموا أنه لم يَجِىءْ منه على معنى تفاعُلٍ إلا استافوا، وهو بعدُ مُعَلٌّ، فلو جاء صحيحًا لقلنا: إن هذا موقوفٌ على محلِّه؛ إذْ لم يطَّرد فى بابه، لأنه جاء على أصل القاعدة المطَّرِدَةِ فى كل ياءٍ تحرّكت وقبلها فتحة، فلما جاءَ معتلاً كان ذلك برهانًا على صِحّةِ ما اعتقدنا من عدم اطِّراده وَوَقْفِهِ على السماع/، ويكون وجهُ ٣٣٣ التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ماتقدم من قربِ الياء (من الألف)[2] وبُعْدِ الواو منها.

هذا أقصى ما وجدته فى الاحتجاج عن المؤلِّف، لاسيمّا وهو فى نحوه مُتَّبِع للسماع، ظَاهرىّ[3] المذهب فيه، كما تقدَّمَ فى مواضعَ، إلا أَنَّ لمخالفه أن يقول: لَّما وجدناهم اعتبروا باطِّراد الحمل على المرادف فيما عينُه واوٌ[4] فهِمْنا أَنَّه عندهم مُعْتَبَر علي الجملة، إذْ لو لم يكن مُعْتَبَرًا عندهم على الجملة، لم يَطَّرِدْ فى موضعٍ من المواضعِ ، ولا يلزمُ من عَدمِ

(١) عن س، ك.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل : ظاهرىّ فى المذهب.

(٤) فى النسخ : ياء.

اطّراده فى الياء أن يكونوا قَصَدُوا ذلك، لأنَّ ماعينُه واوٌ أكثرُ مما عينُه ياءٌ، فإنما[1] نَدَرَ أو عُدِم السماعُ فى ذوات الياء لقلّتها لالقلّة[2] قَصْدِهم إلى الحمل، والاستقراء، دليل (وهو)[3] من باب الاستدلال بالأحكام.

وقوله : «سَلِمتْ»، الضميرُ عائد على العين، أى : سَلِمَتِ العين ولم تُعَلّ. وقوله : «ولم تُعَلّ»، تكرار، لكنّ له موقعًا، وهو رفعُ توهُّمِ من يتوهَّمُ فيها جواز الإعلال، فأكّد الكلام رفعًا لهذا الإبهام.

ثم استثنى موضعًا ثالثًا مما يجبُ تصحيحُه وإنِ اجتمعت الشروط لمانعٍ مَنَعَ من الإعلال فقال :

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاِعْلاَلُ اسْتُحِقْ

صُحِّحَ أَوَّلٌ وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

يعنى أن الكلمة إذا كانت ذات حرفين من حروف العِلّة، وكلُّ واحدٍ منهما قد وجب فيه الإعلالُ قياسًا لأنه مُتَحرِّك وقبله فتحةٌ، فلا يصحّ أن يعتلاّ معًا ولا أن يصحّ الآخِرُ ويعتلّ الأول إلا فى القليل، وإنما الوجهُ أن يصحَّ الأولُ ويعتلَّ الآخر نحو قولك: الهَوَى والطَّوَى والجَوَى والنَّوَى، وغَوَى الرجل ورَوَى، وعَوَى الكلبُ ، وهَوَى، وما أشبه ذلك، فالوجهُ فى هذا كلّه إعلالُ الآخر كما قال، وذلك (أنه)( ) لايخلو أن يَعْتَلَّ أولهما فقط، أو ثانيهما فقط ، أو يعتلاّ معًا ، أو يصحّا

---

(١) س : وإنما.

(٢) الأصل، ت : لعلة.

(٣) سقط من الأصل.

( ) سقط من س.

معًا، أمَّا[1] تصحيحهما معًا فلا يصحّ للقاعدة المتقدِّمة، وأما إعلالهما معًا فلا يصح أيضًا للقاعدة المستمرة أنه لايُجْمَع[2] على الكلمة[3] الواحدة إعلالُ العين واللام، وما جاء من ذلك فقليل لايُقَاسُ عليه، ولذلك لما قَرَّرَ الفارسيُّ هذا الحكمَ فى الباء والتاء والثاء والراء، وأنهما مما اجتمع فيه إعلالُ العين واللام قال له الفتى البورائى[4] إنكارًا لما قرر : أفيجتمعُ على الكلمة إعلالُ العين واللام؟ فقال له: «قد جاء من ذلك أحرفٌ صالحة فيكونُ هذا منها»[6]. فَسلَّم له الفارسىُّ مقتضى القاعدة وعدل إلى التنظير بما جاء فى السماع. وقد نقل المبرِّدُ الاتفاقَ على أنه لايجتمع على الكلمة إعلالان، وقد تقدَّم ذكر ذلك. والذى أشار إليه الفارسىُّ هو قولهم[5]:ماءٌ، ألفهُ منقلبةٌ عن واو، وهمزتُه منقلبةٌ عن هاء، لقولهم : أمواهٌ ومُوَيهٌ ، وماهت الركيَّة. وشاةٌ ، فيمن قال : شويهةٌ، وتَشَوَّهْتُ شاةً : إذا صِدْتَها، حكاه ابن جنى عن أبى زيدٍ[6]، فهو مما عينُه واوٌ فانقلبت، ولامه هاءٌ فَحُذفت . ومن قال : شَوِىٌّ[7]، فهو من باب طويتُ، فهى على هذا كباءٍ وتاءٍ، قال النابغة[8]:

ولا أَعْـرِفَنِّى بعـد مـا قَـدْ نَهَـيْـتُكمْ
أُجـــادِلُ يوْمًـــا فى شَـــوِىٍّ وَجَـــامِلِ

---

(١) الأصل، ت : فأما.

(٢) س : يجتمع.

(٣) الأصل : على القاعدة.

(٤) كذا فى نسخنا، وفى سر الصناعة : البورانى، بالنون.

(٥) الأصل : فى.

(٦) سر الصناعة ٧٩٠.

(٧) الشوىّ : اسم جمع الشاة.

(٨) ديوانه ١٤٤.

ومن ذلك : جايَجِي[1]، وسايسُو، وأشياء/ من هذا لاتنقاس. ٣٣٤
وقد أشار الناظمُ إلى هذه القاعدةِ في الجملة، [2]إذْحَتَم الإعلال لأحد المعتلَّين دون الآخر، فدلَّ على أن اجتماعهما عنده محظورٌ، كما دلّت قاعدته على (أنّ)[3]، تصحيحهما معًا محظور.

وأما إعلالُ الثانى وتصحيحُ الأوَّلِ فهو الذى اعتمد عليه بقوله:
وَإِنْ لحرفين ذا الاعلالُ استُحِقَّ صُحِّح أولٌ . وقد تقدّم تمثيلُه. ووجهُ ذلك أنَّ اللام أحقُّ بالإعلال من العين؛ لأن اللام أضعف من العين، ولأن إعلال الاسم إنما هو بالحمل على الفعل، وأنت لا يصحُّ لك إعلالُ العين (دون اللام)[3]، لأنك لو قلت فى غَوَى وهَوَى ورَوَى ونحوه : غايَ وهايَ وراىَ، للزِمَ أن يقال فى المضارع: يَغِيُّ ويَهِيُّ ويَرِيّ، فتقْلب الواو التى هى عينٌ ياءً وتدغمها فى الياء، وتدخل اللامَ الضمُّ لأنها تجرى مجرى الصحيح، فكان يلزم هنالك من التغيير والتبديل ما بعضُه مكروهٌ، فرفَضُوا ما أدَّى إليه. هذا تعليلُ ابن جنّى فى (مثل)[4] هذه المسألة[5] ومن هَهُنا تعلم وجه مافَعَلوا فى قَوِىَ وحَيِىَ ورَوِىَ ونحوه حين لم يقولوا: قاى وحاى وراى، فيعلُّوا العين، لأنهم إذا فَعَلوا[6] ذلك فى الماضى لزم فى المضارع إعلال العين أيضًا، والمضارعُ على يَفْعَلُ،

---

(١) ذكر سيبويه ٥٥٦/٣ أنّ بعض العرب يقول : «يريد أن يجيك ويَسُوك، وهو يَجِيك ويسوك، بحذف الهمزة».

(٢) ك : وحتم.

(٣) سقط من الأصل، ت .

(٤) ليست فى س.

(٥) انظر المنصف ١٩٧/٢، ٢٠٦.

(٦) الأصل : أ رادوا.

فلا بُدّ (فيه)[1] من إعلال اللام لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيلزم أحد أمورٍ ثلاثة:
إما أن يُعِلّوا العين واللام معًا، وذلك لايجوز. وإمّا أنْ يُعِلُّوا العين دون اللام لموافقة الماضى، فيكون المضارع على يَقَایُ ويَحَایُ ويَرَایُ، فتظهر الضمّة فى الرفع، وذلك مرفوضٌ عندهم. وإما أن يُعِلُّوا اللام دون العين فيخالفوا بين[2] الماضى والمضارع، وهو لايصحّ فرفضوا ماأدّىَ إلى هذا بأن أعلُّوا لام المضارع وتركوا العين فى الماضى صحيحةً فصار قَوِيَ يَقْوَى مثل صَدِي يَصْدَى، وعُنِي بحاجته يُعْنَى بها. فأنت ترى تَرْكَهم لإعلال العين فى الماضى حفظًا على إعلال اللام وحدها. فقد دخلت هذه المسألة تحت إشارة كلام الناظم حين اقتضى أن العين تُصَحَّحُ لإعلال[3] اللام. وأما الأسماء فَفُعِلَ ذلك بها أيضًا بالحمل على الفعل، فقالوا : نَوًى، وشَوًى، وهَوًى، وما أشبه ذلك. ومن هنا[4] يُعَرفُ ما جاء من قولهم : احْوَوَى، فأعلّوا الأخيرة ولم يُعلُّوا ما قبلها. وكذلك : ارْعَوَى. ولعلّ وجه قولهم : حَيُّوٍ وقَوُّوٍ[5]، ونحوهما، من هنا يبدو، لأن اللام الأخيرة تَعْتلُّ بالحذف، وهى مُعَرَّضة له وإن ثبتت، فلو قلبوا، الواو التى هى مقابلة الراء فى جَحْمَرِش، لكانوا قد تركوا اللام وأعّلوا ما قبلها ، فكان على خلاف ماقال الناظم، فَثَبَتَ أنَّ ذلك الشرط المُورَدَ[6] لايلزمه . وأما عكسُ هذا ـ وهو الذى أشار إليه بقوله ـ :« وَعَكْسُ قد يَحِقّ » ، وحقيقةُ عَكْسِ الأوَّلِ هو تصحيح الثانى

---

(١) سقط من الأصل، ت.
(٢) الأصل : دون.
(٣) الأصل : لاعتلال.
(٤) الأصل : ومن ذلك.
(٥) انظر ماتقدم ص ٢٤٦ .
(٦) يريد بالشرط المُوْرَدِ أن يكون اتصال الفتحة بالواو والياء اتّصالاً أصليًا لا عارضا، وهو الشرطُ الذى أخذ على ابن مالكٍ أنه نقصه فى قلب الواو والياء ألفًا، انظر ص ٢٢٥ .

دون الأول ، لأن قوله : (صُحَّحَ)[١] (أول)[٢] فى تقدير : دون الثانى، فعكس هذا : صُحَّح ثان دون الأوّل، فهو على خلاف القاعدة ، فكان الأصل ألايوجد لما تقدَّم آنفًا، لكنه وُجِد قليلاً، ودلّ علي ذلك قوله : «قد يحقّ»، وهو من حَقَّ الشئُ يَحِقُّ، أى : ثَبَتَ، وأحقَقْتُه أنا، أى: أثبتُّه، أى : قد ثَبَتَ فى / كلام العرب، والمضارع هنا فى معنى الماضى، ٣٣٥ أى : قد ثبت قليلاً، إذْ لايريد أنه الآن فى حين[٣] الثبوت، (أو أنه سيثبت)[٤] بعدُ ، ومثلُ هذا قولهُ تعالى : (قد نعلمُ إنّه ليحزنك)[٥]، (قد نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فى السَّمَاءِ)[٦]، { ولقد نَعْلَم أَنَّهُم يَقُولونَ}[٧]... الآية. وإنما معناه : قد علمنا . وأنشد سيبويه[٨]:

قد أترك القِرْن مصفرًا أناملُه

كأن أثوابُه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

ومثالُ ما جاء من ذلك فى الأسماء - فإنه لم يَأْتِ فى الأفعال، لما يلزم من المحذور المذكور - قولُهم : غايةٌ، وثايةٌ، وطايةٌ[٩]، ورايةٌ،

---

(١) سقط من س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل ك حق.

(٤) مكانه بياض فى س.

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

(٧) الآية ١٠٣ من سورة النحل.

(٨) الكتاب ٢٢٤/٤، والمقتضب ١٨١/١، وشرح الكافية للرضى ٤٤٥/٤، والخزانة ٢٥٣/١١ : البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه : ٦٤. ومُجَّت : صُبغت. والفرصاد : صِبْغٌ أحمر.

(٩) الثاية : مأوى الغنم والبقر. والطاية : الصخرة العظيمة فى رَمْلَةٍ أو أرضٍ لاحجارة بها.

أصلها : غَوَيَةٌ، وثَوِيَةٌ، وطَوَيَةٌ، ورَوَيَةٌ، فكان الأصل أن يقال : غَوَاةٌ، وثَوَاةٌ، ورواةٌ، وطَواةٌ، فَيُعِلُّو اللام دون العين، لكنهم أعلُّوا العين دون اللام. والذى شجّعهم على ذلك أن هذه الأشياء جاءت فى الاستعمال على ما لا يكون له فعلٌ ، فلم يقولوا منه : فَعَلَ يَفْعلُ، لأنهم قد اعتزموا إعلال العين، فلو قالوا فيها فعلت، لزمهم إعلال اللام أيضًا، وقد كانت عينُها مُعتلةً فكرهوا أن يشتقّوا لها فعلاً، لما يلزمهم من الإعلال، فرفضوا ذلك[1].

وهذا التمثيلُ على رَأْى الخليل؛ إذْ جعل الألف منقلبةً عن حرفٍ متحرِّك، وقد تقدَّم أنَ رَأْى سيبويه خلافُ هذا. ولكن الذى يجرى على مذهب سيبويه وغيره قولهم :، زاىٌ، فى حرف الهجاء، وقولهم : واو، كذلك، فإن الألفَ عندهم منقلبة عن حرفٍ متحرِّكٍ.

فإن قيل : إنّ على الناظم هنا دَرْكًا من جهة أنَّه قال هنا: « وعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ»، فَنَبَّه على مجيئه فى الكلام قليلاً، مع أنه غير مقيسٍ فى موضعٍ من المواضع، وترك التنبيه على ماجاء مما اعتلّ فيه العينُ واللامُ، مع أنه مقيس فى موضعين، أحدهما: حروف الهجاء والثانى: باب التسمية[2]، فإنّك إذا سمَّيت بما أو لا أو يا، أو ها من هؤلاء، أو ماأشبه ذلك فإنَّك تُعِلُّ فيه العينَ والَّلامَ ضرورةً، فتقول: لاءٌ وياءٌ وهاء، وليس لك مانعٌ من ذلك اتفاقًا، بخلاف الأول فإنك لاتقيس في موضعٍ من المواضع، فكان الأولى به أن يُنَبِّه على هذا دون الأوَّلِ أو يُنَبِّه عليهما معًا. فالجواب[3]: أنَّ كِلاَ الموضعين ليس من الضَّرُورِىِّ[4] الذِّكْرِ فى هذا

---

(١) انظر المنصف ٢/١٩٧.

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٦٤.

(٣) الأصل، ت : والجواب.

(٤) الأصل : «من الضرورىّ التى فى هذا».

النظم، فكونُه أتى ببعض المسائل تَبَرُّعًا منه لايلزمه أن يأتى بسائر الأشياء ولابما هو أمثل إذا تقاربا فى القلّة؛ إذْ باب التسمية إنما هو بمنزلة أبواب الامتحان فى التصريف[1].

ثم ذكر موضعًا رابعًا ممَّا اجتمعت (فيه شروط القلب)[2]، ثم مَنَع من ذلك مانع فقال:

وَعَيْنُ ما آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ تَسْلَمَا

آخِرَهُ: منصوبٌ على الظَّرف متعلِّقٌ بزِيدَ. و«ما» ـ فى قوله : «ما يَخُصُّ الاسم» ـ مرفوعُ زِيْدَ، و «ما» فيه واقعةٌ على الزيادة اللاحقة للاسم، والجملة صلةُ ما، وعائدها الضمير فى يَخُصُّ. و«ما» الأولى واقعةٌ على الاسم المُتَكَلَّم فى عَيْنِه، ودلّ على أنه اسمٌ قوله : «آخِرَهُ قد زِيدَمايخصُّ الاسم»؛ إذ لايمكن أنْ يُزَاد مايخصُّ الاسمَ فى الفعل، وإنَّما يلحق ما هو مختصٌّ به. وعائدها الهاء فى «أخِره»، و«ما» الثانية وما تعلَّق بها فى صلة ما الأولى. و «واجب» خَبَرُ «عين» أوَّلاً.

ويعنى أن ما كان من الأسماء المعتلّة العين قد لحقه فى آخره زيادةٌ تختصّ بالاسم ولاتكون فى الفعل أصلاً يجب أن تسلم عينُه ولاتعتلّ بالقلب المذكور وإن وُجِدَ موجبُه. وإنما قال : «ما آخِرَه قد زِيدَ» لبيان[3] أنَّ خواصّ الاسم إذا لحقته من أوّله فلا أثرلها فى التصحيح ، فالألف واللام إذا لحقت من

(١) بعده فى الأصل، ت : «فرفضوا ذلك».
(٢) سقط من س.
(٣) فى النسخ : بيان.

أول الاسم ـ وكان مما يعتلّ ـ اعتلَّ، أو مما يصحُّ صَحَّ كقولك: مالٌ والمالُ، ونارٌ والنارُ، وساقٌ والساقُ، وأشباه ذلك. وإنما هذا مختصّ بما يلحقُ الآخر، وذلك أن المقصود فى هذا أن يكون الأسمُ على بناءٍ لايكون عليه الفعل، فإنه إذا كان على بناءٍ يكون عليه الفعلُ، أى: يُشاكِلُ بناء الفعل، وجب إعلالُهُ، فمالٌ ونارٌ ودارٌ[1] على بناءٍ يشاكل بناء الفعل فيعتلّ باعتلاله، والألف واللام غير مُعْتَبَرةٍ لأنَّ الاسم غيرُ مَبْنِىٍّ عليها. وكذلك مايلحق الآخر مما ليس فى الكلمة جُزءًا منها، فيخرج عن هذا لحاق الإضافة والتنوين لأنَّهما منفصلان[2] عنه، بخلاف نحو ألف التأنيث والألف والنون فإنَّ الكلمة مَبْنِيَّةٌ عليها، فلَحاقها للاسم يخرجه عن مشاكلة الفعل فلا يعتلُّ كاعتلال الفعل. وهذا كُلُّه بيان لقول الناظم على الجملة: «وعينُ ما آخِرَهُ قد زِيدَ ما يخصُّ الاسم»؛ إذ لم يَخُصَّ زيادةً من زيادةٍ فظاهره يقتضى[3] كلَّ زيادةٍ فى آخر الاسم متّصلة بالبنية أو منفصلةٍ عنها، وذلك غير مستقيم، وإنما يُرِيد ما كان جُزْءاً من الكلمة. والذى يُخصُّ الاسم مما هذه[4] سبيلُه ثلاثُ علامات، إحدها: الألفُ والنون. والثانية ألف التأنيث المقصورة. والثالثة: ألفه الممدودة. فأما الألف والنون فقولك: الجَوَلانُ والدَّوَرانُ والحَيَدانُ والهَيَمانُ[5]، فإن الألف والنون هنا قد أخرجتا دَوَرًا وجَوَلاً وحَيَداً عن شبه الفعل فلم يعتلّ، لأن القاعدة أنّ الاسم هنا إنما يعتلّ عند

(١) الأصل، ت: وخان. س، ك، وخار. ولعلّ الصواب ما أثبتناه، وأن منشأ التحريف من التصاق الدال بالألف، فظنت حاء أو خاء.

(٢) الأصل، ت: منفصلتان.

(٣) فى النسخ: «أنَّ كل». ولايستقيم السياق على وجود «أنّ».

(٤) س: هذا.

(٥) الأصل، ت: والهيجان.

مشاكلته للفعل؛ ألا تَرَى أنَّ الاسم إذا خالفت بنيتُه بِنْيَةَ الفعل[1] صحَّ كقولك: الحوَل والعوَض ونحوهما، فكذلك إذا خالَفَة بزيادةٍ زيدَتْ فيه، ولايُقال: إن رَمَيا وغَزَوَا قد شابهه الهَيَمانُ والدَّوَرانُ، فكان حقُّه أن يُعَلَّ، لأنَّ ألف الاثنين كلمةٌ أخرى ليست من حقيقة الفعل فى شَىْءٍ؛ ألا ترى أنها فاعل الفعل، والفاعلُ جزءُ الجملة[2] لاجُزْءُ الفعل، وإنما الفعل[3] رمى وغزا، فافترق من الدَّوران ونحوه، فقد خرج الدَّوران والهَيَمان عن مشابهة الصِّنفين من الفعل المجرد عن العلامة واللاحق له العلامة، وما جاء على خلاف هذا الحكم فنادر محفوظ نحو : ماهان وحاذان وداران[4]. قال ابن جنى: «جعلوا الألف والنون فيها بمنزلة هاء التأنيث فى دارة وقارة ولابة، فكما اعتلت هذه الأسماءُ ونحوُها ولم يَمْنَعْ من القلب هاءُ التأنيث كذلك قُلبت فى ماهان وداران ونحوهما». قال : فإن قيل: من أين أشبهت الألفُ والنونُ هاءَ التأنيث؟ فأجاب بأنها أشبهتها من وجوه، منها المساواة فى الترخيم نحو: ياطلح، ويامَروْ، فى مَرْوَان. ومنها / أنك تحقِّر الصَّدر من الاسم الذى هما فيه نحو زُعَيْفِران وطُلَيحة قال: فمن هذا وغيره جرت مجراها[5]. وقد تقدَّم ما فى هذه الأسماء من احتمال فاعالٍ.

٣٣٦

---

(١) س : الفاعل.

(٢) الأصل، ت : العلة.

(٣) فى النسخ : الفاعل.

(٤) الكتاب ٣٦٣/٤. وهى أسماء كما فى المنصف ٦١/٣، ولابن جنى تصريف لما هان انظره فى اللسان: موه، وقال سيبويه : «حاذان من حاذ يحيد».

(٥) انظر المنصف ٨/٢ – ٩.

وأما ألفُ التأنيث المقصورة فنحو حَيَدى وصَوَرى، وكما إذا بنيت فَعَلى من البيع أو الكيل قلت : بَيَعى وكَيَلى، وما أشبه ذلك، ووجهُ ذلك نحوٌ مما تقدّم لأن ألف التأنيث لاتلحقُ الفعل أبدًا، فخرج بها الأسم عن مشاكلة الفعل كالدَّوَرَان، ولم يعتدّوا بما «فيه»[1] من صورة الفعل المسند للأثنين نحو قاما وباعا فيعلّ كإعلاله، لما تقدَّم فى الألف والنون، وفرقٌ ثان هنا - ويجرى فى الأول - وهو أنَّ ألف قاما ونحوه طرأتْ بعد أن لم تكن، فالمشاكلة إن فرضناها عارضةٌ بعروض لحاقها، والأصل المبانية والمخالفة بين صَوَرَى وقَوَمَ أصلِ قامَ، فيستصحب الأصل ، والعوارضُ فى القياس غير معتدٍّ بها. وهذا هو الذى اعتبر من ذهب إلى ماذهب إليه الناظم فى ظاهر كلامه.

وذهب الأخفش - وتَبِعه المؤلِّف فى التسهيل[2]، وهو الناقلُ لمذهبِ أبى الحسن - (إلى)[1] أنّ هذه الألف غير مُخْرِجَةٍ للاسم عن شَبَه الفعل، لأنَّ صُورَةَ صَوَرَى صُورَةُ قَوَمَا الفعل، فكما[3] يعتلّ الفعلُ هنا فتقول: قاما، فكذلك يعتلّ الاسم هنا لحصول المشاكلة، فما جاء من صَوَرَى وحَيَدى فيجعله شاذًا، فإذا بنى من البيع (أو) القول[4] أو الكيل أو الصوم مثل حَيَدى قال: باعى، وقالى، وكالى، وصاما، فأعلَّ كما اعتلَّ قاما، وصاما، وباعا، ونَحْوُه. والأقوى ما اعتَمَدَتْهُ الجماعةُ.

ويُنْظَر ههنا ماالذى يحتمله كلامُ الناظم من هذين المذهبين، فإنه محتملٌ أن يُرِيدَ بالذى يَخُصُّ الاسمَ مايخرج به عن مشاكلة الفِعْلِ لفظًا فقط، فيكون

---

(١) سقط من س.

(٢) التسهيل ٣١٠.

(٣) س : كما.

(٤) سقط من الأصل.

(مذهبُه)[1] مذهبَ أبى الحسن؛ فإن ألف التأنيث لايخرج بها الاسم عن المشاكلة، اللفظية؛ إذ الألف فى آخر الاسم كالألف فى آخر الفعل، فقد حصل مايُوجِبُ الإعلال دون مانيفيه. ويَحْتمل أن يريد مايخصّ الاسم في نفسه بحيث يكون غير لاحقٍ للفعل، وإن كان فى الفعل ماهو على صورته، وهذا أظهر فى كلامه لأنه قال: قد زِيدَ آخرَه مايخصُّ الاسم فلم يعتبر مجرَّد المشاكلة فإنها[2] تحصُلُ فى الجملة لا فى الآخر بخصوصه.، وإنما اعتبر كون اللاحق خاصًا بالاسم، ولا مِرْية أنَّ الَّلاحقَ آخِرَ الاسم هو ألِفُ التأنيث، وألفُ التأنيث لا تلحقُ الفعلَ أبدًا، فلم تحصُلْ إذًا المشاكَلةُ علِى هذا التَّقدير. وهذا هو مذهبُ الجماعة، وقد تقدَّم ترجيحهُ.

وأمّا الألفُ المدودةُ فيظهر ـ وإن لم أعرفه منصوصا ـ أنّ حكمها أيضا حكمُ الألف والنون، لا أقول حكم الألف المقصورة، لأن شَبَهَ الألف والنون بألفى التأنيث مُقَرَّرٌ[3] معلوم، وكثيرًا مايُشبِّه سيبويه أحدهما بالآخر، حتى إنهم قالوا فى صنعاء : صنعانى، وفى بهراء: بهرانى، فأبدلوا من الهمزة النون[4]، ومثلُ هذا لايحتاج إلى شاهد، وهي من اللواحقِ المختصّة بالاسم التى يُبنَى عليها من آخره، ومثاله ما إذا / بَنَيْتَ ٣٢٨ قَرَماءَ[5] من القول فقلت : قَوماءُ ، أو من البيع فقلت: بَيَعاءُ، وأشباه ذلك الحكمُ التصحيحُ، لأن[6] الاسم قد خرج بذلك من شَبَه الفعل البتَّةَ، ولا

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : فإنما.

(٣) الأصل : مقدَّر.

(٤) الكتاب : ٣/٣٣٦.

(٥) قَرَماء : موضع أو أكمة.

(٦) الأصل : أن.

يكون فى هذا خلافٌ، كما لم يكن فى الألف والنون إذا لحقت خلافٌ فى التصحيح .

فإن قيل: فهل تكون هاء التأنيث من هذا القبيل، فيدخلَ تحت كلام الناظم؟

فالجواب : أنْ لا، لأنّ هاء التأنيث كالمنفصلة ؛ ألا ترى أنّها ـ وإنْ وقع الإعرابُ عليها ـ معدودةكالجزء الثانى من المركبين، فلذلك قلت: تارةً، ودارة، وقارة[1]. (وعادة)[2] وعالة، ونحو ذلك. وأيضًا فليست التاءُ على الجملة مما يختصّ بالاسم؛ ألا ترى أنها تلحقُ الفعل أيضا فتقول : قامت وصامت.

فإن قيل : هذه غير تلك، لأن هذه فى آخر الاسم تُبْدَلُ هاًء، بخلاف التى فى الفعل.

قيل : هذا لايضرّ فى الشبه، فإنهما قد اجتمعا فى اللفظ والدلالة أيضًا على التأنيث، وإلى هذا فإنها تصير هاءً إذا سميت بالفعل الماضي الذى اتصلت (به)[3] وكان خاليًا من الضمير، فتقول فى «ضَرَبَتْ» مُسَمّىً به: ضَرَبَهْ، كما تقول : شجرهْ[4]. فهذا كلّه مما يقوّى أنّ الهاء ليست كغيرها مما تقدم.

فإن قيل : فزيادتا[5] التثنية وجمعِ التصحيح هل لها فى هذا الحكم أم لا؟ فإن الذى يظهر أنّ العلامتين هنا مختصتان بالاسم؛ إذْ لا تلحقان الفعل البتَّةَ، لأن الفعل لايُثَنّى ولايُجْمَع، وإذا كان كذلك فقد دَخَلتا له فى قوله: «قد زِيْدَ

---

(١) س : وغارة .

(٢) عن س.

(٣) سقط من ص.

(٤) الكتاب ٣/٢١٠.

(٥) الأصل : فزيادة.

آخِرَه ما يخصُّ الاسمَ، فاقتضى أنَّ كلَّ اسمٍ ذى عينٍ فيها موجبٌ للإعلال المتقدَّم تصحّ عينُه إذا لحقته علامتا[1] التثنية أو الجمع. لكن هذا غيرُ صحيح، لأنك إنما تقول فى دار: داران ودارَيْنِ، وفى رجلٍ مَالٍ أو خافٍ: رجلان مالان وخافان، ورجالٌ مالُون وخافُون. فإذاً عبارتُه غير سليمة عن الاعتراض، هذا إلى مافيها من الإجمال[2] المتقدم ذِكْرُه .

فالجواب: أن الإجمال فى كلامه قد فُرِغَ منه، وإنما الكلام فى هذا الإيراد وهو غير لزمٍ على كلامه من وجهين:

أحدهما : أنَّ علامَتَى التثنية والجمع السالم ليس الاسم بمبنىٍّ عليهما، وإنما هما (كهاء التأنيث)[3] غير معدودتين فى (-٤ حروف الكلمة وإن عُومِلَتا مُعَامِلة الجزء منه؛ ألا ترى أنَّهما تلحقان الاسم بعد كمال-٤) بِنْيِتِه، وبعد أن كان خاليا منهما، فإنك تتكلّم بالمفرد وتستعمله على حياله، فإذا أردت تثنيته أو جمعه ألْحَقْتَ العلامتين، فقد صار الاسم قبل اللحاق ثابتًا له حكمهُ الذى يقتضيه التصريف. بخلاف الألف والنون وغيرهما مما تقدَّم، فإنّ الاسم قد بُنِى[5] عليهما فلا وجود له إلاَّ بهما، فكان ذلك معتبرًا فى امتناع الإعلال .

والثانى: أن الناظم قد قدَّم حكم التثنية والجمع وما يتغير لأجلهما ومالا يتغيرّ، تحصَّل ذلك من منطوق لفظه ومفهومه، على ماتقدَّم شرحُه ، فإذا كان قد قرَّر فيه مايلحقه من التغيير ولم يذكر من هذا المعنى شيئًا، دلّ على أنه بعد

---

(١) س : علامة.
(٢) الأصل : الاحتمال .
(٣) سقط من س.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) ك : بقى.

لحاق العلامتين كما كان قبل لحاقهما[1]، فليستا بداخلتين له ههنا؛ إذْ تقدَّم له حكمهما.

ووجه ثالث، وهو أنَّ علامتى/ التثنية والجمع قد يُدَّعَى فيهما أنهما ٣٣٩ غير مُخَصَّتَيْنِ بالاسم، وذلك أنّ الاسم كما تلحقه علامة الاثنين والجميع[2]، كذلك الفعلُ تلحقهُ علامةُ الاثنين والجميع[2]، فداران مثل قاما، ومالُونَ مثل قاموا، فكلٌّ واحدٍ قد لحقه ألف الاثنين وواو الجماعة، فأين الاختصاصُ؟

فإن قيل: الفرقُ بينهما ظاهرٌ؛ فإنَّ ألِف قاما ووَاو قاموا ضميران اسمان وألِفَ مالان ووَاو مَالُونَ علامتان حرفان لا اسمان، وإذا وَضَحَ الفرق بينهما كان ماذَهَبْتَ[3] إليه من هذا كمَذهب أبى الحسن فى معاملة ألف صَوَرَى معاملة ألف قاما، وأنت قد نفيته عن أن يكون مذهبًا للناظم، وأيضًا فإن الاسم يزيد على الفعل بالنون، وتنقلب ألفُه ياًء بخلافِ الفعل.

فالجواب: أنّ ماتقرَّر من الفرق ليس[4] بفرق فى الحقيقة، إلا نحوًا مما بين تاءِ قامت وتاءِ قائمةٍ؛ لأنّ كلَّ واحدة من الألفين علامة على الاثنين، كما أنّ كُلَّ واحدةٍ من التاءين علامة على التأنيث، ودليلُ تمكُّنِ هذا أنَّك إذا جرَّدت الألفين عن الاسميّة على قول من قال: قاما الزَّيدان، وقاموا الزيدون، ثمّ سمَّيت بالفعل، صارت الألفُ كألف المثنَّى، والواو

---

(١) الأصل، ت: لحاقها.

(٢) س: والجمع.

(٣) ك: ذهبنا.

(٤) الأصل، ت: وليس.

كواوالمجموع[١] من كُلِّ وجهٍ، وألْحَقْتَ[٢] النون فقلت: قامان وقامون[٣]، كما قلت: مالان ومالون. وهذا واضحٌ فى كونهما ـ أعنى الألفين ـ فى الاسم والفعل متَقاربيْنِ[٤] ومعناهما واحداً.

وهنا تَمَّ للناظم مرادُه من هذا المسألة، وتبيَّنتْ بجميع أطرافها والحدُ للَّه.

وقد ظهر أنّ ماصُحِّح علي غير ماتقدَّم من الوجوه فشاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه، نحو : الخَوَنَةَ والحَوَكَةُ، وروَحٍ جمعٍ[٥] رائحٍ وغَيَبٍ، وحَوِلٍ[٦]، وهَيُؤَ[٧]، وعِفَوَةٍ[٨]. قال ابن جنى : «لم يأت فى مثل بائع: بَيَعة، ولا فى مثل سائر : سَيَرة كما جاء الخَوَنَةُ والحَوَكَةُ، وعلَّتُه قُرْبُ الألف من الياء وبعدها من الواو، فكان تصحيحُ نحو الخَوَنَةِ أسهَل عليهم من تصحيح نحو البَيَعة، لأن الياء لما قربت من الألف أسْرَع الانقلابُ إليها؛ ألا تراهم يقولون: استافوا، فَيعلُّونه، وإن كان بمعنى تسايفوا، فلم يقولوا: استَيَفوا، لما فيه من جفاء تَرْكِ قَلْبِ الياءِ ألفًا فى موضع قَوِيَتْ فيه داعيةُ القَلْبِ»[٩].

---

(١) الأصل : المجموع. س : الجمع.

(٢) ماعدا (ك) : والتحقت.

(٣) الكتاب ٢٠٩/٣.

(٤) فى النسخ : متقاربان ومعناهما واحد.

(٥) هو اسم جَمْع، ومثله : غَيَبٌ جمع غائب.

(٦) فى الكتاب ٣٥٨/٤: «ورجل حَوِلٌ» بهذا الضبط، ومثله فى المنصف ٣٣٣/١، وقد اضطرب فى ضبطه فى المنصف ٥٦/٣، وهو شرح لما سبق فى الجزء لأول منه.

(٧) فى اللسان : الهَيْئَةُ والهِيئَةُ : حال الشئ وكيفيتَّهُ .. وقد هاء الرجل يهاء هَيْئَةً، وقد هَيُؤَ - بضم الياء - حكى ذلك ابن جنّى عن بعض الكوفيين ..».

(٨) العَفَوةُ : أفتاء الحمرُ، قال أبو زيد : «ولا أعلم فى جميع كلام العرب واوًا متحركةً بعد حَرْفٍ متحرِّكٍ فى آخر البناء غير واو عِفَوةٍ، قال : وهى لغة لقيس». هذا ويقال للواحد : العَفْوُ - بفتح العين وكسرها وضمها - والعَفَا والعِفَا، مقصور، ويقال فى الجمع : أعفاء، وعِفَاء، وعِفَوة.

(٩) الخصائص ١٢٣/١ - ١٢٤. وقد تصرف الشارح فى نصّ ابن جنى.

وَقَــبْلَ بَا اقْلِبْ مِـيـمًــا النُّونَ إذَا

كــانَ مُــسَكَّنًا، كَـمَنْ بَتَّ[1] انبِــذَا

هذا هو الميم من حروف البدل المتقدّمة، ولم يذكر فى بدلها من غيرها إلا وجهًا واحدًا فى حرف واحد، وهو النون، وذلك (أن)[2] الميم تُبْدَل من أربعة أحرف، وهى الواو واللام والباء والنون. فأما إبدالها من الواو أواللام أو الباء فشاذٌ نادرٌ، فلذلك ترك ذكره، وذلك قولهم: فَمٌ. فأُصولُ الكلمة الفاءُ والواو والهاء، لقولهم : أفواه ، وفُوَيه ، وفاه بكذا، قال[3] :

فــلا لغــوٌ ولا تأثيم فــيــهــا

ومــا فــاهوا به أبدًا مُــقــيمُ

وقال ابن جنى : يُرْوَى أن النمَّر بن تولب قال : سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فى امْسَفَرِ». يريد: ليس من البرِّ الصيامُ فى السَّفَرِ، فأبدل لام / المعرفة ميما. قال : ويُقال : إِنَّ النَّمِر بن تولب لم يَرْوِ عن النبى - صلى الله عليه وسلم - غير هذا ٣٤٠

(١) كذا فى النسخ، وعليه مضى الشرح، والمشهور : بتّ، بالتاء المثناة، وعليه شرح ابن الناظم ٨٥٨، قال : «أى : من قصعك فالقه عن بالك واطّرحه».

(٢) سقط من س.

(٣) البيت لأمية بن أبى الصلت، ديوانه ٤٧٥، وهو من شواهد التصريح ١ / ٢٤١، واللسان ، مادة سهر : ورواية صدره فى الديوان واللسان:

وفيها لحم ساهرة وبحر

والساهرة : الأرض.

الحديث[1]، إلا أنه شاذٌ لايسوغ القياسُ عليه»[1]. وروى الفارسيّ بإسناده إلى يعقوب : يقال : رأيته من كَثَبٍ ومن كَثَمٍ »[2]، أى : من قُرْبٍ. فوَجه البدل أنَّه يقال : أكثب لك الأمرُ، أى : قَرُبَ. ولم يقولوا : أكثم. ومنه أيضًا قول الشاعر، أنشده ابنُ جنّي[3] :

فبادَرَتْ شِرْبَها عَجْلَى مُثَابِرَةً
حتى استَقَتْ، دون مَحْنَى جِيدِها[4]، نُغَمَا

قال ابن الأعرابى : أراد نُغَبًا. قال ابن جنى: وهو عندى كما قال.

وأما إبدالها من النون – وهو الذى أخذ الناظمُ فى ذكره – فإنّ إبدالها (منها)[5] على قسمين:

أحدهما : ما كان موقوفًا على السماع لقلّته، ومنه قول رؤبةَ[6]:

ياهالَ، ذاتَ المنطِقِ التمتام
وكفّكِ المخضَّبِ البَنَامِ

أراد : البنانِ، فأبدل النون ميمًا حرصًا على موافقة الرّوِيّ. وقال ابن جنى : قرأت على أبى عليٍّ بإسناده إلى يعقوب قال : (قال)[5] الأحمرُ: يقال:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٣.

(٢) م. ن ٤٢٥، والممتع ٣٩٣.

(٣) سرّ الصناعة ٤٢٦، والممتع ٣٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥. واللسان : نغب والنُّغبة والنُّغْبَةُ : الجرعة، والجمع : نُغَبٌ.

(٤) فى النسخ : جهدها.

(٥) سقط من س.

(٦) ديوانه ١٤٤. والرجز فى شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥، وشرح الشافية للرضى ٢١٦/٣، وشواهدها ٤٥٥. وسر صناعة الإعراب ٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ٣٥، وشرح الشافية للرضى ٢١٦، وشرح شواهده : ٤٥٥. هال : مرخم هالة . والتمتام : الذى فيه تمتمة، أى تردّد فى الكلام.

طانه الله على الخير، وطامه : أي جبله، وهو يطينه. وأنشد(١):

أَلاَ تِلْكَ نفسٌ طِينَ فيها حياؤهُا

قال ابن جنى : «والقولُ فيه أنّ الميم فى طامه بدلٌ من النون فى طانه، لأنا لم نسمع لطام تصرّفا في غير هذا الموضع(٢)». ومن هذا وشبهه تحرّز الناظم بقوله : «إذا كان مُسَكَّنًا»؛ لأنه إذا كان النون متحركا لم يُقَسْ فيه البدل.

والقسم الثانى : ما كان من هذا البدل قياسًا، وهو الذى أخذ في ذكره فقال : «وقَبْلَ باالقْلِبْ ميمًا النونَ»، يعنى أنك تقلب النون ميمًا قياسًا بشرطين :

أحدهما : أن تكون قبل باء ، وهى أختُ الميم في المخرج؛ فإنها إذا كانت كذلك قُلِبت، فإن وقعت قبل (غير(٣)) الباء لم تُقْلَب ميمًا على مقتضى مفهوم كلامه. ويريد : لم تُقْلب القلب في غير إدغامٍ، وهو الذى أراد هنا، فإنها تقلب ميما في الإدغام لامن هذا الباب ؛ إذ الكلام هنا في الإبدال لغير إدغام، وأما الإبدال لأجل الإدغام فيكون إذا وقع بعدها (الميم(٣)) نحو : من ماءٍ، وعن ماجدٍ، وزيدٌ ماجد،» تقول فيها: ممّاءٍ(٤)، وعمّاجدٍ، وزيد مّاجد، وامّحَى، وهَمَّرِشٌ ـ ، في أحد الوجهين (٥) ـ ما لم يقع (بالإدغام)(٦) .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢١٧ ، وشرح شواهده : ٤٥٩، وقال ابن برّى : «صواب الشعر : إلى تلك، بإلى الجارة، والشعر يدل على ذلك، أنشد ابن الأحمر:

لئن كانت الدنيا له قد تَزَيَّنَتْ ... على الأرض حتى ضاق عنها فضاؤهُا

لقد كان حرًا يستحي أن تضمّه ... إلى تلك نفسٌ طين فيها حياؤها

يريد أن الحياء من جبلّتها وسجيّتها»

(٢) سر الصناعة ٤٢٥ ـ ٤٢٨.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل : مماجد .

(٥) الهمّرش : العجوز المسنة. وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجَحْمَرِش بتضعيف الميم. وقال الأخفش : بل هو فَعْلَلِلٌ، والأصل هَنْمَرِش، وليس فيه حرفٌ زائد. انظر شرح الشافية للرضى ٣٦٤/٢. هذا وحقق كلام الرضى في الكتاب ٢٩٨/٤، ٣٠٢، ٣٢٠.

(٦) سقط من ك .

لبس نحو : زَنْماء[1]، وقَنْوَاء[2]، والدُّنيا[3]. والميمُ أحدُ الأحرف الخمسة التى تُدْغم[4] فيها النون، وهى هجاء «لم يَرْوِ»، والإدغامُ فيها مع بقاء الغنّة ومع ذهابها، غير أنّ النّون مع الميم لاتحتاج إلى غُنَّةٍ، لأن صوت الميم كصوتها[5] فاستغنى بالغُنَّة التى فيها، قال سيبويه : «حتى إنك تسمع النون كالميم والميم كالنون، حتى تتبيَّن[6]». وهذا ليس من بابه، فلذلك خصَّ الإبدال هنا مع الباء .

والشرطُ الثاني : أن تكون النونُ ساكنة لامتحرّكةً، وذلك قولُه : «إذا كان مُسَكَّنا»، وضمير «كان» عائدٌ على النون على اعتبار التذكير، تحرُّزًا من أن يكون متحرِّكًا، فإنه إذا كان مُتَحرِّكًا لم يُبْدَلْ ميمًا وإن وقع قبل الباء نحو : عِنَبٍ / ونساءٍ شُنْبٍ[7]، وشَنَبٍ، وقد نَبَتَ الزرعُ، وما أشبه ذلك، ٣٤١

---

(١) س : أنباء. هذا والزَّنَمة ـ بالتحريك ـ : شيء يقطع من أذن البعير فيُتْرك معلقا، يفعل ذلك بكرام الإبل، يقال : بعير زَنِمٌ وأزنَمُ ومُزَنَّمٌ، وناقة زَنِمَةٌ وزَنْماء ومزنَّمة.
هذا ولم يجيء في القرآن كلمة فيهانون ساكنة بعدها ميم.

(٢) القَنَا في الأنف : طولُه ودقّة أرنَبته مع حَدَبٍ في وسطه، يقال : رجل أقنى وامرأة قنواءُ.

(٣) قال أبو جعفر بن الباذش في الإقناع ٢٤٩ ـ ٢٥٠ : «فإن كانت النون [الساكنة] قبل الياء والواو في كلمة أصلاً فهى مظهرة بلا خلاف، لئلا يلتبس بالمضاعف نحو : الدنيا، وبنيان، وقِنْوان، وصِنْوان». وانظر شرح الشافية للرضى ٢٦٦/٣ ـ ٢٦٨.

(٤) الأصل : تدخل.

(٥) الأصل : صوتها.

(٦) الكتاب ٤٥٢/٤.

(٧) شُنْب ـ بضم فسكون ـ : جمع شنباء، من الشَّنَب ـ بفتحتين ـ وهو ماءٌ ورقّةٌ يجرى على الثغر، وعذوبة في الأسنان، والاستشهاد هنا به، أعنى بالشنَب، بفتحتين.

فإن سكنت وجب القلب ميمًا نحو : عَمْبَر في عَنْبَرٍ، وشَمْباءَ، في شَنْبَاءَ، ومَمْبِك في مَنْ بك، وأَمْبَتَ الله الزَّرع، في أَنْبَتَ، ومِمْبَرٍ، في مِنْبرٍ، وما أشبه ذلك .

قالوا : وإنما قُلِبت هنا حين سَكَنت قبل الباء لأنّ الباء أخت الميم، وقد أدغمت النون في الميم في نحو : من مّعك؟ ومِن مّحمد، فلما كانت النونُ تُدْغَم مع الميم التى هى أخت الباء أرادوا إعلالها أيضًا مع الباء إذ قد أدغموها في آختها الميم، ولما كانت الميم التى هى أقرب إلى الباء من النون لم تدغم في الباء نحو : أَقِمْ بكرًا، لاتقول : أقبّكرًا، ولا في قُمْ[1] بالله : قُبَّالله[1]، كان النون التى هى من الباء أبعد منها من الميم أجدرُ بألاّ يجوز إدغامها في الباء، فلما لم يتوصَّلوا إلى إدغام النون في الباء أعلّوها دون إعلال الإدغام، فقرّبوها من الباءِ، وقلبوها إلى لفظِ أقربِ الحروف من الباء وهو الميم، فقالوا : عَمْبرٌ، قال السيرافي : «ابتداءُ صوتِ النون من الخيشوم، ولها حالان : حال ابتداءٍ وحال انتهاء، وبالانتهاءِ ينفرد مخرجها، فإذا ابتدأت إخراجها[2] وحرّكتها كانت من الفم لاغيرُ، وكذلك إذا وقَفْتَ عليها ساكنةً هى من الفم، وإذا وصلتها بما تخفى معه تَفَرَّدت بالخيشوم، وصوتُ الخيشوم مشترك بين النون والميم في المبدأ، وإنما يتغير[3] في المقطع، فاعتماد المتكلم على إخراج الباءِ يمنع من استمرار الصوت بغنَّة الخيشوم، واحتاج المتكلم إلى أحد أمرين في المقطع، إما أن يجعله من مخرج النون من الفم، وذلك ممكن وفيه مشقَّة، وإما أن يجعله من موضع

---

(١) ماعدا (س) : نم بالله، نبالله.

(٢) الأصل، ت : بمخرجها.

(٣) الأصل، ت : يعتبر.

الميم ـ وهو مخرج الباء ـ وهو أسهلُ، قال : ولا تدغم النون في الباء لبعد مخرجيهما إن كانت من الفم أو من الخيشوم ، مع أنها لاتوافقها في الغنةَ ـ قال : فإن قيل : فهل يجوزُ أن تجعل الباء ميمًا وتدغم ، كما يجوز في : أقم بالبصرة (أقِمٌ البصرة[1])؟ قيل : لا[2] ، لما يقع من اللبس، ألا تراهم قد بَيَّنُوا في قِنْيَةَ وزُنْمة[3] وأخرجوها من الفم لئلا يدغموا فتلتبس بالتضعيف».

ومثل الناظم بمثالين : من بَثٌ، وانبِذْ. ومعنى الكلام من بَثّ أسرارك فانْبِذْه ولاتصحبه وإيّاك وإياه. ونبّه بالمثالين على أنَّ الحكم مستمٌّر في النون مع الباءِ، كانت منفصلةً عنها كمن بَثٌ، أو متّصلةً بكلمتها نحو : انْبِذْ ويقال : نبذتُ الشيءَ أنبِذُه ـ بالكسر ـ : إذا ألقيته من يدك، ونَبَّذتُه كذلك، شدٌد للكثرة[4].

* * *

(١) سقط من الإصل، ت.

(٢) الأصل : لما لم.

(٣) س : ورنية وزُنْمة الشاة : هَنَةٌ معلّقةٌ في حلقها تحت لحيتها، وخصّ بعضهم به العنز.

(٤) الأصل : للكسرة.

فَصْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ
ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
مَالَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ
كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

هذا الفصْلُ يذكرُ فيه ما اعتلّت عينُه من الأسماء والأفعال وقبله ساكنٌ؛ إذ قد فَرغَ من الكلام على ماقبله متحرِّك، وابتدأ بذكر الأفْعَال، ويعنى أن الفعل إذا كانت عينه ذات لينٍ، أى : حرف / لينٍ، وقبل ذلك ٣٤٢ اللين ساكنٌ، فإنك تنقل حركة حرف اللين إلى ذلك الساكن. وذو اللين هو الحرف الواقعُ عينا. وقال : «عَيْنَ فِعْلٍ»، لأنه إذا وقع عين اسم فسيذكره بعد هذا. وذو اللِّين الذى أراد هو الياء والواو، وأما الألف فلا تكون (هنا[١])؛ إذ لاتقع أصلاً في كلمةٍ متصرِّفةٍ ولا تتحرّك إن كانت[٢] (زائدة[١]). ومثال هذا في الماضي : أجادَ، وأبانَ، وأقالَ، وأخافَ، واستراب، واستعاد. وأصلُ ذلك : أجْوَدَ، وأبْيَنَ، واسترْيَبَ، واستعْوَدَ، بدليل رجوعهم إلى ذلك في بعض المواضع في ضرورةٍ أو غيرها، كقوله، أنشده سيبويهِ[٣]:

---

(١) سقط من س.

(٢) س : كان.

(٣) تقدم البيت وتخريجه، انظر: ١/٣٤٦.

صَــدَدْتِ فــأطْوَلْتِ الصُّــدُودَ وقَلَّمــا

وِصَـــالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّـــدُودِ يَدُومُ

وقولهم : استنوق الجمل ، و(استَحْوذَ عليهم الشَّيْطانُ[1])، لكنهم أرادوا إعلال[2] هذه الأمثلة إذْ كانت معتَّلةً (في الثلاثي[3]) ليجرى الفعلُ في تَصَرُّفاته كُلِّها على وجه واحدٍ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن الذى قبلهما، فصار أَجْوَدَ، وأَبْيَنَ، واسْتَرْيَبَ، واسْتَعْوَدَ، فقلَبُوهما ألفًا لتحرّكهما في الأصلِ وانفتاح ماقبلهما في اللفظ، فصار : أجادَ ، وأبانَ ، واستراب ، واستعادَ، كما ترى، قالوا : ولولا اعتلالهما في الثلاثي لما وجب إعلالهما[4] (الآن[5])، لأنّ الياء والواو إذا سكن ماقبلهما جَرَيا مَجْرَى الصحيح. وأما المضارع فنحو مضارع ماتقدم : يُجِيد، ويُبين، وبستَريبُ ، ويَسْتَعيد. والعلةُ واحدةٌ، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فصار : يُجوِدُ، ويُبيِنُ[6]، ويَسْتَرِيْبُ، ويَسْتَعوِدُ، فقلبوا الواو الساكنةَ ياءً لِكَسْر ماقبلها، فقالوا : يُجيد، ويَسْتَعيدُ. وهكذا مضارعُ الثلاثيِّ نحو : يَقُومُ ويَبينُ ، أصلهما : يَقْوُمُ، ويَبْيِنُ ، ففعلوا كما تقدم، فصار هكذا، لكن هذا محمول على ماضيه نَفْسِه، لأنه ثلاثيٌّ جارٍ عليه. وأمّا الأمر فكالمضارع إلاّ أنَّ لام الفعل إذا كان ساكنا حُذِف حرفُ العلّة لالتقاء الساكنين، ومن هذا مامثّل به الناظم وهو : أَبِنْ، أصله : أَبْيِنْ، من أبان يُبِينُ بمعنى بَيِّنْ. غير أنّ الناظم اشترط في ثبوت هذا الحكم أربعة شروطٍ :

---

(١) الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(٢) الأصل : تعليل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : اعتلالهما.

(٥) ليست في س وفي الأصل مكانها : إلاّ.

(٦) في س : ويستبن.

أحدها : أن يكون الساكنُ الذى قبل حرف العلّة صحيحًا، فلذلك قال : «لساكنٍ صَحّ»، أى : انقُلْ تحريك ذى اللين لحرفٍ ساكنٍ صَحِيحٍ، تَحَرُّزًا من الحرف المعتلّ فإنه إن كان الحرف معتلاً إما واوًا أو ياءً أو ألفًا بقيتِ الحركة في محلها ولم تُنْقَلْ[1]، فالألف كقولك في أَفْعَلَ من آمَ يَئِيمُ : آيَمَ، ومن آل : آوَلَ، لأنه لمّا اعتّلت الفاء وهى همزةٌ قُلِبت ألفًا (وصَحَّت العين[2])، وقد سُمِع من كلام العرب : آيدته، في أفعلتُه من الأيْدِ، وأيَّدته فَعَّلْتُه، قال ابن جني : «وآيْدتُه قليلةٌ مكروهة، لأنك إنْ صَحَّحت فهو ثقيل، وإن أَعْلَلْتَ جمعت بين إعلالين، فَعُدِل عن أَفْعَلْتُه إلى فَعَّلْتُه في غالب الأمر[3]»، وكذلك تقول : قَاوَلَ يُقاوِلُ، وبايَعَ يُبايِعُ، فَهَهُنا لايصحّ النقلُ أيضًا؛ إذ الألفُ لاتقبل الحركةَ. والواو والياء كقولك في فَعّلَ من آم وآل : أَيَّم وأَوَّل، ولاتقول : أيامَ، ولا : أَوَالَ. وكقولك : بُويع وسُوِيرَ. وقَوْلٌ وبَيْعٌ إذا بَنَيْتَ منها / على فَعَّلَ أو فَوْعَلَ، أو فَيْعَلَ فقلت : قَيَّلَ، وما أشبه ذلك. ٣٤٣

وكان وجهُ مافعلُوا من هذا أنه لم يمكنهم غيره، لأنَّ الألف إن كانت مبدلةً من همزة فنقلْت (إليها[4]) وذلك لايكون إلا مع إبدالها واوًا أو ياءً لزمك الجمع بين إعلالين، إعلالِ الفاء وإعلال العين، كما قال ابن جني في آيدته، وإن كانت الألفُ زائدة لم يصحّ تحريكُها، وإن قلبت وحرّكت[5]

---

(١) س : يثقل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) المنصف ١/٢٦٩.

(٤) سقط من س.

(٥) س : حركة.

لزمك[١] إفساد (البناء[٢]). وأما الواو والياء فإن كانتا[٣] تضعيفَ عينٍ لم يصحَّ النقلُ؛ إذِ العينُ لاتَخْتَلِفُ، وقد مرَّ بيان هذا، ولذلك جمعوا بين الهمزتين في سأّل[٤] ونحوه، فلو قلت في فَعّل من آل : أوالَ، لزم اختلافُ العين.

وإن كانا زائدتين للإلحاق لزم مخالفةُ الملحقِ للمُلْحَقِ به، فكان التصحيحُ أولى.

فإن قيل : هل يدخلُ له في غير الصحيح الهمزةُ فتكونَ عنده في حكم المعتلّ الذى لا ينقل إليه أم لاتدخل فتكون عنده في حكم الصحيح الذى يُنْقَل إليه؟ وعلى كلِّ تقدير يلزم إشكالٌ، أمَّا إنْ قلنا : إنها داخلةٌ في حكم المعتلّ فيقتضى أنّ الهمزة لاينقل إليها كما لايُنْقل إلى الحروف المعتلّة، فتقول : يُؤْوِد من أوَدَ، ويُؤْوِل من أوَلَ، وما أشبه ذلك، وهذا موافقٌ لما ذكره في التسهيل حيث استثنى الهمزة فقال : «إن لم يكن حَرْفٍ لينٍ أو همزة[٥]»، فإن الهمزة (عنده[٦]) لاينقل إليها، وإنما تقول : (أود) يُؤْوِد، (ويُؤْيد[٦]) من الأيْد[٧]، وكذلك اسم الفاعل منهما، والمصدر، واسم المفعول، على مايأتى إن شاء الله تعالى. وعلى هذا جرى ابن جني، وأنشد على ذلك قول الشاعر[٨]:

---

(١) س، ك : لزم.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : كان. ك : كانا.

(٤) انظر الإقناع لابن الباذش ١٩٩.

(٥) التسهيل ٣١١، ونصه : ولاهمزة.

(٦) سقط من س.

(٧) الأيْدُ : القوة. والأوْدُ : المجهود والمشقة، يقال : آده الأمر أودًا وأُوُودًا : بلغ منه المجهود والمشقة.

(٨) هو المثقّب العبدى، والبيت في ديوانه ٢٣، والمحتسب ١/٩٥، والمنصف ١/٢٦٩. وينبى : يرفع. وتجاليده : جِسمه، والأقتاد : جمع قَتَدٍ، وهو أداة الرحل. ونوت الناقة : سمنت. والفدن : القصر.

يُنْبِي تَجَالِيدِي وأَقْتادَهَا

نَاوٍ كَرَأْسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ

وقول طَرَفَة بنِ العبدِ(١):

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوظيفُ وَسَاقُهَا

أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قد أَتَيتَ بِمُؤيدِ

فقد أتي في الأوّل بِمُفْعَلٍ من الأَيْدِ مصحَّحًا، وفي الثاني بمُفْعِلٍ منها ـ وهى الداهية ـ مصحَّحًا كذلك، واسم الفاعل والمفعول في حكم الفعل إذا صَحّ أحدهما صحّ الآخر، وإذا اعتلّ اعتلّ، فالشّاهدُ على أحدهما شاهدٌ على الآخر. لكنّ هذا الحكمَ على الإطلاق غير صحيح؛ إذ يجب إعلالُ مضارعِ الثلاثيِّ المعلِّ وماتصرَّفَ منه نحو : آلَ يئُولُ ، وآبَ يئُوب مآلاً ومآباً ، وآدَ يئُودُ ، وآمَ يئِيمُ ، وآنَ يَئِينُ، وما أشبه ذلك، والأصل : يَأْوُد ويَأْيِمُ ، فَنُقِلت حركةُ الياءِ والواو إلى الهمزة على قاعدة الساكن الصحيح، فجرى في وجوب الإعلال على الماضى، وعلى هذا يكون(٢) قولهم : الحربُ مأيمَةٌ(٣)، شاذًا، كمقْوَدَة(٤) ومَثْوَبَةٍ وكذلك أيضًا الحكم في حرف اللين الواقع قبل العين من الثلاثى، لو بَنَيْتَ فَعَلَ من الويح (والويل(٥)) لقلت : واح يَوِيحُ، ووالَ يويلُ، لكن العرب قد رفضت في الاستعمال (أفعال(٥)) الوَيْحِ والوَيْسِ والويل والويَب، لأن يَوْيِح الذى يوجبه

---

(١) ديوانه ٤٥، والبيت في المنصف ٢٦٩/١، وشرح الكافية للرضى ٨/٢، ٤٦، والخزانه ١٥١/٣، ٢٦٣.

تَرَّ العظم : قطعه. والوظيف : مابين الرسغ والساق. والمؤيد : الداهية.

(٢) الأصل، ت : أن يكون. بزيادة أن.

(٣) قالوا : «الحرب تأْيِمَةٌ للنساء»، أنها : تقتل الرجال فتدع النساء بلا أزواج فَيئْمنَ.

(٤) من أمثالهم : «إنّ الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى». وقرأ بعضهم : (لمثوبةٌ مَن عندالله خير). انظر المنصف ٢٩٥/١، واللسان : ثوب.

(٥) سقط من الأصل، ت.

القياس في المضارع أثقل من «يَوْعِد» لو أخرجوه عن أصله. وهذا الاعتراض لازم أيضًا في كتاب التسهيل، ولامحيص له عنه هنالك، فكذلك يكون هنا على هذا التقدير.

وإن قلنا : إن الساكن إذا كان همزة لاتدخل في الحكم المعتل، بل هى من الحروف / الصِّحاح في هذا الحكم فتقول في يُؤْيِدُ : يُئْيِدُ، وفي يُؤْوِل : يُئيل، كما تقول : آمَ يئيمُ ، وآدَ يَئُودُ ـ كان مخالفًا لما قال الناسُ في غير الثلاثى، ابنُ جنى ومن قال بقوله، ومنهم المؤلف في التسهيل. فعلى كلٍّ تقدير يلزم التفصيلُ وأن يُقال بالفرق بين الثلاثىّ وغيره، فتكون الهمزة في الثلاثى حكمُها حكمُ الحرف الصحيح، وفي غيرها حكمها حكم حرف العلَّة، وحينئذ يلزم على كلام الناظم الإشكالُ كما لزمه ذلك في التسهيل. ٢٤٤

فالجواب أنّ ظاهرَ الإطلاق في الحروف الصحاح أنها ما عدا الألفَ والواو والياء فالهمزةُ على هذا التقدير من جملة الحروف الصِّحاح، وإذا كانت كذلك فقد صَحَّ النقل إليها، فإنما[1] تقول : آد يَئُود، وآب يئُوبُ. وكذلك تقول في غير الثلاثي نحو : استآد يَسْتَئِيدُ، وقد جاء في السماع، قال الجعدىُّ[2]:

ثلاثةُ أهلِينَ أفْنَيتُهم
وكانَ الإلهُ هو المستآسا

ولو صُحِّحَ لقال : هو المستأْوَسُ. وهذا صحيح لا إشكالَ فيه، وأما

---

(١) الأصل : فإنها : وإنما.

(٢) شعر النابغة الجعدى ٧٨، واللسان : أوس.
والمستآس : المُستَعاضُ. والأوسُ : العوضُ.

ماقاله ابن جنى فأصلُه[1] للفارسىّ وهو مختصّ بما فاؤه تلى همزةً كأَيَدْتُه، روى ابن مجاهد[2]، عن أبى عمرو أنه قرأ : (وآيدناه) على أفعلناه، والذى كثر فيه : أيّدت. قال الفارسىّ[3]. إنما كثر فيه أيَّدتك : فَعلَّتُكَ، لما يعرِضُ في آيَدْتُك من تصحيح العين مخافة توالى إعلالين.

وأنشـد :

كَرأسِ الفَدَنِ المُؤْيَدِ

قال ابنُ جِنِّى : معناه : لو جاء آيدتك على[4] مايجب في مثله من إعلال عين أفعلت؛ إذ كانت حرف علة كأقمت، لتوالى فيه إعلالان، لأنّ الأصل : أأْيَدْتُ، كما أنّ أصل آمن : أأْمَنَ، فانقلبت الهمزة الثانية ألفًا لاجتماع همزتين في كلمة واحدةٍ الأولى منهما مفتوحةٌ والثانية ساكنة، فهى كآمَنَ وآدَمَ، وكان يجب أيضًا أن تُلْقَى حركة العين على الفاء وتحذف العين، فكان يجب على هذا أن تُقْلب الفاءُ[4] واوًا، لأنها (قد[5]) تحركت وانْفتَحَ ماقبلها، ولا بُدّ من بدلها لوقوع الهمزة الأولى قبلها كما قلت في تكسير آدم : أوادمُ، فكان يلزم على هذا أن يقال : أوَدْتُه، كأقمتُه وأردتُه، فتحذف العين كما ترى، وتقلب الألف التى هى (فى[6]) الأصل همزةٌ واوًا، فتعتلّ الفاءُ والعين جميعا، وإذا أدَّى القياسُ إلى

---

(١) س : أصله.

(٢) المحتسب ١/٥٥.

(٣) الأصل : «لو جاء آيدتك فيما على مثله يجب من إعلال».

(٤) ماعدا (س) : الياء.

(٥) سقط من س.

(٦) سقط من الأصل.

هذا رُفِضَ، وكثُرَ فيه فَعلّتُ : أَيَّدتُ، ليُؤْمَن ذنك[1] الإعلالان. قال : فلما استَعملَ شيءٌ منه جاء قليلاً شاذًا ـ أعني آيْدتُ ـ قال : وإذا كانوا أخرجوا عين أفعلت وهو حرفُ علّةٍ على الصحّةِ نحو قوله :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ

وقولهم : أَغْيَلَتِ المرأةُ، وأَغْيَمَتِ السماءُ، ونحو ذلك، ولو خرج على منهاج[2] إعلال مثله لم يُخَفْ فيه توالى إعلالين[3]، كان خروجُ آيدتُ على الصحة لما[4] كان يعقُبُ إعلال عينه من اجتماع إعلالها مع إعلال الفاء قبلها ـ أولى وأجدَرَ[5].

هذا ماقاله في تفسير كلام الفارسيّ، وهو ظاهر في خروج أفعلت مما فاؤه همزةٌ عن قاعدة النقل إلى التصحيح، ومؤذنٌ بأن ماعدا ذلك (مما[6]) لا يلزم فيه إعلالان باقٍ على تلك القاعدة وإن كانت الفاء همزة، فَبحقٍّ ماقال بعض الشيوخ / في قول المؤلف في التسهيل : «ولاهمزة» : إنه ناقص[7]، وإن تمام العبارة : «لاهمزة تَلِى همزةً»، فيكون بابُ الاستئواد[8] من الخارج عن القاعدة ومن الموقوف على السماع، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ على الناظم اعتراضٌ إلا فيما فاؤه همزةٌ تلى همزةً. ٣٤٥

---

(١) ماعدا (ك) : ذلك.

(٢) س، ك : منهج.

(٣) الأصل : إعلالان.

(٤) الأصل، ت : كما.

(٥) المحتسب ١/٩٥ ـ ٩٧.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) س : تناقض.

(٨) س : استئواد.

الشرط الثانى : ألاّ يكونَ الفعلُ المعتلُّ العينِ فِعْلَ تعجُّبٍ، وذلك قوله : «ما لم يكن فِعْلَ تَعُّجَبٍ»، يريد أن هذا الحكم من الإعلال إنما يستمرُّ في غير فعل التعجّب، فأما فِعْلُ التعجُّبِ - فلا يعتَلُّ، وإنما حكمُه التصحيحُ على مقتَضَى هذا المفهوم، فتقول : أَقْوِمْ بزيدٍ! وما أَقْوَمَه!، وأَبْيِن به! وما أَبْيَنه! ولاتقل : أَقِمْ بزيد، ولاما أقامه.

ووجهُ ذلك الحملُ على أفعلَ التى للتفضيل؛ إذ أَفْعَلَ فيما أَفْعَلَه موازنٌ له لفظًا وموافقٌ له معنًى، فَأُتْبِعَ الفعلُ الاسمَ فيما هو أصلٌ في الاسم وهو التصحيحُ. وقد يُحملُ الأصلُ على الفرع فيما هو أصلٌ في الفرع فرعٌ في الأصل، كما أُجْرِى اسمُ الفاعِلِ مجرى المضارِعِ في العَمَلِ، وأُجْرِىَ المضارعُ مجرى اسم الفاعل في الإعراب، وكما أُجرِى الحسنُ الوجهَ على الضاربِ الرجلَ في النصب، وأُجرِى الضاربُ الرجلِ على[1] الحسنِ الوجهِ في الجرِّ. ثم حُمِلَ أَفْعِلْ المُتَعجَّبِ به على أخيه فقيل : أَبْيِنْ بالحقِّ! وأَنْوِرْ به! كما قيل : ما أَبْيَنَه وأَنْوَرَه! هذا معنى ماعَلَّل به ابن جنِّى[2] وغيره ، وأصلُه لسيبويه، قال : «ويُتَمُّ في قولك[3]: ماأَقْوَلَه وأَبْيعَهَ! لأنْ معناه معنى أَفْعَلَ منك وأَفْعَلِ الناس، لأنك تُفَضِّله على من لم يجاوِزْ أن لَزِمَه قائل وبائع، كما فَضَّلت الأول على غيره وعلى الناس، وهو بعدُ نحو الاسمِ لايتصرَّفُ تصرُّفه ولايَقْوَى قُوَّته، فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرِّف نحو أقام وأقال». قال : «وكذلك أَفْعِلْ به، لأنّ معناه معنى ماأَفْعَلَه (وذلك قوله[4])أَقْوِلْ به وأَبْيِعْ به[5]».

---

(١) الأصل : كالحسن.

(٢) انظر المنصف ٣١٩/١ ـ ٣٢٠.

(٣) س : قولهم.

(٤) سقط من س. وفي الكتاب : قولك.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٤.

الشرط الثالث : ألاَّ يكون مضاعَفَ اللاَّم، وذلك قوله : «ولا كَابْيَضَّ»، فإنه إذا كان كذلك لم تُنْقَل حركةُ العين إلى ماقبله، فتقول : ابْيَضَّ واسْوَدَّ، وابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ، وكذلك : احْوَلَّ واعْوَرَّ وما أشبهه مما يجيءُ على افعَلَّ. ووجهُ هذا التصحيح أنهم لو أسكنوا الباءَ والواو ونُقلت حركتها قبلهما لوجب أن تنْحذفَ همزةُ الوصلِ فيصير : سادٌّ وباضٌّ، فيجتمعُ ساكنان، فينتقل إلى سَدٌّ وبَضٌّ.

فإن قيل : لاتسقط في رادٌّ وحادٌّ.

فالجواب (أن[1]). في سادٌّ ثلاثةَ[2] تغييرات بخلافِ رادٌّ، لأنّ أصله الأول : اسْوَدَدَ، فألقينا حركة الواو على السين، فسقطت همزة الوصل، فهذا تغيرٌ. وانقلَبَت أيضًا الواوُ ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها في اللفظ، فهذا تَغْييرٌ ثانٍ. وسكَنَتِ الدالُ فأُدْغَمِت فهذه تغييرات كثيرةٌ مجحفَةٌ بالكلمة، فامتنعوا مما يُؤدِّى إليها. وأيضًا لو فعلوا ذلك لالتبس بفاعَلَ، وهذا كلُّه مانعٌ، فوجَبَ التصحيحُ. هذا معنى تعليل السيرافي[3]، وعلّل ابن جنيٍّ بنحوٍ منه[3]. ولمّا ذكر لنا / شيخُنا القاضي ـ رحمه الله ـ ٢٤٦ التعليل الذى ذكر السيرافي من أنه يُؤدِّى إلى التقاء الساكنين والحذف قال له بعض أصحابنا : إن حذف الألف لايلزم، لأنّ شروط التقاء الساكنين متوفّرة فيه. فقال له : على كلِّ حال، فالإدغامُ والتقاءُ الساكنين على الكلمة كثيرٌ، مع أنَّ من شَرْطِ[4] التقاء الساكنين أن تكون الألفُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) في النسخ : ثلاث.

(٣) انظر المنصف ١/٢٥٩.

(٤) الأصل : شروط.

زائدةً، وههنا ليست كذلك لأنّ أصلها الياء في ابيضّ، فلم تتوفّر الشروط، وهذا حسنٌ.

الشرط (الرابع[1]) ألاّ تكون اللام معتلّةً أيضًا، وذلك قوله : «أوْ أهْوى بلامٍ علَّلا»، يريد أنّ هذا الحكم لايثبتُ إذا كانت اللامُ معتلّةً أيضًا كأهوى، (فإنّ أهوى[1]) أفْعَلَ، فالأصل أن تقول : أهايَ، كما تقول[2] : أقامَ، لكن منع من ذلك إعلالُ اللامِ، فإنما تأتى به على الأصل فتقول : أهْوَى يُهْوِى، ويَهْوَى، (ويَهْوِى[3]): وأوَى يَأْوِى، وآوى يُؤْوِى، واستَهْوَى يَسْتَهْوِى، وما أشبه ذلك. ووجهُ هذا ماتقدّم من أنه إذا استحقّ الإعلالَ حرفان[4] فإنمّ الذى يُصَحَّحُ هو الأول، وأنه لو اعتلّ الأول لزم منه إما إعلال الثانى، وذلك لايجوز، وإما تصحيحُه فيقتضى ظهور الضمةِ في الياء على ماتقدّم بَسْطُهُ[5]، وذلك (أيضًا[1]) لايجوز، فامتنعوا مما يؤدِّى إلى ذلك.

فإذا اجتمَعتْ هذه الشروطُ فحينئذٍ يستتبُّ الإعلالُ كما تقدّم تمثيلُه، وما خرج عن هذا الحكم فشاذٌّ نحو قوله، أنشده سيبويه[6]:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّما
وِصَالٌ على طولِ الصُّدُودِ يدومُ

وقالوا : استَحْوَذَ عليه، وأغْيَلَتِ المرأة، واستَرْوَحَ، واستَصْوَبَ، واستَجْوَدَ واستَقْيَلَ[7]، وأجْوَدَتْ، وأطْيَبَتْ، وأغْيَمتْ. وفي حكم هذه الأشياء ماجرى

---

(١) سقط من س.
(٢) س : وهو قوله.
(٣) سقط من الأصل، ت.
(٤) في النسخ : حرفين.
(٥) انظر فيما سبق.
(٦) تقدّم البيت في ص ، ٢٨٥ ، ٢٩١ .
(٧) الأصل، ت : واستفعل.

مجراها من مصدرٍ كالإغيالِ، والإجْوادِ، والاستِجوادِ، وما جرى من الصفات نحو : هى مُغْيِلَةٌ، والولدُ مُغْيَلٌ، قال امرؤ القيس[1] :

فَمِثْلُكِ حُبْلى قد طرقْتُ ومُرْضِعا فأَلْهَيْتُها عن ذي تمام مُغيَلِ

وكذلك ماأشبهه.

هذا ولايقاسُ هذا كلُّه عند الناظم، وقد وقع الخلاف هنا في موضعين :

أحدهما : أنَّ أبا زيد قاس على ماسُمِع من هذا مطلقًا في الأفعال والمصادر والصِّفات وغيرها، كان الثلاثيُّ المعلُّ مستعملاً أَوْلاَ.

والثاني : أنه اختار في التسهيل القياسَ[2] فيما لم يكن له ثلاثيّ معلٌّ، والسماعَ فيما كان له ثلاثيٌّ، فنحو : استَنْوَقَ الجملُ، واستَفْيلَ الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، قياسٌ عنده، فيجوز أن تقول : استَطْوَدَ فلان، صار كالطوْد، واستَحْوَت الضِّفدعُ، صار حُوْتًا، وما أشبه ذلك، بخلاف استَحْوَذَ ونحوه فإنه سماعٌ، لأنَّ له ثلاثيًا، وهو حاذ يحوذ. ووجهُ هذا الاختيار أن إعلال الزائد من الأفعال إنما بالحمل على الثلاثيِّ؛ إذْ هو الأصلُ، فوافقته فروعُه وجَرَتِ المصادر بَعْدُ في الإعلال على أفعالها، فإذا أُهْمِلَ الثلاثيّ لم يكن للزائد في الإعلال أصلٌ تُحَمَلُ عليه، فبَقِيَ[3] على الأصل

---

(١) ديوانه ١٢، والبيت في الكتاب ٢/١٦٣، واللسان : غيل.
والمغيل والمُغاَل : الذى أغْيَلَتْهُ أمه ـ أو أغالته ـ : سقته الغَيْل، وهو لبن المأتِيّة ، أو لبن الحبلى.

(٢) س : في القياس.

(٣) الأصل، ت : فيبقي.

وهو التصحيحُ /. وغير المؤلف يرى شُذُوذَ التَّصحيح أيضًا في هذا ٢٤٧ القسم، لكنه أسهلُ من باب استَحْوَذَ، لوجود حاذَ يحوذُ، وإذا كان التصحيح في مثل مَدْيَنَ ومكوزَةَ ومريمَ ـ من الأعلام التى لا مناسبة بينهما وبين الفعِل إلا الموافقة في عدد الحروف (والحركات[١]) والسكناتِ شاذًا غير مَقِيسٍ بموافقة المؤلِّف على ذلك، فأحرى الفعلُ نفسُه وما تصرَّف منه. والمؤلِّف في هذا الاختيار محجوجٌ بموافقته على شذوذ باب مَدْيَنَ. وأما ابن جنيٍّ فنصَّ على أنّ هذا من الشاذِّ، وأنك لو قلت مثل استفعل[٢] من الطَّود أو الحُوت أو الخُوطِ لقلت: استطادَ، واستحاتَ واستخاطَ، فَيُعَلُّه على القياس، ونَصَّ على أنّ مِثْلَ استفيل[٣] في الشذوذ أسهلُ من مثل استَحْوَذَ، ولم يحك في شُذُوذ البابين خلافًا[٤].

وأمّا مذهبُ أبى زيدٍ فمخالفٌ للجماعة أيضًا، وهذا وإن كثر فهو مما اطّرد في الاستعمال لا في القياس، والقاعدة أن المطَّرِدَ في الاستعمال الشاذَّ في القياس يُوقَفُ ما[٥] استُعمِلَ منه على محلِّه، وما سواه يُحمل على القياس، ذكر ذلك ابنُ جنيٍّ في الخصائص[٦] وغيرها، وهى عندى قاعدةٌ أصوليَّةٌ. فالظاهرُ ماذهب إليه الناظم هنا.

وإنّما قال : «بلامٍ عُلِّلا»، وكان يجزيه أن يقول : «أَوْ أَهْوَى»؛ إذ المثالُ مُشْعِرٌ بإعلال اللاّم، لأنه لايَتَعيَّن به مطلوبُه؛ ألا ترى أنه مثال على

---

(١) عن ك.

(٢) ك : استفيل.

(٣) الأصل، ت : استفعل.

(٤) انظر الخصائص ١/٩٨، ١١٨.

(٥) الأصل، ت : على ما.

(٦) الخصائص ١/٩٩، والمنصف ١/٢٧٨.

أَفْعَلَ، فَلَعَلَّ مُتَوهِّمًا يَظُنّ أنَّ هذا مختصٌّ بما هو على وزنه دونَ غيره فيفهمُ منه فهمًا غير صحيح، فَحرَّر ما أتى بالمثال لأجله فقال : «بلامٍ عُلّلا»، أى: إِنَّ إعلالَ اللاّمِ هو المانعُ من إعلال العين، فدخل بمُقتَضَى هذا التعليل : استَفْعَلَ يستَفْعِلُ، وأَفْعَلَ يُفْعِلُ، وماأشبههما، وكذلك : يَفْعُلُ ويَفْعِلُ، من ذوات الواو والياء.

واعلم أنَّ الناظم ـ رحمه الله ـ قد نَقَصَه من هذه المسألة أمران لابُدَّ منهما وبذكرهما تَتِمّ وتطّرد وتنعكس في جزئيّاتها :

أحدهما : اشتراطُ شرطٍ خامس، وهو ألاَّ يكون الفعل الذى قبل عينه ساكنٌ من فَعِل الذى بمعنى افعلَّ ولا مُصَرَّفًا منه، فإنه إذا كان كذلك صَحَّ ولم يعتلّ.

وكلامه يقتضى أنه يعتلّ، وذلك غير صحيح، فإنك تقول : عَوِر زيد (يَعْوَرُ[1])، واعوَرْ يازيد، وحَوِل يَحْوَل، وصَيِد يَصْيَدُ، ولو بنيت أَفْعَلَ يُفْعِلُ من هذا لقلت : أعْوَرَ الله عينه، وأصْيَد الله بعيره. وكذلك لو بنيت من هذا استفْعَلَ لقلت : استَعْوَرَ، واستَحْوَلَ، واستَصْيَدَ. أو افتعل لقلت : اصْطَيَدا، واعْتَوَرَ[2]. ويجرى المضارعُ من هذه كُلِّها على الماضى (في[3]) التصحيح، لأنّ المضارع الثلاثىّ منها جارٍ على الماضى، والمزيد جارٍ على المجرد في التصحيح والإعلالِ على القاعدة.

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الأصل : اصطيدوا واعتوروا.

(٣) سقط من الأصل.

وإذا كان كذلك وجب أن يكون المزيدُ هنا صحيحًا لامُعَلاًّ. وأما الذى من الافتعال بمعنى التفاعل فليس من هذا الفصل، (وإنما هو من الفصل[1]) قَبْل هذا. وقد نَبَّه على هذا الشرط في كتاب التسهيل فقال لما قَرَّر المسألة : «إن كانت الواو والياء عين فِعْلٍ لا لتعجُّب، ولامُوافقٍ فَعِلَ[2] الذى بمعنى افْعَلَّ، ولا مُصَرَّفٍ منهما[3]...» إلى / آخره ، فأخرج عن ٣٤٨ الفصل مايجب إخراجه عنه، ولم يفعل ذلك هنا، فكان كلامُه فيه مُعْتَرَضا.

ولايُقَال : إنّ هذا الحكم قد تقدّم له الإشارةُ إليه قبلُ إذْ قال :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ

ذا أفْعَلٍ.....

لأنا نقول : إنما تقدَّمَ[4] له ذلك في الماضى خاصّة، ألا تراه قال : وصحَّ عينُ كذا وكذا، فقيّده بما تحرّكت فيه العين وانفتح ماقبلها، وإذا كان كذلك لم يكن فيه دلالة على ماسكن ماقبله.

والثانى : أنه أتى ببعض أحكام المسألة ولم ينته بها إلى غايتها، بل وقف دون ذلك؛ ألا تراه لم يذكر[5] إلا نقل الحركة فقط، وليس هذا بكافٍ ولامُخَلِّص، لأنك إذا نقلت حركة العين إلى الفاء فقلت مثلاً في أقْوَم : أقَوْم، بَقِيت الواو ساكنةً بعد النقل، فلا يَدْرِى الناظرُ بعد ذلك مايكون الحكم، هل تبقى كذلك فَتُستعملَ على تلك الحال أم لا؟ بل الظاهر والأسبق إلى الوهم أنها تبقى كذلك؛ إذ يقول القائل : لو كان بعد هذا

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : لفعل.

(٣) التسهيل ٣١١.

(٤) الأصل : تقدر.

(٥) الأصل، ت : لم ينقل.

عملٌ آخر لم يتركه. وكذلك إذا قال في يَقُوْم : يَقُوْم، فبقيت الواو ساكنةً لم يُدْرَ مايُفْعَلُ بعد ذلك؟ فقد صار الحكمُ الضروريُّ في هذه المواضع من قَلْبِ الواو (١- ألفًا حتى يصير أقام، وقلب الواو -١) ياء حتى يصير يُقِيم، وما كان نحو ذلك محالاً به على غير معلوم، وهذا قادح في التعليم(٢)، ولقد أتمَّ في التسهيل المسألة إذ قال بعد تقرير ماقَرَّرَ هنا : «وأُبْدِلَ من العين مجانِسُ الحركة إن لم يجانسها(٣)». يعنى أنَّ العين إن(٤) جانس الحركة المنقولة إلى الفاء بقِيَتْ على حالها وإن لم تجانس قُلِبت العين إلى الحرف المجانس، فأمّا المجانس فهو أن يكون العين واوًا وحركتُها ضمةٌ ، أو ياءً وحركتها كسرةٌ، مثال ذلك : يَبِيعُ، أصله يَبْيِعُ، فَقُلِت الحركة إلى الياء فصار يَبِيعُ، فجانست الياءُ الكسرةَ فلم تحتج إلى عمل. وكذلك مَعِيشة ومَبِيعة إذا بنيت مَفْعلة(٥) من العيش والبيع، ومَقُولةٌ ومَعُونَةٌ إذا بنيت مَفْعُلة(٦) من القول والعون؛ إذْ كان الأصلُ مَقْولة ، فَنُقِلت الضمَّة إلى القاف، فجانستها الواو فاستقرَّت على حالها. وأما غير المجانس فهو أن تكون حركةُ العين فتحةً مطلقًا، أو تكون ضمةً وهى ياءٌ، أو كسرةً وهى واو، مثال ذلك : يُقَامُ ويُبَاعُ، أصله : يُقْوم ويُبْيَع، فَنُقِلت الفتحة إلى الساكن قبلها فبقى يُقَوْم ويُبَيْع . وهذا لا يقال، فأبدلت الواوُ والياءُ ألفًا، وهى المجانسة للفتحة. وكذلك يُقِيم ويستقيم، وكما إذا بنيت مَفْعُلة من البيع أو من العيش، على ماذهب هو إليه من مذهب أبى الحسن فقلت : مَبُوعة ومَعُوشة، أما

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : التعليل.

(٣) التسهيل ٣١١.

(٤) الأصل : إذا

(٥) الأصل : فعيلة.

(٦) في النسخ : فعولة.

على مذهب سيبويه فهو يحتاج إلى استثناء الياء المجاورة للطرف بعد الضمة، فإن الضمة تُرَدُّ كسرةً[1]، كما تقدَّم في تقرير المذهبين[2].
فالحاصل أن الناظم لم يُخَلِّص هذه المسألة ولا حَرَّرها.

فأما السؤال الأول فلم يحضُرني الآن عنه جوابٌ سوى أنه لما كان في معنى افعلَّ، وهو قد نَصَّ على أنّ الحكم لايدخُله اقتضى أيضًا أنه لايدخل ماهو في معناه، لأنّ حقيقة الأمر في تسليم / حَولِ تَوهَمٌّ أنه[3] ٣٤٩ على احولَّ، وإذا كان كذلك فلابُدَّ من تسليمه تسليم افعلَّ. وقد يمكن أن يُجاب عن الثانى بأنه إنما ترك باقى العمل إحالةً على مامضى له قبل هذا. أما الواو مع الكسرة والياء مع الضمة فقد تقدّم له أنهما إذا سكنا وقبلهما من غير جنسهما فإنهما يُقلبِان إلى الحرف المجانس للحركة المعيَّنَةِ. أمّا نحو مَفْعُلةٍ من العيش إذا صار إلى مَعُيْشةٍ فقد دخل له في مسألة مُوقِنٍ من حيث وجدنا ياءً ساكنةً قبلها ضمة. وأما نحو مَفْعِلةٍ من القول فلأنه لما صار إلى مَقِوْلة دخل له تحت كلامه المُنَبَّه عليه فيما قبل، فليس تركُه لما ترك بإهمالٍ له، وأمّا الياء والواو مع الفتحة فإنَّ الفتْحةَ إذا نقلت عنهما إلى الساكن صارت صورتُه صورةَ ماتقدّم حكمُه، لأنه قد قَدَّم أنّ كلّ واوٍ أو ياءٍ بتحريكٍ أُصِل وقبلهما فتحة[4] وجب قلبها ألفًا، وقد وجدنا هذا كذلك، لأن الواو والياء تحركتا في الأصل وانفتح ماقبلهما

---

(١) الأصل، ت : الكسرة.

(٢) انظر ص : ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٣) الأصل : على أنه.

(٤) ماعدا ،س : مفتوحة.

لفظًا، فاقتضى الانقلابَ ألفًا، فوجب أن تقول في مَفْعَلَةٍ من القول أو البيع : مَقَالَةٌ ومَبَاعَةٌ.

فإن قيل : هذا التنزيلُ غيرُ مستقيمٍ، لأنه إنما قَدَّم أن تكون الواوَ أو الياءُ متحرِّكةً لا ساكنة؛ ألا تراه قال : «بتحريكٍ»، فاشترط[1] التحريك، وهذا غير متحرِّك قطعًا، ويَلْزَمُك على هذا أنْ تُدخِلَ في هذا القانونِ كلَّ واوٍ أو[2] ياءٍ ما قبلهما مفتوح تحرَّك أو سكن، فيكون ياجَلُ وياتعد وبابُه من جملة المقيس، وهذا كلٌّ لايَنْهَضُ.

فالجواب : أنّ التنزيلَ مستقيمٌ والسؤالَ غيرُ وارد، أمّا أوَّلا فلأنّ الناظم إنما قال : «بتحريك أُصِلْ »، يُريد أنه لابُدّ أن يكون ذلك التحريك بحقٍّ[3] الأصل، ولم يشترط أنه موجودٌ بلا[4] بُدٍّ، بل قال : بتحريك صفته كذا، كأنَّه قال: يُشْتَرط أن يكون متحرِّكًا في الأصلِ، فإذًا لايلزم أن يكون متحركًا في الحال، بل قد يكون كذلك وقد لايكون، ولاشَكّ أن عَيْنَ يُقَام حين صار إلى يُقَوْم متحرِّكةٌ في الأصل، وأيضًا يصدقُ عليها أنَّ العين هنا متحرِّكة في الأصلِ؛ وقد[5] تقدّم في مسألة «سَيِّدٍ» أنّ الساكن الذى في حكم المتحرِّك متحرِّكٌ لاساكن، فكذلك قلت : قَوْيَ، في تخفيف قَوِيَ، ولم تُدْغِم، وتقدَّم[6] أنه لايدخُل على الناظمِ إدغامُه لأنه متحرِّك. فكذلك نقول هنا : إنّ الواو متحرِّكةٌ وإن عَرَض الآن سكونُها. ولهذا[7] يقولُ النحويُّون في مثل هذا : تحرّكت الواو في الأصلِ وانفتح ماقبلها

---

(١) س : فشرط.
(٢) الأصل ، ت : وياء.
(٣) الأصل، ت : عن.
(٤) الأصل : فلا .
(٥) الأصل، ت : إذ قد.
(٦) س : وقد تقدم.
(٧) س : ولذلك.

في اللفظ، فَقُلِبت ألفًا. فيردُّون الحكم إلى المسألة الأولى، فلفظه إذًا هنالك يقبل هذا العَمَلَ.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّ انقلاب الألف عن الياءِ والواو إذا تحرّكا وانفتح ماقبلهما لايكون إلا بعد حَذْفِ حركتهما[1]، لأنهما لا ينقلبان إلى حرف ساكن وهما متحركان، فحقيقةُ الترتيب في هذا العمل أن تقول: أصلُ قام قَوَم، تحرّكت الواو وانفتح ماقبلهما، فَحُذِفَت لتوالى الحركات ولِثِقَلِ الحركات على حروف العلة على الجملة / فسكنت، وكان الأصل أن تُنْقَل ٣٥٠ حركتها إلى الفاء ولا تُحَذفَ رأسًا، كما فعلُوا ذلك في المضارع، لكنهم خافوا الالتباس بفعل المفعول لو قالوا: قُوْمَ[2]، فتركوا ذلك حيث يلتبس على الجملة وذلك في الثلاثى ونقلوا حيث لايلتبس وذلك إذا أسند إلى ضمير المتكلِّم نحو قُلْتُ، وفي باع: بِعْتُ. وهذا المعنى مبسوطٌ في موضعه، ثم انقلبت الواو (والياء[3]) ألفًا لتحرُّكهما[4] في الأصل وانفتاح ماقبلهما[4] في اللفظ. فالحاصلُ أنْ لابُدَّ من إسكان حرف العلَّةِ قبل الانقلاب، للعلّة المذكورة، أو لأنّ الانقلاب فيها لايصحّ إلا بعد حذفها؛ لأنّ ماانقلبت إليه غير قابل للحركة. وهذا الترتيب الذى ذكرته هو الذى يقوله النحويُّون، سيبويه وغيرُه، قال السيرافى في نحو قام وباع: «يُقلب ثانيه

---

(١) الأصل، ت: حركتها.

(٢) أى بنقل حركة العين إلى الفاء بعد تحويل الفعل من فَعَل إلى فَعُل، وسيأتى بعد قليل حديث الشارح عن التحويل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل، ت: لتحركها ... ماقبلها.

ألِفًا لتحرُّكه وانفتاح ماقبله، لأنّهم استثقلوا ذلك مع كثرتها في كلامهم[١]، مع أنهما لو سلما في الماضى للزمهما في المستقبل (مايَثْقُل[٢]) من الكسرة أو الضمّ في يَقْوُل أويَبْيِع[٣]، مع أنَّ الفعل ثقيلٌ كثيرُ الدَّور في الكلام؛ ألا ترى أنَّ الواو المضمومة تُقْلب همزةً، فَسكَّنوهما في المستقبل وألقوا حركتهما[٤]على ماقبلهما[٤]». قال : «وقلبوها في الماضى بعد تَسْكينها، دلالةً على أنها قد كانت متحرِّكةً (قال [٢] :) وأيضًا لو تُركت ساكنةً[٥] لأشبهت بَيْعَ وقَوْلَ[٦] المصدرين». فأنت تراه قد قرَّرَ أنَّ التسكين هو السابق، وكأنَّه بالحمل على المستقبل؛ إذْ سكَّنوا فيه، ثم علَّل وجه الانقلاب ألفًا بعد التسكين، وأن ذلك لوجهين، الدلالةُ على أنَّ الأصل متحرِّك، وخوفُ الالتباس. وهكذا[٧] يقولُ غيره، وإذا كان كذلك فلابُدَّ من التسكين. ثم إن «مقام» ونحوه على هذا الترتيب حَذْوَك النَعْلَ بالنَّعْلِ[٨]. فالمسألتان إذًا من باب واحدٍ، غير أنَّ هؤلاء المتأخِّرين(لا[٩]) يذكرون في ترتيب الإعلال مرتبة التسكين[١٠] في نحو «قام» ويذكرونها في[١١] «يقام» ونحوه، فيشكل على من لم يَتَمَّرنْ[١٢] فيما قال سيبويه والأئمة بعده من وجه

---

(١) الأصل، ت : كلامه.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل، ت : ويبيع .

(٤) الأصل، ت : حركتها.. قبلها.

(٥) س : كذلك.

(٦) س : المتصدّرين.

(٧) الأصل، ت : وهذا.

(٨) الأصل : «حذفك الفعل بالفعل».

(٩) سقط من الأصل، ت.

(١٠) في النسخ : تسكين.

(١١) س : «في نحو يقام ونحوه».

(١٢) الأصل، ت : يتميز.

الإعلال[١]، وجَعَل البابين ـ أعنى باب قام وباب يُقَامُ[٢] ـ في وجه الإعلال على حدٍّ سواءٍ. فإذا تقرّر هذا فقول الناظم هنالك[٣]: «بتحريكٍ أُصِلْ»، لابُدَّ من جملة (على أن مُراده التحريكُ[٤]) في الأصل، حملاً له على ما قاله غيره من الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن، وَإِذْ ذاك تصير مسألة يُقام ويستدام من ذلك الباب، وإذا كان كذلك فنعِمّا[٥] فَعَل في عدم ذكره لباقي الحكم، لأنه كان يكون تكراراً من غير فائدة زائدةٍ ، وقد مضى فيما تقدَّم الإشارة إلى تعليل الإعلال في المسألتين، مسألة قام ومسألة يُقام ويَقُوم ويُقِيم ، ولكنّ بَسْطَ ذلك على أقرب مايكون أنّ أصل الإعلال للماضي نحو قام وباع أصله قَوَم وبَيَع ، ثم نُقِل إلى قَوُم وبيِع ، بدليل أنهم إذا أسندوهما إلى ضمير الرفع قالوا : قُمت وبِعْتُ ، فنقلوا حركة العين إلى الفاء ، ولو كان باقيًا على أصله لقالوا : قَلْتُ (و[٦]) بَعْتُ ـ بفتح الفاء ـ لكنهم لم يفعلوا ذلك، فَدَلَّ على أنهم نقلوه /، والأصل فَعَل، إذ لو كان (الأصل[٦]) فَعَل لم يَتَعَدَّ البتَّةَ. ٢٥١

فإن قيل : ولعلّ الضمة والكسرة إنما أُتِي بهما ليفرِّق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قال ابن الطراوة.

قيل[٧]: لايمكن؛ إذ لو كان كذلك لقالوا في خِفْتَ : خُفْت ، بالضم، ليفرِّقوا بينه وبين هِبْتُ، فَأَن لم يفعلوا ذلك دليلٌ على أنهما ليستا للفرق.

---

(١) س : الإعلالين.
(٢) الأصل، ت : مقام.
(٣) الأصل : هناك.
(٤) سقط من س.
(٥) س : فنعم.
(٦) سقط م الأصل ، ت.
(٧) الأصل : قلت.

فإن قيل : لِمَ لَمْ ينقلوا (أيضا[1]) في المزيد نحو : انقاد؟

قيل : لأن انْفَعُل أو[2] افتعُل لانظير له، بخلاف فَعُل، فمن هنا قالوا : انْقَدْتُ، فتركوا القاف مفتوحةً، لأنهم نقلوا إليها حركة العين، وهى غير محوّلة -

فإن قيل : فما فائدة النقل من فَعَل إلى فَعُل؟

فإنّ المازنى أجاب بأنهم أرادوا أن يُغَيِّروا حركة الفاء، ولو جعلوها محوَّلةً من فَعَلت لكانت الفاءُ إذا ألقى عليها حركة العين كهيئتها (لو[3]) لم تُحوَّل عليها. قال : «وكانت فَعُلت أولى[4] لأنَّ الضمة من الواو[5]» قال : «وقصّة بِعْت في التحويل من فَعَلْت إلى فَعِلت كقصَّة قلت من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ». قال : «وكانت فَعِلتُ أولى[4] لأنّ الكسرة من الياء[6]».

فإن قيل : لم عَزَمُوا على تغيير حركة الفاء[7] إذا انقلوا إليها الحركة؟

قيل : ليدلّ على تَصَرُّف الفعل وليفارق ماليس بمتصرِّفٍ كليس إذا قلت : لَسْتُ، قاله ابن جنىٍّ[8].

فإذًا الحاصلُ أن قام وباع أصله الثانى قَوُم وبيِع : «وقد استقرأه ابن جنىّ من كلام المازنىّ، وهو ظاهر فيه، قال : «وسألتُ أبا علىٍّ عن هذا فقال :

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : وافتعل.

(٣) سقط من س.

(٤) في المنصف : أولى بها.

(٥) المنصف ٢٣٦/١.

(٦) م.ت ٢٤٢/١.

(٧) ماعدا (ك) : الياء.

(٨) المنصف ٢٣٤/١.

نَعَمْ، ينقلون فَعَل كما ينقلون فَعلْتُ[1]». يعنى النقلَ من فَعَل إلى فَعُل، لانَقْلَ الحركة. ثم اعتذروا عن عدم نَقْلِ حركة العين إلى الفاء وهو لم يُسنَدْ إلى الضمير، بأنهم لو نقلوها إليها لانضمَّتْ في قام وانكسرت في باع وبعدها العينُ ساكنةٌ، فكان يلزم أن يقول : قد قُومَ زيدٌ، وقد بِيعَ زيدٌ الطعامَ، إذا كان البائع زيدٌ، وكذلك كان يلزمه أن يقول في طال طُولَ، وفي خاف خِيفَ، فكرهوا أن يلتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول. قال المازنى : «وبعضُ العَرَبِ لايُبَالى الالتباسَ فيقولُ : قد كِيدَ زيدٌ يَفْعَلُ، وما زيل زيدٌ يفعل..، يريدون كاد وزال[2]»، قال : «وأخبرنى الأصمعى أنه سَمِع من يُنْشِدُ[3]:

وكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتِى

وَكِيدَ خَرَاشٌ يَوْمَ ذلك يَيْتَمُ

وأما طال فأصله طَوُل، فلم يُحتَجْ إلى نقل حركة العين ؛ إذْ هى مضمومةٌ، فإذا أُسنِدَ إلى الضمير نقلت فقيل : طُلْتُ[4]. وكذلك هاب وخاف أصلهما : هَيِب وخَوِف، فإذا أُسنِدا قيل : خِفْتُ وهِبْتُ. ثم إنهم فَعَلُوا ذلك في المزيد أيضا نحو : انقاد واختار، بانين على حكم النقل المذكور. وكذلك قالوا في أَقْوَم : أَقْوَمَ، ثم أقام.

فالحاصلُ أنّ نقل حركة العين إلى الفاء في الماضى متقرِّرة إلا حيث يقع به اللبس فيُتْرَك.

---

(١) المنصف ٢٥١/١.

(٢) م.ن ٢٥٢/١.

(٣) تقدم البيت، انظر: ٢٦٨/٢.

(٤) الأصل : طالت.

فإن قيل : فهلاَّ لم ينقلوا في كِلْتُ طعامي، لأجل اللبس بِكِلْتُ المبنى للمفعول؟

فقال المازني : «إنهم مِمَّا يلْزمُون[1] الإشمام فرقًا». قال : «ويفعل هذا من العرب من يقول : / بِيعَ الطعام، ولايُشِمُّ حين أَمِنَ الالتباس، فيوافق غيره ممن يُشِمّ مطلقًا إذا خافوا الالتباس[2]». ٣٥٢

وكل ذلك من الانقلاب ألفًا ليس إلاّ لتحرُّك[3] العين في الأصل وانفتاح ماقبلها في الحال، وعلَّته ماذكر السيرافيّ، ثم حملوا المضارع من ذلك كُلِّه على الماضى، فأعلُّوا المضارع بإسكان عينه ونَقْلِ حركتها إلى الفاء، كما فعلوا في الماضى لمجرَّد[4] الموافقة قال ابن جني : ولولا إعلالُ الماضى لم يَجِبْ إعلالُ المضارع[5]؛ ألا ترى أنّ أصل يَقُول ويَبِيع يَقْوُل ويَبْيِع، وأصلَ يخاف ويهاب : يَخْوَف ويَهْيَب، وأصْلَ يَطُول : يَطْوُل. وهذه الصيغ لاتُوجِبُ إعلالاً[6] لجريان الواو والياء إذا سكن ماقبلهما مجرى الصحيح... فإنما[7] أعلّوه إتباعًا للماضى لئلا يكون أحدهما صحيحًا

---

(١) المنصف ٢٥٣/١ ونصه : «إنهم مما يلزمون فُعِلت الإشمام حتى يكون فرقًا بين فَعَلْت وفُعِلْتُ».

(٢) المنصف ٢٥٤/١ ونصه : «ويُوَافقُ غَيْرهُ ـ ممن كان يشمّ في غير الالتباس ـ في موضع الالتباس ويقول أيضا : خُِفنا وبُِعنا».

(٣) الأصل، ت : متحرك.

(٤) الأصل، ت : بمجرّد.

(٥) الأصل، ت : إعلال المضارع. ونصّ المنصف : «ولولا اعتلال الماضى لم يجب الاعتلال في المضارع».

(٦) نصّ المنصف : «لاتوجب إعلالاً ، لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح».

(٧) نصّ المنصف : «فلما جاء المضارع أعلّوه...».

والآخرُ معتلاً، فنقلوا الضمة والكسرة إلى ماقبلهما وأسكنوهما فصار يَقُول ويَبِيع ويَطُول». قال : «فأمّا يخاف ويهاب فأصلهما يَخْوَف ويَهْيَب، فنقلوا[(١)] الحركات إلى الفاء فصار يَخَوْف ويَهَيْب، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما (في الأصل[(٢)]) وانفتاح ماقبلهما الآن، ولأنهما اعتلّتا ضرورةً في هاب وخاف»، قال : «هذا هو الذى عليه حُذَّاقُ أهْلِ التصريف». قال : «فأمّا من ذهب إلى أنَّ يقول ويبيع[(٣)] ونحوهما إنما استُثْقِلت الحركةُ في الواو والياء فيهما فَنُقِلتا[(٤)] إلى ماقبلهما فَسَكَنَتَا ـ فغيرُ مَعبُوءٍ بقوله، لأنهما إذا سكَن ماقبلهما جَرَتا مجرى الصحيح». قال : «وحدثّنى بعضُ أصحابنا أنَّ أبا عُمَر[(٥)] الجَرْمِيَّ ـ رحمه الله ـ دخل بغداد، وكان بعض كبار الكوفيِّين يغشاه ويُكْثِر عليه المسائل، وهو يجيبه، فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا الرجل قد ألحّ عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسأله؟ فلما جاءه قال له : يا أبا فلان. ماالأصلُ في قم؟ فقال له : اقْوُمْ. فقال له : فما الذى عملوا به[(٦)]؟ فقال له : استثقلوا الضمَّة على الواو فأسكنوها. فقال (له[(٧)]) : أخطأت؛ لأن القاف قبلها ساكنةٌ. فلم يَعُدْ إليه الرجل بعدها[(٨)]».

هذه نُبْذَةٌ يجتزأ بها في التعليل[(٩)]، وتَبْسُط جهة الدعوى، وتُبَيِّن صحة كلام الناظم، وأنّ ذلك الاعتراضَ عنه ساقطٌ، وبالله التوفيق.

---

(١) قبله في المنصف : «فأرادوا الإعلال».

(٢) سقط من الأصل، س.

(٣) بعده في الأصل : ويقنع.

(٤) في المنصف : فنقلت.

(٥) س : عمرو.

(٦) ليست في المنصف «به».

(٧) سقط من الأصل.

(٨) المنصف ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٩) الأصل : عليها في النقل.

ثم قال :

وَمِـثْلُ فِـعْلٍ فِى ذَا الاِعْـلَالِ اسْمُ

ضَـاهَى مُـضَـارِعًـا وَفِـيـهِ وَسْمُ

لما أتمَّ الكلامَ على[1] حكم الفعل في هذا الإعلال ـ وقدَّمه لأنه الأصلُ، والاسم في الإعلالِ محمولٌ عليه ـ أَخَذَ في ذِكْرِ ماحُمِل عليه، وأراد أنَّ الاسم يجرى مَجْرىَ الفعل في هذا الإِعلال المذكور إذا اجتمع فيه وصفان، أحدهما: أن يُضاهِىَ الفعل المضارع ، أى : يشابهه . والثانى : أن يكون فيه سِمَةٌ تُفَرِّق بينه وبين الفعل. وقد حَصَّلت هذه الجملة للأسماء[2] ثلاثة أقسام، أحدها: ماجتمع فيه الشرطان. والثانى: ماضاهى المضارع ولم تكن له سِمَةٌ فارقة. والثالث : مالم يضاه مضارعًا (البتَّةَ[3]). وبتمام بيانهايَتَبيَّنُ بحول الله تعالى مُرادُ الناظم.

فأما القسمُ الأوَّلُ، فهو[4] الذى ذكره بالتصريح / وأنه يعتلّ بهذا الاعتلال المذكور، وهو ماجتمع فيه الشرطان، الأول : المضاهاة (للمضارع[5]) ـ ومعنى مضاهاتِه له : موافقتُه له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وتوافُقِ أعيانِ الحركات وأعيانِ الحروف المزيدةَ، وجملةُ ذلك الموافقةُ في الوزن ـ هذه (هى[3]) المضاهاةُ. وأمّا الوسم فهو عبارةٌ عما يتبيَّن به الاسمُ عن الفعل، وذلك بمخالفةٍ مّا تكون في أول الاسم خاصَّةً ، وذلك على ثلاثة أوجه : ٣٥٢

(١) س : في.

(٢) الأصل، ت : الأسماء.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : وهو.

(٥) سقط من س.

أحدها : أن تختلفَ حركةُ المزيدِ أوَّلاً مع الموافقة في عين المزيد.

والثاني : عكسُ هذا، وهو أن تختلفَ الزيادةُ، فتكون في المضارع أحد حروف أنَيْتُ، وفي الاسم الميم، مع الموافقة في عين[1] الحركة.

والثالث : أن يقع الاختلاف بالأمرين معًا.

هذا معنى ماشرط من الوجهين، لكنه لم يُبَيِّنهما، وإنما أشار إليهما إشارةً، وأحال بالبيان على الشيخ، وقليلاً مايفعل مثل هذا؛ إذْ عادتُه في اخْتصاره الشرحُ والبيانُ، ولا عَتْبَ عليه في مثل هذا. فإذا اجتمع الشرطان تَسَلَّط حكم الإعلال، فمثالُ ماوافق المضارع فيما عدا حركة الحرف[2] المزيد أوَّلاً[3] بناؤك من القول مثل تُنْفُلٍ، تَقُولُ : تُقُولٌ. ومن البيع قول : تُبِيعٌ - في قول سيبويه - وتُبُوعٌ في قول أبى الحسن[4]، الذى اختاره الناظم، والأصل : تُقْوُلٌ وتُبْيُعٌ. فهذا ونحوه كتقومُ الفِعْلِ في عين الزيادة وفي عدد الحروف والحركات، لكن خالفه في تعيين الحركة؛ إذْ ليس في وَزْنِ المضارع تُفْعُلُ، بضمٍّ التاء، فحصلت السِّمَةُ مع الاتفاق في الوزن، فوجب الإعلالُ لَمَّا خالف لفظُ الاسمِ لفظَ الفعلِ في الوزن، لحصول الفرق بينهما باختلاف الحركة، قال سيبويه في إعلال تُقُولٍ وتُبِيعٍ : «لأنه على مثال الفِعْلِ ولايكون فعلاً[5]». ومن ذلك أن تَبْنِي مثل تِحْلِئٍ من البيع والقول، تقول : تِبِيعٌ وتِقِيلٌ ، لأنه مخالف لمثل تَبِيع من الفعل في عين الحركة، إذ ليس في الأفعال تِفْعِلُ.

---

(١) الأصل، ت : غير.

(٢) الأصل : الإعراب.

(٣) الأصل، ت : ولا.

(٤) انظر المنصف ١/٢٩٧، ٣٠٠ - ٣٠١.

(٥) الكتاب ٤/٣٥٣.

ومثال ماوافقه في الوزن دون الزيادة : مَقَامٌ، ومعِيشةٌ، ومَعُونَةٌ، ومَثُوبةٌ، ومُقِيمٌ، ومُقَام، الأصل: مَقْوَمٌ كأخْوَفُ، ومَعْيِش كأَبْيِعُ، ومَعْوُنٌ ومَثُوُبٌ كأقْوُمُ، ومُقْوِمٌ كأُقْوِمُ، ومُقْوَمٌ كأُقْوَمُ. فقد وازنت هذه الأسماء ونحوها هذه الأفعالَ إلا في الزيادة أوّلاً؛ إِذْ هي في المضارع أحدُ حروفِ أَنَيتُ، وفي هذه الأسماء ميمٌ، وهي لاتزاد(في[1]) صَدْرِ المضارع (أصلاً[2]).

ومثال ماخالف بالوجهين معًا بتعين الزيادة والحركة معًا قولك[3]: مُسْتَقِيمٌ، ومُسْتَبِين[4]، ومُسْتعين،(فهذه[5]) ونحوها على وزان أستَقْوِمُ، لكن خالفت بأن كانت الزيادةُ في الاسم ميمًا مضمومةً، وفي الفعلِ همزةً مفتوحةً.

واعلم أنه يتعلّق بكلام الناظم في المضارع هنا مسائل :

إحداها : أنه أحال على المضارع في المضاهاة المذكورة، ويريدُ في الوزن الشائع والقياس المستمرّ فيه، ولم يُبَيِّن ذلك، (ولكنه[6]) معلوم من مشهور الاستعمال، فعلى هذا لايُعْتَبر ماكان فيه من وَزْنٍ غير شائعٍ ولا كثير الاستعمال، فإذًا ماجاء من قولهم : أنت تِحِبُّ /، أصله : تِحْبِبُ[7]، ٣٥٤ غيرُ مراعىً، فلذلك قلنا في مثل تِحْلِئُ من البيع والقول : تِبِيعُ وتِقِيلُ،

---

(١) عن س.
(٢) سقط من س.
(٣) س : كقولك.
(٤) الأصل، ت : ومستعير.
(٥) عن س، ك.
(٦) سقط من الأصل.
(٧) انظر الكتاب ١٠٩/٣، وشرح الشافية للرضى ١٤٢/١.

فأعَلْلنا، لأنّ مثل هذا الوزنِ في الفعل[1] نادرٌ، وإنّما[2] كسروا التّاء إتباعًا كما كسروا ميم مِنْتِن ومِغيرَةَ[3]، فمثلُ هذا لايُرَاعى لندوره وَقِلَّته، فَتُعِلُّ[4] إذا ماجاء على وزنه الآن وإن وافق في عين الزيادة؛ إذْ هو محوَّلٌ عن بنائه الأصليّ. وهذا بخلاف ما إذا بنيت منهما مثل تِفْعَلٍ، بكسر التّاء[5]، فإنك تُصَحِّح ولابُدَّ، فتقولُ: تِبْيَعُ وتِقْوَلُ، لأنه لم يخالف المضارع ولا فيه وَسْمٌ يُخرِجُه عن وزنه عند من يقُول: أنت تِعْلَمُ وتِذْهَبُ[6]، وهي لغةٌ شهيرةٌ قاله ابن جنى. وكذلك أيضا لايُرَاعى ماجاء في المضارع من نحو: أنظور، في قول الشاعر[7]:

وَأَنَّنى حيثما يَثْنِي الهَوى بَصَرِي

من حيث ماسلكوا أدْنُو فأنظورُ

فلا يَجْرِي هذا الحكمُ في نحو مَفْعُولٍ كمقُولٍ ومَبِيعٍ، وليس الإعلالُ فيه من هذا، وإنّما هو من باب آخر وهو الجريانُ على الفعلِ لامُضاهاتُه.

---

(١) س: يفعل.

(٢) الأصل: أو إنما.

(٣) انطر الكتاب ١٠٩/٣، وشرح الشافية للرضي ٤١/١.

(٤) الأصل، ت: فتعمل.

(٥) الأصل، ت: الفاء.

(٦) كذا في النسخ: وتذهب، ومثله في المنصف ٣٢٢/١. ومن المعروف انه لايكسر حرف المضارعة إلا إذا كان الماضي على فَعِل ـ بكسر العين ـ قال سيبويه ١١٠/٣: «ولايكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحًا نحو: ضرب وذهب وأشباههما». وانظر شرح الشافية للرضي ١٤١/١. ولعل الصواب: وتِذْهَل، فقد وَرَد فيه: ذَهِله وذَهِل عنه، بكسر العين. أو صوابه: وتِرْهَبَ، مضارع: رَهِب، بكسر العين.

(٧) قائله مجهول. والبيت في المحتسب ٢٥٩/١، والإنصاف ٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠، وشرح الكافية للرضي ٧٨/٢، ٢٦/٤، والخزانة ١٢١/١، ٤٧٧/٣. وقبله:

الله يعلم أنّا في تلفُّتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُوُرُ

والمسألة الثانية : أنّ الناظم لم يُقَيِّد المضارع التى تَحْصلُ مضاهاتُه بكونه مبنيًا للفاعل أو مبنيًا للمفعول، فيقتضى أنّ ماكان من الأسماء يُضَاهِى يُفْعَلَ على شَرْطِ وجُودِ السِّمة فإنه يُعَلُّ، فإذا[1] وافقه في الوزن دون تَعْيِينِ الزيادة أو وافقه في الزيادة دون تعيين حركتها جرى على ماتقدَّم، فتقول : مُخَاف[2]، لأنه يضاهي يُخَافُ، وكذلك : مُقَالٌ في بَيْعِه، ومُحَالٌ على كذا، لأنه مثل يُقَالُ ويُحَالُ، والعلّة في هذا واحدةٌ ، لأنّ خوف الالتباس قد أُمِنَ منه فيجب الاعتلال[3]، ولايُقَال : إنّ بِنْيَةَ المفعول عارضَةٌ[4] فلا يُعَتبر فيها مايُعتَبر في بنية الفاعل، وإنما تُعتَبر بِنْيَةُ الفاعل خاصةً ـ لأنا نقول : هى وإن كانت عارضةً قد عَرِضَ بعروضها من الأسماء أبنيةٌ جاريةٌ عليها تُعدُّ بِنْية الفعل أصلاً بالنسبة إليها، فإذا كانت كذلك فلابُدَّ من دخولها تحت هذا الضابط. فعلى هذا إذا بنيت مُفْعلاً من القَوْلِ والبَيْعِ قلت : مُقَالٌ ومُبَاعٌ، ومن الخوف : مُخَافٌ ، أصلها : مُقْوَلٌ على وزن يُقْوَلُ، ومُبْيعٌ على وزن يُبْيَعُ، ومُخْوَفٌ على وَزْنِ يُخْوَفُ، فاعتَلَّ للفرق بالميم. وكذلك مُسْتَبانٌ ومُسْتَعَانٌ ـ اسمْى مفعولٍ، واسَمْى مصدرٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ ـ وما أشبه ذلك.نصّ عليه المازني[5] وغيره.

المسألة الثالثة : أنَّ المضاهاةَ المذكورة هنا ـ وإن لم يُبَيِّنْها على مايجب ـ ظاهرةٌ في أنها ليستبالجريان على الفعل ([6]وإنما هى ماتقدَّم ذكرهُ، وهو الذى ذهب إليه عامّة البصريين ماعدا المبِّرد، فإنه إنما اعتبر الجريان على الفعل[6])

---

(١) س : وإذا.

(٢) الأصل، مضاف.

(٣) الأصل، ت : الإعلال.

(٤) س : زائدة.

(٥) انظر المنصف ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٦) سقط من س.

في وجوب[1] الإعلال، فما جرى على الفعل أُعِلَّ كإعلالِ الفعل، ومالم يَجْرِ على الفعل فقياسُه التصحيحُ، فالذى هو جارٍ على الفعل كاسم الفاعِل والمفعول، واسم المصدر والزمان والمكان، فإذًا لو بَنَيْنا مثل تُفْعُلٍ من القول لقلنا على مذهبه : تُقْوُلٌ، ولم يُعَلّ. قال السيرافي : قال : لأنه ليس بمصدرٍ جارٍ على فِعْلِهِ. وكذلك لو بَنَيْنا[2] اسمًا على مَفْعَلٍ من تركيب «باب» لقلنا على مذهبه : مَبْوَبٌ، ولم يَنْبَغْ أَنْ / يُعَلّ. قال السيرافيّ : وعنده[3] (أنّ[4]) ٣٥٥ ماكان من المصادر جاء على الأصل فهو (غير[4]) محمولٍ على الفعل كَمَزْيَدٍ ومَكْوَزَةٍ، لم يَجِيئا على الفعل فَصَحًّا. وقد احتجّ الفارسيّ عليه بإعلال باب ودار ونحوه؛ ألا ترى أن مُوجِبَه كونُه على وزن الفعل فقط، وكذلك هذا.

فإن قيل : ليس مَفْعَل من أوزان الفعل.

قيل : هو على وزنه إلا الزيادة، وهى شبيهة بزيادة الفعل، وإذا وافقه في الزيادة لم يعتلّ، إذْ لم يُعلِوا : أثْوُبًا وأدْوُرا، كأنهم فرّقوا بينهما إذا اتّفقا في الزيادة، فإذا اختلفا أعلّوا الاسم حملاً على الفعل، وصحّحوا الاسم إذا وافقه في الزيادة فرقًا بينهما. فهذا يَدُلّ من كلامهم على أنَّ المخالفة في الزيادة مع مجيئه على وَزْنِهِ مُوجِبٌ للإعلالِ كما تَقَدَّم. فما ذهب إليه الناظمُ والجمهور هو الظاهرُ.

المسألة الرابعة : أنه خَصَّ لهذه المضاهاةِ الفِعْلَ المضارع دون

---

(١) الأصل : من وجوب. س : بموجب.

(٢) الأصل : بنيت.

(٣) س : وغيره. ت : «وعنده وغيره».

(٤) سقط من الأصل.

الماضى والأمر، أمّا الماضى فإنْ كان مزيدًا فيه فهو مُسْتَغْنًى[1] عن ذكره؛ إذِ المضارع يقوم مقامه، وإن كان غير مزيدٍ فيه فعند الفارسيِّ ـ وأشار إليه السيرافيّ ـ أنَّ الثلاثى كباب ودارٍ موافقٌ لقام وباع، وليس الفعلُ بأحقَّ من الاسم، فهو في الثلاثى أصلٌ فإذا كان البناء مشتركًا حصل الإعلالُ لكلٍّ واحدٍ منهما، ولم يُحْتَجْ إلى الفرق بينهُما لأنه لايُتَوهَّمُ في المعتلّ أنه فعِلٌ[2] فقط، ولأنّ التنوين والجرَّ يدخله، فيحصل (الفرقُ[3]) به بين الاسم والفعل، بخلاف مافي أوَّله زيادةٌ فإنما هو للفعل لا للاسم ؛ إذ الاسم داخلٌ عليه، فَأُعِلَّ الفعل كما يجب له، ثم دخل عليه الاسمُ، فأُريد لذلك الفرقُ بَيْنَهُما، فَصُحِّح[4] الاسم إن لم يكن الميمُ في أوَّله؛ إذ ليس فيه جَرٌّ ولا تنوينٌ يحصل به الفرق. إلى[5] هذا النحو أشارا معًا، وكلامُ الفارسيّ أتمُّ، وشرحه ابن جنى في المنصف[6].

وأما فعلُ الأمر فهو الذى كان من حقِّه أن يحيل عليه، لأنه مُعْتَبَرٌ أيضًا كالمضارِع ويتبيّن لك ذلك بأنا لو اعتبرنا المضارع فقط لدخل علينا[7] في حكم الإعلال مايَجِبُ[8] تصحيحُه عند النحويِّين؛ فإنك إذا بَيَنْتَ مثل أُبْلُمٍ أو إِثْمِدٍ من البيع والقول لوجب الإعلالُ، فتقول في مثل أُبْلُمٍ : أُبُوعٌ، على مذهب الأخفش ـ

---

(١) الأصل : مستغن.

(٢) الأصل : «في الفعل أنه معتل».

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) س : فصحّ.

(٥) الأصل : وإلى.

(٦) المنصف ١/٢٧٣ ـ ٢٧٥.

(٧) الأصل، ت : عليه.

(٨) الأصل، ت : مايجب فيه تصحيحه.

وهو رأيُه ـ وأُبِيعُ على[1] قول سيبويه، وأن تقول من القول : أُقُوْلُ على كلا المذهبين. وفي مثل إِثْمِدٍ : إِبْيَعُ وإِقْيِلُ . وذلك لأنّ هذه الأوزان قد وافقت المضارع ذى الهمزة في الوزن ماعدا تعيين[2] الحركة كما تقدَّم، فمثال إِثْمِدٍ قد وافق أَضْرِبُ فيما عدا حركة الهمزة ومثالُ أُبْلُمٍ وافق أَخْرُج كذلك فيما عدا حركة الهمزة، فقد ضاهى المضارعَ وفيه وَسْمٌ ، فاقتضى أنْ لابُدَّ من الإعلال. وذلك غيرُ صحيحٍ، بل التَّصحيحُ هو الّذى لابُدَّ منه لموافقتها[3] لفِعْلِ الأمر الذى على اَفْعُلْ أو اِفْعِلْ المُوافَقَةَ الكاملة من غير وَسْمٍ يُفَرِّق بينهما، قال سيبويه : «وإن أردت مثال إِثْمِدٍ قلت: إِبْيعُ وَإِقْوِلُ، لئلا يكون كإِفْعِلْ منهما فِعْلاً، وإفْعِلْ قبل أن يدركهما الحذف للسكون[4]»/ قال : «وإن أردت منهما مثال أُبْلُمٍ قلت : أُبْيُعُ وأُقْوُلُ، لئلاَّ يكونا كأُفْعُلْ منهما في الفعل قبل أن يُحذَفَ ساكنًا عن الأصل[5]».

هذا مايدخُل عليه، وهو ظاهرُ الدخولِ، وقد اعتُرِضَ عليه في التسهيل بهذا المعنى بعضُ شيوخ الأندلس. نَعَمْ، يدخلُ له على موافقة غيره ماكان مثل مُدْهُن أو مِنْخِرٍ ـ بكسر الميم ـ من البيع أو القول، ويكون حكمه الإعلالَ، فتقول: مُبُوعُ ـ على رأيه ـ ومُبِيعُ على رأى سيبويه، ومُقُولُ. وفي مثل مِنْخِرٍ : نبِيعُ ومِقِيلُ، لأنه قد وافق المضارع في الوزن وخالفه في عين الزيادة وعين الحركة، فصار في ذلك[6] كمستقيم ومُسْتبين، فلا اعتراضَ عليه بهذا، وإنما يُعْتَرَضُ

---

(١) س، ك : في.

(٢) س : تغير.

(٣) الأصل، ت : لموافتهما.

(٤) في الكتاب : «الحذف والسكون للجرم».

(٥) الكتاب ٣٥١/٤.

(٦) س : بذلك.

عليه بالأول، إلاّ أنْ يُقال : إنَّ عامة الاستعمال في الكلام إنما هو على اعتبار المضارع؛ ألا ترى أنَّ ، ماكان موازنًا للأمر فيصحّ لأجل صحَّةِ الموازنةِ غالبُه مفروضٌ ولايُوجَد منه في الكلام إلا ما ينْدُرُ إنْ وُجِد، فقد يمكن أن يكون عذرًا عنه هنا، أو يُقال: إنّ مذهبه مخالفةُ الناس في الاقتصار على اعتبار المضارع وعدم اعتبار فِعْلِ الأمر فهذا ممكن أيضًا، لكنه بعيدٌ جدًا، والله أعلم.

ثم إنّ عليه دَرْكًا آخَر، وهو أنه لم يُبَيِّن أنّ علامة التأنيث ملغاةٌ في هذه المضاهاة، وسواءٌ في ذلك التاء والألف، فالتاء نحو ماتقدم من مَعُونةٍ ومَعِيشةٍ ومَثُوبةٍ ومُقِيمة وما أشبه ذلك. فهذا لابُدَّ (فيه[1]) من الإعلال لتوفُّر الشرطين، فإن لم يُوجَدْ فيه الوسمُ صحّ بلابُدٍّ كأخْونَةٍ جمع خِوان، وأجْوِبةٍ، وأسْوِرَةٍ، وأهْوِيةٍ. والألف الممدود كما إذا بَنَيت من البيع مثل مِرْعِزَاء[2] فقلت : مِبيعاءُ، فَتُعِلّ كما تُعِلّ الفعل لموافقته في الوزن دون[3] الزيادة. وكذلك إذا بَنَيْت مثله من القول تقول : مِقِيلاءُ، وكذلك ماأشبهه. وتقول : أَبْيناء، وأَقْوِياء، وأَغْوِياء، فلا يُعلّ لموافقة الصدر للفعل من غير سِمَةٍ. فظهر[4] أنَّ هذا مما يَجِبُ التنبيهُ عليه لاسيمّا ألفُ التأنيث لبناء الكلمة عليها، فقد يُتَوّهم خروجُ ماهى فيه عن هذا الحكم جُمْلَةً، وليس كذلك، بل فيه وفي الخالى منها.

ويمكن أن يكون الناظمُ سلَك في هذا مسلكًا غير هذا، وذلك أنَّ التاء منفصلةٌ من الكلمة فلم يَعْتدُّ بها كما تقدّم في موضع آخر، فيجرى ماهى فيه

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) المِرْعِزاء : الزغب الذى تحت شعر العنْز.

(٣) س : ووزن.

(٤) الأصل، ت : وظهر.

اعتبار فقدها. وأما الألف فيقول : إنها أخرجت الاسم عن مُوَازَنةِ الفعل جملةً فصار الاسم بها على غير أوزان الأفعال نحو مِفْعال كَمِشْوار ومِقْوال، وعوّار، وما أشبه ذلك مما خرج عن مشاكلة الفعل فصحّ، كما قالوا في جَوَلانٍ وحَيَدَى ونحوهما من أنه إنما صحّ لخروجه بالزيادة عن أوزان الأفعال، ويُشعِر بهذا المنزع أنّ سيبويه لما بوّب على ماخرج عن مشاكلة الفعل وأنه يُصَحَّحُ فمثل بِفُعُّلٍ وفَعَّالٍ ومِفْعَالٍ ، وما أشبه ذلك. ثم قال : ومن ذلك أهوناء وأبنياء وَأَعْيِياء[1]، فهذا مما يُشعِر بأنّ[2] التصحيح فيه ليس على عدم اعتبار العلامة، وأن الصدر على[3] موازنة الفعل، بل على أنها لبناء الاسم عليها خرجت عن شبه الفعل فصحّت كما يصحّ مالم يكن/ على وزان الفعل. هذا وإنْ كان السيرافيّ في الشرح والفارسيُّ في التذكرة إنما حملاه على اعتبار تمام الموازنة في الصدر، فإن الأظهر من سياق سيبويه أنه ليس كذلك؛ ألا ترى أنّه لما تكلّم على مايعلّ من المشاكل للفعل وما لايعتلّ ذكر هنالك ماخَلَص إلى مشاكلة الفعل وأنه يلزم التصحيح، فلو كان أهوناءُ عنده من ذلك لذكره كما ذكر فيما يعتلّ منها ما كان فيه التاءُ نحو مَعُونةٍ ومَعِيشَة، فكونُه لم يذكره إلا فيما خرج عن الوزن المختَصّ بالفعل جملةً[4] دالٌّ على أنه عنده منه . وقد وجّه الفارسيُّ (في التذكرة[5]) قولهم أبِيناءُ ، المُعَلُّ ـ الذى قال فيه سيبويه: ٣٥٧

---

(١) ماعدا (ك) : وأعيناء. وانظر الكتاب ٣٥٤/٤.

(٢) الأصل، ت : أن. س : يشعر بالتصحيح.

(٣) س : المصدر.

(٤) س، ك : دلّ.

(٥) عن س، ك.

ليس بالمطَّرِدِ [1]ـ بأن الذين أعلُّوا كأنّهم إنما فعلُوا ذلك لأنّ الهمزة أخرجته عن شبه الفعل، ألا ترى أن الهمزة لاتلحقُ الفعل، كما أخرجته الميم من مقالٍ ومباعٍ[2] ونحوه، وكما أخرج الألف والنون في جَولاَن الاسمَ عن شَبَه بابٍ ودار، وكما أخرجته الألفُ في صَوَرَى وحَيَدَى عن شبه الفعل. قال : ولم تكن الألفُ والنونُ، والألفُ في صَوَرَى، والهمزةُ في أَبْيِناءَ مِثْلَ الهاء من حيث لم تكن الهاء إلا في تقدير الانفصال بمنزلة الاسم الثانى من الاسمين المضموم أَحَدُهما إلى الآخر. هذا ما قال، فإذا كان قد اعتبر الألف (هنا[3]) من أصل البِنْية كما اعتبروا الألف والنون كذلك، فَلْيَقُلْ[4] إنها أخرجته عن زِنَةِ الفعل كما أخرجته الألفُ والنون، والألف في جَوَلان وصَوَرَى ، وإلاّ فالفرقُ بينهما يضعفُ، وما ذكر من[5] أنها جُعِلت في التفرقة كالميم في مقال فهذا لم نَرَ العرب اعتبرَتْ في التفرقة إلا اختلاف أوّل البناء، إمّا في حركته، أو في حرفه[6]، أو فيهما، ولم نَرَهم اعتبروا غير ذلك في هذا الصِّنف من المزيد فقد يمكن أن يكون الناظم ذهب إلى هذا، ويكون أيضًا الألف والنون في هذه المسألة كالألف الممدودة، فقد قالوا : أَرْوَنانٌ[7]، وهو عند الفارسىّ في التذكرة أفعلان من الرَّون، فَصَحَّحوا كما ترى لأجل أنّ الألف والنون أخرجته عن أوزان الأفعال، فهذا قد يذهبُ إليه ذاهبٌ ، وإذا تقرَّر هذا لم يكن في كلام الناظم[8] إشكال.

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٤.
(٢) الأصل، ت : ومتاع.
(٣) سقط من س.
(٤) الأصل، ت : فيقل.
(٥) س : من أنه إنما جعل.
(٦) س : حروفه.
(٧) يوم أَرْوَنانٌ : شديد الحرّ والغم، والرَّونُ : الشدّة.
(٨) الأصل : كلامه إشكال. وفي ت مكان كلمة «الناظم» بياض بقدرها.

وأما القسم الثانى وهو ماضاهى المضارعَ ولم يكن له سمةٌ فارقةٌ بينه وبين الفعل فمفهوم الصفة في كلامه أنّه لايُعَلّ ذلك الإعلالَ بل يصحُّ لأنه ذو[1] زيادةٍ كزيادة الفعل وعلى وزْنه من غير مخالفة فلابُدَّ من تصحيحه، وذلك قولك : هو أقولُ منك، وأبْيَعُ منك، وأحْوَجُ، وأضْيَعُ، وكذلك : أبْيَضُ، وأسْوَدُ، وأعْوَرُ، وأحْوَلُ.

وكما إذا بَنَيْتَ من قال يَقُول اسمًا على يَفْعَل أو يَفْعِل أوْ يفعُل ، أو من باع يبيع، قلت يَقْوَلُ، ويقْوِل، (ويَقْوُلُ[2]) ويَبْيَعُ، ويَبْيِع ، (ويَبْيُعُ[3]). وكذلك نحو : أَخْوِنَةٍ، وأعْيِنة وأدْوُر، وأعْيُنٍ، وأنْيُبٍ[4]. وكذلك مثالُ[5] توصية من البيع أو القول، تقول : تَبْيِعَةٌ (وتَقْوِلةٌ[6]). وقد تَقَدَّمَ (عَدَمُ[6]) الاعتدادِ[7] بالتاء. وقالوا : أَبْيَن وإِبْيَن، في اسْم بلدٍ، وأنشد سيبويه لتَميمِ بنِ مُقْبِلٍ[8]:

بِتْنا بِتَدْوِرَةٍ يُضِيءُ وُجُوهَنا

دَسَمُ السَّلِيطِ على فَتِيل ذُبال[9]

---

(١) في النسخ : ذا.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من س.

(٤) الأصل، ت : وأبنية.

(٥) س : مثل.

(٦) سقط من الأصل، ت.

(٧) الأصل : الاعتدال.

(٨) الأصل : نفيل.

(٩) الكتاب ٤/٣٥٢، وديوانه ٢٥٧، والمنصف ١/٣٢٤، ٣/٥٤. واللسان : دور. التدورة : اسم موضع، والمجلس، والسليط : الزيت، والذبال : واحدة ذبالة، وهى الفتيلة التى تسرج.

/وقالوا : التَّتْوِبة للتوبة[١]. (و[٢]) قال[٣]:

لِكُلِّ دَهْرٍ (قَدْ[٢]) لَبِسْتُ أَثْوُبا

ووجهُ ذلك كلِّه قد تقدّم، وما جاء مما هو على هذا الوصفِ فَأُعِلَّ (فهو[٢]) في الحقيقة منقولٌ من الفِعْلِ المُعَلِّ كيزيد، اسم رجل، أصلُه مضارعُ زاد، فصار كباع يَبيع، ثمّ نُقِل بعد أن لزمه الاعتلالُ، قال ابن جنّي : « وكذلك لو نقلت[٤] يبيع يعني فسمّيت به ـ لتركته مُعَلاًّ كيزيد» قال : فأمّا لو ارتجلْتَ اسمًا على يَفْعِل من باع وزاد لقلت : يَبْيِع ويَزْيِدُ، فَصَحَّحتهما ولم تُعِلَّهما». قال : «وقد سمّوا تَزِيدُ، بالتاء، قال أبوذُؤَيبٍ :

يَعْـثُـرْنَ في حَـدِّ الظُّبـاتِ كـأنّمـا

كُـسِيَتْ بُرُودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ[٥]»

كما أنَّ ما جاءَ غير مُعَلٍّ من القسم الأول فَشَاذٌّ يُحَفظُ ولايُقاس عليه، نحو : هذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنَّفْسِ، والشرابُ[٦] مَبْوَلَةٌ. وحكى أبو زيدٍ :

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٣.

(٢) سقط من س.

(٣) العجاج والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٨٨، والمقتضب ١/١٦٧، ٢٧٠، ٢/١٩٧، والمنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧.

(٤) في النسخ : قلت.

(٥) المنصف ١/٢٧٩.

(٦) الأصل، ت : والتشراب.

وقع الصيدُ في مَصْيَدَتِنا. وقالوا : كثرةُ الأكلِ مَنْومَة. وقالوا : مَزْيَدٌ، وهو عَلَمٌ[1].

وقرأ قتادةُ وابنُ بُرَيدةَ وأبو السَّمَّالِ : {وَلَوْ أَنَّهم آمَنُوا واتَّقَوْا لَمَثْوبَةٌ[2]} على مَفْعَلَةٍ مُصَحَّحا هكذا[3]. وحكى سيبويه: إنَّ الفُكاهَةَ[4] لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى[5]. وقالوا : مَكْوَزَةُ . وليس هذا بأشَدَّ من قولهم في الفعل: استَحْوذَ ، وأغْيَلَتْ ، وأجْوَدَ، وأطْيَبَ، ونحو ذلك، بل هو في الاسم أقربُ، لأنَّ أصله التصحيح (على الجملة[6]). وقد شَذَّ من هذا القسم شيءٌ فأُعِلَّ، وذلك تحِيَّة، أصله تحْيِيَةٌ، وهو على وَزْنِ تَضْرِبُ من غير سِمَةٍ فارِقةٌ، فكان حقُّه أن يَجْرِيَ فيه مايَجَرى في نظائرِه من الإظهار والإدغام فيقولوا : تحيَّةٌ، وتَحْيَيةٌ، كما قالوا : أعْيِيَةٌ وأعيَّةٌ، وأحْيِيَةٌ وأحِيَّة، قال سيبويه : «والإدْغامُ أكثرُ، والأخرى عربيَّة[7]» لكنهم ألزموها الإدغام فدلّ على أنه من قبيل الإعلال لامن قبيل الإدغام، فَنُقِلت الحركة من العين إلى الفاء على طريق الإعلال، فلما سكنت العينُ ـ وهي الياء الأولى ـ أُدْغِمت في الياء، ولم يكن نقلُ الحركة على هذا لأجل الإدغام، بل كأنّ الإدغامَ كان بعد سبق النقل على جهة الإعلال. وقد أجاز المازنى[8] في تحيَّة الإظهار حملاً على القياس، فلا إشكال على مذهبه .

---

(1) انظر المنصف ١/٢٧٦، ٢٩٦.

(2) الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

(3) المحتسب ١/١٠٣، والمنصف ١/٢٩٥.

(4) الأصل، ت : الفاكهة.

(5) الكتاب ٤/٣٥٠.

(6) سقط من س.

(7) الكتاب ٤/٣٩٥، وانظر ٤/٣٩٧.

(8) المنصف ٢/١٩٥.

وأما القسم الثالث وهو مالم يُضَاه مضارعا أصلاً فضلاً عن أن يكون بينهما سِمَةٌ فارقةٌ، فمفهومُ كلامِ الناظم أيضًا التصحيحُ، إذْ[1] لم يكن فيه شيءٌ من ذَيْنكَ الشرطين، وذلك فُعَّلٌ وفُعَّالٌ نحوُ : حُوَّلٍ وعُوَّارٍ، وفَعّالٌ نحوُ : صَوَّامٍ وقَوّامٍ، ومِفْعالٌ نحو : مِقْوالٍ ومِشْوارٍ، وتَفْعَالٌ نحو : التَّجْوالِ والتَّقْوَالِ، وأفعالٌ نحو : أقْوالٍ وأحْوالٍ وأمْيالٍ[2] وأعيانٍ، وإفعالٌ نحو : إِسْوارٍ، وفَعُولٌ نحوُ : قَوُولٍ وبَيُوعٍ، وفُعُولٌ نحو : شُيُوخٍ[3]، وفَعالٌ نحو : نَوارٍ وجَوَابٍ وهَيَامٍ، وفَعِيل[4] نحو : طَوِيلٍ، وفُعَالٌ نحو : طُوالٍ وهُيَامٍ، وفِعَالٌ نحو : عِيَانٍ وخِوَانٍ وخيار، وفاعولٌ نحو : طاوُوسٍ وناووسٍ وسايورٍ، وأفعلاء نحو : أهْوِناءَ وأعْيِلاءَ[5] وأبيناءَ على ماتقرّر، ونحو ذلك[6]. هذه ونحوُها تصحّ ولا تَعْتَلّ[7]، وهي تنقسم ثلاثة أقسام، منها ماصحّ لسكون ماقبله نحو : حُوَّلٍ وأهْوِناءَ. ومنها ماصحّ لسكون مابعده نحو : قَوُولٍ وشُيُوخ ونَوَارٍ وطُوال وخِوان[8]. ومنها ماصحّ لسكون ماقبله ومابعده ـ قال ابن جنى /: «وهو أبلغ في معناه ـ نحوُ : صَوَّ ام وقَوَّامٍ، ٢٥٩

(١) الأصل : إن.

(٢) الأصل : وأموال.

(٣) بعده في النسخ : وفعول. وفوقها في ك : كذا.

(٤) الأصل، ت : وفيعل.

(٥) في المنصف ٢١٥/١ : أغيلاء، بالغين. وقد ذكر على الصواب في ٥٣/٣، يقول ابن جني : أعيلاء : جمع عَيِّل ، يقال : عنده كذا كذا عَيِّلا.

(٦) انظر الأمثلة المتقدمة في المنصف ٣١٤/١ ـ ٣١٥.

(٧) الأصل، ت : تعلّ.

(٨) الأصل، ت وجوابه . ك : وخوار. والمثبت عن س والمنصف.

وأميالٍ وأقوالٍ، وما أشبه ذلك. فلو أسْكَنت هذه الحروف لا لتقى ساكنان فوجب الحذفُ أو الحركة وزال المثال، فَتُرِك ذلك لذلك[1]».

ولما كان من الأمثلة المنصوص على إعلالها لحصول شَرْطَيِ الإعلال فيها ما خرج عن حكم الإعلال فَصحَّ ولم يُسْتَعْمَلْ مُعتلاً، وذلك مِفْعَلٌ، أراد أن يُنَبِّه عليه بخصوصه فقال :

وَمِــــفْــــعَلٌ صُـــحِّحَ كَـــالمِفْـــعَـــالِ
وَأَلِفَ الإِفْـــعَـــالِ وَاسْــــتِـــفْـــعَـــالِ
أَزِلْ لِذَا الإِعْـــلاَلِ وَالتَّـــاالْزَمْ عِـــوَضْ
وَحَـــذْفُـــهـــا بِالنَّقْلِ رُبَّمــــا عَـــرَضْ

وذلك أنَّ مِفْعَلاً مقتضى القاعدةِ فيه الإعلالُ وأن تقول في مِثْلِ مِخْيطٍ ومِحْوَرٍ ومِقْوَلٍ : مِخَاطٌ، ومِحَارٌ، ومِقالٌ، لموافقته المضارع في الوزن على لغة «أنت تِفْعَلُ» دون الزيادة، أو لموافقته إياه على اللغة الشُّهْرَى مع المخالفة في الزيادة وعين الحركة كمستقيم ونحوه، أو لموافقته فعل الأمر في الوزن أيضا دون الزيادة، وقد قال سيبويه : «ويتمُّ في أَفْعُلٍ وأَفْعِلٍ[2]؛ لأنهما اسمان، فَرَّقوا بينهما وبين افْعُلْ وافْعِلْ[2] (من الفعل[3]). قال : «ولو أَرَدْتَ مثل إِصْبَعٍ من قلت وبعت لأتممت، لتُفَرِّق بين الاسم والفعل[4]». فإذًا كان حقُّه الإعلالَ لكنهم صَحَّحوه باعتبار أمرٍ آخَرَ نَبَّه عليه الناظمُ فقال : «ومِفْعَلٌ صُحِّح كالمِفْعَالِ».

---

(1) المنصف ١/٣١٥.
(2) ليس في الكتاب.
(3) سقط من الأصل، ت.
(4) الكتاب ٤/٣٥١.

يعنى أن هذا المثال الذى على مِفْعَلٍ ـ بكسر الميم وفتح العين، من غير ألف ـ صُحِّح، أى : صَحَّحته العرب كما صححت المِفْعَالَ بالألف، أما المِفْعَالُ فظاهرٌ وجهُ تصحيحه، وأما مِفْعَلٌ فغير ظاهرٍ لبادئ الرأى، لكن لما شبَّهه به أشْعَر هذا بعضَ إشعارٍ بأنّ له إليه نسبةً في هذا التصحيح، وذلك الحملُ عليه، كأنّه مقصورٌ من مِفْعالٍ، فَعُومِلَ معاملته في التصحيح اعتباراً بذلك، لأنه بمعناه ومرادفٌ له. وإلى هذا المعنى نَزَع الخليل في التعليل، قال سيبويه : «وسألتُه ـ رحمه الله ـ يعنى الخليل ـ عن مِفْعَلٍ، لأىّ شىءٍ أُتِمَّ ولم يَجْرِ مجرى افْعَلْ؟ فقال: لأنّ مِفْعَلاً إنّما هو من مِفْعالٍ؛ ألا ترى أنّهما في الصفة سواءٌ، تقول مِطْعَنٌ ومِفْساد، فَتُرِيد في المِفْساد من المعنى ما أردت في المِطْعَنِ. وتقول : المِخْصَفُ والمفتاحُ، فَتُرِيد بالمِخْصَف[1] من المعنى ماأردت في المفتاح. وقد يعتوران الشىءَ الواحدَ نحو مِفتح ومِفْتَاح، ومِنْسَج ومِنْساجٍ، ومِقْوَلٍ ومِقْوَالٍ». قال سيبويه : «وإنما أتْمَمْتَ ـ فيما زعم الخليل، رحمه الله ـ أنها مقصورةٌ من مِفْعالٍ أبداً، فمن ثَمَّ قالوا : مِقْوَلٌ ومِكْيلٌ[2]». فإلى هذا المعنى أشار الناظم بقوله : كالمِفْعال، وإلاّ فالمِفْعال[3] معلوم أنه لم يَجْرِ على المضارع ولم يشاكِلْه ولاغيره فكيف يعتلّ؟

وقال : صُحِّحَ. فأحال على السماع ولم يُحِلْه على القياس فيَقُلْ : صَحِّحْ، أو يُصَحَّح، تنبيها على أنّ القياس كان مُؤَدِّيا لإعلاله لوجود شرطيه فيه لولا السماعُ، وأنه حُمِل على أنه فَرْعٌ عمّا لايقبل الإعلالَ لفِقْدانِ الشرطين، كما قال:

وصحّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ[4]

---

(١) الكتاب : في المخصف.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٣) الأصل، ت : فالفعل.

(٤) ماعدا (ك) : عين فعل من افتعل. وقد تقدّم البيت في الفصل السابق ص٢٩٨ .

أى : صَحَّ في السماع، ولولاهُ / لكان القياسُ قابلاً لإعلاله اعتباراً بتوفُّرِ شروط الإعلال. ٣٦٠

ثم قال : «وألفَ الإفْعالِ واستفعالِ أزِلْ لذا الإعلالِ». أخذ الآن يذكر أسماءً كان حقُّها أن تجرى على الحكم المتقدّم من الإعلال بنقل الحركة إلى الساكن قبلها كما كان ذلك في أفعالها، فجرت كذلك، إلا أنه عرضَ فيها حذفٌ زائدٌ على مجرّد ذلك الإعلال، لأن الإفعال مصدرُ أفْعَلَ، والاستفعال مصدر استفعَلَ، وكلاهما مما عينُه حرفُ علَّةٍ يعتلّ بنقل الحركة وانقلاب حرف العلَّة، فذكر أنَّ هذا الإعلال المذكور حاصلٌ في هذين المصدرين، لأنّهما في ذلك جاريان مجرى فعليهما كسائر المصادر، لكنك تحذف لهذا الإعلال الألف وتأتى بالتاء عوضًا من ذلك المحذوف، أمّا حذفُ الألف فلأنّك إذا نَقَلْت[1] الحركة إلى الفاء من العين سكنت فانقلبت ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ماقبلها في اللفظ، كما فَعَلْت بأقام واستقام، فكان مصدرُهما في هذا إلى : أقاام واستقاام، هكذا بألِفَين[2]، فاجتمع ساكنان، فلابدَّ من حذف إحداهما، فيمكن أنْ تُحَذفُ الأولى التى هى عينٌ في الأصل وتُتْرَكَ الثانية التى سِيقَتْ لمعنى، ويمكن أنْ تحذف الثانية ـ وهى الزائدة ـ لأنها زائدةٌ، والزائدُ أولى بالحَذْف من الأصل، إلا أن الناظم حَتَم هنا بِحذْفِ الألف الزائدة لقوله : «وألفَ الإفعال واستفعالِ أزِلْ»، فعَيَّن الألفَ ولم يقل : وعينَ كذا أزِلْ. وما ذهب إليه هنا جارٍ على مذهب الخليل وسيبويه، فعندهما أنَّ الزائد هو المحذوف. وأما أبوالحسن فزعم أن العين هى المحذوفةُ والألف الزائدة

---

(١) الأصل : اقلبت. س : انقلبت.

(٢) الأصل، ت : بالعين.

باقيةً غيرُذاهبةٍ. وهذان المذهبان مع[1] المذهبين في اسم المفعول متساويان في النقل والاحتجاج والترجيح، وعادة النحويِّينَ أن يذكروا ذلك في اسم المفعول ويُحيلوا النظر هنا على ذلك الموضع، وذكره الناظم إِثْر هذا، ولكن نُقَدِّم إلى هنا مالا يكون مختصًا بمفعولٍ في الظاهر بل يكون مشتَرَكًا فيهما أو أقرب إلى هذا الموضع. وقد احتجُّوا لما ذهب إليه الناظمُ بأدلَّةٍ كثيرةٍ أذكر منها ههنا ثلاثة أَدِلَّةٍ :

أحدها : أنَّ حَذْفَ الزائد أولى من حَذْفِ الأصليّ وإن كان الزائد لمعنًى، والدليلُ على ذلك أنَّه متى اجتمع في التصغير أصليٌّ وزائدٌ فالزائدُ هو المحذوف، كان لمعنًى أوْلا، لأنّ حذفه لايُخِلّ بأصْلِ التركيب، وحذف الأصلي يُخِلُّ بأصْل التركيب، والمحافظةُ على الأصول أولى.

وقد أُجِيبَ عن هذا بأن الغرض بذلك في التصغير قيام بنائه، ومسألتنا من باب الحذف لالتقاء الساكنين، وهو لايَختصّ بزائدٍ دون أصليٍّ؛ ألا ترى أن المحذوف من نحو مصطفَون، و(أنتم الأعلَونَ[2])، ونحوهما، لالتقاء الساكنين، ماهو من أصل الكلمة، وكذلك قاضٍ وغازٍ، وذلك كثير.

فإن قيل : إنما حُذف الأصليّ هنا لالتقاء الساكنين لأنّ الزائد حرف صحيح.

فأجاب ابن الضائع (بأنَّه[3]) قد حُذِف التنوينُ لالتقاء الساكنين وهو حرف صحيح وأيْضاً فقد حُذِف الأصلي وتُرك الزائد وهو حَرْفُ عِلَّةٍ كقاضُون ومصطفَون .

---

(١) الأصل، ت : من.

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران.

(٣) عن ك.

/ والثاني : أن التاء لم تُوجَدْ عوضًا عن حرفٍ أصليٍّ، وإنّما جاءت ٣٦١ عن حرفٍ زائدٍ، ألا ترى أنهم يقولون : زنادقة، فيأتون بالتاء عِوضًا من ياء زناديق وهي زائدةٌ . وكذلك يقولون : حُبَيِّرة، في تصغير حُبَارى، فيعوّض بعضهم التاءَ وهى عِوَضٌ من ألف التأنيث، ولم تُوجَد قَطُّ التاء عِوَضًا من حرف أصليٍّ، لامن عَيْنٍ ولا من لامٍ، وكذلك (هنا[١]) وُجِدت التاء في إقامة واستقامة عوضًا من محذوف، فإذا قلنا إنها عوضٌ من الزائد كنا قد جرينا على قاعدةٍ ثابتةٍ، وإذا قلنا : إنها عوضٌ من العين كان ذلك دعوى لم تَثْبُتْ، والمصيرُ إلى ماثَبَت أولى من المصير إلى مالم يَثْبُتْ. وهذا استدلالُ ابن أبى الربيع.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخّار ـ رحمه الله ـ : وقد يقدح في هذا الاستدلال أن يقال : قد جاء التعويض من الأصليّ في نحو: أرضُون. قال وكونُ[٢] العِوَضِ غير تاء التأنيث والمعوَّضِ منه غير عين لايضّر. يريد أن باب أرضينَ وسِنِينَ وعِزِينَ ورِقِينَ إنما جُمِع بالواو والنون عوضًا مما حذف منه، وكذلك أرضٌ[٣] جُمِع على أَرَضِين توهُّمًا للحذف كما عوَّضوا الهمزة في امرئ من اللامَ وهى موجودة بعدُ ـ لأنهم[٤] توهَّموا حذفها بالتسهيل[٥]، فعوّضُوا منها، فكذلك أَرَضُونَ. وأبين من هذا أنهم قد عوّضوا الهاء نفسها من الأصليّ فاءً ولامًا، فالفاء نحو : عِدَةٍ،

---

(١) سقط من س.

(٢) س : ويكون.

(٣) س : وكذلك حين جمع.

(٤) الأصل : بعد أن توهموا. ت : بعد أنهم.

(٥) انظر المنصف ٦٢/١.

ولِدَةٍ، ورقَةٍ، واللام نحو : شَفَةٍ، وشاةٍ، وسَنَةٍ. وهو كثير، فقد (ثبت[1]) إذًا[2] التعويضُ من القَبِيلين، وإذا ثبت ذلك لم يكن في التعويض دلالةٌ على أن المحذوفَ[3] الزائد دون الأصليّ.

والثالث : أن الساكنين إذا التقيا في كلمةٍ حُرِّك الثاني منهما كرُدُّ وانْطَلْقَ[4] ونحوهما فكما تحرَّك الثانَى كذلك يُحَذف الثانى، لأنّ جميع ذلك تَغْييرٌ لَحِق لأجل الساكنين، قاله ابن جني[5] وضَعَّف ابن الضائع هذا الاستدلال ، قال : لأنّ هذا حذف، فحملُه[6] على ماحذف لالتقاء الساكنين في كلمة أشبهُ، ولم يحذف إلا الأول كما تقدّم.

وأما مذهب الأخفش فاحتجّ له بأمورٍ، والذى يليق ذكره بهذا الموضع ثلاثة أدلّةٍ :

أحدها : أنّ العين هى التى لحقها الإعلال في الفعل الماضى والمضارع واسم الفاعل ، فهى التى ينبغي أن تُعلَّ بالحذف ، والحرفُ الزائد لم يعتلّ (في الفعْلِ[7]) ولا انقلب عن شيءٍ، فكان تركُه وحذفُ المعتلِّ أولى؛ ألا ترى إلى

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : هنا.

(٣) الأصل : الحذف.

(٤) أصله : انْطَلِقْ، فعل أمر من الانطلاق، فَشُبِّه «طَلِق» بِكَتِفٍ في لغة تميم، فَسكِّن اللامُ، فالتقى ساكنان، فلو حرك الأول علّى ما هو حقّ التقاء الساكنين لكان نقضًا للغرض، واختير فتح ثانى الساكنين لأن الكسر لايقع في الفعل. شرح الشافيه للرضى ٢/٢٣٨.

(٥) المنصف ١/٢٩٠.

(٦) الأصل، ت : فحذفه.

(٧) سقط من س.

قولهم : اتَّقى، أصلُه : اوْتَقَى، فكما اعتلَّت الواو بقلبها تاءً اعْتلَّتْ بالحذف فيما أنشده أبو زيد[1]:

تَقُـوه أيّهـا الفـتـيـانُ إنِّى
رأيتُ الله قـد غَلَبَ الجُـدُودا

وأنشده أيضا[2]:

قَـصَـرْتُ له القـبـيلة إذْ تَجـهْنا
ومـا ضَـاقَتْ بِشِـدَّتِهِ ذراعـى

قـال الفـارسىّ : «لمَّا أَعَلَّ الفـاءَ بالقلب أعلّـها بالحـذف»[3]. فكذلك مانحن فيه.

قال شيخنا الأستاذ رحمه الله : وقد يُقْدَح في هذا الاستدلال بأنها يكفيها من الإعلال مالحقها من نقل حركتها / إلى ماقبلها وإسكانها، ولايلزم مضاعفة الإعلال. ٣٦٢

والثـانى : أنّ الأوّل من السـاكنين هو الذى يُحَذفُ إذا الْتَقَيا في كلمةٍ واحدة نحو قُلْ وخَفْ وبِعْ وقاضٍ، وما أشبه ذلك، فكذلك ينبغى أن يكون المحذوف هنا هو الأوّلَ، قاله ابن جنِّى [3].

قال الأستـاذ ـ رحمـه الله ـ : وقـد يُقْدَح في هذا بأنـه إنما حُذِف الأول هنا لا عتـلاله وصحـّة الثانى، وكذلك التنوينُ في نحـو قاضٍ حرفٌ صحيح، وليس أصلُه أن يحذف لالتقاء السـاكنين وإن كان فيه شَبَهٌ مّا

---

(١) لخداش بن زهير، جاهلى، النوادر ١٤٧، ٢٠٠، والبيت في سر الصناعة ١٩٨، والمنصف ٢٩٠/١.

(٢) لمرداس بن حصين، جاهلى، النوادر ١٥٠، والبيت في المنصف ٢٩٠/١، والمحتسب ٢٦٣/١.

(٣) المنصف ٢٩٠/١.

بحروف العلَّة. وأيضًا فإنه سيق للدلالة على معنى التمكّن وفي حذفه نقض الغرضِ. قال : وأيضا فقد يُحَذف الثانى من الساكنين إذا كانا حرفي علَّةٍ كما قال أبو الحسن بن الباذِشِ في قراءة حمزةَ والكسائى {يازكريّا، إنا نُبَشِّرُك[1]}، بالقصر، بدلالة اجتماعِهما على إمالة ألف التأنيث واتفاقِهما على امتناعِ إمالةِ هذه الألفِ، فدلّ ذلك على أن المحذوف من الألفين هو الثانى[2] وأنّ الباقى[3] هو الأولُ الذى لا أصل له في الإمالة[3]. قال : فلما جاء حذفُ الأوَّلِ منهما في موضع وحذفُ الثانى في موضع دار الإمكان بين الثانى والأول في مسألتنا فكان مُجْملاً، ولايصحّ الاستبدلالُ بالمجمل لاحتياجه في بيانه إلي غيره.

هذا ماقال الشيخ ـ رحمه الله ـ وهو مبنيٌ على مذهبهما في المحذوف، لا[4] أنه لازمٌ على كلٍّ مذهب؛ إذْ قد يُخالِفُ أبو الحسن في هذا.

والثالث : أنّ العين قد حُذِفت في أَقِم واستَقِمْ ونحو ذلك، فكما حُذِفَتْ في غير هذا الموضع كذلك أيضًا يُدّعى أنها حُذِفت هنا في الإقامة والاستقامة.

وهذا لا يلزم، فقد يقال : إنما ذلك لكون الساكن الثانى حرفًا صحيحًا وهَهُنا ليس كذلك. ويكفي هذا المقدار.

والحاصل هنا أنّ الأدلّة متكافئة، أو تقاربُ التكافؤَ:وإنما ذهب الناظم هنا إلى مذهب غير الأخفش، وقد ارتضى مذهبه في نحو فُعْلٍ من البيع لما أذكُره[5] بعد إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) الآية ٧ من سورة مريم.

(٢) الأصل : الثانى.

(٣) انظر الإقناع ٣٠١/١.

(٤) الأصل : لأنه.

(٥) الأصل : ذكره.

حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبدالله (بن[١]) الفَخَّار ـ رحمه الله ـ :
أنّ بعض العلماء كان إذا أُتِي بعقد إجازة ليشهد فيه على المُجِيز والمجاز، سأل المُجَاز عن وزن إجازةٍ وعن تصريف اللفظ، فإن أتى بذلك وضع اسمه في عقد الإجازة، فسأل الأصحابُ الأستاذَ ـ رحمه الله ـ أن يُقيِّد لهم ذلك باختصارٍ فقال : وَزْنُ إجازة في الأصل إفْعالَةٌ، وأصلها إجوازةٌ، فَنُقِلَتْ[٢] حركةُ الواو إلى الجيم حملاً على الفعل لا استثقالاً، فحرّكت الواو في الأصل وانفتح ماقبلها في اللفظ، فصارت إجازة، بألفين، فحذفت الألف الثانية عند سيبويه لأنها زائدة، والزائدُ[٣] أولى بالحذف من الأصليّ، وحُذِفت الألف الأولى عند الأخفش لأنها لا تَدلّ على معنىً، (والثانية تدل على معنى[٤]) وهو المدُّ، وقولُ سيبويه أولى، لأنه قد ثَبَت عَوْضُ التاء من المحذوف نحو زنادقة، والتاء زائدة، وتعويضُ الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصليّ للتناسب، ووزنها في اللفظ عند سيبويه إِفَعْلَةٌ، وعند الأخفش إفالة، لأن العين / عنده محذوفة[٥]. ٣٦٢
انتهى، وإنما أتيتُ بكلامه هنا، وإن كان قد تقدّم معناه، تبرُّكًا بكلام أستاذي وأستاذ أساتيذي[٦] ـ رحمة الله تعالى عليه ـ وبسطًا لبعض أمثلة المسألة، وبالله التوفيق.

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) الأصل : فقلبت.
(٣) الأصل : والزائدة.
(٤) سقط من الأصل، ت، والإفادات.
(٥) ذكر الشاطبيُّ ذلك في كتابه الإفادات والإنشادات ٩٦ ـ ٩٧.
(٦) الأصل : أستاذي.

ثم قال الناظم : «والتّا الزَمْ عِوَضْ»، التا : منصوبة بالزم، وعِوَضْ : كذلك منصوبٌ[1] على الحـال من التـاء، لكنه أُتِي به في النصب من غيـر إلحـاق بَدَلِ التنوين على لُغَة[2]:

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حيٍّ عُصُمْ

يعني أنّ التاء في الإِفْعالِ والاستِفْعالِ لازمةٌ عِوَضًا، فتقول : أقام إقامةً وأبان إبانةً، وأماته الله إماتةً . وكذلك : استقام استقامةً، واستزاد استزادةً وما أشبـه ذلك. والمُعَـوَّضُ منه لم يذكُره لبيـانه، وهو الحـرف المحـذوف، وهو الألف (على[3]) مذهبه، وذلك لأنّهم مما[4] يعوّضـون من المحذوف زائدًا كان أو أصليًا، فالزائد كمسألَتِه التي في اليد، وكمسألة زنادقَةٍ؛ إذ التاءُ فيه[5] عِوَضٌ من الياء في زناديق، وكذلك جَحَاجِحَةٌ وجَحَاجِيحُ، وفَرَازِنةٌ وفرازينُ، والأصليُّ كمسألة عِدَةٍ وزِنَةٍ، حيْثُ عَوَّضُوا من الفاء، وسَنَةٍ وشَفَةٍ، حيث عوّضُوا من اللام، ومـاأشبه ذلك.

وقد وقع للفـارسيّ في التذكرة مـايظـهر منه أن التاء هنا ليست بعَوضٍ، وإنّما دخلت لأنّ شأن التاء أن تدخل في المصادر[6] كثيرًا؛ ألا ترى أنّها تدخل في كل مـصـدرٍ أرد به المرّة الواحـدة، ودخلت في المُقَاتلة والدَّحْرَجَةِ، وفي عِدَةٍ وصِـلَةٍ، وكذلك في كينونَةٍ[7] وقَيْد ودَةٍ ونحو ذلك. ويدلّ على قوله إجازة الحذف

---

(١) الأصل، ت : منصوبًا.

(٢) تقدم البيت وتخريجه، انظر صـ٨ .

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) أي : ربما.

(٥) ك : فيه.

(٦) الأصل، ت : المضارع.

(٧) الأصل : قينونة.

فتقول : أقام[1] إقامًا وقال تعالى : (وإقامِ الصلاة[2])، فلو كانت عوضًا لم يجز الحذف لما لم يجز في فرازنة وجحاجحة.

وللناظم أن يعتذر بأنّ الحذف قليلٌ فلم يعتدّ به فكأنّ التاء ثابتةٌ، وإذا ثَبَتَت ولم تُحذف دلّ على أنها للعوض من المحذوف؛ ألا ترى أنها لاتلحق إذا لم يحذف شيءٌ نحو : إكرامًا (وإدخالاً، ونحو ذلك[3]).

ثم قال : «وحذفها بالنقل ربَّما عَرَضْ». ضَميرُ «وحذفَها» عائد على التاءِ و«بالنقل» متعلِّقٌ باسم فاعلٍ (حالٍ[4]) من ضمير «عَرَضْ»، وهو الحذف، يعنى أنّ التاء ربَّما حُذِفت في هذه المسألة من الإفعال أو الاستفعالِ، لكن بالنقل لابالقياس، فهو من المسموع الذى لايُقاس عليه، ومن ذلك ماجاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : {وإقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة[5]}. وحكى سيبويه من ذلك : أرَى إراءً[6]. وحكى غيره أجابه إجابًا[7]. ولا أحفظ ذلك في الاستفعال[8].

وهذه المسألة قد تقدّمت له في باب المصادر، أعنى مسألة لزومِ العِوَضِ في الغالب، فيقول القائل : هذا من التكرار الذى لافائدة له، ألا ترى أنه قد تقدَّم له قبل هذا قولُه [9] .

---

(١) في النسخ : قام.
(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.
(٣) سقط من س.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.
(٦) الكتاب ٤/٨٣.
(٧) اللسان : جوب.
(٨) انظر شرح الشافية للرضى ١/١٦٥.
(٩) تقدم ذلك في باب أبنية المصادر.

واسَـتـعِـذِ اسـتِـعـاذَةً ثُمَّ أَقِمْ
إقـامــةً، وغــالبًــا ذا التّــا لَزِمْ

فذكر أنّ ماكان مُعْتَلَّ[1] العين مما هو على أفعلَ أو[2] استفعل من الأفعال فإنّ المصدر منه بالتاءِ غالبًا، وكذلك فَعَل هنا ولم يَزِدْ إلا أنّ التاءَ عِوَضٌ خاصةً ثم كرَّر المسألة كلَّها. فهذا مما يقدَحُ في اختصاره.

ويجاب عن هذا/ بأن المسألة أتى بها في الموضعين على قصدين مختلفين، فأما الأول من الموضعين فإنه ذكر فيه مجرَّد الأبنية التى للمصادر، فَعَرَّف أنّ أفعل يكونُ مصدرُه على الإفعال إنْ كان صحيحًا، وإنْ كان معتلّ العين فيجيء على مثالين، أحدهما هو الغالب في الاستعمال، و(هو[3]) نحو : أقام إقامةً، بالتاء، والآخر هو النادرُ أن يأتى دون تاءٍ نحو : أقام إقامًا. وعلى هذا الترتيب أتى بقوله : «واستعِذ[4] استعاذةً»، أى: مصدر «استعذ » على هذا المثال، وقد يأتى دون التاء، فهذا تعرِيفٌ بمجرَّدِ أبنيةٍ. وأما الثانى فقصده فيه التعريف بما يلحق الإفعال والاستفعال من الإعلال إذا كان معتلّ العين حتى يصير إلى إفْعَلَةٍ واستِفْعَلَةٍ عند سيبويه، أو إلى إفالةٍ (واستفالة[5]) عند الأخفش، وما يلحقُه من التعويض، وحال التعويض في اللزوم وعَدَمه. ولاشكّ أن هذا قصدٌ غير

٣٦٤

(١) الأصل، ت : معلٌّ.

(٢) الأصل، ت : واستفعل، معطوفًا بالواو.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) س، ك : «واستعن استعانةً.. استعن».

(٥) سقط من الأصل، ت.

ذلك القصد، فلأجل توافُق محصول القصدين ظهر لبادئ الرأى أنه تكرارٌ، وفي الحقيقة ليس كذلك.

وَمَـا لإفْـعَـالٍ مِنَ الحَـذْفِ وَمِنْ
نَقْلٍ فَـمَـفْـعُـولٌ بِهِ أَيْضًـا قَـمِنْ

نَحْـوُ مَـبِـيعٍ ومَـصُـونٍ وَنَدَرْ
تَصْـحِـيحُ ذِى الواوِ وَفِى اليا اشْـتَـهَرْ

لما كان «مَفْعولٌ» مما عينُه معتَلَّةٌ ليس بمُشاكِلٍ للمضارع المشاكلة المذكورة، لكنّه جارٍ على فعله الثلاثىِّ في مَطْلَق الإعلالِ، كما كان «فاعلٌ» كذلك لابدَّ من إعلاله، لم يأت في وجه إعلاله على ما أتَى عليه اسمُ الفاعل والمفعول من غير الثلاثى، بل عرض فيه عارضٌ أخذ يُفرِده بالذكر؛ إذ لم يدخل له تحت العقد المتقدّم، كما أنه ذكر اسم الفاعل من الثلاثىّ أيضًا على حياله، وقد تقدّم، إذ لم يكن داخلاً تحت ماذكر هنا، فأخبرك أنّ ماتقدّم للإفْعالِ مصدر أفْعَلَ من الإعلال بالحذف والنقل فهذا البناء الذى هو «مفعول» قَمِنٌ أن يجرِىَ في ذلك الحكم على كماله. ويريد إفعالاً المعتلّ العين : لأنه الذى تقدّم له. وإنما قال : «من الحَذْفِ ومن نَقْلٍ » فَفَسَّر وَجْهَ الإعلال، وقد كان يُجزِئه أن يقول مثلاً : وما لإفْعالٍ من الإعلال جرى بمفعولٍ على الكمال، أو ما كان نحو هذا؛ تحرُّزًا من وَجْهٍ تقدّم له هنالك لايجرى هنا، وهو تعويضُ التاء من المحذوف، فلأجل هذا لم يُحِلْ على ماتقدّم مطلقًا من غير تقييد.

وقوله : «فمفعولٌ به أيضًا قَمِن»، أى : خَلِيقٌ. يريد بالمفعول ما كانت عينه ياءً أو واوًا، ولذلك مثَّلَ بقوله : «نحو مَبِيع ومَصُون»، فَمَبِيعٌ مفعولٌ من باع الشىءَ يبيعُه فهو مَبِيعٌ، ومَصُونٌ من صانه يصُونُه فهو مصونٌ، فإذا نظرنا إلى

ماتقدّم من الإعلال قلنا في هذا : أصلُه مَبْيُوعٌ ومَصْوُون، أو مَصْوُون فَمُعَلٌّ[1] بالحمل على فِعْله بنقل حركة الواو إلى الصاد، فيلتقي ساكنان

الواوُ التى هى عين والواوُ الزائدة. وأما مَبْيُوع فَتُنقلُ / الحركة إلى الباء ٣٦٥

فيلتقى ساكنان أيضا، لكن الأول منهما ياءٌ قبلها ضمَّة، فلا بُدَّ من أحد أمرين قبل حَذْفه أحدهما، إمَّا أن تُقلَب الضَّمةُ كسرةً لتصحّ الياءُ، وإما أن تُقْلَب الياء واواً للضمة قبلها، لكنّ هذا الثانى لايَصِحُّ، لأنه يُصَيِّر ماعيينُه ياءً مثلَ ماعينُه واوٌ، فيلتبس أحدهما بالآخر، فرأى المؤلِّفُ ـ على ماذكر في التسهيل ـ أنّ الأوْلى قَلْبُ الضمة كسرةً لتصحّ الياءُ، فلَمَّا كان كذلك التقى ساكنان، فلابُدّ من حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، فرأى الناظم رأى الخليل وسيبويه، وهو حَذْفُ الزائد، لأنه أخذ بذلك في مسألة الإفعال والاستفعال، والأمرُ فيهما واحدٌ، ولهذا أحالَ الحكم عليهما ولم يَرَ مذهب الأخفش القائل بَحْذْفِ العين وإبقاء الواو الزائدة وعلى[2] مذهب الناظم لاعَمَلَ بعد حَذْفِ الواو الزائدة فى مَبِيع كما لاعَمَلَ فى مَصُونٍ، وأما (على)[3] مذهبُ الأخفش فلا بُدَّ فى[4] مبيعٍ من زيادةِ إعلالٍ ، وهو قلبُ الواو الزائدة ياءً لأجل الكسرة ، إذ صارت الباء مكسورةً بعدها واوٌ . وإذا تقرّر هذا فالاحتجاج للمذهبين قد تقدّم منه طَرَفٌ كافٍ ولكن رأيتُ للفارسىِّ فى التذكرة كلاماً فى الاحتجاج للفريقين حسنًا في

---

(١) الأصل، ت : فنقّل.

(٢) الأصل : «وعلى هذا مذهب».

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : من.

سياقه يكفى الإتيان به هَهُنا، ولا أتقلَّدُ نَصَّه لَخلَلِ النُّسَخِة، وإنما أتقلّد الإتيانَ بمعناه، قال:

فمما يُحتَج به للخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا فى كلمةٍ حُرِّك[1] الثانى منهما دون الأول، فكما يُحرّك الثانى منهما كذلك يُحذَفُ الثانى منهما، وكما لايُحرَّك الأوّل منهما إذا كانا فى كلمةٍ كذلك لايُحذفُ الأوّلْ منهما، وليس الساكنان هنا من كلمتين فَيُحذَفَ الأوّل كما يحرَّكُ الأوّل منهما.

فيقول أبو الحسن : إن الثانى من الساكنين وإن كان يحرّك إذا كانا فى كلمةٍ واحدة فإنّ الثانى لم يَجُز أن يُحُذَفَ ههنا كما حُرِّك الثانى، لأنّ الثانى لمعنًى، فإذا كان لمعنًى لم يُحذَفْ؛ ألا ترى أنّ التاء فى تَذَكَّرُ[2] ونحوه لما اجتمعت مع التاء حُذفت الثانية ولم تحذف الأولى حيث كان لمعنًى، فكذلك الواو هنا لما كان لمعنًى لم يحذَفْ ألا ترى أنه لما اجتمع مع ألف فاعل لم تُحذَفْ ألفُ فاعلٍ وأُعلّت العينُ بالقلب حيث كان الألف لمعنًى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذَفْ ألفُ فاعلٍ وأُعلّتِ العينُ بالحذف[3] كما أعلّت بالقلب فى فاعل.

فيقول الخليل : ليس واو مفعولٍ هنا كألف فاعلٍ، ألا ترى أن ألف فاعل على حَرْف. فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلّ على المعنى، وأنت إذا حَذَفْت الواو من مفعولٍ بَقَيَتْ إحْدى الزيادتين تَدُلّ على مفعولٍ، فإذا كان كذلك لم تُشْبِه واوُ مفعولٍ ألفَ فاعلٍ، ولم يمتنع حذفُها، من حيث امتنع[4] حَذْفُ ألفِ فاعل والتاءِ الأولى فى تذكرون، لأنّ كل واحدةٍ منهما لازيادةَ معها غيرها، فلو حَذَفْتها لم

---

(١) الأصل : أخرى.

(٢) الأصل : تتكر.

(٣) فى النسخ : بالقلب. وهو خطأ.

(٤) الأصل ، ت : من حيث أُسْنِدَ .

يبق شئٌ يدلّ عليها، وليس كذلك واو مفعول. ومما تفارق به واوُ مفعولٍ/ ألِفَ فاعل أنه أقربُ إلى الطرف من ألف فاعلٍ، وإذا كان أقرب إلى الطرف منها كان الإعلالُ عليها أقوى وأغْلب مما (لم)[1] يقـرب من الطرف؛ ألا ترى[2] أن هـذه الواو بعينها لما قَرُبت من الطرف لم يُعْتَدّ بها ولم تجعل فاصلةً بين الضمة قبل آخر الاسم والواو حتى كأنّ الضمةَ صارت واقعةً قبل الواو التى هى لام بغير فاصل، فقلبوا مسنيَّةً كماقلبوا أدْلٍ، ولو اعتدّوا بها لصحّحوا الواو كما صَحَّحُوا فى دَلْوٍ ونحوه، وليس هذا فى جمع[3] فيقال : إنه من قِبَلِ[4] الجمع، ألا ترى أنا جميعًا[5] نُعِلّ أوائل للقرب ولانُعِلّ طواويس ؟.

فيقول أبو الحسن : إن الزيادة التى هى لمعنًى وإن كان معها زيادة أخرى فإنهما[6] يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنّ الدلالة على المعنى وقعت بمجموعهما جميعًا، فإذا وقع بمجموعهما لم يَجُز أن يُحذَف أحدُهما كما لم يَجُز أن تُحذفَ الزيادةُ الواحدةُ، إذ وقُوع الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تُحْذَفَ[7] إحداهما مع وقوع الدلالة بَهما لجاز أن تحُذَفَ الأخرى، فإذا لم يَجُز أن يُحذَفا جميعا كذلك لايجوز أن تُحَذفَ إحداهما؛ ألا ترى أنّ الزيادتين إذا لحقتا[8] (لمعنى)[9] فحذفت إحداهُما حذفت الأخرى

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) س : «لأن هذه..».

(٣) س : جميع.

(٤) الأصل، ت : قبيل.

(٥) س : أن جمعا.

(٦) الأصل : فهما.

(٧) الأصل، ت : «يحذف أحدهما».

(٨) الأصل : لحقتهُما .

(٩) سقط من الأصل .

معها نحو سكران إذا رَخَّمْتَهُ ، وزَعْفَرانَ - اسم رجل - إذا رَخَّمْتَهُ ، فكذلك الزيادتان فى مفعول لو جاز حذفُ إحداهما لجاز حذفُ الأخرى ، كما أنه إذا حُذفت إحداهما فى سكران ونحوه تَبِعته الأخرى :

فيقول الخليلُ : ليست الزيادةُ الواحدةُ المزيدةُ لمعنًى كالزيادتين المزيدتين لمعنًى، وإذا جعلنا حكم الزيادة كحكم الأصل فى باب الحذف لم يلزمنا أكثر من ذلك؛ ألاترى أن الحروف التى هى أصولٌ قد يُحذَف بعضُها لدلالة مايبقى منها عليه ، فإذا اسْتُجِيزَ ذلك فى الأصول كان فى الزيادة أَجْوَزَ ، فإن لم يكن أَجْوَزَ كان مساويًا للأصل فى هذا ، فكما جاز حَذْفُ بعض الأصول لدلالة الباقى عليه كذلك يجوزُ حَذْفُ بعض الزيادة ، لدلالة الباقى منها عليه ألا ترى أنَّهم قالوا: اسطاع يَسْطِيعُ ، فحذفوا إحدى الزِّيادتين واستجازوا حذفها كانت الباقيةُ تدلُّ على المحذوفة وهما جِيعًا زِيدا لمعنًى ، كما أنَّ الميم والواو فى مفعول زيدا لمعنًى وأما ماذكرته أنه لو جاز حذفُ إحداهما لجاز حذفُ الأخرى كما أنَّه حيث حُذِف من مَرْوانَ ونحوه إحدى الزيادتين حُذِفت الأخرى ، فإنّ ذلك لايلزمه لما أريناك فى اسطاع ، ولمعنى آخر ينفصل به جنسا الزيادتين ، وهو أنَّ الزيادتين فى مفعول لم تقعا معًا ، بل وقعتا مفترقتين فى تضاعيف الكلمة ، ومَرْوان ونحوه وقَعَا معًا طَرفًا، وإذا وقَعتا طَرَفًا كان الحذفُ أغلب عليهما ، إِذْ كان الطرفُ موضعًا تُحَذف فيه الأصوُل في الترخيم والتكسير ، ويُعَلّ فيه ما يصحّ فى غير الطَّرَفِ ، ألا ترى أنَّ من قال أُسَيْوِد ، لم يقل فى جِرْوَة ونحوه إلا بالقلب للقُرْبِ من الطرف، فإذا كان / كذلك افترق حكماهما ، ألا ترى أنَّ ٣٦٧

من حَذَف ياءى الإضافة (لياءَ ى الأضافة)[1] لم يَحْـذِفْ الألف من يمان إذا أضاف إليه[2]، وإن كان الألفُ كإحدى الياءين، وقد زيدا جميعًا لمعنًى، حيث انفصلت[3] عنها[4] كما انفصلت[3] واو مفعُولٍ من ميمه، فالزيادتان في مفعول أشبه باسْطاع يَسْطِيعُ لاجتماعهما فى وقوعهما فى الدَّرْج.

فإن قال أبو الحسن : قد وجدَتُ الزيادة غير أوَّلٍ لما وقع موقع الأصل حُذِف الأصلُ وبقيت الزِّيادة، وذلك فى قولهم : تَقَى يَتْقِي[5]، فإذا حُذِفت الفاءُ مع الزيادة لما كانت الزِّيادة لمعنًى وأُثْبِتَت الزيادة مع أن الفاء أقوى من العين وأبعد من الإعلال، فأن[6] تُحَذَفُ العين دون[7] الزَيادة التى هى لمعنى أجدر.

قيل : لايلزَمُ أَنْ تُحَذَف العينُ من مفعولٍ كَماحُذفت الفاء من قولهم : يَتْقَى لأنّ تاء يَتْـقى زيادة فلو حُـذِفت وأبقـيت[8] كما (الفاء)[1] لم يدلّ عليـها شئٌ، وليس كذلك واو مفعولٍ؛ ألا ترى أنها إذا حُذِفت بَقِيت الميم دالّةً عليها، وليس فى يَتْقَى بعد حَذْفِ تاء افتعل شئٌ يدلّ عليه. إلى هنا انتهى ما قال، وهو كاف فى المسألة.

واعلَم أن الناظم يلزمه ما أُلزِمه الأخفشُ من التناقض فى مذهبه، وبيان ذلك أنَّ المازنىّ سأل الأخفش فى مَبِيع حين ادّعى أنّ المحذوفَ هوالعين ، قال :

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) انظر شرح الشافيه للرضى ٨٣/٢.

(٣) الأصل : انقطعت.

(٤) ماعدا (س) : عنهما.

(٥) انظر الخصائص ٢٨٦/٢، وشرح الشافيه للرضى ١٥٧/١.

(٦) الأصل : فقد.

(٧) الأصل، ت : مع دون. س : مع الزيادة.

(٨) الأصل، ت : لأبقيت.

فقلت له :ألا ترى الباء[1] في مَبيعٍ بعدها ياء، ولو كانت واو مفعولٍ كانت مَبوع.
فقال أنَّهم لما أسكنوا ياءَ مبيوع وأُلقَوا حركتها على الباء انضمت الباءَ وصارت بعدها (ياء[2]) ساكنةٌ، فأبدلت مكان الضمَّة كسرة للياء التي بعدها، ثم بعد[3] أن أُلْزِمت[4] الباءُ!الكسرة للياء حَذَفْتها فوافقت واوُ مفعولٍ الباء مكسورةً، فانقلبت ياء للكسرة التى قبلها»[5]. فهذا قو ل أبى الحسن على مانقله المازنّى.

ثم لمّا قال الأخفشُ في معيشةٍ: مَعُوشةٌ، قال المازنىّ:«وقولهُ فى (معيشة)[6]: مَعُوشة، تَرْكٌ لقوله فى مَبيِع ومكيل، وقياسه على مبَيع ومكِيل: مَعِشةٌ، لأنه زعم أنه حين ألقى حركةعين مفعول على الفاء انضمت الفاء، ثم أُبدل مكانَ الضّمة كسرةٌ لأنّ بعدها ياءً ساكنةً»، قال: «وكذلك يلزمه فى مَعْيُشةٍ (-٢هذا، وإلا رجع إلى قول الخليل فى مبيع». قال ابن جنى: «إنما كان قياسه عند أبى عثمان مَعِيشةً لأن أصلها مَعْيُشةٌ -٢) فيجبُ نقلُ الضمة إلى العين، ثم تُبْدَل كسرةٌ لتسلم الياء بعدها كما قال أبو الحسن فى مَبِيع: إنّ[7] الضمة فيه أُبْدِلت كسرةً لتسلم الياءُ بعدها،فيقول مَعِيشة على قول الخليل قياساً على مبيع، وكذلك قياسُه على مبيع فى فُعْل من البيع أن يقول بِيُع كقول الخليل،لأن مبيعًا

(١) الأصل : الفاء. ت : الياء. ونص المنصف : «أن الباقى فى مبيع الياء».
(٢) سقط من الأصل، ت.
(٣) الأصل : وجد.
(٤) نصّ المنصف : «ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التى حذفتها».
(٥) المنصف ٢٨٧/١.
(٦) سقط من النسخ.
(٧) وازن هذا بنصّ المنصف.

ومعيشةٌ وبيعًا كلُّ واحدٍ منها واحدٌ لاجمع»، قال : «فإن كان يقول : معوشة وبُوعٌ، فيلزمه أن يقول في مِبَيع: مَبُوع، فيخالف العرب أجمعين. وإذا قال : مبيع، فقياسه معيشةٌ وبِيعٌ ولا فرق بين المسألتين، لأنّ مفعولاً واحدٌ كما أنّ مَفْعَلَةً وفُعْلاً واحدٌ»[1]. هذا هو التناقض الذى ألزموه أبا الحسن فى مذهبه فى الموضعين[2]، فكذلك الناظمُ - رحمه الله - يلزمه هذا التناقض فى مذهبه، لأن الخليل وسيبويه إذا كانا قد قلبا ضمّةَ العين بعد نقلها إلى الياء كسرةً لتصحّ الياء فهما / على أصلهما فى نحو بِيْعٍ ٣٦٨ ومَعيشةٍ، والناظم ليس على أصله ذلك وإنما يقول : بُوعٌ ومَعُوشَةٌ، فكيف يقول هنا بقلب الضمّة كَسْرَةً فى مَبيع، بل قياسُه أن يقول : مَبُوعٌ؟ وبهذا ردُّوا على الأخفش.والجوابُ : أنَّ قَلْب الضمَّة كسرةً لتصحّ الياء هنا ليس أيضًا على قاعدة سيبويه لأنه (لا)[3] يقلب الضمّة كسرةً لتصحّ الياء إلا بشرط أن تكون الياء قريبةً من الطرف تليه، وسواءٌ عنده أكان مفرداً أم جمعًا نحو بِيْضٍ وبِيْعٍ - فى فُعْلٍ من البيع - ولايُعتبر[4] مجرَّدَ اللفظ إذا كان مخالفًا للأصل، والياءُ فى مسألتنا بعيدةٌ من الطرف اعتباراً بالأصل، كما اعتبر فى العواور فلم تُهْمَزِ الواو، وفى أوائيل إذا مُدَّ ضرورةً فهمز ؛ لأن المسألة تصريفية، والتصريفُ يُراعَى فيه الأصلُ دون مجرَّد اللفظ. هذا تقريرُ الأستاذِ ابن الفخار شيخنا ـ رحمه الله ـ للإشكال في مذهب سيبويه. وإذ كان كذلك فَقَلْبُ الضمّةِ كسرةً فى مثل هذا ينبغى أن

---

(١) المنصف ١/٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢) الأصل : موضعين.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) الأصل، ت : «ولا يعتبر مامجرد».

يكون مشكلاً على المذهبين معًا، [١] إذ المسألةُ صارت كمسألة موُقِنٍ وموسِرٍ، يجب فيها قلبُ الياء واوًا للضمَّةِ لا العكسُ، وإذا لزم ذلك[٢] وكان السماع يخالفُه لزِم رجوعُ الجميع إلى نحوٍ واحدٍ ممَّا يُمكنُ ، والذى يُمكِنَ هنا وجهان:

أحدهما : مانصَّ عليه الأخفش وسيبويه معًا من قَلْبِ الضمَّة للياءِ كما فعلوا في بِيضٍ ، وإن كانت المسألتان على وجهين مختلفين ، فقول سيبويه : « وجُعِلَتِ الفاءُ تابعة للياء حين أسكَنْتَها كما جَعَلْتها تابعةً فى بِيْضٍ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمَّة فلم يجعلوها تابعْة للضمَّة»[٣]، ليس التشبيهُ فيه على وَجْهٍ واحدٍ من جهه اختلاف المسألتين بالبعد من الطَّرَفِ، ولكنّه تأنيس، وكذلك كلامُ أبى الحسن المتقدَّم هو من هذا النّوع، فلا يلزَم من قال : مَبِيع، أن يَقول مَعِيشَة ، ولامن قال مَعُوشة أن يقولَ : مَبُوعٌ.

والثانى : يقتضيه القياسُ وإن لم ينصُّوا عليه، وهو أنّ حركة العين حُذفتْ ابتداءً حَذْفًا ليعتلَّ بالحمْل على فعله، ولم تنقل الحركةُ إليها من العين، فالتقت[٤] ثلاثةُ سواكِنَ، فَكُسِرِ الأول وهو الباء[٥] فى مَبِيعٍ، وحُذِفت الواو على مذهب سيبويه، أو الياء على مذهب الأخفش. قال ابن الضائع: ونظير ذلك قولهم : قِتّل، فى اقتتل. وذلك أنّ الإدغام أبدًا إذا حَذَفْتَ حركة المثل الأوَّلِ وقبله ساكنٌ نُقِلت[٦] إليه، فكان ينبغى أن يُقال هنا : قَتّل، بفتح القافِ وقد قالوا ذلك،

---

(١) الأصل، ت: أو.

(٢) الأصل، ت : دار.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٤) الأصل : ثلاث.

(٥) الأصل : الفاء.

(٦) الأصل، ت : تقلب.

فلما التبس فى اللفظ بفَعَّلَ، حذف بعضهم هذه الحركة وينقلها وكسر لالتقاء الساكنين، ليقعَ الفرقُ[1]، كذلك نَقُولُ هنا على كلا المذهبين : حُذِفت حركة العين، وكُسرت الباء لالتقاءالساكنين وحذفت الياءُ لدلالة الكسرة عليها فى مَذْهَب الأخفش؛ إذ القاعدة أنّه لايُحذَفُ حرف العلة لالتقاء الساكنين إلا إذا كانت حركة ماقبله منه، ولذلك لم يَجُزْ أن تَحذَفَ الياءُ ولا الواو فى نحو: اخشَوُ الله، واخشَيِ الله. أو حُذِفت الواو في مذهب سيبويه فبقيت الياء على ماينبغى من كَسْرِ ماقبلها. وهذه الطريقةُ ذكرها ابن الضائع، وخرَّج عليها مذهب/ الأخفش، وقَوَّى مذهبَه بها، وهى مما يتخرَّج عليها المذهبان معًا لما يلزم من الأشكال المذكور، وهى[2] طريقة شيخنا الأستاذ ـ رحمةُ الله عليه[3] ـ ويزولُ الإشكال عن المذهبين، وَيَتِمُّ به ما صار إليه الناظمُ هنا، والله أعلم . ٣٦٩

ثم قال : «ونَدَرْ / تصحيحُ ذِى الواوِ». يعنى أنَّ ما كان من مفعولٍ عينُه واوٌ لايكون فيه التصحيح وتَرْكُ الإعلالِ إلا نادرًا، حكى يعقوب فى «الاصلاح» عن الفراء أنه لم يأت مفعولٌ من الواو بالتمَّام إلا حَرْفان : مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثَوبٌ مَصْوُونٌ[4]. وإنما كان فيه نادرًا جدًا لأنه إذا صحّ اجتمع فيه مع إعلال فعله أنه من الواو، وأنه يجبُ ضَمُّ واوِه، وبعدها واوُ مفعولٍ، فيجتمع واوان وضمةٌ، وذلك ثقيلٌ جدًا، بخلاف تصحيح ماعينه ياءٌ نحو: مَعْيُوبٍ، فإنه إنَّما اجتمع فيه واوٌ، وياءٌ، وضمَّةٌ، وذلك أخفُّ. فإذا كان

---

(١) انظر المنصف ٢/٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) الأصل، ت : وهو .

(٣) ماعدا (ك) : رحمه الله.

(٤) إصلاح المنطق ٢٢٢، وانظر المنصف ١/٢٨٥.

الإعلالُ فى ذوات الياء هو القياس، مع أنَّ الياء دون الواو فى الثِّقل، فمفعولٌ من الواو لثقله أَحْرى ألاّ يجوز فيه التصحيحُ . ومن مجئِ مَدْوُوفٍ فى الشعر قوله(١):

والمِسْكُ فى عَنْبَرِه مَدْوُوفُ

ومن ذلك أيضًا قولهم : فرسٌ مَقْوودٌ وقول مقوولٌ، ورجلٌ معوودٌ.

وكلام الناظم طاهرٌ فى موافقة الجماعة علي أنّه ليس بقياس، ومخالفة أبى العباس فى قياس التصحيح، قال ابن جنى : «وحُكِى(٢) عن أبى العباس إتمام مُفعولٍ من الواو خلافًا لاصحابنا كُلِّهم وقال : ليس بأثقل من سُرْتُ سُوُوارًا، وغُرْتُ غُوُورًا، لأنَّ فى سُوُورٍ وغُوُورٍ واوين وضَمَّتين، وليس فى مَصْوُونٍ مع الواوين إلا ضَمَّةٌ واحدةٌ»(٣). وقد حكى السيرافىّ هذا المذهب عن الكسائى، قال : زعم الكسائىّ أنه سمع ذوات الواو على الأصل : نحو : خاتم مَصْوُوغٌ وأجاز فيه كلّه المجئ على الأصل، قال : ولعلَّ الكسائىَّ سَمِع هذا من قومٍ(٤) لايحتجّ سيبويه بمثلهم. وأما قياسُ أبى العباس فقال الفارسىّ :«هو خَطَأٌ، لأنه يجيز شيئًا ينفيه القياسُ ، وهو غير مسموع.، فأما سُرْتُ سُوُورًا فلو لم يُسَمع لما قيل، وإن فلو أعلُّوا فى سَوُورٍ لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة فيجب حذفُ إحداهما، فيصير على وأن فُعْلٍ، فكرهوا التباسَ مِثالِ فُعُول بِفُعْلٍ، واسمُ المفعول من فُعِل وزنهُ مفعولٌ أبدًا نحو: ضُرِب فهو مضروبٌ، وأُمِنَ الالتباسُ فى مَصُونٍ ومَقُولٍ فجرى على مايجب فيه من الإعلال»(٣). فالظاهر ماعليه الناظمُ والجماعةُ.

---

(١) الخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٠.

(٢) نص المنصف : «وذكر أبو العباس».

(٣) المنصف ١/٢٨٥.

(٤) الأصل : قولهم.

ثم قال : «وفَى ذِى اليْا اشْتَهَرْ»، ضمير «اشتَهَر» عائدٌ على التصحيح المتقدِّم يعنى أنّ التصحيح فى مفعولٍ مما عينُه ياءٌ قد اشتهر فى السماع وكثر، بخلاف ذى الواو، وإنما اشتهر لِخفَّة الياءِ مع الواو، على[1] ضدِّ الواو مع الواو. وعلَّله الفارسىُّ بأن اسم مفعول لما لم يكن كالفعل فى كونه على حركات الفعل وسكونه أشبه طويلاً وأبيض وأسوَدَ وما أشبهه مما لم يَجْرِ على الفعل فصحّ كما صَحَّ هذا، ذكر ذلك فى التذكرة.

وهذه الشهرةُ فى تميم، وكذلك حكاها فى التسهيل[2] لغةً لبنى تميم، وإنما حكى ذلك سيبويه غير مَعْزُوٍّ فقال:/ «وبعضُ العربِ يخرجه على الأصل فيقول : مَخْيُوْطٌ ومَبْيوعُ، فشبَّهوها بصَيُودٍ وغَيُورٍ حيث كان بعدها حرفٌ ساكن، ولم تكن بعد الألف فَتُهمزَ»[3]. قال : « ولا نعلمهم أتموّا فى الواوات، لأنَّ الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات ومنها تِفَرُّون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة»[3]. والذى عزاها إلى تميم المازنىُّ قال : « وبنو تميمٍ فيما زعم علماؤنا يتمّون مفعولاً من الياء فيقولون مَبْيُوعٍ ومَعْيُوبٌ ومَسْيُورٌ به». قال : «وسمعتُ الأصمعىّ يقول : سمعتُ أبا عَمْروٍ بنَ العلاء يقول : قد سمعت فى شعر العرب[4]:

وكأنَّها تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

٣٧٠

(١) الأصل، ت : «وعلى».

(٢) التسهيل ٣١١.

(٣) الكتاب ٤/٣٤٨، ٣٤٩.

(٤) الخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٦، ٣/٤٧.

وقال عَلْقَمَةُ بن عَبَدَةَ[1]:

حـتى تذكَّـر بَيْـضَـات وهَيَّـجَـهُ

يومُ رذَاد عليـه الدَّجْنُ مـغـيـومُ

قال : أخبرنى أبو زيد أن تميمًا تقول ذلك»[2].

وأنشد السيرافىّ لعباس بن مرداس[3]:

قـد كـان قـومُك يحـسَـبُونكَ سـيِّـدا

وإِ خـال أنَّك سـيِّـدٌ مَـغْـيـونُ

وقالوا : طعام مَزْيُوتٌ، ورجل مَدْيُونٌ. وهو كثير.

ولم يلتزم الناظمُ القولَ بالقياس فى هذا النوع، بل قال : «اشـتَـهَـرْ» فَيَحْتملُ أن يكون يَقِفَهُ[4] علي السماع لأقلِّيَّته بالنسبة إلى الإعلال فى الباب، ويمكن أن يكون يقيسُه لأنه لغةٌ ثابتةٌ ولكن ترك التعيين للناظر فى المسألة، والله أعلم.

وَصَـحَّح المَفْـعـوُلَ مِنْ نَحْـوِ عَـدَا

وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَـحَـرَّ الأجْـوَدَا

---

(١) ديوانه ٢١، وبشرح الأعلم ٥٩. والمقتضب ١/٢٣٩، والخصائص ١/٢٦١، والمنصف ١/٢٨٦، ٣/٤٧.

(٢) المنصف ١/٢٨٣، ٢٨٦.

(٣) المقتضب ١/٢٤٠، والخصائص ١/٢٦١، وشواهد الشافيه ٣٨٧ - ٣٨٨. يقال : غِيّن على قلبه، أى : غطِّى عليه، والوصف منه: مَغْيُون. ويروى: معيون - بالعين - أى : مصاب بالعين.

(٤) الأصل، ت : يوقفه.

هذه مواضِعُ مما صَحَّت فيها[1] الأسماءُ وإنِ اعتلَّتْ أفعالها، وكان الأصل أن تعتلَّ الأسماء الجارية على أفعالها باعتلالها، إلاّ أنها خرجت عن هذا الحكمِ فنبَّه عليها، فمنها مايصحّ في الغالِب، ومنها بالعكس، ومنها يجوزُ فيه الوجهان، وهذا الذى ابتدأ به مما يجوز فيه الوجهان، إلاّ أنّه اعتمد على التصحيح أوّلاً لأنّه الأشهرُ والأجودُ. ثم استدرك بعد ذلك الوجه المرجوح، وإنما أتى بهما على هذا المساق ليقُدِّم الراجح عنده حتَّى كأنه مستقِلٌّ وحده، ثم أردفَ بالوجه الآخر، بقوله[2]: « وَصَحَّحِ المفعولَ من نحو عدا »، يريد أنَّ اسم المفعول ـ وهو الجارى على الفعل الموصوف ـ يُصَحَّح فى الحكم فلا ينْقلِبُ حرفُ العلَّةِ فيه إلى غيره فى الأجود، فالمفعولُ : يريد به اسْمَ المفعول أى : ([3]-صَحَّح بناء المفعول الجارى على هذا الفعل وما أشبهه. وقوله: من نحو عدا، متعلِّق باسم فاعلٍ محذوفٍ حالٍ من المفعول، أى-[3])، صَحَّحه حالة كونه من نحو هذا الفعل الذى هو عدا. وإشارته بعدا ونحوه إلى كُلِّ فعلٍ جمع الأوصاف التى فى عدا، وهى خمسة:

أحدها : كونُه ثلاثيًا، فإنه إذا كان ثلاثيًا فحينئذ يصحٌّ، وأما إن كان رباعيًا فأكثر فإنه يعتلّ باعتلال فعله ولايصحّ نحو: مُعْطًى من أعطى، ومَتَدانًى من تدانى، ومُسْتَدْنًى من استَدْنَى، وما أشبه ذلك، إذْ هو فى الإعلال هنا جارٍ على فعله لا فَرْقَ بينهما لوجود مُوجِبِ الإعلال، وهو تحرّك[4] الياء وانفتاح ماقبلها.

---

(١) الأصل : فيها.

(٢) الأصل، ت : فقوله.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الأصل : تحريك.

والثانى : أن يكون معتلَّ اللام كعدا، أصله : عَدَوَ، فاعتلّ بقلب واوه ألفًا. وتَحَرَّز به من أن يكون معتل العين، أو صحيح العين واللام، أما الصحيحُ فلا كلامَ فيه إلاّ أن/ يكون أخَره همزةٌ فإنه قد جاءَ فيه الإعلالُ ٣٧١ نادرًا نحو ماحكا ابن الأنبارىّ من قولهم : صحيفة مَقْرِيَّةٌ ، يريد : مقروءَةٌ، من القراءة. وهذا إنما هو فى الحقيقة على لغة من قال فى قَرَأْتُ : قَرَيْتُ[1]. وعلى هذا يجرى مفعولٌ عند من يقول : أخطيتُ وأبطيتُ، فى أخطأْتُ وأبطأْتُ، إنْ كان الإبدال عندهم لازمًا فى سائر التصاريف، فلا يكون إذًا مما لامُه همزةٌ فى الحكم ، ولايلزم على هذا من سَهَّل قياسًا فقال : مَقْرُوَّة، أَنْ يُعِلَّ ، لأنَّ الهمزة مرادةٌ فكأنها موجودةٌ ، وإذا كانت موجودةً فى الحكم لم يكن فيها إلا التصحيحُ كالحروف الصِّحاح . وأما المعتلّ العين فلا بُدَّ من اعتلاله، وهو الذى فَرَغَ منه الآنَ نحو : مَبِيعٍ ومَصُونٍ، ومَقَام، ومُسْتَدامٍ ونحو ذلك.

والثالث : أن تكون اللام واوًا لاياءً، وهو الذى فى «عدا»، لأنَّه من عدا يَعْدُو عَدْوًا : إذا جرى، أو من عدا يَعْدُو عُدْوانا : إذا ظلم، أو من عدانى عنك كذا : أى شغلنى، وعدوتُه : أى صرفْتُه، وعَدَتِ العينُ عن كذا عُدُوًّا كِرَهَتْه. فكُلُّ هذا من الواو لا من الياء، فلو كان من الياء اقتضي لزوم الاعلال نحو : بَنَيْتُه فهو مَبْنِيٌّ، أصلُه مَبْنُوىٌ، فَأُعِلّ بما تقدم من قلب الواو ياءً وإدغامها فى الياءِ، لاجتماع الواو والياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون. وكذلك قضيتُ حقَّه فهو مَقْضِيٌّ، ورميتهُ فهو مَرْمِيٌّ، وسَقَيْتُه فهو مَسْقِيٌّ، وما أشبه ذلك .

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٥٣ - ١٥٤، وسرّ الصناعة ٧٣٩ - ٧٤٠، ٧٩١.

والرابع : أن يكون على فَعَل - بفتح العين - كعدا، لاعلى فَعِل بكسرها، فإن كان فعلُه على فَعِل فمفهومه الإعلالُ، وهذا هو المختار عنده فى التسهيل إذ قال «فإن كان مفعولٌ من فَعِل ترجّح الإعلال»[1]. فتقول فى مفعول رضِىَ : مَرْضِىٌّ، وفى شقَى بكذا: مَشْقِىٌّ به. ووجه ماذهب إليه فى هذا الجريانُ على الفعلِ فى القلْبِ؛ إذ الياءُ لازمةٌ لفَعِل وفُعِل منه أصلاً ومُغَيَّرًا كرَضِىَ زيدٌ ورضِىَ عنه، فلا ظهور فى الفعل بحالٍ ولذلك قالوا : يَرْضَيان ويَشْقَيان، ولم يظهروا الواو وإن زال موجبُ قلبها، بخلاف باب «دَعَوت » و «عدوت»؛ إذ ليست الياءُ إلا فى الفعل المُغَيَّر، وهو فَرْعٌ، إذا قلت دُعِى وعُدِى. إلا أنّ هذا الاختيار مخالفٌ لما ذهب إليه سيبويه إذا قال فى هذا النحو : إن الوجه الواو، قال : «والأخرى عربيّةٌ لكثيرة»[2]. وقال بعد ذلك: « قالوا : مَرْضِىٌّ، وإنما أصلهُ الواوُ. وقالوا : مَرْضُوٌّ، فجاءُوا به على الأصل والقياس[3] . ولم يُفرّقْ سيبويه ولاغيرُه بين ماكان من فَعِل وماكان من فَعَل فى اختيارهم الواو فى الجميع فهذا الاختيار مخالفٌ لهم كما ترى، وإنما اجتمع معهم فى إجازة الوجهين خاصّةً .

والخامس : أن تصح العينُ مع إعلال اللام، بمعنى أن تكون حرفًا صحيحًا كعدا، فلا تكونُ ياًء ولا واوًا، فإنّها إن كانَتْ ياءً ـ ولايكونُ ذلك إلاّ مع كَوْنِ اللامِ ياءً كذلك إذْ ليس فى الأفعال (مثل)[4] حيوت، نعم ولا فى الأسماء، ومثالُ ذلك حَيِيتُ وَعِييتُ ـ فهذا قد تخلّفَ عنه شرطان : هذا،

---

(١) التسهيل ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٤/٣٨٤.

(٣) الكتاب ٤/٣٨٥.

(٤) عن س، ك.

وكـونُ الـلامِ[1] / واوًا، فلا بُدَّ في المفـعول من الإعلال، فتقول : مَحْيِيٌّ ٣٧٢
ومَعْيِيٌّ، أصلُه : مَحْيُويٌ ومَعْيُويٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون، فوجب القلب والإدغام كما تقدَّمَ. وإن كانت واوًا فاللامُ إما أن
تكون ياءً أو واوًا، فإن كـانت ياءً فـلا بُدَّ من الإعـلالِ لتـخلف شـرطين :
صـحة العين، وكون اللام واوًا، فتقول من طَوَيت : مَطْوِيٌّ، ومن شَوَيت :
مَشْوِيٌّ ومن، رَوَيت مَرْوِيٌّ، أصله : مَطْوُويٌ ومَشْوُويٌ ومَرْوُويٌ، فأُعِلَّ من
الأصْلِ المذكـور. وإن كـانت واوًا فـلابُدَّ من الإعـلال أيضًـا لوجـهين،
أحدهما : أن الفعل منه على فَعِلٍ ـ بكسر العين ـ فتقول : قَوِيَ من القُوَّة،
وحَوِي، من الحُوَّة، فيترجَّح على رأيه قَلبُ لام المفعول ياًء كما ترجَّح عنده
في مَرْضِيّ ومَشْقِيّ ونحوهما. والثاني أنك إذا قلت من قَوِيَ : مَقْوُوٌّ، ومن
حَوِيَ : مَحْوُوٌّ، اجتمعت ثلاث واواتٍ فكرهوا اجتماعها لما فيها من الثقل،
فقلبوا الأخيرة ياءً لأنها أقرب إلى الإعلال. فصـار : مَقْوُوي ومَحْوُوي،
فَفُعِلِ بها ما فُعِل بمطوِيٍّ ونحوه. وأيضًا لمَّا صار مَقْوُوٌّ لم يعتدّوا بالواو
السـاكنة المتوسطة بين الواوين لسكونها مع زيادتها فهي حاجزٌ ضَعيف،
فصارت الواو المتطرِّفه كـأنها بعد الضمَّة، فدخل في باب أَجْرٍ وأَدْلٍ،
وانقلبت الواو المتوسطة ياًء للكسرة قبلها ولدخولها في باب مطويٍّ قال
ابن جني : «من قال : مَغْزُوّ لم يقل هنا إلا بالقلب كراهة اجتماع ثلاث
واوات إذْ[2] أجازوا القلب في مَعْدِيّ فهم بالقلب في مَقْوِيٍّ أجدر، ولا
يجوز غيره»[3]. فإذا اجتمعت الشروط كان التَّصْحيحُ ـ كما قال ـ أولى

(١) في النسخ : وكون العين واوًا.
(٢) نص المنصف : «إذْ لأجازوا..».
(٣) المنصف ٢/٢٧٧.

نحو : دعاه فهو مَدْعُوٌّ، وغزاه فهو مَغْزُوٌّ، وتلاه فهو مَتْلُوٌّ، وهو كثيرٌ. (و) وَجْهُ التصحيح أنّ حرف العلّة إذا سكن ماقبله جَرَى مجري الصحيح على الجملة كما فى دَلْوٍ وظَبْي، فإذا اجتمعت الواو منها مع مثلها فأُدْغِمتْ فيها قويت بالتشديد فتحصّنت عن الإعلال.

ثم أتى بالوجه الآخر المرجوح فقال : «وأَعْلِلِ اَن لَمْ تَتَحرَّ الأَجْوَدَا». يعنى أنه يجوزُ لك الإعلالُ إن لم تَقْصِدْ أجودَ الوجهين، فإنّ أجودهما هو التصحيحُ لمن قَصَدَ البناءَ عليه، فمن لم يَبْنِ[1] عليه فقد قصد أَضْعَفَ الوجهين، ومثال ذلك أن تقول فى مَغْزُوّ : مَغْزِيٌّ، وفى مَدْعُوّ : مَدْعِيٌّ. ومن ذلك فى السماع ما حكاه سيبويه من قولهم : أرضٌ مَسْنِيَّةٌ [2]، أى صار المطرُ لها كالسانية يقال : المطرُ يسنوُ الأرض، وأنشد سيبويه لعبد يَغُوثَ بن وقاصٍ الحارثى[3].

وقـــد عَلِمتْ عِـــرْسِى مُلَيْكَةُ أنّنـي
أنا الليثُ مَـــعْـــدِيًّا عليـــه وعـــادِيَا

وقال الآخر[4]:

ماأنا بالجافى ولا المَجْفِيِّ

أصله : مَعْدُوٌّ ومَجْفُوٌّ ، لكنهم قلبوا الواو الثانية ياءً لما تقدم من التعليل فى مَقْوِيٍّ من عدم الاعتبار بالساكن حاجزًا، وهو تعليلُ سيبويه، ثم قُلبت الأولى ياءً كذلك لاجتماعها مع الياء وسَبْقها بالسكون. وقد ظهر من هذا إجازته

---

(١) الأصل، ت : «لمن قصد البقاء عليه، فمن لم يبق...».
(٢) الكتاب ٣٨٥/٤، ٤٠٧.
(٣) الكتاب ٣٨٥/٤، والمنصف ١١٨/١، ١٢٢/٢، وسر الصناعة ٦٩١، وشرح الشافيه للرضى ١٧٢/٣، وشرح شواهده للبغدادى : ٤٠٠.
(٤) المخصص ٣٧/١٣، والاقتضاب ٤٦٧، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٨/١، واللسان : جفا.

للقيـاس/ على ماسُمِع من ذلك، ألاتراه قال: «وأعْلِل»، فأجاز له الإعلال ٣٧٣ ولم يَقِفْه على السماع، وكذلك فعل فى التسهيل حيث قال : «فوجهان، والتصحيح أكثر». وقد اعترضه شيخنا القاضى - رحمه الله - بأنّ مفهوم قوله : «والتصحيحُ أكثر»(١) أنّ الإعلالَ كثيرٌ أيضًا؛ إذ لابُدّ فى الفاضل والمفضول من المشاركة فى الوصف أو تقدير المشاركة، قال : وليس كذلك، بل الإعلال نادرٌ. وعلى هذا السبيل يَرِدُ على الناظم الاعتراضُ، إذ قوله : «إن لم تتحرَّ الأجود»، يُفْهِمُ منه أنّ الإعلال جَيِّدٌ أيضا، وليس كذلك؛ إذ هو قليلٌ على ماذكره شيخنا رحمه الله.

ولكن الجواب عن ذلك أنّ ظاهر كلام سيبويه أنه ليس بنادرٍ، كيف وهو يقول «فالوجه فى هذا النحو الواوُ، والأخرى عربيَّة كثيرةٌ»(٢). ذكر ذلك فى مَغْزُوٌّ وعُتُوٌّ (و) على الجواز قياسًا ظاهرُ كلام المازنىّ أيضًا، قال : «فإذا كان مثْلَ عُتُوٍّ واحدًا فالوجْهُ فيه إثباتُ الواو». قال : «والقلب جائز نحو : مَعْدِيٌّ وعُتِيٌّ»(٣). على أن ابن الضائع قد جعل هذا غير مُطَّرِدٍ، وهو خلافُ ظاهر سيبويه وغيره، وإنما النادرُ الذى لايطَّرِدُ هو الواو فى الجمع نحو قولهم : «إنكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرةٍ»(٤). وهو فى الشذوذ نحو فُتُوٌّ جمع فَتًى، إذْ هو من الياءِ، قال جَذِيمةُ الأبرشُ(٥):

---

(١) التسهيل ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٣) المنصف ١٢٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٤.

(٥) الكتاب ٥١٨/٣، ونوادر أبى زيد ٥٣٦، والمقتضب ١٥/٣.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالاَتُ
فِى فُتُوٍّ، أنا رابئُهُمْ
مِنْ كَلاَلِ غَزْوَةٍ مَاتُوا

وأنشد فى الحماسة للشَّنْفَرَى، وهو ابن أخت تأبَّط شرًا[1]:

وفُتُوٍّ هَجَّرُوا ثُمَّ أَسْرَوا
لَيْلَهُم، حَتَّى إذا انجاب حَلُّوا

وقال أبو دُؤَاد الأيادىُّ[2]:

فى فُتُوٍّ حَسَنٍ أوجُهُهُمْ
مِنْ إيادِبن نِزار بن مَعَدْ

على أن ابن خروف قد جعل فُتُوًّا من الواو لظهور[3] الواو فى فُعُولٍ فقال : «قوله : وفُتُوٌ دليلٌ على أنّ فُتُوًا من الواو، وإنْ كان - يعنى سيبويه [4]- قد ذكر فى تثنية المنقوص أنّه قُلِب لضم ماقبله كقَضُو وردّه ابن الضائع، فإذاً لا اعتراض على المؤلّف هنا ولا فى التسهيل فى هذه المسألة.

كَذَاكَ ذَا وَجْهَين جَا الفُعُولُ مِنْ
ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْفَرْدٍ يَعِنْ

---

(١) الحماسة ١/٤٠٢.

(٢) ديوانه، ضمن دراسات فى الأدب العربى لغوستاف فون ٣٠٥، والبيت فى رسالة الملائكة، ١٥٥، واللسان : خشع. ورواية الديوان : وفتو. واللسان ورسالة الملائكة : وشباب حسن.

(٣) الأصل، ت : لظهوره.

(٤) الكتاب ٣/٣٨٧.

ذا وجـهين : منصـوبٌ علـى الحال العامِل فيـهـا «جـاء»، و «من ذى الواو» مـتـعلّق باسـم فـاعلٍ حـالٍ من الفُـعُـول، أى : حـالة كـونه من هذا الجنس. و«لام جـمع» : منصـوبٌ على الحـال من الواو، والتـقـدير : جـاء الفُـعُول كـائنـاً من الاسـم ذى الواو حالة كونهـا لام جـمع أولام مـفـردٍ. أو يكون «لام جَمعٍ » ظرفًا العاملُ فيه «بَعنٌ»، (أى : يَعنُّ)[1] فى هذا الموضع أو حال كذلك، أى : يَعِنُّ الواو كائنًا لامَ جمعٍ أو مفردٍ.

وعَنَّ الشىءُ عَنَنًا وعُنُونًا : عَرَضَ لك ظهر.

ومـعنى هذا أنّ الفُـعُول ـ بضـم الفـاء ـ على وزن القُـعُود جـاء فيـه وجهان، وهما المذكوران من التصحيح والإعلال، لكن بشرط أن تكون لامُه واوًا، ولم يشترط/ غير هذا فإنّ اللام إن كانت ياءً فقد تقدَّم حكمها وأنّه لابُدَّ من الإعلال نحو: مضى مُضِيًّا ورَقِى رُقِيًّا، كذلك فَتًى إذا جمعته على فُعول تقول فيه : فُتِىٌّ. وما جاء من قول جَذِيمه ٣٧٤

فـى فُـــــتُـــوٍّ، أنا رَابِئُـــــهُـمْ

مـن كَـــــلاَلِ غَـــــزْوَةٍ مـــــاتُـوا

ونحـوه، فشـاذٌّ، ووجهُـه ما أشـار إليه سـيبويه فى الفتـوَّة من[2] أنَّهـم غَلَّبـوا على اليـاء حكم الضـَّمـة قبلهـا، والواو الزائدة حـاجز غيـر حصين، فقلبوا الياء واوًا، كمـا فعلوا فى : لقَضُوَ الرجل. فإن كانت اللامُ واوًا فـهو الذى يجوز عنده فيه الوجهان فى فُعُولٍ، وفعولٌ على قسمين كمـا قال : «لام جـمع أو فَرْدٍ»، يعنى سـواء أكـان فـعولٌ جـمـعًا أو مـفـردًا، وهـى فى

---

(١) عن ك.

(٢) الأصل : مع.

الحقيقة ثلاثة أقسام : جمع، واسم غير مصدر، ومصدر، لكنه جمع المصدر وغير المصدر فى قوله : «أو فَرْدٍ». فأما الجمعُ فنحو عصا وعُصِيٌّ، ودَلْوٍ و دُلِيٌّ، وعاتٍ وعُتِيٌّ، وجاثٍ وجُثِيٌّ. وهى من الواو لقولهم : عصوان، ودَلْوٌ، وعتا يعتو، وجثايجثو، هذا فى الإعلال، والتصحيحُ نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : «إنكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرةٍ»، و«فُتُوٌّ» على طريقة ابن خروف . والنُحُوُّ جمع نَحْوٍ. ووجهُ الإعلال أنّ الجمع أثقَل من الواحد، فإذا كان الواحدُ تُقْلب فيه الواوُ إلى الياء فى نحو مَرْضِيٌّ ومَسْنِيٌّ كان الجمع أولى بأن تُقْلَب فيه أيضًا[1]، وكذلك شَبَّهُوا عِصِيًا ودِلِيًّا حين أُلْزِمَتِ الواوُ فيه البدلَ بأدْلٍ وأجْرٍ حيث لم يكن بين الضمة والكسرة إلا حَرْفٌ واحد ساكنٌ. ووجْهُ التصحيح أنه مُشَبَّه بصُدٌّ حيث لم يقلبوا فيه وإن كان مواليًا للطرف ومظنَّةً للإعلال، كما شَبَّه الذين قالوا: صُيَّم، بالقلب، بباب عُصِيٍّ. وأيضًا جاءوا بنُحُوٍّ ونحوه مَنْبَهَةً علي الأصل، وليُعْلَم أنّ ذلك المُعَلَّ أصلُه نُحُوٌّ هذا المُصَحَّحُ.

وأمّا المصدر فنحو يجثو (جُثُوًّا)[2] وجُثِياً، وعَناعُتوّاً وعُتِيّاً، قال تعالى : {وعَتَوا عُتُوّاً كَبِيرًا}[3]، قال : {ثُمَّ لننزعَنَّ من كُلَّ شِيْعَةٍ أَيُّهم أشَدُّ على الرحمن عُتِيًّا}[4] أما التصحيحُ فهو الأصل، وأما الإعلال فقال سيبويه : «شبهوها حيثُ كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ولم يكن بينهما إلا حَرْفٌ ساكن بِأدْلٍ»[5]. وقد تقدَّم مثلُ هذا التعليل فى مفعول .

---

(١) س، ك : «تقلّب فيه كذلك، وأيضا شبهوا».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الآية ٢١ من سورة الفرقان.

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) الكتاب ٤/٣٨٤.

وأما الاسم غيرالمصدر فكما بَنَيت من عدا مثل سُدوس فإنـك تقول على هذا التـقدير : عُدُوٌّ، وعُدِيٌّ. وكذلك إذا بَنَيت ذلك من غزا أو من حبا تقول غُزُوٌّ، وغُزِيٌّ، وحُبُوٌّ، وحُبِيٌّ. وكذلك ما أشبهه ووجْهُ ذلك ما تقدَّم. هذا ما ظهر من كلامه إلا أنه منقودٌ من أوجهٍ ثلاثةٍ.

أحدها : أنه أجاز الوجهين فى الجمع، وذلك مالا يجوز عند غيره من نحاة البصرة فإنَّ جميعهم يقولون فى:نُحُوٌّ : إنه شاذٌّ ونادرٌ، قال سيبويه لما أتى بنُحُوٌّ : «وهذا قليل»(١). وكذلك جعله فى التسهيل من القليل غير المقيس، وكذلك جعله السيرافى من الشاذّ، وكذلك المازنىُّ وغيره. ولم أرَ من قال خلاف هذا منهم.

لايقال : إنّ الناظم لم يَرْتَهِن فى القياس، وإنما قال : «ذا وَجْهَين جا الفُعُولُ». وهذا الكلام لايعطى جريان القياس/ بل هو مجرَّد نَقْلٍ، أى : ٣٧٥ جاء الوجهان عن العرب، ومجيئهما عنهم لايقتضى كثرةً من قلَّةٍ ؛ إذ الجميع قد جاء عنهم، فكلامه إذًا صحيح.

لأنا نقول : (بل)(٢) إطلاقه فى مجئ الوجهين عن العرب هذا البناء الذى هو فُعُولُ مقتضٍ للكثرة، إذ لايُعَادل الكثير بالشاذ فلا يقال فيما جاء من الشائع على وجهٍ ثم شذَّ فيه وَجْهٌ آخَرُ : إنه ذو وجهين، أو جاء على وجهين . وإنما يقال ذلك فيما كان الوجهان فيه شائعين، فإذا كان كذلك فمخالفة الناظم فى هذا فى ادَّعاء القياس أو فى النقل عن العرب عُدُولٌ عن الصواب مع أنه شديدُ الاتباع للسماع، ومُتَحرٍّ فى نَقْلِه، ولم يُسْمَع هنا

---

(١) م. ن والصفحة

(٢) عن الأصل، ت.

علـي الأصل إلا نادرًا جدًا بحيث لا يحكون منه إلاّ مـا حكى سـيـبويه من ذلك الحرفِ وَحْدَه.

والثاني : أنَّ فُعُولاً المصدرَ على قسمين، أحدهما : ألاّ تلحقه التاءُ نحو ما تَقَدَّم التـمـثيل به، وكلام الناظم فيه صـحيحٌ. والثانـى : أن تلحقه التـاء نحو : الأُخُوَّةِ والأبُوَّةِ والبُنوةِّ[1]، فهذا لايجوزُ فيه إلا التصحيحُ، قال المازنى : «لايقلبها من يقول : مَسْنِيٌّ وعُتِيٌّ، لأنه قد لزِمَ الإعرابُ غيرها»[2]. فـسّر ذلك ابن جِـنِّى بأنه «لما كان حكْمُ مَسْنِيٍّ ألاّ يُقلَبَ مع أنه لاهاءَ : فيه لأنه واحد، فهو إذا جاءت فيها الهاء لايجوز فيه غيرُ التصحيح، لأن الإعراب يجرى علبها». قال : «فإن قلت : فقد قالوا : أرْضٌ مَسْنِيَّةٌ ، وعيشة مَرْضِيَّةٌ ، فقلبوا الواو ياءً مع أنّ بعدها هاءً، فـهـلاّ قيل على هذا فى أُبُوَّةٍ وأخُـوَّةٍ : أُبِيَّةٌ وأُخِـيَّةٌ، كمـا قـال فى مَـسْنُوَّةٍ ومرضُوَّةٍ : مَسْنِيَّةٌ ومَرْضِيَّةٌ؟ قيل : إنّ الهاد فى مَسْنِيَّةٍ ومَرْضِيَّةٍ إنما دخلت على مَسْنِيٍّ ومَرْضِيٍّ للتأنيث بعد أن لَزِم المذكَّرَ القَلْبُ، فبقى بعد مَجِئ الهاء بحالته ، وأبُوَّةٌ وأُخُوَّةٌ لم تلحقهما الهاء بعد أن كان يقال بلا هاء : أُخِيٌّ وأُبِيٌّ، فيلزم أن يقـال : أُبِيَّـةٌ وأُخِـيَّـةٌ، بل همـا مـصـدران جـاءا على فُـعُـولةٍ بمنزله الحُكُومـةِ والخُصُومَةِ»[2]. قال : « فالهاءُ لازمةٌ فى أوّل أحوال بنائـهما على هذه الصِّيغَةِ ، والهاء فى « مَـفْعُولة » داخلة على مَفْعُولٍ ، فـهى مـفارقة »[2] . فـإن ثبت هذا فالنـاظم من حيثُ أطلق الحكم بجواز الوجهين فى فُـعُول مُـقتَضٍ لأن يكون ذو الهاء منها ذا[3] وجهين، وليس كذلك، فكلامُه على إطلاقه غيرُ مستقيم .

---

(١) الأصل: والفتوة.

(٢) المنصف ٢/١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) س : على.

والثالث : أنَّ هذا الحكم إنَّما يمشى فيما كان صحيح العين كما ذكر فى الأمثلة، فأمّا إذا كانت العين واوًا كما إذا بَنَيت فُعُولاً من القوة فإنَك تقولُ : قُوِىٌّ. ولايجوزُ أن تقول : قُوُوٌّ ، كما قلت فى مفعول منه : مَقْوِىٌّ. والعلَّةُ فى هذا ماتقدَّم ذكرهُ، وظاهرُ كلام الناظم دخول مثل هذا فى جواز الوجهين، لأنه لم يشترط إلاَّ كون اللام واوًا . وهذا مما اعترضَ به شْيخنا القاضى - رحمه الله - على التسهيل، إذْ أطلق أيضًا ثَمَّةَ جواز الوجهين، مع أنّ مثل أُفْعُولٍ وأُفْعُولَةٍ، وفُعُولٍ وفُعُولةٍ يجب فيها وجهٌ وهو الأعلالُ .

والجواب عن الأول : أنَّه يُمكن أن يكون ذهب فى الجمع مذهب الفَرّاء القائلِ بجواز التصحيح فيقولُ : عُصُوٌّ وعُتُوٌّ وجُثُوٌّ، فى جمع عصًا وعاتٍ وجاثٍ، قياسًا على ماجاء من ذلك أو قياسًا علي ماهو فى وزْنه من المصادر. ولاشكَّ أنَّ السماع موافقٌ لمازعم الجماعة، هذا وإن كان فى التسهيل لم يَرْتَضِ مذهب الفراء، فقد يميل إليه فى بعض الأوقات على حسب مايُؤَدِّى إليه اجتهادُه . ٣٧٦

والجواب عن الثانى والثالث لا أذكره الآن، والظاهر اللزوم

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمٍ
وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذهُ نُمِى

أتى هنا بجمعين مما عينُه واوٌ، وهما فُعَّلٌ وفُعَّالٌ، جاء فيهما الإعلالُ وكان القياسُ فيهما التصحيح وأن تقول فى نائمٍ[1]: نُوَّمٌ، وفى قائم : قُوَّمٌ، وفى حائل: حُوَّلٌ، وفى صائمٍ، صُوَّمٌ. وكذلك ماأشبهه؛ إذ

(١) الأصل : نام.

ليس فيهما موجب الإعلال[1]، فصارًا كرجل حُوَّلٍ، ورجل عُوَّارٍ[2]، وقد تقدَّم أنَّ مثل هذين البناءين لازمٌ للتصحيح إذْ ليسا من أبنية الأفعال ولا مما يُشْبهها، وقد نَصَّ الناسُ على أنّ التصحيح هو الوجهُ والأرجحُ فى هذا، وهو أيضًا مفهومٌ من كلام الناظم لأنه قال: «وَشَاع نَحْو نُيَّمٍ فى نُوَّمٍ»، فذكر أنّه جاء فيه الإعلالُ كثيرًا ولم يُلْتَزم فيه القياسُ ، فَدَلَّ على أنَّ الباب عنده فيه التصحيح، وما عداه جاء به السماع ولكن للنظر فيه مجالٌ، أيقاس أم لا؟ وأمّا نُيَّامٌ فقد نَصَّ على شُذُوذِه، فهو واضحٌ فى أنّ التصحيح هو الواجب.

وقوله : «وشاع نحو نُيَّمٍ فى نُوَّمٍ»، أراد أنّ القلب فى نحو نُوَّمٍ مما عينُه واوٌ حتّى صار إلى نُيَّمٍ شائعٌ فى كلام العرب، ومن ذلك مامَثَّل به فإنه مسموع، وقالوا صائمٌ وصُيَّمٌ، قال الأعشى[3] :

فــبــات عَــذُوبًا للســمــاء كــأنما
يُوَائِمُ رهطًا للعَــروُبَة صُــيَّــمــا

وجائع وجُيَّع، أنشد ابن جِنِّى[4]:

ومُــعَــرَّضٍ تَغْلَى المراجِلُ تحــتــه
عَــجِّلَتْ طَبْــخَــتَــه لِرهَطٍ جُــيَّعِ

---

(١) الأصل، ت : للإعلال.

(٢) وَجلٌ حُوَّل : بصير بتحويل الأمور، وهو حُوَّلٌ قُلَّبٌ. ورجلٌ عُوَّار: ضعيف جبان سريع الفرار .

(٣) ديوانه ٢٩٥، والمنصف ٤/٢، والخصائص ٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/١٠.
يصف بعيراً ظل قائما لا يضع رأسه للرعى. عذوبا : لم يَذُق شيئًا. للسماء، أى : باديًا للسماء.
يوائم : يوافق. صُيمًا: قياما. والعروبة : الجمعه، يريد: يوافق قوما يصلون الجمعة. وفى الديوان : للعزوبة، بالزاى، وفَسَّرت بالأرض البعيدة.

(٤) المنصف ٣/٢، والخصائص ٢١٩/٣، والبيت للحادرة، انظر ديوان شعره ٥٨، واللسان : جوع.
ورواية الديوان : جُوَّع.
والبيت للحادرة، وهو قطبة بن محصن الفطفانى، شاعر جاهلى.

وقائل وقُيَّلٍ ، وأنشد ابن حَبِيبٍ[1] :

وبِرذَوْنَةٍ بلَّ البـراذينُ ثَفْـرَهـا

وقـد شَرِبَتْ من آخـر الصـيف أُيَّلاً

يُرْوَى : أُيَّلا، بضم الهمزة، وتأوّله الفارسىّ على أنه جمع آيل، (أى: خاثر، أراد اللبن) كحائل وحوّل .

وَوَجْهُ القلب أنه لما اعـتلَّ الواحدُ وهـو صـائم وقـائم وجـائع ونـحوه، وجِمُع، والجمعُ أثقَلُ من الواحدِ، وقَرُبت العين من الطَّرَف فأشبـهت اللام فى عُتِىّ جمع عاتٍ ، قُلِبت ياءً والمجاور للطَّرف يَجْرى مَجْرى الطَّرف، وقد تَقدَّم من ذلك بعض مواضعَ؛ ألا ترى أنّ العين لما بَعُدت عن[2] الطرف فى فُعّالٍ[3] وجب التصحيحُ، فتقول : صُوَّام، وقُوَّام، ونُوَّام ولايُقال : يُنَّام، إلا فى شـذوذٍ ؛ ولذلك قـال النـاظمُ : « ونحـو نُيَّـامٍ شُـذوذُه نُمِى » يعني : أنّ الإعلالَ بالقلب شاذٌّ ولايقـاس عليه، قـالوا . وإذا كان صُوَّمٌ مع قُرْبِ واوه من الطرف الوجهُ فيه التصحيحُ، كان التصحيحُ إذا تباعَدَتْ الواو من الطرف لايجوز غيره . والشذوذُ الذى نَبَّه عليه فى نُيَّام قولُ ذى الرمَّة[4] .

/ ألا خَـيَّلَتْ مَىٌّ وقـد نام صُحبتى ٣٧٧

فـمـا أرَّق النيَّـام إلاَّ ســلامُـهـا

---

(١) شعر النابغة الجعدى ١٢٤، والمنصف ٢/٤، والخزانة ٦/٢٣٩ عرضا، واللسان : أول. ورواية الديوان : بُرَيذينَةٍ بل البراذين .. فى أول الصيف. وقد صَوّب ابن برى رواية التصغير دون واو. انظر اللسان.

(٢) س، ك : من.

(٣) س : فعل .

(٤) ديوانه ١٠٠٣، والرواية فيه :

ألا خَيَّلَت مىٌّ وقد نام صحبتى فما نَفَّرَ التَّهويم إلا سلامها

والبيت فى المنصف ٢/٥، وشرح الشافية للرضى ٣ /١٤٣، ١٧٣، وشواهدها ٣٨١ .

وقوله : «ونَحْوُ» يدلّ على أنّ ثمَّ غير نُيَّامٍ، وذلك صحيحٌ، إذْ (قد)[1] حكَوْا : فُلان من صُيَّابةَ قَوْمِه ، أي : من صميمهم، قال الفراء : هو فى صُيَّابةِ قَوْمِهِ وصُوَّابَة قَوْمِهِ ، وقال ذو الرمَّة [2] :

ومُستَشْحِجاتٍ بالفراق كأنَّها

مثاكيل من صُيَّابةَ النُّوبِ نُوَّحُ

وأنشد الجوهري[3]:

من مَعْشَرٍ كُحِلَتْ باللُّؤْمِ أعْيُنُهمْ

قُفْدِ الأكُفِّ لِئَامٍ غير صُيَّابِ

وعلى الناظم فى فُعَّلٍ دَرْكٌ، وذلك أنّ ماذكر إنما يجرى فيه على فَرْضِ كون اللام صحيحةً، مثل مامَرَّ من المُثُل، فأما إن اعتلَّت اللام فَلاَ، كما إذا جَمَعْتَ شاوٍ على فُعَّلٍ فإنك تقول : شُوَّى. و (كذلك تقول فى)[4] حاوٍ: حُوَّى، و(فى)[4] طاوٍ : طُوَّى فتصحَّح ولا تُعِلّ ، فتقول[5] : شُيَّا، ولاحُيَّا، ولا طُيَّا، وإن كان ذلك فى قول. مَنْ قال: صُيَّمٌ ونُيَّمٌ. قال ابن جِنِّي: «لانك قد أعللت اللام بأن

---

(١) عن ك.

(٢) ديوانه ١٢٠٧.

يصف غرباناً، وشحيج الغراب : صوته. والنُّوبُ : نساءٌ مثاكيل من النوبة. والنوب والنوبة : جنس من السودان.

(٣) البيت للراعى النميرى، انظر شعر الراعى النميرى وأخباره ٢٧، وهو في اللسان : صيب والقَفَد : أن يمل خُفُّ البعير من اليد أو الرِّجل إلى الجانب الإِ نسيّ، وقد قَفِد فهو أقفَدُ، فإن مال إلى الوحشيّ فهو أصدف. وقومٌ صُيَّاب : خيار.

(٤) سقط من س.

(٥) س : ولاتقول.

قلبتها ألفًا، فلم يجز إعلالُ العينِ[1] واللام جميعًا، وهذا مرفوضٌ فى كلامهم، لم يَجِئْ منه إلاحرفٌ شاذ نحو : شاءٍ وماءٍ»[2]. نَبّه على هذا الاستثناء ابن جنى، وهو صحيحٌ على مقتضى القواعد التصريفية. فهو مما فات الناظم هنا، وكذلك فاته فى التسهيل أيضًا. ولا يقال : إنه يُؤْخَذُ له استثناء هذا من قوله قبل هذا:

وَإِنْ لِحَـرْفَـيـنِ ذا الإعْـلالُ اسـتُـحِقْ

صُـــــــــــــحَّـحَ أَوَّلٌ .. ..

لأنا نقول : إنه خَصَّ ذلك بما ذكره من قَلْبِ الياء أو الواوِ ألفًا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، ألا ترى إلى قوله هنالك : «وإنْ لحرفين ذا الأعلالُ استُحقْ» فأَشار بذا إلى ماتقدَّم له قريبًا، فكأنّه مُشْعِرٌ باختصاصه بذلك الموضع، وليس كذلك، فهذا أيضًا مما يعترض عليه، إذْ كان قادرًا (على)[3] أن يأتى بها قاعدةً تجمع له أحكامَ مسائلَ جَمَّةٍ ، هذه[4] منها.

وهنا انتهى كلامُه فى إبدال حروف العلَّة الأربعة بعضها من بعض، وهي. حروف اللين والهمزة، وذكر في أثنائها الميم، وقد تقدَّمَ ذكر الهاء. ثم أخذ في ذكر مابقي منها وهى ثلاثة : التاء، والطاء، والدال، فابتدأ بالتاء فقال :

---

(١) كذا فى النسخ، وفى المنصف : «فلم يجز إعلال العين، لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعا».

(٢) المنصف ٢/٥ .

(٣) عن س، ك.

(٤) الأصل ، ت : هذا.

فَصْلٌ

ذُو اللِّينِ فَاتَافِى افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ
وَشَذَّ فِي ذِى الهَمْزِ نَحْو ائْتَكَلاَ

يعنى أنَّ حرف[1] اللين أُبْدِلَ تاءً في بِنْيةِ الافتعال إذا كان حرفُ اللين فاءَ الكلمة ويعنى في القياس المطّرِدِ. وذُو اللينِ : مبتدأٌ، خبره أُبْدِلَ . و«تا» مفعولُ أُبْدِلَ الثانى، والأولُ هو المقامُ المقامَ الفاعل . وفا : أصله فاءً، وهو حالٌ من ذي اللِّين العاملُ فيها أُبْدِلَ، والتقدير : ذُو اللين أُبدِلَ تاءً إذا كان فاءً كائنةً في افتعالٍ . وقد حَصَلَ أَنَّ التاء تُبْدَلُ من حَرْفِ اللين قياساً بشرطين :

أحدهما : أن يكون حرفُ اللين فاءَ الكلمة، تحرُّزًا من أن يكون عينا أو لامًا. أما كونه عينًا فإنه لم يَجِىءْ إبدالُه أصلاً . وأما / كونُه لامًا فقد أُبدِلت التاءُ منه قليلاً، وذلك أُخْتٌ وبنت، أصلُه : أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ، فنقلوهما إلى فُعْلٍ وفِعْلٍ، ثم أبدلوا من واوهما التاء، وليست التاءُ فيهما بعلامة تأنيث كما هو مقرّرٌ في غير هذا من الكتُبِ المبسوطة. ومن ذلك هَنْتٌ[2]، أصلُه : هَنَوَةٌ، بدليل قولهم[3]: ٣٧٨

على هَنَوَاتٍ شأنُها مُتَتَايعُ

ففعلوا به مافَعلوا بأُخْتٍ وبِنْتٍ. وكذلك كلتا، التاء فيها مُبْدلةٌ من

(١) الأصل : «حروف اللين أبدلت».
(٢) الأصل : هنه.
(٣) تقدم البيت في ص : ١٠ وخرجناه هنالك.

الواو، أصلها كِلْوَى على مذهب البصريِّين غير الجَرْمِي[1]، فأُبْدِلَت منها التاء. وهذا إبدالُها من الواو، وأما إبدالُها من الياء ففي قولهم : ذَيْتَ وذَيْتَ، وكَيْتَ وكَيْتَ، أصلها : ذَيَّةٌ وكيَّةٌ، فحذفوا الهاء وأبدلُوا من الياء التى هى لامٌ التاءَ. وكذلك التاء في ثنتان[1]، لأنه من ثنيتُ، لأنّ الاثنين قد ثُنِي أحدُهما إلى صاحبِهِ.

والثاني : أن يكون في بناءِ الافتعال. ويعنى : وماتصرّف منه، لأنّ مايلزمُ في المصدر يلزم في سائر مُتَصَرَّفاته، كالماضى والمضارع والأمر، واسم الفاعل والمفعول ، واسم المصدر والزمان والمكان. إلا أنه ترك التنبيه على ذلك اتّكالاً على فهم المراد. وعلى هذا تكون الفاءُ التى هى حرفُ لينٍ تلى تاء الافتعال. وتحرَّز بذلك من الفاء التى ليست في الافتعال فإنها لاتُبْدَل تاءً إلاّ أن يُسمَع سماعًا لايقبل القياسَ، فمن ذلك تُجاه[2]، وهو فُعالٌ من الوجه، وتُراثٌ فُعَالٌ من وَرِثَ ، وتَقِيَّةٌ فَعِيلَةٌ من وقيتُ، ومنه التَّقْوَى ، أصلها : وَقْوَى، وكذلك التُّقاة ـ وليس من هذا المسموع : اتَّقُوا الله ، فإنه إبْدالٌ في افتعل ، فهو من القياس ـ وتوراةٌ فَوْعَلَةٌ من وَرِى الزَّنْدُ، أصله : وَوْرَيَةٌ ، أبدلت الأولى تاءً هربًا من إبدالها همزةً لاجتماعها مع الواو الأخرى . ومثلها تَوْلَجٌ عند الخليل ، أصله : وَوْلَجٌ من الوُلُوجِ، وأنشد النحويُّون[3]:

متخذًا من عِضَواتٍ تَوْلَجَا

---

(١) انظر سرّ الصناعة ١٤٩ ـ ١٥٤.

(٢) انظر إبدال الواو تاءً في الأمثلة التالية في سر الصناعة ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٣) المنصف ١/٢٢٦، ٣/٣٨، والخصائص ١/١٧٢، واللسان : ولج، ضعو، وينسب البيت إلى جرير، ولم أجده في ديوانه.
وعضوات كذا في النسخ والمنصف، وقال ابن جني : العضوات جمع عضة، وهو شجر له شوك.
وفي الخصائص واللسان : ضعوات، وهو جمع ضَعَة، وهو شجر بالبادية مثل الثمام.
والتولج : كِناسُ الظبى والوحش.

ومنه تُخمةٌ فُعَلَةٌ من الوخامة، وتُكَأَةٌ فُعَلَةٌ من تَوكَّأت، وتُكْلانٌ فُعلانٌ من تَوَكّلت، وتَيْقُورٌ فَيْعُولٌ من الوقار، أنشد سيبويه للعجاج[1].

فَإنْ يَكُن أمْسَى البِلَى تَيْقُورِى

وقالوا : رَجُلٌ تُكَلَةٌ من وَكَلَ يَكِلُ، وأتْلَجَه، أى : أولجه، وضربه حتىّ أتْكَأه[2]. وقالوا : التَّلِيدُ والتِّلادُ، من ولد. وتَتْرَى فَعْلَى من المُواتَرَةِ، أصلُها وَتْرَى. وقد كثُر السماعُ في هذا لكنَّه[3] على غير قياس، لقلّتها بالنِّسبة إلى مالم تُقْلب واوُه تاءً، فلا تقول في وَجِيهٍ : تَجِيهٌ، ولا في وَزِيرٍ : تَزِيرٌ، ولا في وافدٍ : تافدٌ، ولا ما كان نحو ذلك.

هذا إبدالها من الواو، وأما إبدالها من الياء فلا أعلَم له مثالاً. فأما إذا اجتمع الشرطان معًا فإبدالها واجبٌ كما قال، والفاء عند ذلك قد تكون واوٌ وقد تكون ياءً، ولذلك أطلق الناظمُ القولَ في حَرْفِ اللين، ولم يُعَيِّن واوًا من ياءٍ. فأما الواو فمثالُها : اتَّزَنَ واتَّعَد واتَّصَفَ، من الوَزْن والوَعْد والوَصْفِ، وأنشد ابن جِنِّى[4] :

فإن تَتَّعِدْنِى أتَّعِدْك بمثلها ... وسَوْفَ أَزِيد القافياتِ القوارصا

---

(١) الكتاب ٣٣٢/٤، وسر الصناعة ١٤٦، والمنصف ٢٢٧/١، ٣٩/٣.
وهو في ديوان العجاج ٢٢٤.
والتيقور : الوقار، يقول : وقّرني البلي والكبر من المزح.

(٢) في سرّ الصناعة بعده : أي أو كاه. والمعنى ألقاه على هيئة المتكئ ، أو ألقاه على جانبه الأيسر.

(٣) الأصل : هذه الكلمة.

(٤) البيت للأعشى، ديوانه ١٥١، وهو في سرّ الصناعة ١٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١٠.
والرواية فيها : أزيد الباقيات.

/ وقال طرفه (١) :

وإنّ القــوافي يتّلجِنْ مَــوَالجــا
تضــايقُ عنهـا أنْ تَولّجــهـا الإبَرْ

وقال سُحَيمٌ (٢) :

ومــا دُمْــيَــةٌ من دُمَى مَــيْــسَنا
نَ مُــعْــجِــبَــةٌ نظرًا واتِّصــافـا

أراد : ميسان. وهذا كثير جداً.

وأما اليـاء فمثالها : اتَّبَسَ ، من اليُبْس . واتَّسَر ، من اليُسْر(٣) ، وأشباه ذلك .

والعلّةُ في القلب في هذا الموضع أنَّهُمْ لو لم يقلبوها تاءً لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ماقبلها ياء فيقولون : ايتَزنَ، ايتَعَد، ايتَلَجَ، وإذا انضمَّ ماقبلها رُدّتْ إلى الواو فقالوا : مُوْتَزِنٌ، ومُوتَعِدٌ، ومُوْتَلِجٌ، ومُوْتَسِر، وإذا انفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا نحو : ياتعد، وياتَزِنُ، وياتِسُر. فلما كانت مع بقائها على أصلها يُتَلاعبُ بها إلى غير مستقرٍّ، وكذلك الياء، أرادوا أن يقلبوهما إلى حَرْفٍ جَلْدٍ لا يتغيَّر وإن تغيَّرتِ الأحوال، فأبدلوهما تاءً، وكانت أولى لأنها قريبة المخرج من الواو، لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفتين، وأدغموا التاء في تاء الافتعال.

---

(١) ديوانه ١٦١، والبيت في سر الصناعة ١٤٧، والخصائص ١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١٠.

(٢) ديوانه ٤٣. والبيت في سرّ الصناعة ١٤٧، والخصائص ٢٨٢/١، ٤٣٧/٢.
وميسنان : كورة بين البصرة وواسط أرادَ : صنما من أصنام ميسنان.

(٣) سر الصناعة ١٤٨.

ثم قال : «وَشَذَّ في ذي الهَمْزِ نحوُ ائْتَكَلاَ»، يعنى أنّ ماكانت فاؤه همزةً وكان في بنية الافتعال فإنه خارجٌ عن هذا الحكم فلا تُبَدلُ الهمزةُ فيه تاءً كما تُبْدَل الواو وغيرها من حروف اللين، فلا تقول في افتعل من الأخذ : اتَّخَذَ، ولافي افتعل من الأهل : اتّهل يَتَّهِلُ، ولا فيه من الأمْر : اتَّمر، ولا نحو ذلك، ولا من الأكل : اتَّكَلَ. وانما تقول : (ايتكل[1])، كما مَثَّل، وفي مضارعه : يَأْتَكل. وكذلك: مُؤْتَكِلٌ ومُؤتَكَلٌ، قال الأعشى[2]:

أبلغ يزيد شيبان مألكة

أباثُبَيتٍ، أما تَنْفَكّ تأتَكِلُ

وما جاء مما كان من[3] هذا فشاذٌّ كما (قال[4]) لايُقاس عليه نحو قولهم : اتّهل من الأهل واتَّمن واتَّزَر من الأمانة والإزار. وأنشد ابن الأعرابي[5]:

في داره تُقْسَم الأرزاق بينهمُ

كأنما أهله منها الذى اتّهلاِ

ومن ذلك : اتَّخَذَ، عند الزجّاج، هو افتعل من الأخذ، وجعله من تَخِذَ يتْخَذُ،

---

(١) سقط من س.

(٢) الأعشى، ديوانه ٦، والتكملة ٢٠٩، والخصائص ٢٨٨/٢، واللسان : أكل، ألك.
والأتكال : السعى بالشرّ والفساد.

(٣) الأصل : في.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) البيت في الخصائص ٢٨٧/٢، واللسان : أهل. وفيهما : تقسم الأزواد. وقائله مجهول.

كما قال تعالى : {قال : لو شِئْتَ لتَخِذْت عليه أجراً[١] } ، كما قرأها ابن كثير وأبو عَمْرٍ[٢] .

وإنما نبّه على هذا الشذوذ وكان في غِنًى عنه، لأنّ الكوفيّين[٣] يقيسون هذا ـ فيما نُقِل عنهم ـ فيُبْدِلون الهمزةَ تاءً، ويدغمونها في تاء الافتعال، قياساً على ماسُمِع من ذلك. ووجْهُه عندهم هو الوجه الذى لأجله أُبْدِلت من الياء والواو، لأنّ الهمزة تصير بالتسهيل حرف لينٍ، فَتَصير في التصرُّف على غير حالةٍ واحدةٍ، إذ لو قلت ايتَخَذ ياتَخِذُ وموتَخِذٌ ،، لكان مثل : ايتعَدَ ياتَعدُ ومُوْتَعِدٌ، فأبدلوا الهمزة حرفًا جلدًا لايتغيَّرُ، وهو التاء. فيقول في افتعل من الأكل : اتَّكَلَ أو من الأمر : اتَّمَرَ، أو من الأسر : اتَّسَرَ، أو من الأَمَلِ : اتَّمَلَ ، وما أشبه ذلك.

والأصحّ ماذهب إليه الناظم من كون ذلك بالسماع؛ إِذْ لم يجيءْ في كلام فصيح، ولا كَثُر كثْرَةً يُعْتَبرُ مثلُها في القياس. وأما اتَّخَذ فلا يتعيَّن فيه الإبدالُ من الهمزة لإمكان كونه مَبْنِيًا من تَخِذَ يَتْخَذُ، وقال المزِّق العَبْدىّ[٤]:

وقد تَخِذَتْ رِجْلى إلى جَنْبِ غَرْزِها

نَسِيفًا كأفْحُوص القطاة المُطَرِّقِ

---

(١) الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) الإقناع لأبي جعفر بن الباذش ٦٩١.

(٣) شرح الشافية للرضى ٣/٨٣.

(٤) اسمه : شأس بن نهار. والبيت في الخصائص ٢/٢٨٧، واللسان : نسف، وطرق. والغَرْزُ للناقة مثل الحزام للفرس، والغَرْزُ للجمل مثل الركاب للبغل. والنسيف : أثر العضِّ والركض. والأفحوص: المبيض ـ والمطرِّق : وصف للقطاة، يقال : طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها، وَوَصْفُ الأنثى بالمطرِّق كما يقال : مرضع وحائض .

/ وفي كلام الناظم بعدُ نظرٌ من أوجه ثلاثةٍ :

أحدها : أنه أطلق الحكم بالإبدال في الواو والياء إذا اجتمعت الشروط، فاقتضى بظاهره أن ذلك واجبٌ، إذْ لم يأت بلفظٍ يدلّ على الجواز، وإطلاقُ الوجوب غيرُ صحيح؛ إذْ للعرب في هذا الإبدال وجهان، أحدهما ماذكر، والآخر البقاءُ على الأصل فتقول : ايتعَدَ ياتَعِدُ ومُوتَعِدُ (ومُوتَعدٌ)[١]، وايتَسَرَ يا تَسِرُ ومُوتَسِرٌ وكذلك سائر الباب، وسمع الكسائى : الطريقُ ياتَسَقُ وياتَسَعُ، أى : يتّسِقُ ويتّسِعُ[٢]، فإذًا الوجهان جائزان، وهو على خلاف ماظهر من كلامه.

والثانى : أنه جعل التّاءَ في نحو اتّكل بدلاً من الهمزة، ألا تراه كيف قال : «وشذَّ في ذى الهمز»، أى : وشذَّ الإبدالُ في الهمزة في ذي الهَمْزِ. وليس الإبدالُ كذلك ههنا، بل التاء بَدَلٌ من حرف اللين المُبَدلِ عن[٣] الهمزة؛ إذ لانسبة بين الهمزة والتاء لتباعدهما في المخرج ولذلك لم تُبْدَل التاء من الهمزة في غير هذا الموضع البتَّةَ فكيف يقال بِبَدَلِ التاء من الهمزةِ ؟! وإنما بصحيح ماقاله في التسهيل[٤] من أنها قد تُبَدل من الياء والواو وهما مبدلتان من الهمزة. هذا هو الذى يجرى على القياس، فاتّهل أصله :اِأْتَهَلَ، فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً لاجتماع الهمزتين فصار ايتهل، ثم فُعِلَ به مافُعِل باتَّسَرَ. وكذلك مُتَّهِل أصله : مُؤْتَهِل، ثم سَهَّلُوا فقالوا : مُوتَهِلٌ فصار كمُوتَعِدٍ، فجرى على قياسه.

---

(١) عن س، ك.

(٢) سر الصناعة ١٤٨.

(٣) في النسخ : عنه.

(٤) التسهيل ٣١٢.

والثـالث : أنه أطلق الإبدال في ذى اللين، وذو اللـين ثلاثةُ أحـرفٍ : الواو، والياء، والألف، فالواوُ وَالياء ظاهرٌ فيهما الإبدال كما ذكر، وأما الألف فخارجةٌ عن هذا؛ إذْ لا تُبْدَلِ التاءُ من الألف أصلاً، وإنما وقع الإبدال من الباقيين.

فـإن قـيل : مـاتُنكِر من أن تكون التـاء في ياتعِـدُ وَياتسـرُ بدلاً من الألف فيكون إطلاقُه القولَ في ذي اللين مرادًا، فتدخل الألفُ في هذا الحكم .

فالجواب : أنّ الألف إنما أُبدِلَت من الياءِ والواو على حدّ ياجل في يَوْجلُ تخفيفا، حين عَزَموا على استعمـال الأصل، وأما في حال الإبدال تـاءً فلم يُبْدِلوا إلاّ من الواو واليـاء؛ إذ لا فـائدةَ في توسـيط هذه الرُّتبـةِ في الإبدال ولا دليل عليهـا، فليست بمرادةٍ لأنـها رتبة تخـفيفٍ تلزم الاستـعمـال، والذين يبدلون لم ينطقـوا بالأصل فـيميلوا إلى التـخفـيف، وإذا كـان كذلك ثبت أن كـلام الناظم مُعْتَرَضٌ.

ووجـهٌ رابعٌ ، وهو أنَه مَـثّل بائتكل، وتمـثيلُه به ظاهرٌ في أنه مـسموعٌ من العرب أن يُقال فيه : اتَّكَلَ . وقد أشار ابنُه فـي شرح هذه الأرجوزة[1] إلى أنـه لم يُسَمْـع ذلك فيه فكان الأحـقُّ أن يُمَثِّل بما سُمِـع، وقد حكوا من ذلك اتَّهَل، كما تقدم، فكان مُوافقاً لما أرداده في القافية من الإتيان باللام رَوِيًا .

والجواب عن الأول : أن الإبدال هو الأشـهر والأكثر استعمـالاً، وهى لغة أهل الحـجـاز التى نزل بهـا القـرآن، ولذلك قـال في التـسـهـيل : تُبْـدَلُ في اللغـة الفصحى التاءُ من كذا[2] وأمـا البـقـاء على الأصل دون إبدالٍ فلُغَـةٌ ليـست في

---

(١) قال ابن الناظم ٨٦٥ : «ولايريد أنه يقال في افتعل من الأكل : اتّكل».

(٢) التسهيل ٣١٢.

الشـهرة هنالك/، ولذلك قال سيبويه : وأمّا ناسٌ من العرب فإنهم جعلوا ٣٨١
(هذا[١]) بمنزلة واو »، قال : «فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها
وكانت معتَلَّةً، فقالوا: ايتعد، كما قالوا : قيل. وقالوا : ياتَعِدُ كما قالوا :
قال، وقالوا : مُوتَعِدٌ كما قالوا : قُوْلَ[٢]». وإذا كانت قليلةً فقد علمت من
عادته في هذا النظم الاعتمادَ على نَقْلِ الشهير والأشهر، والبناءَ على
الكثير والأكثر، وجَعْلَ ماعداه في حيز الإغفال ، وفي جانب الاهمال فهذا
من تلك المواضع المعلومة، فليس بملومٍ في هذا.

والجواب عن الثاني : أنه لم يجعل التاء بدلاً من الهَمْزةِ ولا له في
ذلك نصٌ ولاظاهر إطلاقٍ وإنما قال : «وشذ في ذي الهَمْزِ»، يعنى أن
الإبدال المذكور شاذٌ فيما فاؤه همزةٌ، ولا شكٌ أنّ الإبدال المذكور هو إبدال
التاء من الواو والياء، فإذا لم يحصل عنده الإبدالُ من الهمز البتّة وإنما
كلامُه يقتضى مانصٌ عليه في التسهيل كأنه يقول : ما أصله الهمزُ شذّ
فيه إبدال الواو والياء تاءً. وهذا بلاشك يُعطِي أنّ الواو والياءَ هى المبدلةُ
تاءً، ويُشْعِرُ أنَّ أَصْلَهما الهمزُ، فصار معنى الكلام معنى قوله : وقد تبدل
التاء منهما وأصلُهما الهمزُ. فلم يكن في كلامه إشكال.

والجواب عن الثالث : أنه أطلق القول في ذي اللين عِلْمًا بأنّ الألف
لاتكون هَهُنا فَتُبْدَلَ تاءً، لأنّ الألف لاتكون أصلاً بنفسها ولاسيّما في
موضع الفاء، وإنما تكون منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ، فاتّكَلَ على علم الناظر[٣]

(١) سقط من الأصل، ت. ونص الكتاب : «جعلوها بمنزلة».

(٢) الكتاب ٤/٣٣٤.

(٣) الأصل : الناظم.

في نظمه بهذه القاعدة، فلم يحتج إلى تقريرها، وكان قولُه : «ذو اللين[1]» أخصر[2] من أن يقول : الواو والياء حكمهما كذا . وهذا ظاهر.

والجواب عن الرابع أنْ يُقالَ : لعلّه لم يحفظ اتَّهَلَ، فأتى بمثال على أصله من الهمزبَيَّن به النوع الذى شَذَّ فيه الإبدال كأنه قال : وشذّ الإبدال فيما كان فاؤه همزةً نحو كذا . فإنّما مثَّل في الحقيقة نوع ماشذّ فيه الإبدالُ ، فالمثال على هذا التقدير مطابقٌ.

وقد تقرِّر له هنا أنّ التاءَ تُبْدَل من حرفين في الحقيقة، من الواو والياء، وترك إبدالها من غير ذلك لشُذوذِه، فقد أُبْدِلت من خمسة أَحُرفٍ سِوَى ما أشارَ إليه من إبدالها من الهمزة، فهى في الحقيقة مبدلةٌ من ستَّةِ أحرف :

أحدها : السِّينُ، فقالوا : سِتٌّ، وأصله : سِدْسٌ، بدليل أسداس، وسديس، والتَّسدِيسُ. ولكنهم قلبوا السين الثانية تاءً لتقرب من الدال التى قبلها وهى مع ذلك حرفٌ مهموسٌ، كما أن السِّين مهموسةٌ، فصار التقدير «سِدْت[3]»، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربا في المخرج أبدلوا الدال تاءً لاجتماعهما في الهمس، ثم أُدْغمِت التاء في التاء، فصار : «ست». ومن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى[4]:

ياقاتل الله بنى السِّعْلاةِ

عَمْرو بن يَرْبُوعٍ شرارُ النات

غيرِ أعِفَّاء ولا أكيات

---

(١) في النسخ : ذي.
(٢) الأصل، س : أخصُّ.
(٣) الأصل : سدس.
(٤) سرّ الصناعة ١٥٥، والخصائص ٥٣/٢، وشرح الشافية للرضى ٢٢١/٣، وشرح شواهده : ٤٦٩.
والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري، وهو شاعر جاهلي .

أراد : الناس، وأكياسٍ، فأبدلوا السين تاءً لاتفاقهما في الهمس والزيادة وتقارب المخرج.

والثاني : الصادُ، قال بعضهم في لصٍّ : لِصْتٌ، وفي جمعه : لُصُوتٌ، أنشد ابن جنيٍّ[1]:

/فتركن نَهْدًا عُيَّلاً أبناؤها ٣٨٢

وبنى كنانة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ

والثالث بالطاء، قالوا في فُسطاطٍ ، فُسْتاطٌ ، قال ابن جنِّى : «التاءُ فيه بدلٌ من الطاء لقولهم في جمعه فساطيطُ، ولم يقولوا : فساتيط[2]». فالتاء إذًا بدلٌ من الطاء لامحالة[3].

والرابع : الدال، قالوا : ناقةٌ تَرَبُوتٌ، وأصلُها : دَرَبُوتٌ، وهى فَعَلُوتٌ من الدُّرْبة، أى : هى مُذَلَّلَةٌ، فالتاءُ بدل من الدال[4].

والخامس : الياء، قال رجل من بني عوف بن سعد[5]:

صَفْقَةَ ذى ذَعَالتٍ شِمِلٍّ

(١) تقدم الشاهد في هذا الجزء، انظر ص ١٦٣ .

(٢) سرّ الصناعة ١٥٧.

(٣) عبارة ابن جنى : «فالطاء إذن أعمّ تصرُّفًا».

(٤) في النسخ : «فالدال بدل من التاء».

(٥) سر الصناعة ١٥٧، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢١، وشرح شواهده : ٤٧٢.

والذعالب والذعالت : قطع الخرق. وشمل : كذا في نسخنا، وإحدى نسخ سرّ الصناعة، وبعد البيت على هذه الرواية». بيع امرئٍ ليس بمستقلٍّ

ورواية البيت كما أثبتت في سرّ الصناعة، وشرح الشافية، واللسان :

صفقة ذى ذعالت سَمُول بيع امرىء ليس بمستقيل

وثوب سمول : خلق. وإذا كانت «شمِلّ» هى الرواية فهى بمعنى السريع، يقال : جمل شِمِلّ : سريع، وكأنه على التشبيه، ويكون وصفًا لذى.

وهو يريد الذعالب. وهذه[1] كلُّها شواذ[2].

ثم أخذ يذكر حكم الحرف الثاني وهو الطاء، والثالث وهو الدال فقال :

طَاتَا افْـــتِـــعَـــالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ

فِـي ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِـــرْ دَ الأَبَقِـي

طا : منصوبٌ على المفعول[3] الثاني لرُدَّ، والأول قوله : تا افتعالٍ. وتُعَدَّى رُدَّ لاثنين لأنّ معناه معنى صَيِّرْ في هذا الموضع. وإِثْرَ مُطْبَقِ : ظَرْفٌ ويعنى أنّ التاءَ تُبْدَلُ طاءً إذا اجتمع لها شرطان :

أحدهما : أن تكون التاءُ هى التاءَ الزائدة في بناء الافتعال، يريد : وما تصرَّف منه. وهذا الشرط يشتمل على شرطين، الأول : أن تكون التاءُ مع الحرف المُطْبِقِ في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك بأن يكون المُطبِق فاء الافتعال لتقع بعده التاء، فلو كانا في كلمتين لبقي كلّ واحدٍ منهما على أصله، قال المازنى : «وإن كانت التاء منفصلةً لم يُفْعَل ذلك نحو : قَبِّض تلك، وغلِّظْ تلك[4]» يريد لا تقول : قبِّضْ طلك، ولا غَلِّظ طلْك ، كما تقول : اضطرب واظطهر، لأن للمنفصل نحوًا ليس للمتَّصل، إذ المنفصلُ غيرُ لازمٍ فلم يُعتبر؛ إِذْ لايلزم أن يجيءَ بعد الضاد أو الظاء فيه تاءٌ، لأنك تقول : قَبِّضْ خالدًا، وغَلِّظ هذا، وما أشبه ذلك. والثانى : أن تكون التاءُ تاء الافتعال لاغيرها، فإنها إن كانت غيرها لم تُقْلب التاءُ طاءً وإن وقعت إثر مُطْبِقٍ، فتقول : فَحَصْتُ برجلى، وخَبَطْتُ ونهضتُ، ولفظتُ. فلا

---

(١) قبله فيما عدا (ك) : قال.

(٢) الأصل : شواهد.

(٣) الأصل : الفعل.

(٤) المنصف ٢/٣٣١.

تُقْلَبُ التاءُ طاءً. هذا هو الأعرفَ، لأنّ التاء في الحقيقة من كلمةٍ أخرى وإن كانت مُتَّصلةً بالكلمة وفي عداد الجزء منها، لكنها ليست كالمتّصلِ الأصلي. وإلى معنى الاتّصال يرجع هذا أيضا، ولأجل ذلك أتى الناظم بمثال الافتعال؛ إذْ لايتأتّى أن تأتى التاء في الغالب إثر مُطْبِقٍ إلاّ فيه، فلذلك خصَّ به هذا الحكم. وقد قالوا : فَحَصْطُ، وخَبَطُّ ونَهَضْطُ. وهى لغةٌ قليلة لبعض العرب، قال سيبويه : «وقد شبّه بعضُ العرب ممّن تُرتَضَى عربيَّتُه هذه الحروفَ الأربعةَ : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء في فَعَلْتُ، بِهِنّ في افتعل، لأنه يُبْنَى الفعل على التاء ويُغَيَّر الفِعْلُ فَتَسْكُن اللامُ كما تسكن الفاء في افْتَعَلَ، ولم يُتْرك الفعلُ على حاله في الإظهار، فضارعت عندهم افتعل، وذلك قولهم : فَحَصْطُ برجلى، وحِصْطُ عنه، وخَبَطُّه، وحَفِطُّه..» قال : «وسمعناهم ينشدون هذا البيت، (وهو) لعلقمة بن عَبَدَة[1]:

وفي كلِّ حىٍّ خَبَطٌّ بِنِعمةٍ
فَحُقَّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ

/ ووجْهُ ذلك ماذكره سيبويه من اتّصال الفاعل بالفِعْلِ وجَعْله معه كالجزء حتّى غُيِّر له آخره بالتسكين لئلا تتوالى أربع متحرّكات نحو : ضَرَبْتُ وخَرَجْتُ، ولم يفعلوا ذلك في ضمير المنصوب نحو : ضَرَبَنا، إذ ليس الضّمير هنالك مع الفعل كالجزء فلم يُعْتَبر معه توالى الحركات فلما كان كذلك شبَّهوا التاء بما هى فيه من نفس البِنْيَة، وذلك افتعل، فأبدلوا ٢٨٣

(١) الكتاب ٤/٤٧١، والمنصف ٢/٣٢٤، وشواهد الشافية ٤٩٤، وديوان علقمة ١٦، وبشرح الأعلم ٤٨.

التاءَ كما ابدلوها في افتعل. لكن هذه لغةٌ قليلةٌ وقياسُها ضعيفٌ، من حيثُ عُومِل المنفصلُ معاملة المتّصل ، فلذلك لم يبن عليها الناظمُ واشترط الاتِّصال المحض، قال سيبويه : «وأعرفُ اللغتين وأجَودُ ألاّ تَقلبَها طاءً، لأن هذه التاءَ علامةُ الإضمار، وإنما تجيءُ لمعنًى، وليست تلزمُ هذه التاءُ الفِعْلَ ، ألا ترى أنَّك إذا أضمرت غائبا قلت : فَعَلَ، فلم تكن فيه تاءٌ ، وليست في الإظهار. فإنما تصرَّف فَعل على هذه المعانى، وليست تثبتُ على حالٍ واحدٍ، وهى في افتعل لم تدخُلْ على أنها تخرجُ منه لمعنى ثم تعودُ[1] لآخر، ولكنه بناءٌ دخلته زيادةٌ لاتفارقه ، وتاءُ الإضمار بمنزلةِ المنفصلِ[2]».

والشرط الثانى : أن تكون التاءُ إثْر مُطْبَقٍ ، وهو على حَذْفِ الموصوفِ ، أى : إثْر حَرْفٍ مُطْبَقٍ ، والمُطْبَقُ : نوالإطباقِ ، وهو من الحروف أربعة : الصادُ والضادُ، والطاءُ والظاءُ ومعنى الإطباق : أنّك إذا وضعت لسانك في مواضع هذه الحروف انطبق لسانك من مواضِعِهنَّ إلى ماحاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك[3] إلى موضع الحروف . وماعدا هذه الحروف فإنما يحضر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعِهِنَّ . قال سيبويه : « فهذه الأربعةُ لها موضعَانِ من اللسان[4]». (و[5]) يعنى أن الطاء لها موضع الدال وموضع آخرُ

---

(١) الأصل : تعود منه لآخر.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٢.

(٣) ماعدا (ك) : وبين الحنك.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٥) عن ك.

هو المفسَّر بالإطباق ، وهو فَضْلُ صوت الطاء على الدال، ولذلك قال سيبويه : «ولولا الإطباقُ لصارت الطائف دالاً : والصاد سيناً، والظاءُ ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس[1] من موضعها غيرها[2] وماعدا هذه الأربعةَ هى المنفتحة.

فإذا تقرّر هذا فنقول : إذا كانت التاءُ قد وقعت إِثْر حرفٍ مُطْبَقٍ لزم ذلك الحكمُ من الإبدالِ، فإن لم يكن قبلها حرفٌ مطبق لم تبدَلْ طاءً نحو : اقترب، واغترب، واعتزل، واختصهم، ونحوِه. ومثال ما اجتمع فيه الشرطان قولك في الصاد : اصطبر واصطرف. وفي الضاد : اضطرب، واضطجر. وفي الطاء : اطَّلع واطَّبَع. وفي الظاء : اظّعَنَ، واظْطَلَم. ويُنْشَدُ بيت زُهَير، أنشد بعضه سيبويه[3]:

هو الجوادُ الذى يُعْطِيكَ نائِله

عَفْوًا ويُظْلَم أحيانا فَيَظْطَلِمُ

هكذا بالإبدالِ دون إدغام.

والمضارع من هذا والأمر، واسم الفاعل و(اسم[4]) المفعول وغيرها، على حكمٍ واحدٍ، فقد أُطْلَقَ لفظ الافتعال الذى هو الأصلُ للجميع، وهو المصدرُ.

---

(١) الكتاب : «ليس شيء من ....».

(٢) الكتاب ٤/٤٣٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٦٨، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٨٩، وشرح شواهدها ٤٩٣. والبيت في ديوان زهير ١٥٢.

(٤) عن ك.

٣٨٤ ووجهُ مافعلوا من / هذا أنَّ قَصْدَهم بذلك التقريبُ بين الحروف التى فيها تقاربٌ وتباعدٌ من جهتين ، وذلك أن التاء تقاربُ حروف الإطباق في المخرج، ولذلك أُدْغمت التاء في جميعها نحو : (هُدِّمَت صَّوامع[1])، وضَرَبَت ضَّربَةٌ، وجاءت طَّالبةٌ، وضَرَبَت ظَّالمة. وهى تباعدها في أنها الا إطباقَ فيها، مع أنّ الصّاد والضّاد لا يُدْغمان فيها، فكرهُوا ذلك التباعُدَ مع امتناع الإدغام في البعض بإطلاق، وامتناعه هنا في الثانى. وذلك أنهم كرهوا أن يذهبوا بالإطباق هنا لأنهما في كلمة واحدةٍ مع أنّ التاء زائدةٌ لو قالوا : مُتَّلع في مُطَّلع، الذى أصله : مُطْتَلِعٌ، فكرِهَوا أن يِغْلِبَ الزائد في ذلك الأصلىّ، ولذلك أجازوا (في[2]) مُتُّرِدٍ[3] قَلْبَ الثانى للأول، وكرهوا أيضا إبقاء الإطباق فيلزموا الإطباق حرفًا ليس أصلُه ذلك. وليس حكمُ ماهو من كلمتين كذلك، لأنّه عارضٌ قليلٌ، فأرادوا أن يقلبوا التاء حرفًا من مخرجها موافقًا لها في الشّدة موافقًا لتلك في الإطباق، وهو الطاء، فقالوا: مُصْطَبر من الصَّبْرِ، ومُضْطَرَب من الضَّرْب، ومُظْطَلِم من الظُّلْم ومُطَّلِبٌ من الطَّلبِ . فلزم الإدغامُ في هذا الأخير لاجتماع المِثْلين والأول منهما ساكن .

فإن قيل : ولعلّ القلب هنا للإدغام لامقاربة الحرفين .

فالجواب : أنه لو كان كذلك لجاز مُتَّلِبٌ كما جاز مُتَّرِدٌ[3] في مثْتَرِد، هذا مع أنه لذا لزم قلبُ التاءِ طاءً من أجل هذه الحروف التى ليست من

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) ليست في ك.

(٣) يقال : اثَّرد ثريدًا واتَّرده : اتَّخَذَه. وانظر الكتاب ٤/٤٦٨، ٤٦٩.

مخرجها لتقارب مابينها للمباعدة التى بينهما في الإطباق، فَأَنْ تُقْلب مع الطاءِ طاء أَحْرى بذلك وأقرب.

فإن قيل : ظاهرُ كلام الناظم أنّ الإبدال طاءً هنا لازمٌ، على عادته في إطلاقِ مثل هذه العبارة، يريد بها الوجوب، لأنه قال : «طاتا افتعالٍ رُدّ» فيظهر أنه حكم واحدٌ يمتنع خلافه. وليس كذلك؛ إذ يجوز في التاءِ مع هذه الحروف الإبدالُ الذى عَيَّن وإبدالٌ آخر :

فأما مع الصاد فتبدلها صاداً فتقول في مصطبر : مُصَّبِر، قال سيبويه[1]: «وحدثنا هارون أنّ بعضهم قرأ : {فلا جُنَاح عليهما أن يَصَّالِحا بينهما صلْحًا[2]}. أراد أن يصطلحا. وهى قراءة عاصم الجْحَدِرىّ[3]، ولايجوز هنا أن يُبْدَل الصاد طاءً فتقول : مُطَّبِرٌ، لأن الصاد لا تدعم فيما لس من مخرجها لما فيها من امتداد الصوت الصفيريّ .

وأما مع الضاد فيجوزُ أن تبدلها ضاداً فتقول في مضطجع : مُضَّجِعٌ، كما يجوز هنا أن تبدل الضاد طاءً فتقول مُطَّجِعٌ. وجاز هنا مُطَّجع وإن لم يَجُز في مصطبر مُطَّبِرٌ، لأن الضاد ليست في السمع كالصَّادِ من جهة أن الصغير الذى في الصَّادِ أكثر في السمع من استطالة الضاد.

وأمّا مع الظّاء فيجوز إبدالها ظاءً فتقول في مُضْطَلَمٌ: مُظَّلَمٌ، كما قالوا : مُصَّبِر، وكما جاز أيضا أن تُبدِلَ الظاء طاءً فتقول : مُطَّلم ويُنْشَد بن بَيْتُ زهير[4] :

ويُظْلَم أحيانًا فَيطَّلِمُ

---

(١) الكتاب ٤/٤٦٧.

(٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء.

(٣) المحتسب ١/٢٠١.

(٤) انظر سرّ الصناعة ٢١٩.

بقلب الظاءِ طاءً، وعليه أنشده سيبويه[1]. ويروى : فَيَظَّلِمُ، بقلب التاء ظاءً.

وأما مع الطاء فليس إلا وجه واحد.

فَتَرَكَ الناظمُ هذا كلَّه مع جوازه وشهرته، وقد ذكر ذلك في التسهيل فحصَّل المسألة تحصيلا حسنًا. هذا وَجْهٌ من النظر / في كلامه. ٣٨٥

فالجواب[2] من وجهين :

أحدهما : أنّ هذه الوجوه المذكورة لاتُعَدُّ في رُتْبِة ماذَكَرَ، وإنما هيَ قليلة، فلم يذكرها لذلك.

والثاني ـ وهو المعتمدُ في الجواب ـ : أنّ هذا الإبدال إنما هو ثانٍ عما ذكره، فالتاءُ تُبدلَ طاءً على ماتقدَّم ثم تُبْدَل بعد ذلك. وأيضًا إذا أُبْدِلت بعد ذلك فللإدغام لا لمجردّ البدل خاصةً. ولذلك إذا قَرَّر النحويُّون مثل ماقرّر الناظم قالوا : فمن أراد الإدغام للقرب في المخرج والاتفاق في الإطباق قلب الثاني للأول، أو الأول للثاني، على حسب ماذُكرِ في السؤال، لأنه مُوجِبَ الإدغام إنما حَصَل بعد الاتفاق في الإطباق لاقبل ذلك؛ إذ التاءُ ـ إذا كانت على أصلها ـ بعيدةٌ من حروف الإطباق فلم تكن لتُدْغَم فيها إدغام المُقَارِب مع التباعُدِ، ولذلك لاتُدْغم فيهما الصّاد والضّاد كما تقدَّم. وإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من تقديم إبدالِ الطاءِ، ثم بعد ذلك يتقارَبُ الحرفان، فمن شاء الإدغام أدغم، فيقلب الأول للثاني، أو بالعكس، ولأجل هذا قال في التسهيل بعدما قَرَّر الإبدال المذكور : «وتُدْغَم في

---

(١) انظر ص : ٣٧٩ .

(٢) الأصل : والجواب .

بدلها[1]» ـ يعنى في بَدَلِ التاء ـ [2] الظاءُ والذالُ والضادُ[3]». ويريدِ أنَّك تقول : اطَّلَم[4]، واطَّجع وادّكر. على أنه قد قال : «وقد تُجعل ـ يعنى التاء ـ مثل ماقبلها من ظاء أو ذال أو ضاد[5] أو حرف صفير ». وليس الكلام هنا في التسهيل، وإنما أتيت بكلامه تأنيسًا بما[6] قاله غيره.

ثم قال : «في ادَّان وازْدَدْ وادَّكِرْ دالاً بَقِي». الضمير في «بَقِي» عائد إلى التاء المتقدِّم الذكر، وهو التاء في الافتعال، فيعنى أنّ التاءَ المذكورة تُبْدَل دالاً في نحو هذه الأمثلة التى هى : ادّان، وازدَدْ، وادَّكِرْ. وهذه الأمثلة أشارتْ[7] إلى أنَّ موجب الإبدال فيها تقدُّم الدالِ أو الزاى أو الذال على تاء الافتعال، لأن ادَّان افتَعَلَ من الدّين :

أصلُه : ادتان. وازْدَدْ : افتَعِلْ من الزيادة، أصله : ازْتَدْ. وادَّكِرْ : افْتَعِلْ من الذِّكْرِ، أصله : اذْتَكِرْ. وقد حصل من هذا الكلامِ اشتراطُ شرطين :

أحدهما : أن تقع التاء بعد أَحَدِ ثلاثة أحرُفٍ، وهى: الدال، والزاى، والذال. فإن وقعت بعد غيرها لم تنقلب دالاً، فلا تقول في استلم : اسدلم، ولا في اثَّرَدَ[8]: اثْدَرَدَ ولا في اظطلم : اظدلم، ولا ما أشبه ذلك، وإن كانت السينُ

---

(١) التسهيل ٣١٢.

(٢) الأصل : طاء. وفي باقي النسخ : الطاء.

(٣) الذى في التسهيل : «الظاء والذال» فقط.

(٤) في النسخ : اظّلم، بالظاء المعجمة.

(٥) «أوضاد» ليست في التسهيل.

(٦) س : كما.

(٧) الأصل : إشارة.

(٨) اثترد، واثَّرد، واتَّرد : اتخذ ثريداً.

مع الزاى من مخرج واحد والثاء والظاء مع الذال كذلك. وقد أُبدلت بعد الجيم لكن قليلاً فلذلك لم يذكرها مع الثلاثة كقولهم : اجدمعوا في اجتمعوا. واجدَزَّ في اجتَزَّ، من جَزَزْت ، أنشد الكسائى، ونسبه الجوهرىّ ليزيدَ بنِ الطَّثْرِيَّة، ويُقَال : بل هو لِمُضَرِّسٍ[1]:

فَقُلْتُ لصاحِبِى : لا تَحْبِسَانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ ، واجْدَزَّ شِيحا

والثاني : أن تكون التاءُ تاءَ الافتعال. ويلزم من ذلك أن تكون التاءُ متَّصلةً بالزاى أو الدال من كلمة واحدةٍ، فإن كانتا من كلمتين لم يَجُزْ ذلك، فلا تقول في أحرز تالدًا : أحْرِزْ دالدًا. ولا في انبِذْ تالدًا : انبِذْ دالدًا. ولا ما أشبه ذلك وعلى ذلك أيضًا لاتقول في حَزَزْتُ : حَزَزْدُ، ولا في حَدَدتُ : حَدَدُّ، ولا في نَبَذْتُ : نَبَدُّ. وإن لم تكن تاء افتعل لم تُبْدَل أيضًا إلاّ أن يَشِذَّ من ذلك شيءٌ نحو : دَوْلَجٍ في تَوْلَجٍ[2] فإذا توفَّرَ الشرطان / ٣٨٦ قلت : ادّان، من الدين، افتَعَل منه وازداد، كذا، وادّكر، كذا : ادّعى من الدعوى، وادَّرى، من الدراية، قال[3]:

وماذا يدَّرى الشعراءُ منِّى ... وقد جاوزت حدَّ الأربعين؟!

---

(١) الصحاح : جزز. والبيت في سر الصناعة ١٨٧، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٢٨، وشرح شواهده: ٤٨١، وقد ذكر البغداديّ عن ياقوت وابن برِّى أن البيت لمضرِّس بن ربْعىّ الفقعسى وهو في ديوانه ٦٥.

يقول : لاتقلع أصول الحطب وعُروقه، واكتف بقطع الشيح فهو أسرع وأسهل.

(٢) التولج : المكان الذى تلج فيه. والتاء فيه بدل من الواو، انظر الكتاب ٤/٣٣٣، وسرّ الصناعة ١٠٤ ـ ١٠٥، ١٤٦، ١٨٧.

(٣) سحيم بن وَثيل، والبيت في سرّ الصناعة ٦٢٧، أمالى السهيلى ٦٥، وشرح الكافية للرضى ٣/٣٨٣، والخزانة ٨/٦٥.

وفي القرآن الكريم : { وادّكر بعد أمّةٍ[1] }، وفيه : {فهل من مُدَّكِرٍ[2] }. وفيه : {وازدادوا تسعًا[3]}. وهو كثير.

ثُمَّ في ادّكر من هذه المثل فائدةٌ زائدةٌ على ماتقدّم من الاشتراط، وهى أنّه أتى بالذّال مدغمةً في الذالِ، وذلك أنّ الأصل كان أن يؤتى بها غير مُدْغَمةٍ فيها فيقول واذْدكِرْ، لأنّ الإدغام ليس من شأنه في هذه المسألة كما لم يذكره في اطَّلَمَ، واصَّبر، واطَّجع. وهم قد أجازوا اذْدَكَرَ، فكيف يأتى به مُدْغَما؟ قال ابن جني : قال لي أبو على : وأجاز بعضهم[4]: اذْدَكر، لأنّ تاء افتعل لايلزم أن يجىء قبلها ذالٌ أبداً، فأشْبَهَتْ اقتتلوا في البيان . يقول : كما أظهروا اقتتلوا مع تَحرّك[5] التاءين، لأنه لايلزم أن يكون بعد تاء افتعل تاءٌ أخرى[6] نحو : احتَتَلم واغتتلم كذلك حال اذْدَكَر، فقلبوا التاء دالاً للتقريب، ولم يُدْغموا، لأنّه لايلزمُ أن يكون قبل التاء ذال نحو : استلم وابتسم[7]». وحكى المازنى[8]:

---

(1) الآية ٤٥ من سورة يوسف.

(2) الآية ١٥ من سورة القمر.

(3) الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(4) بعده في بعض نسخ المنصف : «وهو أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ».

(5) في النسخ : تجرد.

(6) في المنصف : أبدًا.

(7) المنصف ٢/٣٣١.

(8) كذا في النسخ، والنصّ عن سرّ الصناعة ١٨٧، وفيه ـ في بعض نسخه ـ : حكى أبو عُمَر، وفي أخرى : أبو عمرو. ومثل هذا في الممتع ٣٥٧. على أن في المنصف ٢/٣٣٠ قال المازني ممثلا لقب التاء دالاً بعد الزاى : ازدجر، ومزدجر.

«اذْدَكر فهو مُذْدَكِرٌ»، قال أبو حكّاك[1]:

والهَرْمُ[2] تُذَرِيه اذْدِراءً عَجَبًا

فإذا كان هكذا فكان من حقّه أن يقول : واذْدكر. لكن قصد الناظمُ أن يذكر ماهو الأشهر في الكلام والمعْتمد في اللغات، ولاشكَّ أنّ (ما[3]) مثَّل به من الإدغام هو الوجه الأفصح، وهى لغة القرآن، وقد نصَّ النحويُّون على أنها الأولى، وإذا كان أشهر من غيره مع حصول المقصود من الإبدال دالاً كما تقدّم كان اقتصاره على مااقتصر عليه على ما ينبغى. ووجهُ ماعملوا من هذا أنّ الزاى لما كانت حرفًا مجهورًا (و)[4] كانت التاء مهموسة، والدّال أختُ التاءِ في المخرج وأختُ الزاى في الجهر، قَرَّبوا بعض الصَوتِ من بعض، فأبدلوا من التاء أشبه الحروفِ من موضعها بالزاى، وهى الدال، فقالوا : ازدجَرَ وكذلك الذّالُ في اذتكر مجهورةٌ، والتاءُ مهموسة، فأبدلوا التاءَ دالاً لأنها أختها وأخت الذال في الجهر، فقالوا : اذْدَكَر، ثم أبدلوا للإدغام فقالوا : ادّكر .

وأما ادّان فقد يُقال : إن الإبدال فيه للإدغام فكيف يدخله في هذا الباب ويجابُ عنه بما تقدَّم في مُطَّلِبٍ من أنه لو كان الإبدال للإدغام لقالوا : اتّان في ادّان، وقد حَصَل أنَّ الدَّال إنما تُبْدَلُ من التاء خاصّةً.

وهَهُنا انتهى ماقصد ذكره من الإبدال القياسيّ، وماتبعه من غير القياسيّ.

---

(١) سرّ الصناعة ١٨٧، والممتع ٣٥٨، وشرح المفصل ١٠/١٥٠، واللسان : ذكر، وقبله :
تَنْحِي على الشوك جُرَازا مِقْضَبا
يقال : انحى على السكّين : عَرَضَ، والجُراز والمِقْضَبُ : القاطع. والهَرْم : ضرب من الحمض فيه ملوحة. وتذريه : تطيره وتذهبه.

(٢) في الأصل : والهمز، وفي غيره : والهم. والمثبت عن مصادر التخريج.

(٣) سقط من الأصل، ت.

(٤) سقط من س .

ثم شرع في الكلام على الإعلال بالحذف فقال :

فصـــــل

فـاأمْـرٍ اَومُـضـارِعٍ مِنْ كـوَعَـدْ

اِحْـذِف ، وفي كَـعِـدةٍ ذاكَ اطَّرَدْ

فـاأمـر أصلُه : فـاءَ أمْـرٍ، لكنّه حـذف إحدى الهـمـزتين كراهيـة اجتماعهما وإن كانتا من كلمتين، والمحذوفة هى الثانية في القياس عند طائفة، لأنّها التى وقع[1] بها الثقل، والأولى عند طائفة، وهو مثل قراءة أبى عَمْرٍو[2]: (جا أَمْرُنا[3])، و(جا أشراطُها[4]).

وفـا : منصـوبٌ باحـذِفْ. وقـوله : «من كـوعَـدْ»، الكاف فـيـه اسمٌ لدخولِ حرف/ الجرِّ عليها وهو مِنْ، فصار مثل قوله، أنشد سيبويه[5]: ٣٨٧

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْن

واعلـم أنّ الإعــلال بالحــذف قليلٌ، ولذلك لاتجـده مُطَّرداً. إلاّ في مواضع قليلة.وإنما الغالبُ وقفُه على السمـاع، إذ لم يكثر كثرةً يسوغ

---

(١) الأصل، ت : قرنه بها للثقل.

(٢) قرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المجتمعتين من كلمتين والمتفقين في الحركة، انظر النشر ٣٨٢/١ - ٣٨٣، والإقناع ٣٨٢، وشرح الشافية للرضى ٦٥/٣.

(٣) الآية ٤٠ من سورة هود.

(٤) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٥) الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، ٢٧٩/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٧٢/٣، وسر الصناعة ٢٨٢ ـ ٣٠٠، وشرح الكافية للرضى ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، ٣٢٥/٤ ـ والخزانة ٣١٣/٢، ١٥٧/٥، ١٩١/١٠، وقائله خطام المجاشعي.

والصاليات : الأثافي، جمع أثفية، وهى مايوضع عليه القِدْرُ، وهى ثلاثة، يريد أنّها صليت بالنار حتى اسوَدّت.

وسيأتى هذا البيت في شرح بيت الألفية الذى يلى هذا، وهو قوله :

وحذف همز أفعل استمرّ في مضارع وبِنْيَتَىْ متصف

فيها القياس، وأكثر ماتجده في اللام نحو : أخٍ، وأبٍ، ويَدٍ، ودَمٍ، وشاةٍ، وشَفَةٍ، وأمَـةٍ ويقل في الفاء نحو : رِقَةٍ، وعِدَةٍ، وزِنَةٍ، وجِهَـةٍ. وأقلّ من ذلك الحذفُ في العين نحو سَـهٍ، وشاكٍ، ولاثٍ، وهارٍ، أصلُه : سَتَهٌ، وشائك، ولائث، وهائرٍ، وكذلك : مُذْ، أصله : مُنْذُ. وأكثر الحروف حذفًا حروف اللين الثلاثة، والهمزة، والهاء، والحرف المتصل بمثله. فالألف نحو : علام تفعل؟ والياء نحو : أصاب الناس جَهْدٌ، ولو تَرَ ما الصبيان[1]؟ والواو نحو عِدَةٍ وزِنَةٍ، والهمزة نحو : ترى، ويرى، وأُكرِمُ، وبُرَاء في بُرَآءَ. والهاء نحو : شفة، وشاة واستٍ، والحرف المتّصل بمثله نحو : ظَلْتُ في ظَلِلْتُ، وأَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ .

ولما كان (هذا[2]) الحذف على قسمين، حذفٍ قياسى، (وحذفٍ غير قياسى[2]) ، وكان غير القياسىّ موقوفًا على النقل، إنما يتلقّى من أهل اللغة، وإنما يتكلّم عليه النحوىّ من حيث التوجيه أو بالعَرَضِ، والقياسىّ هو الذى يَعْنيه الكلامُ فيه ، تعرَّضَ الناظم للكلام على القياسىّ منه وترك غيره ، إلا ما كان له كثرةٌ مّا وشهرةٌ، وربُّما قيل في مثله بالقياس. وجملة المواضع القياسية في الحذف على ماذكره هو في التسهيل وغيره حَذْفُ فاء المضارع والأمر من نحو وَعَد، وحذفها من المصدر الذى على فعله منه أيضا. وحذف[3] همزة أفعل من المضارع والجارى عليه. وهذه ثلاثة مواضع نصَّ هنا عليها، ورابعٌ تكلّم عليه في هذاالنظم في باب الوقف، وهو حَذْفُ ألفِ ماالاستفهامية. وهذا في الحقيقة سماعٌ، لكنّه مضبوطٌ بقانونٍ مختصٌ به. وزاد في التسهيل حَذْفَ عَيْنِ فَيْعَلُولة،

---

(١) التسهيل ٣١٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل، ت : في حذف.

وزاد غيره حذف عين فَيْعِلان وفَيْعِل ، وجعله في التسهيل محفوظًا . فإذًا إنما ترك مما ذكره في التسهيل فَيْعَلُولة[1] خاصّة، وهو قليل الاستعمال ليس من جلائل المهمات في العربية ذكرُه، فتركه، وكان أولى منه فَيْعِل لكثرته ودَوَرانه على الألسنة لو كان عنده قياسًا . أمّا مايجرى مجرى المقِيس فَظَلْتُ وقَرْنَ، وسيذكرهما الناظمُ .

وَلْنرجِعْ إلى لفظه، فقولُه : «فاأَمْرٍ او مضارِعٍ».. إلى آخره، يعنى أن الفعل[2] المضارع وفعل الأمر إذا كانا من الأفعال التى ماضيها من نحو : وَعَد، حُذفت فيهما الفاء وجوبا، وذلك نحو : يَعِدُ وعِدْ، ويَزِنُ وزِنْ، ويَرِدُ ورِدْ، لأنها من وَعَدَ ووَزَنَ ووَرَدَ. وكذلك : يَسِمُ وسِمْ. أصلها : يَوْعِدُ واوْعِدْ، ويوزِنُ واوْزِنْ. وكذلك سائرها، لكن حُذِفت الواو في الأصل مع الياء التى للمضارعة استثقالاً لوقوعها في فِعْلٍ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكَسْرَةٍ إذا قلت : يَوْعِدُ. أمّا وقوعُها في الفعل فهو ثقيل والاسم أخَفُّ منه، ووقوعها بين الياء والكسرة لتجانُسِهِما ومنافرة الواو لهما / والياءُ مفتوحةٌ، والفتحة من الألف، والألفُ قريبة من الياء، ولذلك رجعت الواو إلى الياء إذا وقعت بعد الألف في مصدر الفعل المُعَلّ نحو : حالت حِيَالاً، وقامت قيامًا، وصَحَّتْ في مثل العِوَض والحِوَل، كما تقدَّم قبل ذلك، فصارت هذه الأشياء مَظَنَّةً للاستثقال عند بقاء الواو، فَحُذِفَت، وهذه هى العلَّة. ثم حُمِلَ المضارعُ ذو الهمزة أو النون أو التاء على ذى الياء وإن لم يكن هناك ياءٌ مفتوحةٌ، لأنهم لو قالوا : أنت تَوْعِدُ، وهو يَعِدُ، لاختلف المضارعُ ، فكان ٣٨٨

---

(١) التسهيل : ٣١٤.

(٢) الأصل : فعل.

يكون تارةً بواو، وتارةً دونها[1]، فحافظوا على المجانسة في الفعل ليجرى على أسلوبٍ واحدٍ في أنواع مصرِّفاته. ومثلُه حذف همزة يكرِمُ وأُكْرِمُ الآتى إِثْر هذا. ثم حُمِل الأمرُ على المضارع في هذا الحكم لأنه يجرى عليه في غالب أحكامه لكنّ هذا الحكم لايكون إلا بوجود الأوصافِ التى نَبَّه عليها بالمثال حيث قال : «مِنْ كَوَعَدْ» فإذا كان المضارعُ والأمرُ من الماضى الذى على هذا الوصف ثَبَت الحكمُ وإلاّ فلا يثبت، وجملةُ الأوصافِ التى اشتمل عليها هذا الفعلُ أربعةٌ :

أحدها : أن يكون ثلاثيًا لارباعيًا ولا ما فوقَ ذلك ، فإنّه إنْ كان رُباعيّاً أو فوق ذلك ثَبَتت[2] الواو، فإذا كان الماضى على أَفعل نحو : أَوْعَدَ، قلت في المضارع : يُوعِدُ، وفي أَوْرَث : يُورِثُ. وكذلك الأمر تقول : أَوْعِدْ وأَوْرِثْ، ونحو ذلك، فلا تحذف البتَّة، وَوَجْهُ ذلك وجهان :

أحدهما : أنّ يُوعِدُ أصله : يُؤَوْعِدُ مثل يُؤَكْرِم، فلما حذفوا الهمزة للعلَّة التى تُذكَر بعدُ إنْ شاءَ الله ـ تعالى ـ أرادوا ألاّ يجمعوا على الكلمة حَذْفَ الفاءِ وحَذْف الهمزة الأولى، بخلاف يَعِدُ فإنه لم يُحَذفْ منه شيءٌ، فجاز الحذفُ منه.

والثانى : أن مضارع مازاد على الثلاثة على طريقٍ (واحدٍ[3]) لايتغيّر، وليس كذلك مضارع فَعَل، لأنّ بابه أنْ يجيءَ على يَفْعِلُ وعلى يَفْعُلُ وعلى يَفْعَلُ مع حَرْفِ الحلق، فلما لم يلتزم فيه يَفْعِلُ كان هذا تغييرا حاملاً على تغيير آخَرَ، وقد كثُر في كلامهم (وجود[3]) التغييرِ حيث تَغْييرٌ آخَرُ غيره، كحذفهم ياء فَعِيلة وفُعَيلة في النسب باطِّرادٍ للُزومِ حَذْف الهاء، فإذا كانت الكلمة بغير هاءٍ لم تُحَذَفْ إلاّ شذوذًا وليس بينهما في الثِّقل زيادة. قال ابن الضائع : ولهذا صار

---

(١) الأصل : بدونها.

(٢) ك : تثبت.

(٣) سقط من ك.

النحويُّون يقولون : التغييرِ يأنَسُ بالتغيير قال : وهو[1] صحيح بالنظر إلى هذا المعنى، ولهذا لم يُغَيَّر عند سيبويه[2] يوضُؤ، لأنَّهم كرهوا حَذْفَه، لأنَّه يجيءُ على طريقةٍ واحدةٍ لاتتَغيَّر، ولم يُغَيِّروه إلى يَفْعِل لأنه لا يكون مضارعًا له كما يكون لِفَعَل. وعلى اعتبار هذا الشرط لوبنيت من الوعد مثل دحرج فقلت وَعْدَدَ، ثم بنيت المضارع منه لقلت : يُوَعْدِدُ، وفي وَزْنَن : يُوَزْنِنُ. ولاتقول : يُعْدِدُ، ولا : يُزْنِنُ ـ وإن وقعت الواو بين ياءٍ وكسرةٍ ـ لأمرين ، أحدهما: ضمُّ الياء وقد تقدَّم أن الفتحة لها تأثيرٌ ما في الحذفِ. والثاني : أنَّك لو حذفت لزال الغرض / المطلوب من الإلحاق؛ إذ صارت الواو في مقابلة الدال من يُدَحْرِج، فلم يكونوا لِيخِلُّوا بما قصدوا من الإلحاق. وهذا كما قاله ابن جنى في بناء مثل دحرج من الأخذ إذ تقول في المضارع : يُؤَخْذِذُ، ولاتَحذف الهمزة كما تحذفها في يؤكرم فتقول : يُكْرِمُ[3].

289

والثانى[4]: أن تكون فاؤه واوًا كما تقدَّم تمثيله، تحرُّزًا من أن تكون همزةً أو ياءًا. أمَّا إنْ كانت همزةً فلا تحذفْها وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ أو لم تقع كذلك، فتقول في مضارع أَخَذَ : يأخُذُ، وفي مضارع أَبَق : يأبِقُ. ولاتقول : يَخُذُ، ولا : يَبِقُ وكذلك الأمرُ، فتقول في الأمر من أَبَق : ايبِقْ، ومن الأمن : ايمَنْ، ومن أفَل يأفُل : اوفُلْ يابَدْرُ. وكذلك ما أشْبَهَهُ . إلا أنه شذَّ من هذا ثلاثةٌ من أفعال الأمر، وهي : خذ، وكُلْ،

---

(1) الأصل : وهذا.

(2) الكتاب ٤/٥٣.

(3) المنصف ١/١٩٣ ـ ١٩٤.

(4) أى : من الأوصاف الأربعة التى اشتمل عليها التمثيل بِوَعَدَ.

ومُرْ، (١- مع أن المضارع لم تحذف منه، وإنّما تقول : يأخذ، ويأكل، ويأمر، فكان الأصل فيها : اؤخذ واؤكل واؤمر -١) فالتزموا حذف الهمزة التى هى فاءٌ، وسقطت ألفُ الوصلِ حين وليها المُتَحركُ . إذا بدأت بها أو وصلتها بغير الواو والفاء، فإن وصلتها بهما فلك في مُرْ وجهان : الإثبات، فتقول : وَأْمُرْ، فَأْمُرْ ـ وهو أجودُ ـ ولك أن تقول : فَمُرْ ومُرْ. وأما خُذْ وكُلْ فإنما تتركها على حالها من الحذف وهذا شاذٌ لايُقاسُ عليه غيره، قال في التسهيل : إلا في الشعر لمكان الضرورة[٢]. كقوله[٣]:

فــإن نـحن لـم ننهض لكم فنُبِــيــركَم

فَــتُــونـا فَــقُــودُونا إذًا بـالخــزائـم

وأما إن كانت الفاءُ ياءً فكذلك أيضًا لاتحذفها وإن وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ، نحو : يَعَر يَيْعِر. «يَسَر يَيْسرُ، ويَنَع يَيْنِعُ. وذلك لأنّ الياء أخفُّ عليهم[٤] من الواو لقربها من الألف، والواو ليست كذلك، لأنها تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتيك قال سيبويه : فجرى ذلك مجرى تحريك بعض جسدك، والياءُ مخرجها من وسط الفم والعملُ فيها أخفى، وقد جاء فيها الحذف شاذًا، حكى سيبويه شذوذًا : يَئِسَ يَئِسُ كَيعِدُ، وبها شبَّهها سيبويه[٥].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) لم يقع لي. وفي س : وفترنا. ويبدو أنه أمر من أتى يأتى، والأصل : فأتونا، ثم حذفت الهمزة ضرورة.

والخزائم : جمع خزامة، والخزامة : البرة من الشعر. والبرة : التى تجعل في أحد المنخرين، وهى من صُفْرٍ.

(٤) الأصل، ت : عليه.

(٥) الكتاب ٤/٥٤، ٣٣٩.

والثالث : أن يكون (المضارع[1]) على يَفْعِل ـ بكسر العين ـ لأنه إذا كان كذلك تمكَّنت العلَّة المذكورةُ، من وقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ. فلو كان المضارع على يَفْعَل أصلاً غير مُحَوَّلٍ لم تُحذَفْ. فتقول في مضارع وَجِل : يَوْجَل. وفي مضارع وَحِل : يَوْحَلُ، ولاتَحْذِفْ. وكذلك إن كان (على[2]) يَفْعُل ـ بضم العين ـ نحو : وضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَقُح يَوْقُح؛ قال ابن جني : «سألت أبا عليٍّ وقت القراءة عليه[3] فقلت : هلاَّ حُذِفَت الواو من يَوْطُؤُ ويوضُؤُ لوقوعها بين ياءٍ وضمَّةٍ[4]، على أنَّ الضمة أثقل من الكسرة؟ فقال : إنما جاءَ هذا تامًّا ولم تُحَذَفْ واوُه لأنَّ باب فَعُل لا يأتي مضارعُه[5] إلاَّ على بناءٍ واحدٍ وهو يَفْعُل، نحو : ظَرُف يَظْرُف، وشرُفُ يشرُفُ. وما كان على فَعَلَ فإن مضارعه يختلف نحو : ضَرَب يضرِبُ، وقتل يقتُل، وسأل يسأل، فلما كان مضارع فَعَل يختلف جاز فيه حذْف الواو : نحو : يَعِدُ، ولَمَّا كان مضارع فَعُل لايجئ إلا على يَفْعُل لم تُحذَفْ واوُه لئلاّ يختلف»[6]. قال : «وقد لوَّح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجرى مجرى ظَرُفَ/، أى : لايختلفُ كما لايختلفُ ظرُفَ يظرُفُ (ووطُؤَ، يَوْطُؤُ)[7] وشَرُفَ يَشْرُفُ، ولكنه لم يُخلِّصه تخليص[8] أبى عليّ»، قال :« ولمثل هذه المواضع يُحتاج مع الكتب إلى الأستاذين » [9] . انتهى كلامُ ابن جنِّى .

٣٩٠

---

(١) عن س، ك.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في المنصف : «وقت القراءة عن هذا».

(٤) بعده في المنصف : «كما حُذِفت في تَعِد لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ».

(٥) الأصل، ت : مطاوعه.

(٦) فى المنصف : «لئلا يختلف الباب».

(٧) ليس فى المنصف.

(٨) فى المنصف: «ولم يُلخِّصه تلخيص».

(٩) المنصف ١ / ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

«ولمثل هذه المواضع يُحَتاج مع الكتب إلى الأستاذين»[1]. انتهى كلامُ ابن جنّى.

وزعم ابن عصفورٍ أنه (إنما)[2] لم يُحذَف يوضُؤُ ويوطؤ لأن الواو بين ياء وضمَّة أخفُّ. قال ابن الضائع : وليس كذلك، بل يوضُؤُ أثقل من يَوعِدُ، لو قيل. قال وإنما سببُه ماتقدَّم، وبه علَّل سيبويه. يعنى ماذكرته عن ابن جنّى والفارسىّ. وقد شذَّ من هذا قولهم : يَجُدُ[3]، فى مضارع وَجَد، فحذفوا فاءه[4] مع كونه على يَفْعُل ، (وهى)[2] لغة عامريَّة ، وعليها جاء قول لبيد العامرىّ[5]:

لو شئتِ قد نقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبةٍ

تَدَعُ الصَّوادِى لايَجُدْن غَلِيلاَ

وكأنهم حملوا هذه اللغة علي اللغة الفُصحى فى الحَذْفِ. قال الفارسىّ فى التذكرة : لم يجز أن تصحَّ الواوُ في يَجُد كما صحَّت فى يوضُؤُ ، لأن الضم لايلزم لقولهم[6]: يَجُد، فإذا كانوا لم يصحِّحُوا الواو فى يَطَأُ ويَسَعُ كما صَحَّحوها فى يَوْجَل ، لأنّ الفتحة مُجتَلَبَةٌ من أجل حرف الحلق، وإن كانوا لم يستعملوا الكسر كما استعملوا الكسر من يعِدُ، فألاَّ يصحَّ من يجُد مع استعمالهم نَجِدُ أجدَرُ وأولى .

---

(١) المنصف ١/٢٠٩ – ٢١٠.

(٢) سقط من س.

(٣) الكتاب ٤/٥٤.

(٤) الأصل ، ت : ياءه.

(٥) كذا نسبه المؤلف إلى لبيد متابعًا للجوهرى فى صحاحه، ومثله صنع الرضىّ فى شرحه على الشافيه ١/١٣٢. ويقول ابن برى: إن البيت لجرير. وهو فى ديوانه ٣٦٤. والبيت فى سرّ الصناعة ٥٩٦، والمنصف ١/١٨٧، وشرح البغدادى لشواهد الشافية ٥٣ – ٥٧.

(٦) الأصل : من قولهم.

ثم أنّ هذا الكسر فى المضارع تارةً (يكون)[1] ملفوظًا به، وتارة يكون مقدّرًا، فا الملفوظ به نحو ماتقدم، والمقدَّر هو الذى يكون فى الأصل كذلك، إلا أنه فُتِح لعارضٍ اقتضى ذلك، كقولك : يطَأُ ويَسَعُ أصله يَوْطِئ ويَوْسِعُ ، فوقع الإعلال بحذف الواو، ثم فتح لأجل حرف الحلق فقيل : بَطَأُ ويَسَعُ، ودليل ذلك أنه لو كان على يَفْعَل فى الأصل لم تُحذَفْ منه الواو، بل كنت تقول : يَوْطَأُ ويَوْسَعُ، كما قلت : يَوْجَل ويَوْحَلُ .

فإن قيل : إنّ الماضى منه على فَعِل، وليس قياسه إلا[2] يفْعَلُ فكيف يكون الأصل هنا يَفْعِلُ؟

فالجواب : أنّ الخليل[3] جعل هذا مما جاء من المُعَلّ على فَعِل يَفْعِل نحو: وَمِق يَمِقُ، وَوَثِق يَثِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَلِه يَلِهُ، ووَفِقَ[4] يفِقُ، ووَحَرَ يَحِرُ[4]، ووَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَر - ويَوْحَر أيضا[5]- وَوَغِم يَغِمُ ويَوْغَمُ. فهذا مما يُؤَنِّس بمجئ فَعِلَ على يَفْعِل، لكن حرف الحلق إذا جاء لامًا تُفْتَح له العينُ، هذا إذا كان الماضى منه فَعِل، فإن كان فَعَل فلا إشكالَ نحو : وَضَع يَضَع ، ووَقَع يَقَع، ووَدَع يَدَع وأما يَذَر فمن هذا أيضًا لكن حُمل على يَدَع[6] الذي فى معناه؛ إذ ليس لفتح عينه علّة سِوَى ذلك، لأنّ لامه ليست بحرفٍ حلقىٍّ . وكذلك عينُه، كما كان لنحو قرأ يقرأُ وذَهب يذهَبُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل، ت : لايفعل.

(٣) انظر المنصف ١/٢٠٧.

(٤) يقال : وَفِقْت أمرك : وُفِّقْتَ فيه .

(٥) وَحِر صدره علىّ يَحِرُ ويَوْحَر : وَغِرَ ، والوَحَر : الغيظ والحقد وبلابل الصدر ووساوسه.

(٦) انظر شرح الشافية للرضي ١/١٣١.

والذى يُدْخِلُ هذا النوعَ تحت إشارةِ الناظم أنه أتى بِوَعَـدَ، ولاشكَّ أنَّ مضارعه على يَفْعِلُ، فكذلك إذا قيل لك : ماوزن يَضَعُ/ مضارع وَضَعَ؟ 391 فإنك تقول : يَفْعِلِ لأنك إمّا أن تُجيبه على الأصل أو على اللفظ، واللفظُ ليس بمرادٍ لأنه يَعَلُ، والأصل يَفْعِلُ بالكسر، فلا بُدَّ أن تُجِيبه علي الأصل، فقد دخل فى معنى مضارع وعد(١).

والرابع : أن يكون مبنيًا للفاعل كوَعَد، تَحرُّزًا من المبنى للمفعول فإنه لاتحذَفُ واوه بل تقول : يُوعَد ويُوزَن ويُوسَم، وذلك لفَقْدِ العلَّة التى لأجلها حُذِفت فى موضع الحَذْفِ ، وهى وقوعُ الواو بين ياءٍ وكسرةٍ. قال ابن جنى : «وفيه علَّةُ أخرى، وهى أن مضارع فُعِل لايكون إلاّ علي يُفْعَل، فجرى ذلك مجرى شَرُف فى لزوم مضارعة وزنًا واحدًا، فصحّت فى يُوعَد كما صحَّتْ فى يَوْطُؤُ لئلاّ يختلف الباب». قال «هو مُنْتَزَعٌ من قول أبى علىّ فى يوطُؤُ ويوضُؤُ»(٢).

فإن قيل : قد زعم النحاةُ أنَّ فِعْلَ المفعول(٣) ثانٍ عن فِعْلِ الفاعل ومَغَيَّرٌ منه، ولذلك جرى على حكمه فى مثل سُويِرَ وقُووِلَ دون إعلالٍ ولا إدغامٍ كما إذا قلت : ساير وبايع، وقد تقدَّم فى نحو يَطَأ ويسع ويقع ويَدَع أنّ الحركة المنتقل إليها عن الأصل لاتُراعَى، وأن المراعَى هو الحركة الأصيلة، فلهذا وجب الحَذْفُ، فكان الواجب على قياس هذا كُلِّه أن تُحذفَ واو نحو يُوعَدُ، لأنّ الأصل يَعِدُ، وهذا التغيير طارئٌ عارضٌ.

---

(١) الأصل : وضع.

(٢) المنصف ٢١٠/١.

(٣) الأصل : الفاعل.

فالجواب : أنّ كُلَّ مضارع من ثلاثيٍّ هو فعل مَفعُولٍ فإنما يكون على يُفْعَلُ أبداً لا ينكسر، ولما كان منه مالايصحّ أن يجريَ فيه هذا الإعلالُ لخُلوِّه في الأصل عن موجبه، وذلك مضارع فَعِل وفَعُل كيوحَلُ ويوجَلُ، ويوضُؤَ ويوقُحُ ، تقول : هذا مكانٌ يُوحَلُ فيه ويُوقَحُ فيه، وكان البناء واحداً في الجميع، كرهوا اختلافه بالصحَّة[1] في بعض (و)[2] الإعلالِ في بعض، فحملوه محملاً واحداً، وطردوا فيه حكم الصحّة حملاً لما فيه موجبُ الإعلال علي ما فُقِد فيه، وآثروا مع ذلك التصحيح على الإعلال لأنّه الأصلُ، قاله ابن عصفور، وهو مُنْتَزَع من تعليل ابن جني وراجعٌ إلى معناه. وقد شذَّ من هذا يُذَر ويُدَع في يُوذَرُ ويُودَعُ ، قال الفرزدق[3]:

وعضُّ زمانٍ - ياابن مَرْوَانَ - لم يُدَعْ

من المالِ إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ

يُروَى بضم ياءِ يُدَعْ، وكان الأصل أن يقال : يُودَعْ، من وَدَع (بمعنى ترك)[4] ووجهُه الحملُ على فعلِ الفاعل، كأنه اعتبَر أنه أصلُه وأنّ بناءَ المفعول عارضٌ، فأُبْقِيَ، الإعلالُ بعد التغيير على حاله قبله.

وثَمَّ شرطٌ خامسٌ مأخوذٌ من تخصيصه هذا الحكم بالفعل ؛ إذْ مفهومُ قوله : «فا أَمْرٍ أو مضارعٍ» أنَّ فاءَ غيرهما غيرُ محذوفٍ وإن وقعت الواو فيه كوقوعها في يَعِدُ. وهذا صحيحٌ، فإنَّك لو بنيت مثل يقطين من وَعَد لقلت : يَوْعِيدٌ،

---

(١) الأصل: بالضمة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ديوانه ٢/٢٦، وفيه : أو مجرّف. وهو في الخصائص ١/٩٩، والمحتسب ١/١٨٠، ٢/٣٦٥، وشرح الكافيه للرضى ٢/٣٥٥، والخزانة ٥/١٤٤.

(٤) عن الأصل، ت.

أو من وَزَن لقلت : يَوْزِينٌ، أو من وَرَد لقلت : يَوْرِيدٌ. وكذلك ما أشبه ذلك[1]، فالواو فيها واقعةٌ بين ياءٍ وكسرةٍ كما كانت فى يَعِدُ كذلك، لكنها لما وقعت فى الاسم الذى هو أخفُّ من الفعل ثبتت ولم تُحذفْ، وقد تقدَّم قبلُ هذا الأشعارُ بأنّ كونَها فى الفعل جزءُ علَّةٍ، وأيضًا فإنَّ التصريف بالحذف وغيره أمكن فى الفعْلِ منه فى الاسم، فساغ فيه مالا يسُوغُ فى غيره. وإذا ثبتت مع الياء والكسرةِ كان ثبوتُها مع غيرها من الحروف/ ٣٩٢ الأُخَر أَجْدَر، وهى الهمزة والنون والتاء، فالهمزة كما إذا بَنَيْتَ مِثْل أَصْبِعٍ من الوعد فإنك تقول : أَوْعِدٌ ، ومن الوزن : أَوْزِنٌ ، أو مثل نرجِسٍ فإنك تقول : نَوْعِدٌ ونَوْزِنٌ. وكذلك التوَّصية والتَّودِيةَ والتَّوسِعة. وهذا ظاهر.

ثم يبقى على الناظم توهُّم شرطٍ سادسٍ ظاهرٍ من تمثيله، مع أنه غير مراد، وذلك كونُ الماضى على فَعَل ، بفتح العين، فإنه يوهم أنه يتحرَّز به من مضارع فَعِل إن كان على يَفْعِلُ، فيكون نحو : وَثِقَ يَثِقُ، شاذًّا وعلى غير قياسٍ. وليس بصَحِيحٍ، بل كلُّ ما كان على يَفْعِل ـ كان ماضيه فَعَل أو فَعِل ـ فالحَذْفُ له لازمٌ قياسًا، ولا خلاف فى هذا أعلَمُه. وأَخْذُ هذا الشرط أظهرُ من أَخْذِ كون المضارع على يَفْعِل ، لأنّ هذا بالنَّصِّ لقوله : «كَوَعَدْ»، وذلك باللزوم، إِذْ كان مضارع وَعَد يَعِدَ، فهذا من التمثيل الموقع فى الإشكال .

ويُجاب عنه بأن قصده إلى الأمر والمضارع يدخل له نحو : وَثِق يَثِقُ، وذلك أنّ المضارع من وَعَد على يَفْعِلُ، فقد دخل له ما كان مضارعه من الأفعال على هذا الوزن. وأمَّا كونه على فَعَل فَيَدُلُّ على إهماله من

---

(١) الأصل : هذا.

كلامه كوْن المضارع على يَفْعِلُ؛ فإن فَعَل المفتوح العين غير مخصوص بيَفْعِل، بل مضارعه يأتى على يَفْعِل وعلى يَفْعُل، فلو كان كونُ الماضى (على)[1] فَعَل مُشْتَرَطًا لكان مناقضًا لاشتراط كون مضارعه على يَفْعِل. وأيضًا لا معنى لاستراط كون الماضى على فَعَل إذا كان المقصودُ المضارعَ والأمْرَ المحمولَ عليه، فإذًا قد ظهر من كلامه سقوطُ اعتبار هذا المعنى.

ثم قال : «وفى كعِدَةٍ ذاك اطَّرَدْ». ذاك: إشارةٌ إلى حَذْفِ الفاء، والحذف لم يذكره نصًا، وإنما ذكر الفعل المفهومَ منه الحذفُ وهو قوله : احذِفْ». فأشار إلى مدلول عليه كما يُعَاد الضميرُ عل مدلولٍ عليه بغيره، كقوله تعالى : {وإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لكم}[2]. ومنه قوله[3]:

إذا نُهِى السَّفِيُه جَرَى إليه
وخالَفَ والسَّفيهُ إلى خلاف

وكافُ «كعِدَةٍ» اسم أيضًا كقوله : «مِنْ كَوَعَدْ»، ويُريد أنّ عِدَةَ الذى هو مصدر وَعَد المذكور وما كان مِثْله وعلى وِزَانِهِ يجرى فيه من الحذفُ المذكورُ ماجري فى فعله.

وقد اشتمل هذا العِقْدُ على التنبيه على أوصاف عِدَةِ الذى يلزمه ذلك الحكم، وذلك وصفان:

أحدهما : كونُه مصدرًا، لأن عِدَةً مصدرُ وَعَد يَعِدُ عدةً، فكلّ ما كان مصدرًا مثلَه فهو مثلُه فى الحَذْفِ كقوله : وَعَد عِدَةً ، ووَزَن زِنَةً ، ووَسَمَ سِمَةً،

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) الآية ٧ من سورة الزمر.

(٣) مجهول. والبيت فى معنى القرآن للفراء ١/١٠٤، والخصائص ٣/٤٩، والمحتسب ١/١٧٠، وخزانه الأدب ٥/٢٢٦.

وَوَمِقَ مِقَةً، وَوَثِق ثقةً، ووَصَل صِلَةً ، وما أشبه ذلك، كأنهم استثقلوا وِعْدَةً وَوِزْنَةً ، فألزموها الحذف . وأيضًا إذا كانوا يَسْتَثْقِلونَ الواو بين ياء وكسرة فى الفعل والواو ساكنة، كانوا للواو عند كسرها نَفْسِها أشدَّ استثقالاً، فحوَّلوا كسرتها على ما بعدها وألزموها الحذف، لأنّهم إنْ أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها احتاجوا إلى ألفِ الوصل، من حيثُ كانت ساكنةً معرَّضَةً للإبتداء بها، ولايُبْتَدأ بساكن. ولو جاءوا بالف الوصل ـ وهى مكسورة ـ لَزِمهم قلبُ الواء ياءً لأحل الكسرة قبلها، فكانوا يقولون اِيْعدًا أو اِيْعِدَةً، فتجتمع كسرتانِ بينهما ياء ساكنةٌ، فكان يجتمع مايستثقلون، فحذفوا لذلك. وأيضًا لما كان المصدر قد يعتلُّ لاعتلالِ / فعله، ، كما تقدَّم فى الإقامة والاستقامة، وقيام وصيام، أُعِلَّ هذا أيضًا لاعتلال فْعِله.

٣٩٣

فإن قيل : مصادر الأفعال الثلاثيَّة ليست كذلك؛ بل قد تعتل لاعتلال أفعالها وقد لاتعتلّ، ألا ترى أنّ وعدًا لم يُعَلّ، وفُعُولاً من غُرْتُ لم يُعَلّ حين قلت : غوورًا، وهو فى غاية الثِّقَل، ومن هذا كثيرٌ، فكيف يُقال : اعتلّ هذا لاعتلالِ فعله؟

فالجوابُ عندهم : أنَّ مصادر الثلاثىّ لما (لم)[1] تلزم طريقةً واحدةً كمصادر مازاد على ثلاثة لم يُلْتَزَمْ فيه الإعلال (لاعتلال)[2] فعله، لكن (إذا)[3] اقترن به ثِقَلٌ مّا وأمكن فيه إعلالٌ لايُلْبِسُ أعلُّوهُ ، كما فعلوا فى

---

(١) سقط من الأصل، ت.

(٢) سقط من لأصل.

(٣) سقط من س.

القيام ونحوه.وكذلك فعلوا في عِدَةٍ لما كسروا الواو، وهي مستثقلة كما تقدم، أعلّوا بإلقاء حركتها على الساكن بعدها وحذفوها، كما حذفُوها في الفعل، فقالوا : عِدَةٌ وزِنَةٌ، وصار بقاءُ الكسرة دليلاً عليها. فإن لم يكن مصدراً لم يُحذَفْ هذا الحذفَ، وذلك نحو : وِجْهَةٍ من نحو قوله تعالى : {ولكلٍّ وِجْهَةٌ هو مُوَلِّيها}[1]، وهي بمعنى الجهة. وحمله المازني[2] على أنه اسمُ المكانِ المتوجَّهِ إليه، وعلى ذلك حمله الفارسيّ في التذكرة والإيضاح، قال في الإيضاح :«ومن جعلها التَّوجُّهَ كان شاذًّا كشذوذ القُصْوَى والقَوَدِ ونحو ذلك». قال : «وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفِعْلِ، والفِعْلُ لم يصحَّ في هذا النحو»[3]. يعني فكذلك ينبغي ألاّ يصحّ المصدرُ. ومذهب سيبويه[4] ـ فيما يظهر منه ـ أنه من المصادر، وأنه جاء شاذًّا. وعلى هذا أيضًا إن جاء الحذفُ في غير المصدر فشاذٌّ أو مؤوّلٌ بأنه مصدرٌ في الأصل، وذلك نحو: الرِّقَة للوَرِق، واللِّدة على مذهب المؤلِّفِ في التسهيل[5]، وذكر غيره أنه مصْدرٌ وُصِف به» والظاهر عدمُ ذلك بدليل جمعه على لِدُون، والمصدرُ الموصوفُ به بابه ألاّ يُجمع.

والوصفُ الثاني : كونُ ذلك المصدرِ على فِعْلَةٍ ـ بكسر الفاء ولزوم التاء ـ كما تقدَّم من الأمثلة. وقد اشتمل هذا الوزنُ على ثلاثة أمور:

أحدها : كسرُ الفاء، تَحرُّزا من أن تكون مفتوحةً أو مضمومةً، فإن كانت مفتوحةً لم يُحذَف شيءٌ كقولك : وَعَد وَعْداً، ووَزَنَ وَزْنًا، ووَجَدَ وَجْدًا، ووَفَدَ وَفْدًا،

---

(١) الآية ١٤٨ من سورة البقرة.

(٢) الذي في المنصف ١/٢٠٠ أن المازني يراه مصدرًا جاء على الأصل، كما جاء حيوةٌ وضيون على الأصل.

(٣) التكملة ٢٤٦.

(٤) الكتاب ٤/٣٣٧.

(٥) التسهيل ٣١٣.

ونحو ذلك. وكذلك إن كانت مضمومة نحو : وَجَد وُجْداً، من قوله تعالى : {أسكنُو هُنَّ من حيثُ سَكَنتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ }[1]. وقد تقدّمت الإشارة إلى اختصاص هذا الحكم بالكسر دون غيره، من استثقالهم الكسر فى الواو مع الإعلال فى الفعل، وأيضًا لما كان للكسرتأثير فى الإعلال فى الفعل دون الضمّ أرادوا أن يكون ذلك فى المصدر ـ أيضا ـ (و)[2] علَّل سيبويه بأنّه إنما فعلوا ذلك بها مكسورةً كما يُفْعَل بها فى الفِعْلِ وبعدها الكسرةُ، قال : «فبذلك شُبِّهَتْ»[3]. فعلى هذا ما جاء من صِلَةٍ فى صِلَةٍ أصلُه وُصْلَةٌ ، لكنهم أعلُّوا كما أعلُّوا فى المكسور الفاء، فَحُمِلَ على اللغة الفاشية. وكذلك ما جاء من نحو : قَحَةٍ فى قِحَةٍ ، وضَعَةٍ ، في ضِعَةٍ ، فإعلالُهم الفاء بالحَذْفِ ونَقْلِ الحركة مع أنه غير مكسورِ العين شاذٌّ لايُقاسُ عليه، وهذا على ماذهب إليه غير المُبرِّد فى هذين المصدرين من (أنّ)[4] الأصل فيهما فَعَل ـ بفتح العين ـ فَأُعِلاَّ، من باب حَمْلِ بعض اللُّغَاتِ على بعضٍ، كما قالوا : يَجُدَ فى يجِدُ، وصِلَةٌ فى / صِلَة. وكذلك[5] ٣٩٤ قولهم : سَعَةٌ ودَعَةٌ ونحو ذلك إنما أُعِلّ بالحمل على المكسور.

والثانى : لَحَاقُ التاء عِوَضًا من ذلك الحذف كما فى عِدَةٍ الممثَّلِ به على رأى الجمهور، خلافًا لما رآه الفارسىّ من كونها غير عِوَضٍ، بدليل

---

(١) الآية ٦ من سورة الطلاق.

(٢) عن س. ونص ك : «فى المصدر، وأيضا علل».

(٣) الكتاب ٤/٣٣٧.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : وذلك.

أنها لو كانت عِوَضًا لم تثبت مع المعوَّض منه فى وِجْهَةٍ. وجوابهُ ظاهرٌ وذلك لازمٌ فيه كما هو لازم فى عِدَةٍ، فلا يجوز أن يقال : وَعَد عِدًا، ولا وَزَنَ زِنًا، كما لايجوز أن تقول فى زنادقة زنادقُ دون ياءٍ - إلا فى الضرورة، لأن الهاء[1] عِوَضٌ من الياء فى زناديق، فحيث لزمَ الحذفُ لزم التعويضُ من غير إشكال نعم، لو دَعَت ضرورة إلى حذف التاء كما قال الشاعر، أنشده الفراء[2]:

إنَّ الخَليطَ أجدُّوا البَيْنَ فانْجَردَوُا

وأخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الَّذي وَعَدُوا

قال سيبويه : «وأمَّا فِعْلة ـ إذا كانت مصدرًا ـ فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلِها، لأن الكسر يُستَثْقَلُ فى الواو». ومضى فى التعليل ثم قال : «فإذا لم تكن الهاء فلا حَذْفَ، لأنه ليس عِوَضٌ»[3]. ثم قال بعد ذلك : إنّ الحَذْفَ إنما ثبت فى المصدر إذ كان على فِعْلَةٍ ،لأنه على عَدَد يَفْعِلُ وعلى وَزْنِه، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أربعة أحُرفٍ وثانيهما ساكن، فلما أعلُّوا ألقوا حركة الواو على ما بعدها، إذْ لم يكن قلبها شئ وصارت بمنزلة الهمزة إذا خُفِّفَتْ وقبلها ساكن .

والثالث : كونُ المصدر بِزِنَة الفِعْلِ، بمعنى مقابلة المتَحَرِّك بالمتَحَرِّك، والساكن بالساكن. وهو الذى عَلَّل به سيبويه، فلذلك أتى الناظم بما هو على فِعْلةٍ مما ثانية ساكنٌ وهو على أربعةٍ بالتاءِ تحرزًّا من أن يكون الثانى متحركًا، أو يكون المصدرُ مزيدًا فيه، فإنه إنْ تحرَّك ثانيه كما لو أتى على فِعَلَةٍ لم يُعَلّ،

---

(١) الأصل، ت : ألفه.

(٢) معانى القرآن للفراء ٢/٢٥٤، والخصائص ٣/١٧١، وشرح الشافيه للرضى ١/١٥٨، وشرح شواهدها ٦٤. والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب.

(٣) الكتاب ٤/٣٣٦ - ٣٣٧.

فتقول فيه من الوعد: وِعَدَة، وإنْ زِيدَ فيه فكذلك أيضًا نحو : الوِراثة والوفادة (والولادة)[1]، وما أشبه ذلك، فهذا كلُّه مما اعتبره الناظم في هذا الوصف، وهو ظاهر كما رأيت.

ثمَّ في هذا الكلام نَظَرٌ من ثلاثة أوجه:

أحدُها : أنّ تمثيله بِعِدَةٍ مُشْكِلٌ، لأنّ عِدَةً مصدرٌ قد حُذِفَت فاؤُه، وهو إنَّما يتكلم في موضع الحَذْفِ والاشتراط فيه، فكأنه يقول : «و»[2] فيما كان من المصادر محذوفَ الفاء اطَّردَ الحذفُ. وهذا لاحقيقة له، لأنك إذا قلت له: كلُّ ما هو محذوفٌ منه فاحذفْ منه كان كلامًا غير مُحَصَّلٍ ، وأمرًا بتحصيل الحاصل . وأيضًا فهذا[3] الكلامُ يصدقُ على ما كان حذفُه بالسماع لايقاس، فلو ألقيت مكان عِدَةٍ مثلاً رِقَةً لكان الأطراد صادقًا، لأن المعنى : كلُّ ماسُمِعِ فيه الحذفُ فالحذفُ فيه مُطَّرِدٌ، (و)[2] لاشكّ أنه كذلك ولو لم يُوجَد منه إلا اللفظان أو الثلاثة. فهذه العبارة (غير مُحَصَّلَةٍ)[2] ، وكلامه في التسهيل أحسن من هذا حيث قال : «وحمل على ذي الياء أخواتُه والأمرُ، والمصدرُ الكائنُ على فِعْلٍ محرَّكَ العين بحركة الفاءِ معوّضًا منها هاء التأنيث»[4].

والثاني : أنّ الإشارة بذاك إلي الحذف المتقدِّم الذكر والحذف المتقدِّم إنما هو حَذْفُ / فاءِ المضارع والأمر الموصوفين، فإذا نُزِّلت العبارةُ على معناها جاء منه أنّ حذف فاء المضارع والأمر اطَّرَدَ في المصدر. وهذا خَلْفٌ، إذْ الحذفُ المخصوصُ بشيءٍ لايكون في غيره، ولم

٣٩٥

(١) سقط من الأصل.
(٢) سقط من س.
(٣) س : هذا.
(٤) التسهيل ٣١٢.

يتقدَّم له حَذْفُ فاءٍ مُطْلَقٌ فَتُعاد الإشارة إليه، وإنما قال : «فا آمْرٍ أو مضارِعٍ مِنْ كوعَدْ احذِفْ»، فالحذفُ مضافٌ إلى فاء الفعلين لا إلى فاءِ مطلقة . نَعْم، لو عادت إلى فاءِ مُطْلَقَةٍ لكان الكلامُ مستقيما، إلا أنه لم يَفْعَل ذلك.

والثالث : أنّ هذا الإطلاقَ لم يُقَيِّدْهُ بِقَيْدٍ، فَدَلّ على دُخُولِ ما كان من هذه المصادر معتلَّ اللام نحو : شِيَةٍ ودِيَةٍ، فاقتضى أنك تقول : وقى قِيَةً، ووَهَى هِيَةً، وَوَنَى نِيَةً، وَوَعى عِيَةً، وَوَحى حِيَةً، وما أشبه ذلك. وهذا مما يُنظر فيه ؛ إذ السماع فى مثل هذا قليلٌ يُلحَقُ بالمحفوظ.

والجواب عن الأوّل : أن هذه العبارة مفهومة المعنى وإن تُجُوِّزَ فيها، وإنما آراد أنّ ما كان على فِعْلٍ فإنه تُحذَفُ فاؤه وتلزمه الهاء عِوَضًا ، فتقول فى وِعْدَةٍ : عِدَةٌ، فأتى بالمثال تنبيهًا على غاية العمل فيه، ولم يُرِدْ أن ما كان بهذه الغاية فحكمه كذا. فاتّكل علي فهم المراد من اللفظ. ومثل هذا الكلام مما يجرى على ألسنة النحويين كثيرا وإن كان المعنى غير مطابق لحقيقة تنزيل اللفظ، وقد قال المازنى فى نحو من هذا فى المسألة نفسها : «واعلم أن المصدر إذا كان على فِعْلَةٍ فالهاء لازمه». قال ابن جِنِّى : «لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان علي ثلاثة أَحْرُفٍ وفاؤه مكسورة وعينه ساكنه فالهاء لازمةٌ له، لكان أحسن فى العبارة». قال : «ولكنه تسامح فى اللفظ، وهو من عادة أهل علم العربية، ولهم أشياءُ كثيرةٌ تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا لأنّ أغراضهم مفهومه». قال : «ونظير هذا الذى قاله أبو عثمان فى التجوُّز (قولُهم)[1] : وكل اسم على فُعْلُولٍ فهو مضمومُ الأوّل. ونحن نعلم أنّه لايكون على فُعْلُولٍ إلا وَأَوّله مضمومٌ، لأنّا قد لفَظْنا بالضّمَّةِ فى أَوَّل فُعلول، والعبارةُ

---

(١) عن المنصف

المستقيمة فى هذا الموضع أن يُقال : كلٌّ اسم على خمسة أحرُفٍ وعينه ساكنة ، ولامه مضمومة، وبعدها واو، وبعد الواو لام، أُخْرَى ـ ففاؤه مضمومة. وهذا المعنى يريدون، ولكنّهم يحتصرون»[1]. هذا ماقال، وهو مثلُ ماذكره الناظمُ فى المسألة حين قصد الاختصار، وكان وجه العبارة ماذكره فى التسهيل، فإذًا هذه الطريقةُ ليست ببِدْعٍ فى النحويِّين فدخل بهذا الاختصار فى سوادهم.

والجوابُ عن الثانى من وجهين:

أحدهما : أن الإشارة [2] لاتقول إنها للحذف المذكور أوَّلاً أو مادَلَّ عليه، بل هى إشارة لما فى عِدَةٍ من العَمَل، كأنه قال : وفى نحو عِدَةٍ اطَّرَدَ هذا العملُ الذى تراه، وهو حَذْفُ الفاءِ المكسورة ونَقْلُ حركتها إلى ما بعدها، وهو العين، وتعويضُ الهاء آخِرًا منها: وتَرْك التنبيه على أَصْلِ عِدَةٍ اتِّكالا على الشيخ، أو على فهم الشَّادِى الفطِنِ؛ إذ هو بالنسبة إلى فَهْمِهِ قريبٌ.

والثانى : إذا سلَّمنا أن الأشارة إلى الحذف المفهوم من «أحذِفْ»، فلا يلزَمُ ماقيل، لأنَّ الكلامَ محمولٌ على معناه، وتقديُره/: احذف الفاء فى الفعل المضارع والأمر، وهو فى المصدر أيضًا مُطَّرِدٌ. فإنما أُضِيفَت الفاءُ إلى المضارع والأمْرِ من حيث كونهما محلاًّ للفاء لامن حيث التخصيص المُنْحَتِمِ عليها. ولذلك أظهر ما قصد فى المصدر حيث قال : وفى عِدَةٍ، ٣٩٦

(١) المنصف ١/١٩٨ - ١٩٩.

(٢) الأصل :لأنا نقول.

فأتى بفى، أى : احذف فى هذا وفي هذا. وهذا ظاهر أيضًا، ولكنّ الوجهَ الأوّلَ أولى، لأنّ فيه تنبيها على التّعويض فى الهاء، وهذا الوجه الثانى لايَدَلُّ على ذلك، فكان ينقصُه التنبيهُ على معنًى متأكّد.

والجواب عن الثالث : أنّ عدم استثنائه المعتلَّ اللامِ موافقٌ لغيره، إذ لم يستثْنِهِ غيرُه، مع أنهم قد قالوا: وَدَاه دِيَةً، ووشَى الثوب شِيَةً . فكذلك نقول فى كل مصدر منه[1] أتى على فِعْلٍ ولا نبالى.

وَحَـذْفُ هَمْـزِ أَفْـعَلَ اسْـتَـمَـرَّ فِى
مُـضَـارِعٍ وبِنْيَـتَىْ مُـتَّـصِـفِ

يعنى أنّ حَذْفَ همزة أَفْعَلَ مُطَّردٌ إذا بُنِى منه الفِعْلُ المضارعُ والبناءان اللذان للوَصْفِ، وهما : مُفْعِلٌ للفاعل، ومُفْعَلٌ للمفعولِ. وأطلق عليهما لفظ المتَّصِفِ لأنّ كلّ واحدٍ منهما مُتَّصِفٌ بمعنى مّا اشتق منه، مثالُ ذلك: أكرم، وأخرجَ، وأعرضَ ، تقول فى المضارع منهما : يُكرِمُ ويُكْرَم، ويُخرِجُ ويُخْرَجُ، ويعْرِضُ ويُعرَضُ عنه. فالمضارع شاملٌ لما بُنِى للفاعل أو المفعول. وتقول فى وَصْفِ الفاعل منهما : مُكرِمٌ ومُخْرِجُ (-[2] ومُعْرِضٌ. وفى وصف المفعول : مُكْرَمٌ ومُخْرَجٌ-[2]) ومُعْرَضٌ عنه. وإنّما قال : «وبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ»، فَثَنَّى ولم يَقُل : وَبِنْيَة مُتَّصِفٍ، وكان للقائل[3] أن يقول : إنه يُجْزِئُهُ ذلك، لأنّ الفاعل مُتَّصف بأنه فَعَلَ، والمفعول مُتَّصِفٌ بأنه فُعِل به ـ رَفعًا للإشكال العارِضِ فى ذلك، فإنه لو قال : وبِنْيَة مُتَّصِفٍ، لكان ظاهرًا فى اسم الفاعل خاصّةً لأنك إذا أطْلَقْت لفظ

---

(١) الأصل : مثلا.

(٢) سقط من س.

(٣) الأصل، ت : لقائل.

المتَّصِفِ فهو حقيقة فيمن قام به الوصفُ، فُمكْرِمٌ يقال فيه: مُتَّصِفٍ بالإكرام، ولايقال فى مُكْرَمٍ : إنه مُتَّصِفٌ بالإكرام إلا مجازًا، وهو لايفْهَم إلا بقرينةٍ ، شأنُ (سائر)[1] المجازات. فلما كان قصده أن يَشْمَلَ[2] الأمرين معًا لم يكن بُدٌّ من التنبيه على ذلك، فَنَبَّه عليه بالتثنية، فلما قال ذلك علم أنه يُرِيدُ مع اسم الفاعل آمرًا أخَرَ، وذلك لايكون إلا اسم المفعول، إذ[3] يُطْلَق على مُكْرَمٍ : إنه مُتَّصِفٌ بالإكرام، بمعنى أنه ذو إكرام، أى : محلّ الإكرام. ومن هذه الجهة ساغ أن تُبْنَى له صيغةُ المفعول من المصدر، وقد دعاهُم تخيُّلُ هذا المعنى وهذه الملابسة إلى أن بَنَوا[4] له بِنْية الفاعل نحو : عيشة راضية، ونهاره صائِمٌ، وليله قائمٌ، أى : مصوم فيه (ومقومٌ فيه)[5]. هذا معناه، لكنهم رَاعَوْا فيه مجرَّد النسبة والإضافة، إذ كان فى التقدير ذا كذا. فإذًا معنى قوله : «مُتَّصِف»، أى : ذِى[6] وَصْفٍ، ليشمل الأمرين معًا. ولا يخلو مع هذا من مجاز فى العبارة، لأنّ إطلاق المتَّصِفِ وذى الوصف حقيقة إنما[7] يكون فى الفاعل، وهو فى المفعول مجازٌ، فهو من استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه.

---

(١) سقط من س.

(٢) س : يفهم.

(٣) الأصل : إذ قد يطلق.

(٤) س : يبنوا.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) س : ذو.

(٧) الأصل : ألا.

ولم يذكر هنا فعل الأمر، لأنه كالماضى لا تُحْذَفُ همزتهُ، بل تقول : أكْرِمْ وأَخْرِج وأعْرِضْ[1]، قال[2]:

أَرِدْ مِنَ الأمـــــورِ مـــــايَنْبِـــــغى

ومــــاتُطِيــقُــــهُ ومَــــا يَسْــتَــقِــيمْ

وكان الأصل : أكرم يُؤَكرِمُ فهو مؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ، لكنهم[3] حذفوا الهمزة من المضارع لمَّا (كان)[4] يُؤَدِّى إثباتُها إلى اجتماع الهمزتين إذا قلت : أُأَكرم أنا، فحذفوها لذلك ، ثم حَمَلوا سائر الزوائِدِ فى أوّله على الهمزة، وإن لم يكن معها موجبٌ للحَذفِ، فقالوا: يُكرِم ونُكرِمُ وتُكْرِمُ، قصداً للمماثلة بين أصناف التصرُّفاتِ فى المضارع، لئلاً يختلف البابُ، كما فعلوا حين حذفوا الواو من نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ حملاً على يَعِدُ الذى فيه المُوجِبُ، وقد تقدَّم، ولهذا نظائر، ثم حَمَلُوا الصفتين على المضارع لجريانهما عليه فقالوا مُكرِمٌ ومُكرَمٌ ، وما أشبه ذلك. وقد شذّ من هذا شئ فجاء على الأصل، قال الراجز[5]:

فـــــإنّه أهـلٌ لِأَنْ يُؤَكْـــــرَمَــــــا

(١) بعد هذا وقع سقط فى نسخة الأصل بمقدار خمس صفحات منه.

(٢) البيت فى العيون الغامزة للدمامينى ١٩٧.

(٣) س : ولكنهم.

(٤) سقط من س.

(٥) المقتضب ٢/٩٨، والمنصف ١/٣٧، ٢/١٨٤، والخصائص ١/١٤٤، والمساعد ٤/٤٥، ١٩٠، والصحاح، واللسان : كرم.

وقال البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨ : «بالغت فى مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولاتتمته».

وقالت ليلى الأخيلية(١) :

تَدَلَّت على حُصٍّ ظمـاءٍ كـأنّهـا

كُـرَاتُ غُـلامٍ فى كـسـاءٍ مُـؤَرْنَبِ

أى : مُتَّخَذٍ من جلود الأرانب. وأنشد سيبويه لخِطَام المجاشعى(٢):

وصاليات كَكَما يُؤَثْفَيْن

وهو محتمل أن يكون من ثَفَّيتُ القدر، فيكون من هذا الشذوذ. وأن يكون من تأثَّف، كقول النابغة(٣):

وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

وهو إذ ذاك على القياس، لأن الناظم قال : «وحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ»، فَعَيّن أنّ هذا الحكم إنما هو فى الهمزة الزائدة لا فى الأصلية. وإذا قلنا : إنَّ يُؤَثْفَيْنَ من تأثّف فالهمزة أصليةٌ لازائدةٌ، والأصلية لاتُحذَفُ، فتقول فى السَّعَةِ : يُؤَثْفِين، كما تقول : يُسَلْقِين، لأنّ وزْنه : يُفَعْلِين. وقالوا أيضا : هذا أديمٌ مُؤَرطَىً، فهو يحتمل الشُّذُوذَ بجعله عل لغة من يقول : أديمٌ مَرْطِيّ، إذ الهمزة عند هؤلاء زائدةٌ، من أَرْطَيْتُ الأديم : إذا دبَغْتَه بالأرطى. ويحتمل الجريان على القياس بجعله على لُغَةِ من قال : أديمٌ مأروطٌ وهى الشُّهرى، لأن الهمزة أصليةٌ،

(١) ديوانها ٥٦. وانظر الكتاب ٢٨٠/٤، والمقتضب ٣٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، والمساعد ٤٥/٤.
وحُصٌّ : جمع أحصّ، وهو ما رِيش له. تصيف قطاة تدلّت على فراخها وهى حصّ الرؤس، أى: لاريش لها.، وكرات : جمع كرة . وكساء مُؤَرنب : خُلط فى غزله وبر الأرنب. وقيل : لونه لون الأرنب. يقال : كساء مُؤَرْنَبٌ ومُرْنَبٌ ومَرْنَبانى.

(٢) تقدم البيت فى ص ٣٨٧ .

(٣) ديوانه ٢٦، وصدره :

لاتقذفنّى بركن لاكفاء له

كفاء : مثل. وتأثفوه : تكنّفوه وأحاطوا به

وانظر المنصف ١٩٣/١، وسرّ الصناعة ١٧٣.

فَمُؤَرْطىً مُفَعْلًى كمُسَلْقًى، ووزنه على الأولى مُؤَفْعَلٌ وعلى هذا لو بنيت مثل وحرج من الأخذ لقلت : أَخْذَذَ، فإن رَدَدْته إلى المضارع فقياسُه علي هذا يُؤَخْذِذُ، بإثبات الهمزة، ولايجوز : يُخْذِذُ ـ بحذف الهمزة ـ كما لو كنت قائلاً : يُكْرِمُ، لأن الفعل مُلْحَقٌ بدَحْرَجَ فالهمزة أصليه فى مقابلة الدال من دَحْرَجَ. فكما تقول : أُدَحْرِجُ، كذلك تقول[1]: أُوَخْذِذُ، إلا أنك تُبدل الهمزة واواً لاجتماع الهمزتين ولاتحذفُ، فكذلك فى سائر التصرُّفات.

إلا أنَّ قولَ الناظم : «فى مضارع وبِنْيَتَىْ مُتَّصِفِ »، قاصرٌ عن[2] استيفاء مواضع الحذف، فإنّ اسم المصدر، واسم الزمان والمكان، حكمُها حكمُ اسم الفاعل والمفعول، ولم يُذكُر ذلك، فأوهم فيها حكم الإثبات، كما ثبت فى الأمر تحقيقًا؛ إِذْ لم يذْكُرَه فى جملة ماتُحذَف منه الهمزةُ فكان من الواجب أن يُنَبِّه على ذلك.

والجواب : أن ذلك قد دَخَل له تحت بِنْيَتَىْ المتَّصِفِ، لأن المفعول يُطْلَق ويُرَاد به جميعُ المفعولات الخمسة : المفعول به، وفيه، وله، والمطلق، فقد تقول : هذا المكان مُكْرَم فيه، وهذا الزمان مُخْرَج فيه، ويقال : ضَرْبُك مضروب،. كما يقال : شِعْرُك شاعرٌ. فَدَخَلَ سائرُ المفعولاتِ تحت بِنْيَةِ المفعول، لأنّ كُلَّ واحدٍ منها ذو كذا، كما كان المفعول به كذلك. وعبارتُه هنا تَسَعُ هذا التأويل وكذلك عبارته فى التسهيل، فإنه لم يَنُصَّ فيها على المفعول به بخصوصه فَيَخْرُجَ له ماعداه، بل قال : «ومما اطَّرد حَذَفُه هَمْزَةُ أَفْعَلَ من مضارعه، واسَمْى فاعله ومفعوله»[3]. فأطلق لفظ المفعول، فدخل له جميع المفعولات على ذلك التفسير.

---

(١) س : فكذلك.

(٢) س : على.

(٣) التسهيل ٣١٣.

وقوله : «استَمَرَّ»، معناه المراد : اطَّرَدَ، أى : اطَّرد هذا الحذفُ فى هذه المواضع المذكورة. ومعناه فى اللغة : الذَّهاب، مرَّ الرجلُ يَمُرُّ مَرًّا ومُرُورًا، واستَمَرَّ، أى : ذهب. كأنّ هذا الحذف يَذْهَبُ فى أفراد البابِ فلا يَقِفُ دون شئٍ منها، وهو معنى الاطِّرَادِ. ويُقَال : استمرَّ مَريره، أى: استحكم عَزْمُه. وهو من ذلك، لأنه يَمُرّ فيما عَزَمَ عليه لايَقِفُ ولايَنْثَنِي. وقالوا : لَتَجِدَنَّ فُلانًا أَلْوَى بعيد المُسْتَمَرِّ ـ بفتح الميم الثانية ـ أى : إنه قوىٌّ فى الخصومة لايَسْأَمُ المِرَاسَ. وأنشد أبو عبيدة(١):

وَجَدْتِنَى أَلْوَىَ بَعِيدَ المُسْتَمَرْ
أَحْمِلُ ماحُمِّلْتُ من خَيْرٍ وشَرّ

* * *

ظِلْتُ وَظَلْتُ فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاً
وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ وقَرنَ نُقِلاَ

استُعمِلا، ألفُه للتثنية، أى : استُعْمِلَ هذان الوجهان ، يُريد أَنَّ ما كان نحو ظَلِلْتُ وعلى صفته حُذِفَت منه عَينُ الكلمة، وكان فيه بعد ذلك وجهان:

أحدهما : أَنْ تَحْذِفَها بحركتها ولاتَنْقُلَها إلى ماقبلها، فتقول فى ظَلِلْت : ظَلْتُ. ومنه قوله تعلى : { فَظَلْتُم تَفَكَّهُون }(٢).

---

(١) الصحاح، مادة : مرّ، والتهذيب، مادة : لوى. وفيه : بعيد المستحرّ. وهو خطأ ومعنى «بعيد المستمرّ» إنُه قوىٌّ شديد الخصومة، لايسأم المراس.

قال ابن بَرِّيَ : هذا الرجز يروى لعمروٍ بن العاص، وهو المشهور، ويقال : أنه لأرطاة بن سهيَة تمثّلَ به عَمروٌ، رضى الله عنه.

(٢) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

والثانى :ألاّ تَحْذِفها، ولكن تَنْقُلُها إلى الفاء فَتُغْلَبُ[1] على حركتها، لأن الحكم للطارئ، فتقول : ظِلْتُ، بكسر الظاء، ومنه قراءة أبى حَيْوَة[2] :(فَظِلْتُم تَفَكَّهون) وكذلك قرأ عبد الله[2] إلا أنه أنه قرأ : (فَظِلْتُم تفَكَّنُون)، بالنون مكان الهاء.

وكذلك تقول فى مَسِسْتُ : مَسْتُ ومِسْتُ.

ووجه هذا أن ظَلْتُ ومَسْتُ ونحوهما أصله : ظَلِلَ ومَسِسَ، فأعَلُّوه بالإدغام فصار: ظَلَّ وَمَسَّ، فأشبه قام وباع، لسكون العين فيهما، فإذا اتصّل بالفعل المعتلّ مايوجِبُ تَسْكِينَ لامه حذفوا حرف العلّة لالتقاء الساكنين، فقالوا : قُمت وبِعْتُ، فَشَبَّهوا ظَلّ بقام، فلما اتصل به ماسُكِّن[3] آخرُه لأجله اجتمع ساكنان، فحذفوا اللام الأولى لالتقاء الساكنين، ولم يحذفوا الأخيرة كما لم يحذفوا الثانى فى قام. وأيضًا الأولى قد كانت اعتلَّت بالسكون فَضُعِّفت، فكان إعلالها بالحذف أولى.

وعلى طريقة السيرافىّ كان الأصل ظَلِلْتُ ، فكرهوا اجتماع المثلين ولم يمكنهم الإدغام فَيُحرِّكوا مالايتحرَّك وهو ماقبل الضمير، فحذفوا الأول ولم يحذفوا الآخر[4]، لأنَّهم لو حذفوه لاحتاجوا إلى تسكين الأول فيزيدوه تغييرًا، فكان حَذْفُ الأول أولى.

فأما من تَرَك الفاء على الفتح ولم يَنْقُل إليها فَشَبَّهها بلَسْتُ، لما جاء على غير الأصل تركه على حاله، كما تُركت فتحة ليس على حالها لما كانت مخالفةً

---

(١) س، ك : فتقلب.

(٢) البحر المحيط ٨/٢١١ – ٢١٢.

(٣) س : يسكن.

(٤) ك : الآخير.

للأفعال المعلَّة فى اعتلالها وفى تَصَرُّفها[1]. ومن كسر الفاء فَنَقل حركة العين إليها فَشَبَّهها بخِفْت ، فأجراها على قياسِ الأفعال المتصرِّفة .

واعلم أنَّ تمثيله أحرزَ شروطاً معتبرةً ، وهي سِتَّةٌ أحدها : كونه فعلاً ، تحرُّزاً من الاسم ، فإنك إن[2] فَرَضْت اسمًا على فَعِل لم يقع فيه هذا الإعلال لما سيُذْكَرُ من العلَّة.

والثاني : كونه مضاعفًا، تَحَرُّزا من غير المضاعَفِ، فإنَّ هذا الحكم لايجري فيه لا مُطَّرداً ولاشاذاً، فلا تقول فى خرجت :خَجْت ، ولا فى أعرضت : أعَضْت . ولا نحو ذلك. وأما المعتلُّ العَيْن فَحَذْفُ عينه عند إسناده إلى الضمير البارز من باب التقاء الساكنين لا من باب الإعلال التصريفىّ كما سيأتى بحول الله.

والثالث : كون المحذوف مكسورًا؛ إذ مَثَّل بِظِلِلْتُ ، وهو كذلك، تَحرُّزًا من ضَمِّه[3] أو فَتْحِه، فإن كان مفتوحًا قلت: مَرَرْتُ، وفَرَرْتُ، وصَبَبْتُ. ولاتقول : مَرْتُ، ولا فَرْتُ، ولا : صَبْتُ. قال تعالى :{فَفَرَرْتُ منكم لما خِفْتُكُمْ}[4]، وقال : (قد ضَلَلْتُ إذًا وما أنا من المهتدين)[5]، مع أنه قال : (فَظَلْتُم تفكَّهُونَ)[6] وكذلك إذا انضَمَّ نحو : لَبُبْتُ وحَبُبْتُ، فلا تقول فيه : لَبْتُ ولا لُبْتُ[7]، ولاما كان نحو ذلك[8]. وقد شذّ فى المفتوح قولهم: ظَنْتُ فى ظَنَنْتُ[9].

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٤٢/١.

(٢) س : إذا.

(٣) س : وفتحه.

(٤) الآية ٢١ من سورة الشعراء.

(٥) الآية ٥٦ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

(٧) س : حبت. وما أثبتناه عن ك مضبوطا.

(٨) س : مثل ذلك.

(٩) انظر المساعد ١٩٧/٤.

والرابع : كونه مَبَنْيًا للفاعل، فإن كان مبنْيًا للمفعول لم يجز فيه ذلك الحكم بمقتضى المفهوم، فتقول : مُسِسْتُ، وظُنِنْتُ (كذا)[1]، ولا تقول : مُسْتُ، ولا: ظُنْت، ولا : مِسْتُ، ولا : ظِنْتُ .

والخامس : أن يكون الفعل مُتَّصِلا بما يسكن له آخره من ضمائر الرفع البارزة، ودلَّ على ذلك إتيانُه[2] بالضمير، فتقول على هذا : ظَلْتُ أنا، وظَلْنا نحن، وظَلْت أنْتَ، وظَلْتِ أنْتِ، و(كذلك)[3]: ظَلْنَا ، وظَلْتمْ ، وظَلْتُنَّ ، والهندات ظَلْنَ فهذه[4] مواضع ثمانيةٌ يَسْتَتِبُّ فيها هذا الحُكْم . وحيث فُسِّر[5] ماأراد باتصال الضمير بما[6] يَسْكُن له آخر الفعل دَخَل له كونُ النون ضميراً كما تقدَّم ، أو علامة نحو : ظَلْن الهندات، فى لغة : «يتعاقبون فيكم ملائكة ».

ووجه هذا أنهم حين نقلوا الحركة إلى الفاء فَسكنَتِ العينُ لم تكن لتثبتَ واللام ساكنةٌ فى موضعٍ لاتتحرَّك فيه البتَّة، كما أنها[6] لم تكن لتثبت فى قُمْتُ، بخلاف ماإذا لم يلحقه ضمير ولا ما يسكنُ الآخرُ لأجله فإنّ اللام تتحرّك فتثبت العينُ وإن سكنت.

والسادس : أن يكون ماضيا لا أمرًا ولامضارعًا، فإنه إن كان كذلك لم يُستعمل فيه الحذفُ استعمالاً يُعْتَدُّ بمثله، فإن جاء فهو نادرٌ، ولذلك أخْرَج الأمر

---

(١) سقط من س.

(٢) س : بإتيانه.

(٣) سقط من س.

(٤) ك : وهذه.

(٥) س : «وحيث فسرّها .. مايسكن».

(٦) س : كأنها.

بخصوصه فقال : «وقِرْن فى اقْرَرْن نُقلا»، أى : هو فى حيِّز الموقوف على النقل، ولذلك لما حكى فى التسهيل أن بنى سُلَيم يحذفون فى الماضى قال فى غيره : «وربَّما فُعِل ذلك بالأمْرِ والمضارع»[1]. فالنوعان عنده ليسا على حدٍّ واحدٍ فى الحكم. وهذا على خلاف مايظهر من النحويِّين، إذْ هم يأتون ببعضها دليلاً على البعض، فلا فرق عندهم بين الماضى فى الحذف والمضارع (والأمر)[2]، وهو ظاهر، وإلاّ فما الفرقُ بينهما؟ ومايلزم فى أحدهما لازمٌ فى الآخر، وبعيدٌ أن يكون بنو سُلَيمٍ الذين نُقِل عنهم الحذفُ خصُّوه بالماضى وحده ولم يحذفوا فى غيره، مع أنّ العلَّة التى لأجلها وقع الحذفُ موجودة فى الجميع : فكما تقول : يَقُمْنَ، فتحذف للساكنين، كذلك تقول : يَقَرْن فى يَقْرَرْنَ، كما كنت قائلاً فى الماضى : قُمْنَ، وحَمَلْتَ عليه : ظَلْنَ. فأنا الآن لا أعرفُ للتفرقة التى ارتكبها المؤلِّف وَجْهًا إلا مازَعَمَ من الندور، فانظر فيه .

ثم فى كلامه مسائل:

إحداها : أن الجمهور ـ سيبويه وغيره ـ يرون أنَّ قولهم : ظِلْت ومِسْت من باب الشاذّ الموقوف على السماع، ويقل جدّاً أن ترى واحداً يُشير فى هذا النحو إلى قياسٍ، بل هم فى ذلك بين أنْ ينُصُّوا على شذوذه كسيبويه،كقوله[3] : «وليس هذا النحو إلا شاذًا[4] كقوله في موضع آخر : ومن الشاذ قولهم كذا[4] وبين ألا يَنُصُّوا على الشذوذ لكن لايأتون إلاّ بهذه الألفاظ الثلاثة وهى : أَحَسْت، وظَلْتُ، ومَسْتُ. وظاهر هذا أيضًا عدمُ القياس. ونقل ابنُ الضائعِ عن

---

(١) التسهيل ٣١٤.

(٢) سقط من س.

(٣) س : وكقوله .

(٤) الكتاب ٤/٤٢٢، ٤٨٢.

شيخه الشلوبين أنّ هذه الألفاظ شاذّةٌ لكنها مُطَّرِدةٌ عنده فى أمثالها من الأفعال. قال : وتأخذ ذلك من قول سيبويه فيما شذّ من المضاعف: «وذلك قولهم : أحَسْتُ ، يريدون : أحْسَسْتُ ، وأحَسْنَ، يريدون : أحْسَسْنَ» قال : «وكذلك تفعل به فى كلّ بناءٍ تُبْنَى اللام من الفِعْلِ فيه على السكون ولاتَّصِل إليها الحركة»(١). فزعم أنّ هذا من كلامه يَدُلُّ على أنه مُطَّرِدٌ. قال ابن الضائع : فقلتُ له : مِنْ كلامه مايدلّ على خلاف ذلك وهو قوله فى ذلك الباب : «ولا نعلم شيئًا من المضاعَفِ شَذّ إلا هذه الأحرف»(١). (٢- فقال : إنما يعنى إلاّ هذه الأحرف-٢) وما كان مثلها من المضاعَفِ. قال ابن الضائع : هذا فاسدٌ، لأنه إذا كان كذلك فالمضاعَفُ كلُّه شاذٌّ. قال : وإنما يَنْبَغِى أن يُحمَلَ كلامُه أوَّلا على أحَسْتُ، أى : كلّ مايُبْنَى من هذا على أنّ اللام لاتَصِلُ إليها الحركة يُحذَفُ فيقال : أحَسْتُ، وأحَسْنا، وأحَسْتَ، وأحَسْتِ، (وأحَسْتُما)(٢)، وكذلك فى الأمر، فهذا أظهر. فقوله : «تَفْعَل به» لايعود الضميرُ على المضاعفِ بل على أحَسْت، ولايتناقض الموضعان. قال : وهو حَسَنٌ. هذا ماذكر ابنُ الضائع من الخلاف فى القياس فى المسألة، ولا مِرْيَةَ أنَّ مُسْتَنَد الشلوبين فيما ذهب إليه لايظهر، فإن كلام سيبويه أظهر فيما قاله ابن الضائعُ، فلا ينبغى أن تَجْعَل هذا مُسْتَنَداً للناظم، وإنما مستَنَدُه فى الجواز ما نقل فى التسهيل من أنها لُغَةٌ، فهذا أقربُ فى الاستناد إن ثَبَتَ أنها لُغةٌ كما زعم ، وأنهم يشترطون فى الحذف مااشترطه هُنا من كون الفعل ماضيًا وما أشبه ذلك مما تقدَّم. والله أعلم.

والثانية : أنَّ الناس قد ضَمُّوا إلى هذه المسألة ما كان على أفْعَلَ ، وهو: أحْسَسْ، وأحْسَسْتُ. والناظمُ ليس فى كلامه مايُشعِر بذلك، وإنما يَدُلُّ تمثيله

(١) الكتاب ٤/٤٢١، ٤٢٢.

(٢) سقط من س.

وكلامه على الفعل الثلاثيّ الذى على فَعِل، فيحتمل أن يكون مثلُ هذا عنده مما لايدخله القياس لتخلُّفِ شَرْطِ كونه ثلاثيًا، وهذا لايمشى على مانقل فى التسهيل حيث لم يشترط هذا الشرطَ، بل قال : «ويجوز فى لغة سُلَيم حَذْفُ عين الفعل الماضى (المضاعف)[1] المتَّصِل بتاء الضمير أو نونه»[2]. والحكمُ كذلك عند غيره، فيدخلُ له أَحْسَسْتُ، وأَحْسَسْنَ، فتقول فيه:أَحَسْتُ، وأَحَسْنَ وأَحَسْنَا، وأَحَسْتَ وأَحَسْتِ وأَحَسْتُما، وأَحَسْتُم، وأَحَسْتُنَّ. والعلَّةُ فى الجميع واحدةٌ، وقد تقدَمت، قال أبو زُبَيدٍ الطائىُّ[3]:

سِــوَى أنَّ العِــتَــاقَ مِنَ المَطَايا

أَحَــسْنَ بِهِ فَــهُنَّ إليــه شُــوسُ

وعادةُ الناظم أنْ يُشيرَ إلى القيود والشروط بالأمثلة اكتفاءً (بها)[1] عن التنصيص عليها قصدًا / للاختصار[4]، ولاشك أنها قد تحرزها فى ٢٩٧ بعض المواطن وتتخلَّف فى بعضها، إذْ لايخلو كثير من المُثُلِ من زيادة أوصافٍ لاتكون مقصودةً كهذا المثال، فقد ينازع الناظر فى عدم قصده إلى اشتراط الثلاثيَّةِ فى هذا الموضع لظهوره فى تمثيله بظَلِلْت، كما أنه لو مثل بأَحْسَسْتُ لظهر أنه قصد الرباعىَّ دون الثلاثى، وهذا أمرٌ لازم فى طريقته فى الاجتزاء بالتمثل .

والثالثة : أنّ هذا الحَذْفَ الذى إنما هو للعين لالغيرها، ودلّ على ذلك كلامه، لأنه قال : «ظِلْتُ وظَلْتُ فى ظَلِلْتُ استُعْمِلاَ»؛ إذ الظاهر أنّ

---

(١) سقط من س.

(٢) التسهيل ٣١٤.

(٣) المقتضب ١/٢٨٠، والمنصف ٣/٨٤، والمحتسب ١/١٢٣، ٢٦٩، ٢/٧٦.

(٤) هنا انتهى السقط الذى نبهنا عليه فى ص ص ٤٠٩ .

اللام كانت ساكنةً قبل الحذف فكذلك بَقِيت بعده، وأيضًا فَنَقْلُ الكسرة إلى الفاء دليلُ أَنَّ المحذوف من المضاعفين هو المكسور، وهو العينُ ، وهذا ظاهر.

والرابعة : أنّ الناظم لم يُبَيِّن هنا كوَن الحذف حصل بعد تَغْيير، وإنّما أشعَرَ بمجرَّدِ الحذفِ فقط، فالأولى حمل كلامه على أنَّ الحذف مُسَلَّطٌ على الحَرْفِ المضاعف، وهو على أصله لم يُبْدَل إلى غيره، وهو الظاهر من كلام سيبويه وغيره. ومن النحويِّين من يزعُم أن العين أُبدلت قبل الحذفِ حَرْفَ علة كما فُعِل بقيراطٍ ودينار، ثم حُذِفت بعد ذلك، على حَدِّ ما حذفت عينُ قمت وبعت لالتقاء الساكنين . وهذا الثانى ذهب إليه الفارسيُّ (فى الحجة)[1] فى قوله تعالى : { وقرْن فى بيوتكن }[2]، على أنه من القرار. والأظهر الحذفُ من غير إبدال كما أشار[3] إليه الناظم. وقد اعتُرِض على الفارسيّ هذا المذهبُ بأنهم قد قالوا : ظَلْتُ ومَسْتُ، بفتح فاء الفعل، من غير نَقْلِ الحركة إليها، ولو كان قد دخل في باب بِعْتُ لم يكن بُدٌّ من نقل الحركة فيُقال : ظِلْتُ، ومِسْتُ، البتَّة، من غير إجازة لغيره، كما لم يجز فى بعتُ إلا النقل، لكنهم لم يوجبوا ذلك، فدلَّ على أنه لم يدخل فى باب بعت، بل حُذِف المضاعَفُ ابتداءً من غير إبدالٍ.

وقد أُجِيبَ عن هذا بوجهين، (أحدهما)[4]: أنَّ للفارسيّ أن يقول: (هذا)[1] ليس من باب بعتُ حقيقةً، وإنما هو لاحقٌ به بالتشبيه، وقد تقرّر أن المشبه لا يقوى قُوَّة المشبّه به؛ ألا ترى أنّ الإعلال طارئ عليه وليس بأصلٍ فيه، فلا يلزم

---

(١) سقط من س.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٣) انظر الكشف ٢/١٩٨.

(٤) سقط الأصل.

أن يُساوِيَ حروف العِلّةِ الأصيلة[1] في الحكم، فأجازوا فيه ترك النقل على مخالفة حروف العلّةِ الأصلية، ليكون ذلك إشعاراً بأنه ليس منها بحكم الأصل .

وهذا الجوابُ ضعيفٌ، فإنّ حروف العلّة وإن كانت بدلاً من غيرها محكومٌ لها بحكم ما أبدلت إليه كتظنَّيتُ وقصَّيتُ أظفاري ونحوهما؛ إذْ لايُقَال فيمن هذه سبيله : يحكم لها بحكم حروف العلّة في بعض المواضع دون بعضٍ، بل الحكمُ مُطلَقٌ فيها كذلك مالم يَظْهَرِ المبدلُ منه لزوال علّة الإبدال.

والثاني : أن يكون هذا القول مقتصراً به على محلّ النقل حيث اطَّرد حكمُ حروف العلّة وجرى على سَنَنِها وطريقها، وأما حيث لانَقْلَ فيكون القول في ذلك أنّ العين حُذِفَتْ بحالها من غير قلب، ويرتفع الخلاف فيها. وقد يظهر هذا من الفارسيّ إذْ لم يتكلَّم في «الحُجَّة» إلا في محلّ النقل، ولم يَعْرِض لما لا نقل فيه.

وهذا الجواب / أقربُ من[2] الأوّلِ إلاّ أنَّه محتاجٌ إلى تحريرِ هذا النَّقل، وأنَّ صاحب هذا القَوْلِ يُفَصِّل هذا التفصيل، ومع هذا فإنَّه على خلاف الظاهر، ودعوى لا دلالة عليها إلا مجرَّدُ التأنيس بمجيءِ تظنّيت وأملاه بمعنى تظنَّنت وأمَلَّه. وهذا لاينهضُ أن يكون مقاومًا لما ظهر؛ إذ القاعدةُ الحملُ على الظاهر والوقوفُ معه حتىّ يدلّ دليلٌ على خلافه وإن أمكن فلا ينبغي أن يُصار إليه بمجرَّد الإمكان من غير دليل. والله أعلم.

٢٩٨

---

(١) الأصل، ت : الأصلية.

(٢) الأصل : إلى.

والخامسة، وهى مَبْنِيَّة على ماقبلها أن يُقال : إذا قلنا بقول الفارسيّ فالإعلالُ حاصل ـ أعنى التصريفيَّ ـ بالإبدال، ثم جاء الحذفُ بعد ذلك لالتقاء الساكنين، فليس لباب التصريف هنا عملٌ إلاّ مجرّد الإبدال، وأما الحذف فلا، كما أنّ حذف العين من قمت لايُعَدّ من هذا الباب ولايعتدّ به إعلالاً تصريفيًا، وإلاّ فكان يجب أن يذكر في هذا الفصل كلّ ما كان من الحذفِ لالتقاء[1] الساكنين، ولم يَفْعَلُوا ذلك. وأما إذا قلنا بالقول الآخر، وهو الحذفُ ابتداءً فعلى (هذا[2]) يكون من باب التَّصريف، ومن أجل ذلك ذكره الناظمُ هنا، وظهر بذلك اعتمادُه[3] على مذهب الجمهور. إلاّ أنَّ[4] لقائل أن يقول : قد تَقَدَّم في تعليل هذا الحذف أنه لالتقاء الساكنين، وذلك أنّ ظلّ لما صار بالإدغام كقام، إذْ كان أصلُه ظَلِلَ، فكرهوا إظهار التضعيف، فسكنوا وأدغموا، فلما لَحِقَ الضميرُ لم يكن بُدٌّ من تسكين اللام الثانية أيضًا، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الأول منهما لالتقاء الساكنين. وإذا كان كذلك فليس من هذا الباب، وإنما الحذف من باب آخر، فكيف ذُكِر[5] هنا، وذلك أن الحذف لالتقاء الساكنين إنما هو عارضٌ لموجبٍ حاضرٍ يزولُ بزوال موجبه، فهو عندهم كأنه لم يُحذَفْ، ولذلك لم يذكروا في باب التصريف الحذف لالتقاء الساكنْين ، وأفردوه على حِدَةٍ، فلم يَقُمْ ـ مثلاً ـ أصله : لم يَقُومْ، فَحُذِفَت[6] الواو. ولم يذكر ذلك الناظمُ لأنه ليس من هذا الباب، لأنّ هذا بِصَدَدِ أن يزول إذا حرّكت اللام، فكذلك ظلْت بِصَدَدِ أن تتحرَّك

---

(١) الأصل : في.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : اعتمادًا.

(٤) س : وإلا لقائل.

(٥) س : يذكر.

(٦) الأصل، ت : بحذف.

اللامُ فترجع العين (فتفول[1]) : ظَلُّوا يفعلون، وظَلّ زيد يفعل، كما تقول : لم تقومَنَّ، ولا تَقُومَنَّ، وتَقُوم، ونحو ذلك. فليس بينهما في هذا الحكم[2] فرقٌ، فكيف يجعلُ الناظمُ هذا الحذفَ من هذا الباب، ولم يَجْعَلْه من التقاءِ الساكنين؟

والجوابُ : أنّ الحذف لالتقاء الساكنين لايكون إلاّ في حروف العلّةِ أصليَّةً كانت أو زائدةً، ولا تجد حرفًا صحيحًا يُحذَف لالتقاء الساكنين إلاّ ماهو شاذٌّ لامُعَوَّل عليه، والتنوين : وَإِنْ حُذِفَ للساكنين فليس حذفُه بالقَوِيِّ، بل الشهيرُ والمعروفُ حذفُ حرف اللين الأصليِّ والزائد لأجله، ومع ذلك فَلِشَبَهِهِ بحروف اللين ومشاركته لها بالغُنَّةِ التى في النون حُذِفَتْ. ولذلك حُذِفَتْ نون[3] «لم يكن» تشبيها بلم يَفُزْ، وماعدا ذلك فلم يثْبُتْ فيه[4] هذا.

والوجه في ظَلِلْت تحريك اللام الأولى عند التقاء الساكنين وردّها إلى أصلها من الكسر كما في اللغة المشهورة، لكن من قال : ظِلْتُ، استَثْقَلَ ظهورَ التضعيفِ، فأراد الحَذْفَ / فَجَعَلَ الطريق إليه التشبيه ٣٩٩ بقام كما تقدم، لا أنّه في الحقيقة اجتراءً (على الحَذْفِ[1]) لالتقاء الساكنين مجرّدًا، إذ كان له مندوحة عنه، وهو التحريك.

ولهذا جعل السيرافيُّ الحَذْفَ في أَحَسْت من أَحْسَسْتُ لا من أَحَسَّ. فاستثقال التضعيف هو الموجب، والتشبيه بقام مُرَجِّح. وسيبويه وإن اعتمد التشبيه فهو على التضعيف أيضًا أشدُّ اعتمادًا، ألا تَرَى أنه

---

(١) سقط من س.

(٢) الأصل : في هذا الفرق حكم.

(٣) الأصل : حروف.

(٤) س : فيه بعد هذا.

في آخر الإدغام إنما عَلَّل به فقال : «ومن الشاذّ قولهم : أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ لَمّا كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذى لاتَصِل إليه الحركة في فَعَلْتُ وفَعَلْن الذى هو غير مضاعف، فحذفوا (كما حذفوا[1]) التاء من قولهم : يستطيعُ، فقالوا : يَسْطِيع[2]»... وأتمّ التعليل إلى آخره، فاعتمد الثِّقل في التضعيف هنا واقتصر عليه، وأشار إليه في الباب الآخر، وهو بابُ ماشذَّ من المضاعَفِ[3]، وأيضًا إذا فرضنا أنه (اعتمد[4]) على التشبيه في التعليل فليس من باب التقاء الساكنين، بل من الحذف التصريفيِّ المشبَّه به، ولايلزمُ من كونه مُشَبَّهًا به أن يكون من بابه بلا بُدٍّ، بل حُذِفت العينُ حَذْفًا لما أشبه المضاعفُ المعتلَّ في باب التقاء الساكنين.. فظهر إذًا أنّ الحذف هنا على طريقة الناظم تصريفيٌّ، وتَبَيَّنَ وَجْهُه.

والسادسة : أنّ كلام الناظم هنا يحتمل وجهين :

أحدهما أنْ يكون إنَّما قَصَد الكلام على هذا اللَّفْظِ بخُصُوصِه، من حيث جاء سماعًا، فلا يكون قائلاً[5] بالقياسِ في بابه، ويريد بقوله : استُعْمِلَ، استعمالَ العرب، إذْ لم يقل : ظِلْت ونحوه، ولاما يعطى معنى تعميم الحكم في أمثاله، كما قال قُبيل هذا : «من كَوَعَدْ» ، «وفى كَعِدَةٍ»، فأدخل مع المثال ماأشبهه.

والثانى : أن يكون أراده وما كان نحوه ، فأتى بالمثال على جهة تمثيل الأصل : ويريد بقوله : استُعْمِل ، استعمالَ النحويين قياسًا.

---

(١) سقط من الأصل.
(٢) الكتاب ٤/٤٨٢ ـ ٤٨٣.
(٣) الكتاب ٤/٤٢٢.
(٤) سقط من س.
(٥) س : قليلا.

فإن أراد الأول فهو مساعدٌ لظاهر لفظه وموافقٌ لجمهور النحويّين حسب ماتقدَّم، إلا أنَّه يُشَاحُّ من وجهين :

أحدهما : أنَّ السماع لم يَأْتِ بهذا اللفظِ وحده، بل جاء منه ألفاظٌ أُخَر كقولهم : ظَلْتُ في ظننتُ، ومَسْتُ في مَسِسْتُ ، وأَحَسْتُ [١] في أَحْسَسْتُ، أو حَسْتُ (في حَسِسْتُ[٢]) بل هى لُغَةٌ ذكرها في التسهيل منقولةٌ عن سُلَيم[٣]، فكيف يقتصر على نَقْلِ لفظةٍ واحدةٍ ، فيوهم اقتصارُه عدمَ السماع في غيرها، وذلك غير صحيح؟

وقد يُجاب عن هذا بأنه لم يقصد إلى نَقْلِ مجرَّدِ السماع فقط، فإنَّ ذلك ليس من شأن النحويّ من حيثُ هو نَحْوِيٌّ، لاسيَّما في مثل هذا المختصر، وإنما قصدُه نَقْلُ ماكثر استعمالُه من هذا البابِ ، فذلك قال : «استُعْملا»، ولم يقل : شذًّا ولا نَدَرا، ولا نحو ذلك. ولفظُ الاستعمالِ يُعطِي كثرة التداوُلِ والشّياع على الألسنة، وقد جاء في القرآن الكريم كما مَرَّ، وتَرك ماعدا هذه اللفظة لأنه قليل في الاستعمال ([٤] إذا اعتبرته.

فإن قيل : فما فائدةُ ذكره وهو موقوفٌ على السماع؟

قيل : قد جَرَتْ له عادةٌ بذكر الألفاظ الشهيرة الاستعمال[٤]) كما فعل في إذًا في باب الوقف، وحَذْفِ ألف ما الاستفهامية ونحو ذلك.

---

(١) س : وحست.

(٢) سقط من س.

(٣) التسهيل ٣١٤.

(٤) سقط من الأصل.

والثـاني : أنَّ القـائل[1] بالـوقف على السـمـاع في هـذا ومـا أشبهـه لايَقْصِرُه / على مجرَّد مـاذكر الناظمُ من كونه مُتَّصِلاً بضمير الواحد، بل يُسْتَعمل عنده مُتَّصلا بجميع الضمائر التى يسكن لها آخرُ الفعلِ، فيقول : ظَلْتُ، وظَلْتَ ، وظَلْتُما، وظَلْتُم ، وظَلْتُنَّ . وكذلك لايَقْتَصِرُ فيه أيضًا على الماضى دون الأمر والمضارعِ ، بل يقول : ظَلْنَ ـ ياهندات ـ قائماتٍ لوجُودِ العلَّةِ المُوجِبَةِ للإعلال في الجميع : وقد مَرَّ هذا في الاشتراط.

٤٠٠

وإن أراد الوجه الثانى ـ وهو القياسُ ـ فليس ببعيدٍ عن قصده، لأنه قد يُمثِّل فقط ويُريد ماكان نحوه، كما قال في باب الضمائر : «في كُنْتُه الخُلْفُ انتمى. كذاك خِلْتَنِيه»، فإنما يعنى : في كُنْتُه وما أشبهه، كذاك خِلْتَنيه وبابهُ، لكنه على هذا المحمل مخالفٌ لجمهور النحويِّين كما تقدَّم، فالأوَّل أظهر من جهة اللفظ، والثانى أظهر من جهة القَصْدِ. وعلى هذا الثانى[2] وقع الشرحُ المتقدِّم.

ثم قال : «وَقِرْنَ في اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ». (ألف نِقُلا[3]) ألف تثنية.

يعنى أنّ قِرْنَ ـ بكسر القاف ـ وَقَرْن ـ بفتحها ـ نُقِلا معًا، وأراد[4] أنهما معًا محذوفان من المضاعَفِ، حُذِفت العين منهما؛ إذ كان الأصلُ في قِرْن : اقْرِرْنَ، كما قال، وذكر أن ذلك نقل لاقياسٌ بخلاف الماضى فإنه فيه قياس كما ذكر. وقد مرَّ مافي هذه التفرقة من النَّظَر.

---

(١) الأصل : على الوقف بالسماع.

(٢) الأصل : وقع في الشرح.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) س : ويريد.

وأشار بِقِرْن وقَرْن إلى ما في القرآن الكريم من قوله تعالى : { وقَرْنَ في بُيُوتكن[1]}، قُرِئَ بكسر القاف وفتحها[2]، والفتحُ لنافعٍ وعاصمٍ، والكسر لمن عداهما[3].

ثم في كلامه هنا إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنّ ظاهره أن قِرْن وقَرْن معًا أصلهما اقْرِرْن، هذا الذى ذكره، وهو إمّا أن يكون ضبطه بكسر الراءِ الأولى ـ وهكذا ثبت[4] في النسخ ـ أو بفتحها، أو بالضبطين، أما الضبطان فلا دليل عليهما إِذْ لم يُنَبِّه على ذلك، وأما أحدهما فغير صحيح من جهة أنّ رجوعه لهما معًا لايصحُّ، إِذْ مقتضاه أنَّهما معًا من فِعْلٍ واحد، وليس كذلك :

أما قَرْنَ ـ بفتح القاف ـ فَمِنْ قَرِرْت (في[5]) المكان ـ بالكسْرِ ـ أَقَرُّ فيه (بالفتح[5]) فالأصل : اقْرَرْن ـ بفتح الراء الأولى ـ وهى لغة حكاها البغداديون والكسائىّ والأخفش وأنكرها المازنىُّ إذ لم يحفظها، ثُمَّ حُذِفت العين بعد أن نُقِلت حركتُها إلى القاف وحُذِفَتْ همزةَ الوصل لتحرّك مابعدها؛ كما تقول : سَلْ، في تخفيف : اسأَلْ. وقد حُمِل أيضًا على أنه من قَرِرْت به عينًا أَقَرُّ، وجرى فيه الإعلالُ المذكورُ. لكنْ ضُعِّفَ هذا المحمل من جهة المعنى، إذ ليس المرادُ : لِتَقَرَّ أعيُنُكُنَّ في بيوتكنَّ .

---

(1) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(2) س : وبفتحها.

(3) الإقناع ٧٣٧.

(4) الأصل، ت : ثبتت. ك : يثبت.

(5) سقط من الأصل.

وأما قِرْنَ ـ بالكسر ـ فأجاز فيها الفارسيُّ وجهين، أحدهما . أن يكون أصلُه اقْرِرْنَ، من قَرَرْت في المكان أقِرُّ، وهى اللغة الفاشية، ثم حُذِفت العينُ بعد نَقْلِ حركتها إلى الفاء كما تقدَّم. وهذا هو الذى يُرِيده الناظم (بقوله[1]) : «وقِرْن في اقَرِرْنَ»، فقيَّده بكونه من اقرِرْنَ، أى : على أنه من هذا لا من من الوجه الثانى الذى[2] حَمَّله الفارسيُّ قراءةَ الكسرِ، وهو أن يكون قِرْنَ أمْرًا من الوقار، من وَقَر يَقِرُ، وأصله : اوقِرْنَ، ثُمَّ صار بحذفِ فائه إلى قِرْنَ، فهو إذْ ذاك من المسألة الأولى من هذا الفصل، كعِدْن من الوعد، وزِنَّ من الوزن. وعلى هذا الوجه لا يدخل له هُنا، فلذلك تحرَّز بقوله : «في اقْرِرْن»، ولهذا / السَّبب يتعيَّن ضَبْطُ اقْرِرْن بكسر ٤٠١ الراء، ويكون فيه تنبيهٌ حَسَنٌ واحترازٌ مليحٌ، كأنه يقول : وقِرْن إذا قلنا إنه من اقْرِرْن لا إذا جعلناه من الوقار. إلاّ[3] أنَّه يلزم من حيث عَيَّن اقْرِرْن بالكسر أن يكون أيضًا مُعَيَّنًا للوجه الآخر؛ إذْ لم يَذْكر له غير ذلك، وذلك غير صحيح، لأن قَرْن[4] ـ بالفتح ـ ليس أصله اقْرِرْن ـ بالكسر ـ وإنما أصله : اقْرَرْنَ بالفتح أيضًا كما تقرَّر.

فحصل أنّ هذا الكلام لايستقيمُ تنزيله في الوجهين (على لُغَتين[5]) كما ذكر الناس[6]، وهو الذى لايمكن غيره، وإنما يتنزل على واحدةٍ، وذلك لايصحّ.

---

(١) سقط من س.

(٢) الأصل، ت : والذى.

(٣) الأصل : لا.

(٤) الأصل، ت : اقررن.

(٥) سقط من الأصل، ت.

(٦) الأصل : القياس.

والوجه الثاني من الإشكال : أنه أثبت في النقل قِرْن من القرار ولابُدَّ، لقوله : «وقِرْنَ في اقْرِرْنَ وقَرْنَ نُقِلا»، أى : (إنَّ[1]) قِرْنَ من اقْرِرْنَ منقولٌ من كلام العَربِ. وهذا ليس كذلك، لأنّ قِرْن إنما نُقِل في القُرآن، وهو ـ كما رأيت ـ مُحتَملٌ أن يكون أصلُه : اقْرِرْنَ ـ كما قال ـ أو يكون افْعِلْن من الوقار، وأحدُ الوجهين لم يتعيَّن بعدُ، فكيف يجعلُ قَرْنَ من القرار منقولاً ثابتًا، وليس كذلك، لأنه إنما يثبتُ إذا لم يحتمل غير ما ادَّعيتَ فيه، فلا يصحُّ لك أن تقول في هذا إنه من القرار خاصَّةً لا من الوقار؛ إذْ لادليل على ذلك، وإذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ لم يكن إذا جعلته من القرار بأولى من أن تجعله من الوقار، ولا تثبت اللغةُ بِمِثْلِ هذا، ولا اعتمادَ على الاحتمال المجرَّدِ من غير دليلٍ.

والجوابُ عن الأوَّلِ : أنّ اقْرِرْن لايرجع إليهما معًا بل إلى ماقبله وَحْدَه، وإنما أتى به احترازًا ـ كما تقدَّم ـ من أن يكون من وَقَر يَقِرُ خاصَّةً؛ إذًا لو لم يكن هنالك ذلك الاحتمالُ لم يَحْتَج إلى الإتيان به؛ إذْ معلومٌ أنه يتكلَّم فيما حُذِفت عينُه للتَّضعيفِ، فليس قولُه : «في اقْرِرْن» إلا إخراجًا للوَجْهِ الآخر. وأمَّا قولُه : «وَقَرْن» فأطلقه عِلْمًا بأنه من اقْرَرْن، إذ ليس فيه احتمالُ غير ذلك. وأيضًا فَحَذَفَه لدلالة نظيره عليه، وتقديرُ الكلام : وقِرْنَ في اقْرِرْن وقَرْنَ في اقْرَرْنَ. وهذا ممكنٌ، واتَّكل على أنَّ ذلك مفهوم بأيسر النَّظَرِ، فلم يحتَجْ إلى التَّنْصِيص عليه.

والجواب عن الثاني : أنَّه يُمكن أن يكون سَمِع من ذلك شيئًا لايحتمل إلا الحمل على اقرِرْن لا على غيره، وإنما يكونُ الاحتمالُ قائمًا في الآية دون غيرها، فلعلَّه اطَّلع على مايتعيَّن فيه أحدُ الوجهين، والجمهور لم ينقلوا قِرْنَ

---

(١) سقط من س.

وقَرْنَ إلا في الآية. ويَحْتَمِلُ أن يكون حَمَلَ الآية على هذا الوجه دون الإمكان الآخر لقيام الدليل عنده على ذلك، (وذلك[1]) أنَّ قراءَةَ الفتح قد ثبت فيها معنى القرار على ما تقرَّر؛ إذ لايسوغُ حملُها على المعنى الآخر الذى هو من قَرَّت عينُه، وإذا ثبت ذلك هُنَالِك كان الذى ينبغي في قراءة الكسر الحملَ على قراءة الفتح، لأنّ اتّفاق القراءتين وتواردُهما على معنى واحدٍ أولى من حملهما على معنيين مُخْتَلِفين. وهذا دليلٌ يُفِيد هو وما كان مِثْلَه غَلَبَةَ ظَنٍّ، وغَلَبةُ الظنِّ تكفى في إثبات اللغة، فلهذا حكم بأنَّ قِرْن من اقْرِرْن، وبهذا ينهضُ جوابًا في الموضع، وبالله التوفيق.

وهنا انتهى ماقصد ذكره من التصريف، ثم أخذ في ذكر تكملته فقال :

(١) سقط من الأصل.

الإِدْغَــــامُ

/أَوَّلَ مِــثْلَيْنِ مُــحَــرَّكَين في ٤٠٢

كِلْمَــةٍ ادْغِمْ لاَ كَــمِــثْلِ صُــفَفِ

وَذُلُــلٍ وكِــلَــلٍ ولَــبَــبٍ

وَلاَ كَجُسَّسٍ ولاَ كاخْصُصَ ابِى

وَلاَ كَــهَــيْلَلَ، وَشَــذَّ فِى أَلِلْ

وَنَحْــوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَــقُــبِلْ

معنى الإدغام في اللغة : الإدخالُ. يُقَال : أدغمتُ اللجام في فم الدابَّة : إذا أدخَلْتَه في فيها، ومنه : أدغم الطعام بمعنى ابتلعه، لأنه إدخالٌ في الحلق، ومنه إدغامُ الحرفِ في الحرف، لأنه إدخال الأوّل في الثانى. قال السيرافى : سيبويه يقول : الادّغام افتعالٌ، والكوفيون يقولون: (الإدغام[1]) إفعال. قال : والأوّل أحبُّ إِلَىَّ لقوله[2]:

.... إذا [فَزِعُوا] ادُّغِمْنَ في اللُّجُمِ

قال ابن الضائع : (يعنى[3]) لاستعماله . قال : « وقد حكى الزُّبَيدىُّ : أَدْغَمْتُ الفَرَسَ اللجامَ». انتهى، وحكى مثله الجوهرىُّ [4].

---

(١) سقط من س.

(٢) من بيت لساعدة بن جؤية، ديوان الهذليين ١/٢٠٣، وتمامه :

بمُقْرَباتٍ بأيديهم أعنتها خُوْصٍ.......

ومابين المعكوفتين عنه. والمقربات : اللواتى عند البيوت لصارخ أو لِفزعٍ - والخُوص من الخَوَصِ، وهو ضيق العين وغؤورها.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في الصحاح : وأدغمت الفرس اللجام : إذا أدخلته في فيه.

ومعناه في اصطلاح النحويِّين: أن يَلْتِقَىَ حرفان من جِنسٍ واحدٍ، فَتُسَكِّنَ الأوّل منهما وتُدْغِمَه في الثانى، أى : تُدْخِلَه فيه، فيصيرا[1] احَرفًا واحدًا مشدَّدًا. وذلك أنّ النُّطْق بحرفين من جنسٍ واحدٍ مما يثقل على اللسان، لأنه يرتفعُ بأحد الحرفين، ثم يرتفع ارتفاعًا ثانيًا بعد استقرار الأوَّلِ، فيصيرُ في موضعٍ واحدٍ عملان من غير فَصْلٍ بينهما، فَيَثقُل ذلك على اللِّسانِ، ولذلك شبَّهه الخليل بمشْيِ المُقَيَّدِ، لأنه كأنه يتحرَّك في موضعٍ واحدٍ. وهذا محسوسٌ، بخلافِ مإذا عَمِل عَمَلَينِ في موضعين فليس فيه من الثِّقل مافي هذا. فأرادوا أن يرتَفع اللِّسان بهما معًا ارتفاعةً واحدةً، فلم يُمْكنهم ذلك إلاّ بأن يُسكِّنوا الأوّل منهما، فأسكنوه،ثم أدغموه في الثانى، فصارا[2] حرفًا واحدًا مشدَّدًا، فقالوا في فَرَرَ : فَرَّ، وفي ظَلِلَ : ظَلَّ، وفي سُرِرَ : سُرَّ، وفي أَمْدَدَ : أَمَدَّ، وما أشبه ذلك.

واعلَمْ أنّ الإدغام على قسمين :

أحدُهما : إدغامُ مِثْلٍ في مِثْلِه، نحو ماتقدَّم من المُثُلِ.

والثانى : إدغام مُقَارِبٍ في مقاربِهِ نحو : بَعُدتُّ ، وعِدَّان[3] في عِتْدان، ونحو ذلك .

وهذه القسمةُ بالنظر إلى الأصْلِ، وإلاّ فلا إدغامَ إلا إدغامُ مثلٍ في مِثْلٍ. وهذا نظيرُ قولهم : إن البَدَل ثلاثةُ أقسام : بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدة، وبَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ ، وبَدَلُ اشتمالٍ. وبالحقيقة ليس إلا بَدَل شيءٍ من

---

(١) في النسخ : فيصير.

(٢) س : فصار.

(٣) عِدَّان : جمع عَتُودٍ، وهو الجَدْىُ الذى استكرش، أو بلغ السفاد، وانظر الكتاب ٣/٦٠٨، ٤/٤٥٦.

شيءٍ وهما لعين واحدة[1]، فإذا قُلْت : أكلتُ الرغيفَ نصفَه، فلا يخلو أَنْ يُرَادَ بالرغيفِ النصفُ أو غيرُه، فإن أُريد النصفُ فنصفُه البدلُ بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، ولا يجوزُ أن يُريدَ به أكثر من النّصْف، ولا أيضًا أَقَلَّ منه، لأنه يكون نصفُه نَقْضًا لذلك وتكذيبًا، أو يرجع إلى بَدَلِ الغَلَطِ، وهو مَنْفِيٌّ عن الكلام الفصيح كما تقدَّم. وكذلك بَدَلُ الاشتمال، فليس تقسيمهم ذلك إلا بالنظر إلى الوضع الأصلي. فالتقسيمُ في البابين صحيحٌ بالنظر إلى الأصل، وأما الآن فلا يُدْغم المقارب في مُقاربه إلاّ بعد إبداله حرفًا من جنس المُدْغَمِ فيه بلابُدٍّ./ فأمَّا إدغامُ ٤٠٣ المتقاربين فلم يتعرَّضْ إليه هنا، وذلك لأنَّ الغالب فيه أن يكون جائزًا لا لازمًا، وإذا كان جائزًا فالتكلُّم بالأصلِ صحيحٌ، فلم يكن المتكلِّم بالأصل لاحنًا[2]، فليس بِمُهِمٍّ في قصده. وأما إدغام المثلين فعلى قسمين :

أحدهما : أن يكون الأول منهما ساكنًا في الاستعمال. وهذا لم يحتج إلى ذكره للعلم بوجوب الإدغام فيه؛ إذ لايُمكن النطقُ بهما مع الفَكِّ إلا بتكلُّفٍ كثيرٍ. فلا تقول في رَدٍّ : رَدْدٌ، لعدم الإمكان فيه.

والثاني : أن يكون الأول متحركًا، فهو على قسمين :

أحدهما : أن يكون المثلان من كلمتين. وهذا القسم لايجب فيه إدغامٌ، نحو : جَعَلَ لَك، وهَرَبَ بكر، وقاسِمُ مَالِكِ. فالنُّطق به على الأصل صحيح، فلم يكن ذكُره من[3] المُهِمِّ.

---

(١) هذا تحقيق السهيلى لبدل البعض وبدل الاشتمال، انظره في نتائج الفكر ٣٠٧.

(٢) الأصل، ت : لاحقا.

(٣) الأصل : في.

والثاني : أن يكونا من كلمة واحدة. فهذا القسم[1] هو الذى يختلفُ الحكمُ فيه، فلا يمتنع الإظهار فيه بإطلاقٍ، (ولايجوزُ فيه بإطلاقٍ[2])، فلأجل ذلك خَصَّ هذا القسمَ بالذكر وحده، لأنه الضروريُّ من سائر الأقسام.

وحاصلُ ذلك أنّ المثلين في كلمةٍ على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ يجب فيه الإدغام، وقسمٌ يجبُ فيه الإظهارُ، وقسمٌ يجوزُ فيه الوجهان. والناظم ـ رحمه الله ـ حَصَّل ذلك، فأطلق القول بوجوب الإدغام إلا فيما يُسْتَثنى، فقال : «أَوَّلَ مِثْلَينِ مُحَرَّكين في كِلْمةٍ ادْغِمْ»، أَوَّلَ : مفعولٌ بأَدْغِمْ، أى : أَدْغِمْ أَوَّل مثلين.. إلى آخره. يعنى أنه يجب إدغامُ أَوَّلِ الحرفَين في ثانيهما إذا اجتمع فيهما ثلاثةُ شُروطٍ :

أحدها : أن يكون الحرفان مثلين، وذلك قوله : «أَوَّل مِثْلَين»، وهو على حَذْفِ الموصوف، أى : أَوَّلَ حرفين مِثْلَين، تحرزًا من أن يكونا غير مثلين بل متقاربين، فإنه لايجب فيهما الإدغام نحو : خذتالدًا، واجبه حاتما، ونحو ذلك، فتُظهِرُ إن شئت ويجوز الإغام فتقول : خُتَّالدًا، واجْبَحْاتِمًا، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن يكونا مُحَرَّكين معًا، المُدغَمُ والمدُغَمُ فيه، تحرُّزًا من أن يسكن الأوَّلُ، أو الثانى، أو يسكنا معًا، فأما إن سكن الأول فقد تقدَّم وجوبُ الإدغام، وأنه مدركٌ حسًّا، فلم يَحْتَج إلى ذكره وأخرجه، لأنه كالمذكور حكمه، نحو : رَدٌّ، وشدٌّ، وسِرٌّ، وكذلك : زُر رَّافدًا[3]، وكن نَّائما. وأمّا إن سكن الثانى فالفكُّ واجبٌ نحو : رَدَدْتُ، ورَدَدْنَ. وسيُنَبِّه عليه بعد هذا. وأما إن سكنا معًا فإن المسألة

(١) هنا انتهت مخطوطة تونس، والتى رمزنا لها بالرمز س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : راقدا.

تصير من باب التقاء الساكنين، وتخرج عن هذا الباب، فلم يكن ذكره هنا لائقًا.

والثالث : أن يكون الحرفان في كلمةٍ واحدةٍ، فإن كانا في كلمتين لم يَجر فيهما حكم وجوب الإدغام كالمتقاربين بالنسبة إلى الشرط الآخر، فالمفهوم فيهما معًا الجواز وهو مفهومٌ صحيحٌ، لأنك تقول: جعلَ لَك، وجَعَلْ لَّك، وهربَ بَكر، وهرب بَّكر، وما أشبه ذلك. والمفهوم في الموضعين جُمْلى، لأنه ليس كلُّ مقاربٍ يُدْغَم في مقاربة، ولاكُلُّ متقاربين يجوز إظهارهما، ولا كلّ مِثْلٍ يجوز أن يُدْغَم في مثله إذا كانا من كلمتين؛ ألا ترى أنَّ الواو والياء لايُدْغَمان في مقاربهما، ولا مقاربهما فيهما، (لما فيهما[1]) من المدِّ. وأيضًا حروف المدِّ صِنْفٌ على حِدَةٍ لايجوز أن تقلب إلي الحروف الصِّحاح/، ولا الصِّحاحُ إليها، والنُّون تُدْغَم في حروف «لم يَرْوِ» إذا سكنت ولايجوز الإظهارُ، وخرجت النونُ عن الحروف الصِّحاح فَأُدْغِمت في الواو والياء لشبهها بالغُنَّة بحرف اللين. والألف والهمزة لايجوز في واحدةٍ منهما إدغامها في مثلها، أما الألف فلأنّ حقيقتها المدُّ، والإدغام رفع اللسان عن الحرفين رفعةً واحدةً، وذلك لايُتَصَوَّرُ مع المدِّ، ألا ترى أنه يزولُ في نحو مَغْزُوٌّ ووَلِيٌّ، فلو مَدَدْتَ لم يَجُزِ الإدغامُ. وأما الهمزة فللزوم تخفيف إحداهما عند الاجتماع. فقد ظهر أنَّ الحكم بجواز الإدغام في المسألتيْن غير مُطَّرِدٍ، لكن إذا نُظِر البابُ كُلُّه في المسألتين وُجِدَ جوازُ الإدغام هو الأغلبَ فيهما، فلأجل هذا حَمَّلْتُ كلام الناظم القصد إلى حقيقة المفهوم، ولم أَحْمِلْه على اطِّراحه، فالأحسن أن يكون حكمهما

٤٠٤

---

(١) سقط من الأصل.

مذكوراً ـ وإن كان على الجملة ـ من أن يكون لم يُعرِّجْ عليهما البتَّة. وقد يمكن أن يكون المفهومُ هنا مُعَطَّلاً في الشروطِ الثلاثة فلا يستفاد الحكم من كلامه إلاّ فيما نَصَّ عليه دون غيره، وهذا أسلمُ له من الاعتراضِ، والأول أجْرَى على عادته من[1] اعتماد دلالة المفهوم.

ولما ذكر هذه القاعدة العامّة في الإدغام أخذ يذكر ماينتفى عنه هذا الحكم المذكور فقال : «لاكمِثْلِ صُفَفٍ»، وكذا وكذا، فأتى بمُثُلٍ على أبنيةٍ وأحوالٍ مخصوصة منفيًا عنها وجوبُ الإدغام، يعنى أنَّ هذه الأشياءَ، وما كان على بنائِها أو حالها لاتُدْغَم وجوبا وجملةُ ما أتى به منها عَشَرَةُ أنواعٍ :

أحدها : ما كان من الأسماء خارجًا عن وزن الفِعْلِ أو الجريان عليه، وذلك ثلاثة أبنية، أحدها : صُفَفٌ وما كان نحوه، ومراده ماكان على هذا الوزن وهو وَزْنُ فُعَلٍ كصُرَدٍ، فمثل هذا لايُدغَم، فتقول : سُرَرٌ، ودُرَرٌ، وحُلَلٌ، وحُمَمٌ، وقُنَنٌ، وجُدَدٌ، وما أشبه ذلك. ولايجوز أن تقول : سُرٌّ، ولا دُرٌّ في دُرَرٍ، وأما دُرٌّ فهو فُعْلٌ لافُعَلٌ. والصُّفَف : جمعُ صُفَّةٍ ، والصُّفَّة من الرحل والسرج : التى تضم العَرْقُوَتَيْنِ والبِدَادَيْنِ[2] من أعلاهما وأسفلهما. هذا تَفْسِير ابن سيده، والجمع صُفَفٌ، وهو القياس، ويُجمع أيضًا على صِفافٍ سماعًا. وصُفَّة البنيان أيضًا :طرَّته[3]، والصُّفَّة : الظُلَّةُ كالسقيفة . والثانى : ذُلُلٌ وما كان نحوه مما هو على وزنه ، وهو وَزْنُ فُعُلٍ كطُنُبٍ، فمثل هذا لايدغم أيضا نحو : سُرُرٍ، وجُدُدٍ، والذُلُل : جمع ذَلُولٍ ، والذلولُ : هي الدابة اللَيِّنَةُ غير الصعبة ، يقال :

---

(١) ك : في.

(٢) العرقوتان من الرحل والقتب : خشبتان تضمان مابين الوسط والمُوخرة، والبداد : بطانة تحشى وتجعل تحت القتب وقاية للبعير ألا يصيب ظهره القتبُ.

(٣) الصُفَّةُ من البنيان : شبه البهو الواسع الطويل السَّمك.

دابةٌ ذلولٌ بينة الذِّل[1] ـ بالكسر ـ من دوابَّ ذُلُلٍ، ومنه قولُه تعالى : {فاسلُكِي سُبُلَ ربِّك ذُلُلاً[2]}، أي : سهلةً غير صعبة.

وأمَّا قولُهم : نخلةٌ عَميمة[3]، ونَخْلٌ عُمٌّ ،، وأصله عُمُمٌ، كسفينةٍ وسُفُنٍ، لكنهم لم يقولوا : عُمُمٌ ـ فإنه ليس إدغامه من عُمُمٍ، وإنما أُدغِم من تخفيفه، لأنّ فُعُلاً في جمع فعيلة يجوزُ تسكينُ عينه تخفيفًا، وإذا خُفِّف وجب الإدغامُ لسكون أوَّلِ المثلين.

فإن قيل : فكان ينبغي أن يأتي فيه عُمُم على الأصل؟

فالجواب : أنه لايُنْكَر أن تقتصر / العربُ في مثل هذا على أحد الوجهين لما فيه من خفة الإدغام.

والثالث : كِلَلٌ وما كان وزنه أيضًا مما هو على فِعَلٍ كعِنَبٍ، وذلك : عِدَدٌ، وقِدَدٌ، وسِلَلٌ، ومِرَرٌ[4]، وعِلَلٌ، وما كان نحو ذلك، فَكُلُّه غير مُدْغَمٍ أيضا . والكِلَلُ : جمع كِلَّةٍ، وهي السِّتْر الرقيقُ يخاطُ كالبيت يُتَوقَّى فيه من البَقِّ. هَذا قال الجوهريُّ.

والنوع الثاني : (ماكان على وزن فَعَلٍ كقوله[5]) : لَبَبٌ، وما كان نحوه مما هو على فَعَلٍ كَجَبَلٍ لايدغم أيضا ، فتقول : سَبَبٌ، وطَلَلٌ، وشَرَرٌ، ومَدَدٌ، وعَدَدٌ، وسَنَنٌ، وما كان نحو ذلك. واللبَبُ واللبَّةُ : المَنْحَرُ، وهو موضع القلادة من الصَّدْرِ، من كُلِّ شيء. واللَّبَبُ أيضا : مايُشَدُّ على صَدْرِ الدابَّةِ أو الناقة يمنع

---

(١) الذِّل ـ بالكسر ـ ضد الصعوبة.

(٢) الآية ٦٩ من سورة النحل.

(٣) في الصحاح واللسان : عميم . ونَخْلٌ عُمٌّ : طِوَالٌ.

(٤) الأصل : مدد، ت : مدر. والمِرَرُ : جمع مِرَّة ـ بالكسر ـ وهي : قوة الخَلْقِ وشدته.

(٥) سقط من ك.

الرحل من الاستئخار، ويقال : فلان في لَبَبٍ رخيٍّ : إذا كان في حالٍ واسعة. وقال الأحمر[1]: اللَّبَبُ : مااسترقَّ من الرَّمْلِ، لأنّ معظمه العَقَنْقَلُ، فإذا نقص قيل : كَثِيبٌ، فإذا نقص قيل : عَوْكلٌ، فإذا نقض قيل : سِقْطٌ، فإذا نقص قيل : عَدَابٌ، فإذا نقص قبل : لَبَبٌ، قال ذو الرمَّة[2]:

بَرَّاقَةُ الجِيدِ واللبَّاتُ واضِحَةٌ
كأنها ظبيةٌ أفضى بها لَبَبُ

واعلم أن الأوزان الثلاثية[3] على قسمين، أحدهما : أن تشترك فيها الأسماء والأفعال. والثاني : أن تختصَّ بالأسماء ولامشاركة للأفعال فيها، وقسم ثالث ليس بمرادٍ هنا، وهو المختصّ بالأفعال، لأنه مُدْغمٌ مطلقا مالم يعرض مانعٌ. فأمّا قسم الاشتراك فقد ظهر ـ من حيث لم يَسْتَثْنِها الناظمُ من الحكم بالإدغام ـ أنها مُدْغَمَةٌ، وهي : فَعُل، وفَعِل، وفُعِل، وفَعَل.

(أمَّا فَعَلٌ[4]) فقد استثناه، وأما فَعُلٌ فتقول فيه من اللبِّ : لَبٌّ، ولاتقول : لَبُبٌ. وأما فَعِلٌ فكذلك إذا بنيته من اللبِّ تقول : لَبٌ. (و)[4] من هذا قولهم : رجل صَبٌّ، وهو فَعِلٌ بدليلِ قولهم : صَبِبْت ـ ياهذا ـ تَصَبُّ صَبَابَةً، مثل قَنعت قناعةً، فكما[5] أن اسم الفاعل من هذا قَنِعٌ، فكذلك صَبٌّ فَعِلٌ. وقالوا : طَبٌّ وطبيبٌ، فَطَبٌّ فَعِلٌ، لأنّ فَعِلا وفعيلا يكثران بمعنىً واحدٍ كفَرِح وفَرِيحٍ، ومَذِلٍ ومَذِيلٍ[6].

---

(١) نصّ الأحمر في الصحاح : لبب.

(٢) ديوانه ٢٦، والصحاح واللسان : لبب.

(٣) ك : الثلاثة.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الأصل : كما.

(٦) المَذِل : الباذل لما عنده من مالٍ أو سرّ، وكذلك إذا لم يقدر على ضبط نفسه، ويقال فيه : مَذِيل، أيضًا .

وقد شذُّوا[1] فقالوا : رَجُلٌ ضَفِفُ[2] الحال ، وقومٌ ضَفِفُو الحال . والوجْهُ أن يُقالَ : ضَفُّ الحال وضَفُّو الحال، وهو الأشهر في الاستعمال، وهو فَعلٌ بدليل الضَّفَفِ في المصدر . وحكى ابن جنى أيضًا عن أبى علىٍّ أن أبا زيدٍ حكى عنهم : طَعَامٌ قَضِضٌ : إذا كان فيه الحصى[3]. وأما فُعِل فلو بنيت مثل دُئِل[4] من اللبِّ لقلت : لُبٌّ، فَتُدْغِمُ. ولم يُسْمع فَعُلٌ، ولا فُعِلٌ من المضاعف جاء على أصله. وإنما فَرَّقوا بين القبيلين فأدغموا ما وافق الفعْلَ دون الآخر، لأنهم جعلوا إعلال التضعيف الذى هو الإدغام كإعلال حرف اللين عينًا ، فكما أن ماجاء من الأسماء على مثال الفعل أعلَّ كبابٍ وخافٍ لأنه كقال وخافَ، كذلك فعلوا في التضعيف، وكما لم يُعَل نحو بُيُضٍ وعِوَضٍ ولُوَمَةٍ ونحوها مما ليس على وزن الفعل كذلك لم يُدْغموا ذُلُلاً ولا كِلَلاً ولا صُفَفًا ، لأنها ليست / على مثال الفعل، لأنّ الإعلال في الأسماء بالحمل على الإعلال في الأفعال ، والإعلال فيها أصلٌ، لأنّ التصريف لها بحكم الأصل . وبَقِي وجه تصحيح فَعَلٍ كَلَبَبٍ مع أنّ وزنه من المشترك، فكان الوجه أن يدغم، لأنهم قد أعلّوا بابًا ودارًا ونَحْوَهما. ٤٠٦ والذى ذكروا في وجه ذلك أنّ الفتحة لما خَفّت عليهم لم يكرهوا ظهور التضعيف، كما كرهوه مع غيرها[5]. وأيضًا إذا صَحَّحوا نحو القَوَدِ والخَوَنةِ والحَوَكة ـ وإن كان شاذًا ـ فتصحيح نحو طَلَلٍ وشَرَرٍ أولى، لأنّ الإعلال في حروف العلّةِ ألزمُ منه في حروف الصحة. هذا ما في الثلاثىّ

---

(١) الأصل : شذَ.

(٢) الضَّفَفَ : شدة العيش.

(٣) المنصف ٢/٣٠٢.

(٤) الأصل، ت : دول.

(٥) انظر المنصف ٢/٣٠٣.

من الأسماء، وأما الأفعالُ ثُلاثيَّةً كانت أو غير ثُلاثيَّةٍ فقد دخلت له في حكم الإدغام، وسيأتى ذلك إن شاء الله.

والنوع الثالث : ما كان مثل[1] جُسَّسٍ وما أشبهه مما فيه مانع من الإدغام كمانع جُسَّسٍ وهو الإدغامُ الموجودُ، فإن الكلمة ذاتُ ثلاثة أمثالٍ، فسبق إدغام الأول في الثانى لأنه ساكن بحقِّ الأصل فصار جُسَّسٌ هكذا، فلو رُمْتَ إدغام السين الثانية في الثالثة لوجب زوالُ إدغام الأول في الثانى، إذْ لايُدْغَم حرفان في ثالثٍ أبدًا، فصار إلى نَحْوٍ مما كان عليه قبل هذا العمل؛ إذ لابُدَّ فيه على أىِّ وجهٍ حَمَلْته في الإدغام من بقاء مثلين غير مُدْغمين فلم يكن للعمل فائدةٌ، فكان تركه على حالته الأولى أولى. ومثلُه : رَدَّدَ يُرَدِّدُ، وخَلَّلَ يُخَلِّل، وهو مُرَدِّدٌ ومُرَدَّدٌ، ومُخَلِّلٌ ومُخَلَّلٌ، وكذلك ما أشبهه، ولايمكن إدغامُ الحرفين معًا في الثالث فيصير رَدَّدَ إلى رَدَّ، وجَسَّسَ إلى جَسَّ، لأنه إخلالٌ[2] بالكلمة ووقوعٌ في اللبس إنْ حُذِفَ أحدُ المدغمين، وإن أُبقِي التقى ساكنان على غير شرطهما. وذلك كلُّه ممنوعٌ. وقد حُكِي عن أبى عمرو الإدغام في (مَسَّ سَقَر[3]) و(تمّ ميقات[4])، وما أشبهه من المنفصل[5]، فقد يقال : إذا فُعِل ذلك في المنفصل فالمتّصل أقربُ، لأنّ الإدغام ([6]فيه ألزمُ، إلاّ أَنْ يُجاب بأنّ الإدغام في المنفصل[6]) ليس على ظاهره، والإلزم المحذورُ المذكورُ، وإنما هو على نِيَّة الوقف

---

(١) الأصل : نحو.

(٢) الأصل : إعلال.

(٣) الآية ٤٨ من سورة القمر.

(٤) الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٥) الإقناع ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٦) سقط من ك.

على الكلمة الأولى، ويجوز التقاء الساكنين في الوقف لعُروضه، ومثل هذا لايتأتى في المُتَّصِل، فلا يصحُّ فيه الإدغامُ البتَّةَ. أو يكون ـ وهو الأولى ـ على أنّ ماحُكى من الإدغام إخفاءٌ في الحقيقة لا إدغامٌ[1]، وعلى هذا يجوز في المتّصل والمنفصل، ولايكون داخلاً[2] على الناظم على كلا الوجهين.

والجُسَّسُ : جمع جاسٍّ أو جاسَّةٍ، من قولك : جَسَّه بيده، أى : مَسَّه.

والنوع الرابع : اخصُصَ أبى، وما كان نحوه، ومرادُه بهذا المثال أنَّ الثانى من المثلين إذا كان متحركًا بحركةٍ عارضةٍ فإنه غير مُوجِب للإدغام، وذلك أنه قدَّم أن المثلين لابُدَّ أن يكونا متحرِّكين، فلابُدَّ إذًا من تحرك[3] الثانى، لكن إن كانت حركتُه عارضةً لم يُعَتَّد بها في حُصُولِ الإدغام، بل يُعَدُّ كأنه[4] باقٍ على أصله من السكون، وإذا كان ساكنا لم يَسُغِ[5] الإدغام، فكذلك إذا كان في تقدير السكون. لكن هذا الذى ذكر من مَنْع الإدغام ليس على إطلاقه، بل لابُدَّ من مُقدِّمةٍ تُبَيِّنه، وذلك أن الفعل / المضاعف المجزوم وفي معناه الموقوف ـ وبه مَثَّل الناظمُ ـ للعرب ٤٠٧ فيه لغتان، فلغة بني تميم الإدغام مطلقًا، فيحرِّكون الثانى لأنه وان كان ساكنًا فإنه مما يتحرك على الجملة وليس مما تمتنع فيه الحركةُ. وهذه

---

(١) في النسخ : إدغامًا.

(٢) الأصل : دائما. ت : داحا .

(٣) الأصل : تحريك.

(٤) الأصل : أنه.

(٥) الأصل : يمنع.

اللغة لم يتعرَّض إليها الناظمُ؛ إذ ليس المثال إلا مُظْهراً فيه التضعيف. واللغة الثانية لأهل الحجاز، وهي الإظهارُ، ومنه قوله تعالى : {واغضُضْ من صوتك[1]}، ([2]-وذلك من جهة أن الإدغام يَقْتَضي تسكين الأول من المثلين ونقل حركتهِ إلى ماقبله ، وقد كان الثاني منهما ساكنا للجزم أو الوقف، فيؤدّي الإدغام إلى التقاء الساكنين على غير شرط اجتماعهما، فلما كان ذلك كذلك امتنعوا من الإدغام-[2]) وعلى هذه اللغة جاء تمثيل الناظم، وهذا السكون قد يتحرك بحركةٍ عارضةٍ، وذلك إذا لقيه ساكن بعده من كلمة أخرى فيتحرك نحو اخصصِ الرجل، وارددِ ([3] ابن فلان، وقد تنقل إليه حركة همزةٍ تقع بعده فيتحرك نحو : اخصُصَ أبى ـ وهو مثال الناظم ـ ولم يرددُ أُبِلَكَ، وارْدُدَ[3]) احْمَرَ، وما أشبه ذلك. فيقول القائل هنا : إذا كانوا يمتنعون من الإدغام لأجل سكون الثاني فماهو[4] متحرِّكٌ فَلْيَدغِموا . فأخبرك الناظم بأنّ هذا التحريكَ غير مُعْتَبر لكونه عارضًا يزول بزوال الكلمة الثانية فلم يعتدُّوا به من حيث كان في تقدير الزوال،(و[3]) الأصلُ السكونُ، فاعتبروه كما لو كان موجوداً .

هذا ماأراده الناظم بهذا المثال، لكن لم يُبَيِّن أنَّ هذا مخصوصٌ بأهل الحجاز، وإنما بيَّن أنّ هذا التحريك في مثل هذا المثالِ المقول لايُسَوِّغُ الإدغام. وقد ذكر إثْر هذا جواز الوجهين في مثل : اخصُصْ ونحوه .

ومن الغريب في هذه الحركة العارضة أنها مُوْجِبةٌ للإدغام عند بني تميم وإن لم تُوجَد، غَيْرُ موجبةٍ له عند أهل الحجاز وإن وُجِدَتْ ، وذلك من حيث

---

(١) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ك : فيما ... فيدغموا.

اعتبرها بنو تميم فساغ لهم الإدغامُ، إذْ لو اعتبروا حال الكلمة لم يَجُزْ لهم لأجل الساكنين، ولم يعتبرها الحجازيّون لعروضها فلم يَسُغ لهم الإدغام، فهذه حركةٌ طارئة يقدَّرُ وجودها فتوجب حكما، وإذا وُجِدت مَنَعَتْه، لكن بلحظين[1] مختلفين. ولأجل ماتقرّر يجب أن يُضْبَطَ قولُه : «واخْصُصَ ابى» مُسَهَّل الهمزةِ مع نَقْلِ حركتها إلى الصاد، إذْ لايصحُّ تنزيلُ المسألة على غير ذلك، فلا تأتى بالهمزة على أصلِها أصْلاً، وهذا ظاهر.

والنوعُ الخامس : هَيْلَلَ وما كان مثله مما قُصِد به قصدُه، وذلك أن تكون الكلمة التى فيها المثلان قد أُلْحِقت بكلمةٍ أخرى فوجب فيها من أجل ذلك مقابلة (المتحرِّك[2]) بالمتحرِّك والساكن بالساكن، على ماهو مُقرَّرٌ في فصل الإلحاق من الكتب المبسوطة، فيجب[3] إذًا إنْ كان المثلان في مقابلة متحركَين أن يكونا متحركَين، كما أنهما إذا كانا في مقابلة ساكن ومتحرِّك أن يكونا كذلك، فهَيْلَلَ فعلٌ ماضٍ بمعنى هَلَّلَ، إذا قال : لا إله إلاّ الله، وهو ملحقٌ بِدَحْرَجَ، فقابلَتِ اللامان منه الراء والجيم[4]، فوجب الإظهار، ولو لم يكن ملحقًا به لأدغمت، كما قلت : أعدَّ، وأجدَّ، وأسرَّ، إذ لم يقصدوا هنا الإلحاق[5]، إذْ لايلحق بالهمزة وحدها، ولا بالميم أيضًا وحدها في الأسماء إلا مع مُساعِدٍ، فلما قصدوا حافظوا على الوزن فأظهروا التضعيف وإنْ ثَقُل عليهم، لأن في إدغامهم مع قصد الإلحاق نَقْضَ الغرض، فقالوا : جَلْبَبَ، وهو ملحق بدَحْرَجَ كَهَيْلَلَ، وكذلك :

---

(١) الأصل : بلفظين.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الأصل : يجب.

(٤) في النسخ : الفاء والراء. وهو سهوٌ، ظن أنه ملحق بجعفر.

(٥) الأصل : للإلحاق.

اسْحَنْكَكَ / ملحقٌ باحر نجم ، ولذلك[1] لايجوزُ أبدا أَفْعَلَ مفكوكًا، لأنّ ٤٠٨ الهمزة لايُلْحَق بها كما تقدّم. ولذلك[2] لايُفَك فَعَلَ ونحوه، لأنّ المثلين فيه أصلان ولازيادة فيه، ولذلك[2] أيضًا ادغم احمَّر واصفَرّ واقشَعَّر واحمارّ، إذ ليس لها أصلٌ تُلْحق به. ولما كان قصدُه التَّنبيه على مافُكّ لأجل الإلحاق لم يُقْتَصر على مثاله المخصوص، لظهور العلَّة، فدخل له في مقتضاه الأسماءُ التى حصل فيها الفك للإلحاق نحو : قَرْدَدٍ ومَهْدَدَ ويأجَجَ لإلحاقها بجعفر، وعَفَنْجَج وخَفَيْدَدٍ لإلحاقهما بِسَفَرْجَلٍ، وقُعْدُدٍ لإلحاقه بِبُرْثُنٍ، وسُؤْدَدٍ وعُنْدَدٍ وسُرْدَدٍ لإلحاقها بِجُخْدَبٍ وجُنْدَبٍ على مذهب الأخفشِ والناظمِ، أو بِعُنْصَلٍ على مذهب سيبويه، وقد تقدّم[3]، وكذلك ما أشبه هذا. ومما يُبَيِّن أنّ الإظهار لم يكن إلاّ لهذا المعنى أنَّك لاتجده إلا على زنة الأصول، وكلّ ماورد من ذلك في الفعل فتصريفه على نحو تصريف المُلْحَقِ به لا يخالفه في جميع تصاريفه، والاسمُ في ذلك حكمُه حكمُ الفعل، فتقول في الفعل : جَلْبب يُجَلْبب جَلْبَبَةً فهو مُجَلْبِبٌ، كما تقول : دَحْرَج يُدَحْرِج دَحْرَجةً وهو مُدَحْرِجٌ، فتأتى به في المضارع والمصدر وغيرهما على حدٍّ ما تأتى (به)[4] في الآخر. وكذلك تقول في قَرْدَدٍ : قرادِدُ وقُرَيدِدٌ، كما تقول : جعافِرُ وجُعَيْفِرٌ، فتجمعه على فعاللَ كما تجمع الرباعيّ. وتُظْهِرُ[5] التضعيف ليكون كالملحق به، ولا تُدْغِم فتقول : قرادٌّ، ولا قُرَيْدٌّ. فهذا كلٌّ مما يدلُّ على ذلك القصد.

---

(١) الأصل : وكذا.

(٢) الأصل : وكذلك.

(٣) انظر.

(٤) سقط من الأصل، ت.

(٥) الأصل : ونظير.

فإن قيل : قد زَعَم سيبويه أن مَعَداً ميمُه أصليةٌ، فهو إذًا فَعْلَلٌ، فَنُقلت[1] حركته وأُدْغِم، فلِمَ لَمْ يظهر كقَرْدَدٍ؟

فالجواب : أنّ سيبويه قد زعم أنّ مَعَدًا ليس فَعْلَلاً في الأصل ثم أُدْغِمَ، وإنما هو فَعَلٌّ أصْلَ بناءٍ، كما أنَّ خِدَبًّا فِعَلٌّ[2].

فإن قيل : ولعلّ خِدَبًّا فِعْلَلٌ في الأصل، ثم أُدْغِمَ.

قيل : قد زَعَمَ سيبويه أنه لم يأت في الكلام فِعْلَلٌ كقَرْدَدٍ.

ثم قال : «وشَذَّ في أَلِلْ ونحوه فَكٌّ بِنَقْلٍ»، يعنى أَنَّ أَلِلَ وما كان مثله من[3] الفعلِ بابُه أن يُدْغَم، وما جاء على غير ذلك فشاذٌّ يحفظ ولايقاس عليه. وهذا المثال من الثلاثى لأنه الذى جاء فيه الإظهار، وأَلِلَ على فَعِلَ، كان أصلُه أن يُقَالَ : (أَلَّ[4]) : أَلِلَ السِّقاءُ : إذا تغيَّرت رائحتُه، وأَلِلَتْ أسنانُه أيضا : فَسَدَتْ، وأَلِلَتِ الأذُن : إذا رقَّت. ومثل ذلك قولهم : «لَحِحَتْ عينُه : إذا التصقت، وصَكِكَت الدابة، وضَبِبَ البلد: كَثُرتْ ضِبابُه، ومَشِشَتْ الدابَّةُ ، وقَطِطَ شعرُه[5]». ومن ذلك في الاضطرر قولُ قَعْنَب بن أمّ صاحبٍ، أنشده سيبويه [6] :

---

(١) الأصل : فتقلب.

(٢) الكتاب ٤/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٣) الأصل : في.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) هذا كله من المنصف ٢/٣٠٢.
والصكك : اضطراب الركبتين والعرقوبين من الإنسان وغيره. والمَشَشُ : وَرَمٌ يأخذ في مقدّم عظم الوظيف أو باطن الساق. والقطط في الشعر: خلاف السَّبِط.

(٦) الكتاب ١/٢٩. وانظر ٣/٣١٦، ٥٣٥. والبيت في الأصول ٣/٤٤١ والخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧، والمنصف ١/٣٣٩، ٢/٦٩، ٣٠٣.
والبيت لقعنَب ابن ام صاحب.

مَـهْـلاً أعـاذِلَ قـد جَـرَّبْتِ من خُلُقِي

أَنِّـي أجـــودُ لأقـــوام وإِنْ ضَنِنُوا

وقد أجاز ابنُ السـرَّاج فَكَّ المُدْغَمِ في الشعر مطلقًا نحو : رَدَدَ في رَدَّ[1]، وما أشبه ذلك[2]. (و) لم أرَ هذا الشذوذ جاء في فَعَلَ ولا فَعُلَ، على أن فَعُلَ فى المضاعف نادرٌ، حكى ابن جنِّى منه لفظين : لَبُبْتَ ياهذا، عن يُونُسَ، وشَرُرْتَ فى الشَّرِّ، عن قطربٍ[3]. ومن الناس من يَعُـدُّ الضـرورة قسمًا مُسوَّغًا للفكِّ/، فيعدُّه من أنواع ماخَرَج عن حكم الإدغام، وهو على طريقة ابن السّراج ومن ذهب مذهبه، ويَعُدُّ ما جاء فى الكلام من الشاذِّ مَنْبَهَةً علي الأصل، فيجعلون هذين نوعين، فإذا اعتبرنا ما اعتبروا عَدَدْنا مـانبَّه عليه المؤلِّفُ من الشذوذ نوعًا سادسًا. ولكنه ذكره هنا مختصًا بالفعل لأنّه به مَثَّل، ولافرق بين الفعل والاسم فى هذا، فقد عدُّوا الشذوذ فى الاسم منه، وأنشدوا عليه لرؤبةَ[4]، وأنشده سسيبويه، ثَبَت ذلك فى الشرقيَّة: ٤٠٩

الحـــــمـــــدُ لله العلىِّ الأَجْلَلِ

أنت مليكُ الناس رَبًّا فــاقـــبل

وأنشد ابن السرّاج[5]:

---

(١) الأصول ٣/ ٤٤١.

(٢) سقط من الأصل .

(٣) المنصف ٢/٣٠٢ .

(٤) كـذا، وينسب لأبى النجم. انظر نوادر أبى زيد ٢٣٠، والمقتضب ١/٢٧٩، ٣٨٨، والخصائص ٣/٨٧، ٩٣، والمنصف ١/٣٣٩، وشفاء العليل للسلسيلى ١١١٨.

(٥) الأصول ٣/٤٤٢، والبيت فى الكتاب ٢/٦١، ٣/٤٠٣، والمقتضب ١/٣٠٧، ٢/٩٧، والمنصف ١/٢٠٠، ٣/٣٤ ، والخزانة ٧ / ٣٤٥، واللسان : لبب.

قـد علِمَتْ ذاك بناتُ أَلْبَبِهْ

يريدُ: بناتِ أعقل هذا الحى، أى : أَلَبِّه. وغير ذلك من الأمور التى مَضَتْ وسيأتى جملةٌ منها إن شاء الله.

ويشمل كلامُ الناظم فى الشذوذ القسمين، وما جاء مُنَبِّهَةً على الأصلِ، وهو الآتى فى النثر، وما جاء فى الشعر ضرورةً، لأنه شاذٌ كلُّه عما ثبت فى القياس.

وقوله : «بنقلٍ» فى موضع الصفّة لفكٍّ، (أو)[1] فى موضع الحالِ منه أى : مُلْتبَسٌ بِنَقْلٍ، أو حالةَ كونه ملتبسًا بِنَقْلٍ. وأراد بذلك أنه موقوفٌ على النقل لا أنه قياس.

فإن قلت : قولهُ «بِنَقْلٍ» حشوٌ، لأنّ قوله : «وشَذّ» مُجْزِئٌ عنه، إذ عادتهُ أنه حيثُ يقول : وشذّ، فمعناه أنه موقوفٌ على السماع. وأيضًا فقولهُ : «فَقُبِلْ» حشوٌ أيضا؛ إذ معلوم أنّ ما كان بابُه النقلَ مقبولٌ على ماهو عليه إلا أنه لايقاسُ عليه، وليس من عادته الإتيانُ من الكلام بما لا فائدة فيه.

والجواب : أنه يمكن أن يكون قصد بهذا اللفظ تنكيتًا على مسألة وذلك أن الشاذّ فى الاصطلاح على ثلاثة أقسام : شاذٌ فى القياس دون الاستعمال، وشاذٌ فى الاستعمال دون القياس، وشاذٌ فيهما معًا. فأما الشاذّ فى القياس دون الاستعمال فَمثّله ابن جنّى بقولهم[2] : أخوصَ الرِّمث[3]، واستصوبْتُ الأمر، واستحوَذَ،وأغيلت المرأةُ[4]، ونحو ذلك ؛ إذ هو كثير فى السماع مُطَّرِدٌ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الخصائص ٩٨/١ - ٩٩.

(٣) الرمث : كلأ تعيش فيه الإبل والغنم. وإخواصه : بدوّ ورقه.

(٤) أغيلت المرأة : أرضعت وليدها هي حامل.

فيـه، وأما فى القيـاس فخـارجٌ عنه، إذ القيـاس الإعلال. وأمّا الشـاذّ فى الاستعمـال دون القياس فَمَثَّله بالماضى من يَذَرُ ويَدَعُ، واسمِ الفاعلِ من أبْقَل المكان، إذ المسـتـعـمل باقِل، ومُبْـقَلٌ شـاذّ، وكـذلك وَدَع شـاذٌّ فى الاستعمال. وأما الشاذُّ فيهما فَمَثَّلة بَتَتْمِيم مفعول مما عينُه واوٌ نحو : ثوبٍ مَصْوُونٍ، ومِسْكٍ مَدْوُوفٍ، وفَرَسٍ مَقْوُودٍ، ورجلٍ مَعْوُودٍ. فـأمـا الأوّل فَمُتَّبَعٌ فيه العرب مطلقًا، وكذلك الثالث. وأما الثانى فـهى مُتَّبَعةٌ فيه فى المنطوق به خاصَّةً دون ماسكت عنه، فلك أن تقول (أنت)[1]: وَزَنَ ووَعَدَ لو لم تسمعهما. ولاتمتنع منها، ولامن غيرهما قياسًا على ماتركته العرب. وإذا كان كذلك فـقد يكون الناظمُ أراد هنا أنه شَذَّ فى الاسـتـعمـال لا فى القياس، لأنّ المسـتعمل منه شْىءٌ يسيرٌ والقياس قابلٌ له. وبيانُ ذلك أنَّا نظرنا ماسُمِع من ذلك فوجدنا ذلك الاستعمال فيه إنما هو فَعِل – بكسر العين– دون فَعَل وفَعُل، ثم إنا وجدنا غالب مااستُعمل منه فى فَعِل إنما هو فيما كان من باب الخلَقِ والعيوب/، ألا ترى إلى قولهم : لَحِحَتْ عينُه: إذا التصقت بالرَّمَصِ[2]، وهو عيبٌ فيها، وقالوا : صَكِكَتِ الدابة: إذا قَرَعَ أحد عرقوبيها الآخر وضاقا، وذلك عيبٌ أيضًا. وضَبِبَ البعير : إذا وجعه فِرْسنه، وألِلَ السقاء : إذا تغيَّرت ريحهُ، وأَلِلَتِ الأذن : إذا رَقَّتْ، وذلك أيضًا راجع إلى الخلَقِ والعيوب. وقالوا: مَشِشَت الدابة مَشَشًا، وهو شئٌ يَشْخَص فى وظَيفها حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح، وهو عيبٌ ظاهر، وقَطِطَ شعرُه قَطَطًا، وهو أشدُّ الجعودة، وهو من الخلَقُ والعيوب أيضًا. وهذا غايةُ مارأيتُ من هذا القبيل منقولاً، وجميعه – كما

٤١٠

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الرَّمَصُ – بالتحريك – وسخ تلفظ به.

ترى - راجعٌ إلى باب الخِلَقِ والعيوب، ولم أجد ما هو بعيدُ الدخول فيه إلا قولهم : ضَبِبَ البلدُ : إذا كَثُرت ضِبابُه، ولا يَبْعُد أن يُعَدَّ مثلُ هذا كالعيب للأرضِ. وإذا كان كذلك فقد تقدَّم لنا أنَّ ما كانِ من الخِلَقِ والألوان على فَعِل مما عينُه معتلَّةٌ فإنه يُصَحَّح ولا يُعَلُّ نحو : عَوِرَ، وحَوِلَ، وهَيِفَ، وعَيِن، وخَوِصَ، وخَيِف، حملاً له على مرادفه الذى هو افْعَلَّ، فكذلك كان القياسُ فى المضاعَف لأنَّهم مِمَّا[1] يُجْرُون المضاعف مُجْرَى المعتلّ، فَيُصَحِّحُون حيث يصحُّ المعتلُّ، ويدغمون حيث يعتلّ. هذا هو الغالب كما هو مُقَرَّر عندهم، فحيث وُجِد شئٌ من المضاعَفِ على فَعِل وهو من بابِ الخِلَقِ والألوان فُكَّ، لكنهم لم يفعلوا ذلك بل أدغموا ما كان كذلك ولم يُظهِروه إلاّ قليلاً، فقالوا: غَمَّ الرجلُ يَغَمُّ غَمَاً: إذا كثر شعر وجهه وقفاه. وغَمَّ الفرسُ غَمَمًا : كثر شعرُ ناصيته. وجَمَّتِ الشاة. جَمَمًا : لم يكن لها قُرونٌ. وَجَشَّ الصوتُ يَجَشُّ جَشَشًا : صارت فيه كالبُحَّة. وكَسَّتْ أسنانُه كَسَساً: تقدَّمت السفلى العليا. وسَكَّت الأذن تَسَكُّ سَكَكًا: صَغُر قُوفها[2] وضاق صِماخُها. وشَقَّ الفرس شَقَقًا : إذا مال فى جريه إلى جانبٍ، وشَلَّت يمينُه تَشَلُّ شَلَلاً : بَطَلَت، وشَجَّ يَشَجُّ شَجَجًا: إذا بَقِى فى جَبْهَتِه أثَرُ الشَّجة. وصَمَّ يَصَمُّ صَمَمًا: إذا ذهب سمعُه. وضَزَّ يَضَزُّ ضَزَزًا : إذا لحِقَ حَنَكُهُ الأعلى بالأسفل[3]. ولَصَّ الرجل لِصَصًا : إذا اجتمعت منكباه حتى يكادا يضربان أُذُنَيه. وكذلك إذا تقاربت أضراسه . ورَحَّ الحافر والقدم رحَحًا : إذا انبسطا[4]، وهو فى الحافر محمودٌ إلا أن يَنْبَسط جدًا فمذمومٌ. ودَنَّ البعير دَنَنًا: إذا قَرُب صدرهُ من الأرضِ فهو أدَنُّ، وهو من أعظم العيوب. ومن هذا كثيرٌ. فأنت ترى

---

(١) أى : ربما.

(٢) قُوفُ الأذن أعلاها. والصِّماخ : الخرق الباطن الذى يفضى إلى الرأس.

(٣) بعده فى اللسان : إذا تكلم الرجل تكاد أضراسه العليا تمسّ السفلى فيتكلم وفوه منضمّ.

(٤) الأصل : انبسط.

اتّساع الإدغام فى هذا الباب مع أنّ القياس فيه أنْ لو كان مفكوكًا كلُّه كما كان البابُ فى المعتلّ العين التّصْحِيحَ. فهذا - والله أعلم - هو الذى قصد الناظم التنكيت عليه، كأنه قال : وشَذَّ فى فَعِل ــ مما هو من قبيل ألِلَ ــ الفَكُّ استعمالاً حالة كونه منقولاً، أى : شذَّ (فى) النقل[1] وإن كان فى القياس غير شاذٍّ. ولأجل هذا أتى بألِلَ الراجع فى المعنى إلى العيوب، وعلى هذا يكون لقوله : «فَقُبِلْ» فائدةٌ، وهى أنَّ ما شذَّ فى الاستعمال دون القياس قد يُظَنّ فيه أنه يُعْمَل فيه القياس، وليس كذلك، لأنَّ كلامَها جاء مخالفًا له، فالذى كان الأصل هذا الباب أن يأتى المضاعف مفكوكًا لا مُدْغَمًا، وإن أتى مُدْغَمًا فيكون شاذًا، فانعكس هذا الأصلُ عندها/، فصار الأصلُ شاذًا، وغيرُه هو المطّرِد، فلا بُدَّ لنا من اتّباعها حيث سارت، وتَرْكِ القياس، وتَلَقّى ماجَرَت عليه بالقبول. فقد ظهر بهذا التقرير أنّ[2] كلامه لاحَشْوَ فيه.

٤١١

وَحَـيِيَ افْكُـكْ وَادَّغِمْ دونَ حَـذَرْ
كَـذَاكَ نَـحْوُ تَتَجَـلَّى واسْـتَتَرْ

أمـا قـولهُ : «وحَـيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ»، فـهـو النوعُ السـابعُ من الأنواعِ المستثناةِ، وأشار بهذا المثال إلى ما كان التضعيفُ واجتماعُ المثلين فيه لايلزمُ فى جميع تصاريفِ الكلمة ، وذلك أنك تقولُ فى المضـارع : يحيا، فلا يجتمع المثلان؛ لانقلاب الثانية ألفًا، فلما كان كذلك لم يراعُوا الاجتماع تلك المراعاة، فلم يَلْزَمُوا الإدغام كما لزم فى رَدَّ وشَدَّ وصَبَّ وعَضَّ وما

---

(١) عن ك .
(٢) ك : من أن.

أشبه ذلك، لمَّا كان التضعيفُ فيه لازمًا فى التَّصاريفِ كُلِّها، فكان مايزول فى بعض التّصاريف أخَفَّ عليهم مما هو لازم، لأنه[1] صار كالعارض[2] الذى لايُعْتَدُّ به، قال سيبويه: «اعلم أنَّ آخر المضاعَفِ من بنات الياء يجرى مجرى ماليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولايُجْعل بمنزلة المضاعَفِ من غير الياء، لأنها إذا كانت وحدها لامًا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعَفَة، وذلك نحو : يحيا ويعيا، ويُحْيِى (ويُعْيِى)[3]، أجريت ذلك مجرى يُخْشِى ويَخْشَى»[4]. هذه هى العلة فى خروج هذا القبيل عن لزوم الإدغام، وعلى هذا التعليل يدخل له تحت هذه الإشارة كلُّ ما كانت الياءان فيه لاتلزمان فى التصاريف، فجرى فيه الحكمُ المذكورُ. فقوله : «وَحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ»، يريد أنّ ما كان من هذا النحو يجوزُ فيه الوجهان ، لكنه لم يُرَجّح بين الوجهين ، وقال سيبويه : «والإدغام أكثر، والأخرى عَرِبيَّة كثيرة»[4]. فوجهُ الإظهار ماتقدَّم من معاملة التضعيف حين لم يلزم معاملة العارِضِ، وأما الإدغام فعلى قياس الصحيح. ومن السماع فى الوجهين قولهُ تعالى : {ويحيا من حَيِيَ عن بَيِّنة}[5]، قرأ بالأظهار نافع والبَزِّى وأبو بكر، والباقون بالإدغام[6]. ومن الإدغام فى الشعر ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[7] :

---

(١) ك : كأنه.

(٢) الأصل : كالعوض.

(٣) عن الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٤.

(٥) لآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٦) الإقناع ٦٥٥.

(٧) عبيد بن الأبرص، ديوانه ١٣٨، والبيت فى الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ٣١٨/١، والمنصف ١٩١/٢، وشرح الشافية للرضى ١١٤/٣، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٥٦.

عَيُّـوا بـأمــرِهــمْ كـمـا

عَيَّـتْ بِبَيْضَتِها الحمــامَهْ

وأنشد فى الإظهار[1]:

وكُنّا حسبناهُمْ فوارِسَ كَهْمَسٍ

حَيُوا بعد ما ماتوا من الدهر أعْصُرا

أصلُه : حَيِيُوا، فَأُعِلَّ حتى صار مِثْل رَضُوا.

وكلام الناظم فى المسألة مجمل يتَفَسَّرُ بتفصيلٍ يُبِين المقصودَ فنقولُ:

إنَّ المضـاعف الثـانى[2] من المضـاعَـفَين فى حَـيِىَ ونحـوه إمـا أن يكون ساكنا أو متـحركًـا، فإن كان سـاكنًا لم يَجُزْ إدغامه بِوَجْهٍ مثل : حَيِيْتُ وعَيِـيْتُ، لأنّ من شرط الإدغام تحـرُّكَ الثاني أو تقـدير تَحَرُّكِه، فـإن كان سكونُه لايقبل الحركة لم يُدْغَم، وهذا عامٌّ فى الإدغـام كلَّه، وسـيأتـى بعد هذا إن شاء الله تعالى ، ومثالهُ قد نَبَّه على هذا، إذْ كان المضاعَفُ الثانى منه متحرِّكًا ولم يكن ساكنًا.

وإن كان الثـانى متحـرّكًا فلا يخلو أن تكون الحـركةُ حركةَ إعرابٍ أو حركة بناءٍ، فإن كانت حركة إعرابٍ لم يَجُزِ الإدغامُ أيضًا، لأنّ تلك الحركةَ غير لازمةٍ، ، كالمضـارع فى حـال النصب إذا قلت : يُحْيِىَ، كقوله /تعالى : ٤١٢

---

(١) الكتاب ٣٩٦/٤، والمقتضب ٢١٨/١، والمنصف ١٩٠/٢، وشرح الشافية للرضى ١١٦/٣، وشرح شواهد الشافية ٣٦٣. والبيت لأبى حزابة، وهو الوليد بن حنيفة، أمويّ. مترجم فى الحماسة ٣٤٨.

(٢) الأصل : الثانى المضاعف.

{أليس ذلك بقادرٍ على أنْ يُحييَ الموتى}[1] لأنه فى حال الرفع ساكن، وفى حال الجزم محذوفٌ، فجاءت فى حال النصب عارضةً فلم يُعتدَّ بها. وكذلك إذا قلت : رأيتُ مُحيِيًا، لأنه فى الرفع والخفض ساكن فلا تقول : أنْ يُحِيَّ، ولا مُحيًا. وقد نَبَّه على هذا أيضًا تمثيله؛ إذ حركة حَيِيَ حركة بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ، وقد شَذَّ من هذا قولُ الشاعرِ أنشدهُ فى التذكِرَة[2]:

وكأنــــها بين النِّســاءِ سبيكــة

تَمْشِي بِسُـــدَّة بابــها فَتُعِيُّ

وفيـها: وقـال : فـلان يريد أن يُحِيَّ أرْضَـه، يدغم ولايدغم . ووجـه الكلام ألاَّيدغم، يُبْقى على سكون اليـاء فى الرفع. قـال : ولو بَنَيت الرفع على النصب فاستَجَزْتَ فيه الإدغامَ فى الواحد وفى الجمع لجاز ذلك فقلت : هو يُحِيُّ ويُعِيُّ، فَتَرْفَعُ[3] الياء، قال : وتحتج[4] بأن تقول : كرهت أن يكون حرفٌ فى نصبه بياء واحدةٍ مشدَّدةٍ، وفى رفعه بياءين الأخيرةُ منهما ساكنة. ويُقَوِّيكَ على ذلك أنهم قد قالوا فى الواحـد: مَدَّ وردَّ، بناءً على الأثنين والجمع ، وأنشد البيت ، قال : وتقول على هذا فى المجزوم : لم يُعِيَّ، فتنصبُ مثل : لم يَفرَّ، وإن شئت قلت : لم يُعِيِّ، مثل : لم يَفِرِّ. قال : والذى تختاره العرب فى الجزم: لم يُعْيِ . قال: وسمع

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٢) البيت فى معانى القرآن للفراء ١/٤٩٢، ٣/٢١٣، والمنصف ٢/٢٠٦، واللسان : حي، عي. وفيها جميعا : بسدَّة بيتها

وسدّة البيت : فناؤه. يصف امرأة أنها منّعمة يثقل عليها المشيُ .

(٣) الأصل : برفع.

(٤) فى النسخ : ويحتج بأن يقول.

الكسائىُّ العرب تقول : إبل معايٍ[1]، ياهذا، وهو رفع، بُنِى على تَغَيُّر مُعيٍ. قال:
فإن قلت : فمن أراد أن يؤلف فَعِلَ ويَفْعَلُ على الإدغام ويكرهُ أن يكون حَىٌّ مدغمة ويَحْيَى غير مدغمة، هل يجوز (له)[2] أن يقول : هو يَحَىُّ؟ قُلْت : ما أَبْعدُ ذلك، وما أحفظه مسموعًا عن العرب! وإن ثَنَّيت فقلت : يحييان ويَعْيَيان كان الإدغام فيها سهلاً، والوجه ألاَّ تُدْغِمَ . انتهى ما وجدتهُ، وهو مشعِرٌ بجواز الإدغام وإن كانت الحركة حركةَ إعراب، وإنما أجازه من أجازه قياسًا ولاسماع فيه إلاّ ماذكر من الشُّذُوذِ، فلا يُعْتَبَرُ.

وإن كانت الحركةُ حركة بناءٍ فلا يخلو أن تكون متطَّرفةً أو غير متطرِّفةٍ، فإن كانت متطرِّفةً جاز. الإظهار والإدغامُ كما تقدَّم نحو : حَيِىَ، وأُحْيِىَ، وحُيِىَ. وفى الإدغام: حَىَّ، وأُحِىَّ[3]، وحُىَّ. وهذان الوجهان صريحان من عقده وتمثيله. وإنْ كانت الحركةُ غير متطرفة فلا تَخْلُو أن يقع بعدها مالا يُعْتَدُّ (به)[4] فى بناء الكلمة أو مايُعْتَدُّ (به)[4]، فإن وقع بعدها مالايُعْتَدُّ له فى بناء الكلمة عليه فلا حكم له، وكأنه لم يقع، وحكمُ الكلمة بعد دخوله كحكمها قبل ذلك، مثاله علامة التثنية والجمع كقولك : مُحْيِيان[5] وحَيِيَان. فهذا وأمثالهُ لايجوز الإدغام فيه إذ كان المفردُ غير غير مُدْغَمٍ، وكذلك لو سَمَّيْتَ امرأة بحيًا فجمعتها بالتاء فقلت : حَيَيَات، لوجب الإظهار، وكذلك مُحْيِياتٌ فى جمع مُحْيِيَةٍ؛ إذ كانت مُحْيِيةٌ تأنيثَ مُحْيٍ لايُدْغَم أيضًا لأنّ التاء عارضةٌ للبناء، والمذكر لايُدْغَم لأنَّ المضاعفَ

---

(1) انظر شرح الشافية للرضى ٢/١٤٧، ١٦٥.
(2) عن ك.
(3) انظر الكتاب ٤/٣٩٥.
(4) سقط من الأصل.
(5) فى النسخ : يحييان.

الثـانى سـاكنٌ، وإذا تَحَـرَّك (تَحَـرَّك)[1] بحـركـة إعـراب حـالة النصب، فصارتِ الحركةُ عارضةً فيه، (و)[1] قد تقدَّم آنفاً إجازَةُ من أجاز الإدغامَ فى هذا، والأصحُّ خلافُه. وهذا كلُّه ظاهرٌ من تمثيلِ الناظمِ وُجُوبَ إظهاره علي ماتقدَّم من اشتراطِ تحرُّكِ الثانى. وَإِنْ وقع / بعدها ما يُعْتَدُّ به جاز ٤١٣ الوجهـان، وذلك إذا بُنِيت الكلمـةُ على تاء التـأنيث كَـأُحْـيِـيَـةٍ، لأنّ أفْـعِلَةً لايُوجَدُ بغير تاء، وتقولُ – إن شِئْتَ –: أحيَّةٌ[2]. وكذلك ألِفا التأنيثِ تَقُولُ: عَيِيٌّ وأَعْيياءُ، وحَيِيٌّ وأَحْيِياءُ[2]. وإن شِئْتَ أعيَّاءُ وأحيَّاءُ . وقال الخليلُ : أقول فى مثل فَعِلان من حَيِيتُ، حَيِيان (وتَسكُّنُ)[1] وتُدْغِمِ إن شـئت[3].

ووجه الفَرْقِ بينهما ظاهرٌ، وهو أن حركة المضاعف الثانى إذا صارت وسطًا لِلَحاقِ مايُعْتَدُّ به صارت الحركة البنائية لازمةً فى ذلك الموضعِ، كما كانت الحركة فى حَيِيَ الذى مَثَّلَ به الناظمُ لازمةً فى ذلك الموضع، بخلاف الحركة فى مُحْيِيَانِ فإنها عارضة بعُرُوضِ علامة، التثنية والجمع.

فالحاصل من هذا أنّ الإظهار والإدغام هنا جائزان بثلاثة شروط، وهى: أن يكون ثانى المثلين متحركًا، وأن تكون حركتهُ بنائية، وأن تكون غير عارضة فى الكلمة.

ثم قال : «كذاك نحو تتجلَّى». وهذا هوالنوعُ الثامنُ من الإنواعِ المستثناة، وذلك إذا كان المثلان أوَّلَ فِعْلٍ نحو : تَتَجلَّى. ومثلُ هذا لايكون أحد المثلين فيه إلا زائدًا، لأن مثل دَدَنٍ لم يأت فى الفِعْلِ البتَّةَ. وهذا المثال الذى مثل به يشمل من حيث معناه الماضيَ والمضارعَ إذا كان

(١) سقط من الأصل.
(٢) انظر الكتاب ٣٩٦/٤ – ٣٩٧.
(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٤ – ٤١٠.

أوّلهما تاءان، فالماضى يقع ذلك فيه فى تفاعل وتفعَّلَ إذا كانت الفاء تاءً نحو : تتابَع وتتارك ، وتَتَبَّعَ . والمضارعُ يقع فيه إذا كان أوّل الماضي تاءً ولحقت المضارع تاء الخطاب أو التأنيث ، نحو : تَتصاربُ وتتقارب ، وتتكلّم وتتجرأ ، وما أشبه ذلك. فمثل هذا يجوز الوجهان فيه كما قال، (حيث)[1] أشار إلى ما يجوزان فيه بقوله : «كذاك نحو تَتَجلّى». أما الإظهار فكما تقدَّم فى التمثيل، ويجتمع المثلان «ولامحذورَ فيه ولاكراهية، لأنه يُشبه اجتماعهما من كلمتين، إذ الاجتماع هنا غير لازم ، ألا تَرَى أنَّ تاء المضارعة قد تَزُولُ ويؤتى بغيرها من حروف[2] المضارعة ، فدخولها عارضٌ على الكلمة التى أوّلُها تاءٌ. وأيضًا فإن تاء المضارعة لايلزمُ أن (-1 تدخل على ماضٍ فى أوله تاءٌ، لأنها قد تدخل على ما فاؤه غير تاءٍ، كقاتل وضارب، وسلَّم ، وما أشبه ذلك ، فصارت التاءُ التى بعدها عارضةً لها أيضًا من هذا الوجه، وكذلك تاء تفاعل وتفعَّلَ داخلةٌ على فاعل وفَعَّل وعارضةٌ لهما لكونها إنما تدخُلُ لمعنًى ثم يُعدَمُ بانعدامه كحرف المضارعة . وأيضًا تاءُ المطاوعة [3] أو غيرها لايلزم -1) أن يأتى بعدها تاء، فصارت كل واحدةٍ منهما عارضةً للأخرى ، فصار المِثْلان فى الجميع كأنهما من كلمتين ، وإذا كانا من كلمتين جاز الإظهارُ ، فكذلك ههنا يجوز الإظهار وأما الإدغام فجائز أيضًا، فتقول فى الماضى : اتّابَعَ ، واتّارك ، واتَّبَّعَ ، فتسكن الأوّل وتأتى لأجله بهمزة الوصل ؛ إذْ لايُبْتَدأُ بساكنٍ . وتقول فى مضارعه : يَتَّابع ، ويتَّارَكُ، ويَتَّبَّعُ. وكذلك الأمرُ واسم الفاعل والمفعول . والإظهار فى الجميع جائز. فهذا[4] ما أجاز الناظمُ ، إلاّ أنه أشار إلى شرطٍ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل : دخول.

(٣) ت : المضارعة.

(٤) ك : هذا.

(بالتمثيل بالفعل)[1]، وهو كونُ ما المثلان فيه فعلاً، تحرُّزًا من أن يكون اسمًا، فإنّ الاسم لايُدْغَم، فتقول : بَبْرٌ، وبَيْنٌ، ودَدَنٌ[2]، ونحوذلك. أمَّا ما الثانى فيه ساكن فظاهر من هذه الجهة، ومن جهة ذلك السكون إذ قد شُرِط تحرُّك الثانى. وأما دَدَنٌونحوُه فلأنه لو أُدْغِم لسكَنَ الأولُ ولا يُبْتَدَأُ بساكنٍ، ولايجوزُ أن تُلْحِقَ ألف الوصل لأنَّ مواضع لَحَاقها معلومَةٌ معدودةٌ، وليس هذا منها.

ثم إنَّ هذا الكلام فيه نَظَرٌ من وجهين.

أحدهما : أنَّ الفعلَ المضارع يظهرُ فيه تعذُّرُ الإدغام/ من جهة أنَّ المضارع إذا لِحَقَتْه تاء المضارعة فاجتمعت مع التاء الأخرى لابُدَّ من تسْكين التاءِ الأولى لأجل الإدغام، فإذا فرضنا سكونها فإما أن يبقى المضارع على حالة فيلزم الابتداء بالساكن، وذلك لايكون، وإما أن تدخُلَ همزةُ الوَصْلِ ليبْتَدَأَ بها، وهمزةُ الوصلِ لاتلحق المضارع أبدًا، إذَ لم يَأْتِ فى كلامهم المضارعُ أصل بَناء، فلذلك لايُدغم البتَّةَ ، بل يبقى علي حاله، فتقول : تتضاربُ وتتقاتلُ، ونحو ذلك. نَعَمْ، يجوز حذفُ إحدى التاءين على ماسينبِّه عليه الناظمُ إثْر هذا. فعَلى الجملة لايصحُّ إذًا دخولُ المضارع فى هذا الحكم، لكنه قد مَثَّلَ به، وأحال به على جواز الإدغام، لقوله : « كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ ». فظهر أنّ كلامه غير صحيح.

والثانى : أنَّ تمثيله بالفعل لايخلو من أحد أمرين، إما أن يكون اتفاقيا ولا يريده بخصُوصِهِ ، بل يُريد أنَّ كُلَّ مااجتمع أوَّله المثلان جائزٌ

٤١٤

---

(١) عن ك.

(٢) البَبْر : ضرب من السباع، أعجمى معرب. انظر اللسان، وسرّ صناعة الإعراب ٨٢٠. وبَيْن: اسم مكان. والددن : اللهو واللعب.

فيه الوجهان. وهذا غيرصحيح، إذْ يدخلُ عليه جواز الإدغام (١-فيما كان كذلك من الأسماء غير الجارية على أفعالٍ كددَنٍ ونحوه. وقد تقدم أنَّ مثل ذلك لايُدْغَمُ-١) وإما أن يكون إتيانُه به قصداً منه، ويكون ذلك شرطًا في جواز الوجهين كما تقدَّم، لكنه يقتضي أنّ الاسم كيف كان لايثبتُ له ذلك الحكمُ. وهذا[٢] الاقتضاء غير مستقيم، لأنّ ما جري على الفعْلِ من الأسماءِ على قسمين، أحدهما: اسمُ الفاعِل، والمفعولِ، واسم المصدر، والزمان، والمكان. فهذا جارٍ على الفعل في ذلك الحكم، فتقول : مُتَّاركٌ ومُتَّبِّعٌ، ومتَّاركٌ ومُتَّبعٌ، كما تقول: يَتَّارَكُ ويَتَّبَّعُ، فتدغم. وتقول : مُتَتَارَكٌ ومُتَبعٌ، ومُتَتَارَكٌ ومُتَتَابَعٌ، كما تقول : يَتَتَارَك ويَتَتَبَّعُ . والثاني : المصدر المشتقٌّ منه هذه الأشياء نحو التِّتارُك والتُّتبُّع، فهذا لايجوز فيه الإدغامُ، بل يلزمُ الإظهارُ. والمانع من ذلك عندهم أنَّ ألِف الوصل أصلها ألاَّ تلحق من الأسماء إلا الأسماء الجارية على أفعالها نحوُ الاستخراج، والاقتدار، والتفاعل والتّفعُّل ليسا بجاريَيْن على أفعالهما تفاعَلَ وتَفَعَّل، ولو أرادوا الجارى لقالوا: تفِيعالاً وتفِعَّالاً، لأنّ الجاريَ على فعله هو المكسورُ أوّله المزيد قبل آخره ألِفٌ. وأما ابن واسم فإنما لحقتها وأخواتِهما ألفُ الوصلِ عوضًا من المحذوف. وإذا لم تلحق المصدرَ ألفُ الوصل لم يكن إلى الإدْغام سبيلٌ، لما يلزم من الابتداء بالساكن. فقد تلخَّصَ أنَّ كلام الناظم غيرُ مُخَلَّصٍ.

ونظرٌ ثالثٌ، وهو أنَّ تتجلَّى لايخلو أن يُعتبر وزْنُه المخصوص، أو لايُعْتَبرُ وإنما يُعْتَبر اجتماعُ التّاءين في أوّله، فإن اعتُبِر وزْنُه المخصوصُ خرج عن حكمه تتفاعل ولم يَدْخُلْ له تحت إشارته إلاّ ما كان نحو تَتَفَعَّل. وأيضًا لايدُخل له الماضي إذا اجتمع في أوّله مثلان،، وذلك كلُّه غير صحيح. وإن لم يُعْتَبر إلا

(١) سقط من الأصل .
(٢) الأصل : وذلك.

التضعيفُ فى أوّله لَزِم أن يُدْغَم نحو : تتابعُ وتتارَكُ المحذوفَى الفاءِ من تَتَتَارك وتَتَتَابع إذٍ قد اجتمع مثلان فى فعل مضارع، فصار مثل تتجلّى، فاقتضى الإدغَامَ، وذلك لايجوز، إذْ لايبتدأ بساكنٍ، ولايسوغ الإتيانُ بهمزة الوصل، لأنه لانظير له فى المضارع. وإذا ثبت هذا فكلام الناظم فى غاية الإشكال.

والجوابُ عن الأوّل : أنّ عدم لَحَاقِ همزة الوصل الفعلَ المضارعَ لايمنع الإدغام إذا كان ثَمَّ مايقومُ مقامها، وذلك أنَ فى المضارع وجهين، أحدهما : حذفُ إحدى التاءين، وسيأتـى للناظم. والأخر : الإدغام إذا كان قبل المثلين مدّةٌ تقوم / مقام الحركة من كلمة أخرى أو حركة، وذلك كقراءة ٤١٥ البزىّ[1]: (فلاتَّناجوا)[2]، (ولاتَّنازعوا)، (ولاتَّبرَّجْن)، (ولاتَّناصَرُون)[3]، فإنه هنا يُدْغِمُ ويَعْتَدُّ بالاتّصال العارض، فتصير الكلمتان عنده كدابَّةٍ وشابَّةٍ. وكذلك : (لتَّعارفوا)و (تكاد تَّمَيَّزُ) و (فَتَّفَرَّقُ بكم عن سبيله)، (فإذا هىَ تَّلَقَفُ)[4]، قال سيبويه : «وأما قوله تعالى جدُّه: {فلا تَّناجوا}، فإن شئْتَ أَسكنْتَ الأوّل للمدّ، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحرِّكا». قال : «وزعموا أنّ أهل مكّة لايبينون التاءين»[5]. وقد أشار الناظم إلى نفى هذا الإشكال

---

(١) انظر لإقناع ٦١٢ - ٦١٤.

(٢) فى النسخ : «ولاتناجوا»، وهى من الآية ٩ من سورة المجادلة، وتاءات البزّى عدت فى أحد وثلاثين موضعًا، ولم أجد منها هذه الآية. وقيل : ان هذه المواضع ليست محصورة بعدد، انظر الإقناع ٦١٣ - ٦١٤.

(٣) من الآيات : ٤٦ من سورة الأنفال، ٣٣ من سورة الأحزاب، ٢٥ من سورة الصافات.

(٤) من الآيات : ١٣ من سورة الحجرات، ٨ من سورة الملك، ١٥٣ من سورة الأنعام، ١١٧ من سورة الأعراف.

(٥) الكتاب ٤/٤٤٠.

المُورَد، وعدم الالتفات إليه، بقصده إلى التمثيل بالمضارع، وإلاّ فكان يُمَثِّل بالماضى ويحصُل المقصودُ، لكنه عَدَل إلى ذلك تنبيها على أنَّ المضارع يدخلُه الوجهان وإِنْ تُوهِّم نَفْىُ ذلك، وإذا كان كذلك ووُجِد مايقوم مقام همزة، الوصل لم يمتنع الإدغامُ بامتناعها.

والجواب عن الثانى : أن اسم الفاعل والمفعول وغيرهما قد عُلِم جريانُها مَجْرَى الفعل المضارع فى غالب الأحكام، وتكرَّر هذا المعنى فى أبوابٍ كثيرةٍ، والأمرُ هنا كذلك، فلم يَفْتَقِر إلى بيانه لوضوح الأمر فيه. وأمّا المصدرُ فهو عند صاحب تلك الطريقة غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يكن جاريًا عليه فقد فارق اسم الفاعل وغيره، وصار كدَدَنٍ ونحوه، فلا يجوز عنده فيه الإدغامُ، لما يلزَم من لحاق ألفِ الوصل فى غير موضعها كما ذكر قَبْلُ، ذَكر هذه الطريقة ابن عبيدة[1] فى اختصار البسيط لابن أبى الربيع. وغالبُ الظَّنِّ أن ابن أبى الربيع نَصَّ على ذلك فى البسيط، ولم أرَه، لكنى رأيته ذكر بعينه فى الكافى شرح الإيضاح[2]، ووَجَّه المَنْع بما ذكر ابن عَبِيدة. والذى نَصَّ عليه سيبويه يقتضى أنَّ الحكم فى التفاعل والتَّفَعُّل جارٍ بجواز الوجهين كالفعل من غير فرق، ولم يُراعِ ماذُكِرَ من عدم الجريان، ألا تراه قال: وممّا يُدْغم إذا كان الحرفان من مخرجٍ واحد وإذا تقارب المخرجان قولهم : يَطَّوعون فى يَتَطَوَّعون، ويذَّكَّرون فى يَتَذكَّرون». ثم قال : «وتقول فى المصدر : ازيُّناً، وادَّارُؤاً»[3]. ثم بنى[4] على

(١) هو أبو بكر ابن عبيدة الإشبيلى (٧٠٦)، انظر بعض خبره فى مقدمة تحقيق البسيط لابن أبى الربيع ٨٥.

(٢) هو كتاب الكافى في الإفصاح عن نكت الإيضاح. انظر المرجع السابق ٧٤ - ٧٥.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٤، ٤٧٥.

(٤) أى سيبويه، قال : «وينبغى على هذا أن تقول فى تترَّس : اتَّرَّس، فإن بيَّنْتَ فَحَسَنٌ البيان كحسنه فيما قبله».

قاعدة المتقاربين حكم المثلين، على خلاف مافعله ابن عبيدة حيث منع من ذلك، ونصَّ علي ذلك السيرافىّ أيضًا، ولم يَحْكِ فيه خِلافًا عن أحَدٍ، فالظاهرُ أنّ المسألة خلافيَّةٌ وماقِيلَ[1] من عَدَمِ الجريان ليس كذلك، لأنه على الجملة مصدر، والمصادر تجرى فى هذا الحكم مجرى أفعالها ويُطَلَقُ عليها أنها جاريةٌ عليها، ألا ترى إلى قولهم : هذا المصدر جارٍ على فعله، وهذا غير جارٍ عليه، ونحو ذلك. والجَريَانُ أعمُّ من الجَرَيان الذى يُطلق لاسم الفاعل فى بابه، وإِذْ ذاك لايبقى على الناظم اعتراضٌ، لأنّ عبارته تقتضى دخول المصدر وإذ ذاك نقول : إِنَّ كلَّ واحِدٍ من القسمين المفروضين فى السؤال صحيح، أمَّا على اشتراط / كون الكلمة فعلاً ٤١٦ فظاهر، لأنّ المصدر من الأسماء الجارية على أفعالها فى الأحكام كجريان اسم الفاعل والمفعول، أو نحو ذلك، أعنى فى هذه الأحكام التصريفيَّة، بخلاف نحو دَدَنٍ. وأما على عدم اشتراط ذلك وأنَّ المثال إنما أُتِىَ به اتفاقيًا فكذلك، لأنَّ باب دَدَنٍ فى غاية النُّدور، وعدمُ الاعتداد به شَهِيرٌ فى أحكام التآليفات، ومن عادته (عدم)[2] الالتفات إلى أمثالِ هذه الأشياء، والغالب فى الأسماء التى يقع المثلان فى أوّلها أن تكون جاريةً على الأفعال فيحكم لها بحكم الأفعال.

والجواب عن الثالث : أنه لم يُرِد الوزن المخصوص بعينه لكن أراد ما هو مثله فى أحواله، ومنها ألاّ يكون التاءان قد حُذِفت معهما تاءٌ ثالثه، لأنّ تتجلّى كذلك. وظهر أنه شرط ثانٍ تحرُّزا من نحو تتابَعُ الذى أصله

---

(١) الأصل، ت : نقل.

(٢) سقط من الأصل، ت.

تَتَتَابَعُ، فإنك لاتقول فيه: اتّابَعُ، لأنّ الأولى تسكن فيلزم الابتداء بالساكن، ولايجوزُ الإتيان بهمزة الوصل، لأنها لاتلحقُ المضارعَ كما تقدم.

فإن قلت : إنّ هذا ليس بعلّةٍ للمنع، فإنك قد تأتى بمدّ أو تحريك قبلها، فلم لايجوزُ الإدغامُ كما جاز فى نحو : (لاتَّناجوا) ونحو : (تكاد تَّميَّزُ) و (لتَّعارفوا) و (فَتَّفرّقُ بكم عن سبيله)[1]، فتقول على هذا : أنت تّابَعُ، فى : أنت تتابَعُ، وهى تّابعُ، فى : هى تتابَعُ. وكذلك : لا تّابَعُ ياهذا، وما أشبه ذلك.

فالجواب[2]: أنّ الإدغام فى مثل هذا على خلافِ الأصل والقياس، لأنه بناءً على الاعتداد بالعارضِ، والأصل ألاّ يُعتدَّ به، وإذا كانوا قد تركوا الإدغام فى أحد الوجهين اعتبارًا بعروضِ أحد المِثْلَين فى مسألتنا ونحوها، مع أنّ التاء قد صارت جزءًا من الكلمة نحو : تتابَعَ وتتالى، فما ظنّك بالاعتداد بما هو من كلمةٍ أخرى، لكنه سمِعَ ذلك مع عدم الحذف، ولم يُسَمعْ مع الحذف، فلا نقول به ولا نُجيزه. وأيضًا الإدغامُ يُشبه الحذفَ إذ يصيرُ به الحرفان كحرفٍ واحدٍ، فهو إذا اجتمعَ مع الحذفِ إخلالٌ بالكلمة، فاجْتَنَبُوه. وأيضًا لما امتنع فيه الحذفُ بعد الحذفِ فارق تتناجَوْن ونحوه، فلما التُزِمَ فيه التاءان فى جميع أحواله لم تُلْتفتْ تلك الحالة؛ إذْ كان غير مُتَعَيِّن فى كثيرٍ من أحوال الفعل. وأيضًا الإدغام ليس بأصلٍ بل الأصلُ الحذفُ، فإذا امتنع الأصلُ امتنع الفرع. (و)[3] بهذين استدل ابن الضائع .

---

(١) عن الآيات ٩ من سورة المجادلة، ٨ من سورة الملك، ١٣ من سورة الحجرات، ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٢) ك : والجواب.

(٣) ليست فى ك.

والنوع التاسع : ما كان نحْو استَتَر مما هو على افتعل وعينُه تاءً، وذلك قولُه : «كذلك نحو تَتَجلَّى واستَتَرْ». يُريدُ أنّ الوجهين جائزان فيه وهما الإظهار والإدغام، فالإظهار نحو : استَتَر، واقتَتَل، واختتن، وافتتن، وما أشبه ذلك. ويدخل تحت هذا الإطلاق كلُّ ما جرى ذلك المجرى من المضارع والأمر واسم الفاعل و اسم[1]. المفعول وغيرها من الجارى على الفعل، فتقول : يقتَتِلُ، واقتَتِلْ اقتتالاً، وهو مُقْتَتِلٌ، ومُقْتَتَلٌ بسيفه، وما أشبه ذلك، لأنَّ علَّة الإدغام موجودةٌ في الجميع . ووجهُ ذلك أنّ تاء افتعل زائدة وليس بلازمٍ لها أن يكون عين الفعل من جنسها، فصار كون العين[2] من جنسها عارضًا، فلذلك جاز الإظهار، وبهذا المعنى فارق اقتتل باب احمرَّ واحمارَّ كان التِّضْعيفُ والتقاء المثلين فيه لازمًا، بخلاف اقتل فإنه قد تقع بعد تاء افتعل العين والفاء وجميع حروف المعجم نحو: انْتَعَلَ[3] / واختفى، ٤١٧ وافتقر، واحتلم، واغتفر، واكتال، وما أشبه ذلك. وهذا معنى تعليل سيبويه[4]. وأما الإدغام فجائزٌ لأنه الأصل، إلا أنَّ من أدغم من العرب يختلفون على وجهين:

أحدهما : نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن وهو السين في مثال الناظم، ثم تُدْغِم فتقول : سَتَّرَ، فتسقط همزةُ الوصلِ لتحرُّك مابعدها، فيصير على وزن قَطَّعَ . وعلى هذا تقول في المضارع : يَسَتَّرُ، وفي اسم الفاعل : مُسَتِّرٌ، وفي اسم[5] المفعول : مُسَتَّرٌ، وفي المصدر : سِتَّارًا على وزن كِذَّابًا .

---

(١) عن ك.

(٢) الأصل، ت: كون الفعل.

(٣) الأصل : افتعل.

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٤٣.

(٥) سقط من الأصل.

والثانى : تَرْكُ نَقْلِ حركة التاء بل تحذفها، فإذا التقى ساكنان السين والتاء كُسِر السينُ لالتقاء الساكنين، فتقول : سِتَّرَ، وفى المضارع : يَسِتِّرُ، وفى الفاعل : مُسِتِّرٌ، وفى المفعول : مُسَتَّرٌ، والمصدرُ : سِتَّارًا، كالأول فى اللفظ والتقدير مختلفٌ، فحركة السِّين فى الأول حركةُ التاء المنقولة، وهى فى الثانى حركة التقاء الساكنين. وهذان الوجهان هما الأصلُ فى هذا العمل.

وثَمَّ وجه ثالث وهو كسرُ التاء إتباعًا لكسرة السين فتقول : سِتِّر، وفى المضارع : يَسِتِّرُ، وفى اسم الفاعل : مُسِتِّرٌ ـ كالذى قلبه ـ ولايتصوَّر هذا فى اسم المفعول ولا المصدر.

وعلى الوجه الأول قولهُ تعالى : {وجاء المُعَذِّرون من الأعراب}[1]، أصله : المُعْتَذِرون، وقوله تعالى : {تأخذهم وهم يَخَصِّمون}[2] فى قراءة ابن كثيرٍ ووَرْشٍ وهشام، وقُرِئ فى غير السبع : {بألفٍ من الملائكة مُرَدِّفين}[3].

وعلى الوجه الثانى، والثالث جاء فى قوله تعالى : {وهم يَخِصِّمون}[2] فى قراءة عاصمٍ والكسائىِّ وابن ذكوانَ. وفى غير السبع : (مُرِدِّفين)[3].

وعلى الوجه الثالث جاءت قراءة الحسن : (إلا من خِطِف الخِطِّفة)[4].

وبعد هذه الأوجُه العامَّةِ جاءت أوجهٌ أُخَر لاحاجة إلى ذكرها إذْ لم يذكر الناظم منها شيئًا، بل أهمل الوجه فى الإدغام كما ترى، فَفُسِّرَ بما يمكن أن يَقْصِدَ ذكره فى هذا النظم. ولو أشار إلى شئ من هذه الوجوه لكان الاستيفاءُ لائقًا بالشرح، فتركته حين تركَهُ.

---

(١) الآية ٩٠ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٤٩ من سورة يس. وانظر التبصرة لمكى ٦٥١، ومعانى الفراء ٢/٣٧٩.

(٣) الآية ٩ من سورة الأنفال. وانظر المحتسب ١/٢٧٣.

(٤) الآية ١٠ من سورة الصافات. وانظر البحر المحيط ٧/٣٥٣.

وقولُ الناظم : « وَحِيِي افكُكْ وادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ » ، جاء بادَّغِمْ على افتِعْل ، وهو الذى اختار السيرافى اتِّباعًا لقول الشاعر(١):

.. إذا [فَزِعُوا] ادُّغِمْنَ في الُّلجُمِ

وقوله : «دون حَذَرْ»يُقَال : حَذِرْتُ الشئَ أحذره حذرًا، أى : تَحرَّزتُ منه، وأيضًا خِفْتُه. ومن الأوَّل قولُه تعالى : {وإنا لجميعٌ حَذِرُون}(٢). ومن الثانى قولُ الشاعرِ، أنشده سيبويه(٣):

حَذِ رٌ أمــورًا لاتضــير وآمِــنٌ

ماليسَ مُنْجِيَــهُ مــن الأقْــدارِ

وأراد بهذا أنّ الوجهين جائزان مطلقًا دون تَحَـرُّزٍ(٤) ولاخَوْفٍ من الوقوع فى ممنوع، وذلك أن هذه الأشياءَ التى ذَكَر ظاهِرٌ فيها موجبُ الإدغام، وهو اجتماع المثلين الثقيلَيْن على اللسان، فكان الأصلُ وجوبَ الإدغام، فالناظر يحذَرُ هنا أن يَجُوزَ الأظهار لهذا، فَنَبَّهَهُ على أنّ الإظهار ليس مما يُحذَرُ ولا يُسْتَبْعد، لأنّ له وجْهاًمن القياسِ وعاضداً من / ٤١٨ السماع، فلا تَسْتَنكِرْه.

ثم استَدْرَكَ فى اجتماع التاءين فى أوَّلِ الكلمة حكمًا ثالثا لما تقدم من الوجهين فقال:

---

(١) تقدّم البيت فى ص٤٣٠ .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الشعراء.

(٣) الكتاب ١٣/١. وينسب البيت إلى أبان اللاحقى أحد رواة الشعر فى عهد سيبويه. وهو فى المقتضب ١١٥/٢، وشرح الكافية للرضى ٤٤٢/٣، والخزانة ١٦٩/٨.

(٤) الأصل، ت : تحذر.

وَمَــابِتَاعَيــنِ ابْتُــدِى قَــدْ يُقْتَــصَرْ

فِيــهِ عَــلَى تَاكَتَبَيَّــنُ الْعِــبَرْ

يعنى أنّ ما ابتُدِئ من الكَلِم بتاعين اثنتين قد يُقْتَصَر فيه على تاءٍ واحدةٍ وتُحذَفُ الأخرى فتقول فى تَتَذكَّرُ : تَذَكَّرُ، وفى تتكرَّمُ : تَكرَّمُ، ومنه تمثيلُه : تَبَيَّنُ العَبِرُ، أى : تتبيَّنُ العِبَرُ. والعِبَرُ : جمع عِبْرةٍ، من الاعتبار والاستبصار، أصلُه من عَبَرْتُ : إذا مَرَرْتَ بالطريق . والمَعَبَرُ[1] : المَرْكَبُ الذى يُعْبَر فيه . والمِعْبَرُ أيضًا : مايُعُبَر عليه من قنطرة ونحوها . ومن ذلك قولهم : عابر سبيلٍ. وإنما سُمِّيت العبرةُ عِبْرَةً لأنها يُعْبَر عليها، أى : يَجُوزُها النَّظَرُ من ظاهر الأمر فيها إلى الباطن.

وإنما حَذَفَوا إحدى التاءين ([2]- فرارًا من كراهية التَّضْعِيفِ، إِذْ لم يمكن أن يلحقوا الفعل المضارع ألف الوصل – كما تقدَّم – ليُدغِموا إحدى التاءين-[2]) فى الأخرى، وكانت الحركة أو المدَّة المنفصلة يبعُدُ الاعتدادُ بها حتىَّ يُوصل إلى الإدغامِ، فَفَرُّوا إلى الحَذْفِ حين أرادوا التخفيف . وفى القرآن الكريم من هذا كثيرًا كقوله تعالى : {ولقد كنتم تمنوَّن الموت}، {فإن تَوَلَّوا فقد أبْلغتُكُم ما أُرْسِلْتُ به إليكم}، {مالكم لاتَنَاصَرُونَ}، {ولاتنابزوا بالألقاب}، {ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}[3]. إلا أنّ الناظم لم يُبَيِّن ما المحذوفَةُ من التاءين، وذلك لأنَّ المسألة مختلَفٌ فيها، فتركها فى مَحَلِّ الاجتهاد، لم يُعَيِّن وجهًا من الوجهين المذكورين. والنحويُّون اختلفوا فى المحذوف على قولين .

---

(١) الأصل، ت : والعبرة.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من الآيات ١٤٣ من سورة آل عمران، ٥٧ من سورة هود، ٣٥ من سورة الصافات، ١١ من سورة الحجرات، ٤٦ من سورة الأنفال.

أحدهما : أنَّ المحذوفة هى الثانية، وذلك لأنّ الأولى حرف معنًى فهى أولى بالبقاء، والثانية لاتدلُّ على معنًى فهى أولى بالحَذْفِ. وهذا مذهب البصريين.

والثانى : أنّ المحذوفة هى الأولى، وهو مذهبُ بعض الكوفيّين حكاه السيرافى، وكأنه يختار ذلك لكونها زائدة على الكلمة، والثانية من أصل البناء، وإن لم تكن أصلاً فهى أولى بالإثبات. وحكى أيضًا عنهم قولاً ثالثا بجواز الوجهين، والأولى ماذهب إليه البصريون.

فإن قيل : قد زعمتم أن المحذوف من التاءين هى الثانية، وعَلَّلْتُم ذلك بأنّ الأولى لمعنًى، وكذلك الثانية أيضًا لمعنًى، لأن تفعَّلَ وتفاعَلَ تاؤُهما لمعنًى.

فالجواب : أن سيبويه قد عَلَّلَ ذلك فقال : «وكانت الثانيةُ أولى بالحذف لأنها هى التى تَسْكُن وتُدْغَم فى قوله تعالى : {فادَّارأْتم فيها}[1]، {وازَّيَّنَتْ}[2]. قال : «هى التى يفعل بها ذلك فى تَذَكَّرون، فكما اعتلَّتْ هنا كذلك تُحذَفُ هناك»[3].

واعلم أن الناظم لم يُبَيِّن كلَّ البيان شرط الحذف فى هذه المسألة إلاّ أن يُفْهَمَ له ذلك من التمثيل، وذلك ثلاثة شروط:

أحدها : أن تكون التاءان معًا مفتوحتين كما مَثَّل، لأن أصله : تتبيَّن، فإن انضَّمت الأولى لم يَجُز، لأنّ حَذْفَ إحداهما إنما جاز لأنّ لفظها مع لفظ الباقية سواء، فلا تقول فى نحو تُتَحَّملُ : تُحَمَّلُ، ولا فى تُتَبَيَّن: تُبَيَّنُ، لاختلاف الحركتين، ولما يُؤَدّى إليه الحذفُ من الإلباس بِفِعلٍ لاتاءَين فيه. وإذا امتنع مع

---

(١) الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٦.

تحرّك الثـانيـة كـان مع سكونهـا أحـرى بالمنع نحـو : تَتْـبَعُ، وكـذلك إذاانكسرت الثانية نحو : تَترُ ، تَتِدُ، مضارع: وَتَر و وَتَدَ. وأيضًا امتنع لما يلزمُه من الحَذْفِ بعد الحَذْفِ.

٤١٩ والثـانى : أن يكون ذلك مـخـتـصًا/ بالمضـارِعِ، فـلا يقعُ فى أمرٍ ولاماضٍ ولاغـير ذلك، فـلا تقـولُ فى تَتَالى : تالى، ولافى تتـالَ يازيدُ :تالَ يازيدُ، ولا مـا كان نَحْوَ ذلك؛ لأنّه[1] لو حَذَفْت إحدى التـاءِ ين مع الماضى لالتبس بغيره إذا قلت فى تتابع تابَعَ، وفى تتالى : تالى. بخلاف المضارع فـإن العـوامل الداخلة عليـه ترفع ذلك الإشكال إذا قلت : أنت تتـابعُ، وأعجبنى أن تتابَعَ، ولم تتابَعْ. والماضى ليس له ما يخرجه عن الالتباس .

فإن قيل : والأمر[2] أيضًا فى ارتفاع اللبس كالمضـارع ، ألا ترى أن ماقبل[3] آخره مفتوح نحو : تتابَعْ يازيد ، وتتالَ ياعَمْرو[4] فكان من الواجب على قياس هذا أن يُقَال: تابَعْ يازيد ، وتالَ ياعَمْرو.

فـــالجـــواب : أنَّ هذا واردٌ على هـذه العلَّة التى ذكــرها بعض المتـأخّرين، فـالأولى مـا تقـدّمت الإشـارةُ إليـه فى تعليل الحـذف، وهو أنّ الماضى والأمر قد أمكن فيهما الإدغامُ والإتيانُ بألفِ الوصل لسكون التاء الأولى ، فهو الذى أزال الاستثقال. وأمـا المضارع فلم يمكن أن تلحقه ألفُ الوصلِ، فـامتنع الإدغام لذلك، إلا أن يعتدُّوا بعـارض الحركة أو المدّ

---

(١) الأصل : لأنك.

(٢) الأصل، ت: فالأمر.

(٣) الأصل : ماقبل اللبس آخره مفتوح.

(٤) يريد أن الأمر من فاعل نحو تابع مكسور ماقبل آخره، فأما من تفاعل فهو مفتوح ماقبل آخره، فلو حذفت من هذا التاء لكان الفتح رافعًا للبس فلا يظن أنه أمرُ فاعل.

فى كلمة أخرى فُعَوِّضوا فى امتناع الإدغام الحذف، فهذه العلَّةُ الصحيحة، وأما الأولى فَمُنتَقَضَةٌ.

وهذا الشرط أيضًا أحرزه تمثيل الناظم بالمضارع.

والثالث من الشروط : أن تكون التاءان غير محذوفٍ منهما ثالثةٌ، تحرُّزًا من نحو : أنت تتابَعُ ، أصله : تتتابعُ، فَحُذفَت إحداهما هذا الحَذْفَ المذكورَ، فلا يجوز بعد ذلك حَذْفٌ آخَرُ، لأنَّ الحَذْفَ بعد الحذفِ إخلال بالكلمة. وأيضًا إذا أردت أن تَحذِفَ إحداهما فإما أن تَحذِفَ الأولى أو الثانية، أما الأولى فهى حَرْفُ معنًى فلا يجوز أن تُحذَف للإخلال بذلك المعنى، وأما الثانية فهى من أصل الكلمة فلا تُحذَفُ، إذْ لم يحذفوا ههنا إلاّ ما كان زائدًا على الحروف الأصولِ كما تقدَّمَ فى الأمثلة:

وهذا الشرطُ أيضًا مأخوذٌ من تمثيله بِتَبَيَّنُ، لأنّ الأصل فيه أن يكون بتاءين خاصةً، وأيضًا قد قال:

ومابتاء ين ابتُدِى قد يُقْتصَرْ

فيه على تا .....

فذكر ما كان مبتدأً بتاءين، فخرج ماابتِدئَ بثلاثِ تاءاتٍ، إلا أنَه يُقال : هذا الكلامُ مُشْكِلٌ، لأنه إما أن يُريد بقوله : «وما بتاءين ابتُدِى » إخراجَ ما كان بثلاثِ تاءاتٍ ، وإما أن يريد إدخاله تحت الحكم من حيث كان ما ابتُدِئَ بثلاثٍ مبتدأً باثنين، فيصدُق على ذى الثلاثِ أنه ذو اثنين، فإن أرادَ الأوَّل اقتضى أنه لايُحذَف ذو الثلاثِ فلا يُقال فى تتتابُع : أنت تتابعُ، ولا ما كان نحو ذلك مما أوّله ثلاثُ تاءاتٍ وذلك غير صحيح، بل الحذفُ فيه أسوغُ، لأنهم إذا كانوا يحذفون فى التاءين فمن باب أولى أن يحذفوا فى الثلاث، لأنَّ ثلاثةَ الأمثالِ

أثقلُ من المثلين، ولا خلاف فى جواز الحذف هنا. وإن أراد الثانى – وهو الذى ينبغى أن يقال – اقتضى حَذْفَ التاءين معًا لقوله : «قد يُقْتَصَرْ فيه على تا»، يريد على تاءٍ واحدةٍ. وهذا[1] أيضًا غير صحيح، لأنّ حَذْف حرفين إخلالٌ كما تقدم، فكان حقّ العبارة أن يذكر فيها ما يُحذَف لا أنْ يَذْكُر مايبقى بعد الحَذْفِ. وهذا الاعتراضُ ظاهر اللزوم، ولم أجد عنه جوابًا، فلو قال عِوَض هذين الشرطين:

وَحَذْفَ ثاني مابتاءين ابتُدِى

/ أجِزْ كنحو لن تَحَرَّى مَوْعِدى ٤٢٠

لَسَلِمَ من ذلك الاعتراضِ، ومن اعتراضٍ ثانٍ، وهو أنه قال : قد يُقْتصَر فيه على كذا، فأتى بقد المقتضيةِ عنده للتَّقليل، فاقتضى أنّ الحذف قليل فى الكلام غير كثير فى الاستعمال، وليس كذلك، بل (هو)[2] كثير جدًا لايقصُر[3] عن كثرة المجئ على الأصل، والناسُ خُيِّروا فى الوجهين، قال سيبويه : «فإن التقت التاءان فى تتكلمون وتَتَتَرَّسون فأنت بالخيار، إن شِئْتَ أثبتَّهما، وإن شئت حَذَفْت إحداهما»[4]. والوجهان شهيران فى القرآن وفي كلام العرب، فكيف يقول : «قد يُقْتَصَرْ. وهذا أيضًا يبعدُ الجواب عنه.

وقوله : «وما بتاءين ابتُدِى»، بتاءين : متعلق بابتُدِى . وابتُدِى مُسَهَّل الهمزة بالإبدال على من قال فى قرأتُ : قَرَيْتُ[5]. أو التسهيل القياسى،

---

(١) الأصل : وهذه.

(٢) عن ك.

(٣) الأصل : يقتصر.

(٤) الكتاب ٤/٤٧٦.

(٥) انظر سرّ الصناعة ٧٣٩، وشرح الشافية ٣/٤١.

لكن أجرى الوصل مجرى الوقف فَأسكن الياء ضَرُورةً. و «ابتدى»[١] وما إليه صلةُ ما، وهى مبتدأةٌ خبرها قوله : قد يُقْتَصَرْ. والضمير فى «فيه» عائدُ «ما»، ومدلوله الفعلُ المضارع.

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فيه سَكَن
لِكَونِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ : حَلَلْتُ ماحَلَلْتَهُ[٢] وَفِى
جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْييرٌ قُفِى

هذا هو النوع العاشر من المواضع المستثناه، وهو ما كان الحرفُ المدغَمُ فيه ساكنًا ، فإنه إذا كان كذلك خرج عن مقتضى اشتراطه الأوَّلِ ، (حيث)[٣] قال : «أوَّل مِثْلَين محرَّكين» .. إلى آخره، فخرج إذًا عنه ما كان أحدهما فيه ساكنا ، وهذا من ذلك، فلا يجب فيه الإدغامُ، لكن تكلَّم هنا على الجواز وعدم الجواز، فقسّم ما سكن المدغمُ فيه إلى قسمين:

أحدهما : ما كان سكون الثانى فيه لازمًا لايقبل الحركة ، وذلك قوله : {وفُكّ حيث مدغَمٌ فيه سكن لكذا[٤]، والمدغم فيه هو الثانى لأنّ الأول مُدْغَمٌ. والثانى : مدغم فيه، يعنى أنّ الفكَّ وتَرْكَ الإدغام واجب إذا سكن المِثْلُ الثانى لاقترانه بضمير الرفع، يريد البارز، فإذا كان كذلك قلت : حَلَلْتُ وحَلَلْتَ، وحَلَلْتِ، وحَلَلْتُما، وحَلَلْتُم، وحَلَلْتُنَّ، والهندات حَلَلْنَ. وقد نبَّه على ذلك بالمثالين فى قوله :

---

(١) فى النسخ : «مما ابتدى وما إليه».
(٢) كذا فى النسخ بالنون ، وعليه شرح المولف.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) الأصل : لذا.

{نحو حَلَلْتُ ما حَلَلْتَه»، إذ يدخُلُ فى الأوَّلِ كلّ ما فيه التاء من ضمائر الرفع، (¹- وأمّا الثاني فلا يشاركه غيره إلاّ نافى الرفع-¹) إذا قلت : حَلَلْنا، فإنه يشاركه فى النُّونِ، ولاتُدغِمُ هنا فتقول : حلّتُ، ولاحلّنا. وقد حكى سيبويه[٢] عن بعض العرب الإدغام فى هذا فيقولون : رَدَّتُ، ورَدَّن، ومَدَّنَ. وهذه لغةٌ ضعيفةٌ. وكذلك حكى بعض الكوفيين فى هذا : ردّنَّ، فيزيدُ نونًا ساكنةً يُدغِمُها فى النُّونُ، لأنَّ هذه النُّونَ لايكون ماقبلها إلا ساكنًا. وحكى بعضهم فى رَدَّتُ: ردّاتُ . وهذا كُلُّه شاذٌّ لايُعَوَّل عليه، فَتَرَك الناظمُ هذا كُلَّه لقلَّته وندوره. ووجْهُ مانصّ عليه أنه لما كان الآخر من المِثْلين لابد له (من)[١] أن يتحرّك وحينئذٍ يُدْغم فيه وكان تحرك[٣] هذا ممتنعًا لوقوعه موقعًا لاتَصِلُ إليه فيه الحركة امتنع الإدغام، فلا يُدغِمُ هذا من يُدْغِم رُدَّ / ونحوه، بل الكلُّ متفقون على الفَكِّ إلا من شَذَّ منهم. ٤٢١

والثانى : ماكان سكونُ الثانى فيه غير لازم، وذلك الفعل الساكن جزمًا أو وقفًا، نحو : لاتَمْرُرْ بزيدٍ، ولاتَرْدُدْ كذا. فذكَر الناظمُ فيه التخيير في الإدغام والإظهار فقال : «وَفِي جزْمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِى»(و[٤]) شِبْهُ الجزم هو الوقفُ[٥]، وإنّما قال فيه : شبه الجزم، لأنّ البناءَ على الوقف مثلُ الجزم، إن كان الجزم في المضارع بالسكون فالبناءُ في الأمر على السكون، أو كان الجزمُ بالحَذْفِ فالبناء في الوقف على الحذف، نحو:

(١) سقط من الأصل.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٥، ٤/١٠٧. وقد نسبها سيبويه إلى ناس من بكر بن وائل.

(٣) ك : تحريك.

(٤) عن ك.

(٥) انظر الكتاب ١/١٧.

اضربْ ولاتَضْربْ، وارمِ ولاتَرْمِ، واخشَ ولاتخشَ، واضربا ولا تَضْربا، واضرِبُوا ولاتضربوا. ولأجل هذا زعم الكوفيُّون أنَّ فعل الأمر مجزومٌ وأصلُه المضارِعُ، لكن حُذِف حَرْفُ المضارعة ولام الأمر، وذلك مبسوطٌ في غير هذا. ولمَّا لم يكن ذلك مذهبه نَوَّعَ الفِعْلَ إلى النوعين، إذْ هما عنده متباينان، فقد قال في المعرب والمبنى :

وفِعْـلُ أمــرٍ ومُضِيٌّ بُنِيـــا

وأَعْرَبُوا مضارعًا إن عَرِيـا

إلى آخره. وقوله : «وشِبْهِ الجزم»، أعاد الظاهر وكان الأصل أن يقول : وشبهه، فيَأْتِي بالضمير، وذلك سائغ. وقُفِي معناه[1]: اتُّبع، وذلك أن المجـزوم والموقوف من المضاعف العين واللام للعرب[2] فيه لغتان :

إحداهما : لغة تميم وهى الإدغامُ مطلقًا، فيحرِّكون الحرف الثانى لأنه يمكن تحريكُه وإن كان ساكنًا، وذلك[3] إذا نُقِلَتْ إليه حركةُ هَمْزةٍ بعده من كلمةٍ أُخْرى، أو لَقِي ساكنًا بعده، نحو : اخْصُصَ أبى واضربِ ابنك، أو لحقته علامةُ تثنيةٍ أو النونُ الخفيفةُ أو الشديدةَ نحو : اردُدَا ، واردُدَنَّ، وما أشبه ذلك. وأيضًا التسكين عارضٌ للجزم أو للأمر فلم يُعْتَدَّ به، فالثانى إذًا مُتَحرِّكٌ في الأصل وقابلٌ للحركة في الحال فأدغموا وحَرَّكوا الثانى، فقالوا: رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، وخُصَّ. قالوا : ومن ذلك قوله تعالى :(لا تُضارَّ والدةٌ بولدها[4]).

(١) الأصل، ت : معنى.

(٢) ك : المعرب.

(٣) الأصل : وكذلك.

(٤) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

والثانية : لغة أهل الحجاز، قال سيبويه : «وهى اللغة العربيّة القديمة الجيدةّ[1]»، وهى الإظهار. فتقول : ارْدُدْ، وافْرِرْ، واخْصُصْ ، (واغْضُضْ [2]). ومنه قوله : تعالى : {واغضُضْ من صوتك[3])، و{اضْمُمْ إليك جناحك[4]}، وشِبْهُ ذلك، وهو كثيرٌ.

ووجهُ الإظهار سكونُ الثانى من المثلين، فلم يمكن أن يدغم فيه الأول وهو ساكن فيلتقى ساكنان على غير شرطهما، فامتنعوا من ذلك كما امتنعوا منه في رَدَدْتُ، ورَدَدْنَ ونحوهما.

ولم يذكر الناظمُ فيما إذا أُدْغِم مِثْلُ هذا بأىِّ حركةٍ يتحرَّكُ المِثْلُ الثانى، وهذا من وظيفة باب التقاء الساكنين. والذى ذكر سيبويه[5] وغيره في ذلك عنهم أربع لغات :

إحداها : الإتباع، فيحرَّك بمثل أقرب الحركات إليه، وهى الحركة التى قَبْلَ المُدْغَمِ، فيقول : رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ. إلا مع ضمير المذكّر والمؤنَّثِ الغائبين فإنهم يحرّكونه بحركة الضمير فيقولون : رُدَّها، وعَضُّهُ، ومنه قوله تعالى :{لايمسُّهُ إلا المطهرون[6]} في مذهب من جعله نهيًا. فإن وقع بعده ساكن من كلمة أُخرى كُسِرِ نحو قوله[7]:

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(٤) الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٥) انظر الكتاب ٣/٥٣٢.

(٦) الآية ٧٩ من سورة الواقعة.

(٧) جرير، ديوانه ١/٦٣ .

وهو في الكتاب ٣/٥٣٣، والمقتضب ٢/١١٥، وشرح الشافية للرضى ٢/٢٤٤، وشرح شواهدها ١٦٣.

/ فـغُـضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيـرٍ ٤٢٢

فـــلا كـــعــبًـــا بَلَغْتَ ولاكـــلابًا

فأتبعُوا مع الضمير حركته لخفاء الهاء، فكان قولهم : رُدُّها، كقولك : رُدًّا، ورُدُّهُ كقولك : رُدُّوا بهذا شَبَّهه الخليل[1]، وقد تَقَدَّم في الإمالة دليلٌ على خفاء الهاء، وكسروا مع الساكن على أصل التقاء الساكنين، كما لو قلت على لُغَةِ أهل الحجاز: اغضُضِ الطَّرْفَ.

واللغة الثانية : الفتحُ مطلقًا، فتقول : رُدَّ، وعَضَّ، وفِرَّ، ورُدَّها، وعَضَّها ورُدَّهُ، وعَضَّهُ. وما أشبه ذلك، لأنَّ الفتح خفيف، إلا إذا وقع بعده ساكن فكا لأوّلين، وهم بنو أسدٍ[2].

والثالثة : الفتح مطلقًا من غير استثناء شيء، زعم يونُسُ أنهم يقولون[2]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ

والرابعة : الكسرُ على أصْلِ التقاء الساكنين، فيقولون : رُدِّ، وعَضِّ، وفِرِّ، وكذلك : رُدِّه، وعَضِّه، ورُدِّها، وعَضِّها، وكذلك : غُضِّ الطَّرْفَ، من باب أولى.

هذا ماحكى سيبويه والجمهور. وللفارسيِّ نقلٌ فيها مخالفٌ لهذا، وانظر في التسهيل[3] ففيه أيضًا مخالفةٌ فتأمّله.

---

(١) الكتاب ٣/٥٣٢.

(٢) م.ن ٣/٥٣٣.

(٣) انظر التسهيل ٢٦٠.

وهاتان اللغتان من الإظهار والإدغام فيما عدا أَفْعِلْ به في التَّعجُّب، وهَلُمَّ على لغة من قال : هَلُمّوا، وهلُمَّا، وهَلُمِّي، وهى على هذه اللغة فِعْلٌ ، ففى أَفْعِل به التزموا الفَكَّ، والتزموا الإدغام في هَلُمَّ ، فذكرهما لخروجها عن مقتضى القاعدة فقال :

وَفَكُّ أَفْعِلْ في التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ
وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيضًا فِى هَلُمّْ

يعنى أَنَّ العرب التزمت الفكَّ وتَرْكَ الإدغام في هذا المثال الذى هو أَفْعِلْ المختصِّ بباب التَّعجُبِ إذا كان مضاعفًا، فقالوا : أَشْدِدْ بزيدٍ، وأَمْرِرْ به، وأَعْزِزْ به، وما أشبه ذلك. ووجهُ ذلك أن أَفْعِلْ في التعجُّبِ قد لزم لامَه الإسكانُ فصار من قبيل مالا يقبل الحركة، لأنه لاتلحقه ألِفُ الاثنين ولانونُ التوكيد إلاّ شذوذًا، ولايليه إلا فاعلُه المجرور بالباء، فلا تُنْقَل إليه حركة همزةٍ تقع بعده، ولايلقاه ساكن. وهذه الأشياء هى التى منعت من الإدغام في رَدَدْتُ ، ورَدَدْن وبابه . وإذا كان الثاني ساكنًا لازم[1] الإسكان لم يمكن الإدغامُ لما يُلْقى فيه إن أُسْكِن الأوَّلُ من التقاء الساكنين. وهذا بخلاف أَفْعَل في نحو : ما أَشَدَّه، وأَبَرَّه، وأحدَّه، فإنك تُدْغِم (هنا[2]) لتحرّك الثانى كأفعل التفضيل. فلما كان أَفْعِلْ في التعجُّب قد خَرَج عن (حكم[2]) فعْل الأَمْرِ المذكور آنفًا في جواز الوجهين نَبَّه عليه لئلاَّيُتَوَهَّم أَنَّه ذو وجهين، وأخبر أَنَّه ذو وَجْهٍ واحدٍ وهو الإظهار[3] على أصل الباب.

---

(١) الأصل، ت : لازم الإدغام الإسكان.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في النسخ : الإدغام.

ثم استثنى منه أيضًا لفظًا آخَرَ التُزِم فيه أحدُ الوجهين وهو الإدغام فقال : «والتُزِم الإدغامُ أيضًا في هَلُمَّ»، يعني أنّ هذا اللفظ الذى هو هَلُمَّ التزمت العربُ فيه الإدغام فلم تُظهر، فلا تقول فيه : هَلْمُمْ، كما تقول : اردُدْ. وإنما يُريد هَلُمّ التى هى باقيةٌ على حكم الأفعال، وذلك أن هَلُمّ على وجهين : فعلٌ، واسمُ فِعْلٍ، فأما كونُها فعلاً ففى قول من قال : هَلُمَّا، وهَلُمِّى، وهَلُمُّوا، ونحو ذلك. ودليلُ كونها فعلاً لحاقُ ضمائرِ الرفع/ البارزةِ لها واتِّصالُها بها، كما تقول : رُدَّا، ورُدُّوا، ورُدِّى. وأما كونُها اسمَ فِعْلٍ ففى لُغَةٍ من قال : هَلُمّ يازيدُ، ويازيدان، ويازيدون، وياهندُ ، وياهندان، وياهندات. فلا يختلف آخرها كما لا يختلف إذا قلت : صَهْ يازيدُ، ويازيدان، ويازيدون. وكذلك سائرها. وهذه لغةُ القرآنِ، قال تعالى : { قُلْ هَلُمَّ شهداءَكم الّذين يشهدون[1] } .. الآية ، وقال تعالى : { والقائلين لإخوانهم : هَلُمَّ إلينا[2] } . ومعناه في الأول : أحضِروُا. وفي الثانى : أَقْبلوا. فأما لزوم الإدغام مع كونها اسمًا فغيرُ غريبٍ وإن قلنا إن أصلها الفعل، كما قال الخليل : إن أصلها : هالُمَّ، ثم جُعِلا شيئًا واحدًا، فسمّوا بها الفعلَ، وحذفوا الألف لكثرة الاستعمال، لأنه لايُستنكر أن يأتى مُدْغَمًا على لغة بنى تميم، وإن كان أهل الحجاز هم الذين جعلوها اسم فِعْلٍ.

٤٢٣

وأما لزومه مع كونها[3] فعلاً فلأنه صار لها بِقِلَّة تصرُّفهم فيها حالاً ليست لسائر الأفعال، قال سيبويه : «لأنها لم تُصرَّف تَصَرُّفَ الفعل ولم تقو قُوَّته[4]»، فلذلك أخرجوا ها عن الحكم بالوجهين إلى التزام الإدغام.

---

(١) في النسخ ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٣) الأصل : مع الهاء فعلاً.

(٤) الكتاب ٣/٥٣٤.

وقوله : والتُزِم الإدغام في كذا، يريد مالم تخلفها[1] نون الإناث، فإنه إذا كان كذلك صارت إلى الحكم المذكور قبل هذا من التزام الفك عند لحاق ضمائر الرفع البارزة. وهذا ظاهر.

فهذه هى المواضع المستثناة من لزوم الإدغام المقرّر أول الباب، وهى كما تقَدَّم على قسمين، قسم يجوز فيه الوجهان، وقسم لايجوز فيه إلا الإظهار، فمواضع جواز الوجهين ثلاثة، واحد قِسْمَى فِعْلِ الأمر، والباقى يلزم فيها الإظهار[2]، وما عدا ذلك لزم فيه الإدغامُ مطلقًا، سواءً أكان اسمًا أم فعلاً، كان ثلاثيًا أو رباعيًا، أو على أكثر من ذلك، لايُستَثْنَى من ذلك غير ما استثناه هُنا، وقد استوفى ذلك استيفاءً حسنًا. وإنما ذكر ابن جنِّى من هذه الأنواع ستَّةً فقط، لكن زاد على ماذكره الناظم : أن يكون الاسم قد لَحِقَه من الزيادة مايخرج به عن شَبَهِ الأفعال وأمثلتها، وذلك قولك في مثل فَعُلان أو فَعِلان من الردِّ : رَدُدان ورَدِدان، فَتُظهر التضعيف، لأنَّ الألف والنون ليستا[3] من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة حُضَضٍ وسُرَرٍ في مباينتهما بناءَ الأفعال[4]. وهذا في الحقيقة ليس باستدراك، لأن هذا مذهبُ الأخفش، وأما سيبويه فَيُدغِم بلابُدٍّ، فيقول : رَدَّان، فيهما[5]، وذلك أن مذهب سيبويه في الألف والنون اعتبار الأُسقاط في الإدغام كأنّ الكلمة مُنْفرِدَةً عن

---

(١) ك : تلحقها.

(٢) الأصل : يلزم فيها لحاق الإظهار.

(٣) الأصل : ليسا.

(٤) المنصف ٢/٣٠٤.

(٥) الكتاب ٤/٤٢٧.

لحاقهما، فما يلزم فيها دون زيادة فهو لازم بعدها. فَرَدُدان إنما هو رَدُدَ، ورَدِدان إنما هو رَدِدَ، ومثل هذا لابُدَّ من إدغامه، لأنه على وزن الفعل، فكذلك إذا لحقته الزيادتان. وأما فَعَلان فتقول على مذهبه : رَدَدَان، وكذلك على مذهب أبى الحسن، إلا أن سيبويه يعتبر إسقاطَ الزيادة والكلمةُ بعد الإسقاط على فَعَلٍ، وفَعَلٌ لايُدْغَم نحو : طَلَلٍ وشَرَرٍ، كما تقدّم، فكذلك رَدَدَان. وعلى مذهب أبى الحسن لخروج الكلمة /بالزِّيادة عن شَبَه الفعْلِ، ٤٢٤ وإذا كان كذلك ظهر أنَّ الناظم ذاهبٌ إلى مذهب سيبويه ، قال في الكتاب : «وتقول في فَعَلان من قَوِيت : قَوَوَان، وكذلك[١] حييت. فالواو الأولى كواو عَوِرَ، وقويت الواو الأخيرة كقوّتها في نَزَوَان، وصارت بمنزلة غير المعتلِّ». قال : «ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا : لَوَيٌّ وأَحْوَوِىٌّ».(قال[٢]):«ولا تدغم لأنّ هذا الضرب لايُدْغَم في رددت[٣]». وقال في باب آخر : «وتقول في فَعَلان : رَدَدَان، وفُعَلَان : رُدَدَان. يجرىْ الصَّدْرُ في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادةٌ، ألا تراهم قالوا : خُشَشاء». قال : وفعُلان : رَدُّان، وفعِلان : ردّان، أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرُفٍ وليس[٤] بعدهما شيء كما فعلت ذلك بفَعُلان[٥] وفَعَلان[٦]». فهذه

---

(١) الأصل، ت : فكذلك. ليست في ك.

(٢) ليست في ك.

(٣) الكتاب ٤/٤٠٩.

(٤) في الكتاب : ليس. دون واو العطف.

(٥) نصّ الكاب بَفَعُل وفَعِل. والصواب ماهنا.

(٦) الكتاب ٤/٤٢٧.

نصوصٌ منه على ماذكرتُ لك من عدم الاعتداد بالزيادة واعتبار صَدْرِ الاسم في الإعلال والإدغام إلاّ فيما يصحّ لأجلها من نحو الجَوَلاَن والنَّزَوَان، فلأجل ذلك صَحَّ قَوَوان ونحوه. فإذًا الألفُ والنون عنده كالهاء، وأنت لو بَنَيْتَ من الردِّ مثل فَعَلَة وفَعِلةٍ لقلت : رَدَّةٌ، فَأَدْغَمْتَ كما تُدْغِم[1] مالاهاء فيه. وقد احتجّ سيبويه لقوله بقولهم : خُشَشاء، فلو كانت الزِّيادة معتدًا بها لم يُجْرُوا هذا مجرى حُضَضٍ. قال ابن الضائع : وهو استدلالٌ صحيحٌ، لأنّ الألف والنُّونَ كألف التأنيث الممدودة، وقد ألزمَ سيبويه في مذهبه التناقض، وللكلام[2] في ذلك مجالٌ واسعٌ، فإن أردته فعليك بابن الضائع .

وهنا نَجَزَ ماأراد ذكره في هذه الأرجوزة من مُهِمَّات النحو وضَرُورِيَّاته وجُملةٍ من توابعها، فأخذ في التنبيه على تمام قصده، والخَتْمِ بما ينبغى الخَتْمُ به، فقال :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاصَهْ
كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

---

(١) الأصل : فتدعم كما لاتدغم.

(٢) الأصل : ولا كلام. ت : والكلام.

وَآلِهِ الغُـــرٍّ الكِرامِ الْبَـــرَرَهْ

وَصَـحْـبِـهِ المُنْتَـخَـبِينَ الخِـيَـرَهْ

يُقَـال : عُنِيتُ بكذا أُعْنَى به عنايةً، وأنا مـعنى به، هكذا مَـبْنِيًّـا للمفعول، فهو أحَدُ ماالتُزِمَ فيه البناء للمفعُول في أفصح اللغات. فإذا أمَرْتَ قلت : لتُعْنَ بحاجتي.

ونظيره : نُفِستِ المرأة، وأُولِعْتُ بالشيء، وسُقِط في يده. ومن ذلك كثير. وقد حكى عن بعض العرب : عَنِيتُ بحاجتك ـ على فَعِلْتُ مَبْنِيًّا للفاعل ـ فأنا أعْنَى بها قال ابن دَرَسْتَويه : بمعنى الانفعال والمطاوعة[1]، لأنّ فَعِلْتُ من أبنية المطاوعة، فمن كانت هذه لغته جاز له أن يقول في الأمر : لِتَعْنَ بحاجتي. قال : وهو قليل. فأتى الناظم بما هو الأفصح، والفاعل هو الأمر أو الحاجة، وأصلُه هنا : وما جَمْعُه عناني، إلا أنَّ مثل هذا إنما يقال مبنيًّا للمفعول كما ذُكِر. ومعنى عُنِيت ، أى : جُعِلت لي به عنايةٌ وصار لي حرِصٌ عليه. فقولُه : وما بجمعه عُنِيت قد كَمُل، يعنى أنّ ما اعتنى بجمعه وحَرَصَ على تأليفه من علم / النحو قد كَمَل وتمَّ على حَسَبِ ماقصده. ٤٢٥

وقوله : «بجمعه» متعلِّقٌ بِعُنِيتُ، ودَلَّ بهذا اللفظ أنه جامعٌ لامخترعٌ، فهو[2] يجمع ماقال غيره وما استنبطه من استقراء كلام العرب سواه، وليس له فيه إلا الجمعُ والترتيبُ وتهذيبُ القوانين.

---

(١) الأصل : والمضارعة.

(٢) الأصل : «فقوله يجمع».

فإن قلت : هذا يقتضى أنه لا استنباطَ له في هذا العلم ولا اختراعَ شيءٍ لم يَقُلْه غيره، وليس كذلك، بل فيه مسائلُ مخترعة واستقراءات مُبْتَدَعةٌ، كمسألته في جواز دخول الألف واللام الموصولة على الفعل، ولا أعلم أحداً أجاز ذلك غيره. وكذلك مسألة الدُّنيا والعلْيا في باب التصريف، ومسألة إجازة الفَصْلِ[1] بين المضاف والمضاف إليه في الكلام إذا كان مصدراً عاملاً في الفاصل[2]، وغير ذلك من المسائل التى انفرد بها. وقد مضى التنبيهُ عليها، فكيف يقول : «وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ»؟.

فالجواب : أنَّ تلك المسائلَ ليست من مخترعاته ولا انْفَرَدَ بالكلام عليها، بل ذكرها النحويُّون، لكنهم جعلوها من الشُذُوذَاتِ، فاختار الناظمُ فيها مذهب القياس، واختار غيره عدم القياس، فليس ثَمَّ في الحقيقة اختراعٌ. وكذلك مسألة الدُّنيا والعليا، (لم[3]) يخترع فيها إلا مُجَرَّد الاصطلاح، ولايقال في مثل هذا : إنه ابتداعُ مسألةٍ أو اختراعُ قانونٍ.

وأيضاً فإن هذه المسائِلَ في كتابه نادرةٌ جداً، واختياراته قليلة، فلم يَعْتَبِر بها في جنب ماكان منقولاً عن غيره. على أَنَّ قوله «بِجَمْعِهِ» يمكن أن يكون أراد به جَمْعَه للمسائل التى قَصَد ذِكْرها من النحو، كانت على مذهبه أو مذهبِ غيره، فلا يبقى في كلامه على هذا إشكال.

وقوله : «نظماً»، يَحتَملُ وجهين، أحدهما : أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل، كقوله تعالى : { واشتعل الرأس شَيباً }[4]، أى : شيبُ الرأسِ، وتقدير

---

(١) الأصل : الفعل.

(٢) الأصل، ت : الفاعل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الآية ٤ من سورة مريم.

كلامه : قد كَمَل (نَظْمُه[1]). والثاني : أن يكون حالاً من ضمير «كَمَل»، أي : كَمَل حالة كونه نظمًا، وهو مصدرٌ في موضع الحال - والضميرُ في الوجهين المستترُ في كَمَل عائدٌ على ما، وهي موصولةٌ واقعةٌ على العلم[2] المُوْدَعِ في رَجَزه .

وقوله : «على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشتَمَلْ»، في موضع الصِّفَةِ لنظم، أي : نظمًا مُشْتمِلاً على جُلِّ المُهِمَّات. والجُلُّ معناه : مُعْظَمُ الشيء. والمهمات : هي التي تُهِمُّ[3] الإنسان، أي : تُقْلِقُه. وأصلُه من أهَمَّنِي الأمرُ : إذا أحْزَنَنِي وغَمَّنِي، فصارت الأشياء التي يُقْلِق الإنسانَ حالُها ويَعْنِيه أمْرُها كأنها تَحْزُنُه حتى يُحَصِّلَها أو يُخلِّصَها تَخْلِيصًا يستريح[4] إليه . والمهُمَّات في كلام الناظم على حَذْفِ الموصوف، والتقدير : على معظم المسائل المُهِمَّات في العربية اشتمل. ومعنى اشتَمَلَ : احتوى، ومنه سُمِّيت الشَّمْلَةُ لكساءٍ يُشْتَمل به، يُلْتَفّ فيه، لأنها تشتمل عليه وتَضُمُّه. فيريد أن هذا النظم قد احتوى على معظم المسائل والأبوابِ المُهِمة الضروريَّة .

وإنما قال : على جُلِّ : على المُهِمَّات اشتمل، لأنه لم يَحْتَوِ على جميع الضَّرُوريات، بل على أكثرها، فقد نَقَصَه الكلامُ على جُمْلَةٍ من فُصُولٍ (في[5]) الأبوابِ، ونَقَصَه أيضًا بعضُ الأبواب من الرَّأْسِ، فأمّا ما نقصه من الأبواب فكالْقَسَمِ ، والتقاء الساكنين، فإنّ هذين البابين لم يُعَرِّج عليهما، بل أهمل جانِبَهما جملةً .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : العمل.

(٣) الأصل : لاتهم.

(٤) الأصل، ت : فيستريح.

(٥) سقط من ك.

ومن ذلك باب التسمية[1]، إلا أنه دونهما في الضرورة /. وأما ما ٤٢٦ أَهْمَلَ من الفصول والمسائل فكمسألةِ الفَصْلِ من المضمرات، ومسألة الأمثلة الموزون بها من الأعلام. ومسألة الموصولات الحرفية وهي : أَنَّ، وأَنْ، (وكي[2])، ولو المَصْدَرِيَّات. ومسألةِ دُخُولِ الفاءِ في خبر المبتدأ، ومسألة التأريخ في باب العَدَد، ومسألة معاني أبنية الأفعالِ، ومسألة مازِيدَتِ الميمُ في أوَّله من أسماء المصادر والزمان والمكان، والكلامِ على جملة من الحروف كأيٍّ التفسيرية، وحروف التنبيه والجواب، وغيرها، ومدَّة الإنكار والتذكُّر، وفَصْلُ مخارج الحروف وصفاتها، والإدغام إذا كان في كلمتين، وقسم إدغام المتقاربين، ومسائل من هذا النوع لم يتعرَّض إليها، فلذلك قال : «على جُلِّ المُهِمَّات» فحرَّزَ الإخبار عما قصد ذكره لئلاّ يُقال له : فأين جميعُ المُهِمَّاتِ وقد نقص منها جملة كبيرة[3]؟ وهو من الاحتراز الحَسَنِ .

ثم قال : «أَحْصَى مِنَ الكافية الخُلاصَهْ»، أصلُ الإحصاءِ العدُّ والأحاطةُ، يقال : أحصيتُ الدراهم : إذا أحَطْتَ علمًا بأفرادها وعَدَدِها ـ وخلاصَةُ الشيءِ: ماصفات منه وتخلَّصَ عن الشوائب. ويقال : خَلَص الشيءُ يَخْلُص خُلُوصًا : إذا صَفَا. والخلاصة والنُّقاوة يرجعان إلى معنًى[4] واحدٍ. ويريد أنّ هذا النّظم ـ وإليه يعود ضمير أحصى ـ قد

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٩٨ ـ ٣٢٠.

(٢) سقط من الأصل، ت.

(٣) الأصل : كثيرة.

(٤) الأصل : إلى موضع واحد.

حَصَّلَ لُبابَ الكافية وعيون فوائدها، وأحاط بها. والكافية[1] هو أرجُوزَته الكبرى المسمّاة بالكافية الشافية، وهي قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلافٍ، ولم أَقِفْ عليها بعدُ، لكن رأيت عن بعض الشيوخ مُقَيِّدًا أنها منثورةٌ في الكتاب المسمَّى بالفوائد المحوِيَّة في المقاصد النحويّة، وقد رأيْتُ هذا الكتاب، ورأيت اختيار ابن مالك فيه موفقًا في الغالب لما اختاره في هذا النظم.

وقوله : «كما اقتضى غِنًى بلا خَصَاصَه»، الخصاصةُ : ضد الغِنَى. والاقتضاء : طَلَبُ القضاء، ومعناه هنا : طلبه للحكم بالغِنَى. يعنى أنه أحصى من الكافية خُلاصَتها، كما اقتضى لحافظه الغِنَى الذى لايُنْسَبُ صاحبه إلى الفَقْرِ. ومراده أنَّ هذه الجملة المنظومة قد اشتملت على حُسْنَين، أحدهما : تحصيل لباب كتابه الأكبر حتى إنه لم يَفُتْه منه إلاّ ما لا يَعَدُّ خلاصةً ولُبَابًا، إذ ليس في طبقة الضروريّات. والثانى : أنه مع اشتماله على هذا الاختصار وعدمِ الإحاطة بالجميع فيه من الْعلم ما[2]يستغنى به الطالبُ فيكيفه طَلَبَ غيره والافتقارَ إليه. فالغِنَى المرادُ هو : الغنى بما فيه من العلم الكافى. والخَصَاصة (هى[3]) : الافتقار إلى غيره، فنفي أن يكون كتابه ـ على اختصاره ـ مُفْتَقِرًا معه إلى غيره، ولَعَمْرِى إنه لكذلك، لتحصيله مايجب تحصيلُه، ومايرجعُ إلى مايَجِب تحصيلُه. وهذا الكلام تعريف بنظمه وتنزيل له في رُتْبَتِه التى يعلمها منه، وهكذا ينبغي أن يفعل المؤلِّف لكتابٍ مّا أن يُعرِّف مَقْصِدَه فيه ورُتْبَته في الإفادة، حتىّ يكون ذلك باعثًا للناظر فيه على حفظه والاشتغال به، ولا يُعدُّ ذلك تزكيةً منه لفعله، ولا مَدْحًا لنفسه، لأنّ هذا القصد مَذْمُومٌ فلا يُلْتَمَسُ للأئمة

---

(١) الأصل : والثانية هى إجازته.

(٢) الأصل، ت : هى ما.

(٣) ليست في ك.

الأعلام والعلماء المهتدى[1] بهم والمُقْتَدى بكلامهم إلا أحسنُ المخارج، ولا يُظَنّ بهم إلا أحسنُ المذاهب، وهو الحق والإنصاف/، والدين والأمانة في الاعتقاد في كبرائنا في أيِّ عِلْمٍ من العلوم الشرعيّات. ٤٢٧

ولما عَرَّفَ الناظمُ ـ رحمه الله ـ بما تَضَمَّنَ كتابُه[2] من هذا العلم، وما أعطاه من الفائدة، كان من الذى ينبغى أنْ أُعَرِّفَ أنا بما قصدتُه في هذا الشرح، وأُبَيِّن مُرْتكبى فيه، وما أودعتُه من منازع شيوخى ـ رضي الله عنهم ـ ونفعنى وإياهم، وذلك أنّى لم أقصِدْ فيه قَصْدَ الاختصار الذى قصده غيرى[3] ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة :

أحدها : أن واضعه لم يَضَعْه للصائم عن هذا العلم جملةً، ولو قصد ذلك لم يَضَعه هذا الوضْعَ؛ إذْ كثيرٌ منه (مبنيٌّ[4]) على أَخْذِ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهومِ[5] والإشارة الغامضة، والمبتدىء لايليق به هذا التعليم ولا يَسْهُل عليه قَصْد الإفادة. وإنما يليق بالمتعلِّم جُمَل الزجَّاجيِّ وما أشبهه مما يسهل تَصَوُّره ويقْرب متناولُه. أمّا إذا كان الطالبُ قد شدا في النحو بِخَتْمِ كتابٍ يَنْفَتِح له به اصطلاحُ العِلْمِ، وزَاوَل أبوابه، وتَنَبه لجملةٍ من مقاصده ومسائله ـ فهو المسفيدُ بنظم ابن مالك، لأنه يضمُّ له ما انتشر[6]، ويجمع له ماتشتَّتَ عليه، ويصير له في النحو قوانين يعتمد عليها ولا يُخافُ انطماسُ فهمه عليه، وإذا كان كذلك لم يكن لائقًا بشرحه الاختصارُ المحضُ والاقتصار على مجرَّدِ التمثيل وما يليه.

---

(١) الأصل، ت : المهدى.
(٢) الأصل : كلامه.
(٣) الأصل : غيره.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) الأصل، ت : الفهوم.
(٦) الأصل : اشتهر.

والثاني : أنّ الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مُجَرَّد النَّقْلِ الذى لا يشوبه تعليل، ولا أضْرَب عن ذِكْرِ الخلافِ والإشارة إلى الترجيح، بل نَبَّه على التعليل، ورَمَز إلى الأخذ بالدليل، وأرْشَد إلى أنَّ لِبَسْطِ العِلَلِ فيه موضعًا، وللإدلاء بالحُجَجِ وفَصْلِ القضايا بين المختلفين فيه مجالاً مُتَّسعا؛ فلذلك بسطت فيه من المآخذ الحُكْمية العَرَبَيَّة مايَسُوغ أن يقع تعليلاً لمسائلة، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل المُورَدَة[1] فيه ما وَسِعَنى إيرادُه، ومِلْتُ إلى الانتصارِ للناظم فيما رآه والاعتذارِ عنه ما وَجَدْتُ إلى ذلك طريقًا. حتّى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغًا في المنقول ولا في المعقول بَيَّنْتُ الحق في المسألة، ورددتُ عليه غير مُزْدَرٍ به ولا مُنْتَقِصٍ له، عِلْمًا بأنّ من كلام الناس المأخوذُ والمتروكُ، إلا ما كان من كلام النبوّة .

والثالث : أنّ فيه من القواعد الكُلِّية والقوانين العاقدة ماينبغى بَسْطُه ولايَسَعُ اختصارُه، فلو قَصَد قاصدٌ اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأوّل فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تأكّد طَلَبُه وبَسْطُه منه.

والرابع : أنَّ تعويلَه على الإشارة بالتمثيل، وعَقْدِ الضوابط بها[2]، والاتكّال على المفهوم، والإتيان بالعباراتِ الغامِضَة المعانى مايَدُلُّ على أنّ صاحبه قصد أنْ يشترك في النَّظَرِ فيه الشادى والمنتهى، فلذلك حَمَلْتُ العبارةَ ما تحتَمِلُه في باب المفهومِ والمنطوقِ، وخَدَمْتُها بالاعتراضاتِ والأجوبةِ فيما أمكَنَ، وتتبَّعْتُ قواعِدهَ الكليَّة، وعَرَضتها على أصولِ العلم، فما وَجَدْته[3] منها

(١) الأصل ت : المذكورة.

(٢) الأصل، ت : بهما.

(٣) ت : وجدت.

صحيحًا أثْبَتُّ[1] وجه صِحَّتة ، وما كان فيه خَلَلٌ بَيَّنتُه بِقَدْرِ الإمكان، إلى أن كَمَل منه بحمد الله مارأيتَ، وعسى أن يكون هذا المنزع هو الحِكْمِيُّ[2] / في التعليم، والربّانيُّ في التحصيل، وهو الذى أرجو، فَإِنْ وافق ذلك فَبِفَضْلِ الله، وإلاّ فقد حَرَصْتُ على ذلك، والله ينفع بالقصد. ٤٢٨

وقد سَلَكْتُ فيه مسلك شيوخى ـ رضي الله عنهم ـ في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن اللفظ، وبِتَتَبُّعِه بِقَدْرِ الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ماأعطاه الوقتُ والحال، وأوجبه تحسينُ الظنِّ بالمؤلِّفِ، وعدمُ الوقوفِ وراء اللفظ تقليدًا دون أن يتحرَّر معنى الكلام أو يظهر وَجْهُه، والاحتجاج لمذهب المؤلِّفِ وترجيحه لِمَا أمكن له وجهُ ترجيح، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلَّم فيها.

هذا ماجمعت مما شَهِدْتُه وعرفْتُه وأخذتُه عن أشياخى، فقد كان شيخُنا الأستاذُ الشهير أبو عبدالله بنُ الفَخّارِ ـ رحمةُ الله عليه ـ في هذه الطريقةِ إمامًا غَيْرَ مُدَافِعٍ، حافظًا لمسائلها، وكان من طُرُقِ تعليمه البسطُ والتعليلُ وفَصْلُ القضية بين المختلفين من أهل البَصْرَتين وغيرهم، وضَرْبُ المسائل بعضها ببعض، والاتّساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة، والنكت المُجْتَلَبَةِ المنقولة عن شيوخه والمفترعَةِ له. وكان شيخنا القاضى أبو القاسم

---

(١) الأصل، ت : أريت.

(٢) الأصل : الحكمة.

الشَّرِيفُ الحَسنى ـ رحمة الله عليه ـ في هذا العلم رفيع الشان، عالما بدفائن أئمته، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضَمَّنِ الفصول والأبواب، جامعًا لما تَشَتَّتَ منها، مُقَرِّبًا للمبتدئ، يقف القارئ على نُكَتِ كتابه المقرر واحدةً فَواحدة[1]، لايقنع بالفهم البَرَّانيِّ فيه، مورداً للإشكال، مُجِيبًا عنه، لايخرج عن طريق كتابه إلا في النُّدْرَة، مُعْتَذِرًا عن غَفَلاَته، مرتضيًا ماارتضاه شيوخه في فهمه مُحْمِضًا[2] بفوائد المعانى ومسائل البيان ومُقَطَّعاتِ الشِّعر الحسان. وكان شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله البَلَنْسِيُّ ـ رضى الله عنه ـ في هذا العلم عارفًا بِطُرقُ أئمته المتأخِّرين، عالمًا بمقاصدهم فيه، وكان من طُرُقِ تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء، مُرَشِّحًا لفهمه، مُدَرِّبًا له، وموقظًا لفكره[3] لاقتناص الجواب وإيراد السؤال، مطرِّزًا مَجْلِسه بِنَقْل نُكَتِ شيوخه، متأدِّبًا معهم إذا ذَكَرَ أحداً منهم طَرِبَ بذكراهم وأَمْتَع بالثناء عليهم كعادة شيخه أبى عبدالله (بن[4]) الفخَّار. إلى غير هؤلاء ممَّن لازمتُ مجالسهم، واستَفَدْتُ منهم، وانتفعتُ بِسَبَبِهم، أعلى الله درجاتهم في عِلِّيِّينَ . فهذه الطرائق هى التى ذهبت إليها في الشَّرح، وبَنَيتُ عليها، وبالله التوفيقُ.

ثم قال الناظم : «فَأَحْمَدُ الله»، هذه الفاء للتَّسْبِيبِ، لما وَصَفَ أنَّ هذه الأرجوزة حَوَتْ إحصاء خُلاَصَةِ الكافية من غير افتقارٍ في الضروريات إلى

---

(١) الأصل : واحدة.

(٢) أحمض القوم إحماضًا : إذا أفاضوا فيما يُؤْنسهم. وفي حديث ابن عباس : كان يقول إذا أفاض من عنده في الحديث بعد القرآن والتفسير: أحمضوا، وذلك لما ـ خاف عليهم الملال أحبَّ أن يريحهم، فأمرهم بالإحماض بالأخذ في ملح الكلام والحكايات.

(٣) الأصل : لفهمه.

(٤) سقط من الأصل.

غيرها تَرَتَّب على ذلك وتَسبَّبَ عنه[1] أن يحمد الله ـ تعالى ـ على هذه النعمة التى أنعم عليه بها، حيث أعانه ووفَّقه إلى أن تَمَّمَ كتاب عِلْمٍ يَنْتَفِعُ به من بعده، فيكون أجرُ الانتفاع / به باقيًا له بعد موته لاينقطع وإن انقطع عملُه، لقول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «إذا مات العبدُ انقطع عملُه إلاّ من ثلاثٍ : صَدَقةٍ جارية، وعِلْمٍ يَنْتَفعُ به مَنْ بعده، وولد صالح يدعو له[2]». فواجب أن يحمد الله ـ تعالى ـ على ذلك. ٤٢٩

وأتى بلفظ «أحمد»، ولم يقل : فالحمدُ لله، إظهاراً للعمل في الحمد، وتحقُّقًا[3] بالعبوديّة في ذكره. وقد تقدم معنى الحمد، والصلاة، والنبيّ.

وقوله : «مُصَلِّيًا» حال من ضمير أَحْمدُ. و«مُحمَّدٍ» : اسم من أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وهو أشهر أسمائه، وهو الذى سَمَّاه به جدُّه عبدالمطلب.

وقولُه : «خَيْرِنَبِيٍّ» بدلٌ من «مُحَمَّدٍ»، ولايكون عطف بيان، لأنّ عطف البيان يشترط فيه موافقتُه للمعطوف عليه في التعريف أو التنكير، و«خَيرنَبِيٍّ» نكرةٌ. ومعنى «خَيْرِ نَبَيٍّ» : خَيْرِ الأنبياء، لكن وضع الاسم النكرة المفرد موضعَ الجمعِ المعرَّفِ اختصاراً. وأعطى هذا الكلام أنه أفضل[4] الأنبياء، وبذلك جاء الحديثُ الصحيحُ :

«أنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ولافَخْرَ[5]».

---

(١) الأصل : عليه.

(٢) مسلم، كتاب الوصية ١٢٥٥.

(٣) الأصل، ت : وتحقيقا.

(٤) الأصل، ت : أنه أيضًا للأنبياء.

(٥) عارضة الأحوذى، تفسير الإسراء ١١/٣٠٥ ـ ٣٠٧.

وأُرْسِلَ : في موضع الصفة لنبىٍّ، كأنه قال : خَيْرَ نَبِىٍّ مُرْسَلٍ، وجعله كذلك ليتضمَّن أبلغ التفضيل، لأنّ الأنبياء المرسلين لهم شَرف النبوة والرسالة معًا، فكان النبى ـ عليه السلام ـ أفَضَلَ من حَصَلَتْ له المزيَّتان، ولو اقتصر[1] على قوله : «خير نَبِىٍّ» لم يُعطِ تلك المبالغة .

وجاء قولُه : «خَيْرِ نَبِىٍّ أُرْسِلاَ» مُؤْذِنًا من حيث خُصَّ بصفة الرسالة أنّ الأنبياء على قسمين : مُرْسَلُون وغير مُرْسَلِين. وقد خَرّج الآجُرِّىُّ[2] في كتاب الأربعين، عن أبى إدريسَ الخَوْلانِىِّ، عن أبى ذَرٍّ، عن النبىِّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديثًا فيه طُولٌ، من فصوله قال : قلت : يارسول الله، كم الأنبياء؟ قال: مائة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفًا. قال : قلت : يارسول الله، كم الرسلُ من ذلك؟ قال : ثلاثمائة وثلاثَةَ عَشَرَ، جَمٌّ غفيرٌ. قلت : كثير طيب. قال : نعم. قُلْتُ : مَنْ كان أولهم؟ قال : آدمُ عليه السلام. قلت : يارسول الله، أنبىٌّ مُرْسَلٌ؟ قال نَعَم، خلقه الله بيده، ونَفَخَ فيه من روحه، وَسَوّاه قِبَلاً. ثم قال : ياأبا ذَرٍّ، أربعةٌ سريانيُّون : آدمُ، وشيثٌ، وأَخْنُوخُ ـ وهو إدريسُ، وهو أول من خَطَّ بقلم ـ ونوحٌ. وأربعة من العرب : هودٌ، وشُعَيْبٌ، وصالحٌ، ونبيُّك ياأبا ذَرٍّ. وأوّل أنبياء بنى إسرائيل مُوسَى، وآخرهم عيسى، وأوّلُ الرسل آدمُ، وآخرهم محمدٌ[3].

وقوله : «وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ». آلِهِ : قد تَقَدَّم في الخُطْبة تفسيرهُ. والغُرّ : جمع أَغَرَّ، والأَغَرُّ أصله ذو الغُرَّةِ، وهو للفَرَسِ بياضٌ في جَبْهَتِهِ فوق الدِّرهم. ويُقال : رَجُلٌ أَغَرُّ، أى : أبيضُ، من قومٍ غُرَّانٍ، قال امرؤ القيس[4]:

---

(١) الأصل، ت : فلو.

(٢) أبو بكر محمد بن الحُسَيْن (٣٦٠هـ) انظر خبره في فهرست ابن النديم ٣٠١ ـ ٣٠٢، وتاريخ بغداد ٢/٢٤٣.

(٣) الأربعون، الحديث الأربعون ١٠٧ ـ ١٣٢.

(٤) ديوانه ٨٣.

ثيابُ بني عَوْفٍ طهارى نَقِيَّةٌ

وأوجُهُهُمْ عند المشاهد غُرَّانُ

وهذا مَدحٌ . ولكن الذى قصد الناظم الأغَرُّ بمعنى الشريف، يقال للشريف في قومه : أغَرُّ، لأنه فيهم كالغُرَّةِ. وفلانٌ غُرَّةُ قومه، أى : سيِّدهم. قالوا: وغُرَّةُ كلِّ شَيْءٍ : أوَّلُه وأكرمه.

والكرام : جمعُ كريمٍ، وهو الشريفُ الفاضِلُ، قال تعالى : {إنَّ أكرمَكم عند الله أتقاكُمْ[1]}. وقال تعالى: {قال : أرأيْتَك هذا الذى كرَّمْتَ عَلَيَّ[2]}. والكريم:/ أيضًا : الصَّفُوح، قال تعالى : {فإنَّ رَبِّى غَنِيٌّ كريمٌ[3]}. والكريم : الحَسَنُ، قال تعالى : {من كلِّ زَوْجٍ كريم}[4]. وإنما سُمِّى البذولُ كريمًا لأنه فاعِلُ فِعْلِ الأشرافِ. ٤٣٠

والبَرَرة : جمع بارٌّ، كسافرٍ وسَفَرَةٍ، وكاتِبٍ وكَتَبَةٍ، وهو من البِرِّ، وهو خلافُ العقوقِ، وفلان يَبَرُّ خالقه، أى : يطيعه ويتبرَّره أيضًا. ومعانى البُرُورِ راجعةٌ إلى معنى الموافقة والطاعة .

وهذه الأوصافُ حقيقٌ أن يُوصَفَ بها آل الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ على التفسيرين، فلو قلنا : إنّ آله هم عشيرته الأقربون، فصحيح، لأنهم كذلك كانوا من شرف الأنساب والسيادة التى بَذُّوا بها غيرهم، مع

(١) الآية ٩٣ من سورة الحجرات.
(٢) الآية ٦٢ من سورة الإسراء.
(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.
(٤) الآية ٧ من سورة الشعراء .

الموافقة والطاعة والانقياد إلى طاعةِ الله تعالى، وطاعةِ رسولهِ صلى الله عليه وسلم. وإن قلنا : إنّ آله من يرجع إليــه في الدين، فكذلك أيضًــا، لأنهم غرٌّ مُـحَـجَّلُونَ من أثَرِ الوضـوء. وأيضًـا فـهم سـادةُ الناس، وأكـرمُ الناسِ، لأنـهم المتَّـقُون، قال تعـالى : {إن أكـرمكم عند الله أتقـاكم[1]}، ولذلك سـوّى الإسـلامُ بينـهم، فليس للفاضل في النسب الصـريح على المفضـول فـيـه مزيـة إلا بزيادة التقوى وشدّة الامتثال للأوامر والنواهي، فليس لابن السوداء على ابن البيـضاء فَـضْلٌ، فاسـتوى في هذا الشرف الفاضل والمفضـول، وصـار الجـميع أفـضلَ الناس.

ثم قـال : «وصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَه»، الصَّحْبُ : اسم جَمْعٍ لصاحب[2]، وليس بجمعٍ له على القياس على مذهب سيبويه والجمهور، ومثلُه : راكب ورَكْبٌ. والصـاحبُ في اللغةِ : نوالصُّحَبةِ، وهى[3] الاجتماعُ والمؤالفة[4]، صَحِبْتُ فلانًا صُحبةً وصَحابةً، فهو صـاحبٌ، ويجمع أيضًا على صُحبة وصِحاب وصَحَابة، وأصل هذا المصدر. والصاحب والصحابيّ عند الأصوليّن مختلفٌ فيه[5]؛ فذهب جماعة منهم ابن حَنْبَلٍ إلى أنه من رأى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصَحِبه ولو ساعةً، وإن لم تَطُلِ الصحبة ولا رَوَى عنه حديثًا ولا اختصَّ به اختصاصًا زائدًا على مجرَّد اللقاء والمصاحبة . وذهب قومُ إلي أنه من رآه ـ عليه السلامُ ـ واختصَّ به اختصاص الصحبة، وطالت مدَّة صحبته له ، وإن لم يَرْوِ عنه .

---

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) الأصل : صاحب.

(٣) الأصل : وهو.

(٤) الأصل، ت : والموافقة.

(٥) انظر مقدمة أسد الغابة ١/١٨ ـ ١٩.

وذهب بعضهم إلى أنّ هذا الاسم إنما سُمِّي به من طالت صُحْبَتُه للنبيّ - عليه السلام - وأَخَذَ عنه العلم .

قالوا : والخلافُ في هذه المسألة راجعٌ إلى إطلاقٍ لفظيٍّ في معنى الصحبة، هل تختصّ بِأَمْرٍ زائدٍ على مجرَّد الاجتماع والمؤالفة أم لا؟

و«المُنْتَخَبِين» نعتٌ للصَّحْبِ، واحدهم مُنْتَخَبٌ، وهو المختار، ورجلٌ نُخَبَةٌ من قومٍ نُخَبٍ - كرُطَبَةٍ ورُطَبٍ - يقال : جاء في نُخَبِ أصحابه ، أى : في خيارهم . والانتخاب الاختيار .

وكذلك كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد اختيروا له وانتُخِبوا من سائر الطوائف، مُصْطَفَون لِمُصطفًى ، رَضِي الله عنهم، ورضُوا عنه .

والخيَرةُ بمعنى الاختيار، قال الجوهرى : «الخَيَرةُ مثلُ العِنَبَةِ : الاسم من قولك : اختاره الله تعالى، يقال : محمدٌ - صلى الله عليه وسلم - خِيَرةُ الله من خَلْقِهِ ، وخِيرَةُ الله أيضا، بالتسكين»، فكأنّ الناظم أراد المختارين من الخَلْقِ، فوضع اسم المصدر موضِعَ ذلك ، وعامله في الإتيان/ به مُفْرَدًا معاملة المصدر فلم يجمعه. ويَحْتَمِل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خَيْرٍ، فقد حكى الفَرّاءُ : قوم خَيَرَةٌ بَرَرَةٌ. وقد تقدّم أوّل الكتاب في هذا المعنى حديث اصطفاء الله - تعالى - له أصحابَه وعِتْرتَه، فأغنى عن الإعادة .

٤٣١

* * *

[ختام الكتاب]

وقد كَمَل بحمد الله الغرضُ المقصودُ، وحصل بفضل الله إنجازُ الموعود، وأنا أرجو أن ينفع الله به المُفِيدَ والمستفيد، إنه حميدٌ مجيد، وأن يكون هذا المجموع مستقلاً بإبداء معانى الخلاصة غنيًا عن المزيد، مُنْهِضًا إلى أَوْجِ الاستبصار عن حَضِيض التقليد. ولذلك وسمتُه بالمقاصد الشافية في شرح خُلاَصة الكافية. ولَعَمْرِي إنّ مُطَالِعَه لَيَطّلِعُ منه على كثيرٍ من أسرار علم اللسان، ودفائن سيبويه وغيره من علماء هذا الشّان، التى من قَصُر إدراكه دونها لم يَحْلَ في هذا العلم بطائل، ومن ضاق فهمه عنها فاسم الإمامة عنه زائل، إلى ماتضمّنه[1] من حَلِّ كثير من عُقَد كتابِ «التسهيلِ» ومشكلاتِه، وفَكِّ مُعَمَّياتِهِ ، وفَتْحِ مُقْفَلاتِه. على أنى بكلامه استدَلَلْتُ على كلامه، وبنوره اهتَدَيْتُ في بيداء استِبْهامِهِ[2] إلى رَفْعِ أعلاه. جعلنا الله ممن عَمِل بما عَلِم، وأدّى حَقَّ ماأُنْعِمَ عليه فَغَنِمَ. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على نبينًا[3] محمد خاتَمِ النبيِّنَ ، وإمامِ المرسَلِين ، وعلى آله الطيِّبينَ ، وصَحْبِهِ المُنتَخَبِين ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ، وسلَّمَ تسليما كثيراً إلى يوم الدين[4] .

* * *

(١) الأصل : نظمته.

(٢) الأصل : استفهامه.

(٣) الأصل : سيدنا.

(٤) بعده في نسخة الأصل : «وحسبنا الله ونعم الوكيل سنة ٨٢٣». وعلى هامش ك : «بلغت المقابلة جهة الاستطاعة من أصل المؤلف ـ رحمة الله عليه ـ وكان الفراغ منها لسبع ليال...». وتتمته مفقود في المصورة.

([(١)- قال مؤلِّفه ـ تغمَّده الله برحمته-(١)]) : ([(٢)-وكان الفراغُ من تقييده يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الثانى عام أحد وسبعين وسبعمائةٍ-(٢)]) .

---

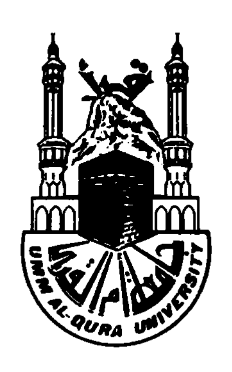
(١) عن ت.

(٢) عن ت، ك.

فهرس موضوعات

الجزء التاسع

المملكة العربيّة السّعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البُحوث العلميّة
مركز إحياء التّراث الإسلامي



المقاصد الشّافية
في شرح الخُلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء التاسع

تحقيق
الأستاذ الدكتور مُحمّد إبراهيم البنّا

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي – مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨٤٢-٠٣-٩٩٦٠ (ج٩)

١-اللغة العربية – النحو ٢-اللغة العربية – الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٨٤٢-٠٣-٩٩٦٠ (ج٩)

جامعة أمّ القرى
مكّة المُكرّمَة

الطّبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م